



1946  
10/15



٢	مبنيان الأصل
٢	نواصب المخارج
٢	بحث أن
٣	بحث أن
٤	بحث كي
٦	بحث إدن
٧	مسألة تنصب أن مضرة لزوما بمدلام المحمود
٨	د د د حتى المجارة
١٠	د د د أو يبنى إلى أو لا
١٠	د د د فاء السببية
١٣	د د د واو الجع جوابا للطلب
١٥	مسألة قد نصهر أن بعد واو وفاء الخ
١٦	مسألة نصهر حوازا بمدلام كي الخ
١٨	خاتمة في ذكر بقيه احوال أن
١٩	في الكتاب الثالث في المجرور وراي وما جمل عليها
	وهي المجرور مات
١٩	بحث سروف الجر
٢٠	إلى لانهاء العاية الخ
٢٠	الباء المكسورة للامتناع الخ
٢٢	بحث تزداد الباء توكيدا في مواضع ستة
٢٢	بحث حتى كالي الخ
٢٤	مسألة متى دلت قرينة على دخول الغاية الخ
٢٥	مبشرب
٢٨	على للاستعانة
٢٩	من للجائزة
٣٠	في الظرفية
٣٠	الكاف للتشبيه
٣١	كي التحليل
٣١	اللام للترك
٣٣	لعل والجر بها لغة
٣٣	لولا الامتناع
٣٤	متى والجر بها لغة
٣٤	متى لا ابتداء الغاية

٣٦	مسألة لا يضاف الجار ويبنى
٣٧	بحث في فصل الجار من مجروره وانه
٣٧	مسألة تزداد ما يسمي الخ
٣٨	بحث سروف القسم المجارة
٤٠	مسألة القسم جلة مؤكدة لتجربة الخ
٤٥	مسألة من القسم غير صريح
٤٥	بحث الاضافة
٤٩	مسألة في أسماء لازمة للاضافة
٥١	مسألة أضيف للفعل آية بمعنى علامة
٥١	مسألة يضاف المضاف لدليل
٥٢	مسألة لا يفصل بين المتضامين
٥٣	مسألة المضاف للياء يكسر آخره
٥٥	خاتمة في أسباب ضعف الطلب
٥٥	بحث الجوازم
٥٥	أحد هالام الطلب
٥٦	ثانيها لا الطلبية
٥٦	ثالثها
٥٦	رابعها لما
٥٧	ومنها أدوات الشرط
٥٨	مسألة أدوات الشرط كلها
٦٠	بحث في دخول العاء على جواب الشرط
٦١	بحث في أن لأداة الشرط الصدر
٦٢	مسألة يحذف الجواب لدليل
٦٣	بحث في حقوق ما لأدوات الشرط
٦٤	مسألة في اعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام
٦٤	مسألة لو شرط للماضي غالبا
٦٦	لولا ولو ما سرفا امتناع لوجود
٦٨	مسألة يعمل ما بعد العاء فيما قبلها
٦٩	الكلام في بقيه الحروف غير العاطفة
٦٩	المهمرة للاستفهام
٧٠	الأسرف استفتاح
٧٠	أما كالا
٧١	أي حرف للتفسير بمفرد





## ﴿ تابع فهرست الجزء الثاني من مجمع الهوامع ﴾

صحيحة	صحيحة
١٠٧ مسألة أسماء الاصوات ما وضع لجزر	٧١ إي للجواب كنعم
١٠٧ مبحث الظرف والمجرور	٧١ أجل للجواب كنعم
١٠٧ مسألة يجب تمليقهما الخ	٧١ يجمل له أيضا
١٠٨ مبحث التنازع في العمل	٧١ بلي له أيضا
١١١ مبحث الاشتغال	٧٢ جمل له كنعم
١١٥ ﴿ الكتاب الخامس في التوابع وأعراض التركيب ﴾	٧٢ جبر بالسكسر والفتح له كنعم
١١٦ مبحث النعت	٧٢ كيف له كنعم
١١٧ مبحث لا ينعت الضعيف ولا ينعت به	٧٢ السين وسوف للتنفيس
١١٨ مبحث ومما لا ينعت ولا ينعت به الإشارة	٧٢ قد حرف يختص بالعمل المتصرف الخبري
١١٨ مبحث فيما ينعت ولا ينعت به	٧٣ كل لاستغراق افراد المذكر والمعرف
١١٨ مبحث فيما ينعت به ولا ينعت	٧٤ كلما ظرف يقتضي التكرار
١١٨ مبحث اذا تعدد العامل وجب القطع	٧٤ مبحث كلا
١١٩ مبحث في جواز الامرين في نعت غيرهم	٧٥ كم خبرية واستعهاية
١١٩ مبحث في حكم تعدد النعوت	٧٥ كين اسم ككم
١٢٠ مبحث يحذف المنعوت لقريظة	٧٦ كذا اسم مركب
١٢٠ مبحث يقل حذف النعت	٧٦ لا حرف للجواب نقيض نعم
١٢١ مبحث عطف البيان	٧٦ نعم للجواب
١٢٢ مبحث التوكيد	٧٧ هل لطلب التصديق
١٢٥ مبحث البدل	٧٨ نون التوكيد حفيضة وثقيلة
١٢٨ مبحث في عطف النسق	٧٩ خاتمة التنوين نون الخ
١٢٨ الواو لمطلق الجمع	٨٠ ﴿ الكتاب الرابع في العوامل ﴾
١٣٠ الماء للترتيب	٨٠ الفعل أربعة أقسام
١٣١ ثم للتشريك والترتيب	٨٤ مسألة العمل متصرف وجامد
١٣٢ أم متصلة ومنقطعة	٨٨ مسألة كنعم حيندا
١٣٤ أول حـ الشئين أرا الأشياء	٨٩ ومن الجامد صيغتا التعجب
١٣٥ إما المسبوقة بمثلها المعاني أو الخمسة	٩١ مبحث في حذف المتعجب منه
١٣٦ بل للاضراب	٩٢ مسألة من معهم التعجب سبحانه الله
١٣٦ حتى كالواو	٩٢ المصدر يعمل كفعله الخ
١٣٧ لكن للاستدراك	٩٥ اسم الفاعل هو ما دل على حدث وصاحبه
	٩٦ مبحث في أمثلة المبالغة
	٩٧ مسألة كهو أيضا اسم المفعول الخ
	٩٧ مسألة كهو الصفة المشبهة
	١٠١ مبحث في أفعال التفصيل
	١٠٥ مبحث في أسماء الاعمال



(تجميع فهرست الجزء الثاني من مجمع الخواص)

صفحة	صفحة
١٣٨	مبحث في الحروف العاطفة بخلاف
١٣٨	مسألة يعطف بعض الاسماء بعضها على بعض
١٣٩	مبحث في حكم عود الجار في العطف ضميره
١٤٠	مبحث في عطف الاسم على الفعل والمفرد على الجملة وعكسه
١٤٠	مبحث في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وعكسه
١٤٠	مبحث في عطف الانشاء على الخبر وعكسه
١٤٠	مسألة يجوز حذف المعطوف بالواو معها
١٤١	مسألة الاصل العطف على اللفظ الخ
١٤٢	خاتمة في توابع مخصوصة
١٤٦	مبحث العوارض
١٤٦	الاحبار بالذي وفروعه
١٤٨	مبحث العدد
١٥١	مسألة في اسم الفاعل المشتق من العدد
١٥٢	مبحث التاريخ
١٥٣	مبحث الحكاية
١٥٤	مسألة يحكى المسمى به الخ
١٥٥	مبحث الضرائر
١٥٨	خاتمة المختار حوازه للتناسب والسجع
١٥٨	✽ الكتاب السادس في الابنية ✽
١٦٠	مسألة للماضي الرباعي فعل الخ
١٦٣	مسألة ما ليس فيه حرف صحيح الخ
١٦٣	مسألة المضارع زيادة حرف المضارعة الخ
١٦٤	مسألة الأعراس من ذى الهمز يقع به
١٦٤	مسألة في العمل المبني للفعول
١٦٥	مسألة تبني صيغتنا التعجب الخ
١٦٧	مبحث بناء المصدر
١٦٨	مسألة يدل على المرة الخ
١٦٨	مسألة يصاغ من الثلاثي مفعول
١٦٨	مسألة بناء الآلة يطرد على مفعول الخ
١٦٩	مبحث بناء الصفات
١٦٩	مبحث التأنيت
١٧٠	مسألة تلحق آخر الماضي تاء ساكنة
١٧١	مسألة أوزان المقصورة فاعلى الخ
١٧٣	مبحث المقصور والمدرد
١٧٤	مبحث جمع التكسير
١٨٠	مسألة يجمع الزائد على ثلاثة الخ
١٨٣	مسألة يجمع العلم المرتجل الخ
١٨٣	مبحث فيما لا يقاس جمعه
١٨٤	مسألة ما دل على أكثر من اثنين الخ
١٨٥	مبحث في التصغير
١٨٩	مسألة يصغر اسم الجمع والقلبة بلفظه
١٩٠	مسألة لا يصغر معنى الخ
١٩١	مبحث في تصغير المرحم
١٩٢	مبحث النسب
١٩٧	مبحث في شواد النسب
١٩٨	مبحث في التقاء الساكنين
٢٠٠	مبحث الامالة
٢٠٤	مبحث الوقف
٢٠٧	مسألة يوقف على حركة غير التاء بالسكون الخ
٢١٠	مبحث في الوقف بهاء السكت
٢١١	خاتمة لا ابتداء بساكن الخ
٢١٢	✽ الكتاب السابع في التصريف ✽
٢١٢	مبحث في الاشتقاق
٢١٣	مسألة يوزن اول الاصول بالغاء الخ
٢١٤	مبحث في حروف الزيادة
٢١٦	مسألة الزيادة اما المعنى الخ
٢١٧	مبحث في الحذف
٢١٩	مبحث في الابدال
٢٢١	مسألة يجوز تخفيف الهمزة الخ



﴿ تابع فهرست الجزء الثاني من معجم الهوامع ﴾

صفحة	مبحث	صفحة	مبحث
٢٢٣	مبحث النقل	٢٣٨	مبحث في أحكام الزيادة
٢٢٤	مبحث في القلب	٢٤٠	مبحث في أحكام الحذف
٢٢٥	مبحث في الادغام	٢٤٢	مبحث في أحكام البدل
٢٣١	﴿ خاتمة في الخط ﴾	٢٤٣	مبحث في رسم المصحف
٢٣٣	مبحث في أحكام الهجزة	٢٤٤	مبحث في وضع النقاط
٢٣٦	مبحث في أحكام الفصل والوصل	٢٤٤	خاتمة الكتاب
			(تمت)

(تنبيه) بحمد الله تعالى قد تم طبع كتاب ﴿ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ﴾ للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي مؤلف معجم الهوامع هذا ولما سبب ارتباطه بكتابه معجم الهوامع قد أدرجنا الاعلان عند هنا فان جلال السيوطي رحمه الله تعالى قد عز انقول كتابه معجم الهوامع الى قائليه التعرف مكانة النقل عنه المطالع . . وكتاب البغية أجمع كتاب في تراجم هؤلاء الأئمة الاعلام فانه يشتمل لنا أئمة اللغة العربية على اختلاف طبقاتهم من الصدر الأول الى زمن المؤلف رحمه الله تعالى وهو في مجلد كبير يشغل على زهاء (١٥٠٠) ترجمة ثم تمها للفائدة قد كلفنا حضرة الفاضل الشيخ احمد بن الأمين الشنقيطي بشرح شواهد هذا الكتاب شرحا اتى كالتعليق على مشكلات المعجم وسماه (الدرر اللوامع على معجم الهوامع) ولعمري فان مكانة الفاضل الموصى اليه في حل الشعر العربي وصحة روايته والاكثار من حفظه لا ينكرها انسان وشرحاه لديوان طرفه والشماخ أصح شاهد والشرح المذكور يأتي جزأ واحد ازهاه (٣٠٠) صحيفة وقر يبايتم طبعه بتيسيره تعالى



# كِتَابَات

## جميع الهوامع شرح جمع الجوامع

في علم العربية

تأليف الامام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي  
المتوفى سنة ٩١١ هجرية رحمه الله

عنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني

الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧ هجرية

( على ثقة محمد أمين الخانجي المكتبي وشركاه بمصر والاسكندرية )

الجزء الثاني

بنطبعة البنيغاده بجوارمحافظة مصر



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ص﴾ نواصب المضارع أن ويقال عن وهي الموصولة بالماضي خلافاً لابن طاهر لا بعد يقين غير مؤول في الاصح ويجوز في تلوظن الرفع مخففة وكذا خوف تيقن مخوفه في الاصح والاصح لا تعمل زائدة ولا يتقدم معمول معمولها وثالثها يجوز مع أريد وعسى ولا يفصل وقيل يجوز بظرف وقيل بشرط وترفع اهما لا على الاصح وعن الكسائي لا يقدح اس ولا تجزم وحكاها الرواسي والليثاني وأبو عبيدة لغة وتقع مبتدأ وخبراً ومعمول حرف ناسخ وجار ولسكان وظن وبعض المقاربة وفعل غير الجزم ومضاف خلافاً لابن الطراوة لا بمعنى الذي خلافاً لابن الذكي

﴿ش﴾ لما انتهت منصوبات الاسماء عقبته بمنصوبات الافعال كما ذكر عقب المرفوعات المضارع المرفوع فنواصب الفعل المضارع أربعة أحرف أحدها أن وهي أم الباب قال أبو حيان بدليل الاتفاق عليها والاختلاف في لن وإذن وكى ويقال فيها عن بابها الهمزة عيناً وأن هذه الناصبة للمضارع هي التي توصل بالماضي في نحو إن كان ذاملاً وبالامر في نحو كتبت اليه أن قم وبالنهي في نحو كتبت اليه أن لا تفعل وزعم أبو بكر بن طاهر انها غير هافتكون ان على مذهب مشرقة أو متجوزا بها واستدل لذلك بأمرين أحدها أنها تخلص للاستقبال فلا تدخل على الماضي كالسين وسوف وكذا الامر والثاني انما لو فرضنا دخولها على الماضي لوجب أن يصير بصيغة المضارع كالمادخلت على الماضي قلبت صيغته الى المضارع لتعمل فيه وشرط نصب المضارع بعد أن أن لا تقع بعد فعل يقين كعلم وتحقق وتيقن ونحوها فانها حينئذ المخففة من الثقيلة نحو علم أن سيكون خلافاً للفراء حيث جواز أن تلي أن الناصبة للمضارع لفظ العلم وما في معناه مستدلاً بقراءة أفلا يرون أن لا يرجع اليهم بالنصب وهي بمعنى أفلا يعلمون ويقول جرير

رضى عن الله أن الناس قد علموا \* أن لا يدانينا من خلقه أحد

وأجيب بان العلم انما يمتنع وقوع أن الناصبة بعده اذا بقي على موضوعه الاصل أما اذا أول بالظن واستعمل استعماله فانه يجوز فيه ذلك والدليل على استعمال العلم بمعنى الظن قوله تعالى فان علمتوهن مؤمنات فان المراد بالعلم فيه الظن القوي اذ القطع بايمان غير متصل اليه ومنع المبرد النصب أيضاً في المؤول بالظن فقولى في الاصح راجع الى المستثنى والمستثنى منه جميعاً ويجوز في الواقعة بعد الظن الرفع على أنها المخففة من الثقيلة وهو قليل والاكثر في لسان العرب النصب بعده قال تعالى أحسب الناس أن يتركوا وقرى بالوجهين وحسبوا أن لا تكون فتنة قال أبو حيان وليس في الواقعة بعد الشك الا النصب وفي الواقعة بعد فعل خوف تيقن مخوفه نحو خفت أن لا تقوم وخفت أن لا تكرمي قولاً أن أحكما جواز الرفع كما بعد الظن وقد سمع قال أبو محجن

\* أخاف اذا مامت أن لا أذوقها \* والثاني تعين النصب وعليه المبرد ولا تعمل ان الزائدة عند الجمهور لانها لا تختص بدليل دخولها على الفعل في قوله فلما أن جاء البشير ولا يعمل الا المختص وجوز لا خفش اعمالها جلالها على المصدرية وقياساً على الباء الزائدة حيث تعمل الجرو فرق بأن الباء الزائدة تختص بالاسم ولا يجوز تقديم معمول معمول أن الناصبة عليها لانها حرف مصدرى ومعمولها صلة لها ومعموله من تمام الصلة فكما لا تقدم الصلة لا يتقدم



معمولها هذا مذهب البصريين وجوز الفراء تقديمه لقوله \* كان خير بالعصا أن أجلد \* فقوله بالعصا متعلق بأجلد وأجيب بندوره أو تأويله على تقدير متعلق دل عليه المذكور ونقل ابن كيسان عن الكوفيين الجواز في نحو طعامك أريد أن آكل وطعامك عسى أن آكل ولا يجوز فصل أن الناصبة من الفعل لا يظرف ولا بمجرور ولا قسم ولا غير ذلك هذا مذهب سيبويه والجمهور وجوزه بعضهم بالظرف وشبهه نحو أريد أن عندى تقعد وأريد أن في الدار تقعد قياسا على أن المشددة حيث يجوز ذلك فيها بجامع ما اشتركا فيه من المصدرية والعمل وجوزه الكوفيون بالشرط نحو أردت أن أن تزرنى أزورك بالنصب مع تجويزهم الإلغاء أيضا وجوز أزرك جوابا ويجوز إهمال أن جملا على أختها المصدرية فيرفع الفعل بعدها وخرج عليه قراءة أن يتم الرضاعة بالرفع وقيل لا وإن المرفوع بعدها الفعل مخففة من الثقلية لا المصدرية وعليه الكوفيون ولا يجوز الجزم بأن عند الجمهور وجوزه بعض الكوفيين قال الرواسي من الكوفيين فصحاء العرب ينصبون بأن وأخواتها الفعل ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم قوم يجزمون بها وأنشد على الجزم \* أحاذر أن تعلم بها قتردها \* ومن حكى الجزم به اللغة من البصريين أبو عبيدة واللحياني وزادها اللغة بنى صباح ثم لما كانت أن مع معمولها في تقدير الاسم تسلط عليها العامل المعنوي واللفظي فتقع مبتدأ نحو \* وأن تصوموا خير لكم \* وخبر مبتدأ نحو الأمر أن تفعل كذا ولا يكون مبتدأ لها إلا مصدران وقع جثة أول ومعمولا لحرف ناسخ نحو أن عندى أن تخرج ولا بد أن يكون أحد الجزأين مصدرا إلا في لعل فيجوز أن يكون جثة نحو لعل زيد أن يخرج جملا على عسى ومعمولا بحرف جر ويكثر حذفه ومعمولا لكان وأخواتها إذا خبرا نحو كان أن تقعد خيرا من قيامك وتكون عقوبتك أن أعزلك ومعمولا لظن وأخواتها مفعولا أولا وثانيا نحو ظننت أن تقوم خيرا من أن تقعد وقوله

إني رأيت من المكارم حسبكم \* أن تلبسوا خرا الثياب وتشبعوا

أي لبس الثياب ومعمولا لبعض أفعال المقاربة ولغيرها من أفعال غير الجزم نحو طلبت منك أن تقوم وأردت أن تفعل وبدالي أن أقوم بخلاف أفعال الجزم لا يقال فعلت أن أقوم أي القيام ولا أعطيتك أن تأمن أي الأمان ومعمولا لاسم مضاف نحو أنه أهل أن يفعل ومخافة أن تفعل وأجى بعد أن تقوم وقبل أن تخرج وقال ابن الطرارة لا يجوز أن يضاف إلى أن ومعمولها لأن معناها التراخي فابعداها في جهة المكان وليس بثابت والنية في المضاف إثبات عينه بثبوت عين ما أضيف إليه فإذا كان ما أضيف إليه غير ثابت في نفسه فإن ثبت غيره محال \* ص \* لن بسيطة وقال الخليل من لأن والفراء لا النافية أبدلت نونا وانما تنصب مستقبلا وتفيد نفيه وكذا التأكيدي لا التأنيدي على المختار وقال بعض البيانين لنفي ما قرب والمختار وقال ابن عصفور ترد للدعاء ويقدم معمول معمولها خلافا للاختصاص الصغير ولا يفصل اختيارا وجوزه الكسائي بقسم ومعمول والفراء بشرط وأظن وتهمل وحكى اللحياني الجزم بها

\* ش \* الثاني من نواصب المضارع لن والجمهور أنها حرف بسيط لا تركيب فيها ولا إبدال وقال الخليل والكسائي إنها مركبة من لا أن فأصلها لا أن حذف الهزمة لكثرة الاستعمال كما حذف في قولهم ويله والأصل ويل أمه ثم حذف الألف لالتقاء الساكنين ألف لا ونون أن فصارت لن والحامل لهما على ذلك قربها في اللفظ من لا أن ووجود معنى لا وأن فيها وهو النفي والتخليص للمستقبال وقال الفراء هي لا النافية أبدل من ألفها نون وحمله على ذلك اتفاقهما في النفي ونفي المستقبل وجعل لأصلها لا أنها أقعد في النفي من لن لان لن لا تنفي إلا المضارع وقد كرت رد القولين في حاشية المعنى وتنصب لن المستقبل أي أنها تخلص المضارع إلى الاستقبال وتفيد نفيه



ثم مذهب سيويه والجمهور أنها تنفيه من غير أن يشترط أن يكون النفي بها آكد من النفي بلا وذهب  
 الزمخشري في مفصله إلى أن لن لتأكيده ما عطيه لا من نفي المستقبل قال تقول لا أبرح اليوم مكاني فإذا كدت  
 وشددت قلت لن أبرح اليوم قال تعالى لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين . وقال . فلن أبرح الأرض حتى  
 يأذن لي أبي . وذهب الزمخشري في أمودجه إلى أنها تنفي تأييد النفي قال فقولك لن أفعله كقولك لا أفعله  
 أبدا ومنه قوله تعالى . لن يخلقوا ذبابا . قال ابن مالك وحمله على ذلك اعتقاده في لن تراني أن الله لا يرى وهو باطل  
 ورده غيره بأنها لو كانت للتأييد لم يقيد منفيها باليوم في . فلن أكرم اليوم انسيا . ولم يصح التوقيت في قوله . لن  
 نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى . ولكن ذكر الأبد في قوله . ولن يمتنوه أبدا تكرار والاصل عدمه  
 وبأن استفادة التأييد في آية لن يخلقوا ذبابا من خارج وقد وافقه على إفادة التأييد ابن عطية وقال في قوله . لن  
 تراني . لو بقينا على هذا النفي لتضمن أن موسى لا يراه أبدا ولا في الآخرة لكن ثبت في الحديث المتواتر أن أهل  
 الجنة يرونه ووافقه على إفادة التأكيده جماعة منهم ابن الحبار بل قال بعضهم إن منعه مكبرة فلذا احترته دون  
 التأييد وأغرب عبد الواحد الزمكاني فقال في كتابه التبيان في المعاني والبيان إن لن لنفي ما قرب ولا يمتد معنى  
 النفي فيها قال وسر ذلك أن الألفاظ مشاكلة للمعاني ولا آخرها ألف والألف يكون امتداد الصوت بها بخلاف  
 النون ونقل ذلك عنه ابن عصفور وأبو حيان ورداه والجمهور على أن الفعل بعد لن لا يخرج عن كونه خبرا  
 كحال بعد سائر حرف النفي غير لا وذهب قوم إلى أنه قد يخرج بعد لن إلى الدعاء كحال بعد لا قال الشاعر في لا

\* ولا زال منها ليجر عائلتك القطر \*

وقال في لن لن تزالوا كذلك ثم لا زالا \* تكم خالد اخلاود الجبال

وهذا القول اختاره ابن عصفور وهو المختار عندي لأن عطف الدعاء في البيت قرينة ظاهرة في أن المعطوف  
 عليه دعاء لا خبر وتقدم معمول معمول لن عليها جائز بخلاف معمول معمول ان اذ لا مصدرية فيها وقد قالوا  
 إن لن أضرب نفي لأضرب فكما جاز زيداً أضرب جاز زيداً لن أضرب ومنعه الاختصاص الصغير أبو الحسن  
 على بن سليمان البغدادي لأن النفي له صدر الكلام فلا يقدم معمول معمول عليه كسائر حرف النفي ولا يجوز  
 الفصل بين لن وبين الفعل في الاختيار لأنها محمولة على سيفعل وكذلك لم يجوز لن تفعل ولا تضرب زيداً نصب  
 تضرب لأن الواو كالعامل فلا يفصل بينها وبين الفعل بلا كما لا يقال لن لا تضرب زيداً هذا مذهب البصريين  
 وهشام واختار الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل نحولن والله أكرم زيداً ولن زيداً أكرم ووافقه  
 الفراء على القسم وزاد جواز الفصل بأظن نحولن أظن أزورك بالنصب وبالشرط نحولن إن تزرنى أزورك  
 بالنصب وجوز الالغاء والجزم جواباً قال أبو حيان وأصحاب الفراء لا يفرقون بين لن والفعل اختياراً وهو  
 الصحيح لأن لن واخواتها من الحروف الناصبة للأفعال بمنزلة ان واخواتها من الحروف الناصبة للاسماء فكما  
 لا يجوز الفصل بين أن واسمها لا يجوز بين لن واخواتها والفعل بل الفصل بين عوامل الأفعال والأفعال أقبح منه  
 بين عوامل الاسماء والاسماء لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الاسماء وحكى الجزم بلن لغة وأنشد عليه

لن يخب الآن من رجائك من \* حرك من دون بابك الحلقة

ص \* كى ان كانت الموصولة فالنصب بها عند الجمهور أو الجارة فبان مضمرة وجوز الكوفية اظهارها  
 وتعين الأولى بعد اللام والثانية قبلها وترجع مع اظهار أن وأنكر الكوفية كونها جارة وقوم كونها ناصبة ولا  
 تفيد الناصبة علة ولا تتصرف بل تجر باللام ويجوز تأخير معلولها والفعل بالنافية وما الزائدة وبهما لا يغير ذلك  
 وجوز الكسائي بمعمول وقسم وشرط ولا عمل وابن مالك وولده وتعمل ولا يقدم معمول منصوب بها ولا على



المعول في الاصح وجوز الكوفية والمبرد النصب بـ

﴿ش﴾ الثالث من نواصب المضارع في مذهب سيبويه والاكثرين أنها حرف مشترك فتارة تكون حرف جر بمعنى اللام فتفهم العلة وتارة تكون حرفا تنصب المضارع بعده \* واختلف هؤلاء فذهب سيبويه أنها تنصب بنفسها ومذهب الخليل والاختش أن أن مضمرة بعدها وذهب الكوفيون إلى أنها مختصة بالفعل فلا تكون جارة في الاسم وقيل أنها مختصة بالاسم فلا تكون ناصبة للفعل \* واحتج من قال أنها مشتركة بأنه سمع من كلام العرب جئت لشيء أعلم وسمع من كلامهم كيمه فاما لكي أعلم فهي ناصبة بنفسها لدخول حرف الجر عليها وليست فيه حرف جر لان حرف الجر لا يدخل على حرف الجر وأما كيمه فهي حرف جر بمعنى اللام كانه قال له ويوجه الاستدلال من هذا اللفظ انه قد تقرر من لسان العرب ان ما الاستفهامية اذا دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها نحو بهم ولم وفيم وعم فاد اوقف عليها جاز أن تلحقها هاء السكت وبدل أيضا على أنها جارة دخولها على ما المصدرية كقوله \* يراد الفتى كيم يضرو وينفع \* فرفع الفعل على معنى يراد الفتى للضر والنفع وأما جئت كي أعلم فيحمل عندهم أن تكون الناصبة بنفسها اذ قد ثبت أنها تنصب بنفسها فتكون بمعنى أن واللام مقتضية التعليل محذوفة كما تحذف في جئت أن أعلم ويحتمل عندهم أن تكون الجارة وتكون أن مضمرة بعدها كما أضمرت بعد غيرها من الحروف على ما سيأتي بيانه ويبنى على هذا المذهب فرع وهو انه هل يجوز أن تدخل كي على اللام أم لا يجوز والجواب أنك ان قدرتها الجارة لم تجز لان كي كاللام فلا تدخل عليها الا مع أن كما في اللام نحو لئلا يعلم وان قدرتها الناصبة جاز نحو كي لا تقدم وهي اذا كانت ناصبة لا يفهم منها لسببية لانها مع الفعل بعدها بتأويل المصدر كان ولا تتصرف تصرف أن فلا تقع مبتدأة ولا فاعلة ولا مفعولة ولا مجرورة بغير اللام وتعين الناصبة بعد اللام نحو جئت لكي أعلم لئلا يجمع بين حرفي جر ودخول اللام على الناصبة لكونها موصولة كان ولذلك شبه سيبويه احداها بالآخرى وتعين الجارة اذا جاءت قبل اللام نحو جئت كي لأقرأ فكي حرف جر واللام تأكيدها وأن مضمرة بعدها ولا يجوز أن تكون كي ناصبة للفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل بين الناصبة والفعل بالجار ولا بغيره ولا يجوز أن تكون كي زائدة لان كي لم يثبت زيادتها في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه وهذا التركيب أي محي كي قبل اللام نادر ومنه قول الطرماح \* كادوا بنصر تميم كي ليأحقهم \* واضمار أن بعد الجارة على جهة الوجوب فلا يجوز اظهارها عند البصريين الا في ضرورة وجوزه الكوفيون في السعة قال أبو حيان والمحفوظ اظهارها بعد كي الموصولة بما كقوله \* كيما أن تغر وتخدعا \* ولا أحفظ من كلامهم جئت كي أن تكرمني ومع اظهار أن نحو جئت لكيما أن تقوم يترجح كونها جارة مؤكدة للام على كونها ناصبة مؤكدة بان أن هي التي وليت الفعل وهي أم الباب وما كان أصلا في بابها لا يجعل تأكيدها ليس أصلا مع ما فيه من الفصل بين الناصب والفعل واللام أصل في باب الجر فكانت كي توكيدها ولا يجوز أن تكون كي تأكيدها لان التأكيدي في غير المصادر لا يتقدم على المؤكد ومن أحكام كي انه لا يمنع تأخير معاولها فيجوز أن تقول كي تكرمني جئتك سواء كانت الناصبة أو الجارة وذلك أنها في المعنى مفعول من أجله وتقدم المفعول من أجله سائغ قال أبو حيان وأجمعوا على انه يجوز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية نحو كيلا يكون دولة وبما الزائدة كقوله \* تريدن كيما تجعيني وخالدا \* وبهما معا كقوله

أردت لكيلا لا ترى لي عشرة \* ومن ذا الذي يعطى الكمال فيكمل

وأما الفصل بغير ما فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار وجوزه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها فتقول أزورك كي والله تزورني وأكرمك



كى غلامى تكرم وأزورك كى أن تكافى أكرمك واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل قال أبو حيان وهو مذهب ثالث لم يسبقا اليه وتقدم معمول معمولها ممنوع وله ثلاث صور أحدها تقدمه على المعمول فقط نحو جئت كى النحو أعلم والثانية على كى فقط نحو جئت النحوى أنعم والثالثة على المعمول أيضا نحو النحوى جئت كى أنعم وعليه المنع فى الأولى الفصل وفى الثانية والثالثة أن كى من الموصولات ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وإن كانت جارة فإن مضمرة وهى موصولة أيضا وفى الصورة الثانية خلاف للكسائى قال أبو حيان ولا يبعد أن يجزى فى الثالثة لكنه لم ينقل وأثبت الكوفيون من حروف ال ص ب كما بمعنى كما ووافقهم المبرد واستدلوا بقوله

وطرفك اما جئتنا فاصرفنه \* كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر

وأنكر ذلك البصريون وتأولوا ما ورد على أن الأصل كى حذفت ياؤه ضرورة أو السكاف الجارة كفت بما وحذف النون من الفعل ضرورة

﴿ص﴾ اذن الجمهور انها حرف بسيط وقال الخليل من اذن والرندي اذن و قوم اسم وانها تنصب بنفسها لا بأن المضمرة وتليها جملته اسمية وخبر ذى خبر وانما تنصب مستقبلا ولاها مصدرية والرفع حيث دلغية أنكرها الكوفيون فان وليت عاطفا قل النصب أو ذا خبر امتنع وجوز هشام بعدم مبتدأ والكسائى بعد اسمى أن وكان ويفصل بقسم حذف جوابه ولا النافية وجوزها ابن بابشاذ ببنداء ودعاء وابن عصفور والأبدى بظرف والكسائى وهشام والفراء بمعمول ثم اختار الرفع والكسائى النصب وجوز تقدمه مع العمل ودونه والفراء وأبطله ولا نص للبصرية قال أبو حيان ومقتضى قواعد المنع ومعناها قال سيديويه الجواب والجزاء قال الشاويين دائما والفارسي غالبا ولا يحذف معمول ناصب درنه ولا لدليل على الاصح

﴿ش﴾ اختلاف النحويون فى حقيقة اذن فذهب الجمهور الى أنها حرف بسيط وذهب قوم الى أنها اسم ظرف وأصلها اذ الظرفية لحقها التنوين عوضا من الجملة المضاف اليها ونقلت الى الجزائية فبقى فيها معنى الربط والسبب ولهذا قال سيديويه معناها الجواب والجزاء فىمال الشاويين دائما فى كل موضع وقال أبو علي الفارسي غالبا فى أكثر المواضع كقولك لمن قال أزورك اذن أكرمك فقد أجبتة وجعلت أكرامه جزاء زيارته أى ان ترزنى أكرمتك قال وقد تمحض للجواب كقولك لمن قال أحبك اذن أصدقك اذلا مجازاة هنا والشاويين يتسكف فى جعل مثل هذا جزاء أى ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك وذهب الخليل الى أنها حرف تركيب من اذ وان وغلب عليها حكم الحرفية ونقلت حركة الهزمة الى الذال ثم حذفت والتزم هذا النقل فكان المعنى اذا قال القائل أزورك فقلت اذن أكرمك قلت حينئذ زيارتى واقعة ولا يتكلم بهذا وذهب أبو علي عمر بن عبد المجيد الرندي الى أنها مركبة من اذ وان لانها تسمى ما تعطى كل واحدة منهما فتعطى الربط كاذاء النصب كان ثم حذفت همزة أن ثم ألف اذ الالةاء الساكنين وعلى الاول فهى ناصبة للمضارع بنفسها عند الاكثرين لانها تنقلبه الى الاستقبال وقال الزجاج والفارسي الناصب أن مضمرة بعدها لا هى لانها غير مختصة اذ تدخل على الجمل الابتدائية نحو اذن عبد الله أتيتك وتليها الاسماء مبنية على غير الفعل ولنصبها المضارع ثلاثة شروط أحدها كونه مستقبلا فلو قيل لك أحبك فقلت اذن أظنك صادقا رفعت لانه حال ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع الى الاستقبال ثانيا ان يليها فيجب الرفع فى نحو اذن زيد يكرمك للفصل ويغفر الفصل بالقسم وبلا النافية خاصة لان القسم تأكيدي لربط اذن والاكثر يعتد بها فاصلة فى أن فكذا فى



إذا قال الشاعر \* اذن والله نرميهم بحرب \* وجوز أبو الحسن طاهر بن بابشاذ الفصل بينهما بالنداء والدعاء نحو  
 إذا يزيد أحسن اليك واذن يغفر الله لك يدخلك الجنة قال أبو حيان ولا ينبغي أن يقدم على ذلك الابساع من  
 العرب وأجاز ابن عصفور والأبدى الفصل بالطرف نحو اذن غداً كرمك وأجاز الكسائي وابن هشام والفراء  
 الفصل بمعمول الفعل والاختيار عند الكسائي حينئذ النصب وعند هشام الرفع نحو اذن فيك أرغب وأرغب  
 واذن صاحبك أكرم وأكرم فلو قدمت معمول الفعل على اذن نحو زيد اذن أكرم فذهب الفراء الى أنه يبطل  
 عملها وأجاز الكسائي إذ ذاك الرفع والنصب قال أبو حيان ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك ومقتضى  
 اشتراطهم التصدير في عملها أن لا تعمل والحالة هذه لأنها غير مصدر ويحتمل أن يقال تعمل لأنها وان لم تصدر لفظاً  
 فهي مصدرية في النية لأن النية بالمفعول التأخير ثالثاً أن تكون مصدرية فلا تنصب متأخرة نحو أكرمك  
 اذن بلا خلاف لأن الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه وأما المتوسطة فإن افتقر ما بعدها الى ما قبلها افتقار  
 الشرط لجزائه نحو ان تزرني اذن أكرمك أو القسم لجوابه نحو

لئن عادلى عبد العزيز بمنزلها \* وأمكنني منها اذن الأفيها

أو الخبر للخبر عنه نحو زيد اذن يكرمك امتنع النصب في الصور كلها وفي الأخيرة خلاف فأجاز هشام النصب  
 بعد مبتدأ كالمثال وأجاز الكسائي بعد اسم ان نحو \* انى اذن أهلك أو أظير \* وبعد اسم كان نحو كان عبد الله  
 اذا يكرمك ووافق الفراء الكسائي في ان وخالفه في كان فأوجب الرفع ونص الفراء على تعيين الرفع بعد ظن  
 نحو ظننت زيداً اذا يكرمك قال أبو حيان وقياس قول الكسائي جواز النصب أيضاً وان وليت عاطفاً قبل  
 النصب والاكثر في لسان العرب إلغاؤها قال تعالى . واذا لا يلبثون خلافاً قليلاً . فاذا لا يوتون الناس نقيرا  
 وقرئ شاذ لا يلبثوا ولا يوتوا فن ألغى راعى تقدم حرف العطف ومن أعمل راعى كون ما بعد العاطف جملة  
 مستأنفة وإلغاؤها مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب حكاه عيسى بن عمر وتلقاها البصريون بالقبول  
 ووافقهم ثعلب وخالف سائر الكوفيين فلم يجزأ أحد منهم الرفع بعدها قال أبو حيان ورواية الثقة مقبولة ومن حفظ  
 حجة على من لم يحفظ إلا أنها لغة نادرة جداً ولذلك أنكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما وأخذها بالشاذ  
 والقليل ونواصب المضارع لا يجوز أن يحذف معمولها وتبقى هي لاقتصاراً ولا احتصاراً فلو قيل أتريد أن تخرج  
 لم يجزأ أن نجيب بقولك أريدان وتحذف أخرج وأجاز بعض المغاربة مستدلاً بما وقع في صحيح البخاري فيذهب  
 كما في عود ظهيره طبقاً واحداً يريد كما يسجد قال وهذا كقولهم جئت ولما قال أبو حيان وليس مثله لأن  
 حذف الفعل بعد الدليل جائز منقول في فصيح الكلام ولم ينقل من نحو هذا شئ في كلام العرب

﴿ص﴾ مسألة تنصب أن مضمرة لزوماً بعد لام الجحود والمؤكدة وليست لام كي على الصحيح وهي المسبوقه  
 بكون ماضٍ لفظاً أو معنى منفى بما أولم قيل أو اخوات كان قيل أو ظن قيل أو كل فعل وحذف الخبر معها ختم  
 غالباً وزعم الكوفية النصب بها فدخلوها الخبر وهي زائدة للتأكيدها بقاءها مقام أن والفهرى لا يرفع  
 مدخولها ضمير السبي وجوز قوم اظهار أن مع حذفها وقوم دونه ولا يلي مفرداً

﴿ش﴾ أن أم الباب فلها تنصب ظاهرة ومضمرة ولها اذا أضمرت حالان حال وجوب وحال جواز فالاول بعد  
 نوعين من الحروف أحدهما هو حرف جر والآخر ما هو حرف عطف فالاول حرفان أحدهما اللام التي  
 يسميها النحويون لام الجحود ومذهب البصريين ان النصب بعدها بأن مضمرة وذهب الكوفيون الى أن  
 الناصب هو لام الجحود بنفسها وذهب ثعلب الى أن اللام هي الناصبة لقيامها مقام أن وعلى الاول لا يجوز اظهار  
 أن لأن إيجابه كان زيد سيقوم فجعلت اللام في مقابلة السين فكلاً لا يجوز أن يجمع بين أن الناصبة وبين السين



فكذلك كرهوا أن يجمعوا بين اللام وأن في اللفظ وأجاز بعض الكوفيين اظهارها بفتح اللام تأكيذا كما  
 جاز ذلك في نحو ما كان زيد لأن يقوم قال أبو حيان ويحتاج الى سماع من العرب وأجاز بعض النحاة حذف  
 اللام واظهار ان نحو . وما كان هذا القرآن أن يفترى . أي ليفترى وأوله المانعون بان أن وما بعدها في  
 تأويل المصدر والقرآن أيضا مصدر فأخبر بمصدر عن مصدر ولام الجحود عند البصريين تسمى مؤكدة لصحة  
 الكلام بدونها اذ يقال في ما كان زيد ليفعل ما كان زيد يفعل لانهما زائدة اذ لو كانت زائدة لما كان للنصب  
 الفعل بعدها وجه صحيح قال أبو حيان ومن أغرب المنقولات ما نقله بعض أصحابنا عن أبي البقاء من أن اللام في  
 نحو قوله . وما كان الله ليعذبهم . هي لام كي وهذا نظير من سمي اللام في ما جئت لتكرمني لام الجحود بل  
 قول هذا أشبه لان اللام جاءت بعد مجد لغة وان كان ليس الجمد المصطلح عليه في لام الجحود وأما أن تسمى هذه  
 لام كي فسهو من قائله وانما تقع لام الجحود بعد كون منفي بما أورد دون ان ولما هو ماض لفظا نحو ما كان الله ليعذبهم  
 أو معنى نحو لم يكن زيد ليفقوم ومذهب البصريين أن خبر كان حيث حذف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر  
 المحذوف وأن الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل المنصوب به في موضع جر والتقدير  
 ما كان الله من يد الكذا والدليل على هذا التقدير أنه قد جاء مصرحاً به في بعض كلام العرب قال سموت ولم تكن  
 أهلاً تسموا فصريح بالخبر الذي هو أهلام مع وجود اللام والفعل بعدها ومذهب الكوفيين أن الفعل في موضع  
 نصب على أنه الخبر واللام زائدة للتأكيذ ومذهب بعض النحويين أن لام الجحود تكون في أحوان كان  
 قياساً عليها نحو ما أصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وزعم بعضهم أنها تكون في ظننت وأخواتها  
 نحو ما ظننت زيد ليضرب عمرا ولم أظن زيداً ليضرب عمرا قال أبو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب  
 منعه ومذهب بعضهم أن لها تدخل في كل فعل منفي تقدمه فعل نحو ما جئت لتكرمني قال أبو حيان وهذا قاسد  
 لان هذه لام كي والفرق بينهما من وجوه كثيرة ستأتي

﴿ص﴾ وبعد حتى الجارة وزعمها الفراء غيرها والنصب بها والكسائي بها والجر بالي مضمرة جوازاً وقوم ناصبة  
 جارة بنفسها تشيهاً بأن والي وعليها يجوز اظهار أن وعلى الأصح قد يظهر مع معطوف منصوب بها ومعناها كي أو  
 الى قال الخضر اوى وابن مالك والاوانما تنصب مستقبلًا وجواباً ان كان حقيقة والافخوازاً وترفع الحال  
 أو المؤول كذلك بأن يكون مسبباً عما قبلها فضلاً صالحاً للحلول الفاء محلها والأصح تعيين النصب مع فعل غير موجب  
 وإنما لاكثر ما وطم الماور بما وجوزه الكسائي لرفع مستقبل غير مسبب ونصب حال مسبب والنصب بها طعناً  
 لغة ولا تفصل وجوزه الاخفش وابن السراج بظرف وشرط ماض وهشام بقسم وفعل وجر والافخفش  
 وابن مالك تعليلها

﴿ش﴾ الحرف الثاني حتى وكونها الجارة والنصب بعدها بأن لازمة الاظهار وجوباً هو مذهب البصريين  
 واستدلوا بشيئون كونها جارة للاسم بدليل حذف ما الاستفهامية بعدها نحو ﴿فختم حتام العناء المطول﴾ وإذا  
 ثبت ذلك انتفى كونها ناصبة للفعل لما تقر من أن عوامل الاسماء لا تكون عوامل في الافعال لان ذلك ينفي  
 الاحتصاص واختلف الكوفيون فذهب الفراء الى أنها ناصبة بنفسها وليست الجارة وعنده أن الجر بعدها  
 انما هو لنياتنا مناب الى وذهب الكسائي الى أنها ناصبة بنفسها أيضاً وانها جارة باظهار الى وهذا عكس مذهب  
 البصريين ثم انه يجوز اظهار الى بعدها فقال الجر بعد حتى يكون بالي مظهر ومضمرة وذهب بعض  
 الكوفيين الى أنها ناصبة بنفسها كأن أوجارة بنفسها أيضاً تشيهاً بالي ومع قول الكوفيين إنها ناصبة بنفسها  
 أجازوا اظهار أن بعدها قالوا لو قلت لاسيرن حتى أن أصبح القادسية جاز وكان النصب بحتى وأن نو كيداً



أجازوا ذلك في لام الجحود وعلى قول البصريين لا تظهر وقد تظهر في المعطوف على منصوبها لأن التواني  
تحقل ما لا تحقله الأوائل كقوله

حتى تكون عزيزا من نفوسهم \* أو أن تبين جميعا وهو مختار

وفيه دليل لقولهم إن أن مضمرة بعدها وحتى هذه هي المرادفة لـ **الجاهل** أو إلى بخلاف الابتدائية التي لا ترادف  
واحد منهما فالمرادفة لـ **كي** نحو أسامت حتى أدخل الجنة فهي هنا حرف تعليل والمرادفة لـ **لأن** نحو لن نبرح عليه  
عاكفين حتى يرجع اليناموسى . فهي هنا حرف غاية قال أبو حيان والذي ذكره معظم الصويين في معنى  
حتى هذه أنها تكون للتعليل أو الغاية فهي تنصب عندهم على أحد هذين المعنيين وزاد ابن مالك أن تكون  
مرادفة لـ **لأن** أن فتكون للاستثناء وأنشد عليه

ليس العطاء من الفضول سباحة \* حتى تجود ومالك قليل

قال أبو حيان وقد أغنانا ابنه عن الرد عليه في ذلك وقال انه يصح فيه تقدير إلى أن وإذا أحقل أن تكون حتى فيه  
للغاية فلا دليل في البيت على أن حتى بمعنى الآن وقال ابن هشام الخضر اوى في حديث كل مولود يولد على  
الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه أو ينصرانه عندي أنه يجوز أن يكون على الفطرة حالا من الضمير ويولد في  
موضع خبر وحتى بمعنى إلا أن المنقطعة كأنه قال الآن يكون أبواه والمعنى لكن أبواه يهودانه أو ينصرانه  
قال وقد ذكر الصويون هذا المعنى في أقسام حتى ومنه قوله

والله لا يذهب شئنى باطلا \* حتى أير مالكا وكاهلا

المعنى الآن أير وهو منقطع بمعنى لكن أير انتهى وإنما ينصب المضارع بعد حتى إذا كان مستقبلا فعولا سبرن  
حتى أصبح القادسية أو ماضيا في حكم المستقبل نحو سرت حتى أدخل المدينة فهذا مؤول بالمستقبل نظرا إلى أنه  
غاية لما قبل حتى فهو مستقبل بالاضافة إليه فان كان حالا أو مؤولا به رفع وذلك بأن يكون ما قبلها سببا لما بعدها ولا  
يكونان متصلين الوقوع فيما مضى بل ما قبل حتى وقع ومضى وما بعدها في حال الوقوع وعلامة ذلك صلاحية  
جعل الفاء مكان حتى نحو قولهم مرض فلان حتى لا يرجونه أى فهو الآن لا يرجى وضرب أمس حتى لا يستطيع  
أن يتحرك اليوم والمؤول بالحال أن يكون ما بعد حتى لم يقع لكنك متمكن من إيقاعه في الحال نحو سرت حتى  
أدخل المدينة أى فأنا الآن متمكن من دخول المدينة لا أمتنع من ذلك وشرط الرفع أيضا أن يكون ما بعده فاضلة  
فلو كان واقعا وقع خبر المبتدأ أو خبر كان أو نحوهما وجب نصبه نحو كان سيري حتى أدخلها لأنه لو رفع لكانت  
حتى حرف ابتداء فيبقى الخبر عنه بلا خبر وأجاز الكسائي رفع المستقبل إذا كان غير مسبب عما قبل نحو سرت  
حتى تطلع الشمس ونصب الحال إذا كان مسببا عما قبل وجوز في قول حسان \* يغشون حتى ماتهر كلأ بهم \*  
ورد بعدم السماع وبمخالفته للقياس بأن النواصب من مخلصات المضارع للاستقبال ويتعين النصب عند سبويه  
والأكثرين بعد فعل غير موجب وهو المنفى وما فيه الاستفهام وقاما نحو ما سرت حتى أدخل المدينة وقاما سرت  
حتى أدخلها إذا أردت بقاما النفي المحض وأسرت حتى تدخل المدينة وإنما يجوز الرفع لأنه على معنى السببية للأول  
في الثانى والأول منفى لم يقع فلا يكون نفي السبب موجبا لوجود مسببه وخالف الاخفش فجوز الرفع على أن أصل  
الكلام موجب وهو سرت حتى أدخل المدينة ثم أدخلت أدوات النفي على الكلام بأسره فنفت أن يكون سير  
كان عند دخول فكأنك قلت ما وقع السير الذي كان سببا لدخول المدينة واتفقوا على أن الرفع في ذلك غير  
مسموع وإنما أجازوه الاخفش ومن تبعه قياسا ولو أريد بقاما التقليل لا النفي فكذلك عند سبويه وجوز أبو على  
والرمانى وجاعة الرفع بعدها وذهب طائفة من القدماء إلى امتناع الرفع أيضا بعد كثيرا وطالما ورمما نحو أكثر



ماسرت حتى أدخلها وطالماسرت حتى أدخلها ور بماسرت حتى أدخلها الحاقا لها بقلمها الا ان السير لم كان مجهول  
العدد غير معلوم المراتب صار بمنزلة ما ليس بواجب وعارضه سيويه بقولهم مرت غير مرة حتى أدخلها لانهم  
كانوا يجيزون الرفع في هذه المسئلة وفيه غير مرة الذي من أجله صار السير عندهم ليس معلوما وحكى الجرمي في  
الفرخ أن من العرب من ينصب بحتى في كل شئ قال أبو حيان وهي لغة شاذة ومن أحكام حتى أنها لا يفصل بينها  
وبين الفعل بشئ وجوز لا خفش وابن السراج فصلها بالظرف نحو اقعد حتى عندك يجتمع الناس وبشرط  
ماض نحو أصحبك حتى ان قدر الله أن تعلم العلم وجوز هشام بالقسم والمفعول والجار والمجرور ونحو (١) وأصبر  
حتى اليك تجتمع الناس وأجاز لا خفش وابن مالك تعليقا قبل الشرط لاخذ جوابه نحو أصحبك حتى ان تحسن  
الى احسن اليك قال أبو حيان ويعنى بالتعليق هذا ابطال العمل قال وذلك كما أجاز الكسائي ومن أخذ بمذهبه  
ذلك في كي نحو جئت كي ان تكافئني أكافئك فيرد على الاخفش في حتى بما رده على الكسائي في كي انتهى  
﴿ ص ﴾ وبعد أو بمعنى الى أن أو الآن وقيل النصب بها وقيل بالخلاف ولا يفصل خلافا للاخفش  
﴿ ش ﴾ السوع الثاني مما يضر بعده أن حرف العطف وهو ثلاثة أحدها أو اذا وقعت موقع الى أن أو الآن  
نحو لا زمنك أو تقتضيني حتى وقوله ﴿ لا يستهان الصعب أو أدرك المنى ﴾ أى الى أن تقتضيني حتى والآن أدرك  
فان لم يقع موقعهما لم يلزم الاضمار نحو

ولولا رجال من رزام أغرة \* وآل سبيع أو أسودك علقما

وما ذكر من أن النصب بعد أو باضمار ان هو مذهب البصريين ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها  
وبين الفعل لأنها حرف عطف وذهب الكسائي وأصحابه والجرمي الى أن الفعل انتصب بأولها وذهب الفراء  
وقوم من الكوفيين الى أن الفعل انتصب بالخلاف أى مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكه في المعنى  
ولا معطوفا عليه وذهب الكسائي وأصحابه والجرمي الى أن الفعل انتصب بأولها وذهب بعض النحويين الى  
أن النصب هنا بمعنى ما وقع موقعه لانه وقع موقع الى أن أو الآن فانتصب كنصبه قال أبو حيان وهذا ضعيف جدا  
ونقل ابن مالك عن الاخفش انه جوز الفصل بين أو والفعل بالشرط نحو لا زمنك أو ان شاء الله تقتضيني حتى  
﴿ ص ﴾ وبعد فاء السبب جوابا بالامر خلافا لشدو ولا اسم فعل وثالثها ان اشتق أولهى أو دعاء بفعل أصيل  
قال الكسائي أو مجبرا ولا استفهام مطلقا وقيل ان لم يكن عن المسند اليه وقيل ان لم يتضمن وقوع الفعل فان أخبر  
عن تاليه بغير مشتق فالرفع أو سبقه ظرف جازا وقد يحذف السبب بعده وقيل يختص بالاثبات أولهى مطلقا  
ومنه قلما وقد فيها حكى أو عرض أو تخصيص أو تمن قال الكوفية وابن مالك أو رجا أو غير أو كان عاربه من  
تشبيهه وجوزوا سبق ذا الجواب سببه وتأخير معموله والجمهور لا ولا ينصب بعد جملة اسمية وثالثها ينصب بشرط  
وصف أو ظرف محل الفعل

﴿ ش ﴾ الثاني الفاء اذا كانت متضمنة معنى التسيب وكانت هي ومدخولها جوابا للاحد أمور أحدها الامر  
نحو اضرب زيدا فيستقيم قال أبو حيان ولا نعلم خلافا في نصب الفعل جوابا للامر الا ما نقل عن العلاء بن سبابه  
قالوا هو معلم الفراء انه كان لا يجيز ذلك وهو محجوج بشبوته عن العرب وأنشد سيويه لأبي النجم  
ياناف سيري عنقافسحا \* الى سليمان قنستريحا

الا أن يتأوله ابن سبابه على انه من النصب في الشعر فيكون مثل قوله

سأترك منزلى لبني تيمم \* وألحق بالحجاز فأستريحا



قال ولا يبعد هذا التأويل ولعله وجه من القياس وهو إجراء الأمر مجرى الواجب فكما لا يجوز ذلك في الواجب كذلك لا يجوز في الأمر ومن إجراء الأمر مجرى الواجب باب الاستثناء فإنه لا يجوز فيه البديل كما لا يجوز في الواجب وذلك بخلاف النفي والنهي فإنه يجوز فيه ما ذلك وإلى هذا أشرت بقولي خلافاً للشذوذ وصورة المسئلة أن يكون الأمر بصريح الفعل فإن دل عليه بجزاً وأسم فعل لم يجز النصب على الصحيح لأنه غير مسموع وجوز الكسائي قياساً نحو حسبك الحديث فينام الناس وصه فأحدثك وفصل ابن جني وابن عصفور فأجاز النصب بعد اسم فعل الأمر إذا كان مشتقاً كنزال من النزول ودرالك من الإدراك ورده بدر الدين بن ابن مالك بأنه ليس في كونه مشتقاً ما يسوغ تأوله بالمصدر فإن المصحح للنصب في نحو نزال فأنزل هو صحة تأول فعل الأمر بالمصدر من قبل أن فعل الأمر يصح أن يقع في صلة أن بمصدرها كما في نحو دعوت إليه بأن أفعل ولا يصح ذلك في اسم الفعل المشتق من المصدر كما لا يصح في غير المشتق فلا فرق بينهما في امتناع نصب الجواب قال أبو حيان والصواب أن ذلك لا يجوز لأنه غير مسموع من كلام العرب الثاني النهي نحو لا تغر واعي الله كدبا فيستحكم لا تطغوا فيه فيعمل . الثالث الدعاء بفعل أصيل في ذلك نحو ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا

رب وفقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن

واحترز بفعل من الدعاء بالاسم نحو سقيالك ورعياو بأصيل من الدعاء لله لول عليه بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فيدخله الجنة وأجاز الكسائي نصبه الرابع الاستفهام سواء كان بحرف نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا . أو باسم نحو من يدعوني فاستجب له متى تسير فأرأفك كيف تكون فأصحبك أين بيتك فأزورك قال أبو حيان وزعم بعض النحويين أن الاستفهام إذا كان عن المقرض لا عن المقرض فلا يصح النصب بعد الدعاء على الجواب ومنع النصب في نحو أزيد يقرضني فأسأله وقال لا يصح هنا الجواب قال وهو محجوج بقراءة من ذا الذي يقرض الله قرصاً حسناً فيضاعفه . بالنصب وجه الدلالة من الآية أن الفعل وقع صلة فليس مستفهماً عنه ولا هو خبر عن مستفهم عنه بل هو صلة للخبر وإذا جاز النصب بعد من ذا الذي يقرض لكونه في معنى من يقرض فجواز به بعد من يقرض وأزيد يقرض فأسأله أخرى وأولى وقيد ابن مالك الاستفهام بكونه لا يتضمن وقوع الفعل فإن تضمنه لم يجز النصب نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لأن الضرب قد وقع قال أبو حيان وهذا الشرط لم أر أحداً يشترطه وقال بدر الدين بن ابن مالك إن أباه اقتدى في هذه المسئلة بما ذكره أبو علي في الأغفال رداً على الزجاج حيث قال في قوله تعالى لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق . لو قال وتكتموا الحق لجاز على معنى لم تجمعون بين ذا واولسكن الذي في القرآن أجود في الأعراب انتهى قال أبو حيان ورد أبي علي على الزجاج في هذا غير متوجه وإذا تقدم اسم غير اسم استفهام وأخبر عنه بغير مشتق نحو هل أخوك زيداً كرمه فالرفع ولا ينصب فإن تقدمه ظرف أو مجرور نحو أفي الدار زيد فذكره جاز النصب لأن المجرور نائب عن الفعل وقد يحذف السبب بعد الاستفهام لدلالة الجواب عليه وفهم الكلام نحو متى فأسير . مك أي متى تسير جزم به ابن مالك في التسهيل ونقله أبو حيان عن الكوفيين ثم قال وينبغي أن يكون في استفهام الاستتباب بأن يقول القائل أسير فتقول له متى فانك لو اقتصرت على قولك متى جاز بخلاف أن يكون ابتداء استفهام فإنه لا يجوز وإذا كان كذلك كان الفعل مدلولاً عليه بسابق الكلام فكأنه ملفوظ به فيجوز بهذا المعنى الخامس النفي سواء كان محضاً نحو لا يقضى عليهم فيموتوا . أم . وثلاً بأن دخلت عليه أداة الاستفهام التقريري نحو ألم تأتيا فتحدثنا ويجوز في هذا القسم أعني المؤول الجزم والرفع أيضاً كقوله ألم تسأل الربع القواء فينطق ومن المؤول مانقض بالانحور . ماتأيتنا



فحدثنا الأبخير قال أبو حيان والتقليل المراد به النفي كالنفي في نصب جوابه نحو قلما تأتينا فحدثنا كما كان كذلك في مسئلة حتى نحو قلما سرت حتى أدخلها وذكر ابن سيده وابن مالك أنه ربما نفي بقدر نصب الجواب بعدها وحكى بعض الفصحاء قد كنت في خير فتعرفه بالنصب يريد ما كنت في خير فتعرفه السادس العرض سمع الاتقع الماء فتسج أي في الماء فحذف الحرف وعدى الفعل وقال الشاعر

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما \* قد حدثوك فإراء كن سمعا

السابع التحفيض سمع هلا أمرت فقطاع وقال الشاعر

لولا تموجين يأسى على دنف \* فتحمدي نار وجد كاديفنيه

قال أبو حيان والعرض والتحفيض متقاربان والجامع بينهما التبيه على الفعل إلا أن التحفيض فيه زيادة تأكيذ وحث على الفعل فكل تحفيض عرض لأنك إذا حضضته على فعل فقد عرضته عليه ولذلك يقال في هلا عرض اذ لا يخلو منه ولا يخففة لجر العرض الثامن التمني نحو ليتني كنت معهم فأفوز واختلف النحاة في الرجاء هل له جواب فينتصب الفعل بعد الفاء جوابا له فذهب البصريون إلى أن الترجي في حكم الواجب وأنه لا ينصب الفعل بعد الفاء جوابا له وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك قال ابن مالك وهو الصحيح لثبوته في النثر والنظم قال تعالى وما يدريك لعله يزكى أو يذكر فتغفله الذكري . وقال لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات فاطلع . في قراءة من نصب فيهما وقال أبو حيان يمكن تأويل الآيتين بأن النصب فيهما من العطف على أكثرهم لأن خبر لعل أكثر في لسان العرب دخول أن عليه وفي شرح كتاب سيبويه لابي الفضل الصغار خالفنا الكوفيون في غير فاجازوا بعدها بالنصب لأن معناها النفي نحو أنا غير آت فأكرمك قال وهذا لا يجوز لأن غيرا مع المضاف إليها اسم واحد وما يخلافها لأنك تقدر بعدها المصدر فتقول لكن كذا وما يكون كذا وغير لا يتصور فيها ذلك لأنها مع ما بعدها اسم فلا يفصل منها ويحذف لشيء آخر لأن في ذلك إزالة لوضعها وأشار بدر الدين بن ابن مالك إلى أن أباه وافق الكوفيين في ذلك قال أبو حيان وزعم الكوفيون أن كائن إذا خرجت عن التشبيه جاز النصب بعد الفاء نحو كاني يزيد يأتى فتكرمه لأن معناه ما هو الأيتى فتكرمه قال وهذا الذي قالوه لا يحفظه البصريون ولا يكون كان أبدا للتشبيه وفي التسهيل يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو كائنك والعلينا فتشمتنا تقديره ما أنت والعلينا فتشمتنا قال أبو حيان وهذا شئ قاله الكوفيون قال ابن السراج وليس بالوجه ومنع البصريون من تقدم هذا الجواب على سببه لأن الفاء عندهم للعطف وجوز الكوفيون فيقال ما زيد فتكرمه يأتينا لأن الفاء عندهم ليست للعطف فتقولى وجوزوا أى الكوفية وجوز الكوفيون أيضا تأخير معمول السبب بعد الفاء والمنصوب نحو ما زيد يكرم فتكرمه أخانا تريد ما زيد يكرم أخانا فتكرمه ومنع أكثر النحويين النصب بناء على أن الفاء عاطفة على مصدر متوهم فكما لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله فكذلك لا يجوز بين يكرم ومعموله لأنه في تقدير المصدر وإن تقدمت جملة اسمية نحو ما زيد يكرم فتكرمه فتحدثنا فأكثر النحويين على أنه لا يجوز النصب لأن الاسمية لا تدل على المصدر وذهب طائفة إلى جوازه وقال أبو حيان الصحيح الجواز بشرط أن يقوم مقام الفعل ظرف أو مجرور أو اسم فاعل أو مفعول ليدل ذلك على المصدر المتوهم نحو ما أنت عندنا فتكرمك وما أنت منا فتحسن إليك وما زيد يكرم لنا فتكرمه وما زيد يكرم فتكرمه فان كان اسما دلالة فيه على المصدر نحو ما أنت زيد فتكرمه لم يجز النصب ويتعين القطع أو العطف والقطع أحسن لأن العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث أنه عطف جملة فعلية على اسمية قال وبدلك على أن الجار والمجرور والظرف مجرى مجرى الفعل في الدلالة على المصدر أن العرب نصبت بعد الجار والمجرور وجزمت



الفعل بعد الظرف ووصلت الموصول وأدخلت الفاء في خبر ما الموصولة بالمجرور كما أدخلتها في خبرها إذا كانت موصولة بالفعل قال الفرزدق \* وما أنت من قيس فتنبج دونها \* وقال الآخر \* مكانك تحمدي أو تستربحي \* وقال تعالى . وما بكم من نعمة فمن الله  
 ﴿ص﴾ وبعثوا والجمع جوابا للمامر وتوقف أبو حيان في الدعاء والعرض والتضيض والرجاء وتميز بمحاول مع الفاء بتقدير شرطها قبلها أو حال محلها  
 ﴿ش﴾ الثالث الواو إذا كانت للجمع في الزمان أو المعية التي هي أحد محملاتها وكانت هي ومدخولها جوابا للمواضع السابقة في الفاء مثال الأمر قوله

فقلت ادعي وادع وإن أندي \* لصوت أن ينادي داعيان  
 والنبي قوله تعالى . ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكفوا الحق . وقول أبي الأسود \* لاتنه عن خلق وتأت مثله \*  
 والدعاء قولك رب اغفر لي ووسع علي في الرزق والاستغفار ما أنشده بعض النحاة قال أبو حيان ولا أدري أهو مسموع أم مصنوع

أتيت ريان الجفون من الكرى \* وأيت منك بليلة المسموع  
 والنبي قوله تعالى . ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين . أي ولما يجمع علم بالجهاد وعلم بالصبر  
 والمؤول قول الخطيئة

ألم ألك جاركم ويكون بيني \* وبينكم المودة والاخاء  
 والعرض قولك ألا تنزل فتصيب خيرا أي ألا تجمع بين النزول واصابة الخير والتضيض قولك هل أتينا وتكرمنا أي هل أتجمع لنا بين اتياننا وكرامتنا والتمني قوله تعالى . ياليتنا ردولنا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين .  
 في قراءة من نصب والرجاء قولك لعل ساء جاهدوا غنم قال أبو حيان ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو بعد الدعاء والعرض والتضيض والرجاء فينبغي أن لا يقدم على ذلك إلا بسمع قال ومقتضى كلام ابن مالك جواز ذلك مع التشبيه الواقع موقع النفي ومع المنفي بها ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب وتميزوا والجمع من الفاء بتختم تقدير مع موضعها ولا ينتظم مما قبلها وما بعدها شرط وجزاء ألا ترى أن قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا ينتظم منه إن تأكل السمك وتشرب اللبن ولا أن لا تأكل السمك وتشرب اللبن بخلاف الفاء فانها في جواب غير النفي أو في جواب النفي الذي تدخل عليه همزة الاستعظام للتقرير ينتظم منه شرط وجزاء لأن ما بعدها مسبب عما قبلها ألا ترى أن معنى . لاتعتر واعلى الله كذبا فيسحتكم . أن افترتكم أسحتكم وكذا ليت لي مالا فانفق منه معناه أن وجد لي مالا فانفق منه قال أبو حيان وتلخص من ذلك أن قولهم تقع الواو في جواب كذا وكذا انما هو على وجه المجاز لا الحقيقة لأنها إذا كانت بمعنى مع لا تكون جوابا ولا متبعا لها هي منه أن ينتظم منه شرط وجزاء وتميز فاء الجواب من الواو بتقدير شرط قبلها كما مر أحوال مكانها وذلك أن هذه الفاء تقع أمام قبل مسبب اتنى سببه فيصح حينئذ أن تقدر بشرط قبل الفاء كما إذا فصلت الأخبار بنفي الحديث لاتقاء الاتيان قلت ماتا تينا فحدثنا فيصح أن يقال ماتا تينا وإن تأتينا تحدثنا وإما بين أمرين أريد نفي اجتماعهما فيصح أن يقدر حال مكانها فإذا قصدت أن تنفي اجتماع الحديث والاتيان فقلت ماتا تينا فحدثنا فيصح أن يقال ماتا تينا فحدثنا فالنفي الداخل على الفعل المقيد بالحال لم ينفه . طلقا انما نفيه بقيد حاله فهو نفي الجمع بينهما وذلك هو المقصود من النصب على أحد معنييه

﴿ص﴾ واذا عطف بهما أو بأو على فعل قبل أو قصد الاستئناف بطل اضمار أن وفيهما خلافا ورابعها النصب بنياتهما عن الشرط وخامسها باتقاء موجب الرفع والجزم



﴿ ش ﴾ إذا عطف بالعاء والواو بأو على فعل قبل أى قبل الفعل الذى ولى الغاء أو الواو أو قصد الاستئناف أى القطع عن الفعل الذى قبله فيكون إذا ذاك الفعل خبر المبتدأ محذوف بطل اضممار أن لان العطف يشرك الثانى مع الاول فى رفعه أو نصبه أو جزمه والاستئناف ان كان بعد الواو والفاء فهو جزم فى الاخبار وان كان بعد أو ففيها نوع ما من الاضراب لانك اذا قلت الزم زيدا أو يقضيك حقل وجعلته مستأنفا فالمعنى أو هو يقضيك حقل أى يقضيكه على كل حال سواء لزمته أم لم تلزمه فكأنه قال بل يقضيك حقل وإذا عطف ما بعد الغاء والواو على ما يصح عليه العطف من الفعل قبلها لم يكن معنى العطف كمنى النصب فإذا قلت ماتا تينا فعدتنا بالرفع على معنى العطف على تأتينا فكل واحد من الفعلين مقصود نفيه وكان أداة النفي منطوقا بها بعد العاء فإذا قلت ماتا تينا فعدتنا بالنصب كان انتفاء الحديث مسببا عن انتفاء الاثبات وفى التنزيل ولا يؤذن لهم فيعتذرون . وما ذكر من أن النصب بعد الغاء والواو باضممار أن هو مذهب البصريين وفيهما المذهبان الآخران السابقان فى أو وفى الغاء والواو ومذهبان زائدان أحدهما قاله نعلب انما نصبا لانها دالة على شرط لان معنى هلا تزورنى فأحدثك إن تزرنى أحدهما ذلك فلما نابت عن الشرط ضارعت كى فلزمت المستقبل وعملت عمله والثانى قاله هشام انه لم يعطف على ما قبله لم يدخله الرفع ولا الجزم لان ما قبله من الفعل لا يخاو من احدهذين ولما تستأنف بطل الرفع أيضا فلما لم يستقم رفع المستقبل معها ولا جزمه لا تتعاضد وجهها لم يبق الا النصب

﴿ ص ﴾ وتحذف العاء ويجوز رفع نالها حالا أو وصفا أو استنفا أو جزمه وهل هو بما قبلها مضمنا معنى الشرط أو نائباً عن جملته أو بأن أو اللام مضمرة أو مبنى أقوال ويجوز بعد أمر بخبر واسم والأصح منعه بعد نفي وبعد أمر ونهى لا يصلح أن تفعل وأن لا تفعل وثالثها ردئ ورابعها يجوز حمل على اللفظ لا الجواب

﴿ ش ﴾ تنفرد العاء بأنها اذا حذفت جازفيا بعدها أن يرفع اذا لم يرد بما قبله شرط مقصودا به الحال ان كان قبله ما يكون حالا منه نحو ليت زيدا يقدم زورنا أو النعت ان كان قبله ما يحتاج أن ينعت نحو ليتلى ما لا أنفق منه أو الاستئناف قال أبو حيان وقوله تعالى . فأضرب لهم طريقا فى البحر ييسر لا تخاف دركا ولا تخشى . يحتمل الحال ويحتمل الاستئناف أى غير خائف أو أنك لا تخاف وان تجزم نحو . قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة . قل لعبادى يقولوا التى هى أحسن . قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم . وتقول لا تعص الله يدخلك الجنة رب وفقنى أطعك لا تنزل نصب خير اليتلى ما لا أنفق منه قال أبو حيان وجزمه بعد الترجى غريب جدا والقياس يقبله قال الشاعر

لعل التفاتنا منك نحوى يسر \* يمل بك من بعد القساوة اليسر

وسواء فى جواز الجزم بعد الأمر الصريح والمدلول عليه بخبر نحو اتقى الله أمر وفعل الخير يشب عليه أى ليتق أو اسم فعل نحو حسبك الحديث ينم الناس لان معناه اكتف ينم الناس ونزال أكرمك وعليك زيدا يحسن اليك قال أبو حيان وقال بعض أصحابنا العمل الخبرى لفظا الأمرى معنى لا ينقص انما هو موقوف على السماع والمسموع اتقى الله أمروا فعل خيرا يشب عليه انتهى فان لم يحسن اقامته ان يفعل . تمام الامر وان لا يفعل مقام النهى لم يجزم جوابها مثاله أحسن الى لا أحسن اليك يرفع على الاستئناف لانك لو قدرته ان تحسن الى لا أحسن اليك لم يناسب أن يكون شرطاً وجزاء لان مقتضى الاحسان لا يترتب عليه عدم الاحسان وكذلك لا تقرب الأسد يا كلك اذا يصح تقدير ان لا تقرب الأسد يا كلك فيتعين الرفع هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين وجوز الكسائى الجزم فيهما ونسبه ابن عصفور للكوفيين وذكر أبو عمر الجرمى فى المرخ أنه يجوز على رداءة وقع قال أبو حيان وفيه مذاهب أخر أنه يجوز الجزم لا على أنه جواب بل حمل على اللفظ لان الاول مجزوم والى هذا ذهب الاخفش أما النفي فلا



يجوز الجزم بعده على الصحيح لانه خبر محض فليس فيه شبه بالشرط كما في البواقي وعن أبي القاسم الزجاجي أنه أجاز الجزم في النفي وقال بعضهم تختار فيه الرفع ويجوز الجزم وهو موافق لاطلاق بعضهم أن كلما نصب فيه بالغاء يجزم ولم يستثن النفي قال أبو حيان ولم يرد بالجزم في النفي سماع من العرب وحيث جزم في البواقي فقال ابن مالك في شرح الكافية هو بما قبلها من الأمر والنهي وسائرهما على تضمن معنى الطلب معنى أن كما في أسماء الشرط نحو من يأتيني أكرمه فأغنى ذلك التضمن عن تقدير لفظها بعد الطلب قال وهذا مذهب الخليل وسيبويه وقد ردوله هذا المذهب فقال تضمن هذه الأشياء معنى الشرط ضعيف لأن التضمن زيادة بتغيير الوضع والاضمار زيادة بتغيير فهو أسهل ولأن التضمن لا يكون إلا لعائدة ولا فائدة في تضمن الطلب معنى الشرط لانه يدل عليه بالالتزام فلا فائدة في تضمينه بمعناه ورده أيضا ابن عصفور فقال التضمن يقتضي أن يكون العامل جملة ولا يوجد عامل جملة في موضع من المواضع قال أبو حيان وأقول إن التضمن لا يجوز أصلا لأن المضمن شيئا يصير له دلالة على ذلك الشيء بعد أن لم يكن له دلالة عليه مع ارادة مدلوله الأصلي فإذا قلت من يأتيني آتته فن ضمنت معنى الحرف ودلت على مدلولها من الاسم فصارت لها دلالة مجازية وهي معنى أن ودلالة حقيقية وهي مدلول الشخص العاقل وأما هنا فقولاك إئتني أكرمك يكون فيه تضمين إئتني معنى أن تأتي فتضمنت معنى أن ومعنى الفعل المعمول لها وذلك معنى مركب ودلت على معناها الأصلي من الطلب وهو دلالة الحقيقة ولا يوجد في لسان العرب تضمين لمعنيين إنما يكون التضمن لمعنى واحد ولا يقال أنه تضمن معنى أن وحدها لأن فعل الطلب ليس قابلا لتضمن معنى أن لتنافيها من حيث أن فعل الطلب يقتضي مدلوله من الطلب وأن يقتضي معناها أن يكون الفعل خبرا ولا يكون الشيء الواحد طلبا وخبرا انتهى ومن قال بالتضمن ابن خروف وذهب الفارسي والسيرافي إلى أن الجزم بهذه الأشياء لا على جهة التضمن بل على جهة أنها ثابت مناب الشرط بمعنى أنه حذف جملة الشرط وأثبت هذه منابها في العمل ونظيره قولهم ضرب زيد أقال ضرب بابا عن اضرب فنصب زيد لأنه ضمن المصدر معنى فعل الأمر بل ذلك على طريق النيابة وكذا زيد في الدار أبوه ارتفع بالجار والمجرور لأنه ناب مناب كائن لأنه ضمن معناه فيكون جزمه اذ ذلك لنيابته مناب الجازم لا لتضمن الجازم لأن الجازم بطريق التضمن جازم بحق الأصل وكذا تقول الجازم فيمن يأتيني أكرمه أنه هو لفظ اسم الشرط وهذا ما صححه ابن عصفور وذهب أكثر المتأخرين إلى أنه مجزوم بشرط مقدر بهذه الأشياء لدلالة ما قبل وما به عليه والتقدير مثلاً إئتني أن تأتيني أكرمك قال أبو حيان وهذا الذي تختاره ولا حاجة إلى التضمن ولا إلى النيابة قال وقد حكى بعض أصحابنا مذهباً رابعاً وهو أنه مجزوم بلام مقدرة فإذا قال ألا تنزل تصب خيراً فعناه لتصب خيراً قال وهذا ليس بشيء لأنه لا يطرد في مواضع الجزم إلا بتجاوز كثير وزعم الفراء والمازني والزجاج أن يقيموا في قوله تعالى . قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا . وشبهه مبنى لوقوعه موقع أقيموا وهو معمول القول

﴿ص﴾ مسألة قد تضمن أن بعدوا وفاء قيل وأوقيل وثمين شرط وجزاء أو بعدهما قال سيبويه وبعد فعل شك قيل وقسم قيل وحصر بانما فان كان بالا أو الفعل مثبتا خاليا من الشرط فضرورة ويرفع منفي بلا صالح لسكى وجوز الكوفية وابن مالك جزمه اختياراً ويثلت معطوف على منصوب بعد جزاء

﴿ش﴾ ينصب الفعل باضمار أن جوازا إذا وقع بين شرط وجزاء بعد الفاء والواو وزاد بعضهم بعد أو وزاد الكوفيون بعد ثم والاحسن التشريك في الجزم مثاله أن تأتيني فحدثني أحسن اليك ومن يأتيني ويحدثني أحسن اليه وإن تزرنى أو تحسن إلى أحسن اليك وقرئ . ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله . بالنصب وإن كان التشريك في الجزم أحسن لأن العطف اذالك



يكون على مفعول به وهو الفعل السابق والنصب يكون العطف فيه على تقدير المصدر المتوهم من الفعل السابق وقولى بين شرط وجزاء أحسن من قول التسهيل بين مجزوى أداة شرط لأنه لا فرق في ذلك بين أن يكون فعلا الشرط مضارعين أو ماضيين ولا يلزم أيضا أن يكونا مذكورين بل لو كان الجزاء محذوفا جازا النصب كقوله فلا يدعى قولى صريحا بحرة \* وإن كنت مقتولا و يسلم عاص

فقوله ويسلم عامر واقع بين شرط مذکور وجزاء محذوف أى فلا بد عنى قولى لدلالة ما قبله عليه وكذا لو وقع ذلك بعد تمام الشرط والجزاء جاز نفيه والاحسن جزمه ويجوز رفعه أيضا استثناء قال تعالى . وان تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء . قرئ بجزم ينقر ونصبه و رفعه ومثله قوله تعالى . وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر . قرئ يكفر بالثلاثة واذا نصب الفعل بعد فعل الجزاء وعطفت فعلا آخر فلك فيه أيضا الرفع والنصب والجزم نحو ان تأتني أحسن اليك وأزورك وأكرم أخاك فيجوز رفع أكرم استثناءا ونصبه عطفا على لفظ أزورك وجزمه عطفا على موضعه لانه يجوز فيه أن يكون مجزوما قال أبو حيان وذهب بعض النحويين الى أنه يجوز بالنصب بعد افعال الشك نحو حسبته شقنى فائب عليه وذلك لان الفعل غير المحقق قريب من المنفى فالحق به فى النصب بعده قال وقد اضطرب فى هذه المسئلة ابن عصفور فأجازه فى شرح القانون ومنعه فى شرح الجمل الكبير قال والصحيح جواز ذلك واليه ذهب سيويو به قال وزاد بعض أصحابنا . من مواضع النصب بعد الفاء والواو والنصب بعد هما بعد جواب القسم لانه غير واجب وجوابه بجواب الشرط فما جاز فيه جاز فيه نحو أقسم لتقوم فيضرب زيدا ولتقوم من فتضرب به قال هذا الذهاب ولم يذكر سيويو به القسم وقياس قوله فى الشرط يقتضيه على ضعفه قال أبو حيان وما ذهب اليه هذا الذهاب لا يجوز لانه لم يسمع من كلام العرب على كثرة الاقسام على الستهم بل المسموع أنك اذا عطفت على جواب القسم كان حكمه حكم الجواب فما جاز فى الجواب جاز فى المعطوف انتهى وزاد ابن مالك فى مواضع النصب بعد الفاء والواو والنصب بعد هما بعد حصر بانما كفرأة ابن عامر . اذا قضى أمرا فاما يقول له كن فيكون . بالنصب قال ابنه وهذا نادرا لا يكاد يثر على مثله الا فى ضرورة الشعر وغيره جعل الآية من جواب الامر وهو كن وان لم يكن أمرا فى الحقيقة لكنه على صورته فعومل معاملة فان كان الحصر بالأنحو ما أنت الا تأتينا فحدها لم يجز النصب الا فى ضرورة الشعر وكذا نصب الفعل الخبرى المثبت الخالى من اداة الشرط قال سيويو به وقد يجوز النصب فى الواجب فى اضطرار الشعر ونصبه فى الاضطرار من حيث انتصب فى غير الواجب ولك أن تجعل أن العاملة وأنشد على ذلك قوله

قال ابن مالك ويجوز في المنفى بلا الصالح قبلها كي الرفع والجزم سماعا عن العرب قال ابنه فقول العرب ربطت العرس لا تنقلت وأوثقت العبد لا يفرح كي الفراء أن العرب ترفع هذا وتجزمه قال وإنما جزم لأن تأويله أن لم أربطه فجزم على التأويل قال أبو حيان وما ادعياه ولم يحكيافيه خلافا لخالفا فيه الخليل وسيبويه وسائر البصريين وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور أجاز الكوفيون جزمه جوابا للفعول الواجب إذا كان سببا للجزم ونحو زيد يأتي الأمير لا يقطع اللص وهذا عندنا يجب رفعه ولا يجزم الاضرورة وفي كتاب سيبويه سألته يعني الخليل عن أتى الأمير لا يقطع اللص قال الجزم ههنا خطأ لا يكون الجزم أبدا حتى يكون الكلام الأول غير واجب إلا أن يضطر الشاعر ولا نعلم هذا جاء في الشعر البتة انتهى

﴿ ص ﴾ مسئلة تضر جواز بعض لام کی مالم تقترن بلا فيجب الاظهار وقال الكوفية هي الناصبة وقال نعلب قيامها مقام أن وابن كيسان تقدر أن أو کی وقتها لغتو بعد عاطف فعل على اسم صريح واوا وفاء أو ثم أو أو ولا



ولا يحذف سوى ما امر الاندورا ولا يقاس في الاصح وقيل يجوز ولا نصب  
 ﴿ش﴾ الحال الثاني ما تضمن أن فيه جوازاً وذلك في موضعين أحدهما بعد لام الجر غير الجودية نحو جئت  
 لا كرمك فالفعل منصوب بهذه اللام بأن مضمرة ويجوز إظهارها نحو جئت لأن كرمك وتسمى هذه  
 اللام لام كي بمعنى أنها السبب كما أن كي للسبب يعنون إذا كانت جارة تكون جارة وتكون ناصبة بمعنى أن ولا  
 يعنون بذلك أن كي تقدر بعدها فتكون للنصب باضمار كي لا باضمار أن وإن كان يجوز أن ينطق بكي بعدها  
 فتقول جئت لكي أكرمك لأن كي لم يثبت اضمارها في غير هذا الموضع فحمل هذا عليه وإنما ثبت اضمار أن  
 فلزم أن يكون المضمرة هنا أن وزعم أبو الحسن بن كيسان والسبب في أنه يجوز أن يكون المضمرة أن ويجوز أن  
 يكون كي وجهها على ذلك ما ذكرناه من أن العرب أظهرت بعدها أن تارة وكى تارة وزعم أهل الكوفة أن  
 النصب في الفعل بهذه اللام نفسها كما زعموا ذلك في لام الجود المتقدمة وإن ما ظهر بعدها من أن وكى هو مؤكد  
 لها وليست لام الجر التي تعمل في الأسماء لكنها لا تشغل على معنى كي فإذا رأيت كي مع اللام فالنصب للام وكى  
 مؤكدة وإذا انفردت كي فالعمل لها وزعم ثعلب أن اللام بنفسها تنصب الفعل كما قال الكوفيون إلا أنه قال  
 لقيامها مقام أن قال أبو حيان وذلك باطل لأنه قد ثبت كونها من حروف الجر وعوامل الأسماء لا تعمل إلا في  
 الأسماء فإن اقترن الفعل بالبعد اللام تعين الإظهار كقوله تعالى . لئلا يعلم أهل الكتاب . قال أبو حيان  
 وسواء كانت لنافية أو زائدة ولا يجوز الفصل بين لام كي والفعل المنصوب إلا بها وإنما ساغ ذلك لأنها حرف جر ولا  
 قدي فصل بها بين الجار والمجرور وفي فصيح الكلام نحو غضبت من لثمي وجئت بلا زاد ويلزم إذا ذلك إظهار أن  
 يقع الفصل بين المتأملين لأنهم لو قالوا جئت للأنفصب كان في ذلك قلق في اللفظ ونبوة في النطق فتجنبوه بإظهار  
 أن وحكم لام كي الكسر وفتحها لغة تميم الموضع الثاني بعد عطف بالواو أو الفاء أو ثم أو أو على اسم صريح

كقوله لبس عباءة وتقر عيني \* أحب إلى من لبس الشفوف

وقوله لولا توقع معترفارضيه \* ما كنت أوثراً زاباعلى رب

وقوله إني وقتلي سليكاً ثم أعقله \* كالثور يضرب لما عافت البقر

وقوله تعالى . إله وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل . وسمل الاسم المصدر وغيره كقوله

ولولا رجال من رزام أعزة \* وآل سبيع أو أسوءك علقما

واحترز بالصريح من العطف على المصدر المتوهم فإنه يجب فيه اضمار أن كما تقدم ولا تنصب أن محذوفة في غير  
 المواضع المذكورة إلا نادراً وذهب جماعة إلى أنه يجوز حذفها في غير المواضع المذكورة ثم اختلف هؤلاء  
 فذهب أكثرهم إلى أنه يجب رفع الفعل إذا حذفت وعليه أبو الحسن وجعل منه قوله \* ألا أيهاذا الزاجري أحضر  
 الوغى \* يريد أن أحضر قيل ومنه قوله تعالى . أفغير الله تأمروني أعبد . أي أن أعبد ووجهه أن العامل إذا  
 نسخ عاملاً وحذف رجع الأول لأن لفظه هو السابغ وذهب أبو العباس إلى أنه إذا حذفت أن بقي عملها قال لأن  
 الاضمار لا يزيل العمل كما في رب وأكثر العوامل وأشد عليه ما روى في البيت السابق أحضر بالنصب وقوله  
 وهم رجال يشفعوا لي فلم أجد \* شفعاً إليه غير جود يعادله

وقوله \* ونهنت نفسي بعدما كدت أفعله \* وحكى من كلامهم خذ اللص قبل يأخذك ومن يحصرها وقرأ  
 الحسن تأمروني أعبد وقرأ الأعرج ويسفك الدماء واختلف النحاة في القياس على ما سمع من ذلك فذهب  
 الكوفيون وبعض البصريين إلى القياس عليه قال أبو حيان والصحيح قصره على السماع لأنه لم يرد منه إلا  
 ما ذكرناه وهو نوزر فلا ينبغي أن يجعل ذلك قانوناً كلياً يقاس عليه فلا يجوز الحذف وإقرار الفعل منصوباً ولا



مرفوعا ويقتصر في ذلك على مورد السماع

﴿ص﴾ ﴿خاتمة﴾ ترد أن زائدة وليست المخففة ولا تفيد غير توكيد على الأصح فيها بعدلها وبين قسم ولو وزعمها ابن عصفور رابطة وسيبويه في قول موطئة وأبو حيان مخففة وشذوذاً بعد كى وقاسه الكوفية وكاف الجر وإذا مفسرة وأنكرها الكوفية بين جلتين في الأولى معنى قول لا لفظه قيل أو لفظه عارية من جار فان ولها مضارع مثبت جاز رفعه ونصبه أو مع لا جازاً والجرم قال الكوفية والأصمعي وشرطية قيل ونافية قيل وبمعنى التلاقيل واذمع الماضي قيل والمضارع

﴿ش﴾ لما أنقضى الكلام في أحكام أن الناصبة للمضارع وكان لفظاً مشتركاً بين المصدرية والزائدة والتفسيرية وغير ذلك على ما ذهب إليه بعضهم ثم الكلام وختم الباب بذكر بقية مواضعها وهي ستة أحدها الزيادة وأن الزائدة حرف ثنائي بسيط مركب من الهمزة والنون فقط وذهب بعضهم إلى أنها هي المثقلة خففت فصارت مؤكدة قال أبو حيان ولا تفيد عندها غير التأكيذ وزعم الزمخشري أنه ينجر مع أفادة التوكيد معنى آخر فيقال في قوله تعالى . ولما أن جاءت رسلنا لإبراهيم بالبشرى قالوا سلاماً . تنبهاً وتأكيذاً في أن الإساءة كانت تعقب المجيء ففي مؤكدة للاتصال وال لزوم ولا كذلك في قصة إبراهيم إذ ليس الجواب فيه كالاول وقال الاستاذ أبو علي دخلت منبهة على السبب وإن الإساءة كانت لأجل المجيء لأنها قد تكون للسبب في قولك جئت أن تعطى أى للإعطاء قال أبو حيان وهذا الذي ذهب إليه لا يعرفه كبار النحويين ومواقع زيادتها بعد ما كالاته وبين القسم ولو كقوله ﴿أما والله أن لو كنت حراً﴾ وزعم ابن عصفور في المقرب أنها حرف يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه والذي نص عليه سيبويه أنها زائدة ونص في موضع آخر على أنها بمنزلة لام القسم الموطئة وقال أبو حيان الذي يذهب إليه في أن هذه غير هذه المذاهب الثلاثة وهوانها المخففة من الثقيلة وهي التي وصلت بلو كقوله تعالى وأن لو استقاموا . وتقريره أنه إذا قيل أقسم أن لو كان كذا لكان كذا فغناه أقسم أنه لو كان كذا لكان كذا ويكون فعل القسم قد وصل إليها على إسقاط حرف الجر أى أقسم على أنه لو كان فصلاحيته أن المشددة مكانها يدل على أنها مخففة منها وتزاد شذوذاً بعد كى وقاسه الكوفيون نحو جئت لكى إن أكرمك قالوا ولا موضع لان لانها مؤكدة للام كما أكدتها كى وبعد كاف الجر كقوله

وبومأتوا فينا بوجه مقسم \* كان ظبية تعطوا إلى وارق السلم

وبعد اذا كقوله فأمله حتى اذا أن كانه \* معاطي يدي في لجة الماء غامر

الموضع الثاني التفسير أثبت البصريون وأنكر الكوفيون كون ذلك من معانيها وهي عندهم الناصبة للفعل قال أبو حيان وليس ذلك بصحيح لأنها غير مفتقرة إلى ما قبلها ولا يصح أن تكون المصدرية الابتأويلات بعيدة والكلام على مذهب البصريين فنقول أجريت أن في التفسير مجرى أى لكن تعارفها في أنها لا تدخل على مفرد لا يقال مررت برجل أن صالح وكانهم أبقوا عليها ما كان لها من الجملة وهي في هذا غير مختصة بالفعل بل تكون مفسرة للجملة الاسمية والفعلية نحو كتبت إليه أن افعل وأرسل إليه أن ما أنت ومنه . ونودوا أن تلکم الجنة . ولان التفسيرية شرطان أحدهما أن تكون مفسرة لما يتضمن القول أو يحتمله لالقول مصرح به أو محذوف أو فعل متأول بمعنى القول فان صرح بالقول خلصت الجملة للحكاية دون أن وكذلك ان كان القول منوياً وتقدم فعل مؤول به لكنه اذا لم يتأول كانت أن داخلية للتفسير بخلاف المصرح المقدر فانها تجيء بعده أن وذكر ابن عصفور في شرح الجمل الصغير أن أن تأتي تفسيراً بعد صريح القول وفي البسيط اختلف في تفسير



صرح القول فأجازه بعضهم وحمل عليه قوله تعالى . ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله . ومنهم من يمنع في لصرح ويحيز في المضمرك قولك كتبت اليه أن قم . الشرط الثاني أن لا تتعلق بالاول لفظا فلا تكون معمولة ولا مبنية على غيرها ولذلك لم تكن تفسيرية في قوله تعالى . وآخردعواهم أن الحمد لله . لأنها واقعة خبرا للبستدأولا في قولهم كتبت اليه أن قم لانها معمولة لحرف الجر فان لم تأت بحرف الجر جاز فيها الوجهان وان ولى ان الصالحة للتفسير مضارع مثبت نحو أوحيت اليه أن يفعل كان فيه الرفع على انها حرف تفسير والنصب على انها مصدرية أو معه لا نحو أشرت اليه أن لا يفعل كان فيه الامران لما ذكر والجزم أيضا على النهي وتكون أن فيه تفسيراً . الموضع الثالث الشرط بمعنى أثبت الكوفيون والاصمعي واستدلوا بقوله

أنغضب أن أذنا قتيبة حرتا \* جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم

قالوا لصحة وقوع ان موقعها وامتناع أن تكون الناصبة لأنها لا تفصل بين الفعل أو المخففة لأنه لم يتقدم عليها فعل تحقيق ولا شك وقال الخليل بل هي الناصبة وقال البردعي المخففة من الثقيلة على تقدير أنغضب من أجل أنه اذا تم حذف الجار وخفف . الرابع الذي أثبتة بعضهم وخرج عليه . قل إن الهدي هدى الله أن يؤتى أحد . أى لا يؤتى وأنكره الجمهور . الخامس بمعنى لئلا أثبتة بعضهم وخرج عليه . بين الله لكم أن تضلوا . أى لئلا تضلوا قال أبو حيان والصحح المنع وتأويل الآية كراهة أن تضلوا . السادس بمعنى اذ أثبتة بعضهم مع الفعل الماضي قيل ومع الفعل المضارع وجعل منه قوله تعالى . بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم . وقوله تعالى أن تؤمنوا بالله ربكم . أى اذ آمنتم قال أبو حيان وهذا ليس بشئ بل أن في الآيتين مصدرية والتقدير بل عجبوا لأن جاءهم ولذلك يخرجون الرسول وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم . وقد انقضى القول في شرح الكتاب الثاني من كتابنا جمع الجوامع وهذا القدر الى هنا نصف الكتاب واعلم أني لما شرعت في شرحه كنت بدأت أولا بشرح النصف الثاني فكتبت من أول الكتاب الثالث الى اثناء جمع التفسير على طريقة المزج ثم بدا لي أن أغير الأسلوب فشرحت من أوله على النمط المتقدم وكان في نيتي الاستمرار على هذه الطريقة الى آخر الكتاب والغاء القطعة التي كتبتها أولا بمزوجة ثم لما ضاق الزمان عن ذلك أبقيت كل قطعة على حكمها وضممت هذه القطعة الى تلك ووصلت بينهما ولا يضر كون الشرح على أسلوبيين نصفه بلا مزج ونصفه بمزج ونعود هنالك إن شاء الله الى تكملة بقية الكتاب من جمع التفسير الى آخره على طريقة أوله والله الموفق

✽ الكتاب الثالث في الجرورات وما حمل عليها وهي الجزومات ✽

وما يستتبعها من ذكر أدوات الشرط غير الجازمة وما استطرده اليه من ذكر بقية حروف المعاني المرتبة على حروف المعجم وآخرها نون التوكيد وعقب بخاتمة في التنوين ( الجر إما بحرف أو إضافة ) لثالث لهما ومن زاد التبعية فهو رأى الاخفش مرجوح عند الجمهور كما سيأتي فان قلت الجر بالإضافة أيضا رأيه وهو مرجوح قلت نعم ولكن المراد الجر الكائن بسببها أو فيها على رأى سيبويه . من أن الجار المضاف وعلى رأى ابن مالك أنه الحرف المقدر لا جار سواء ( الحروف ) أى هذا مبحث حروف الجر وسميت به قال ابن الحاجب لأنها تجر معنى الفعل الى الاسم وقال الرضى بل لأنها تعمل اعراب الجر كما قيل حروف النصب وحروف الجزم وكذا قال الرضى وتسميها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تضيف الفعل الى الاسم أى توصله اليه وتربطه به وحروف الصفات لأنها تحدث صفة في الاسم فقولك جلست في الدار دلت في على أن الدار وعاء للجلوس وقيل لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات وانما عملت لما تقدم من اختصاصها بما دخلت عليه فأشبهت الفعل ولم تعمل رفعا لأنه اعراب العمد ومدخولها فضلة ولا نصب لان محل مدخولها نصب بدليل الرجوع اليه في الضرورة ولو نصب لاحتمل أنه



بالفعل ودخل الحرف لاضافة معناه الى الاسم كما في ماضر بت الازيد اذ تعين عملها الجرح ( الى ) له معان فيكون ( لانتفاء الغاية مطلقا ) أى زمانا نحو ثم آمنوا الصيام الى الليل ومكانا نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى قال الرضى ومعنى قولهم انتهاء الغاية وابتهادها نهايتها ومبدؤها ( قال ابن مالك ) فى التسهيل ( والتبيين ) قال فى شرحه وهى المينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو رب السجن أحب الى . قال ( و بمعنى فى ) أى الظرفية لقوله تعالى . ليجمعنكم الى يوم القيامة . أى فيه وذكره جماعة فى قوله فلا تتركنى بالوعيد كاتنى \* الى الناس مطلبى به القار أجرب

قال ( و ) بمعنى ( اللام ) نحو والامر اليك . أى لك وقيل هى لانتفاء الغاية أى منته اليك ( و ) قال ( الكوفية ) وطائفة من البصرية ( و ) بمعنى ( مع ) أى المعية وذلك اذا ضمت شيأ الى آخر فى الحكم به أو عليه أو التعلق كقوله تعالى من أنصارى الى الله . وقوله . وأيديكم الى المرافق . وقولهم الذود الى الذود ابل ولا يجوز الى زيد مال تريد مع زيد مال قال الرضى والتحقيق ان الى هذه لانتفاء فقوله الى المرافق أى مضافة اليها والذود الى الذود أى مضافة الى الذود وقال غيره وما ورد من ذلك مؤول على تضمن العامل وبقاء الى على أصلها والمعنى فى قوله . من أنصارى الى الله . من يضيف نصرته الى نصرته الله والى حيث ذابغ من مع لانتفاء لوقلت من ينصرنى مع فلان لم يدل على أن فلانا وحده ينصرك وقيل التقدير من ينصرنى حال كونى ذاهبا الى الله ( و ) بمعنى ( من ) كقوله تقول وقد عاليت بالكور فوقها \* أيسى فلا يروى الى ابن أجر

أى منى ( و ) بمعنى ( عند ) كقوله

أم لا سبيل الى الشباب وذكره \* أشهى الى من الرقيق السلسل

أى أشهى عندى كذا مثل ابن مالك وابن هشام فى المعنى ونازعه ابن الدمامينى بانه تقدم ان المتعلقة بما يفهم حبا أو بغضا من فعل تعجب أو تفضيل معناها التبيين فعلى هذا تكون الى فى البيت مينة لفاعلية مجرورها لاقصا آخر وأجاب شيخنا الامام الشافعى بان تلك شرطها كون التعجب والتفضيل من نفس الحب والبغض وهى هنا متعلقة بتفضيل من الشهوة ( و ) قال أبو الحسن ( الاخفش و ) بمعنى ( الباء ) نحو . واذا خلوا الى شياطينهم . أى بشياطينهم ( و ) قال ( الفراء و ) تكون ( زائدة ) للتوكيد كقوله تعالى . أقفدة من الناس تهوى اليهم . بفتح الواو وتهواهم وغيره خرجها على تضمن تهوى معنى نيل أو على ان الاصل تهوى بالكسر فقلت الكسرة فتحة والياء الفا كما قيل . فى ناصية ناصاه ذكره ابن مالك قال ابن هشام وفيه نظر لان شرط هذه اللفظة تحريك الياء فى الاصل وأجاب ابن الصائغ بان أصل هذه الياء الحركة وسكونها عارض للاستثقال ( الباء مكسورة ) مطلقا ( وقيل تقع من الظاهر ) فيقال بزيد قال أبو حيان حكاه أبو الفتح عن بعضهم ( اللامصاق ) ويقال الازاق قال فى شرح اللب وهو تعلق أحد المعنيين بالآخر قال أبو حيان قال أصحابنا هى نوعان أحدهما الباء التى لا يصل الفعل الى المفعول الا بها نحو سطوت بعمر ومرت بزيد قال والاصاق فى مرت بزيد مجاز لما التصق المرور بمكان بقرب زيد جعل كأنه ملتصق بزيد والآخر الباء التى تدخل على المفعول المنتصب بفعله اذا كانت تفيد مباشرة الفعل للمفعول نحو أمسكت بزيد الاصل أمسكت زيدا فاذا خلوا الباء ليعلموا ان امسا كل اياه كان مباشرة منك له بخلاف نحو أمسكت زيدا بدون الباء فانه يطلق على المنع من التصرف بوجه ما من غير مباشرة قبل والاصاق معنى لا يفارق الباء ولهذا لم يذكر لها سببويه معنى غيره زاد غيره ( والتعدي ) وتسمى باء النقل أيضا وهى المعاقبة للهمزة فى تصير الفاعل مفعولا أو أكثر ما تعدى الفعل القاصر تقول فى ذهب زيد ذهبته ومنه . ذهب الله بنورهم . وقد تكون مع المتعدي نحو دفع الله الناس بعضهم ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا وصك



الحجر ( والسببية والاستعانة ) جمع بينهما ابن مالك في الالفية وابن هشام في المغنى وفسر الثانية بالداخلية على آله الفعل نحو كتبت بالقلم ومثل الاولى بنحو . ظلمتم أنفسكم باتخاذكم الجبل . وقال الرضى السببية فرع الاستعانة ولذا اقتصر عليها أعني الاستعانة ابن مالك في الكافية الكبرى وحذف السببية وعكس في التسهيل فاقصر على السببية وقال في شرحه بقاء السببية هي الدخلة على صالح للاستعانة به عن فاعل معد لها مجازا نحو فأخرج به من الثمرات رزقا لكم . فلو قصد اسناد الانحراج الى الماء وقيل أنزل ماء أنخرج من الثمرات رزقا لصح وحسن لكنه مجاز والآخر حقيقة ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين فانه يصح أن يقال كتبت بالقلم وقطعت السكين والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة اليه تعالى فان استعمال السببية فيها يجوز واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز انتهى وقال أبو حيان ما ذهب اليه ابن مالك من ان بقاء الاستعانة مدرجة في بقاء السببية قول انفرده وأصحابنا فرقوا بين بقاء السببية وبقاء الاستعانة فقالوا بقاء السببية هي التي تدخل على سبب الفعل نحو مات زيد بالحرب وبالجموع وحجبت بتوفيق الله وباء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو آله نحو كتبت بالقلم ونجرت الباب بالقدوم وبريت القلم بالسكين وخضت الماء برجلي اذ لا يصح جعل القلم سببا للكتابة ولا القدوم سببا للنجارة ولا السكين سببا للبرى ولا الرجل سببا للخوض بل السبب غير هذا ( والظرفية ) وهي التي يحسن موضعها في نحو . نصركم الله بيدر . ونجيناكم بسحر ( والمصاحبة ) وهي كما قال ابن مالك التي يحسن موضعها مع ويغنى عنها وعن مصحوبها الحال نحو . اهبط بسلام . أى مع سلام . ولما جاءكم الرسول بالحق . أى مع الحق ومحقا . فسج بحمد ربك . أى مع حمد وحامدا وهذه المعاني الخمسة تتجمع الالتصاق كما نقله أبو حيان عن الأصحاب وضم اليها بقاء القسم ولذا ذكرتها متواليمة خلاف صنيع التسهيل ( والغاية ) نحو . وقد أحسن بي . أى الى ( وكذا البديل ) وهي التي يحسن موضعها بديل ( والتبعض ) وهي التي يحسن موضعها من ( على الصحيح ) فيهما مثال الاول قول عمر رضى الله عنه كلمة ما يسرنى أن لى بها الدنيا أى بدلتها وقول الحماسي

فليت لي بهم قوما اذاركبوا \* شنوا الاغارة فرسانا وركبانا

وهو مثال الثانى قوله تعالى . عينا يشرب بها عباد الله . أى منها وقوله شرب بنماء البحر وقول الآخر \* شرب الزيف يبرد ماء الحشرج \* وهذا المعنى أثبتته الكوفيون والاصمعي والفارسي والعتي وابن مالك والاول المتأخرون وأنكرهما جماعة وقالوا في أمثلة الاول الباء للسببية وأولوا أمثلة الثانى بان يشرب وشرب بن الباء للتبعض لصح زيد بالقوم تريد من القوم وقبضت بالدرهم أى من الدراهم ( قال ابن مالك ) في التسهيل ( والتعليل ) قال في شرحه وهي التي يحسن موضعها لللام غالباً بنحو . فبظلم من الذين هادوا . إن الملائكة يأتهمون بك . قال واحترز بقولي غالباً من قول العرب غضبت لعلان اذا غضبت من أجله وهو حى وغضبت به اذا غضبت من أجله وهو ميت قال أبو حيان ولم يذكر أصحابنا هذا المعنى وكان التعليل والسبب عندهم شئ واحد قال ويدل لذلك ان المعنى الذي سمي به بقاء السبب موجود في بقاء التعليل لانه يصلح أن ينسب الفعل لما دخلت عليه بقاء التعليل كما يصح ذلك في بقاء السبب فتقول ظلم أنفسكم اتخاذكم الجبل وأما يأتهمون بك فالباء فيه ظرفية أى يأتهمون فيك أى يتشاورون في أمرك لاجل القتل انتهى \* وهذا هو الحق قال أيضا ( والمقابلة ) قال وهي الدخلة على الاعواض والاثمان قال وقد تسمى بقاء العوض نحو اشتريت الفرس بألف وكافان الاحسان بضعف والظاهر انها داخله في بقاء البديل ( و ) قال ( الكوفية ) بمعنى على أى الاستعلاء وجزم به ابن مالك فنحو من



ان تأمنه بقنطار أى عليه بدليل . إلا كما أمنتكم على أخيه . وإذا مروا بهم يتغامزون . أى عليهم بدليل وانكم  
 لتمرون عليهم \* أرب يبول الثعلبان برأسه \* بدليل تمامه \* لقد ذل من بالت عليه الثعلاب \* قالوا ( و ) بمعنى ( عن )  
 وفي إختصاصها بالسؤال خلاف ( فليل تختص به وظاهر كلام أبي حيان أن الكوفية كلهم عليه كقوله تعالى .  
 فاسأل به خبيراً بدليل يستألون عن آبائكم وقول عاتمة

فان تسألونى بالنساء فأننى \* بصير بأدواء النساء طيب

وقيل لا وعليه ابن مالك نحو . يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم \* تشقق السماء بالغمام \* والبصرية أنكر واهذا  
 المعنى وأولوا الآية والبيت على أن المعنى إسأل بسببه خيراً وبسبب النساء لتعلموا حالهن أو تضمنين السؤال معنى  
 الاعتناء والاهتمام قالوا ولو كانت الباء بمعنى عن لجاز أطمعته بجوع وسقيته بعمة تريد عن جوع وعن عمة  
 قال ابن هشام فى التأويل الأول بعد لان الجرور بالباء هو المسئول عنه ولا يقتضى قولك سألت بسببه أن الجرور  
 هو المسئول عنه ( و ) قال ابن هشام ( الخضر اوى و ) بمعنى ( الكاف ) داخله على الاسم حيث يراد التشبيه نحو  
 لقيت بزيدا الاسد ورأيت به القمر أى بلقى أياه الاسد أى شبهه قال أبو حيان والصحيح أنها للسبب أى بسبب  
 لقائه وسبب رؤيته ( وتزاد تو كيداً فى مواضع ) ستة وهى الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر والحال والتوكيد  
 وهى مذكورة فى محالها ومن غريب زيادتها أنها تزداد فى الجرور كقوله \* فأصبعن لا يسألنه عن بابه \*  
 ( قال ابن مالك و ) تزداد ( عوضاً ) ومثله بقوله

ولا يواتيك فيما باب من حدث \* الأخو ثقة فانظر بمن تشق

قال أراد من تشق فزاد الباء قبل من عوضاً ( وحكاة ) أيضاً ( فى عن وعلى ) وأنشد قوله

أعجزع أن نفس أناها جامها \* فهلا التى عن بين جنبيك تدفع

أى فهلا عن التى بين جنبيك تدفع فحذف عن وزادها بعد التى عوضاً وقول الآخر

ان الكريم وأبيك يعقل \* ان لم يجد يوماً على من يتكل

أى ان لم يجد من لم يتكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل من عوضاً ( وقاسه فى الى وفى اللام ومن ) فقال فى  
 الشرح يجوز عندى أن يعامل بهذه المعاملة من واللام والى وفى قياساً على عن وعلى والباء فيقال عرفت من  
 عجت ولمن قلت والى من أدبت وفمن رغبت والاصل عرفت من عجت منه ومن قلت له ومن أدبت اليه ومن  
 رغبت فيه فحذف ما بعد من وزيد ما قبلها عوضاً ( ورده أبو حيان ) أى العوض بأنواعه فقال فى الايات  
 المستشهد بها لا يتعين فيها التأويل المذكور لاحتمال أن يكون الكلام ثم عند قوله فانظر أى فانظر لنفسك ولما  
 قدم انه لا يواتيه إلا أخو ثقة استدرك على نفسه فاستفهم على سبيل الانكار على نفسه حيث قرر وجود أخى ثقة  
 فقال بمن تشق أى لا أحد يوثق به فالباء فى بمن متعلقة بتثق وكذا البيت الآخر يحتمل تمام الكلام عند قوله

\* ان لم يجد يوماً \* أى انه اذا لم يجد ما يستعين به اعتقل بنفسه ثم قال على من يتكل ومن استفهامية أى لا أحد يتكل  
 عليه فعلى متعلقة بمتكل ولم يثول البيت الثانى وقال فى المقيس هذا الذى أجازته قياساً لم يثبت الاصل الذى يقاس  
 عليه ألا ترى الى ما ذكرناه من التأويل فيما استدلل به ولو كانت لا تحتمل التأويل لكانت من الشذوذ والندور  
 والبعد من الاصول بحيث لا يقاس عليها ولا يلتفت اليها قال وقد نص سيويىه على أن عن وعلى لا يزدان لا عوضاً  
 ولا غير عوض ( حتى كالى ) فى انتهاء الغاية ( لكن ) الى أمكن منها ولذلك خالفنا فى أشياء الاول انها ( تغيد تقضى  
 الفعل شيئاً ) ولذا لا يجوز كتب حتى زيد وانا حتى عمرو ويجوز كتبت الى زيد وانا الى عمرو وأى هو  
 غايى كما فى حديث مسلم انابك واليك ( و ) الثانى انها ( لا تقبل الابتداء ) لضعفها فى الغاية فلا يقال سرت من البصرة



حتى الكوفة كما يقال الى الكوفة (و) الثالث انها (لا تجر الا آخرها) الا آخر جزء نحواً كلت السمكة حتى رأسها (قال الا كثر أو ملاقية) أي متصلاً به نحو . سلام هي حتى مطلع الفجر . ولا يجوز سرت حتى نصف الليل بخلاف الى ومقابل الا كثر قول السيرا في وجماعة أنها لا تجر الا الجزء فقط دون المتصل به قال الرضي وهو مردود بالآية (خلافاً لابن مالك) اذ قال في التسهيل وشرحه والتزم الرنخشي كونه مجرورها آخر جزء أو ملاقية آخر جزء وهو غير لازم بدليل قوله

عنيت ليلة فزالتي حتى \* نصفها راجيا فعدت يؤوسا

قال أبو حيان وما نقله الرنخشي هو قول أصحابنا وما استدلل به لا حجة فيه لأنه لم يتقدم العامل فيها حتى ما يكون ما بعدها جزء له في الجملة المغيبة بحتى فليس البيت نظير ما مثل به أصحابنا ولو صرح فقال ما زلت راجيا وصلها تلك اليلة حتى نصفها كان ذلك حجة على الرنخشي ونحن نقول اذ لم يتقدم في الجملة المغيبة بحتى ما يصح أن يكون ما بعدها آخر جزء جاز أن تدخل على ما ليس به ولا ملاقية وكذا قال ابن هشام في المعنى على ان ابن مالك جزم باشتراط ذلك في الكافية الرابع انها لا تجر الا (ظاهر اخلافاً للبرد والكوفية) في تجوزهم جرهما المضمير مستدلين بنحو قوله فلا والله لا يلقي اناس \* فتى حثاك يا ابن أبي زباد

والجمهور قالوا إنه ضرورة قال أبو حيان ومن أجاز جرهما المضمير أدخلها على المضميران المجرورة كلها قال ولا ينبغي القياس على حثاك في هذا البيت فيقال ذلك في سائر الضمائر قال وانتهاء العاية في حثاك هنالاً أفهمه ولا أدري ما يعني هنا بحثاك فلعن هذا البيت مصنوع انتهى ومثل ابن هشام في المعنى بقوله

أنت حثاك تقصد كل فج \* ترجى منك انها لا تحيب

قال واختلف في علة المنع ف قيل هي أن مجرورها لا يكون الا بعضاً لما قبلها أو بعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل قال ويرده أنه قد يكون ضمير حاضر كما في البيت فلا يعود على ما تقدم وأنه قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حثاه وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة فانها تدخل عليه على الاصح قال ويرده أنها لو دخلت عليه ل قيل في العاطفة قاموا حتى أنت وأكرمهم حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل الا بعامله وفي الخافضة حثاك بالوصل كما في البيت وحينئذ فلا التباس وقيل العلة أنها لو دخلت عليه قلبت ألفها ياء كما في الى وهي فرع عن الى فلا تتحمل ذلك والاساوي الفرع الاصل قال شيخنا الامام الشافعي والجواب بعد تسليم بطلان هذا اللزوم ان فرعية حتى عن الى انما هي في المعنى والعمل وذلك يوجب أن لا تتحمل ما يحتمله الى فيهما لا في غيرهما وقال الشاطبي قال سيبويه استغنوا عن الاضمار في حتى بقولهم حتى ذاك وبالاضمار في الى لان المعنى واحد كما استغنوا بترك عن وذرو ودع (واما لها وعتي) بابدال حاثها عينا (لغة) الاولى بمنية والثاني هذلية قال ابن مالك قرأ ابن مسعود . ليس جنة عتي حين . فكتب اليه عمران الله أنزل هذا القرآن عرياً وأزله بلغة قریش فلا تقرئهم بلغة هذيل (ومنع البصرية جر ما لا يصلح) أن يكون (غاية لما قبلها) وأوجبوا فيه الرفع على أنها ابتداء ثبوت نحو المحب حتى الخري ليس زيد وجوز جره الكسائي (و) الفراء ونحووا أيضاً الجرف فيما ادتلى الاسم بعدها جملة اسمية وما بعدها غير شريك لما قبلها في المعنى (نحو ضربت القوم حتى زيد فتركت) وحتى زيد أبوه مضروب وجوز جره الكوفية (و) منع (الكوفية) الجرف فيما اذا تلى الاسم الذي بعدها فعل عامل في ضمير نحو ضربت القوم (حتى زيد ضربته) وقالوا لا يجوز حتى يقال ف ضربته وجوز به البصرية فيهما وجوز وافي الاول أيضاً العطف والابتداء (و) منع (الكل) الجرف فيما اذا تلاه اسم مفعول نحو ضربت القوم (حتى زيد مضروب) وأوجبوا الابتداء وجوزوها والعطف فيما اذا تلاه ظرف أو مجرور نحو القوم عندك حتى زيد عندك والقوم في



لدار حتى زيد في الدار أو جملة اسمية وما بعدها شريك لما قبلها في المعنى نحو ضربت القوم حتى زيد وهو مضروب وجوز والجرح والعطف فيما إذا تلاه فعل عامل في ضمير ما قبل حتى نحو ضربت القوم حتى زيد ضرب بنهم فان كان في ضميره وهو غير شريك فالابتداء والجل على الاضمار نحو ضربت القوم حتى زيد ضربت أخاه وأوجبوا العطف فيما إذا قامت عليه قرينة نحو ضربت القوم حتى زيداً أيضاً فيضاندل على ارادة تكرار الفعل وهذا المعنى لا يعطيه إلا العطف كأنك قلت ضربت القوم حتى ضربت زيداً أيضاً (وزعم الفراء الجرح) بحتى (نيابة) عن الى لا بنفسها كما جرت الواو نيابة عن رب قال وربما أظهر وا الى في بعض المواضع قالوا جاء الخبر حتى الينا جمعوا بينهما بتقدير الغاء أحدهما كما جمعوا بين اللام وكى (وتكون) حتى (حرف ابتداء) أى حرفاً تبتدأ بعده الجمل أى تستأنف وحيثئذ (تليه الجملتان) الاسمية كقول جرير

فما زالت القتلى تمج دماءها \* بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وقول الفرزدق \* فواجباً حتى كليب تسبني \* والفعلية المضارعة كقراءة نافع وزلزوا حتى يقول الرسول والماضية نحو حتى عفوا والمصدرية بشرط نحو وابتلوا اليتامى حتى اذابلغوا النكاح . ( خلافاً لابن مالك في زعمه ) أنها ( جارة قبل ) الفعل ( الماضي ) باضمار أن بعدها على تأويل المصدر قال أبو حيان وقد وهم في ذلك وقال ابن هشام لا أعرف له في ذلك سلفاً وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة ( و ) خلافاً ( له ) وللأخفش ( أبي الحسن ) ( في ) زعمهما ( أنها ) جارة ( قبل اذا ) وأن اذا في موضع جرحها والجمهور على أنها حيثئذ ابتدائية واذا في موضع نصب بشرطها وأجوابها قال أبو حيان وليس معنى قولهم حرف ابتداء انه يصحبها المبتدأ دائماً بل معناه أنها بصددها يقع بعدها المبتدأ كما قالوا هل وبل ولكن من حروف الابتداء وان كان يقع بعدها غير المبتدأ وإنما المعنى أنها لا يصح أن يقع بعدها المبتدأ وما تقدم في تفسيره أخذ من ابن هشام في المعنى أولى وأقعد ثم قال قال بعض شيوخنا ضابط حتى أنها اذا وقع بعدها اسم مفرد مجرور أو مضارع منصوب فحرف جر واسم مرفوع أو منصوب فحرف عطف أو جملة فحرف ابتداء وتقدم في باب الحال انه لا محل لهذه الجملة على الاصح ( مسألة متى دلت قرينة على دخول الغاية ) أى التي بعد الى وحتى في حكم ما قبلها ( أو ) على ( عدمه ) أى عدم دخوله فواضح انه يعمل به فالأول نحو قرأت القرآن من أوله الى آخره وبعثك المائط من أوله الى آخره دل ذكر الآخر وجعله غاية على الاستيفاء . وابدكم الى المرافق . دلت السنة على دخول المرافق في الغسل

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله \* والراد حتى نعله ألقاها

والثاني نحو . ثم أتموا الصيام الى الليل . دل النهى عن الوصال على عدم دخول الليل في الصوم . فنظرة الى ميسرة فان الغاية لو دخلت هنا لوجب الانتظار حال اليسار أيضاً وكذلك يؤدي الى عدم المطالبة وتفويت حق الدائن سقى الحيا الارض حتى أمكن عزبت \* لهم فلا زال عنها الخير مجذودا

دل على عدم الدخول دعاء الشاعر على ما بعده حتى بانقطاع الخير عنه ( والا ) أى وان لم تقم قرينة على الدخول ولا عدمه ( فتأثرا ) أى الاقوال ( وهو الاصح ) ورأى الجمهور ( تدخل مع حتى دون الى ) جلا على الغالب في البابين لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول في حتى فوجب الحمل عليه عند التردد وأولها بدخل فيها وثانيهما الا فيهما واستدل القولان في استواء حتى والى بقوله تعالى . فتعناهم الى حين . وقرأ ابن مسعود حتى حين ( ورابعها يدخل معهما ) أى مع الى وحتى ( ان كان من الجنس ) و ( لا ) بدخل ( ان لم يكن ) نحو انه لينام الليل حتى الصباح أو الى الصباح نقله أبو حيان في حتى عن الفراء والرماني وجماعة وابن هشام في الى غير المسمى قاله وهو قول الاندلسي فبانقله الرضى ( فان كانت حتى عاطفة دخلت وفاقا ) نحواً كلت السمكة



حتى رأسها قال ابن هشام وروى من ادعى الاتفاق في دخول الغاية في حتى مطلقا وانما هو في العاطفة والخلاف في الخافضة مشهور قال والفرق ان العاطفة بمنزلة الواو ( رب ) بضم الراء وتشديد الباء وقصها ( ويقال رب ) بفتح الراء ( وربت ) بضمها ( وربت ) بالضم وفتح الباء والتاء ( وربت ) بسكون التاء ( وربت ) بفتح الثلاثة ( وربت ) بفتح الاولين وسكون التاء ( وتخفيف ) الباء من هذه ( السبعة وربتا ) بالضم وفتح الباء المشددة ( ورب ) بالضم وبالسكون ( ورب ) بالفتح والسكون فهذه سبعة عشرة لغة حكاهما مع اربتا ابن هشام في المغنى وحكى ابن مالك منها عشرة وزاد أبو حيان ربتا ( وزعم ) أبو الحسين علي ( بن فضال ) المجاشعي في كتاب الهوامل والعوامل ( انها ثنائية الوضع ) ساكنة الثاني كهل وبل وقد ( وان فتح التاء مخففة دون الباء ضرورة ) لالفة ( وان فتح الراء مطلقا ) أى في الجمع مشددا ومخففا مع التاء ودونها ( شاذ ) والجمهور على أنها ثلاثية الوضع وان التخفيف المذكور وفتح الراء لغة معروفة ( و ) زعم ( الكوفية وابن الطراوة أنها اسم ) مبنى لانها في التقليل مثل كم في التكثير وهي اسم باجماع وللأخبار عنها في قوله

ان يقتلوك فان قتلك لم يكن \* عارا عليك ورب قتل عار

فرب عندهم مبتدأ وعار خبره قال وتكون معمولة بجوابها كذا في مبتدأ بها فيقال رب رجل أفضل من عمرو ويقع مصدرا كرب ضربة ضربت وظرفا كرب يوم سرت ومفعولا به كرب رجل ضربت واختار الرضى أنها اسم لأن معنى رب رجل في أصل الوضع قليل من هذا الجنس كما أن معنى كم رجل كثير من هذا الجنس لكن قال إعرابه أبدارفع على أنه مبتدأ لا خبره كما اختاره في قولهم أقل رجل يقول ذلك إلا زيد التناسب ما في معنى القلة قال فان كفت بما فلا محل لها حيثئذ لكونها كحرف النفي الداخلة على الجملة ومنع ذلك البصريون بأنها لو كانت اسما لجاز أن يتعدى إليها الفعل بحرف الجر فيقال رب رجل عالم مررت وان يعود عليها الضمير ويضاف إليها وذلك وجميع علامات الاسم منتفية عنها وأجيب عن البيت الاول بأن المعروف وبعض قتل عار وان صحت تلك الرواية فعار خبر محذوف أى هو عار كما صرح به في قوله \* يارب هبها هي خير من دعه \* والجملة صفة المجرور وأخبره اذ هو في موضع مبتدأ قال أبو علي ومن الدليل على انها حرف لا اسم أنهم لم يفصلوا بينها وبين المجرور كما فصلوا بين كم وبين ما تعمل فيه وفي مفادها أقوال أحدها أنه للتقليل دائما وهو قول الأكثر قال في البسيط كالخليل وسيبويه وعيسى بن عمرو ويونس وأبي زيد وأبي عمرو بن العلاء وأبي الحسن الانخس والمازني وابن السراج والجرى والمبرد والزجاج والزجاجي والفارسي والرماني وابن جني والسيدي والصيرى وجملة الكوفيين كالكسائي والفراء وابن سعدان وهشام ولا يخالف لهم الا صاحب العين انتهى ثانيا للتكثير دائما وعليه صاحب العين وابن درستويه وجماعة وروى عن الخليل ( ثالثا ) وهو ( المختار ) عندي ( وفاقا للغاربي ) أبي نصر وطائفة ( انها للتقليل غالبا والتكثير نادرا ورابعها عكسه ) أى للتقليل قليلا والتكثير كثيرا وجزم به في التسهيل واختاره ابن هشام في المغنى ( وخامسها ) موضوعة ( لهما ) من غير غلبة في أحدهما نقله أبو حيان عن بعض المتأخرين ( وسادسها ) موضع لواحد ) منها بل هي حرف اثبات لا يدل على تكثير ولا تقليل وانما يفهم ذلك من خارج واختاره أبو حيان ( وسابعها ) انها ( للتكثير في ) موضع ( المباشرة ) والافتقار والتقليل فبما عدا ذلك وهو قول الأعمى وابن السيد ( وقيل ) هي ( لمبهم العدد ) تكون تقريبا وتكثيرا قاله ابن الباذش وابن طاهر فهذه ثمانية أقوال حكاه أبو حيان في شرح التسهيل ومن ردها للتكثير قوله تعالى . ربما بود الذين كفروا لو كانوا مسلمين . فانه يكثر منهم معنى ذلك وحديث البخاري يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة ومن مواضع الفخر قول عمارة بن عقيل



فان تكن الايام شين مفرق \* وأكثرن أشجاني وفلان من غربي  
فيارب يوم قد شربت بمشرب \* شغيت به عنى الصدى بارد عذب

وقول الآخر

فيارب يوم قد هوت وليلة \* بأنسة كأنها خط تمثال

ومن وودها للتقليل

ألا رب مولود وليس له أب \* وذى ولد لم يلد له أبوان

وذى شامة غراء فى حروجه \* مجللة لا تنقضى لأوان

أراد عيسى وآدم والقمر (وتصدر) وجوبا (غالبا) قال أبو حيان والمراد تصديرها على ما يتعلق به فلا يقال لقيت  
رب رجل عالم لأول الكلام فقد وقعت خبر الان المخففة من الثقلية وجوبا باللو قال

أماوى انى رب واحداه \* ملكت فلا أسر لى ولا قتل

تيقنت أن رب امرئ خيل خائنا \* أمين وخوان بخال أميننا

وقال الآخر

ولو علم الاقوام كيف خلقتم \* لرب مفد فى القبور وحامد

وقال

قال شيخنا الامام الشافعى ويحتمل أن يعد ذلك ضرورة (ولا تجر غير نكرة) معها معربا كان أو مبنيًا كقوله

رب من انضجت غيظا قلبه \* قد تمنى لى مونا لم يطع

(خلافا لبعضهم) فى تجويزه جرهما المعرف بأل محتجا بقوله

ربما الجامل المؤبل فيهم \* وعناجيج بينن المهار

بجر الجامل وأجاز الجمهور بأن ال واية بالرفع وان صحت بالجرح خرج على زيادة ال ولانها إمالة لقلبة أول الكثرة وغير  
النكرة لا يحتملها لان المعرفة إمالة لقلبة فقط كالمفرد والمثنى أول الكثرة فقط كالجمع ومالا يحتملها لا يحتاج الى  
علامة يصير بها نصا (وفى وجوب نعته) أى مجرورها (خلف) فقال المبرد وابن السراج والفارسي والعبدى  
وأكثر المتأخرين وعزى للبصريين يجب لان رب أجريت مجرى حرف النفى حيث لا تقع الاصدرا ولا يتقدم  
عليها ما يعمل فى الاسم بعدها بخلاف سائر حرف الجر وحكم حرف النفى أن يدخل على جملة فلا قيس فى مجرورها  
أن توصف بجملة لذلك وقد يوصف بما يجرى مجراها من ظرف أو مجرور أو اسم فاعل أو مفعول وجزم به ابن  
هشام فى المغنى واختاره الرضى وقال الاخفش والفراء والزجاج وأبو الوليد الونسي وابن طاهر وابن خروف لا  
يجب وتضمنها القلة أو الكثرة يقوم مقام الوصف واختاره ابن مالك وتبعه أبو حيان ومنع كونها لا تقع الاصدرا  
لما تقدم وكون ما يعمل فيما بعدها لا يتقدم مقتضيا لشبهها بحرف النفى بان لما لا يتقدم على المجرور الذى يتعلق به  
ولا يلزم أن يكون جاريا مجرى النفى نحو بكم درهم تصدقت على الخيرية (ويجر مضافا اليه ضمير مجرورها معطوفا)  
عليه (بالواو) خاصة نحو رب رجل وأخيه رأيت وسوغ ذلك كون الاضافة غير محضة فلم تغد تعريفا وقال الجزولى  
لانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع قال الرضى لو كان كذلك لجاز رب غلام والسيد ولا يجوز ذلك فى غير  
العطف من التوابع ولا فى العطف بغير الواو ولا فى (وفى القياس) فى المعطوف بالواو (خلف) فأجازه  
الاخفش واختاره ابن مالك وأبو حيان وقصره سيبويه على المسموع أما ما حكاه الاصمعي من مبسوسة قرب  
للمضاف الى الضمير حيث قال لأعرابية أفلان أب أو أخ فقالت رب أيبه رب أخيه تريد رب أب له رب أخ له تقديرا  
للا انفصال لكون أب وأخ من الاسماء التى يجوز الوصف بها فلا يقاس عليه اتفاقا (وتجر ضميرا) ويجب كونه  
(مفردا مذكرا) وان كان المميز مثنى أو جمعا أو مؤنثا وكونه يفسره نكرة منصوبة (مطابقة للمعنى الذى يقصده



المتكلم (تليه) غير مفصولة عنه فيقال ربه رجلا ورب رجلا ورب رجلا ورب به امرأتين ورب به نساء قال

ربه امرأ بك نال أمتع عزة \* وغنى بعيد خصاصة وهوان

قال أبو حيان وسمع جره في قوله \* ورب به عطب أنقذت من عطبه \* على نية منه وهو شاذ ( وجوز السكوفية مطابقتها ) الى الضمير لها أي النكرة المفسرة في التثنية والجمع والتأنيث قياسا وسماعا قال ربه فتية دعوت الى ما \* يورث الحمد دائما فأجابوا

قال ابن عصفور وذلك لا يجوز عندنا لان العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه كما استغنوا بتركة من وذرو وودع فقال أبو حيان ومن ذهب الى وجوب وصف مجرور رب لم يقل به هنا قال ابن أبي الربيع لانه استغنى ببادل عليه الاضمار من التفخيم عن الوصف فصار قولك ربه رجلا بمنزلة رب رجل عظيم لا أقدر على وصفه (والاصح أنه) أي هذا الضمير (معرفته) جرى مجرى النكرة في دخول رب عليه لما أشبهها في أنه غير معين ولا مقصود وقال بعضهم إنه نكرة واختاره ابن عصفور لوقوعه موقع النكرة وكانك قلت رب شيء ثم فسرت الشيء الذي تريده بقولك رجلا قال بخلاف الضمير العائد على نكرة مقدمة نحو لقيت رجلا فضر بته لانه نائب مناب معرفة اذا الاصل فضر بت الرجل أو متأخرة وهو واقع موقع معرفة نحو نعم رجلا زيد فالضمير في نعم واقع موقع ظاهر معرف بآل أو مضاف الى ما هي فيه (و) (الاصح) (انه) أي جر رب الضمير (ليس قليلا ولا شاذا) بل جاز بكثرة فصيحاً وقال ابن مالك هو قابل وفي بعض كتبه شاذ قال أبو حيان وليس بصحيح الا أن عني بالشذوذ شذوذ القياس وبالقلة بالنسبة الى جرها الظاهر فانه أكثر من جرها الضمير (و) (الاصح) (انهازائدة في الاعراب لا المعنى) قال أبو حيان ويدل عليه قولهم رب رجل عالم يقول ذلك فلاولا أن رب زائدة في الاعراب ما جاز ذلك لما يلزم من تعدى فعل المضمرة المتمل الى ظاهره فجعل رب رجل في موضع رفع بالابتداء هو الذي سوغ ذلك وان كانت تدل على معنى لان الزائدة منه لا يتغير المعنى بزواله وهو الزائدة للتوكيد ومنه ما يتغير ويسمى زائدة اصطلاحا باعتبار تخطي العامل اليه كقولهم جئت بلا زاد فان النحاة قالوا لازائدة ولو أزيأت لتغير المعنى ومقابل الاصح قول ابن أبي الربيع إنها غير زائدة لانها تجوز معنى والزائد لا يجوز وانما يكون مؤكدا (و) (الاصح بناء على أنها زائدة في الاعراب) (ان محل مجرورها على حسب العامل) بعدها فهو نصب في نحو رب رجل صالح لقيت ورفع في نحو رب رجل عندي ورفع أو نصب في نحو رب رجل صالح لقيته (لا لازم النصب) بالفعل الذي بعدها أو بعامل محذوف خلافا للزجاج ومتابعيه في قولهم بذلك لما يلزم عليه من تعدى الفعل المتعدي بنفسه الى مفعوله بواسطة رب وهو لا يحتاج اليها وعلى الاول (فيعطف عليه) أي على محل مجرورها كما يعطف على لفظه قال

وسن كسنيق سناء وسنا \* ذعرت بمدلاج المجير نهوض

فعطف سنا على محل سن لانه في موضع نصب بذعرت أراد ذعرت بهذا الفرس النهوض ثورا وبقرة والسمن بقرة الوحش بضم السين المهملة وفتح النون المشددة (و) (الاصح) (انهاتعلق) كسائر حروف الجر وقال الرماني وابن طاهر لاتعلق بشيء كالحروف الزائدة والاصح أن التعلق بالعامل الذي يكون خبر المجرورها أو عاملا في موضعه أو مفسر له قاله أبو حيان وقال ابن هشام قول الجمهور انها معدية للعامل ان أرادوا المذكور خطأ لانه يتعدى بنفسه أو محذوف تقديره حصل أو نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغنى عنه ولم يلغظه في وقت فقولي والاصح منتصب على مسئلتى التعلق وكونه بالعامل معا كما قررتة ومقابلته في الثانية قول الجماعة المذكورين (ثم) على التعليق (قال لبكدة) (الاصح) (احذفه لحن) ممنوع وقال ما ورد من ذلك



مصنوع (و) قال (الخليل وسيبويه نادر) كقول الشماخ

ودوية قفر تمشي نعامها \* كمشي النصارى في خفاف اليرنج

أى قطعها قال أبو حيان ومما يرد قول لكدية قولهم رب رجل قام ورب ابنه خير من ابن وقول الشاعر

ألا رب من تغتشه لك ناصح \* ومؤتمن بالغيب غير أمين

(و) قال (أبو علي) الفارسي (والجزولي كثير) وبه جزم ابن الحاجب (ورابعها واجب) نقله صاحب البسيط عن بعضهم قال لأنه معلوم كما حذف من بسم الله وتالله لأفعلن (وخامسها) قال ابن أبي الربيع (يجب) حذفه (ان قامت الصفة مقامه) نحو رب رجل يفهم هذه المسئلة أى وجدته فان لم يقم مقامه جاز الحذف وعدمه سواء كان هناك دليل أم لا كأن تسمع انسانا يقول ما رأيت رجلا عالما فتقول رب رجل عالم رأيت ولك حذف رأيت وكأن يقول ذلك ابتداء غير جواب (ويجب كونه) أى الفعل الذى يتعلق به رب (ماضيا) معنى قاله المبرد والفارسي وابن عصفور وقال أبو حيان إنه المشهور ورأى الأكثرين (وقيل يأتى حالا) أيضا فلا يقال رب رجل سيقوم قاله ابن السراج (وقيل و) يأتى (مستقبلا) أيضا قاله ابن مالك كقوله تعالى . ربما يود الذين كفروا الآية وقول هند أم معاوية يارب قائلة غدا \* يالهف أم معاوية

والأولون تأولوا الآية على أنه موضع الماضى على حذف ونفع في الصور قال ابن هشام وفيه تكلف لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماضى متجوز به عن المستقبل قال والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله يارب قائلة غدا وأجاب شيخنا الامام الشافعى بأنه لا تكلف لانهم قالوا ان هذه الحالة المستقبلية جعلت بمنزلة الماضى المتحقق فاستعمل معهما بما المختصة بالماضى وعدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضى فهو مستقبل في التحقيق ماضى بحسب التأويل وأما السبب فأجاب أبو حيان بأنه من باب الوصف بالمستقبل لامن باب تعلق رب بما بعدها قال ونظيره قولك رب مسىء اليوم يحسن غدا أى رب رجل يوصف بهذا (ولا يسبقها) متعلقها لان لها الصدر (وقد يسبق بالأوليا) واقعة (صدرا جواب شرط غالبا) كقوله

ألا رب مأخوذ بأجرام غيره \* فلا تسأمن هجران من كان مجرما

وقوله \* فان أمس مكروبا فيارب قسيمة \* ومن سبقها يابا لافى جواب شرط حديث يارب كاسية (على للاستعلاء) حسنا نحو . وعليها وعلى العلك تحملون . أو معنى نحو . فضلنا بعضهم على بعض . وللرجال عليهم درجة . قال ابن مالك ومنه المقابلة للام المفهومة ما يجب كقوله \* فيوم علينا ويوم لنا \* وما وقع بعد وجب أو شبهه أو كبر أو صعب ونحوه مما فيه ثقل أو دل على تمكن نحو . أولئك على هدى من ربهم . أنا على عهدك وعدك ما استطعت (قال الكوفية والعبي وابن مالك ومعنى مع) أى المصاحبة نحو . وآتى المال على حبه . أى مع حبه . وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم . أى مع ظلمهم (و) بمعنى (فى) أى الظرفية نحو . واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان . أى فى ملكه . ودخل المدينة على حين غفلة . أى فى حين (و) بمعنى (من) نحو . واذا اكثالوا على الناس . أى من الناس . لغروجهم حافظون الا على أزواجهم أى منهم بدليل الحديث احفظ عورتك الا من زوجتك . وما ملكك يمينك (و) بمعنى (عن) أى المجاوزة نحو \* اذا رضيت على بنو قشير \* (و) بمعنى (الباء) نحو . حقيق على أن لا أقول على الله . أى بأن كما قرأ أبى (و) بمعنى (اللام) أى التعليل نحو ولتكبروا الله على ما هذاكم . أى ولا جل هدايته اياكم والبصريون قالوا لو كان لها هذه المعانى لوقعت موقع هذه الحروف فكنت تقول وليت عليه أى عنه وكتبت على القلم أى به وجاء زيد على عمرو أى معه والدرهم على الصندوق أى فيه وأخذت على الكيس أى منه وأولوا ما تقدم على التضمين ونحوه فضمن تتلوا معنى تقول ورضى معنى عطف



واكتالوا معنى حكموا في الكيل وحافظون معنى قاصرون وحقيق معنى حريص ولتكن وا معنى تحمدا  
(وحذفها وزيدتها ضرورية) كقوله

نحن قتيدي ما بهام من صباية \* واخفي الذي لولا الأسى لقضاي

أي يقضى على وقوله

أبي الله إلا أن سرحة مالك \* على كل أفنان العناء تروق

فعلى زائدة لأن راق يتعدى بنفسه وجوز ابن مالك زيادتها في النثر كحديث من حلف على عين أي يمينا وقال أبو حيان هو على تضمين حلف بمعنى جسر (وجوز الاخفش حذفها ونصب تاليها مفعولا) نحو: ولكن لا نواعدوهن سراي على سر. لأقعدن لهم صراطك المستقيم. أي على صراطك (وزعمها ابن الطراوة وأبو علي) الفارسي (والشلاويين اسما) دائما معربا لأنها لا يظهر فيها علامة البناء من شبه الحرف إذا حرف في معناها وقلة تصرفها لا يوجب لها البناء قال ابن خروف وهو القياس (وقيل مبنيا) كهذا بدليل أن على الاسم على رأي الجمهور مبنية وكذا عن والكاف ومذومند اسم التضمنها معنى الحرف الذي يكونه لأنها بمعنى واحد فحملت عليها على طرد الباب قال صاحب الافصح وهذا هو الوجه والقياس (و) زعمها (الاخفش) اسما (إذا كان مجرورا) وفاعل متعلقها ضميري) مسمى (واحد) كقوله تعالى: أمسك عليك زوجك وقول الشاعر

هون عليك فان الامو \* ربكف الاله مقاديرها

لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل في غير باب ظن وفقد وعدم قال أبو حيان وابن هشام وفيه نظرا لأنها لو كانت اسما حينئذ لصح حلول فوق محلها ولأنها لو لم تسميها لما ذكر لزوم الحكم باسمية الى في نحو: فصرهن اليك. واضمم اليك. وهزي اليك. قال فليخرج هذا كله على التعلق بمحذوف كما في سقيالك أو على حذف مضاف أي هون على نفسك واضمم الى نفسك انتهى قال ابن الدماميني وقد يقال لا نسلم أن ما كان بمعنى شيء يصح حله محله (وابراه) أي أجرى الاخفش ما قاله في على من اسميتها في الحالة المذكورة كقول امرئ القيس \* دع عنك نهباصح في حجراته \* وقول أبي نواس \* دع عنك لومي فان اللوم اغراء \* قال ابن هشام وقد تقدم ما فيه قال ومما يدل على انها ليست اسما انه لا يصح حلول الجانب محلها (عن المجاوزة) وهي الاصل ولهذا عدى بها صا وأعرض واضرب وانحرف وعدل ونهى ونأى وحرف ورحل واستغنى ورغب ونحوها ومنه باب الرواية والاختبار لأن المروي والمخبر به مجاوز لمن أخذ عنه (قال الكوفية وابن قتيبة وابن مالك والاستعانة) كالباء نحو: وما ينطق عن الهوى. أي به (والتعليل) نحو: وما كان استغفار إبراهيم لأبيه الا عن موعدة. مانحن بتاركي آلهتنا عن قولك (و بمعنى على) أي الاستعلاء كقوله تعالى: فاعلم اني بئس مني. وقول الشاعر

لما ابن عمك لا أفضلت في حسب \* عني ولا أنت دياتي قنغروني

أي على (و) بمعنى (بعد) نحو: لتركبن طبقا عن طبق أي بعد طبق. يحرفون الكلم عن مواضعه. بدليل من بعد مواضعه. مما قليل ليصبحن نادمين. والبصريون قالوا هي للمجاوزة في الجميع ولو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقع موقعا فيقال زيد عن الفرس أي عليه وجئت عن العصر أي بعده وتكلم عن خبر أي به بل التقدير ما صدر نطقه عن الهوى. وما كان استغفار إبراهيم الا صادرا عن موعدة ومانحن بتاركي آلهتنا صادرين عن قولك وضمن يخل معنى يرغب وأفضلت معنى انفردت (قال بعض شيوخنا) قال أبو حيان ووقعها بمعنى بعد لتقارب معنى البعدية والمجاوزة لأن الشيء إذا جاء بعد الشيء فقد عدا وقته وجاوزه قال أبو حيان قال بعض شيوخنا وينبغي على قولهم انها بمعنى بعد أن تكون حينئذ ظرفا قال ولا أعلم أحدا قال انها اسم الا إذا دخل عليها حرف الجر



(و) بمعنى (في) أي الظرفية كقوله

أواسى سراة الحى حيث لقيتهم \* فلاتك عن حمل الرابعة وانما

أي في كقوله تعالى . ولا تنيا في ذكرى . ورد بأن تعدية ونى بعن معر وف و فرق بين ونى عنه و ونى فيه بأن معنى الاول جاوزه ولم يدخل فيه والثاني دخل فيه وفتر (زاد ابن مالك والبذل نحو) قوله تعالى . لا تجزى نفس عن نفس شيئا . وحديث الصحيحين (صوى عن أمك و) زاد (ابن هشام) في المعنى (و) بمعنى (من) نحو يقبل التوبة عن عباده . يتقبل عنهم أحسن ما عملوا . بدليل فتقبل من أحدهما الآية (و) بمعنى (الباء) و فرق بينه وبين الاستعانة ومثله بالآية السابقة ومثل الاستعانة بنحو رميت عن القوس لانهم يقولون رميت بالقوس حكاه الفراء (و زيادتها ضرورة) كقوله \* فأصبحن لا يسألن عن بابه \* (خلافا لأبي عبيد) حيث أجازها في الاختيار واستدل بقوله تعالى . فليحذر الذين يخالفون عن أمره أي أمره (في للظرفية مكانا وزمانا) وقد اجتمع في قوله تعالى . غلبت الروم في أدنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين . (حقيقة) كآية (ومجازا) نحو ولكم في القصص حياة . لتمكان لكم في يوسف واخوته آيات . (قال الكوفية وابن قتيبة وابن مالك ومعنى الباء) نحو يذروكم فيه أي بسببه \* بصيرون في طعن الابهرو والكلبي \* أي بطعن (و) بمعنى (على) نحو لأصلبكم في جذوع النخل أي عليها (و) بمعنى (مع) أي المصاحبة نحو دخلوا في أم أي معهم . فخرج على قومه في زينته . (و) بمعنى (من) كقوله وهل يعمن من كان أحدث عصره \* ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال

أي منها (و) بمعنى (الى) نحو وردوا أيديهم في أفواههم أي اليها (زاد ابن مالك والتعليل) كحديث ان امرأة دخلت النار في درة حبستها في النفس مائة من الابل الحب في الله والبغض في الله من الايمان بدليل الحديث الآخر أن تحب الله وتبغض الله (والمقايسة) وهي الداخلة بين مفضل سابق وفاضل لاحق نحو . فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة الا نليل . وقول الخضر اوسى ما علمى وعلمك في علم الله الا كما غمس هذا الطائر بمنقاره من البحر والبصريون قالوا لا تكون الا للظرفية وما لا يظهر فيه حقيقة فهي مجازية (وهل تزد) أقوال أحدها نعم في الاختيار وغيره نحو . وقال اركبوا فيها بسم الله . ثانيا لا ولا في الضرورة (ثالثا) وهو رأى الفارسي تزد (ضرورة) لا اختيارا كقوله

أنا أبو سعد اذا الليل دجى \* تخال في سواده يرنجا

أي يخال سواده (الكاف للتشبيه) نحو زيد كالأسد (والتعليل) أثبت قوم قال ابن هشام وهو الحق سواء جردت نحو . ويكانه لا يفلح الكافرون . أي أعجب لانه لا يفلح أو وصلت بما المصدرية نحو . واذا كروه كما هذاكم . (ونفاه الا كثرون وثالثها) تفيد (ان كفت بما) كحكاية سيويو كما انه لا يعلم فيتجاوز الله عنه واختاره ابن مالك قال الكوفية لا اخفش والاستعلاء وحكوا ان بعضهم قيل له كيف أصبحت فقال تكبر أي على خير وكن كما أنت أي على ما أنت عليه وغيرهم قال هي للتشبيه على حذف مضاف أي كصاحب خبر وعلى أن ماموصولة أي كالذي هو أنت (و) قال (السيرا في وابن أبي الخباز) في النهاية (والمبادرة) اذا اتصلت بما نحو صل كما يدخل الوقت وسلم كما تدخل قال ابن هشام وهو غريب جدا (وتزاد توكيذا) قال في التسهيل ان أمن اللبس نحو . ليس كمثل شيء . أي ليس مثله شيء والالزم اثبات المثل وهو محال وبعضهم قال الزائد لفظ المثل والاول أولى بل القول بزيادة الاسم لم يثبت (وجرها المضمر ضرورة) كقوله \* وان تك انسانا كما الانسان تفعل \* أي مامثلها وقوله لولا ترى بعلا ولا حلاثلا \* كهو ولا كهن الا حاطلا

وعبارة التسهيل ودخولها على ضمير الغائب المحرور قليل قال أبو حيان وهي تفهم جوازه على قلة واختصاصه



بالغائب والمجرور وأصحابنا خصوه وأطلقوا المضمر وأنشدوا في دخولها على ضمير المتكلم وحركتها حينئذ الكسر

وإذا الحرب شمرت لم يكن كى \* حين يدعو الحكمة فيها نزال

وحكوا فيه وفي المخاطب عن الحسن أنا كك وأنت كى وفي المرفوع قلت أى كانت تمت لما وفي المنصوب

فاحسن وأجل في أسيرك انه \* ضعيف ولم يأسر كايك أسر

وحكوا أنت كانا وكه وانتهى فلذا عبرت بما تقدم وانما لم تجزه اختيارا استغناء عنها بمثل وشبه كما استغنوا فيه بالى

عن حتى نص عليه سيوييه (وتقع اسما مرادقة) لمثل جارة أيضا (ثم قال سيوييه) والمحققون لا تقع كذلك الا

(ضرورة) وحينئذ فجر بالحرف كقوله

يضمكن عن كالبرد المنهم \* بكاللقوة الشعواء جلت فلم أكن

وبالاضافة كقوله

تيم القلب حب كالبدر لابل \* فاق حسنا من تيم القلب جبا

وتقع فاعلة كقوله

أنتهون ولن ينهى ذوى شطط \* كالطعن يذهب فيه الزيت والقتل

ومبتدأة كقوله

بنا كالجوى مما تخاف وقد ترى \* شفاء القلوب الصاديات الحوائم

واسم كان كقوله

لو كان في قلبى كقدر قلامة \* فضلا لغيرك ما أتتك رسائلى

ومفعولة كقول النابغة

لا يرمون إذا ما لافق جلله \* برد الشتاء من الاحمال كالأدم

وذلك في الشعر كثير جدا ولم يرد في النثر فاخص به (و) قال أبو الحسن (الاخفش و) أبو علي (العارسي) تقع

كذلك (اختيارا كثيرا) نظرا الى كثرة السماع وعلى هذا يجوز في زيد كالا سدا أن تكون الكاف في موضع رفع

والاسد مخفوضا بالاضافة وعلى ذلك كثير من المعربين منهم الزنجشري قال ابن هشام ولو صح ذلك لجمع في الكلام

مثل مررت بك لاسد (و) قال (أبو حيان) تقع اختيارا (قليلا) قال لانه تصرف فيها بكثرة ورودها فاعلة واسم

كان ومفعولة ومبتدأة ومجرورة بحرف وضافة وهكذا شأن الاسماء المتصرفية يتقلب عليها وجود الاسناد

والاعراب (و) قال أبو جعفر (بن مضاء) هي اسم (أبدا) لانها بمعنى مثل وما هو بمعنى اسم فهو اسم ورده الاكثر

بجميعها على حرف واحد ولا يكون على ذلك من الاسماء الظاهرة الا محذوف منه أو شاذو بورود زياتها ولا تزداد الا

الحروف (و) قال قوم هي اسم (اذا زيدت) ورد بان زيادة الاسم لم تثبت وقل جرها (مذكى للتعليل وتختص بما

الاستفهامية وان وما المصدرتين) فلانجر غيرها كقولهم في السؤال عن العملة كيه وقولك جئت كى تكرمنى

وقوله \* يرجى الفتى كما يضر وينفع \* وقد تقدم في نواصب المضارع أن الكوفية أنكروا كونها جازعة مع دليله

ورده (اللام للملك) نحو الله ما فى السموات وما فى الارض (والاحتصاص) نحو ان له ابا فان كان له اخوة

الجنة للمؤمنين والسر ج الفرس وهذا الشعر لفلان (والاستحقاق) وهى الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله ويل

للطففين ولهم فى الدنيا خزى قال ابن هشام وبعضهم يستغنى بالاختصاص عن ذكر الملك والاستحقاق

ويمثله بالأمثلة المذكورة ويرجح ان فيه تقليلا للاشتراك رفرق بعضهم بين الاستحقاق والاختصاص بان الاول



خص اذ هو ما شهدت به العادة وقد يخص الشيء بالشيء من غير شهادة عادة اذ ليس من لازم البشر أن يكون له ولد ( والتعليك ) نحو وهبت لزيد ديناراً ( أو شبهه ) نحو . جعل لكم من أنفسكم أزواجا . والنسب نحو لزيد عم هو لعمر وخال ( والتبليغ ) وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه نحو قلت له وأذنت له ونسبت له ( والتبيين ) وهي أقسام ما يبين المفعول من الفاعل بأن يقع بعد فعل تجب أو اسم تفضيل من حب أو بغض تقول ما أحبنى وما أبغضنى فان قلت لفلان فأنت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما فان قلت الى فلان فالامر بالعكس ذكره ابن مالك قال ابن هشام وليكن ذلك أيضا في معنى الى وما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية أو مفعولية غير ملتبسة بفاعلية ومصعوب كل منهما إما غير معلوم بما قبلها أو معلوم ولكن استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيد الله واللام في ذلك متعلقة بمحذوف فالاول نحو تبارك يد ونجالة والثاني نحو سقيا وجدعالة ( والتجيب ) إمامع القسم وهي الداخلة على اسم الله تعالى نحو \* لله يبق على الايام ذوجيد \* أو مجرد اعنه وهي المستعملة في النداء نحو

فيا لك من ليل كأن نجومه \* بكل مغار القتل شدت يئذبل

( و بمعنى عند ) نحو كتبه نجس خلون قال ابن جني ومنه قراءة الجحدرى . بل كذبوا بالحق لما جاءهم . بكسر اللام وتخفيف الميم ( قال الاخفش والصيرورة ) وتسمى لام العاقبة ولا م الملك نحو . فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا \* لدوالموت وابنوا الخراب \* ( و ) قال ( الكوفيون والتعليل ) نحو . واذا أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم . الآية في قراءة حمزة بكسر اللام . وإنه لحب الخير لشديد . لثلاف قريش . ( ومعنى الى ) نحو . بان ربك أوحى لها . كل يجري لأجل مسمى . سمع الله لمن حده أى استمع اليه ( و ) بمعنى ( على ) نحو . ويخرون للآذان سجدا . وتله للجبين . وان أسأتم فلها . واشترطى لهم الولاء ( و ) بمعنى ( مع ) كقوله فلما تفرقنا كافى ومالك \* لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

( و ) بمعنى ( من ) كقول جرير

لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم \* ونحن لكم يوم القيامة أفضل

وقولك سمعت له صراخ ( و ) بمعنى ( في ) نحو . ونضع الموازين القسط ليوم القيامة لا يجلها لوقتها الا هو . ( و ) بمعنى ( بعد ) نحو . أقم الصلاة لدلوك الشمس . صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ( و ) قال ( ابن الحاجب ) في الكافية ( و ) بمعنى ( عن ) مع القول نحو . وقال الذين كفروا للذين آمنوا الآية . أى عنهم وليس المعنى انهم خاطبوا به المؤمنين والالقال ما سبققونا اليه قال ابن الصباغ وفيه نظر لجواز أن يكون من باب الحكاية وجعلها ابن مالك وغيره للتعليل وقوم للتبليغ . ومن ذلك قالت أنراهم لأولاهم ربنا هؤلاء أضلونا . ولا أقول للذين تزدري أعينكم لن يؤتيهم الله خيرا .

كضرائر الحسناء قلن لوجهها \* حسدا وبغضا انه لذميم

( و ) قال ( ابن مالك ) في الخلاصة والكافية ( والتعدي ) ومثل له في شرحها بقوله تعالى . فهب لي من لدنك وليا . ومثل ابنه بقولك قلت له كذا ولم يزد كره في التسهيل ولا شرحه بل فيه أن اللام في الآية لشبه التعليل وفي المثال للتبليغ قال ابن هشام والاولى عندي ان يمثل للتعدي بنحو ما ضرب زيد العمرو وما أضربه لبكر وقال الرضى الشاطبي لم يزد كرا أحد من المتقدمين هذا المعنى للام فيما أعلم وايضا فالتعدي ليست من المعاني التي وضعت الحروف لها وانما ذلك أمر لغطي مقصوده ايصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه الى الاسم فيتعدى اليه بوساطته وهذا القصد يشترك فيه جميع الحروف لانها وضعت لتوصيل الافعال الى الاسماء ( والتوكيد ) وهي الزائدة



بين المتضايين نحو لا بالزيد ولا أخاه ولا غلامي له و يابئوس للعرب والاصح ان الجر حيثئذ بها لا بالضاف لانها أقرب أو الفعل المتعدي ومفعوله كقوله تعالى . ردف لكم . وقول الشاعر

وملكت ما بين العراق ويثرب \* ملكاً أجار لمسلم ومعاهد

( والتقوية ) في مفعول عامل ( ناصب واحد ) ضعف بالتأخير نحو . للرويات ياتعون . للذين هم لربهم يرهبون . ويكونه فرعا في العمل نحو . فعال لما يريد . مصداقاً لمعهم . نزاعة للشوى قال في شرح الكافية ولا يفعل ذلك بمتعد الى اثنين لانه ان زيدت فيهما لزم تعدية فعل واحد الى مفعولين بحرف واحد ولا نظيره أو في أحدهما لزم الترجيع بلا مرجح وإيهام غير المقصود ووافقه أبو حيان قال ابن هشام والأخير ممنوع لانه اذا تقدم أحدهما دون الآخر زيدت اللام في المقدم ليزم ذلك وقد قال الفارسي في قوله تعالى . ولكل وجهة هو موليها بإضافة كل انه من هذا والمعنى الله مولى كل ذي وجهة وجهته وقالوا في قوله \* هذا سراقة للقرآن يدرسه \* ان الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن وقد دخلت اللام في أحد المفعولين المقدم بل ودخلت في أحد المتأخرين في قول ليلى

أحجاج لا تعطى العصاة منهم \* ولا الله يعطى العصاة منها

قال لكنه شاذ لقوة العامل انتهى \* ( والاشهر كسر ها ) أى لام الجر مع كل ظاهر الا المستغاث كما سبق ( الا مع مضمرة ) فالأشهر فتحها ( غير الباء ) مقابل للأشهر أن بعض العرب يفهم مع الظاهر مطلقا فتقول المال لزيد وبعضهم اذا دخلت على الفعل وقرئ . وما كان الله ليعذبهم . ونزاعة بكسرها مع المضمرة وانما كسرت هي والباء وان كان الاصل في الحرف الواحد بناءؤه على الفتح تخفيفا لموافقة معمولها ولم تكسر الكاف لانها تكون اسما أيضا فكان جر ها ليس بالاضافة ولثلاث تلبس بلام الابتداء ونحوها وبقيت في المضمرة على الاصل لانه يتميز ضمير الجر من غيره ولم يعول في الظاهر على الفرق بالاعراب لعدم اطراده اذ قد يكون مبنيا وموقوفا عليه ( لعل والجر بهالفة ) عقيلية حكاه أبو زيد والاختش والفراء قال شاعرهم \* لعل أبى المغوار منك قريب \* ( وقد أنكرها قوم ) منهم الفارسي وتأول البيت على ان الاصل لعله لابي المغوار جوابه قريب فحذف موصوف قريب وضمير الشأن ولام لعل الثانية تخفيفا وادغم الاولى في لام الجر ومن ثم كانت مكسورة ومن فتح فهو على لغة المال لزيد وهذا تكلف كثير مردود بنقل الائمة ( وفيها حيثئذ ) أى اذا جرت فتح الآخر وكسره كما ذكر ( مع حذف الاول ودونه ) أى عل ولعل ( وحكم محلها ومجرورها كرب ) فالاصح انها تتعلق بالعامل وقيل لا تنزىلا لها منزلة الزائد وان محل مجرورها على حسب ما بعدها في البيت المذكور محل رفع بالابتداء وقرىبا خبره ( بمعنى لعل ) نقل الفراء وابن التبارى الجر بها قال الفراء وفي خبرها الرفع والنصب بيض لولا الامتناعية اذا تلاها ضمير جر نحو لولاى ولولاك ولولاه قال \* وكم موطن لولاى طحت كهاوى \* وقال \* لولاك في ذا العام لم أحجج \* وقال \* لولاكم ساغ لحي عندها ودم \* وقال \* ولولاه ما قلت لدى الدراهم \* وقال \* ولولا هم لكنت كحوت بحر \* فقال سيبويه والجمهور ( موضعه جر بها ) واختصت به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر قالوا ولا جائز ان يكون مرفوعا لانها ليست ضمائر رفع ولا منصوبا ولا الجاز وصلها بنون الوقاية مع باء المتكلم كالياء المتصلة بالحروف ولانه كان حقها ان تجر الاسم مطلقا لكن منع من ذلك تشبيها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط في ربط جملة فالرابط التشبيه على موجب العمل بجرها بها المضمرة ( و ) قال ( الاختش ) والكوفية موضعه ( رفع ) على الابتداء إنابة لضمير الجر عن ضمير الرفع كما عكسوا في انا كانت وأنت كانا ولولا غير جارة لان المضمرة فرع الظاهر وهي لا تجر الاصل فكيف تجر الفرع وما قيل من أنها مختصة ممنوع وانما هي داخلية على الجملة الابتدائية ( و ) قال ( المبرد )



هو (لحن) ورد باتفاق أئمة البصريين والكوفيين على روايته عن العرب (ولا يعطف عليه بالجر) بل يتعين الرفع نحو لولاك وزيد لأنها لا تجر الظاهر وخرج بالامتناعية التحضيضية فلا يليها غير الفعل البتة (متى والجر بهالفة) لهذا (بمعنى من) كقوله

شربن بماء البحر ثم ترفعت \* متى لجج خضر لهن نثج

(و) تأتي بمعنى (وسط) حكى وضعها متى كه أى وسطه وإذا كانت بمعنى وسط فهي اسم أو من فخر ف جزم به ابن هشام وغيره (من) مبنية على السكون مكسورة الأول قال ابن درستويه وكان حقه الفتح لكن قصد الفرق بينها وبين من الاسمية (قال الكسائي والفراء أصلها منا) فحذفت الالف لكثرة الاستعمال واستدل بقوله

بذلنا مارن الخطى فيهم \* وكل مهند ذكر حسام

منا ان رد قرن الشمس حتى \* أغاب شربدهم قير الظلام

قال فرد من الى أصلها لما احتاج الى ذلك فعلى هذا هي ثلاثية والجمهور أنها ثنائية وأولو البيت على ان من مصدر منى بمعنى اذا قدر استعمل ظرفا تحفوق النجم أى تقدير أن رد قرن الشمس وموازينه الى أن غربت (و) قال (ابن مالك هو لغة) لبعض العرب (و) قال (أبو حيان ضرورة لا ابتداء الغاية مطلقا) أى مكانا وزمانا وغيرهما نحو من المسجد الحرام . أسس على التقوى من أول يوم . طرنا من الجمعة الى الجمعة خلقنا كم من تراب ثم من نطقة الآية من محمد رسول الله الى هرقل (وخصها بالبصرية) الا لا خفش والمبرد وابن درستويه (بالمكان) وأنكروا ورودها للزمان قال ابن مالك وغيره ذهب هو الصحيح لصحة السماع بذلك وكذا قال أبو حيان لكثرة ذلك في كلام العرب نظما ونثرا وتأويل ما كثرت وجوده ليس بجيد وقال الرضى المقصود من معنى الابتداء فى من أن يكون الفعل الممدى بها شيئا ممتدا كالسير والمشي ويكون المجرور بمن الشئ الذى منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة أو يكون الفعل أصلا للشئ الممتد نحو تبرأت من فلان وخرجت من الدار لان الخروج ليس ممتدا لحصوله بالانفصال ولو بأقل خطوة وليس التأسيس فى الآية حدا ممتدا ولا أصلا له بل هو حدث واقع فيما بعد من فهي بمعنى فى ثم قال والظاهر مذهب الكوفيين اذا لامع من قولك نمت من أول الليل الى آخره وهو كثير الاستعمال قال وضابطها أن يحسن فى مقابلتها الى أو ما يفيد فائدتها نحو أعوذ بالله منك اذا المعنى التجئ اليه فالباء أفادت معنى الانتهاء (والتبعض) وهى التى تسد بعض مسدها نحو . منهم من كلم الله . وقرأ ابن مسعود حتى تنفقوا بعض ما يحبون . (والتبيين) للجنس وكثيرا ما يقع بعدها ما ومهما وهما بها أولى لافراط إبهامها نحو . ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك . ما ننسخ . ن آية أو ننسها . مهمات أتنباه من آية . ومن وقوعها بعد غيرها . ويلبسون ثيابا خضرا من سندس . فاجتنبوا الرحس من الاوثان (وأنكرها طائفة) فن أنكر التبعض المبرد والآخرى الصغير وابن السراج والجرجاني والزحشر . وقالوا هي للابتداء وأنكر الثانى أكثرا لغاربه وتالوا فى الآية الاولى هى للتبعض وفى الثانية للابتداء والمعنى فاجتنبوا من الرحس الاوثان وهو عبادتها وكذا قال الزحشرى قال الرضى وهو بعيد لان الاوثان نفس الرحس فلا تكون مبدأ له (قال ابن مالك والتعليل) نحو مما خطاياهم . أغرقوا (والبديل) وهى التى يصح محلها لفظ بدل نحو . أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة . جعلنا منكم ملائكة فى الارض يخلفون . ولا ينفع ذا الجدم منك الجد أى بذلك (والفصل) وهى الداخلة على تانى المتضايين نحو . والله يعلم المفسد من المصلح . حتى يميز الخبيث من الطيب . ورد بأن الفصل مستفاد من العامل وهو العلم وماز وان الظاهر كونها للابتداء أو المجاوزة (و بمعنى عن) نحو . قد كنا فى غفلة من هذا فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله . (و) بمعنى (على) نحو . ونصرناه من القوم . (و) بمعنى (الباء) نحو . ينظرون اليك من



طرف خفي . (و) قال (الكوفية و) بمعنى (في) نحو . اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة . (و) بمعنى (الى) نحو رأيت من ذلك الموضع فجعله غاية لرؤيتك أى محلال الابتداء والانتهاى وقربت منه أى اليه (قيل و) بمعنى (عند) قاله أبو عبيدة نحو . لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً . قيل (و) بمعنى (ربما) اذا اتصلت مع ما قاله السيرافى وابن خروف وابن طاهر والاعلم كقوله

وانا لما يضرب الكعبش ضربة \* على رأسه يلقى اللسان من الفم

والا كثرون قالوا انها فى الامثلة كلها ابتدائية \* (تنبيه) علم مما حكى عن البصريين فى هذه الاحرف من الاقتصار على معنى واحد لكل حرف ان مذهبهم ان احرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما ان احرف الجزم كذلك وما أوهم ذلك فامامؤول تأويل لا يقبله اللفظ أو على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على النيابة شذوذ أو الأخير محل الباب كاه عند غيرهم بلا شذوذ وهو أقل تعسفاً (وتزاد) للتنصيص على العموم من نكرة لا تختص بالنفى نحو ما جاءنى من رجل وللتوكيد (قال الاخفش) من البصرية (والكسائى وهشام) من الكوفية (مطلقاً) أى فى النفي والايجاب والنكرة والمعرفة واختاره فى التسهيل وشرحه قال لصحة السماع بذلك كقوله تعالى . يغفر لكم من ذنوبكم . ولقد جاءك من نبي المرسلين . وحديث ان من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون وقول الشاعر

وكنى أرى كالموت من بين ساعة \* فكيف بين كان موعده الحشر

أى وكنى أرى بين ساعة كالموت وقوله \* ويكثر فيه من حنين الأباغر \* (و) قال (بعضهم) أى الكوفية (فى نكرة) منغية كانت أم موجبة سمع قد كان من مطر (و) قال قوم منهم الفارسي (فى نكرة شرط) كقوله ومهما تكن عند امرئ من خليقة \* وان خالها تخفى على الناس تعلم

(و) قال (الجمهور فى نكرة ذات نفي) بأى حرف كان من حروفه (أونهى) نحو . مالكم من إله غيره . ما تسقط من ورقة الا يعلمها . لا تضرب من أحد (أو استغفام بهل) نحو . هل ترى من فطور . (لا غيرها) من سائر الادوات كيف ونحوها إذ لم تحفظ قاله أبو حيان (قال أبو حيان) فى الارتشاف (وفى) إلحاق (الهمزة) بهل (نظر) ولا أحفظه من كلام العرب وظاهر كلام شيخه الرضى الشاطبى الإلحاق لأنه قال لا تدخل من مع كل أداة استغفام كأبن وبنى بل مع هل وما يقوم مقامها فى استدعاء الجواب بالنفي ثم الجمهور أو لو اما استدلاله بالاولون بأن التقدير بعض ذنوبكم ولقد جاءك نبياً فحذف الموصوف أو هو أى جاء من الخبر كائن من نبياً أو القرآن وما بعده حال وقد كان هو أى كائن من جنس المطر أو قصد به الحكاية كأنه سئل هل كان من مطر فأجيب على نمطه وانه من أشد الناس أى الشأن ومن عليه \* (تنبيه) شرط ابن هشام فى المغنى أن تكون المزية فيه أيضاً فعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ كما مثلت قال وأحمل أكثرهم هذا الشرط فيلزمهم زيادتها فى الخبر والتمييز والحال المنغيات وهم لا يجيزون ذلك انتهى وقد سبقه الى معناه الرضى الشاطبى نقلاً عن ابن أبى الربيع وغيره (وتفيد) اذا زيدت فى الحالة المذكورة (توكيداً وقال) على بن سليمان (الاخفش الصغير ابتداء) الغاية قال كأنه ابتداء النفي من هذا النوع ثم عرض أن يقتصر به عليه (وتنفرد) من (بجربله) كحديث البخارى عن أبى هريرة يقول الله أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر فخرام من بله ما أطلقتم عليه والمعروف نصبه أو فتحه كما تقدم على أن فى بعض طرق الحديث من بله بفتح الهاء مبنية (وجر عند) نحو . رحمة من عندنا . قال الحريرى وغيره وقول العامة ذهبت الى عنده وقول بعض المريدين كل عندك عندى لا يساوى نصف عندى لحن (و) بجر (مع) قرئ . هذا ذكر من معى . وحكى سيبويه ذهبت من معه (و) بجر (لن) نحو . وحنانا



من لدنا (و) يجز (قبل وبعد) نحو: لله الامر من قبل ومن بعد (و) يجز (عن وعلى) كقوله  
 \* من عن يميني مرة وأما \* وقوله \* من عليه بعدما تم ظمؤها \* (وهما اسمان حيثئذ) بمعنى جانب وفوق  
 (مبينان على الاصح) وبه جزم ابن الحاجب قال لحصول مقتضى البناء وهو مشابهة الحرف في لفظه وأصل معناه  
 ونقل أبو حيان عن بعض أشياخه انهما عربان ولا ينافي ما رجحته هنا ما سبق ترجيحه من اعرابها على القول  
 باسمينها لعدم العلة هناك اذ لا حرف حيثئذ بمعناها تشبه به ولذا حكى بعضهم الاتفاق على اعرابها حيثئذ مع  
 حكاية الخلاف هنا (وقال الكوفية حرفان) بقيا على حرفيهما (قالوا) أيضا (وتدخل) من (على كل) حرف  
 (جار الا من واللام والباء في وسمع جر عن بعلى) في بيت واحد وهو قوله \* على عن يميني من الطير سنا \*  
 (والاصح انها) أي من (في قبل وبعد) ابتدائية وهو قول الجمهور واستشكل بأنها لا ترد عندهم للزمان وأجيب  
 بأنهما غير متأصلين في الظرفية وانما هما في الاصل صفتان للزمان اذ اصل جئت قبلك جئت زمانا قبل زمن  
 بحيثك فيهمل ذلك فيهما وقال ابن مالك وجاعلة هي فيهما زائدة بناء على ما اختاره من زيادتها في الايجاب  
 (و) (الاصح انها) (في فعل) التفضيل (ابتدائية) وهو قول سيبويه في نحو زيد أفضل من عمرو ولا ابتداء الارتفاع  
 وشر منه لا ابتداء الانحطاط اذ لا يقع بعدها الى وقال ابن مالك وابن ولاد للجائزة وكانه قيل جاوز زيد عمرا في  
 الفضل أو الشراي ابتداء التفضيل منه قال ابن هشام قال ولو صح ذلك لوقع موضعها عن (قال الزمخشري)  
 في الكشف (والطبي) في حاشيته (وترد) من (اسما مفعولا) كقوله تعالى: فأخرج به من الثمرات رزقا لكم  
 أعرب من مفعولا لا تخرج ورزقا مفعول لا جله قال وكذا حيث كانت للتبعض فهي في موضع المفعول به قال  
 الطبي واذا قدرت من مفعولا كانت اسما كمن في قوله من عن يمينه \* (تنبيه) \* ترد الى أيضا اسما بمعنى  
 النعمة وجمعه الآلاء وفي اسما بمعنى الغم مجرورا وكي اسما مختصرا من كيف كما قيل في سوف سو ومتى اسما بمعنى  
 وسط كما تقدم (ومرت أحرف في) بمبحث (الاستثناء) وهي بيد وحاشا وخلا وعدا وبله (و) (في) (الظروف)  
 وهي مذومند ومع على خلف وتفصيل فأغنى عن اعادة هنا (مسئلة لا يحذف الجار ويبقى عمله اختيارا) وان وقع  
 فضرورة كقوله

اذا قيل أي الناس شرقيلة \* أشارت كليب بالألف الاصابع

وقوله وكريمة من آل قيس ألقته \* حتى تبدخ فارتقى الاعلام

أي الى كليب وفي الاعلام أو نادرا ليقاس عليه كحديث البخاري صلاة الرجل في جماعة مضجع على صلاته في بيته  
 وسوقه خمس وعشرين ضعفا أي بخمس (الامع كم) كما تقدم في مبحث التميز (أورب بعد) الفاء و (الواو  
 العاطفة كثيرا) جدا حتى قال أبو حيان لا يحتاج الى خمس وعشرين مثالا دواوين العرب ملائ منه والتأويل  
 قليل \* فذلك حبل قد طرقت ومرضع \* بل بلد مثل الجحاج فقه \* (وقيل الجرب الثلاثة) أي الواو والفاء  
 وبل أما الاول فقال المبرد والكوفية قالوا ولا نسكرا أن يكون للحرف الواحد معان ويدل لذلك مجيئها في أول  
 القصائد كقول رؤبة \* وقائم الاعماق خاوي المخرق \* فليست عاطفة ورد بانها لو كانت بمنزلة رب وليست عاطفة  
 لدخل عليها واو العطف كما يدخل على رب ولا يقال كرهوا اتفاق اللفظ لانهم أدخلوها على واو القسم وأما  
 الابتداء بها في القصائد لا مكان عطف على ما في خاطره مما يناسب ما عطف عليه بدليل قول زهير أول قصيدة  
 \* دع ذا وعد القوم في هرم \* فأشار بهذا الى ما في نفسه وأما حكاية الخلاف في التأويل فقد وقع في المعنى لابن  
 هشام نقلا عن المبرد في الفاء وعن بعضهم في بل وفي الارشاف نقلا عن بعضهم فيهما السكن ابن مالك وابن عصفور



وغيرهما قالوا لا خلاف في ان الجر فيها رب محذوفة لانهما واقره أبو حيان في شرح التسهيل وادعى الرضى ان الجر رب محذوفة بعد الثلاثة خاص بالشعر ( قيل ) وتجرب رب محذوفة بعد ( ثم ) أي ما نقله أبو حيان عن صاحب السكافي قال وسبب ذلك أن هذه الاحرف من حروف العطف جامعة في المعنى واللامظ وما عداها انما تجتمع في اللفظ ( و ) الجر بها محذوفة ( دونها ) أي دون الحروف المذكورة ( أقل ) كقوله

رسم دار وقفت في طلله \* كدت أقضى الحياة من جلله

( قال ابن مالك أو غيرها ) أي غير رب قد تجر محذوفا ( في جواب ما يضر منله ) كزيد في جواب من قال بمن مررت وبل زيد لمن قال ما مررت باحد ومنه قولك أقر بهما منك يا بلن قال فالي أيهما أهوى ( أو معطوفا عليه ) أي على ما يضر بحرف ( متصل ) نحو في الدار زيد والقصر عمرو أي وفي القصر ومنه . وفي خلقكم وما يث من دابة آيات لقوم يوقنون . واختلاف الليل والنهار . الآية ( أو منفصل بلا ) كقوله

فالمحب جلدان هجرا \* أولا حبيب رآة عجرا

( أولو ) كقوله متى عدتم بنا ولو فيه منا \* وان كان المعتاد في مثل هذا النصب كقولهم \* آتني بدابة ولو جارا ( أو ) في ( مقرون بعده ) أي بعد ما تضر ( بالهمزة ) نحو أزيد بن عمرو في جواب مررت زيد ( أو هلا ) نحو هلا دينار في جواب جئت بدرهم حكاهما الاخفش وإذا والفاء ( الجزائيتين ) نحو مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح حكاه أي ان لا أمر بصالح فقد مررت بطالح وفي الصحيح من كان عنده طعام اثنین فليذهب بشالت وان أربعة فخماس أو سادس قال في التسهيل ويقاس على جميعها خلافا للفراء في الصورة الاولى لقول العرب خير بالجر لمن قال كيف أصبحت بحذف الباء وبقاء عملها لان معنى كيف بأي حال فجعلوا معنى الحرف دليلا فلا ولفظ به لكانت الدلالة أقرب وجواز الجر أولى قال أبو حيان وينبغي أن يتثبت في جواز هذه الصور لان أصحابنا نصوا على أنه لا يجوز حذف الجار وبقاء عمله الا اذا عوض منه وذلك في باب كم والقسم وجعلوا قول العرب خير من الشاذ الذي لا يقاس عليه وقد صرح صاحب البسيط بوجوب اعادة الجار بعد الهمزة فيقال أزيد في جواب مررت زيد انتهى ( وقال سيويو أو الباء ) تنبيه \* قالت العرب لا ه أبوك يريدون لله أبوك قال سيويو به حذف لام الجر والى وهو شاذ لا يقاس عليه ثم قالوا الهى أبوك قبلوا وأبدلوا من الالف ياء وهو مبني لتضمنه معنى لام الجر المحذوفة كما بني أمس لتضمنه معنى لام التعريف على القبح لخصته على الباء وقال ابن ولاد بل أصله اله أبوك حذف الهمزة ثم قالوا الهى بالقلب تشبيها للالف الزائدة بالأصلية وقال المبرد المحذوفة لام التعريف ولام الاصل والباقية لام الجر قال لان حرف الجر لمعنى وعلة وحذفه وبقاء عمله شاذ فالحكم بحذف غيره أولى أما لام التعريف فواضح اذ لا معنى لها هنا الصيرورة الكلمة علما فلم يفتقر اليها وأما لام الاصل فقد عُد حذف بعض الاصول تخفيفا كيودوم ( وفصله ) أي الجار ( من مجروره وتأخيره عنه ) كلاهما ( ضرورة ) اما الاول فيكون بظرف كقوله \* ان عمر الاحير في اليوم عمرو \* و بجار ومجرور كقوله

رب في الناس مؤسر كعديم \* وعديم الخال ذا ايسار

ومفعول كقوله \* واقطع بالخرق الهيموع المراجع \* أي واقطع بالخرق بالهيموع وسمع في النثر بقسم حكى الكسائي اشتريته بوالله درهم وقاسه تميم هذه على ابن المبارك الا حرق في رب نحو رب والله رجل عالم لقيته قال أبو حيان ولا يبعد ذلك الا أن الاحتياط أن لا يقدم عليه الاسماء وأما الثاني ( وقيل يجوز فصل رب بقسم ) قاله علي بن المبارك الا حرق نحو رب والله رجل صالح صحبتته والاصح المنع ( مسئلة ) في اتصال ما بحرف الجر ( تزاوما بعد عن فلا تكف ) أصلا كقوله تعالى . مما قليل ليصبحن نادمين . وقول الشاعر \* واعلم انني عما قريب \*



(و) بعد (الباء) من فيكفان بقله ويليهما (١) والفعل) كقوله

فلئن صرت لا تحب جوبا \* لبا ان ترى وأنت خطيب

وقوله \* وانما ما يضرب الكبس ضربة \* ومسئلة ككف من بقله ذكرها ابن هشام في المغنى ولم يذكر ذلك ابن مالك في التسهيل ولا أبو حيان بل سريانيهما وبين عن نعم في سبك المنظوم لابن مالك وتقرن ما بالباء والكاف فتكفهن والاكثر عدم الكف قال تعالى . فبأرحمة من الله . فبما نقضهم ميثاقهم . مما خطاياهم أغرقوا . (وتفيدان) مع (ما تعليل) كرماد ذكره ابن مالك في التسهيل في الباء وقال فعنى لبا قد ترى وأنت خطيب ربما أرى والسيرا في وغيره في من وجزم به في سبك المنظوم (وأذكره أبو حيان) أى افادتهما التعليل حينئذ وقال ما ورد من ذلك مؤول (و) تزداد ما بعد (رب) فالغالب الكف وايلأوها) مع (الماضى) لان التكثير والتقليل انما يكون فيما عرف حده والمستقبل مجهول كما قال

ربما أوفيت في علم \* نرفعن ثوبى شمالات

وقد يلها المضارع نحو . ربما يود . وقد يلها الجملة الاسمية نحو . ربما الجامل المؤبد فيهم . وقد لا يكف نحو \* ربما ضربة بسيف صقيل \* (وقيل يتعين) بعدها (الفعلية) اذا كفت قاله الفارسي وأول البيت على ان مانكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها الى رب شئ هو الجامل (وقد يحذف الفعل بعدها) كقوله

فذلك ان يلقي الكريمة يلقيها \* حميدا وان يستغن يوما فربما

(و) قد (تلدق التاء) بها (ولا تكف) كقوله \* ماوى ياربنا غارة \* (و) تزداد ما بعد (الكاف) فتكف غالبا ويلها حينئذ (الجل) الاسمية والفعلية كما صرح به في الارتشاف نقلا عن النهاية كقوله أخ ماجد لم يخترنى يوم مشهد \* كما سيف عمر ولم نخنه مضاربه وقوله ألم تر أن الفعل يتبع إلفه \* كما عامر واللوم مؤتلغان

وقد لا يكف كقوله

وننصر مولانا ونعلم انه \* كما الناس محروم عليه وجارم

وقوله \* لا تشتم الناس كما لا تشتم \* (وقال أبو حيان لا يكف أصلا) وأول الايات الواردة في ذلك على ان ما مصدرية منسبكة من الجملة بعدها مصدر بناء على جواز وصلها بالاسمية ومحل حينئذ جر (حروف القسم الجارة) أى هذا مبجها وأوردت بترجمة لاختصاص القسم باحكام وفروع أحدها (الباء) وهى الاصل (أى أصل أحرفه وان كانت الواو أكثر استعمالا منها لانها لا تصاق ففى تلتصق فعل القسم بالقسم به (ومن ثم) أى من هنا وهو كون الباء الاصل (اختص بها الطلب والاستعطاف) فلا يقسم فيها بغيرها نحو بالله استخبرين وبالله هل قام زيد أى أسئلك بالله مستخلفا (وجازاظهار الفعل) أى فعل القسم (معها) نحو . وأقسموا بالله جهد أيمانهم . كما يجوز اضماره نحو . فبغزتك لأغوينهم . بخلاف غيرها (و) جاز (حذفها) لا غيرها من أحرفه (فينصب ثاها) باضمار فعل القسم قال ابن خروف وابن عصفور أو فعل آخر كالزم ونحوه (ويرفع) على الابتداء والخبر محذوف وروى بهما قوله \* فقلت يمين الله أبرح قاعدا \* ولا تجر (خلافا لمن جوز الجر) بالحرف المحذوف وهم الكوفيون وبعض البصريين (أو منع النصب الا فى) حرفين (قضاء الله وكعبه الله) وهو بعض أئمة الكوفية قال لان فعل القسم لا يعمل ظاهرا الا بحرف فكيف يكون مضمرأ أقوى منه مظهرا وأجيب باتساعهم فى هذا الباب كثيرا أما الحرفان المذكوران فجوز نصبهما وأنشد



لا كعبة الله ما هجرتمكم \* الا وفي النفس منكم ارب

(فان كان) المقسم به (الله وعوض) عن حذف الباء (هاء) محذوفة الالف لالتقاء الساكنين أو ثابتة لان الثاني مشدد قزل منزلة دابة مع وصل ألفه وقطعها نحو هاء الله هاء الله هاء الله (أو) عوض (همزة محذوفة) مفتوحة نحو آ لله لا فعلن قال أبو حيان وأصحابنا يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام وليس استفهام حقيقة وقال الرضي بل هو استفهام حقيقي وقد يكون انكارا (أولم) يعوض ولكن (قطع ألفه) نحو آ لله لا فعلن (جلا نقل) الحرفية (بدونه) أي التعويض حكى سيبويه الله لا فعلن وحكى غيره كلاً لله لا خرجن وانشدوا \* ارب من تغتسله لك ناصح \* وانما جاز ذلك في هذا اللفظ فقط لان استعماله في القسم أكثر من غيره ولهذا لحقه أنواع من التغيير قالوا له لا أفعل وله (مدعو) أي الجرح حال التعويض (بالعوض) أي بالعوض من الهمزة أو هاء (أو) بالحرف (المحذوف) المحذوف منه فلا خفش وجاعة من المحققين على الاول في شرح الكافية وهو قوي لانه شبهه بتعويض الواو من الباء والتاء من الواو لا خلاف في كون الجرح بهما فكذا ينبغي في هاء الهمزة وصحح في التسهيل وشرحه الثاني وان كان لا يلفظ به كما كان النصب بعد الباء والواو واو وكى واللام بان المحذوفة وان كانت لازمة الحذف وعزاه في البسيط الى الكوفيين ومقتضى كلام شرح الكافية تضعيفه ولم يصرح أبو حيان بترجيح واحد من القولين (أو عوض غيره) أي غير لفظ الله شيأ مما ذكر (فنصب حقا) نحو العزيز لا فعلن (الثاني) أي ثاني ثاني حروف القسم (التاء وتختص بالله) نحو تالله تغتسل فلا تجر غيره لا ظاهرا ولا مضمر الفرعيتها (وشدت في الرحمن ورب الكعبة وربى وحياتك) سمعنا الرحمن ورب الكعبة وربى وحياتك (الثالث) أي الثالث (اللام ويكون لهافيه معنى التعجب وغيره) كقولهم لله لا يؤخر الاجل أي تالله وقوله

\* لله يبقى على الايام منتعل \* (الرابع) أي الرابع (الواو وتختص) بالظاهر فلا تجر ضميرا بخلاف الباء قال بكرب أقسم لا بغيرك (ولا يظهر معها الفعل) أي فعل القسم بل يضر وجوبان نحو والقرآن الحكيم والله ربنا ما كنا مشركين (خلافا لابن كيسان) في تجويزه اظهار الفعل مع الواو فيقال حلفت والله لا قوم من قال أبو حيان ولم يحفظ ذلك فان جاء فؤول على أن حلفت كلام تام ثم أتى بعده بالقسم ولا يجعل والله متعلقة بحلفت (ولا) يظهر الفعل أيضا (مع التاء واللام) بلا خلاف بل يجب اضماره كما تقدم (وهل هي) أي الواو (العاطفة أو بدل من الباء أو التاء) بدل (منها خلاف) فجزم الزمخشري وابن مالك في شرح الكافية والتسهيل ونقله أبو حيان عن الجمهور بأنها بدل من الباء لتقارب معناه لان الواو جمع والباء للالصاق وهو جمع في المعنى ولا تنهما من حروف مقدم والقسم ان الباء بدل من الواو كما أبدلت منها في نحو اتصل واتصف وتراث وتجاه وقال السهيلي وغيره بل الواو هي العاطفة كواو رب عطفت على مقدر ويقويه أنها لا تدخل على مضمر وكذلك العاطفة وانها لو كانت بدلا من الباء لم يختلفا في الحركة كما لم تختلف حركة الهمزة المبدلة من الواو في اشاح وأشاح وانها لم توجد قط بدلا منها لانها ليست من مخرجها ولما بينهما من المضادة اذ في الواولين وفي التاء شدة قال ويضعف عندي أن تكون التاء بدلا من الواو لما فيها من معنى العطف وليس ذلك في الباء ولان التاء انما أبدلت منها حيث كثرت زيادتها في تضاعيف الكلمة قال أبو حيان ولا يقوم دليل على صحة شيء من هذه المذاهب ولو كان أصلها العطف لم يدخل عليها واو العطف في قوله

أرقت ولم تهجع لعيني هجعة \* ووالله ما دهرى بعسر ولا سقم

قال ومن ذهب الى أن التاء حرف مستقل غير بدل من الواو قطرب وغيره (الخامس) أي الخامس (أيمن) بفتح الهمزة وضم الميم (ويقال) فيه (إيمن) بالكسرة والضم (وأيمن) بفتحهما (وأيمن) بالكسرة فالفتح (وأيمن)



بالكسر والضم لغة لسليم (وأيـم) بالفتح والضم لغة لقيم (وأيـم) بكسرتين (وهيم) بفتح الهاء مبدلة من الهمزة والضم  
قال أبو حيان وهي أغرب لغاتها (وأيـم) بكسرتين (وأم) بفتحتين (وأم) بالفتح والضم (وأم) بالفتح والكسر  
(وأيـم) بالكسر والضم لغة أهل البجامة (وأيـم) بالكسر والفتح (ومن مثلت الحرفين) أي الميم والنون أي  
بفتحهما وكسرها وضمهما (ومثلثا) حكى الفتح المروى والكسر والضم الكسائي والاختش وان رجلا من  
بنى العنبر مثل ما الدهدران فقال مربي الباطل فهذه عشرون لغة حكى ابن مالك منها بضع عشرة والسبب في كثرة  
تصرفهم فيها كثرة الاستعمال (والاصح انه اسم) وقال الرماني والزجاج هو حرف جر قال أبو حيان وهو خلاف  
شأنه (وثالثها من وم) بلغاتها (حرفان) وليس بقية أيـم وجزم به ابن مالك في كتابه سبك المنظوم لانهم لا كانوا  
لم يستعملوا مع الله كما بمن وقد استعملت مع غيره حكى من ربي لافعلن ولان الاسم المعرب لا يجوز حذفه حتى يبقى  
على حرف واحد وربان كثرة تصرفهم فيها اقتضى ذلك وهو أولى من اثبات حرف جر لم يستقر في موضع من  
المواضع (و) (الاصح) (ان همزة وصل) بدليل سقوطها بعد متحرك كقوله

فقال فريق القوم لا وفريقهم \* نعم وفريق ليمين الله لا ندرى

وقال الكوفيون بناء على انه عندهم جمع يمين واستدلوا بها مفتوحة ولا تكون همزة وصل مفتوحة وابدأ الهاء  
في بعض اللغات وأجابوا عن حذفها في الدرج بانه تخفيف لكثرة الاستعمال ولا يبدل من الوصل (وثالثها) همز  
(أيـم قطع) بخلاف أيـم حكى عن الاختش قال لان أيـم قد علمت انها وصل ولا أحمل عليها أيـم لان همزة الوصل  
ليست مطردة في الاسماء (و) (الاصح) (انه معرب) لعدم سبب البناء وقال الكوفيون مبني لشبهه الحرف في عدم  
التصرف اذ لم يستعمل في موضع من المواضع التي تستعمل فيها الاسماء الا في الابتداء خاصة كالحرف (وثالثها أيـم  
المكسورة مبني) وأصله السكون كسر لا لتقاء الساكنين وعلى الاول هي حركة اعراب بواو قسم مقدرة  
(ورابعها من وم) مبنيان لانهم ساء على وضع الحرف وحركة الثاني لضرورة الابتداء والاول لا لتقاء الساكنين  
في الاسم بعدها (و) (الاصح) بناء على الاعراب (انه لازم الرفع) اذ لم يرو عن العرب الا بذلك وقال ابن درستويه  
يجوز جره بواو القسم (و) (الاصح) على الرفع (انه مبتدأ) خبره محذوف أي قسمي وقال ابن عصفور هو خبر  
والمحذوف مبتدأ (و) (الاصح) (انه مضاف لله والكعبة والكاف والذي) والاول هو الغالب والباقي كقولهم  
أيـم الكعبة وقول عروة بن الزبير أيـمك لئن ابتليت لقد عافيت وقوله صلى الله عليه وسلم وأيـم الذي نفسي بيده  
وقال الفارسي لا يضاف الا الى الله والكعبة وقال ابن هشام الا الى الله فقط أما اضافته لغير ما ذكر فساد أنشده  
الكسائي \* ليمن أيهم لبش العذرة اعتذروا \* (الاصح) (انه مفرد) وقال الكوفيون هو جمع يمين على  
أفعل كافلس لان بناء أفعل لا يوجد في الاسماء مفردا وروى عنه لو كان جمعا للزمت همزته بالفتح والقطع ووجه الضم  
ولها امر فوعا ومنصوبا (و) (الاصح) على الافراد (انه مشتق من اليمين) و به جزم ابن مالك في شرح الكافية  
وحكى ابن طاهر عن سيويه انه مشتق من اليمين (و) (الاصح) (ان لم يثبت بدلا عن الواو ولا أصلها من ولا أيـم)  
وقيل هي بدل من الواو كالتاء لكونها ما شغيتين وروى عنه لو كان كذلك للزمت الفتح كالتاء وبان ابدال التاء من  
الواو معروف مطرد كأنصف واتصل وغير مطرد كتران وتجاه ولم تبدل الميم منها الا في موضع شاذ وهو فم وفيه مع  
شذوذه خلاف وقال الرخشي هي من الداخلة على ربي حذفت نونها وروى ابن مالك بانها لو كانت لجاز  
دخولها على ربي كالأصل وأجاب أبو حيان بانه قد سمع ذلك كما تقدم وقيل أصلها أيـم حذفت منها حتى بقيت  
الميم (مسئلة القسم جله) لفظا كاسمعت بالله أو تقديرا كبالله انشائية كما ذكرنا وخبرية كاشهد لعمر وخارج  
وعلمت لزبد قائم (مؤكد لخبرية) أخرى تالية (غير متعجب) بخرج بالموكدة لاخرى نحو زبد قائم زيد قائم فانه



يصدق عليها أنها جملة مؤكدة ليست أخرى بل هي هي وبالخبرية غيرها فلا تقع مقسما عليها وبالباقي التجبية بناء على الصحيح أنها خبرية (ويتلقى) أي يستقبل بمعنى يجاب (في الاثبات بلام مفتوحة) مع الاسمية والفعلية مع التفتيس أولا نحو . ثم لحن أعلم . ولئن لم يفعل ما أمره ليسجن وليكون . وسوف يعطيك ربك . والله ليس يقوم زيد (وقد تكسر مع الفعل) في لغة نحو والله لتفعلن ومنعها أي اللام الفراء مع السين لأنه لم يسمع بخلاف سوف والفرق ان اللام كالجزء مما تدخل عليه فيؤدي دخولها الى نوالى أربع حركات فيما هو كالسكلمة الواحدة وهو مرفوض في كلامهم وأجيب باعتقاد ذلك كما قالوا والله لكذب زيد (و) يتلقى أيضا في الاثبات (بان) المكسورة مثقلة ومخففة سواء كان في خبرها اللام نحو . ان سعيكم لشتى . ان كل نفس لما عليها حافظ . أم لا (وقيل ان كان في خبرها اللام) جاز تلقيه به والا فلا لان القصد بذلك افادة التأكيذ الذي لاجله القسم (قيل ولا مكي) قاله الاخفش ومثل بقوله . يحلفون بالله لكم ليرضوكم . وقول الشاعر  
 اذا قال قدنى قلت بالله حلفه \* لتغنى عني ذا امالك أجمعا

ووافقه العارسي في العسكريان ورجع في البصريات والتذكرة \* وأجاب عن الاول بانه لم يرد القسم بالخبر فانهم يحلفون بالله ما عابوا النبي ليرضوا المؤمنين وعن البيت بانه كذلك أي حلفت لتغني عني أو بان الجواب محذوف لدلالة الحال أي لتشر بن قيل (و بل) قاله بعض الندما واستدل بقوله تعالى . والقرآن ذى الذكر بل الذين كفروا . قال أبو حيان وهو رأي باطل والجواب في الآية محذوف أو كم أهلكتنا وحذف اللام لطول الفصل قيل (وان) المفتوحة قاله ابن عصفور في المقرب واستدل بقوله

أما والله ان لو كنت حرا \* وما بالحرأنت ولا العتيق

ورده ابن الصائغ وقال بل جواب القسم جواب لو أي ما يكون جوابها لولا القسم قال أبو حيان وقد رجع عن ذلك ابن عصفور (و) يتلقى (في النفي بما ولا وان) قال ابن مالك في شرح الكافية ولا فرق في ذلك بين الاسمية والفعلية الا أن الاسمية اذا نغيت بلا قدم الخبر أو كان الخبر عنه معرفة لزم تكرارها في غير الضرورة نحو والله لا زيد في الدار ولا عمرو ولعمري لا أنا هاجرك ولا مهينك قال أبو حيان وغلط في ان الجملة الاسمية لا تنفي بلا قال ولا ينفي بها أيضا الماضي فلا تقول والله لا قام زيد لكن في شرح التسهيل والكافية لابن مالك انه ينفي بها كقوله \* ردوا فوالله لا زدناكم أبدا \* ومثاله بما . ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك . وبان . ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد (قيل ولن ولم) في الفعلية كقول أبي طالب

\* والله لن يصلوا اليك بججمعهم \* وحكى الاصمعي انه قال لاعرابي الكبنون قال نعم وخالفهم لم تقم عن مثلهم منجبة وقال أبو حيان لاسلف لابن مالك في تجويزه ذلك الاما حكى عن ابن جني انه زعم انه يتلقى بهما في الضرورة وهو غلط من ابن جني انتهى فظاهره انه لا يجوز عنده لافي الضرورة ولا غيرهما فاشأ من ذلك قول مفصل حكيته بقولي (وثالثها ضرورة ورابعها) يجوز (بم دون لن) نقله أبو حيان عن محمد بن خاصة الضرير قال ولن وان كانت كلا في نفي المستقبل الا انها نفي لسي فعل فلما كانت في مقابلة السين لم يتلقى بها كالسين (وعندي عكسه) وهو جواز التلقى بلن دون لم لانها لماضي والقسم المستقبل أجدر ولان المثال السابق يظهر فيه الجمل على الاستثاف وتتمام الكلام عند خالفهم والبيت لا يحتمله وما قاله من الحاقها بالسين مردود لان الحرف النافي به جعل لتأكيذ الجملة المقسم عليها ولاتأكيذ في السين ولن يفيد تأكيذا للنفي فالتلقى بها حسن حيثئذ (و) يتلقى (في الطلب به) أي بالطلب أداة أو فعلا كقوله \* بربك هل للصغيرك راقه \* وقوله \* بعينيك ياسامي ارحني ذاصبابة \* وقوله \* زقي بعيركي لاتهجرينا \* (أولما) نحو



قالت له بالله يا ذا البردين \* لما غبت نفسك أو اثنين

(أوالا) نحو بالله ربك الا قلب صادقة \* هل في لقائك للشغوف من طمع

(أوا) وتلزم اللام مع النون ( الشديدة أو الحفيفة (في مضارع مستقبل) كما تقدم مثاله بخلاف غير المستقبل كالحال نحو والله لأظلمك صادقا ولا حاجة الى تقييده بالثبت كما في التسهيل لان اللام لا تدخل غير الاشد وذا كما سيأتي (والأكتفاء بأحدهما) أي باللام أو النون (ان لم يفصل) بينه وبين اللام (ضرورة) كقوله \* نأى ابن أوس حلفة ليردني \* وقوله \* وقيل مرة أثار فانه \* (خلافا لابي علي) العارسي (والكوفية) في تجويزهم ذلك في الاختصار قال أبو حيان ووهم الخضر أوى فادعى الاجماع على المنع فان فصل جاز وفاقا إما بعمل مقدم نحو . ولئن منم أو قتلتم لالى الله تحشرون . أو حرف تنفيس نحو . ولسوف يعطيك . وقد نحو والله لقد أقوم غدا (و) تلزم (اللام مع قد ولو مقدره في ماض مثب غير جامد) نحو والله لقد آثر الله (ولو) كان (بعيداً من الحال خلافاً لابن عصفور) في منعه قد حينئذ لاها للتقريب من زمن الحال أما المنفى فلا تدخله اللام وكذا الحال من قد اذ لم تقدر كخبران الماضي والجامد لا يقترن بقد كقوله \* يميناً نعم السيدان وجدتما \* (وشذ) دخول اللام (مع ر بما و بما) في الماضي كقوله

لئن نزحت دار الليلى لربما \* غنياً بخير والديار جميع

وقوله \* فلئن بان أهله \* لبما كان يوهل \* وأوله أبو حيان على تقدير فعل بعد اللام أي لبان بما (و) شذ دخولها (مع مضارع بأحد الثلاثة) أي قد ور بما و بما كقوله

لئن أمست ربوعهم يبابا \* لقد تدعو الوفود لها وفودا

وقوله فلئن تغير ما عهدت وأصبحت \* صدف فلا بدل ولا ميسور

لما يساعف في اللقاء ولها \* فرح بقرب منارها مسرور

(و) شذ دخولها مع (منفى) كقوله

أما والذي لو شاء لم يخلق النوى \* لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي

(و) شذ (حذفهما) أي اللام وقد من الماضي ذى الشروط (أو) حذف (أحدهما) أي قد فقط اذ لم يقدر أو اللام فقط كقوله

حلفت لها بالله حلفة فاجر \* لنا موافا ان من حديث ولا صالى

وقوله \* تالله قد علمت قيس اذا قدفت \* (أو) حذف (اللام من الاسمية) كقول أبي بكر والله أنا كنت أظلم منه وقول (حيث لا طول) راجع الى الاسمية والماضي معافان كان في الكلام طول حسن الحذف للام أو قد أو هما قال تعالى . والشمس وضحاها . الى قوله . قد أفلح من زكاه . قال . والسماء ذاب البروج . الى قوله . قتل أصحاب الأخدود . وقال الشاعر

ورب السموات العلى وبر وجهها \* والارض وما فيها المقدر كائن

(أو ناهيا) أي الاسمية كقوله

فوالله ما نلت ولا نيل منكم \* بمعتدل وفق ولا متقارب

أراد ما نلتم فحذف ما الافية وأبقى الموصولة لدلالة الباء العاطفة عليها (ونافي الماضي) كقوله

فان شئت آليت بين المقام \* م والركن والحجر الاسود



نسيتك مادام عقلي معي \* أمد به أمد السرمد

أراد لا نسيتك (ويجوز) بلا شذوذ (حذف لا) النافية (مع مضارع لم يؤكّد) بالنون نحو: تالله تقتو. أي لا تقتو  
 للعلم بأن الإثبات غير مراد لانه لو كان مراد الجيء باللام والنون بخلاف المؤكّد بها لانه يلتبس حينئذ بالثبوت  
 (الاماعلى الاصح) لعدم وروده ولم فيه من الالباس اذ لم يعلم هل القسم على النفي في الحال أو الاستقبال وقيل  
 يجوز جلا على لا (وتدخل اللام كأن) كقول اعرابي ما هذه القفة والله لكأنها على حششة القفة الرائحة  
 الردية والحششة جمع حش (لان وان واذا تقدم) القسم (على لو ولولا) ولم يثبت الاجواب واحد (فالمحذوف  
 جوابه أو جوابهما بخلاف) فنقل أبو حيان عن الجمهور انه جوابهما ونقل عن مقتضى كلام التسهيل في الجواز  
 انه جوابه والمذكور جوابهما وقد صرح بذلك في الكافية وعن مقتضى كلامه هنا انه لا حذف وان لو ولولا  
 ومدخولهما جواب القسم حيث قال وتصدر في الشرط الامتناع بلو ولولا ونقل عن بعضهم انه ان لم يصلح جوابا  
 للقسم بأن نفي لم نحو والله لو قام زيد لم يقيم عمرو أو بما مع اللام نحو والله لو قام عمرو ما قام زيد وتعين جعله لا  
 وهو تقييد لمحل الخلاف لا قول آخر ومن أمثله المسئلة قوله \* والله لو لا الله ما هتدينا \* وقوله \*

فوالله لو كنا الشهود وغبنم \* اذن للملائكة جوف جيرانهم دما

(أو توالى شرط وقسم وتقدمهما طالب خبر فالجواب للشرط) تقدم أو تأخر (حتم) تفضيلا له بلزوم الاستغناء  
 بجوابه عن جواب القسم لان سقوطه محل بالجملة بخلافه لانه لمجرد التأكيّد نحو زيد والله ان تقوم يقوم زيد ان  
 يقوم والله أقم (وقيل جوازا) حكاه أبو حيان فيقال عليه زيد والله ان قام لأقومن (وقيل يجوز رفعه وحذفهما)  
 حكاه (أولا) أي لم يتقدمهما طالب خبر (فالجواب للسابق في الاصح) قسما كان أو شرطا وجواب الآخر محذوف  
 نحو والله ان قام زيد لأقومن وان يقوم والله أقم وجوز الفراء وابن مالك جعل الجواب للشرط وان تأخر كقوله  
 لئن كان ما حدثته اليوم صادقا \* أصم في نهار القيط للشمس باديا

جعل ابن مالك الجواب للقسم المؤخر ان اقترن بالفاء لدلالة على الاستئناف كقوله

فاما أش حتى أدب على العصي \* فوالله انسى ليلتي بالسلام

ورده أبو حيان بأن القسم مع جوابه جواب الشرط ولذا اقترن بالفاء لانه محذوف دل عليه جواب القسم (أو  
 سبق القسم) وحده (طالب خبر أو) طالب (صلة بنى على أيهما) شئت (فان بنى عليهما) أي طالب الخبر أو الصلة  
 (بجوابه محذوف) لدلالة الخبر والصلة عليه والافهرو وجوابه الخبر والصلة نحو زيد والله يقوم وجاءني الذي  
 والله يقوم زيد والله ليقومن وجاءني الذي والله ليقومن (وحيث أغنى الجواب عن) جواب (الشرط لزوم كونه  
 مستقبلا) لانه مغن عن مستقبل وقال عليه (و) لزوم كون (فعل الشرط ماضيا ولو معنى) كالمضارع المنفي لم  
 (غالبا) لان جواب الشرط لا يحذف الا حيث كان فعله كذلك فلا يجوز ان يقال والله ان يقوم زيد لأقومن ولا  
 والله ان لا يقوم لأقومن ولا والله ان قام زيد لقمتم الا ان أوقع الماضي موقع المستقبل كقوله . ولئن أرسلنا ريحا  
 فرأوه مصفرا لظاوا . أي ليظان (واذا كان للقسم عليه جواب شرط مستقبل مسبوق بقسم) ملفوظ أو مقدر  
 (قرنت الاداة) الشرطية ان أو غيرها (بلام مفتوحة) نحو . وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجن .  
 لئن لم ينته المنافقون . الآية وهذه اللام (تسمى الموطئة) لانها واطأت الجواب للقسم المذكور قبلها أي مهيبة له  
 (المؤذنة) لانها آذنت بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط أي أعلمت بذلك (ويجوز حذفها)  
 دام (لم يحذف القسم) فان حذف لم تحذف (غالبا) لتدل عليه ومن القليل . وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن . وان  
 لم تغفروا لنائوتهم لنالكن . قال أبو حيان فان كان الفعل الواقع جوابا منفيا بل لم يجز أصلا لانه حينئذ لا دلالة في



اللفظ على القسم المحذوف ولا يوجد في كلامهم ان قام زيد لا يقوم زيد ومن دخولها على غير ان قوله \* ولما رزقت لتأينك سبية \* وقوله \* لمتى صلحت ليقضين لك صالح \* قال وقد شبه بعضهم اذبان فأدخل عليها هذه اللام قال

غضبت على وقد شربت بجرة \* فلاذ غضبت لاشرب بن بخروف

(والجواب المقرون بما أو ان) المؤكدة (أو اللام مع اسم لا يقدم معمول عليه) مطلقا بخلاف كما قال أبو حيان فإذا قلت والله ما يقوم زيد الآن أو والله ان زيد اقام الآن أو والله ان زيد اقام الآن لم يجز تقديم الآن (أو هي) أي اللام (مع مضارع فكذلك) لا يجوز التقديم مطلقا صححه أبو حيان وقيل يجوز مطلقا ظرفا كان أو مفعولا وهو رأى القراء وأبي عبيدة واستدل بقوله فالحق والحق أقول لأملأن أي حقا (وثالثها تقدم الطرف) والمجرور دون المفعول وهو رأى ابن مالك واستدل بقوله تعالى . عما قليل ليصبحن نادمين . (ويقع القسم بين نغمين توكيدا) لنفي المحلوف عليه كقوله

أخلاي لا تنسو ما وثيق بيننا \* فاني لا والله ما زلت ذا كرا

(و- يعني) النفي (السابق) عن النفي المباشر للجواب كقوله \* فلا والله نادى الحمى ضيفي \* أي ما نادى (و- يعني عنه) أي عن القسم بأن يحذف (الجواب لدليل) يدل عليه (وقيل) وعليه ابن مالك (ان وقع بعد لقد) نحو . ولقد صدقكم الله وعده . (أو لئن) نحو . لئن أخرجوا لا يخرجون معهم . (أو ما صاحبالا ما مفتوحة ونونا) للتوكيد نحو لأعذبنه عذابا شديدا . (وقيل) وعليه أبو حيان (ان كان الجواب باللام) وان المشددة فان كان بغيرهما كما ولا وان فلا (و- تعني) (عن الجواب) فيحذف (معمولة) نحو . والنازعات الى قوله يوم ترجف الراجفة . أي ليعثن (وقسم مسبق بحرف جواب) نحو . أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا . وقولك لمن قال أتفعل كذا أي والله أو نعم والله أو أجل والله (و- تعني) (عن القسم) جبر قال

قالوا قهرت فقلت جبر لي ما من \* عما قليل أينما المقهور

(كسرا) أي مكسورا ببناء لا لتقاء الساكنين (ويفتح) تخفيفا ثم (قال سيويه اسما) لدخول التنوين عليها في قوله \* وقائلة أسيت فقلت جبر \* (بمعنى حقا) فيكون مصدرا (وقيل أبدا) فيكون ظرفا كعوض وبنيت لقوله تمكها ادلا تستعمل الافي القسم قاله صاحب الملخص (و) قال (قوم حرف جواب) بمعنى نعم وصححه ابن مالك قال لان كل موضع تقع فيه يصلح أن يقع فيه حقا فالحاقيها بنعم أولى ولانها أشبه بها لفظا واستعمالا ولذلك بنيت ولو وافقت حقا في الامكنية أعربت ولجاز أن يصحبها الالف واللام كما ان حقا كذلك ولو لم تكن بمعنى نعم لم تعطف عليها في قوله

أي كرمالا الفاجير أو نعم \* باحسن إيغائي وأنجز موعد

ولم تؤكدها في قوله وقلن على البردي أول مشرب \* نعم جبران كانت رواء أسافله

ولا قبول بها الافي قوله

اذا تقول لابنة العجير \* تصدق اذا تقول جبر

قال وأما تنوينها فضرورة أو ترنم زاد الفارسي أو شاذ كتنوين اسم الفعل في قولهم فداء لك بكسر الهمزة واختار هذا القول أبو حيان وابن هشام والرضي وقال انما صح وقوعها قسما بجامع ان التصديق توكيد وتوثيق كالقسم قال ابن الدماميني ولقائل أن يجمع لزوم الاعراب لو كانت بمعنى حقا ودخول ال وسنة ما التي بمعنى شيء ونحوها وسبب البناء حينئذ موافقتها الجبر الحرفية لفظا وكونها مؤكدة في البيت المذكور لاحتمال أن يكون لمعنى نعم نحو ذلك حقا وأجاب شيخنا الامام الشنبي عن الاول بأن لزوم لعدم مشابهتها الحرف حينئذ بوجه من الوجوه



المقتضية للبناء بخلاف ما معنى شيء فانها مشابهة له في الوضع قال وقوله إن سبب بناءها هو اقتضاها لغير الحرفية فيه نظر فإن القائل باسمية جبر لا يثبت جبراً تجري حراً حتى تكون هذه مشابهة لما انتهى (و) قال قوم (اسم فعل) حكاه صاحب الملخص واختاره فيما نقل أبو حيان قال لأن تنوينها للتكثير وهو لا يوجد إلا في اسم الفعل أو الصوت (وتنوين ضرورة) كالبيت السابق (وقد يجاب بهادونه) أي دون قسم كما يجاب بنعم وأجل كقوله قالت أراك هارباً بالجور \* من هذه السلطان قلت جبر

(و) يعني عن القسم أيضاً (لا جرم) حكى الفراء أن العرب تقول لا جرم لا تبتك ولا جرم لقد أحسنت فاستغنوا بها عن القسم قاصدين بها معنى حقاً وأصلها بمعنى لا بد (قال الكوفية) يعني عن القسم أيضاً (عوض) فيقال عوض لأفمان قال أبو حيان والبصريون لا يعرفون القسم به وإن ذكره الزجاجي (ويجمع بين أيمان) تو كيداً سواء اختلف حرف القسم أم لا (لكن إن اختلف الحرف لم يؤت بالشأن حتى يوفى الأول جوابه) فيقال تالله لأفعلن بالكعبة لأفعلن (خلافاً للاخفش) في تجوزها الموالاة فيقال والله تالله بالله لأفعلن كما يقال والله والله لأفعلن (مسئلة من القسم غير صريح) وهو ما لا يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسماً (كلمت) نحو . ولقد علموا من اشتراه ماله في الآخرة من خلاف . قال سيويوه . ومنه قولهم علم الله (وشهدت) نحو شهد الله إنه في رواية الكسر . يشهد إنك لرسوله . وجاهدت وأوثقت وأخذت ومنه . وإذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه . وهذه الألفاظ (في الخبر ونشدتك وعمرتك الله) بالتشديد (وعمرتك الله) بضم الراء وفتحها مع ضم العين (وقعدك الله) بفتح القاف وكسرها (وقعدك الله وعزمت في الطلب) وقد تقدم أن جواب الطلب يتلقى به أو بلاماً أو بالأواز ومن أمثله هنا قولهم أذشدك الله الأفعلت وفي الصحيح الله الأفضيت بيننا بكتاب الله وقوله

عمرتك الله ألا ما ذكرت لنا \* هل كنت جارتنا أيام ذي سلم

وقوله يا عمرك الله الأقلت صادقة \* أصادقا وصف المجنون أو كدبا

وقوله عمرك الله يا سعاد عديني \* بعض ما أبتغى ولا تؤيسيني

وقوله عمرك الله أما تعرفني \* أنا حراث المنايا في الفرع

وقوله قعيدك الله الذي أتتاله \* ألم تسمعها بالبيضتين المناديا

وقوله قعيدك أن لا تسمعيني ملامه \* ولا تنكي قرح الغواد فيجعا

(ويجوز حذف نشد) فيقال تالله لأفعلن ومنه قوله

قالت له بالله يا ذا البردين \* لما غنيت نفساً أو اثنين

(و) يجوز حذف (الباء فينتصب نالها) نحو نشدتك الله لأفعلن والأصل بالله ومعنى نشدتك بالله لأفعلن

أقسمت به (لا ترى الأفعلا) أي سألتك وطلبت منك من نشد الضالة طلبها (و) معنى (عمرك الله) بعمرك أي

عمرك تعميراً وهو مخفف عمرتك الله بحذف الزوائد (سألت بتعميرك) أي بأقرارك له بالبقاء كما أن عمرك الله

أحلف ببقاء الله ودوامه فإن لم يرد بها القسم فالعني سألت الله أن يطيل عمرك وقيل المراد به ضد الخلو من عمر

الرجل منزله كأنه أراد نذ كبر القلب بذكر الله تأ كيداً للصدق والتقدير كرتك بالله نذ كبراً بعمر القلب

فلا يخلو منه (و) معنى (قعدك الله وقعيدك الله معك) أي رقيب عليك وحفيظ وقيل مقاعدك وهو بمعناه

وضمن القسم قال في الصحاح على معنى يصاحبك الله الذي هو صاحب كل نجوى وقيل هما مصدران بمعنى

المراقبة والتقدير أقسم بمراقبتك الله ونصب الجلالة في الجميع على إسقاط الجار

\* (الاضافة) \* أي هذا مجعها هي في اللغة لامالة ومنه ضافت الشمس للغروب مالت



أوضفت ظهري الى الحائط أملت اليه وضاف السهم عن الهدف عدل وأضفته الى فلان ألبأته والمضاف في الحرب المحاط به والمضاف الملقق بالقوم وضافه لهم نزل به وتضاف الوادي تضايق كأنه مال احد جانيه الى بالآخر وأضفت من الامر أشفت وفي الاصطلاح (نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر) نخرج التقييدية الاسنادية نحو زيد قائم وبعده نحو قام زيد ولا ترد الاضافة الى الجمل لانها في تأويل الاسم وبالاخير الوصف نحو زيد الخياط (وتصح بادنى ملابسة) كقوله تعالى . لم يلبثوا الا عشية أو ضحاها . لما كانت العشية والضحى طرفي النهار صحت اضافة أحدهما الى الآخر وقولهم كوكب الخرقاء أضيف اليها لانها كانت تنقبه وقت طلوعه (والاصح أن الاول) هو (المضاف والثاني) هو (المضاف اليه) وهو قول سيبويه لان الاول هو الذي يضاف الى الثاني فيستفيد منه تخصيصا وغيره وقيل عكسه (وثالثها يجوز في كل) منهما (كل) منهما (وتجري) هذه الاقوال (في المسند والمسند اليه) فقول المسند الاول مبتدأ كان أو غيره والمسند اليه الثاني وقيل عكسه وقيل يجوز أن يقال كل منهما في الاول والثاني والاصح قول رابع أن المسند المحكوم به والمسند اليه المحكوم عليه (و) يجري أيضا في (البدل والمبدل منه) والاصح هنا أن الثاني البدل والاول المبدل منه كما يؤخذ من مجتهه (و) (الاصح) (أن الجر) في المضاف اليه (بالمضاف) قاله سيبويه وان كان القياس أن لا يعمل من الاسماء الا ما أشبه الفعل والفعل لاحظ له في عمل الجر لكن العرب اختصرت حرف الجر في مواضع وأضافت الاسماء بعضها الى بعض فناب المضاف مناب حرف الجر فعمل عمله ويدر له اتصال الضمائر به ولا تتصل الابعاملها (وقال الزجاج وابن الحاجب هو بالحرف المقدر) لان الاسم لا يختص (و) قال (الاخفش بالاضافة) المعنوية قال الجمهور وتقدر اللام) قال في شرح الكافية ومعناها هو الاصل وانه يحكم به مع صحة تقديرها وامتناع تقدير غيرها نحو دار زيد ومع صحة تقديرها وتقدر غيرا ونحو دار زيد وعند امتناع تقديرها وتقدر غيرا ونحو عنده ومعه ومنه اضافة كل الى ما بعدها (و) قال (قوم و) يقدر (من إن كان الاول بعض الثاني وضح الاخبار به عنه) كثوب خز وخاتم فضة فالثوب بعض الخبز والخاتم بعض الفضة ويصح أن يطلق على كل اسم الخبز والفضة ومنه اضافة العدد الى العدود والقدر الى المقدورات على الصحيح بخلاف يدر يدوعين عمره والاضافة فيه بمعنى اللام اذ لا يصح اطلاق اسم لثاني فيه على الاول (قيل أولم يصح) ذلك اكتفاء بكونه بعضا وهو رأي ابن كيسان والسبب في استدلال بظهورها في قوله \* فالعين منى كان قرب لحظه \* وقوله \* كان على الكفين منه اذا انتهى \* ورده ابن مالك بأن الفصل بمن لا يدل على أن الاضافة بمعناها وقد فصل بها ما ليس بجزء قال \* وان حديثا منك لو تعالى عنه \* وأنكر قوم الاضافة بمعنى من أصلا وقالوا الاضافة بمعنى اللام لان الخبز مستحق للثوب كما أنه أصله (و) قال الجرجاني وابن الحاجب في كافيته (وابن مالك) في كتبه (و) تقدر (في) حيث كان ظرفا له قال في شرحي الكافية والتسهيل قد أعلنتها أكثر النحويين وهي ثابتة في الفصح كقوله . ألد الخصام . بل مكر الليل والنهار . تر بص أربعة أشهر . يا صاحبي السجن . وفي الحديث فلا تجدون أعلم من عالم المدينة فعني في في هذه الامثلة ظاهر ولا يصح تقدير غيرها الا بتكلف قال أبو حيان ولا أعلم أحدا ذهب الى هذه الاضافة غيره وهو مردود فقد قال بها الجماعة المذكورون معه كما صرح بتفريقه عنهم تقوية لابن مالك ورد الدعوى تفريده وصرح ابن الحاجب في مقدمته بأن تقدير في أقل من اللام ومن وكذا قال ابن مالك وزاد أن تقدير من أقل من تقدير اللام (و) قال (الكوفية و) يقدر (عند) نحو هذه ناقرة قودا الحلب أي رقود عند الحلب وأجاب أبو حيان بأن هذا وما قدر فيه من باب الصفة المشبهة والاصل رفعه على العاقلية مجازا للمقايسة (و) قال (أبو حيان لا تقدير) أصلا لا للام ولا لغيرها وانما الاضافة تقييد الاختصاص وجهاته متعددة بين كل جهة منها الاستعمال فاذا قلت



غلام زيد دار عمر وفلاضافة لللك أوسرج الدابة فلا مستحق أو شيخ أخيك فلمطلق الاختصاص (وبمختص)  
التقدير عند من قال به (بالمحضة وقيل تقدر اللام في غيرها) لظهورها في قوله تعالى . فمهم ظالم لنفسه . حافظات  
للغيب . . صدق لما معهم . فعال لما يريد . ورد بعدم اطراده اذ لا يسوغ في الصفة المشبهة (و) المحضة (هي التي تفيد  
تعريفا) اذا كان المضاف اليه معرفة (أو تخصيصا) اذا كان نكرة قال أبو حيان هكذا قالوا وليس بصحيح لانه  
من جعل القسم قسما وذلك ان التعريف تخصيص فهو قسم منه والصواب انها تفيد التخصيص فقط وأقوى  
مراتبه التعريف انتهى وهو بحث لفظي (وفي اسناد اضافة الجمل) أي الاضافة اليها (احتمالان) لصاحب البسيط  
وجه التخصيص أن الجمل ثلاث ووجه التعريف انها في تأويل المصدر المضاف في التقدير الى فاعله أو مفعوله  
هكذا حكاهما أبو حيان بلا ترجيح ثم قال وفي التعريف نظر لان تقدير المصدر تقدير معنى كما في همزة التسوية فلا  
يلتفت الى الاضافة فيه كما لا يتعرف قولك غلام رجل وأنت تريد واحدا بعينه وأيضا فلا يلزم في المصدر أن يقدر  
مضافا بل قد يقدر منوناعا مالا انتهى (وغیرها) أي غير المحضة مالا يفيد واحدا منهما (بل تحقيقا) في اللفظ بحذف  
التنوين وشبهه (فنه) أي من غير المحضة (اضافة غير ومثل وشبه وخذن) بكسر المجمة وسكون المهملة بمعنى  
صديق (ونحو) بمعنى مثل (وناهيك وحسبك) من رجل أي كافيك (وما في معناها) كتر ب بمعنى لدة وضرب  
وندى في معنى مثل وشرعك ونجلك وقطك وقدك في معنى حسبك فهذه الاسماء نكرة وان أضيفت الى معرفة إما  
لانها على نية التنوين قصد التخفيف كالوصف كما قاله سيويوه والمبرد وهو صريح المتن وجزم به ابن مالك في  
حسب ونحوها لانها مراد بها اسم الفاعل أو لانها شديدة الابهام كما قال ابن السراج والسيرافي وغيرهما وجزم به  
ابن مالك في غير ومثل ونحوهما لانك اذا قلت غير زيد فكل شيء الا زيد غيره ومثل زيد فثله كثير واحد في طوله  
وأخر في عمله وآخر في صنعه وآخر في حسنه وهذا لا يكاد يكون له نهاية ونقص هذا بأن كثرة المتماثلين والمغايرين  
لا يوجب التنكير كما ان كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة بل يجب بالوقوع على واحد معهود  
للخاطب وقال الاخفش يجوز أن يكون السبب في ذلك كون أول أحوالها الاضافة لانها تستعمل مفصولة عنها  
لا يقال هذا مثل لك ولا غير لك وأول أحوال الاسم التنكير فلذلك كانت نكرة مطلقا (وكذا واحداه وعبد بطنه  
وأبوك في لغة) لبعض العرب حكاهما أبو علي في الاولين والاصمعي في الاخير حيث أدخل عليها رب في قول  
حاتم \* اماوى انى رب واحداه \* وقولها تربي أيبه رب أخيه \* قال أبو حيان كله لوحظ في واحداه معنى مفرداه  
وفي عبد بطنه خادم بطنه والضمير فيها لا يرجع الى واحد ولا عبد بل الى غيرهما مما تقدم وفي أيبه وأخيه مناسب  
له بالابوة والاخوة والاشهر استعمال ما ذكره معرفة (قيل و) منه أيضا (الظروف) سواء أضيفت الى مفرد أم  
جمله حكاه أبو حيان عن بعضهم (ويعرف ما ذكر) من غير وما بعده (ان تعين المغاير والمماثل) كان وقع غير بين  
ضدين نحو . صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين . وقولك مررت بالكريم غير البخل  
والجامد غير المتحرك أو قارون مثلا مما يشعر بمماثلة خاصة (وقال المبرد لا يتعرف غير بحال) لان كل من خالف  
فهو غيرك حقيقة والذي يماثلك من كل وجه قد يتعين أن يكون واحدا قال أبو حيان ورد بأنه قد يكون معرفة  
باعتبارانه نهاية في المغايرة كما يكون نهاية في المثل (ومنه) أي غير المحضة (اضافة الصفة) أي اسم الفاعل  
والمفعول وأمثله المبالغة والصفة المشبهة (الى معمولها) المرفوع بها في معنى أو المنصوب لانها في تقدير الانفصال  
ولذلك وصف بها النكرة في قوله تعالى . هديا بالغ الكعبة وقعت حالا في قوله . ثاني عطفه . ودخل عليه رب  
في قول جرير \* يارب غابطنالو كان يطلبكم \* وذكر ابن مالك في نكته على الحاجة انها قد تفيد التخصيص  
ايضا فان ضارب زيد اخص من ضارب قال ابن هشام وهذا سهو فان ضارب زيد الاضارب فقط فالتخصيص



حاصل بالمعمول قبل الاضافة وفهم من تقييد الاضافة بكونها الى المعمول اشتراط كونها بمعنى الحال أو الاستقبال فان كانت بمعنى الماضي فأضافتها محضة لاها ليست في تقدير الانفصال ( قيل و ) منه اضافة ( المصدر ) الى مرفوعه أو منصوبه قاله ابن برهان وعلمه بأن المجزور به مرفوع المحل أو منصوبه فأشبهه الصفة وابن الطراوة وعلمه بأن عمله بالنيابة عن الفعل فهو أقوى في الصفة العاملة بالشبه بدليل اختصاصها ببعض الازمنة ودونه وإذا كان أقوى كان أولى أن يحكم له بحكم الفعل في عدم التعريف والاصح لاورد الاستدلال لانه لم ينب مناب الفعل وحده بل مع ان والموصول محكوم بتعريفه فكذلك ما وقع وموقعه وبانتفاء لوازم التنكير من دخول رب وال ونعتة بالنكرة وورود نعتة وتأكيده بالمعرفة في قوله \* ان وجدى بك الشديد أراى \* وقوله

\* فلو كان حى أم ذى الودع كله \* وبأن تقدير الانفصال في الصفة للضمير المستتر فيها وهو بخلافها ( قيل و ) منه اضافة اسم ( التفضيل ) قاله الكوفيون والفارسي وأبو الكرم ابن الدباس والجزولى وابن عصفور وابن أبي الربيع قال الفارسي لانه ينوى بها الانفصال لكونها تضاف الى جماعة هو أحدها والالزم اضافة الشئ الى نفسه اذ لا ينفك أن يكون بعض الجملة المضاف اليها ولان فيه معنى الفعل ولهذا نصب الظرف وتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف جر والاصح أنها محضة اذ لا يحفظ وروده حالا ولا تميزا ولا بعدرب وأل قال سيبويه لا تقول هذا زيد أشبه الناس لان الحال لا يكون الانكسرة ( وثالثها ان نوى ) معنى ( من ) فغير محضة لانه حينئذ في حكم الانفصال والافحضة قاله ابن السراج ونزل قول سيبويه على الثانى وقول الكوفيين على الاول ( فان قصد تعريفها أى الصفة المضافة الى معمولها بان قصد الوصف بها من غير اختصاص بزمان دون زمان ( تعرفت ) ولذا وصف بها المعرفة في قوله تعالى . مالك يوم الدين . فالحق الحب والنوى . غافر الذنب . ( الا ) الصفة ( المشبهة ) فلا تعرف لان الاضافة فيها نقل عن أصل وهو الرفع بخلافها في غيرها هي عن فرع وهو نصب ولانه اذا قصد تعريفها أدخل عليها اللام ( وزعم الكوفية والاعلم ) فقالوا انها تعرف بقصده اذا اضافة لا تمنع منه ( ومن ثم ) أى من هنا وهو أن اضافة الصفة الى معمولها لا تفيد تعريفها بل تخفيها ( جازا فتران هذا المضاف دون غيره ) من المضافات ( بأل ) لأن المحذور في غيره من اجتماع اداتى تعريف . منتف فيه وانما يقرن بها هذا ( ان كان . ثنى أو جمعا على حده نحو الضارب بازيد والضارب بوزيد قال الشاعر \* ليس الاخلاء بالمصطفى مسامعهم \* وقال

\* ان يغنياعنى المستوطن اعدن \* ( أو أضيف لمقر ون بها ) نحو الضارب الرجل وقوله تعالى . والمقيمى الصلاة . ( أو ) أضيف الى ( مضاف اليه ) أى الى مقر ون بها نحو القاصد باب الكرىم ( وكذا ) ان أضيف الى ( ضمير هي ) فى مرجعه على الأصح ) نحو الضارب الرجل والسائئة وقوله \* الودأنت المستحقة صفوه \* وقوله

\* الواهب المائتة الهجان وعبدها \* ومنع المبرد هذه الصورة وأوجب نصب قيل أو الى ضمير مانحو الضارب والضاربى والضارب به قاله الرماني والمبرد والزمخشري ومنع سيبويه والاخفش ذلك وجعلاموضع الضمير أيضا كما لو كان موضعه ظاهرا فانه يتعين نفيه ( قال الغراء أو ) أضيف الى ( معرفة ) مانحو الضارب زيد بخلاف الضارب رجل ولا مستدله فى السماع ( و ) قال ( الكوفية ) أو أضيف عددا الى ( معدود ) نحو الثلاثة الاثواب قال ابن مالك وحجتهم السماع وأما البصريون فاستندوا فى المنع الى القياس لانه من باب المقادير فكلا لا يجوز الرطل زيت لا يجوز هذا ( مسئلة الجهور على انه لا يضاف اسم لرادفه ونعتة ومنعونه ومؤكده ) لان المضاف يتعرف أو يتخصص بالمضاف اليه والشئ لا يتعرف ولا يتخصص الا بغيره والنعت عين المنعون وكذا ما ذكر بعده ( الابتأويل ) كقولهم سعيد كرزى مسمى هذا اللقب وخشرم دبر اى الذى لهذا الاسم لانها اسمان للفعل وصلاة الاولى



ومسجد الجامع ودين القبة أي الساعة الأولى واليوم أو الوقت الجامع والملة القيمة وسحق عمامة وجرد قطيفة الأصل عمامة سحق وقطيفة جرد قدم وجعل نوعا مضافا إلى الجنس كحاتم فضة ويوم يوم وليلة ليلة ( وشرط الكوفية ) في الجواز ( اختلاف اللفظ فقط ) من غير تأويل تشبيها بما اختلف لفظه ومعناه كيوم الخميس وشهر رمضان ووعد الصدق وحق اليقين ومكر السيء وأبناء المؤمنين كما جاء ذلك في النعت والعطف والتأكيده نحو غرايب سود كذبا ومينا كلهم أجمعون . ( و ) قال ( أبو حيان لا يتعدى السماع ) بل يقتصر عليه فلا يقاس ( وهل هي ) أي هذه الإضافة ( محضة أولا أو واسطة ) بينهما ( أقوال ) الأول قاله جماعة واختاره أبو حيان لأنه لا يقع بعدرب ولا أل ولا ينعت بنكرة ولا ورد نكرة فلا يحفظ صلاة أولى ومسجد جامع والثاني قاله الفارسي وابن الدباس وغيرهما لشبهه بحسن الوجه وأمثاله لأن الأصل في صلاة الأولى ونحوه الصلاة الأولى على النعت ثم أزيل عن حده كما أن أصل حسن الوجه حسن وجهه فأزيل عن الرفع والثالث قاله ابن مالك قال لأن لها اعتبارين اتصال من وجهه أن الأولى غير مفصول بضمير منوي وانفصال من وجهه أن المعنى لا يصح الابتكاف خروج وجهه عن الظاهر قال أبو حيان ولم يسبقه أحد إلى ذكر هذا القسم الثالث ( ثم تجرى ) هذه الأقوال ( فيما ألغى فيه مضاف ) نحو \*

\* إلى الحول ثم اسم السلام عليكما \* ( أو مضاف إليه ) نحو

أقام ببغداد العراق وشوقه \* لاهل دمنشق الشام شوق مبرح

( ولا يقدم ) على المضاف ( معمول مضاف إليه ) لأنه من تمامه كما لا يتقدم المضاف إليه على المضاف ( وجوز الكسائي على أفعل ) نحو أنت أخانا أول ضارب واقتصر في التسهيل على ذكر المثال وأن ثعلبا حكاه عنه قال أبو حيان فهل هو مختص بلفظ أول أو عام في كل أفعل التفضيل يحتاج إلى تحرير النقل في ذلك ولا يظهر فرق بين أول وغيره فيجوز هذا والله أفضل عارف والصحيح أنه لا يجوز شيء من ذلك لعدم سماع ذلك من كلامهم ولتحالفة الأصول ( وجوز الزمخشري وابن مالك ) التقديم ( على غير ) النافية ( مطلقا ) نحو زيد عمر اغير ضارب قال فتي هو حقا غير ملغ فريضة \* ولا يتخذ يوما سواء خيلا

قال أبو حيان والصحيح أنه لا يجوز ذلك والبيت نادر لا يقاس عليه وجوز قوم على غير ( إن كان ) المعمول ( طرفا ) أو مجرورا لنوسعهم فيه كقوله

ان أمرا خصني يوما مودته \* على التثاني لعندي غير مكفور

قال أبو حيان والصحيح المنع لاتحاد العلة في ذلك في المفعول أما غير التي لم يرد بها نفي فلا يجوز التقديم عليها باتفاق فلا يقال أكرم القوم زيد اغير سائهم ( وجوز قوم ) التقديم ( على حق ) كقوله

فان لا أكن كل الشجاع فاني \* بضرب الطلي والهام حق عليم

قال أبو حيان والصحيح المنع لدور هذا البيت وامكان تأويله وجوز قوم التقديم على مثل نقله ابن الحاج نحو أنا زيد امثل ضارب ( وقد يكتسب المضاف ) من المضاف إليه ( تأنيثا وتذكيرا ان صح حذفه ) ولم يحتل الكلام به ( وكان بعضا ) من المضاف إليه ( أو كبعض ) منه كقولهم قطعت بعض أصابعه وقرئ يلتقطه بعض السيارة وقوله \* كما شرفت صدر القناة من الدم \* وقوله

روية الفكر ما يؤول له الا \* مر معين على اجتناب التواني

بخلاف ما إذا لم يصح لو حذف فلا يقال قامت غلام هند ولا أمزيد جاء أوصح ولم يكن بعضا ولا كبعض فلا يقال اعجبني يوم الجمعة ولا جاءت يوم عاشوراء \* مسألة \* في أسماء لازمة الإضافة لا احتياجا إليها في فهم معناها ( لزم الإضافة ) مطلقا ( حمادى وقصارى ) بضم أولهما وقصرهما بمعنى الغاية يقال قصار الك أن تفعل كذا أي لا يتك وأخر



أمرك وحكى الجوهرى فيها فتح القاف وقصر أيضا قال

قصر الحديد الى بلى \* والعيش فى الدنيا انقطاعه

(و) لزوم الاضافة (الاضافة الى ضمير وحده) فلا يضاف الى ظاهر وسواء ضمير الغائب وغيره وتجب مطابقة لما قبله نحو اذا دعى الله وحده \* والذئب أخشاه ان مررب به \* وحدى \* وكنت اذ كنت الهى وحدا \* وقوله أعاذل هل يأتى القبائل حظها \* من الموت أم خلى لنا المون وحدنا

(لازم النصب) على المصدر لفعل من لفظه حكى الاصمعى وحد الرجل يحدا اذا انفرد وقيل لم يلفظ بفعله كالأبوة والاخوة والخلوة وقيل محذوف الزوائد من أحاد وقيل نصبه على الحال لتأويله بموحدا وقيل على حذف حرف الجر والاصل على وحده (و) لازم (الافراد والتكثير) لانه مصدر (وقديشنى) شذوذا (أو يجرب على) سمع حلبا على وحدهما وقد اذلك وحدينا واقتضيت كل درهم على وحده وجلس على وحده (أو اضافة نسج وقريع) بوزن كريم (وجيش وعير) مصغرين اليه (ملحقات بالعلامات على الاصح) يقال هو نسج وحده وقريع وحده اذا صدق له نظيره فى الخير واصله فى الثوب لانه اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله غيره والقريع السيد وهو جعش وحده وعير وحده اذا صدق له نظيره فى الشر وهما مغير عير وهو الحمار وجعش وهو ولده يذم بهما المنفرد باتباع رأيه ويقال هما نسجاء وحدهما وهم نسجة وحدها وهكذا وقيل لا يتصل بنسج واخوته العلامات فيقال هما نسج وحدهما وهكذا وقريع لم يذكرها فى التسهيل وذكرها أبو حيان وثبته الشاطبى وزاد الشاطبى رجل وحده (و) لزوم الاضافة (الى معرفة مثناة) لفظا أو (معنى تعريفة) معطوفا (بالواو) فقط (ضرورة كلا وكلتا) نحو وكلا الرجلين \* كلتا البنيتين \* كلا نأغنى عن أخيه حياته \* ان للخير والشر مدى وكلا ذلك وجهه وقبل

ومن تعريفة بالواو \* كلا أخى وخيلى واجدى عضدا \* (قال الكوفية أنكرة) محدودة بناء على جواز توكيدهما مع كلتا جريتين عندك مقطوعة يدها (وقال ابن الأنبارى و) الى (مفردان كرر) كلا نحو كلاي وكلاك محسان (و) لزوم الاضافة (ذو وفروعه) أى ذوار ذو ووذاب وذاتا وذوات (وأولو وأولات الى اسم جنس) قياسا كذى علم وذى حسن \* وأشهد راذوى عدل \* ذواتا أفنان \* (والى علم سماعا) نحو ذوزن وذوزعين وذو الكراع وذو لم وذو عمرو وذو تبوك (وقيل قياسا) قاله الفراء (والغالب الغاؤها) أى كونها ملغاة أى زائدة (حينئذ) وقد لا تلقى نحو انا لله ذوبكة أى صاحب بكة (والمختار جوازها) أى اضافتها (الى ضمير) كما يفهم من كلام أبي حيان ان الجمهور عليه كقوله انا ما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه وقوله \* أبار ذوى أرومتها ذووه \* وقوله يرحوناه قد آمن ذوىك الافضل \* (حلافا لكسائى والنحاس والزبيدى والمتأخرين) فى منعهم ذلك الا فى الشعر وجزم به الجوهرى فى الصحاح وفى رؤوس المسائل بعد نقله المنع عن الثلاثة المذكورين واجازه غير هؤلاء وقد استعمل جمع ذى، قتلوا عان الاضافة فى قوله

فلأأتى بذلك أسفلكم \* ولكنى أريد به الذوبا

وجميع ما تقدم لزوم الاضافة لفظا (و) لزوم الاضافة (معنى لالفاظا) فيجوز القطع على نيتها (آل) واصله أول قلبت واوه الفال تحركها وانفتاح ما قبلها بدليل قولهم اويل وقيل أهل أبدلت هاؤه همزة ثم الهمزة ألفا السكونها بعد همزة مفتوحة بدليل أهيل وانما يضاف (الى علم عالم نالبا) كقوله

نحن آل الله فى بلدتنا \* لم نزل الا على عهد ارم

ومن اضافته الى علم غيره من المجرى من آل الوجي، ولا حق هما علم افرس والى الجنس آل الصليب (والصحيح جوازه الى ضمير) كقوله وانصر على آل الصلي \* موعابده اليوم آل



وقيل لا يجوز وعزى للكسائي والنحاس والزبيدي (و) لزوم الاضافة معنى أيضا (كل وبعض والجمهور) على (انهما)  
 عند التجرد منها (معرفتان بنيتها) لانهما لا يكونان أبدا المضافين فلما نويت تعرف من جهة المعنى (ومن ثم) أى  
 من هنا وهو كونهما عند القطع معرفتين بنيتها أى من أجل ذلك (امتنع وقوعهما حالا وتعريفهما بأل خلافا  
 للاخمس وأبى على) الفارسي (وابن درستويه) في قولهم بانهما نكرتان وانهما معرفتان بأل وينصبان على الحال  
 قياسا على نصف وسدس وثلاث فانهما نكران باجماع وهي في المعنى مضافان وحكما صررت بهم كلا بالنصب على  
 الحال وهذا القول مشهور عن الأولين وظفرت بنقله عن ابن درستويه أيضا في كتاب ليس لابن خالويه فذكرته  
 تقوية لهما (و) لزوم الاضافة معنى أيضا (أى) باقسامها فتكون نفس ما تضاف اليه (وهي مع النكرة ككل ومع  
 المعرفة كبعض ومن ثم) أى من هنا وهو كونها مع المعرفة كبعض أى من أجل ذلك لم تضاف لمفرد معرفة الا  
 مكررة أو منوياً بها (الأجزاء) ليصح فيها معنى البعضية نحو \*انى وأيك فارس الاحزاب\* ونحو أى زيد حسن أى  
 أجزائه فان لم تكن تعين اضافتها الى نكرة أو مثني نحو أى رجل وأى الزيد بن عندك هذا حكم شامل لاي بأنواعها  
 وتقدم ما يختص بكل نوع منها في مبحث الموصول (ومر كثير) مما لزم الاضافة في المصادر والظروف والاستثناء (فلم  
 نعه) حذر من التكرار \*مسئله\* (أضيف للفعل أية بمعنى علامة) مع ما المصدرية أو النافية ودونهما تشبيها لهما  
 بالنظر في كقوله \*بأية تقدرون الخيل شعنا\* وقوله \*الكنى الى سلم بأية أو مات\* وقوله \*بأية ما تحبون الطعام\*  
 وقوله \*بأية ما كانوا ضعافا ولا عزلا\* (وقيل هو على حذف ما) المصدرية والاضافة الى المصدر المؤول قال ابن  
 جني وعلى الاول ما الموجوده زائدة ويؤيده عدم تصریحهم بالمصدر أصلا واطرافها الى الجملة الاسمية في قوله \*  
 بأية الحال منها عند موقعها\* (وقيل لا يطرد) ذلك بل يقتصر فيه على السماع قاله المبرد (و) أضيف اليه أيضا (ذو في  
 قولهم اذهب) بذى تسلم (أو افعلى بذى تسلم) وهي بمعنى صاحب (أى بذى سلامتك) والمعنى في وقت ذى سلامة  
 فالباء بمعنى في وقيل للمصاحبة أى افضل مقتربا بسلامتك كما تقول افعلى بسعادتك وقيل القسم أى بحق سلامتك  
 وهل هو خبر في معنى الدعاء أى والله يسلمك (وقيل ذو موصولة) اعربت على لغة وتسلم صلتها وانى اذهب في  
 الوقت الذى تسلم فيه ثم حذف الجار اتساعا فصارت سلمه ثم الضمير (وتلحق الفعلين الفروع) فيقال اذهب بذى  
 تسلمان وادهبوا بذى تسلمون وادهبى بذى تسلمين \*مسئله\* (يحذف المضاف للدليل) جواز انحاء أو كصيب  
 أى كاصحاب صيب أو كظلمات في بحر أى كرى ظلمات بدليل يجعلون أصابعهم بخشاه وج (ودونه ضرورة  
 كقوله عشية فر الحارثيون بعدما \* قضى نجبه في ملتقى التوم هو بر

يريد ابن هو بر (وانما يقاس اذا لم يستبدل الثاني بنية الحكم) نحو واسأل القرية أى أهلها وأثر بوا في قلوبهم  
 العجل أى حبه فان جاز استبداده به اقتصر فيه على السماع ولم يقس (خلافا لابن جني) في قوله بالقياس مطلقا  
 فاجاز جلست زيدا على تقدير جلوس زيد (وقد يحذف متضايغان وثلاثة) نحو فانها من تقوى القلوب أى  
 فان تعظيمها من أفعال ذوى تقوى قبضة من أثر الرسول أى أثر حافر فرس الرسول فكان قاب قوسين أى  
 مقدار مسافة قرب به مثل قاب (ثم الافصح نيابة الثاني) أى المضاف اليه عن المضاف (في أحكامه) من الاعراب كما  
 تقدم والتذكير نحو

يسقون من ورد البريض عليهم \* بردي بصفق بالرحيق السلسل

أى ماء بردي والالقال تصفق وهو نهر بدمشق الفه للتأنيث والتأنيث نحو \*والمسك من أردانها ناخته\* أى  
 رائحته وعود ضميره نحو وتلك القرى أهلكتهم أى أهلها وغير ذلك كحديث ان هذين حرام على ذكور أمي  
 أى استعمال هذين (وفي) نيابته عنه في (التنكير اذا كان) المضاف المحذوف (مثلا حلب) فقال ابن مالك تبعا



للخليل نعم ولذلك نصب على الحال نحو تفرقوا أيادى سبأى، مثلها أو ركب مع لا كحديث إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وقال سيبويه لا (ويجوز ابقاء جرمان عطف على مماثل للحدوف أو مقابل) له فالأول نحو أكل امرئ تحسبين امرأ \* ونار توقد بالليل نارا

أي وكل نار والثاني نحو . تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة، أي مافي الآخرة (وشرط ابن مالك) للجواز (اتصال العطف) كما مثل (أو فصله بلا) نحو

ولم أر مثل الخير يتركه العتي \* ولا الشر يأتيه أمر وهوطائع

ولم يشترطه الا كثرون كما في الآية المذكورة (و) شرط (قوم سبق نفى أو استغناء كما تقدم في الامثلة قال أبو حيان والصحيح جوازه مع عدمهما كقوله

لوان طيب الانس والجن داويا \* ندى بي من عفراء ماشفاني

وقوله كل مثر في رهطه ظاهرا \* عزوذي غربة وقترمهين

(و) الجر (دون عطف ضرورة) كقوله \* الآ كل المال اليتيم بطرا \* أي مال اليتيم (حلا فالسكوفية) في تجوزهم ذلك في الاختيار حكوا أطمعونا لجاسمين شاة ونحوها أي لحم شاة فقاسوا عليه نحو يجبني ضرب زيد أي ضرب زيد والبصريون حملوا ذلك على الشذوذ (ويحذف المضاف اليه) منويا (ويكثر) هذا الحذف (في الاسماء التامة) ويقال في غيرها كقبل وبعد ونحوها وقال ابن عصفور لا يقاس الا في مفرد مضافه زمان وقديتي المضاف بلاتنوين ان عطف هو على المضاف لمثله (أو عطف عليه، مضاف لمثله) فالأول نحو حديث البخاري عن أبي برزة غروب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أو ثمانى بفتح الياء بلاتنوين والثاني نحو حديث انه صلى الله عليه وسلم قال تحيضن في علم الله ستة أو سبعة أيام (وخصه الفراء بالمصطحبين) كاليد والرجل نحو قطع الله يد ورجل من قالها والنصف والرابع وقبل وبعد بخلاف نحو دار و غلام فلا يقال اشتربت دار غلام زيد قال ابن مالك وقديني بلاتنوين من غير عطف كقراءة ابن محيصن فلا خوف عليهم أي لا خوف شيء عليهم وقوله \* سبحان من علقمة العاخر \* (مسئله) لا يفصل بين المتضايقين أي المضاف والمضاف اليه (اختيارا) لانه من تامة ومنزل منه منزلة التنوين (الابفعوله وظرفه على الصحيح) كقراءة ابن عامر . قتل أولادهم شركائهم . وفريء مخلف وعده رسله . وحديث البخاري هل أنتم تاركولي صاحبي وقوله ترك يومانفسك وهواها سعى لها في رداها وقوله \* كماحت يوم صخرة بعسيل \* وقيل لا يجوز بهما وعلى المفعول أكثر النحويين ورد في الظرف بأنه يتوسع فيه وفي المفعول بشبونه في السبع المتواترة وحسنه كون الفاصل فضلة فانه يصح بذلك لعدم الاعتداد بكونه غير أخني من المضاف ومقدر التأخير وخرج بمفعوله وظرفه المفعول والظرف الاجنبيان فالفصل بهما ضرورة كقوله \* تسقى امتيا حايده المسوال ثريقتها \* وقوله \* كما خط الكتاب بكف يومايهودى \* وقوله \* هما أخواني الحرب من لا أخاله \* (وجوزه) أي الفصل (السكوفية مطلقا) بالظرف والمجرور وغيرها (و) جوزه (بونس بالظرف والمجرور) غير المستقبل (و) جوزه (ابن مالك بقسم) حكى الكسائي هذا غلام والله زيد وقال أبو عبيدة ان الشاة لتجتر فتسمع صوب والله ربها (واما) كقوله

هما خطتا إما سارومنة \* وإمادم والمون بالحرأ جدر

ذكرهما في الكافية والاول في الخلاصة ولأذ كرهما في التسهيل (ويجوز) الفصل ضرورة لا اختيارا (بنعت) نحو \* من ابن أبي شيخ الا باطح طالب \* (ونداء) قال في شرح الكافية كقوله



كان برزون أبا عصام \* زيد جاردق باللجام

أراد كان برزون زيدا أبا عصام وقال ابن هشام يحتمل أن يكون أبا هو المضاف اليه على لغة القصر وزيد بدل أو عطف بيان ومثله أبو حيان بقول زهير

رفاق كعب بجير منقذ لك من \* نعيميل تهلكة والخلد في سقرا

أي يا كعب (وفاعل) يتعلق بالمضاف أو غيره كقوله

ما ان وجدنا للهوى من طب \* ولا عد منا قهر وجد صب

وقوله أنجب أيام والداه به \* اذ نجلاه فتعم ما نجلا

(وفعل ملغى) كقوله \* بأي تراهم الارضين حلوا \* أي بأي الارضين تراهم حلوا (ومفعول له) أي من أجله كقوله

أشم كأنه رجل عبوس \* مقاود جرة وقت الهوادي

أي مقاود وقت الهوادي جرة \* (المضاف للياء يكسر آخره) لمناسبة الياء (الامثلي ومحمو) على حده وما حل عليهما (ومعتلا) لا يجري مجرى الصحيح (في سكن) آخره وهو الالف من الاول والاخير والواو من الثاني والياء من الثلاثة (ثم ندغم) في ياء الاضافة (الياء) التي في آخر الكلمة (والواو) بعد قلبها ياء ويكسر ما قبلها ان كان ضمما للجانسة فتعوز يدي وزيدى وقاضى ومسامى (وتسلم الالف) فلا تقلب في المثنى كز يداى والمقصود ركعصى ومحياى (وقلبها) ياء (في المقصورات) لهذيل وغيرهم كما قال أبو حيان كقوله \* سبقوا هوى وأعفوا هواهم \* وقرأ الحسن يابشر اى (و) قلبها (في لى والى وعلى) الاسمين (أكثر) وأشهر في اللغات من السلامة فتعوزى وعلى الشئ والى وبعض العرب يقول لداى وعلاى نفسه أبو حيان معرضاً به على صاحب التهديد في نفسه ذلك (ثم الياء) المضاف اليها (في غير المفرد الصحيح تفتح) كما تقدم (وقد تكسر مع المقصور) قرأ الحسن عماى (و) قد تكسر المدغم في جمع أو غيره كقراءة جرة بمصرخى وقول الشاعر \* على لعمر ونعمة بعد نعمة \* سمع بكسر الياء (و) الياء (فيه) أي في المفرد الصحيح (تفتح وتسكن) أي يجوز كل منهما (وفي الاصل) منهما (خلاف) قيل الفتح أصل لانه حرف واحد فقياسه التحريك به ثم سكن تخفيفاً وجزم به ابن مالك في سبك المنظوم وفيل السكون أصل لانه حرف علة ضمير فوجب السكون كواو ضربوا ولأن بناء الحرف على حركة انما هو لتهذير الابتداء به والمتصل بغيره لا يعذر فيه (وقل حذفها) أي الياء (مع كسر المتلو) أي ما قبلها كقوله دعماى فبشر عباد الذين . بحذف الياء وصلوا ووقفا وخطا (و) قل (قلبها الف) كقوله

أطوف ما أطوف ثم آوى \* الى أما ويروينى النقيع

(وخصه ابن عصفور بالضرورة) وأطاق غيره جوازه (و) قل حذفها أي الالف (مع فتح المتلو) به دالا عليها كقوله

ولست بدرك ما فات منى \* بلهف ولا بليت ولا لوانى

قال أبو عمرو بن العلاء (و) مع (ضمة) كقوله

ذرينى انما حظ أى وصوبى \* على وان ما أهلكك مال

أي مالى (وأنكره أبو زيد) الانصارى وقال المعنى في البيت ان الذى أهلكك مال لا عرض (قال ابن مالك فان كانت) الاضافة (غير محضة) كاضافة كرمى مراداً به المال أو الاستقبال (فلا حذف ولا قلب) لاها حيثئذ في نية الانفصال فلم تمانج ما اتصلت به فتشبه ياء قاض في جواز الحذف فلاحظ لها في غير الفتح والسكون قال أبو حيان وغيره من النحويين لم يذكروا هذا الفيد ثم نقله في الارتشاف عن المجالس لتعلب والنهاية (فان نودى) المضاف



الياء لا بعد سا كن (فغيرها) أي الياء لغتان أشهر هاء الحذف وإبقاء الكسر (دالاً عليها لان المنادى كثير التغير  
لكثرة الاستعمال نحو . يا عباد فاتقون . ( فالإبقاء ساكنة ) يليه (مفتوحة) نحو . يا عبادي الذين أسرفوا .  
( فقلبها الفاء ) يليه نحو . يا حسرنا على ما فرطت . ( فحذفها ) أي الالف (مع فتح المتلو) استغناء به عنها كما استغنوا  
بالكسر عن الياء وهذا الوجه أجازته الاخفش والمازني والفارسي (ومنعه الا كثرون) قال أبو حيان  
ويحتاج الى ماع من العرب في النداء (فعضه) أي المتلو (حيث لا لبس) يحصل بالماضي المفرد قريء . قل رب  
احكم بالحق . قال رب السجن أحب إلي . أي الى يارب وحكي سيبويه يا قوم لا تفعلوا ويا رب اغفر لي ووجه  
بأنه لما حذف . المعاقب للتنوين بني على الضم كما بني ما ليس بمضاف اذا حذف تنوينه قال أبو حيان والظاهر ان  
حكمه في الاتباع حيثما حكم المبنى على الضم غير المضاف لاحكم المضاف للياء (وأكره) أي الضم ابن هشام  
(اللمحضي) وقال إنما أجاز سيبويه فيما كثر اعادة الاضافة فيه (وقال خطاب) الماردي هو رديء قبيح لانه يلتبس  
المضاف بغيره ما بعد سا كن مدغم أو غيره فلا يسيل الى نحو يا قاضي وبني (فان كان) المضاف الى الياء في النداء  
(أما أو عمامع ابن وابنة قل اثباتها وقلبها الفاء) ثابتة حتى لا يكاد يوجد الا في ضرورة كقوله \*

يا ابن أمي ويا شقيق نفسي \* وقوله يا ابنة عمالاتي واهجعي (وغلب الحذف) لكثرة استعمالها في النداء  
(مع كسر الميم دلالة على الياء) المحذوفة (وقتها) دلالة (على الالف) المحذوفة المنقلبة عن الياء المقدر فتح ما قبلها  
(لا تركيباً خلافاً لسيبويه) وأصحابه في قولهم انه مركب مبني كأحد عشر وبعليك قال تعالى . يا ابن أم لا تأخذ  
بلحيتي ولا برأسي . قريء في السبع بالكسر والفتح (قال قوم ومع ضمها) أما غير أم وعم مع ابن وابنة فلا يحذف  
منه الياء كما ابن أخي يا ابن خالي (وتزيد أم وأب) على الحذف والإبقاء والقلب بوجوهها (بقلبها) أي الياء (تاء  
مكسورة) وهو الاكثر (ومفتوحة) وبهما قريء في السبع (فيل ومضمومة) قاله الفراء والنحاس وحكي  
الحليل بأمت لا تغالي ومنه الزجاج (والاصح انها) توصل أي التاء (عوض) من الياء أو الالف (ومن ثم) أي  
من أجل ذلك (لا يجمعان اختياراً) اذ لا يجمع بين العوض والمعوض وقولهم بأبتا بالالف وهي التي توصل با آخر  
المنادى لبعدا واستغناء لا المبدلة من الياء كالتي في حسرتنا وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما (أوندب) المنادى  
المضاف للياء (فعلى السكون) أي على لغة من اثبتا ساكنة (نفتح أو تقلب) فتحذف لاجتماع الفين نحو واعبديا  
واعبدوا (وعلى) لغة (الفتح تفتح) فقط وتزاد الالف ولا تحتاج الى عمل ثان لان الياء مائة لمباشرة الالف بفتحها  
(وعلى) لغة (غيره) أي الحذف مع كسر المتلو وفتحها أو ضمها والقلب الفاء (تقلب) الفاء (وتحذف لالف الندبة)  
لاجتماع الفين (وقد يستغنى بالكسرة) في المنادى (فلا يجب رد الياء في المعطوف عليه) المندوب عند الجمهور  
فيقال يا غازم ويا حبيباه (خلافاً للفراء) في إيجابه الرد فتقول يا غلامي ويا حبيباه (ويقال في) اضافة (ابنم) الى  
الياء (أبني و) يقال في (فم في) برد الواء التي هي الاصل وقبلها ياء وادغامها في الياء (قل في) وقيل لا يجوز  
الا في الضرور ولان الاضافة ترد الى الاصل واستدل ابن مالك زأبو حيان على جواز إبقاء الميم بحديث الصحابين  
لخلاف فم الصائم (و) يقال فيه في لغة التضعيف في والقصر فاي (و) يقال (في أب واخوته أبي واخي وحبي  
وهي) بل اردلانه المستعمل فالإضافة الى غير الياء نحو ان هذا أخي (وجوز الكوفية والمبرد وابن مالك) أن يقال  
(أبي) برد اللام كقوله

كان أبي كرمًا وسودا \* يلتقي على ذي اللبد الحديد

(زاد) ابن مالك (وأخي قال ولم أجده شاهد الكن أجيزه قياساً على أبي كما فعل المبرد) (و) يقال (على المختار) في ذي  
ذي لان الاصل في الرفع ذوي قلبت الواو ياء وأدغمت فيها كالجبر والنصب ومقابل المختار هو منع اضافتها الى



الضمير خاتمة في سبب الجرح ضعيف (أثبت الجمهور) من البصريين والكوفيين (الجرح بالمجاورة للجرح في نعت) كقولهم هذا جرح ضرب خرب (وتوكيد) كقوله يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم \* بجرح كلهم على المجاورة لانه توكيد لذوى المنصوب لا للزوجات والالقال كلهن (زاد قوم وعطف نسق) كقوله تعالى . وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم . فانه معطوف على وأيديكم لانه موصول قال أبو حيان وذلك ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم قال والفرق بينه وبين النعت والتوكيد انهما تابعا بل واسطة فيهما أشد مجاورة من العطف الموصول بحرف العطف وأجيب عن الآية بأن العطف فيها على الجرح والمسح إشارة الى مسح الخف (و) زاد (ابن هشام) في شرح الشذور (و) عطف (بيان) وقال لا يمتنع في القياس جرحه على الجوار لانه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع أما البديل فقال أبو حيان لا يحفظ من كلامهم ولا خرج عليه أحدياً قال وسببه انه معمول لعامل آخر لا للعامل الاول على الاصح ولذلك يجوز اظهاره اذا كان حرف جرح باجاء فبعدت مراعاة المجاورة ونزل منزلة جملة أخرى وكذا قال ابن هشام (وأنكره) أى الجرح بالمجاورة مطلقا (السيرا في وابن جني) وقال الاول الاصل هذا جرح ضرب خرب الجرح منه كمررت برجل حسن الوجه منه ثم حذف الضمير للعلم به ثم أضمر الجرح فصار خرب وقال الثاني أصله خرب حجره نحو حسن وجهه ثم نقل الضمير فصار خرب الجرح ثم حذف ورد بأن ابراز الضمير حيث نذر واجب لللباس وبأن معمول هذه الصيغة لضعفها لا يتصرف فيه بالحذف (وقصره الفراء على السماع) ومنع القياس على ما جاء منه فلا يجوز هذه بحجرة ضرب خربة بالجرح (وخصه قوم بالنكرة) كالمثال ورد بما حكاه أبو شروان كان والله من رجال العرب المعروف له ذلك (و) خصه (الخليل بغير المثني) أى بالمفرد والجمع فقط قيل (و) بغير (الجمع) أيضا بالمفرد فقط فلا يجوز عليهما هذان جرح ضرب خرب بين ولا على الثاني هذا، بحجرة ضباب خربة والجواز في المثني معزى الى سيبويه قال أبو حيان وقياسه الجواز في الجمع المانع قال لم يرد الا في الافراد وهو قريب من رأى الفراء

(الجواز) أى هذا بحثها (١) أى أحدها (لام الطلب) أمر اكان نحو لينفق أو دعاء نحو . ليقض علينا ربك وحركتها الكسر لضرورة الابتداء (وفتحها لغة) لسليم طلبا للخفضة (وقيل) انما تفتح على هذه اللغة (ان فتح نالها) بخلاف ما اذا انكسر نحو لتيذن أو ضم نحو لتكرم (وقيل) انما تفتح عليها (ان استؤنفت) أى لم تنفع بعد الواء أو الفاء أو ثم حكاهما الفراء (وتسكن) أى يجوز تسكينها رجوعا الى الاصل في المبنى ومشاكاة عملها (تلاو ووافاء وثم) نحو . فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي . ثم ليقضوا تقهم وليوفوا بذورهم وليطوفوا وليقتعوا وقرى بالتخريك في الثلاثة الاخيرة فقط (وقيل يقل مع ثم) لان التسكين انما اكثر في الاولين لشدة اتصالهما بما بعدهما السكون هما على حرف فصارا معه كلمة واحدة فخفف بحذف الكسر ومن ثم حلت عليهما فلا تبلغ في الكثرة مبلغهما (وقيل) هو معها (ضرورة) لا يجوز في الاختيار قاله خطاب . أنكروا قراءة حمزة وهو مردود قال أبو حيان ما قرئ به في السبعة لا يرد ولا يوصف بضعف ولا بقله (وتلزم) اللام (في أمر فعل غير الفاعل المخاطب) أى في الغائب والمتكلم والمفعول نحو ليقم زيد . ولتحمل خطاياكم . قوموا فلا يصل لكم لتعن بجاحتي (وتقل في) أمر (متكلم) لان أمر الانسان لنفسه قليل الاستعمال (و) تقل اللام في (أمر فاعل مخاطب) نحو . فبذلك فليفرحوا . وحديث لتأخذوا مصافكم والاكثر أمره بصيغة افعل قال الرضى فان كان المأمور جماعة بعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر فيؤتى بالصيغة ويقل الاتيان باللام (وحذفها) أى اللام (فيه أقوال) أحدها يجوز مطلقا في الاختيار بعد قول أمر وهو رأى الكسائي قال كقوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا ليقموا ثانيها لا يجوز مطلقا ولا في الشعر وهو رأى المبرد (ثالثها وهو الصحيح يجوز في الشعر فقط) كقوله \* محمد تغذ نفسك كل نفس \*



ولا يجوز في الاختيار سواء تقدم أمر بالقول أو قول غير أمر أم لم يتقدمه والجزم في الآية لأنه جواب الأمر أو جواب شرط محذوف كما سيأتي (ورابعها) يجوز في الاختيار (بعد قول) ولو كان (غير أمر) نحو قلت لزبد يضرب عمرا أي ليضرب ولا يجوز في غيره الضرورة واختاره ابن مالك وجعله أقل من حذفه بعد قول أمر واستدل فيه بقوله قلت لبواب لديه دارها \* تيدن فاني جها وجارها

قال وليس بضرورة لتمسكه من أن يقول يئذن أو تيدن أني ولا تفصل اللام عما علمت فيه لا بمعموله ولا بغيره قال أبو حيان وهي أشد اتصالا من حروف الجر لأنه قدر وي فيه الفصل ولم يجز ذلك فيها لأن عامل الجزم أضعف من عامل الجر (٢) أي الثاني (لا الطلبية) أي المطلوب بها الترك سواء النهي نحو . ولا تنسوا الفضل بينكم . والدعاء نحو لا تؤاخذنا (وليس أصلها إلا النافية) والجزم بلام الأمر مقدرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين (ولا) أصلها (لام الأمر) زيدت عليها الف فتحت لاجلها (خلاف الراعم ذلك) وهو السهيلي في الأولى وبعضهم في الثانية قال أبو حيان لأن ذلك دعوى لا دليل على صحتها (وجزم فعل المتكلم بها قليل جدا) كقوله لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر مما أمرت به الحديث رواه كذا والاكثر أن يكون المنهى بها فعل الغائب المخاطب قال الرضي على السواء ولا تختص بالغائب كاللام وفي الارتشاف الأكثر كونها للمخاطب ويضعف كونها للغائب كالتكلم ومن أمثله . فلا يسرف في القتل . لا يتخذ المؤمنون . (وفصلها) من الفعل (بمعمول مجزوءها) نحو لا اليوم يضرب زيد (قليل أو ضرورة خاف) حكاها في الارتشاف ومنه قوله

وقالوا أخانا لا تخشع لظالم \* عزيز ولا ذاق قومك تنظم

أي ولا تنظم ذا حق قومك قال في شرح الكافية وهذا رد لأنه شبهه بالفصل بين حرف الجر والمجرور (وجوز ابن عصفور والابدي حذفه) أي مجزوءها وإبقاءها (الدليل) نحو اضرب زيدا إن أساء والا فلا وتوقف أبو حيان فقال يحتاج إلى سماع عن العرب (٣) أي الثالث (لم) وهي حرف نفي (وتختص بمصاحبة أدوات السرط) نحو أن تقوم لم أقم بخلاف لما فلا اتصال صاحبها قال الرضي كأنه لا كونها فاصلة قوية بين العامل والحرف وشبهه وقال غيره لأن مثبتها وهو قد فعل لا يصحبه بخلاف مثبت لم (رجوز أنفع اللفظ عن الحال) لأنها المطلق الانتفاء فتكون له متصل به نحو ولم أكن بدعائت رب شقيا وغيره نحو لم يكن شيئا مذكورا ولهذا لم يكن ثم كان (ودخول الهزرة) عليها بخلاف اللام ولا (والأكثر كونها) أي الهزرة الداخلة عليها (للتقرير) أي حمل المخاطب على الإقرار أي الاعتراف بشيئ ما بعد هانحو لم نشرح لك صدرك ولهذا عطف عليه الموجب وضعنا ورفعنا وقد يجبي لغيره كالأبطال نحو ألم بأن الذين آمنوا أن تخشع والتوبيخ نحو ألم نعمركم وقد ندخل على ما سكن دخوله على لم أكثر (وفصلها) عن الفعل (بمعمول مجزوءها وحذفه) أي مجزوءها كلاهما (ضرورة) كقوله

فاضحت مغانيها قهرا رسوما \* كأن لم سوى سرب من الوحش توهل

وقوله احفظ وديعتك التي استودعتها \* يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

ولا يجوز أن في الاختيار (وقد تهمل) فلا تجزم حملا على ما وقيل لا كقوله

لولا فوارس من نعم وأسرهم \* يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

وهل هو ضرورة أو لغة خلاف (والنصب بهالفة) حكاها اللحيان وقرئ ألم نشرح (٤) أي الرابع (لما) قال (الأكثر) هي (مركبة من لم) الجازمة (وما) الزائدة كما في أما وقال بعضهم هي بسيطة (ويجب اتصال نفيها بالحال) ويعبر عن ذلك بالاستغراق فقوله لما يقيم دليل على انتهاء القيام إلى زمن الأخبار ولهذا لا يجوز ضم قام بل وقد يقوم (وقيل يملب) ذلك ولا يجب فقد لا يتصل به (وقيل) إنما يكون لنفي الماضي (القريب) من الحال دون البعيد



وهذا القول أخص من الاول وجزم به ابن هشام فلا يقال لما يكن زيد في العام الماضي (وقال الاندلسي) شارح  
المفصل هي (كلم) تحتمل الاتصال والانفصال (ويكون) منفيها (متوقفا) ثبوته نحو . لما يذوقوا عذاب . أى لم  
يذوقوه الى الآن وذوقه لهم متوقع بخلاف لم فلا يكون منفيها متوقفا ولهذا يقال لم يقض مالا يكون دون لما وهذا  
معنى قولهم لم لنفى فعل ولما لنفى قد فعل (ويحذف) مجزوما لدليل كقوله

فجئت قبورهم بدء ولما \* فناديت القبور فلم تجبته

وتقول شارفت المدينة وما أى ولما أدخلها قال أبو حيان وهذا أحسن ما يخرج عليه قراءة وان كلاما أى لما ينقص  
من عمله بدليل . ليوفينهم ربك أعمالهم . قال وقد خرج على ذلك ابن الحاجب ومحمد بن مسعود القرني في  
البديع لكنه قدره لما يوقنوا بدلالة . وانهم لفي شك . قال وانما جازي لما دون لم لانه يقوم بنفسه بسبب انه  
مركب من لم وما وكان ما عوض من المحذوف انتهى وقال غيره لان مثبتها وهو قد فعل يجوز فيه ذلك بأن يقتصر  
على قد كقوله وكان قد (وفصله) منها ضرورة (وأجازه الفراء بشرط) (فيهما) أى في لم ولما نحو لم ولما ان ترني  
أزرك ومنعه هشام (ومنها) أى الجوازم (أدوات الشرط) وهى (إن) أم الباب (وما ومن ومهما) بمعنى ما وقيل  
أعم منها (وهى بسيطة وزنها فعلى والفتا تأنيث) ولذا لم تنون باقية على التنكير ومسمى بها (أو الحاق) وزال  
تنوينها للبناء (أو مركبة) من ما الجزائية وما الزائدة كما قيل متى ما وأما ثم أبدلت الهاء من الالف الأولى دفعا  
للتكرار لتقاربهما فى المعنى وهو رأى الخليل واختاره الرضى قياسا على اخوتها (أو) مركبة من (مه) بمعنى كف  
(وما الشرطية) وهو رأى الاخفش والزجاج ورد بأنه لا معنى للكف هنا الا على بعد وهو أن يقال فى مهمات فعل  
أفعل انه رد لكلام مقدر كأنه قيل لا تقدر على ما أفعل (أو) هى (مه) المذكورة (أضيفت لما) الشرطية وهو  
رأى سيبويه (أقوال) قال أبو حيان المختار أولها وهو البساطة لانه لم يقم على التركيب دليل وقول اصلها ماما  
دعوى اصل لم ينطق به فى موضع من المواضع (ومتى وايان) وهما (ظرف زمان) للعموم نحو متى تقم اقم وايان تقم اقم  
(وكسر) همزة (ايان لغة) لسليم (وأنكر قوم جزمها قلته) وكثرة ورودها استفهاما نحو . ايان مرساها . ايان  
يبعثون . قال أبو حيان ومن لم يحفظ الجزم بها سيبويه لكن حفظه أصحابه (وتختص) اذا وردت (فى الاستفهام  
بمستقبل) كما تقدم فلا يستفهم بها عن الماضي كذا قال ابن مالك وأبو حيان ولم يحكي فيها خلافا وأطلق السكاكى  
والفرزوينى فى الايضاح كونها للزمان ومثلا بايان جئت وهو يشعر بانها تستعمل فى الماضى والصواب خلافه وقد  
قيده فى تلخيصه نعم نقل عن على بن عيسى الر بى انها تختص بمواقع التفعيم نحو ايان يوم الدين . ايان يوم القيامة  
والمشهور انها لا تختص به (بخلاف متى) اذا استفهم بها فانها يلزمها الماضى والمستقبل (وحيثا وأين وأنى) والثلاثة  
ظروف (للمكان) هم وما وقد تخرج أين عن الشرطية فتقع استفهاما بخلاف حيثا وتقع أنى استفهاما بمعنى متى  
نحو . فانوا حزنكم أنى شتم . وبمعنى من أين نحو . أنى لك هذا . وبمعنى كيف نحو . أنى يحيى هذه الله بعد  
موتها . واختار أبو حيان فى الآية الأولى انها شرطية أقيمت فيها الأحوال مقام الظروف المكانية والجواب  
محذوف (وأى) وهى (بحسب ما تضاف اليه) فان أضيفت الى طرف مكان قطرف مكان نحو أى جهة تجلس  
جلس أو زمان أو مفعول أو مصدر فكذلك وهى لعموم الأوصاف (واذا ما وأنكر قوم الجزم بها) وخصوه  
بالضرورة كذا (ولا ترد ماو) لا (مهما للزمان) وقيل تردان له وجزم به الرضى قال نحو ما تجلس من الزمان اجلس  
فيه ومهما تجلس من الزمان اجلس فيه وحمل عليه بعضهم قوله مهما تصب أفعام من بارق تشم \* أى أى وقت تصب  
بارق من أفاق فقلب واستدل له ابن مالك بقوله

وانك مهما تعط بطنك سؤله \* وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا



ورد بجواز كونها المصدر أى إعطاء كثيرا أو قليلا (ولا) ترد (مهما حرفا) بل تلزم الأسمية وقال خطاب والسبيل  
ترد حرفا بمعنى ان كقوله

ومهما تكن عند امرئ من خليقة \* وان خالها تخفى على الناس تعلم

اذلا محل لها وأجيب بانها خبر تكن وخليقة اسمها أو مبتدأ واسم تكن ضميرها ومن خليقة تفسيره والظرف خبر  
(ولا) ترد (مهما استفهاما) وقيل ترد له قاله ابن مالك كقوله \* مهما الى الليلة مهما ليه \* فهم مبتدأ أخبره الى  
وأجيب باحتمال ان مه اسم فعل واستؤنف الاستفهام بما وحدها (ولا تجر) مهما بحرف ولا اضافة فلا يقال على  
مهما تكن أكن ولا جهة مهما تقصد أقصد وقال ابن عصفور يجوز ذلك كسائر الأدوات (ولا) ترد (ان بمعنى اذ)  
وقال الكوفيون ترد بمعناها نحو . واتقوا الله ان كنتم مؤمنين . لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله . اذ  
لا يصح هنا معنى ان وهو الشك وأجيب بما فى الاولى شرط جى به للتهيج كقولك لابنك ان كنت ابني فلا  
تفعل كذا وفى الثانية لتعليم العباد كيف يتكلمون اذا أخبروا عن المستقبل أو أن أصله الشرط ثم صار يذكر  
للتبرك (و) لا ترد بمعنى (اذا) وقال قوم ترد بمعناها وتأولوا عليه الآيتين السابقتين لان اذا تحتاج الى جواب كما  
تحتاج اليه ان والشيآن اذا تقاربا فر بما وقع أحدهما موقع الآخر (ولا تهمل) ان فيرفع ما بعدها وقيل نعم جلا  
على لوقاله ابن مالك كحديث فانك ان لا تراه فانه يراك (ولا) تهمل (متى) وقيل نعم جلا على اذا كحديث البخارى  
وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس قاله ابن مالك قال أبو حيان وهذا شئ غريب ثم تكلم فى استدلاله بما أثر  
فى الحديث على اثبات الاحكام النحوية (ولا يجازى بكيف) وقال سيبويه وكثير يجازى بهامعى لا عملا ويجب كون  
فعلها متفقى اللفظ والمعنى نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس أذهب بالاتفاق (ولا يجزم بها) وقال  
الكوفيون وقطرب نعم مطلقا وقوم ان اقترنت بما نحو كيف مات ككن أكن (ولا) يجزم (بحيث واذا) مجردين من  
ما وأجازوه القراء قياسا على أين واخوانها وردبانه لم يسمع فيهما الا مقرونين بها بخلافها (ولا) يجزم (المسبب عن صلة  
الذى و) عن (النكرة الموصوفة) وأجازوه الكوفيون تشبيها بجواب الشرط فيقال الذى يأتينى أحسن اليه وكل  
رجل يأتينى أكرمه واختاره ابن مالك (خلافا لاعمها) أى الاقوال فى المسائل الاربعة عشر وقدينت \* (مسئلة \*  
(أدوات الشرط) كلها (امما، الا ان) فانها حرف بالاتفاق والبسوا فى متضمنة منها فلذا بنيت الأياغانها معربة  
(وفى اذا ما خلف) فذهب سيبويه الى أنها حرف كان وذهب المبرد وابن السراج والفارسي الى انها اسم ظرف  
زمان وأصلها اذا التى هى ظرف لما مضى فزيد عليها ما وجوب فى الشرط فجزم بها \* واستدل سيبويه بانها لما ركبت  
مع ما صارت معها كالشئ الواحد فبطل دلالتها على معناها الاول بالتركيب وصار حرفا ونظير ذلك انهم حين ركبوا  
حب مع ذاقا لواحبذا زيد بطل معنى حب من الفعلية وصارت مع ذاق جزء كلمة وصارت حبذا كلها اسما بالتركيب  
وخرجت عن أصل وضعها بالكلية (وتقتضى) أدوات الشرط (جملتين الأولى شرط والثانية جزاء وجواب) أى  
يسمى كل منهما بما ذكر قال أبو حيان والتسمية بالجزاء والجواب مجاز ووجهه انه شابه الجزاء من حيث كونه فعلا  
مترتبا على فعل آخر فاشبه الفعل المرتب على فعل آخر ثوابا عليه أو عقابا الذى هو حقيقة الجزاء وشابه الجواب من  
حيث كونه لازما عن القول الاول فصار كالجواب الآتى بعد كلام السائل (فان كانا) أى الشرط والجزاء (فعلين)  
فالا حسن أن يكونا مضارعين) كما مر اظهر تأثير العمل فيهما (ثم) أن يكونا (ماضيين) للشاكلة فى عدم التأثير  
نحو . ان أحستم أحستم لانفسكم . (ثم) أن يكون (الاول ماضيا) والثانى مضارعا لان فيه الخروج من الاضعف  
الى الاقوى وهو من عدم التأثير الى التأثير وان قام أقم (ثم) أن يكون الاول (مضارعا) والثانى ماضيا وهذا القسم  
أجازوه القراء فى الاختيار وتبعه ابن مالك (وخصه سيبويه والجمهور بالضرورة) كقوله



ان تصرمونا وصلناكم وان تصالوا \* ملائم أنفس الاعداء إرهابا  
 (ويجب استقباله) لان أدوات الشرط من شأنها أن تغلب الماضي الى الاستقبال وتخلص المضارع له (ولو كان)  
 اذا وقعت (شرطا) فانها كذلك تغلب معناها الى المستقبل في الاصح كغيرها نحو وان كنتم جنبا فاطهروا. قال  
 أبو حيان ونقل عن المبرد انه زعم ان كان تبقى على مدلولها من المضي ولا تغير أدوات الشرط دلالتها عليه نحو . ان  
 كنت قلته فقد علمته . ان كان قيصة قد . (وذا الفاء مع قد) ظاهرة أو مقدره حال كونه (جوابا في الاصح)  
 وذكر ابن مالك تبع الجزولي وغيره ان الفعل المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدره يكون جواب الشرط وهو  
 ماضى اللفظ والمعنى نحو . ان يسرق فقد سرق أخ له . ان كان قيصة قد من دبر فكذبت . أى فقد كذبت  
 قال أبو حيان وذلك مستحيل من حيث ان الشرط يتوقف عليه مشروطه فيجب أن يكون الجواب بالنسبة اليه  
 مستقبلا والالزم من ذلك تقدم المستقبل على الماضي في الخارج أو في الذهن وذلك محال فيتأول ما ورد من ذلك  
 على حذف الجواب أى ان سرق قتأس فقد سرق أخ له من قبل ومثله . وان يكذبوك فقد كذبت رسل .  
 أى قتسل فقد كذبت قال وسهى المذكور جوابا لانه مغم عن بحيث لا يجامعه لكثرة ما استعمل كذلك محذوفا  
 (وانما يصدر الشرط بفعل مضارع غير دعاء ولا ذى تنفيس مثبت أو مع لا أولم) نحو ان تقم أقم ان لا يكره فلا خير  
 لك في قتله . فان لم تفعلوا اولن تفعلوا فاتقوا النار . ولا يصدر بمضارع دعاء أو مقرون بالسين أو سوف (أو)  
 يصدر بفعل (ماض عار من قدو) حرف (نفي ودعاء وجود) نحو ان قام زيد يذقت ولا يصدر بماض مقرون بقد  
 أو بحرف نفي أو ذى دعاء أو جامد ولا بفعل الأمر البتة (ولو) كان الفعل (مضمر افسره فعل) بعد معموله فانه  
 يجوز تصدير الشرط به نحو . وان أحدهم من المشركين استجارك . التقدير ان استجارك أحدهم من المشركين استجارك  
 فاستجارك المتأخرة فسررت الاولى المضمره وارتفع أحد على الفاعلية بها (وكونه) والحالة هذه (مضارع دون لم  
 ضرورة) كقوله

يشنى عليك وأنت أهل ثنائى \* ولديك ان هو يستزدك مزيد

والاختيار أن يكون عند الاضمار والتفسير إما ماضيا كما تقدم أو مضارعاً مقرونا بل كقوله

\* فان أنت لم ينفعك علمك فانتسب \* وقوله \* فان هو لم يحمل على النفس ضميا \* (وكذا تقديم الاسم)

على اضمار الفعل قبله والتفسير بعده (مع غير ان) من الادوات ضرورة والشائع وقوع ذلك مع ان وحدها كما

تقدم واختصت بذلك لانها أم الباب وأصل أدوات الشرط ومن الضرورة قوله \* فن نحن نؤمنه بيت وهو آمن \*

وقوله \* فتي واغل بينهم يحيوه \* ويعطف عليه كاس الساقى \* وقوله \* أينما الريح تميلها تمل \* (وجوزه الكسائي)

اختيارا (مع من واخوته) فأجاز نحو من زيد يضرب أضربه (و) جوزه (قوم) من الكوفيين (في غير المرفوع)

أى المنصوب والمجرور لانها فضلة ومنعوه في المرفوع (و) جوزه (قوم) منهم (في المرفوع) أيضا (ان لم يمكن عود

ضمير على الشرط) كما في متى وأينما فان أمكن عود الضمير عليه لم يجز تقديم الاسم لا تقول من هو يضرب زيدا

أضربه لان من المضمر هو من واختار هذا المذهب الاخير أبو على صاحب المذهب قال أبو حيان والصحيح المنع

لان الفضلة والعمدة سيان اذ فيه الفصل بجملة بين الاداة والفعل (وفي الفصل بين من) واخوتها (والفعل يعطف

وتوكيد خلف كوفي) أجاز الكسائي ومنعه الفراء \* قال أبو حيان وهو الذى يقتضيه قواعد البصريين

(وشرط الجواب الافادة) فلا يكون بما لا يفيد خبرا مبتدأ فلا يجوز ان يقيم بديقم كما لا يجوز في الابتداء زيد

زيد فان دخله معنى يخرج منه الافادة جاز نحو ان لم قطع الله عصيت أريد به التنبية على العقاب فكانه قال

وجب عليك ما وجب على العاصي كما جاز في الابتداء نحو \* أنا أبو النجم وشعري شعري \* ومنه فن كانت هجرته



الى الله ورسوله فهجرت به الى الله ورسوله الحديث (وتدخله الفاء ان لم يصح) تقديره (شرطاً) بأن كان جملة اسمية كقوله \* ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا \* أو فعل أمر نحو . ان كنتم تحبون الله فاتبعوني . أو دعاء نحو ان ما يزيد فيرجه الله أو فرجه الله أو مقر وناجرف تنفيس نحو . من يرتد منكم عن دينه فسوف يأت الله بقوم . أو بحرف نفى غير لا ولم نحو ان قام زيد فاقوم أو فلن يقوم عمرو أو بقدر نحو . ان يسرق فقد سرق . أو جامد نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي . ان ترى أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي . ان أقبل زيد فإحسبه قال أبو حيان وهذه الفاء هي فاء السبب الكائنة في الإيجاب في نحو قولك يقوم زيد فيقوم عمرو وكما يرتبط بها عند التحقيق يرتبط بها عند التقدير ولا يجوز غيرها من حروف العطف لانه بمنزلة الـ بـ السببي وسيقت هنا لـ بـ لا للتشريك وقال بعض أصحابنا هي هاء عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف قال وهذا عندى فيه نظراته (وفي) جواز (حذفها) أى الفاء أقوال) أحدها يجوز ضرورة واختيار انقله أبو حيان عن بعض النحويين وخرج عليه قوله تعالى . وان أطعموهم انكم لم شركون . ثانيها المنع في الحالين قال أبو حيان في محفوطى قديماً أن المبرد منع من حذف الفاء في الضرورة وانه زاعم في قوله \* من يفعل الحسنات الله يشكرها \* ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره قال وهذا ليس بشئ لانه على تقدير صحة الرواية لا يطمع ذلك في الرواية الأخرى (ثالثها) وهو (الأصح) يجوز ضرورة) ويمتنع في السعة وهو مذهب سيبويه (وينوب عنها في الأصح اذا الفجائية في) جملة (اسمية غير طلبية ولا منفية) قال أبو حيان النصوص متظافرة في الكتب على الإطلاق في الـ بـ باء ولكن السماع انما ورد في إن قال تعالى . وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون . فيحتاج في اثبات ذلك في غير ان من الادوات الى سماع واحد زبلا اسمية من الفعلية فان اذا تدخل حل عليها لا يجوز ان قام زيد اذا يقوم عمرو وبغير الطلبية من الطلبية فلا يجوز ان يصح زيد اذا ويل له وان أطاع اذا سلام عليه وبغير المنفية من المنفية فلا يجوز ان يقوم زيد اذا ما عمر وقائم وانما تدخل الفاء في الصور كلها ومقابل الأصح في المتن قول الاخفش لا أرى اذا بمنزلة الفاء الارديا لا تقول ان تأتى اذا أكرمك كما تقول فانأ أكرمك ولكن أرى الآية على حذف الفاء أى فاذا هم يقنطون ورده أبو حيان بان حذف الفاء فيما يلزمه الفاء لم يجزى وفي كلامهم الا في الشعر ولو جاز حذف الفاء رفعت في قولك ان تقوم ولن يجزى منه شئ فالصحيح ما ذهب اليه الخليل وسيبويه انتهى (ومن ثم) أى من هنا وهو ان اذا نائبة عن الفاء أى من أجل ذلك (لا يجتمعان) لان المعوض لا يجتمع مع العوض فلا يقال ان يقوم زيد فاذا عمر وقائم (ويرفع) الجواب (وجوابان قرن بالفاء) سواء كان فعل الشرط ماضياً نحو . ومن عاد فينتقم الله منه . أم مضارعاً نحو . فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساء . رفع لانه حينئذ من جملة اسمية وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره فهو ينتقم الله منه فهو لا يخاف قالوا ولولا ذلك لحكم زيادة الفاء فكان الفعل ينجزم ولكن العرب التزمت فيه الرفع فلم انها غير زائدة (و) يرفع الجواب (جوازاً ان كان الشرط) فعلاً (ماضياً) نحو ان قام زيد يقوم عمرو وقوله وان أناء خليل يوم مسئلة \* يقول لا غائب مالى ولا حرم

ومن شواهد الجزم قوله تعالى . من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف اليهم . من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه . قال أبو حيان ولا نعلم خلافاً في جواز الجزم وانه فصيح مختار الاماد كره صاحب كتاب الاعراب عن بعض النحويين انه لا يجزى في الكلام الفصحى وانما يجزى مع كان لانها أصل الافعال \* قال والذي نص عليه الجماعة ان ذلك لا يختص به ابل سائر الافعال في ذلك مثلها وأنشد سيبويه للمعري

دست رسولان القوم ان قدروا \* عليك يشفوا صدور اذان توغير

قال وأما الرفع فهو مسموع ونص بعض أصحابنا انه أحسن من الجزم \* واختلف في تخريجه فقال سيبويه انه



على نية التقديم والجواب محذوف وقال المبرد والكوفيون انه الجواب وانه على حذف العاء وقال آخرون  
هو الجواب لا على اضمار العاء ولا على نية التقديم ولكن لما يظهر لاداة الشرط تأثير في فعله لكونه ماضيا ضعف  
عن العمل في فعل الجواب (والا) بان كان الشرط مضارعا (فضرورة) يرفع الجواب كقوله  
يا أقرع بن حابس يا أقرع \* انك ان يصرع أخوك تصرع

والاختيار جزمه قال تعالى . ومن يتق الله يجعل له مخرجا . واذ رفع فذهب سيويوه انه على نية التقديم والتأخير  
ان كان قبله ما يمكن أن يطلبه كالبيت والافعل اضمار العاء نحو ان تأتيك اذا جاء في الشعر ومذهب المبرد انه  
على اضمار العاء في الحالين لانه جواب في المعنى قد وقع في محله فلا ينوي به التقديم (وجازمه) أي الجواب (الأداة)  
عملت فيه كما عملت في الشرط باتفاق لاقتضاها اياهم ما فعلت فيها كما عملت كان وطن وان في جزئها هذا مذهب  
المحققين من البصريين وعزاه السيرافي لسيويوه واختاره الجزولي وابن عصفور والابدي (وقيل) جازمه فعل  
(الشرط) قاله الاخفش واختاره ابن مالك لانه مستدع له بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام ورد  
بان النوع لا يعمل اذ ليس أحدهما بأولى من الآخر وانما يعمل بمرية وهو أن يضمن العامل من غير النوع أو  
شبهه كعمل الاسماء في الاسماء (وقيل) جازمه هما أي الأداة والفعل معا ونسب أيضا للاخفش قال المجموع هو  
الطالب فهو العامل قال وباطل أن يكون العمل لان لان الجزم نظير الجر فاذا كان الجار وهو أقوى لا يعمل عملين  
فاحرى أن لا يعمل الجازم ورد بان الجار لا يقتضي معمولين والجازم يقتضيهما فيعمل فيهما وبان كل عامل  
مركب من شيئين لا يجوز حذف أحدهما كاذما وحيثما وقد يحذف فعل الشرط دون الأداة فدل على أن العامل  
ليس مركبا منهما وبان الجازم لا يحذف معموله والجواب يجوز حذفه فلو كان العامل بمجموع الأداة والشرط لزم  
إبقاء الجازم مع حذف معموله بخلاف ما اذا كان العامل الأداة وحذف فانها تكون قد أخذت معمولها واحدا فلا  
يقبح (وقيل) جازمه (الجوار) قاله الكوفيون قياسا على الجر بالجوار قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يترتب  
عليه فائدة ولا حكم نطقي (وقيل) فعل الجواب (مبنى) وفعل الشرط معرب (وقيل) هو (والشرط) أيضا مبنيان  
والقولان للمازني استدلال على بناءهما بان الفعل لا يقع موقع الاسم في المحلين فلا يكون معربا بناء على ان سبب  
اعراب المضارع وقوعه موقع الاسم واستدل لبناء الجواب فقط بانه لم يكن له عامل فكان مبنيا لانه لم يصح  
عنده عمل ما تقدمه فيه قال أبو حيان والمازني في رأيه مخالف لجميع النحويين (مسئله) (البصريون) قالوا  
(لاداة الشرط الصدر) أي صدر الكلام (فلا يسبقها معمول معها) أي لا يجوز تقديم شيء من  
معمولان فعل الشرط ولا فعل الجواب عليها لانها عندهم كاداة الاستفهام وما المافية ونحوهما مما له الصدر  
ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها وانما تقع مستأنفة أو مبنية على ذي خبر أو نحوها وجوز الكسائي تقديم معمول  
فعل الشرط أو الجواب على الاداة نحو خيرا ان تفعل يشك الله وخيرا ان أتيتني نصب قال أبو حيان وتحتاج  
اجازة هذا التركيب الى سماع من العرب (غير معمول) فعل (الجواب المرفوع) فانه يجوز تقديمه نحو خيرا  
ان أتيتني نصب وسووع ذلك أنه ليس فعل جواب حقيقة بل هو في نية التقديم والجواب محذوف والتقدير  
تصيب خيرا ان أتيتني (قال أكثرهم) أي البصريون (ولا الجواب) أيضا لا يجوز تقديمه على الاداة لانه ثان أبدا  
عن الاول متوقف عليه وقال الاخفش يجوز تقديمه عليها كمذهب الكوفيين ماضيا كان أم مضارعا نحو قمت  
ان قمت وأقوم ان قمت (وثالثها يجوز) تقديم الجواب (ان كان مضارعا) ويمتنع ان كان ماضيا وعليه المازني  
لان المضارع هو الاصل فلم يكثر فيه التجوز بخلاف الماضي فانه يجوز فيه بان عبر بصيغته عن المستقبل فان  
قدم وحقه التأخير كثر التجوز (ورابعها) يجوز تقديم الجواب (ان كانا) أي الشرط والجواب (ماضيين)



بمخلاف ما اذا كان الشرط وحده ماضيا ووجه انه لما ظهر للاداة فيه عمل اذا تخرج جاز تقديمه لانه مقدما كحاله مؤخر فكان كأنما يعمل فيه بخلاف المضارع فانه متأثر بها فصار تقديمه على الجازم كتقديم الجزور على الجار ( قيل ولا ) يسبق ( الجواب المجزوم معموله ) قاله الفراء والصحيح جوازه وعليه سيويو والكسائي نحو ان تأتني خيرا تصب ( وعلى الاول ) وهو مذهب الاكثر من منع تقديم الجواب على الاداة مطلقا ( ان تقدم شبهه فدليله ) وليس اياه ( وشرطه اختيار امضى الشرط لفظا ومعنى ) بان كان مضارعا مقترنا بل ( فى الاصح ) نحو قمت ان قمت واقوم ان قمت واقوم ان لم تقم قال سيويو به هكذا جرى فى كلامهم وأما الشعر فحل ضرورة واتساع وأجاز الكوفيون سوى الفراء أن يحذف جواب الشرط فى الاختيار وفعل الشرط مستقبل قياسا على الماضى فاجازوا أنت ظالم ان تفعل ( فان لم يكن ) فعل الشرط ماضيا تغريعا على الاصح ( وهو مع ما أو من أو أى صرن موصولات ) أى حكم لمن بذلك الذى هو من معانيها ( اختيارا ) وزال حكم الشرطية لزال شرطها وهو المضى فينبغى الجزم نحو آتى من يأتني وزيد يحب ما تحبه وأكرم أيهم يحبك وحينئذ فتأتى أحكام الموصولات من جواز عمل ما قبلها فيها وحكم الضمير العائد عليها وصلتها وغير ذلك وأما فى الشعر فيجوز بقاء الشرطية والجزم ( وكذا ان أضيف لمن ) أى لمن وما أو أى ( زمان ) يجب لمن فى السعة ان يكن موصولات نحو آتد كراذ من يأتنا نأتية ولا يجوز الجزم عند سيويو والجري والمآزنى لان أسماء الاحيان لا تضاف الى الجملة الشرطية المصدرية بان فكذا لا تضاف الى ما تضمن معنى ان ( خلا فاللزيادى ) أبى اسحق فى ذهابه الى جواز الجزم اختيارا كقوله

على حين من تثبت عليه ذنوبه \* يربس ربه اذ فى المقام تدابر

والاولون قالوا هو ضرورة ( و ) يجرى هذا الحكم وهو وجوب الرفع وامتناع الجزم ( مطلقا ) أى فى الاختيار والضرورة اذا وقع ( بعد باب كان وإن ) نحو من كان يأتينا نأتية وان من يأتينا نأتية وليت من يحسن الينا نحسن اليه لان الشرط لا يعمل فيه عامل قبله ( ولكن ) المنخفضة نحو ولكن من يزورنى أزوره ( واذا المفاجأة ) نحو حررت يزيد فاذا من يزوره يحسن اليه ( وما ) النافية نحو ما من يأتينا نعطيها لان ما لا تنفى الجملة الشرطية ( وهل ) نحو هل من يأتينا نأتية لان هل لا يستفهم بها عن الجمل الشرطية ( قيل والهمزة ) قاله يونس قياسا على هذا والاصح جواز الجزم بعدها وكون من شرطية لانها توسع فيها فاستفهم بها عن الجملة الشرطية كما استفهم بها عن غير ذلك نحو ان تأتني آتتك فلما حسن ذلك فى إن حسن فى اخواتها نحو آمن يأتنا نأتية \* مسئلة \* يحذف الجواب لدليل كقوله تعالى . أئن ذكركم . أى تطيرتم وقوله . وان كان كبر عليك اعراضهم فان استطعت . الآية أى فافعل الحذف ( لتقدم شبهه ) على الاداة كما مر ( و ) لتقدم ( جواب قسم ) يدل عليه ( و ) يحذف ( الشرط ) وهو أقل من حذف الجواب نص عليه ابن مالك فى شرح الكافية ومنه . وان أحسن من المشرى استجارك . وقولهم ان خيرا خيرا ( وقيل ) انما يجوز حذفه ( ان عوض ) منه ( لا ) وعليه ابن عصفور والابدى كقوله

فطلقها فلست لها بكف \* والايعل مفرقك الحسام

أى وان لا تطلقها قال أبو حيان وليس بشئ لانها لو كانت عوضا من الفعل المحذوف لم يجز الجمع بينهما مع أنه يجوز نحو وان لا يسى فلا تضر به فهى فى نحو ذلك نافية لا عوض وورد الحذف وهو مثبت كما تقدم ( ويحذفان ) أى الشرط والجواب ( مع ان ) دون سائر الادوات واختصت بذلك لانها أم الباب ولانه لم يرد فى غيرها قال

قالت بنات الحى ياسمى وان \* كان فقيرا معدما قالت وان

أى وان كان كما تصفين فز وجنيه قال أبو حيان وكذا حذف الجواب وحده والشرط وحده لا أحفظه مع بعد غير ان قال الا ان ابن مالك أنشد بيتا فى شرح الكافية وزعم أنه حذف فيه فعل الشرط بعدمى وهو قوله



متى تؤخذ واقدسرا بظنة عامر \* ولا ينح الا في الصبار يزيد  
 (وقيل) حذفهما معا (ضرورة) قاله ابن مالك قال أبو حيان وتبع فيه ابن عصفور قال ولم ينص غيرهما على ان  
 ذلك ضرورة بل أطلقوا الجواز اذا فهم المعنى قلت وقد ورد في النثر في عدة من الآثار (لا الاداة) أي لا يجوز  
 حذف أداة الشرط (ولو) كانت (ان في الاصح) كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم ولا حذف حرف  
 الجر وجوز بعضهم حذف ان فيرفع الفعل وتدخل الفاء اشعارا بذلك وخرج عليه قوله تعالى . تحبسونهما  
 من بعد الصلاة فيقسمان بالله . (وان توالى شرطان) فصاعدا من غير عطف (فالاصح أن الجواب للسابق)  
 ويحذف جواب ما بعده للدلالة الاول وجوابه عليه ومنهم من جعل الجواب للاخير وجواب الاول الشرط  
 الثاني وجوابه وجواب الثاني الشرط الثالث وجوابه وهكذا على اضممار الفاء فاذا قال ان جاء زيد ان كل  
 زيد ان ضحك فعبدى حرف على الاصح الضحك أول ثم الاكل ثم المجيء فاذا وقعت على هذا الترتيب عتق وعلى  
 مقابله عكسه فاذا وقع المجيء ثم الاكل ثم الضحك لزم العتق فان كان عطف فالجواب لهما معا ومنه . ان تؤمنوا  
 وتتقوا يؤتكم . الآية (و) الاصح (ان الاحسن) حينئذ (مجيء) فعل الشرط (الثاني ماضيا) بناء على أن  
 الجواب للسابق وأن جواب الثاني محذوف لما مر من أنه لا يحذف جواب الشرط في الاختيار حتى يكون فعله  
 ماضيا وعلى أن الجواب للآخر لا يحتاج الى ذلك لانه غير محذوف الجواب (و) الاصح (أنه) أي الشرط الثاني  
 (مقيد للاول تقييد الحال) الواقعة موقعه قاله ابن مالك قال فقولك من اجابني ان دعوته أحسنت اليه في تقدير من  
 اجابني داعياله وقول الشاعر

ان تستغيثوا بنا ان تدعروا تجدوا \* منا معاقل عز زانها كرم

في التقدير ان تستغيثوا بنا مذعورين . قال أبو حيان وغير ابن مالك جعله متأخرا في التقدير فكأنه قال من  
 اجابني أحسنت اليه ان دعوته من اجابني هو جواب ان في المعنى حتى كأنه قال ان دعوت من اجابني أحسنت  
 اليه فاذا وقع دعاؤه لشخص فأجابه ذلك الشخص بعد دعائه اياه لزم الاحسان لأن جواب الشرط في التقدير  
 بعد الشرط وكذا البيت تقديره على هذا . ان تدعروا فان تستغيثوا بنا تجدوا . فاول الشرط بصير جزاء (وان  
 توسط الجزاء والشرط مضارع واقفه) أي الشرط (معنى) حال كونه (غير صفة وصح حذفه أبدا منه) مثاله  
 ان تأتي تمشي أكرمك (والا) بان لم يوافق معني (وقع حالا) نحو ان تأتي تضحك أحسن اليك والماضي كالمضارع  
 في ذلك وانما فرضت المسئلة فيه كالتسهيل لانه منه يظهر الاثر مثاله ان أتيت شيئا أكرمك وان تأتي قد ضحكت  
 أحسن اليك واحترز بغير صفة عن الواقع صفة نحو ان يأتي رجل يعرف النحوا كرمه فيعرف في موضع  
 الصفة لرجل ولمحة الحذف من خبر كان وثاني ظننت نحو ان تكن تحسن الى أحسن اليك وان ظننتي أصدق  
 أصدقك فالمتوسط لا بدل ولا حال بل في موضع نصب على أنه خبر ومفعول ومنه قوله زهير

ومن لا يزل يستحمل الناس نفسه \* ولا يعفها يوما من الدهر يسأم

(وتزادما) توكيدا (في ان) ومنه . واما ينزغنك . واما ينسينك . قال أبو حيان وذلك في القرآن كثير ولم يأت فيه  
 الا والفعل مؤكدا بالنون وأما في لسان العرب فقد جاء أيضا بغير نون كثيرا قال

زعمت تماضرا نني اما أنت \* يشدوا ليشنوها الا صاغرا خلتي

(و) في (أي غير مضافة لضمير) بان لم تضاف أصلا أو أضيفت لظاهر ومنه . أيا ما ندعو . أيما الاجلين قضيت . (و)  
 في (أين ومتى) قال تعالى . أينما تكونوا يدرككم الموت . وقال الشاعر \* متى ما تلقني فردين ترجف \* (وكذا ايان)  
 في الاصح \* قال فايان ما تعدل به الرجح تنزل \* قال أبو حيان وزعم بعض أصحابنا انها لا تزاد فيها وليس بصحيح لو ردد



السماع به ( لا ما ومن واني في الاصح ) وذهب السكوفيون الى جواز زيادتها بعد ما يجوز من ما يكرمني أكرمه  
 ﴿مسئلة﴾ في اعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام ( اذا وقعت الأداة ) الشرطية ( على مكان أو زمان فظرف )  
 أي فهي في موضع نصب على الظرف نحو متى تقوم أقم . وأيضاً تكونوا يدرككم الموت . ( أو ) على ( حدث ففعل مطلق )  
 مطلق ( نحو ( ٧ ) ) ( والافان وقع بعدها فعل لازم ) نحو من يقوم أقم معه ( فبتدأ خبره فعل الشرط وفيه ضميرها  
 ( وقيل ) هو ( والجواب ) معالان الكلام لا يتم الا بالجواب فكان داخل في الخبر وردبانه أجنبي من المبتدأ ( أو متعدد  
 واقع عليها ) نحو من يضرب زيداً أضربه ومن تضرب أضربه ( ففعل مطلق به أو ) واقع ( على ضميرها ) نحو من يضرب به  
 زيداً أضربه ومن تضربه أضربه ( أو متعلقها ) نحو من يضرب يدأ خاء أضربه ( فاشتغال ) أي فالمسئلة من باب  
 الاشتغال فيجوز في أداة الشرط أن يكون في موضع رفع على الابتداء وأن يكون في موضع نصب بفعل مضر  
 يفسره الظاهر بعدها ( ومثلها ) في هذا التفصيل ( أسماء الاستفهام ) ﴿مسئلة﴾ لو شرط للماضي غالباً ( وقد ترد  
 للمستقبل كان وخرج عليه قوله تعالى . ولنجش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً . وقول رؤبة

ولوان ليلي الاخيلية سامت \* علي ودوني جندل وصفائح

لسامت تسليم البشاشة أوزقا \* اليها صدى من داخل القبر صائح

( وقيل دائماً ) قال بدر الدين ابن مالك وعليه أكثر المحققين قال وورد شرطها في الآية والبيت مستقبلاً في  
 نفسه أو بقيد لا ينافي امتناعه فيما مضى لا متناع غيره ولا يجوز الى اخراج لو عما عهد فيها من معناها الى غيره وقال  
 أبو حيان متعقبا عليه وورد في المستقبل قد قاله النحويون في غير موضع ( وجرمها ) لفعلها ( ضرورة ) لا يحسن  
 في الاختيار لعدم تمكنها بكونها للمضي ومن الضرورة قوله \* لو يشأ طار بها ذوهيعة \* ( وقيل ) بل هو  
 ( لغة ) لقوم فيطرد عندهم في الكلام ( وقيل ممنوع ) لا يجوز لا في الكلام ولا في الشعر حكى الاقوال الثلاثة أبو  
 حيان واختلفت عبارات النحاة في معناها حتى قال بعضهم ان النحاة لم يفهموا الهامعني ( قال سيبويه هي حرف لما  
 كان سيقع لوقوع غيره ) أي انها تقتضي فعلاً ماضياً كأنه يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع فكأنه قال  
 حرف يقتضي فعلاً متنعاً لا متناعاً ما كان يثبت لثبوته ( و ) قال ( العربون ) هي حرف ( امتناع لا متناع ) أي تدل  
 على امتناع الشيء لا متناع غيره واختلف في المراد بذلك ( قيل ) المراد ( امتناع الاول ) أي الشرط ( للثاني ) أي  
 لا متناع الجواب ذكره ابن الحاجب في أماليه بحثاً من عنده ووجهه بان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه  
 لجواز أن يكون ثم أسباب أخر قال ويدل على هذا . لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا . فاهامسوقة لنفي  
 التعدد في الآلهة بامتناع الفساد لا ان امتناع الفساد لا متناع الآلهة لانه خلاف المفهوم من مساق أمثال هذه الآية  
 ولانه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وان لم يكن تعدد في الآلهة لان المراد به فساد نظام  
 العالم عن حاله وذلك جائز أن يفعله الاله الواحد سبحانه انتهى وتابعه على ذلك ابن الخباز ( وقيل عكسه ) أي المراد ان  
 جواب لو ممنوع لا متناع شرطه فقوله لو جئت لا كرمك دال على امتناع الا كرام لا متناع المجي ، وهذا هو الذي  
 قرره الناس ممن أثبت الامتناع فيهما وهو المتبادر الى الافهام واستنكر ابن هشام في المغني مقالة ابن الحاجب ومن  
 تبعه ( ثم احدثها ) لذلك قيل ( نطقاً ) أي بالمنطوق ( وقال بدر الدين بن مالك ) في تكملة شرح التسهيل ( وشيخنا )  
 العلامة محي الدين ( الكافجي ) رحمه الله فيما سمعناه من لفظه حال تدريسه للمغني ( فهما ) أي بالمفهوم قال أبو حيان  
 كان لو عند سيبويه لها منطوق ومفهوم كما ان لها منطوق ومفهوم فاذا قلت لوأ كلت لشبعت فعنده ان الشبع  
 كان يقع لوقوع الاكل ولو قلت ان قام زيد قام عمرو فنطوقه تعليق وجود قيام عمرو على تقدير وجود قيام زيد  
 وتارة يكون المفهوم مراداً وتارة يكون غير مراد فانظر غير سيبويه الى المفهوم فقالوا اذا قلت لوأ كلت



لشعبت امتنع الشبع لا امتناع الأكل وسيبويه نظرا إلى المنطوق فاطر دله في جميع مواردّها (وقيل) هي حرف  
امتناع لا امتناع (أن كان بعدها مثبتان والا) بأن كان بعدها منفيان (فوجود) أي خرف وجود (لوجود) فإن  
كان الأول منفيًا والثاني مثبتا خرف وجود لا امتناع أو عكسه خرف امتناع لوجود قال أبو حيان والسبب في  
ذلك عند هذا القائل أن المنفي بعد لوموجب والموجب منفي قال هذا وقول من قال حرف امتناع لا امتناع  
يرجعان إلى معنى واحد ألا ترى أنها إذا كانت حرف امتناع لا امتناع لزم من ذلك إذا كان ما بعدها موجبا أن يمتنع  
وجود الثاني لا امتناع وجود الأول أو منفيًا لزم امتناع نفي الثاني لا امتناع نفي الأول أو الأول منفيًا والثاني موجبًا لزم  
امتناع وجود الثاني لا امتناع نفي الأول فيكون الأول إذا كان موجبًا والثاني منفيًا أو الأول موجبًا والثاني منفيًا لزم  
امتناع نفي الثاني لا امتناع وجود الأول فيكون الأول إذا كان منفيًا والثاني موجبًا أو الأول موجبًا والثاني منفيًا لزم  
لقولان بعدم امتناع الجواب في مواضع كثيرة كقوله تعالى . ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده  
من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله . وقول عمر نعم العبد صهيب لولم يخف الله لم يعصه لأن عدم النفوذ محكوم  
به سواء وجد الشرط أم لا وعدم العصيان كذلك سواء وجد الخوف أم لا (وقال) أبو علي (الشاويين و) ابن هشام  
(الخضراوي) أنها لا تفيد الامتناع بوجه ولا تدل على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب بل هي (لمجرد الربط)  
أي ربط الجواب بالشرط دلالة على التعليق في الماضي كما دلت إن على التعليق في المستقبل ولم تدل بالاجماع على  
امتناع ولا ثبوت بالأدلو كان من مدلولها الامتناع ما أغفله سيبويه في بيان معناها قال الجلال ابن هشام في المغني  
وهذا الذي قاله كانكار الضروريات إذ فهم الامتناع فيها كالبدهي فإن كل من سمع لو فعل فهم عدم  
وقوع الفعل من غير تردد ولهذا جاز استدراكه فتقول لو جاز يذلا كرمته لكنه لم يجيء (والمختار)  
في تحرير العبارة عن معناها (وفاقا لابن مالك) أنها حرف يقتضي (امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه) من غير تعرض  
لنفي التالى قال فقيام زيد من قولك لو قام زيد قام عمر ومحكوم بانتفائه وبكونه مستلزما لثبوته لثبوت قيام من  
عمر وهو لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد وليس له لا تعرض لذلك قال ابن هشام في المغني وهذه  
أجود العبارات (ثم ينتفى التالى) أيضا (إن ناسب) الأول بأن لزمه عقلا أو شرعا أو عادة (ولم يخلف المقدم  
غيره) في ترتب التالى عليه (كلو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا) أي السموات والأرض ففسادهما أي  
خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الآلهة للزومه على وفق العادة عند تعدد الخلق من التمانع في الشيء  
وعدم الاتفاق عليه ولم يخلف التعدد في ترتب الفساد غيره فينتفى الفساد بانتفاء التعدد المفاد بلو (ولا) ينتفى التالى  
(أن خلفه) أي الأول غيره (كقولك لو كان إنسانا لكان حيوانا) فالحيوان مناسب للإنسان للزومه له عقلا  
لأنه جزؤه ويخلف الإنسان في ترتب الحيوان غيره كالجار فلا يلزم بانتفاء الإنسان عن شيء المفاد بلو وانتفاء  
الحيوان عنه لجواز أن يكون جارا كما لا يجوز أن يكون حجرا (ويثبت التالى) مع انتفاء الأول (أن لم يناف) انتفاؤه  
(وناسب) الأول (أما بالاولى نحو) نعم العبد صهيب (ولم يخف الله لم يعصه) رتب عدم العصيان على عدم الخوف  
وهو بالخوف المفاد بلو أنسب في ترتب عليه أيضا في قصده والمعنى أنه لا يعصى الله مطلقا لا مع الخوف وهو ظاهر  
ولامع انتفائه اجلالا له تعالى عن أن يعصيه (أو المساوى نحو) قوله صلى الله عليه وسلم في بنت أم سلمة (ولم تكن  
ريبي) في خجري (ما حلت) لي أنها لابنة أخي من الرضاعة رواه الشيخان رتب عدم حلها على عدم كونها ريبة  
(للرضاع) المناسب له شرعا فترتب أيضا في قصده على كونها ريبة المفاد بلو المناسب له شرعا كتناسبه للأول  
سواء لمساواة حرمة المصاهرة لحرمة الرضاع والمعنى أنها لا تحل لي أصلا لأن بها وصفين لو انفرد كل منهما حرمت له  
كونها ريبة وكونها ابنة أخي الرضاع (أو الادون كقولك لو انتفت أخوة الرضاع ما حلت للنسب) هو على



نسق ما تقدم فيا قبله وحرمة الرضاع أدون من حرمة النسب (ويلها) أي لو (اسم على ضمير فعل) يفسره ظاهر بعده (اختياراً) كقولهم لو ذاب سوار لطمتني وقول عمر لو غيرك قالها يا أبا عبيدة (و) يليها أيضاً (جزأ ابتداء) اختياراً فيقال لو زيد قام وفارقت إن في ذلك حيث لزمت الماضي ولم تعمل (خلافاً للبصرية فيهما) حيث قالوا لا يليها إلا الفعل ظاهر أو لا يليها ضمراً إلا في الضرورة أو في نادر كلام ومن الضرورة عندهم قوله

لو غيركم علق الزبير بحبله \* أدى الجوار إلى بني العوام

وقوله \* لو غير الماء حلقى شرق \* وفي التزبل . فل لو أتم تملكون . فاستدل به الأولون وتأوله المانعون على أن الأصل لو كنتم تملكون فحذفت كان وانفصل الضمير (وجوابها) في الغالب (فعل) مضارع مجزوم (بلم) كقوله

فلو كان حمد يخلد الناس لم يمت \* ولكن حمد الناس ليس يخلد

(أو) فعل (ماض مثبت والغالب) حيثئذ (اقتراه باللام) المفتوحة كقوله تعالى . ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا . ومن غير الغالب . لو نشاء جعلناه أجاباً (أو) ماض (منفي والغالب خاؤه) من اللام نحو . لو شاء الله ما أشركنا . ومن غير الغالب قوله \* ولو نعطي الخيل لما افرقنا \* (وقد يقرن) جوابها (بأذا) نحو لو جئتني إذا كرمتك (وندر كونه تعجباً) مقررنا باللام قال

فلومت في يوم ولم آن عجزه \* يضعفني فيها أمر وغير عاقل

لا كرم بها من ميتة إن لقينها \* أطاعن فيها كل خرق منازل

(و) ندر (كونه مصدر برب أو الفاء) كقوله \* لو كان قتل يأسلام فراحة \* (أو قد) كقوله

لوشئت قد نفع العواد بشربة \* تدع الحوام لا يجدن غليلاً

(فان وقع) الجواب في الظاهر (جملة اسمية فجواب قسم محذوف مغن عن جوابها) وليس بجوابها (خلافاً للزجاج) كقوله تعالى . ولو أنهم آمنوا واتقوا لمتوبة من عند الله خير . فجواب لو محذوف لدلالة ما بعده عليه وتقديره لأثيبوا وقوله لمتوبة إلى آخره جواب قسم محذوف وتقديره والله لمتوبة وقال الزجاج بل هو جواب لو واللام هي الداخلة في جوابها (ويحذف) جواب (لولا دليل) وهو كثير في القرآن قال تعالى . ولو أن قرآنا سرت به الجبال . الآية أي لكان هذا القرآن قال أبو حيان ويحسن حذفه في طول الكلام (ورد) لو (للتني) كقولك لو تأتيتني قصدتني وأنكر ذلك قوم وقالوا ليست قسماً برأسها وانما هي الشرطية أشربت معنى التني (و) على الأول (لجواب لها في الأصح) قال أبو حيان هذا ظاهر المنقول ونص عليه شيخنا أبو الحسن بن الصائغ وأبو مروان عبيد الله بن عمر بن هشام الحضرمي في شرح قصيدة ابن دريد قال والذي يظهر أنها لا بد لها من جواب لكنه التزم حذفه لأشربها معنى التني لأنه متى أمكن تقليل القواعد وجعل الشيء من باب المجاز كان أولى من تكثير القواعد وادعاء الاشتراك لأنه يحتاج إلى وضعين والمجاز ليس فيه الاوضع واحد وهو الحقيقة انتهى ونقل الشيخ جمال الدين بن هشام في المغني عن ابن الصائغ وابن هشام أنهما قالاً يحتاج إلى جواب بجواب الشرط وهو سهو وقولي في الأصح راجع إلى الأمرين معا ورودها للتني واستغناؤها عن الجواب كما تبين (قيل وترد للتقليل) نحو تصدقوا ولو بظلف محرق (لولا ولو ما حرقاً فامتناع لوجود) نحو لولا لا زيد لا كرمتك فامتنع إلا كرام لوجود زيد (وانما يليها اسم أو ان) الثقيلة وتقدم أعربها في باب المبتدأ (أو ان) المخففة منها أو الناصبة نحو . فلولا أنه كان من المسيحين للبث . لولا أن من الله علينا لحسف بنا . ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا . قال في المغني وتصير ان وصلتها بمبتدأ محذوف الخبر وجواباً أو مبتدأ لا خبر له أو فاعلاً ثبت محذوفاً على الخلاف السابق في لو



( وجوابهما ماض مع ما ) النافية نحو . ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكي منكم من أحد أبدا . ( أو مثبت مع اللام ) نحو . ولولا فضل الله عليكم ورحمته لمسكم . ( وحذفها ) أي اللام ( ضرورة ) خاص بالشعر ( أو قليل ) في الكلام اختلف فيه كلام ابن عصفور مرة قال بالأول ومرة قال بالثاني ولم يقع منه في القرآن شيء ومن وقوعه في الشعر قوله \* لولا الحياء وباقي الدين عبتكم \* ( ويجوز حذفه ) أي جواب لولا لدليل قال تعالى . ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب رحيم . أي لو أخذكم ( وتردان ) أي لولا ولو ما ( للتخفيف ) وهو طلب بحث وازعاج ( و ) تردأيضاله ( هلا وال ) بالتشديد والاربعة حيثئذ ( بسائط ) أي غير مركبة كما اختاره ابن القواس في شرح الكافية قال لان الأصل عدم التركيب ( وقيل ) الاربعة ( مركبات ) من لو ولولو وما وقيل ولا وقلبت الهاء في هلا هزة ذكره في الاربعة أبو حيان في شرح التسهيل والسكاكي في المفتاح وذكره في هلا والابن مالك في باب الاشتغال من شرح التسهيل ( فتختص بفعل ولومة قدرافي الأصح ) نحو . لولا جاؤا عليه بأربعة شهداء . لوماتأتين بالملائكة . هلا ضربت زيدا إلا أكرمت عمرا ومثال تقدير الفعل . لولا اذ سمعته قلم

\* فهلا نفس ليلي شفيها \* الأزيد اضربه وذهب بعضهم الى جواز مجيء جله لا ابتداء بعده هذه الحروف مستدلا بالبيت المذكور ومن خلوها من التوبيخ . لولا أخرتني الى أجل قريب ( وقد تنفذه ) أي التخفيف ( لو وال ) بالتخفيف ذكر ذلك ابن مالك من التسهيل نحو لولا تنزل عندنا فتصيب خيرا . ألا تحبون أن يغفر الله لكم . ألا تغفلون قوم انكثوا ( قيل وترد لولا وهلا استغماية ولولا نافية ) وجعل من الأول . لولا أخرتني الى أجل قريب . لولا أنزل اليه ملك . ومن الثاني . فلولا كانت قرية آمنت . قال ابن هشام وأكثرهم لم يذكروا ذلك والظاهر ان الأولى للعرض والثانية مثل . لولا جاؤا عليه بأربعة شهداء . والثالثة كذلك أي فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة بانت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك ويؤيده قراءة أبي فهلا ويلزم من هذا المعنى النفي لان التوبيخ يقتضي عدم الوقوع ( وقال الماقي لم ترد لوما لا للتخفيف ) نقله عنه ابن هشام في المعنى ( اما ) بالفتح والتشديد ( ويقال ) فيها ( أيما ) بابدال هاء الأولى ياء استقلا للتضعيف قال \* رأت رجلا أيما اذا الشمس عارضت \* ( الأصح ) انها ( حرف بسيط ) وقيل مركب ( معناه . ههما يكن من شيء ) فهي نائبة عن أداة الشرط وفعل الشرط معا بعد حذفهما وقيل عن فعل الشرط فقط قاله في البسيط وقال أبو حيان ما ذكر في معناها هو من حيث صلاحية التقدير ولا جائز أن يكون مرادفاله من حيث المعنى لان معقولية الحرف مبينة لمعقولية الاسم والفعل فتستحيل المرادفة ولان في يكن ضمير يعود على ههما وفي الجواب ضمير يعود على الشرط وذلك منتف في أما وقال بعض أصحابنا لو كانت شرطالكان ما بعد هامتوقفا عليها وأنت تقول أما ما فاعالم فهو عالم ذكرته أو لم تذكره بخلاف ان قام زيد قام عمر فقيام عمر متوقف على قيام زيد وأجيب بأنه قد يجيء الشرط على ما ظاهره عدم التوقف عليه كقوله \* من يك ذاببت فهذا بقي \* ألا ترى ان بته موجود كان لغيره بت أم لم يكن ( ومن ثم ) أي من هنا وهو كونها في معنى الشرط أي من أجل ذلك ( لزمت الفاء جوابها ) فلم تحذف ( دون ضرورة وكذا دون تقدير قول على الأصح ) نحو . فأما الذين آمنوا فاعلمون . لا جائز أن تكون الفاء العطف لان العاطفة لا تعطف الخبر على مبتدئه ولا زائدة اذ لا يصح الاستغناء عنها فتعين انها فاء الجزاء وقال أبو حيان هذه الفاء جاءت في اللفظ خارجة عن قياسها لانها لم تجيء رابطة بين جملتين ولا عاطفة مفردة على مثله والتعليل يكون أما في معنى الشرط ليس بجيد لان جواب ههما يكن من شيء لا تنزم فيه الفاء اذا كان صالحا لأداة الشرط والفاء لازمة بعد أما كان ما دخلت عليه صالحا لها أم لم يكن ألا ترى انه يقال ههما يكن من شيء لم أبال به ويمتنع ذلك في اما ويجب ذكر الفاء فدل على ان لزوم الفاء ليس لاجل ذلك انتهى وقد تحذف الفاء في الضرورة كقوله \* فأما القتال لا قتال لديكم \*



ويجوز حذفها في سعة الكلام اذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى . فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم .  
الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول قبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح  
استقلاً لهذا قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين ان الفاء لا تحذف في غير الضرورة أصلاً وان الجواب في الآية  
فدوقوا العذاب والأصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وان ما بينهما اعتراض (و) من  
أجل ذلك أيضاً (لم يلها فعل) لانها ما قدرت بهما يكن وجعلوا لها جواباً تعذراً يلاؤها الفعل من حيث ان فعل  
الشرط لا يليه فعل الا ان كان جواباً والفرض ان ما بعد الفاء جواب (وتفيد) أما (التفصيل فتكرر غالباً) نحو .  
فاما الذين آمنوا فاعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون . قال ابن هشام في المغنى والتفصيل غالب  
أحوالها قال وقد يترك تكرارها استغناءً به كراحد القسمين عن الآخر وبكلام يذكّر بعدها في موضع ذلك  
القسم فالاول نحو . فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به . الآية أي وأما الذين كفروا فاعلم كذا وكذا والثاني نحو . فاما  
الذين في قلوبهم زيغ . الآية أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويكون معناه إلى ربهم ويدل على ذلك . والراسخون  
في العلم . إلى آخره (و) تفيد (التوكيد) قال في المغنى وقل من ذكره قال ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري  
فانه قال فائدة أما في الكلام أن تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب  
وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت أما زيد فذاهب وكذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء  
فزيد ذاهب وهذا التفسير يدل بفائدتين بيان كونه توكيداً وانه في معنى الشرط انتهى (وتفصل) أما (من الفاء)  
بواحد من أربعة أمور (إما مبتدئاً) كآيات السابقة (أو خبر) نحو أما في الدار فزيد (وقيل الفصل به قليل) نقله  
في المغنى عن الصغار (أو معمول لما بعدها) إما صريحاً نحو . فاما اليتيم فلا تقهر . الآيات أو مفسراً نحو أما زيد  
فأضر به (قال سيبويه أو) جملة (شرط) نحو . فأما ان كان من المقربين فروح وريحان . الآيات (لا بجملة تامة)  
لان هذا التقديم إنما جاز للضرورة ليحصل الفصل بين أما والفاء وذلك حاصل باسم واحد فبقى الزائد على أصله من  
المنع اذ الفاء لا يتقدم عليها ما بعدها قال أبو حيان الا ان كانت للدعاء نحو أما زيد ارحمك الله فأضر به (مسئله)  
يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها هنا وفاً كما تقدم في قوله . فاما اليتيم فلا تقهر . (ثم قال سيبويه ما جاز عمله بعد حذف  
أما والفاء) عمل فيما قبل وما فلا لا ترى أنك لو حذفت أما والفاء في الآية وقلت اليتيم لا تقهر لكان جائزاً بخلاف  
نحو أما زيد أفاني ضارب لا يجوز اذ لو حذفت أما والفاء لم يجز تقدم معمول خبران عليها وكذا لا يجوز أمدارها  
فعندي عشرين اذ المميز لا يعمل فيما قبله وفاً وقال المبرد أولاً (وابن درستويه) زيادة على ذلك (وان) أيضاً  
يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها مع اما خاصة نحو أما زيد أفاني ضارب واختاره ابن مالك قال أبو حيان وهذا المبرور به سماع  
ولا يقتضيه قياس صحيح قال وقد رجع المبرد إلى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه قال الزجاج رجوعه مكتوب  
عندي بخطه فلذا لم أحكه عنه في المتن (و) قال (الفراء) زيادة على ذلك (وكل ناسخ) يدخل على المبتدئ من أخواب  
ان وغيره نحو أما زيد أفليتنى ضارب وأما عمر أفليعل مكرم (وقيل يختص ذلك بالنظر) والمجروح للتوسع فيه  
نحو اما اليوم فاني ذاهب وأما في الدار فان زيد اجالس (وقيل) زيادة على ذلك (و) فعل (التعجب) اذا كان  
متعدياً نحو أما زيد أفأزورني له قاله الكوفيون وعلاؤه بأن التعجب معمول على معناه والمعنى أما زيد أفأنا أزوره  
كثيراً بخلاف غير المتعدي اذا اتصل بضمير الاسم فلا يجوز أما زيد أفأحسنه نعم يجوز اذ الم يتصل به نحو أما زيد  
فأأحسن (ولا تعمل أما في اسم صريح) فلا تنصب المفعول (خلافاً للكوفية) حيث أجازوه لما فيها من معنى  
الفعل ورد بأن الاسماء الصريحة لا تعمل فيها المعاني وبأنه لا يحفظ من كلامهم أما زيد أفعنده عشرين درهماً ولا  
أما زيد أفقامم (غير الطرف والمجرور والحال) فانها تعمل فيها وفاً لان هذه الأشياء يعمل فيها ما فيه معنى الفعل



(الكلام في بقية الحروف غير العاطفة) فان تلك تأتي في مبحث عطف النسق (الهمزة للاستفهام) والمراد به طلب الافهام (وهي الأصل فيه) لكونها حرفاً بخلاف ما عدا هذه من أدواته فلم تخرج عن موضوعها فلم تستعمل لنفي ولا بمعنى قد بخلاف هل (ومن ثم) أي من أجل أصالتها فيه (اختصت بالحذف) أي بجواز حذفها كقوله طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب \* ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب

أراد أو ذو الشيب وسائر الأدوات لا تحذف (ودخولها على النفي) كما تدخل على الإثبات نحو ألم يقيم زيد وغيرها لا يدخل الأعلى الإثبات خاصة (و) دخولها على (و) والعطف وفائه وثم (تنبيهاً على أصالتها في التصدير نحو ألم يسيروا في الأرض . أفلا تعقلون . أثم إذا ما وقع آثمتم به . بخلاف غيرها من الأدوات فلا يتقدم العاطف بل يتأخر عنه كما هو قياس جملة أجزاء الجملة المعطوفة نحو . فهل أتم منتهون . فكيف إذا أصابهم . فأين تذهبون فأني توفكون . فأى الفريقين . فالكف في المنافقين قتيين . هذا مذهب سيويه والجمهور (خلافاً للزخشرى) حيث قال إن الهمزة في المواضع السابقة ونحوها في محلها الأصلي وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف محافضة على إقرار حرف العطف على حاله من غير تقديم ولا تأخير فيقدر أمكتوا ولم يسيروا أجهلون أفلا تعقلون قال أبو حيان وهو تقدير ما لا دليل عليه من غير حاجة إليه وقال ابن هشام يضعفه ما فيه من التكلف وأنه غير مطرد (و) دخولها على (الشرط) نحو . أفان مت فهم الخالدون . بخلاف هل فلا تدخل عليه (و) على (إن) نحو أئتت لك لأنت يوسف . بخلاف هل (وعدم إعادتها بعد أم) يقال أزيد في الدار أم عمرو وأقام زيد أم قعد ولا يجوز أم عمرو ولا أم أقعد بإعادة الهمزة كما يعاد الجار بعدها تؤكد في نحو أعل زيد غضبت أم على عمر ولأن الهمزة لم تقع بعد حرف العطف تأسيساً بل يجب تقديمها عليه كما تقدم فلم تقع بعده تأكيذاً بخلاف غيرها من الأدوات فانها عادية بعد أم نحو . قل هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور . أم هذا الذي هو جندكم . أم هذا الذي يرزقكم (وورودها لطلب التصور) نحو أزيد قائم أم عمرو أدبس في الأناء أم خل (والتصديق) نحو أزيد قائم وأقام زيد بخلاف هل فانها للتصديق خاصة وبقية الأدوات للتصور خاصة (و) ورودها (للتسوية) نحو . سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم (والإنكار) نحو أقصافكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثاً . أفعينا بالخلق الأول أي لم يقع ذلك ومدعيه كاذب (والتوبيخ) أي اللوم على ما وقع نحو . أتعبدون ما تتحتون (والتقرير) أي حل المخاطب على الإقرار نحو . ألم نشرح لك صدرك أي شرحنا (والتهمك) نحو . أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا (والأمر) نحو أأسلمت أي أساموا (والتعجب) نحو . ألم تر إلى ربك كيف مد الظل (والاستبطاء) نحو . ألم يأن للذين آمنوا . وسائر الأدوات لا ترد لشيء من ذلك (الألف اللينة) وهي (التي لا تقبل الحركة) قال ابن جني وهو المسمى لا (الذي يذكّر قبل الباء عند الحروف) وأنه لم يمكن أن يلفظ به في أول اسمه كما فعل في أخواته اذ قيل صادجيم (توصل إلى النطق به باللام) كما توصل إلى اللفظ بلام التعريف بالألف حين قيل في الابتداء الغلام ليتقارضان وإن قول المعلمين لا ألف خطأ لأن كلام من اللام والألف قد مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف البسائط قال وأما قول أبي النجم

أقبلت من عند زيارد كالحرف \* تخطر جلاي بخط مختلف \* تكتبان في الطريق لام الف

فلعله تلقاه من أفواه العامة لأن الخط ليس له تعلق بالفصاحة انتهى وفي حاشية الكشف للتفتازاني كل الحروف اذا عدن صدر فيها الاسم بالمسمى الا الألف فانه لا يتأني فيه ذلك (وفي آيتهما الأصل قولان) قال القراء الهمزة هي الأصل والألف الساكنة هي الهمزة ترك هزتها وقال ابن كيسان الألف هي الأصل وفي حاشية الكشف للتفتازاني قالوا الألف على ضربين لينة ومنحرفة فاللينة تسمى ألفاً والمنحرفة تسمى همزة والهمزة اسم مستحدث



لأصلي وانما يذكروني في التهجى الألف لا الهمزة انتهى وهذه الجملة معترضة وكذا ما قبلها وخبر المبتدا قولي (ترد) للانكار جوازا في منتهى المنكور ووفقا بعد همزة لم تفصل) كقولك لمن قال لقيت عمرا أعمراه منكرا لقاءه وشمل المنتهى وصفه والمعطوف عليه كقولك لمن قال رأيت عمرا الفاضل أعمرا الفاضلا ومن قال رأيت زيدا وعمرا أزيدا وعمراه وذلك غير لازم فلك أن لا تلحق وتقول أعمرا أو عمرا الفاضل أو أزيدا وعمرا فان وصل المتكلم ولم يقف امتنع اللاحق نحو اعمرا يا هذا وكذا أو ان فصلت الهمزة من المنكور ونحو أقول عمرا واليوم عمرا (وتقلب بعد ضم) واو (وكسر) ياء للجانسة كقولك لمن قال قام عمرا عمروه ومن قال قام زيد الفاضل أزيد الفاضل ومن قال مررت بالحارث الحارثيه (أو) تقلب بعد (تنوين) مطلقا (ياء) ساكنة بعد كسر التنوين لالتقاء الساكنين فيقال في قام زيد ازيد ازيدني وفي مررت بزيد ازيدني (و) ترد (للتذكير كذلك) أي كالانكار من الاتصال بمنتهى الكلمة جوازا كقول من أراد أن يقول رأيت الرجل العاضل ففسى العاضل فأراد مد الصوت ليتذكر اذا لم يرد قطع الكلام رأيت الرجل ومن أراد أن يقول قام زيد ففسى زيد قاما وفي قلبها واوا بعد ضمة وياء بعد كسرة للجانسة كقول من أراد أن يقول يقوم زيد ففسى زيد يقوموه ومن أراد أن يقول قد قام ففسى قام قدى وتقلب بعد الساكن الصحيح أيضا ياء كقول من أراد أن يقول لم يضرب زيد ففسى زيد لم يضربني بخلاف المعتل فإنه يستغنى عنه عن مدة التذكير نحو موسى وتغارق مدة الانكار في أنها لا تلحقها هاء السكت لانه غير قاصد للوقف وانما عرض له ما أوجب قطع كلامه وهو طالب للتذكير ما بقي بخلاف المنكر (و) ترد (فاصلة بين الهمزتين) جوازا نحو . أأذرتهم . ولا فرق بين كون الثانية مخففة أو مسهلة (و) ترد فاصلة بين (النونين) نون النسوة و نون التوكيد نحو اضر بنان وهذه واجبة كما سيأتي (و) ترد (لغير ذلك) كمد الصوت للننادي المستغاث أو المتعجب منه أو المندوب كما تقدم في محله (ألا) بفتح الهمزة والتخفيف (حرف استفتاح وتنبية) وتدخل على الجلتين نحو . ألا انهم هم السفهاء . ألا يوم يأتيهم ليس بمصر وفاعنهم . (وتكثر قبل النداء) كقوله \* ألا يا عباد الله قلبي متيم \* (ويقال) فيها هاء لا يبدل الهمزة هاء قرئ هلا يا سجدوا لله (وكهي في التنبية) ياء كهذه الآية (وها) وأكثر استعمالها مع ضمير رفع منفصل نحو هاتم أولاء . ومع اسم الإشارة كهذا زيد وتقل مع غيرهما كقول النابغة

هالذي عذرة ان لا تكن نفعت \* فان صاحبها مشارك النكد

(ويلي يا غالبا أمر) كآلآة وكنوله \* الا يا سلمى يا دارى على البلى \* (أوليت) نعو. يا ليت قوى  
يعلمون. (أورب) نعو يا رب كآسفة فى الدنيا عارية يوم القيامة وقد يلها الجملة الاسمية كنوله

بِالْعَنَةِ اللَّهُ وَالْأَقْوَامَ كُلَّهُم \* وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانِ مِنْ جَارِ

(أما) بالفتح والتخفيف (كالا) فهو حرف استفتاح وتنبيه (ويكثر قبل القسم) كقوله

أما الذي أبكى وأضحك والذي \* أمات وأحيا والذي أمره الأمر

(وتبديل همزنهاها، وعينا) فيقال هما وعما (وتحذف) أى الهبة فيقال ما قال

ما ترى الدهر قد أباد مَعْدَا \* وأبَاد السراق من عدنان

(أو) تحذف (الالف) في الأحوال الثلاثة فيقال أم وهم وعم لغات (و) تكون (بمعنى حقا) وتقع بعدها أن نحو  
 أما أنك ذاهب وهي حيثنذ (اسم) مرادف له (أو حرف) قاله ابن خروف وجعلها مع أن ومعمولها كلاما تركب  
 من حرف واسم كما قال الفارسي في يازيد (أو مركبة) من كلمتين (همزة الاستفهام وما) اسم بمعنى شيء ذلك الشيء



حق فالمعنى أحقا (وهي) أي أما حينئذ (نصب على الظرفية) كما انتصب حقا على ذلك في نحو قوله  
 \* أحقان جبرتنا استقلوا هذه (أقوال) قال ابن هشام الثالث قول سيويوه وهو الصحيح (قال  
 الماقي وترد) أما (للمعرض) بمنزله ألا تختص بالفعل نحو أما تقوم أما تقعد قال ابن هشام وقد يدعى في ذلك ان  
 الهمزة للاستفهام التقريرى وما نافية \* تنبيه \* ظاهر كلام ابن هشام في المعنى ان الاستفتاح والتنبيه في ألا  
 وأما ملازمان حيث جعل التنبيه معناها والاستفتاح مكانها وعبارته إن ألا تكون للتنبيه فتدل على تحقق  
 ما بعدها ويقول العربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهاون معناها وأفادت التحقيق من حيث تركها  
 من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق وظاهر كلام ابن مالك وأبي حيان أنهما  
 معنيان مستقلان وعبرة التسهيل وقد يعزى التنبيه إلى ألا وأما وهما للاستفتاح مطلقا قال أبو حيان في شرحه  
 في قوله وقد يعزى أشعار بالقلبة بمعنى ان الأكثر أن يكونا للاستفتاح مطلقا سواء قصد مع ذلك تنبيه أم لم يقصد انتهى  
 (أي) بالفتح والسكون حرف (للتفسير بمفرد) نحو عندي عسجد أي ذهب وغضنفر أي أسد (فتاليها) عطف  
 (بيان) على ما قبلها (أو بدل) منه (وقيل) عطف (نسق) قاله الكوفيون وصاحب المستوفى والمفتاح ورد بانالمز  
 عاطفا يصلح للسقوط دائما ولا عاطفا ملازما للعطف الشيء على مرادفه (و) لتفسير (جمله) أيضا كقوله  
 \* وترميني بالطرف أي أنت مذنب \* (فان وقعت بعد تقول وقبل) فعل (مسند للضمير حكى)  
 الضمير نحو تقول استكفته الحديث أي سأله كتمان به يقال ذلك بضم التاء ولو جئت باذا مكان أي قحت فقلت  
 إذا سألته لان اذا ظرف لتقول (إي) بالكسر والسكون حرف (للجواب كنعم) فيكون لتصديق الخبر ولا اعلام  
 المستخبر ولو عد الطالب وتقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيد ونحوه كناتقع نعم بعدهن (و) تغارق نعم  
 في أنها (لاتقع الا قبل القسم) كقوله تعالى . ويستبشرونك أحق هو قل إي وربى انه لحق . ونعم تكون مع قسم  
 وغير قسم (قال ابن الحاجب و) لاتقع أيضا الا (بعد الاستفهام) كآلية وغيره لم يذ كر ذلك وأشار في المعنى إلى  
 تضعيفه واذا وليها حرف القسم نحو إي والله فلا يجوز فيها الا اثبات الياء (فان حذف) الواو (ووليها) لفظ (الله جاز  
 فيها) (سكون الياء) وحينئذ فيلتقي سا كنان على غير حدهما وهو المستثنى من قاعدة المنع (و) جاز أيضا (فتحها  
 وحذفها) لالتقاء ياء سا كنة مع لام الله (أجل) بسكون اللام حرف (للجواب كنعم) فتكون تصديقا للخبر  
 واعلاما للمستخبر و وعد الطالب وتقع بعد نحو قام زيد وهل قام زيد واضرب زيد ولا يضرب زيد  
 (وخصها قوم بالخبر) دون الاستفهام والطلب وعليه الزمخشري وابن مالك (و) خصها (ابن خروف) به  
 (في الغالب) قال أكثر ما تكون بعده (و) خصها (الماقي بغیر النفي والنهي) وجعلها للخبر المثبت والطلب بغیر  
 النهي (و) خصها (بعضهم بغیر الاستفهام) أي بالخبر والطلب وقال لا تجي بعد الاستفهام وعن الاخفش  
 هي بعد الخبر أحسن من نعم ونعم بعد الاستفهام أحسن منها (بجلى) حرف (له) أي للجواب كنعم واسم فعل  
 بمعنى يكفى (و) اسم (مرادف لحسب) ويقال على الاول بجاني وهو نادر وعلى الثانى بجلى قال \* الابجلى من  
 الشراب الابجلى \* (بلى) حرف مرتجل (له) أي للجواب أصلى الألف (وليس أصلها بلى) العاطفة بين النفي في  
 الفعل (والالف زائدة) عليها دخلت للايجاب وقيل للاضراب (أول التأنيت خلافا لراعه) استدلال قائل  
 الاول بلزوم كون ما قبلها منغيا أبدا والثانى بامانها وكتابتها بالياء والقياس على تأنيث رب وثم ونحوها بالياء  
 (وتختص بالنفي وتثبته) سواء كان مجردا نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى . أو مقرونا بالاستفهام  
 حقيقيا كان نحو أليس زيد بقائم فيقال بلى أو تو يخاصم . أي حسب الانسان أن لن نجتمع عظامه بلى . أو تقريريا  
 نحو ألسنت بر بكم قالوا بلى أجرى النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده بلى ولذلك قال ابن عباس وغيره لو قالوا



نعم كفروا ووجهه ان نعم تصديق للخبر بنفي أو إيجاب وأما وقوعها بعد الاستفهام المثبت في حديث أن رضون أن تكونوا ربع أهل الجنة قالوا بلى فهو ما قليل أو من تغيير الرواة كما تقرر في غير ما موضع (جلل) حرف (له) أى للجواب (كنتم حكاه الزجاج) في كتاب الشجرة (ويرداسا بمعنى عظيم) قال

قوى هم قتلوا أميم أخى \* فاذا رميت يصيبني سهمي  
ولئن عفوت لأعفون جلالا \* ولئن سطوت لأوهن عظمي

(و) بمعنى (حقير) قال امرؤ القيس وقد قتلوا أباه \* الا كل شيء سواء جليل \* (و) بمعنى (أجل) قالوا فعلت ذلك من جليلك أى من أجلك وقال جميل

رسم دار وقت في طلله \* كدت أقض الغداة من جلله

قيل أراد من أجله وقيل أراد من عظمه في عيني (جير بالكسر) على أصل التقاء الساكنين كأمس (والفتح) للتخفيف كإين وكيف حرف (له) أى للجواب (كنتم) قال في المنى لا اسم بمعنى حقايقكون مصدرا ولا بمعنى أبداف يكون ظرفا ولا لأعربت ودخل عليها أل ولم تؤكدا أجل في قوله \* أجل جير ان كانت راء أسافله \* ولا قبول بها لا في قوله

إذا تقول لابنة الجير \* يصدق لا إذا تقول جير

وأما قوله \* وقائلة أسيت فقلت جير \* فالتوين فيه للترنم وهو غير مختص بالاسم انتهى وفي شرح التسهيل لأبي حيان جير من حروف الجواب فيها خلاف أى اسم أو حرف (السين وسوف) كلاهما (للتنفيس) أى تخليص المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمان الواسع وهو الاستقبال (قال البصرية وزمانه مع السين أضيق) منه مع سوف نظر إلى أن كثرة الحروف تفيد مبالغة في المعنى والكوفيون أنكروا ذلك ورده ابن مالك بتعاقبهما على المعنى الواحد في الوقت الواحد قال تعالى، وسيوف يوتى الله المؤمنين أجرا عظيما، أو أملك سنوتهم أجرا عظيما، كلا سيعلمون ثم كلا سوف يعلمون وقال الشاعر

وما حالة الا سيصرف حالها \* إلى حالة أخرى وسوف تزول

وبالقياس على الماضي فإن الماضي والمستقبل متقابلان فكأن الماضي لا يقصد به الا مطلق الماضي دون تعرض لأقرب أو بعد فكذلك المستقبل \* قلت \* وهو ممنوع فإن الماضي أيضا فرقوا فيه وقالوا ان قد تقر به من الحال (قيل والاستقرار) ذكره بعضهم في سيقول السفهاء الآية مدعيان ذلك انما نزل بعد قوله ما ولاهم فجاءت السين إعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال قال في المنى وهذا لا يعرفه النحويون وما ذكره من ان الآية نزلت بعد قوله غير موافق عليه (وتختص سوف خلافا للسيرافي بدخول اللام) نحو واسوف يعطيك ربك . (و) بجواز (فصلها بالمعل ملغى) نحو \* وما أدرى وسوف إخال أدرى \* والامر ان تمتنعان في السين وجوزهما السرافي فيها أيضا (وسو) بحذف الفاء (وسي) بحذفها وقلب الواو ياء مبالغة في التخفيف (وسف) بحذف الوسط (لغات) حكاه الكوفيون قال الشاعر \* فان أهلك فسوتجدون فقدي \* (وقيل) ان هذا الحذف بوجوه (ضرورة) خاص بالشعر لا لغة (وليست السين مقتطعة منها) أى من سوف بل هي أصل برأسها (على الاصح) لان الاصل عدم الاقتران وقيل انها فرعا ومقتطعة منها ووجه ابن مالك وردبأنها لو كانت فرعا لساوتها في المدة ولكانت أقل استعمالا منها وأجيب عن الاول بالترامه كما تقدم وعن الثاني بان الفرع قد يفوق الاصل كنعم وبش فانهما فرعا محرك العين وهما أكثر استعمالا (قد حرف يختص بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد) من جازم وناصب وحرف تنفيس فلا يدخل على الجامد كعسى وليس ولا الانشائي



كذب وبش ولا المنفى ولا المقرن بما ذكر (و) هي معه كالجزء من ثم (لا يفصل منه بشي فيقبح أن يقال قزيدا رأيت (الابقسم) كقوله \* أخالد قد والله أو طأت عشوة \* وسمع قد لعمرى بت ساهرا وقد والله أحسنت (وتكون للتوقع) من المضارع كقولك قد يقدم الغائب اليوم إذا كنت تتوقع قدومه ومع الماضي قال الخليل يقال قد فعل ل لقوم ينتظرون الخبر ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة لأن الجماعة منتظرون لذلك وفي التزيل . قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها لأنها كانت تتوقع اجابة الله عز وجل لدعائها (وقيل) لا تكون له (مع الماضي) بل مع المضارع خاصة لأن التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع (وأنكره ابن هشام) في المعنى (مطلقا) فقال والذي يظهر لي قول ثالث وهو أنها لا تنفي التوقع أصلا أما في المضارع فلان قولك يقدم الغائب يفيد التوقع بدون قد إذا الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقع له وأما في الماضي فلأنه لو صح إثبات التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لمصح أن يقال في لا رجل بالفتح أن لا الاستفهام لأنها لا تدخل الجواب لمن قال هل من رجل ونحوه فالذي بعد لا يستفهم عنه من جهة شخص آخر كما أن الماضي بعد قد متوقع كذلك قال وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة فإنه قال أنها تدخل على ماض متوقع ولم يقل أنها تنفي التوقع ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة وهذا هو الحق انتهى وقال أبو حيان في شرح التسهيل لا يتحقق التوقع في قد مع دخوله على الماضي لأنه لا يتوقع إلا المنتظر وهذا قد وقع والذي تلقناه من أفواه الشيوخ بالأندلس أنها حرف تحقيق إذا دخلت على الماضي وحرف توقع إذا دخلت على المستقبل الآن عنى بالتوقع أنه كان متوقعا ثم صار ماضيا (و) تكون (لتقريب الماضي من الحال) تقول قام زيد فيعمل الماضي القريب والماضي البعيد فاذا قلت قد قام اختص بالقریب (والتقليل مع المضارع) نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل (والتحقيق معهما) مثاله مع الماضي قد أفلح من زكاه ومع المضارع قد يعلم ما أتم عليه ( قال سيبويه والتكثير) كقوله

قد أترك القرن مصفرا أنامله \* كان أثوابه محت بفرصاد

(و) قال (ابن سيدة والنفي و) حكى قد كنت في خير فترفعه بنصب تعرف وأشار إليه في التسهيل بقوله وربما نفي بقدر نصب الجواب قال ابن هشام ومحلّه عندى على خلاف ما ذكر وهو أن يكون كقولك الكذوب هو رجل صادق ثم جاء النصب بعده نظرا إلى المعنى قال وان كانا دائما حكما بالنفي لثبوت النصب فغير مستقيم لمجيء قوله \* والحق بالحجاز فاستريحا \* وقراءة بعضهم . بل يقذف بالحق على الباطل فيدفعه . ( كل اسم) موضوع (لاستغراق أفراد المنكر) نحو . كل نفس ذائقة الموت . (والمعرف المجموع) نحو \* وكلهم آتية . (وأجزاء المفرد المعرف) نحو كل زيد حسن (وتقع نو كيدا وسيأتي) في مبحث التأكيد في الكتاب الخامس (ونعتاد الأعلى الكمال) لذكره أو معرفة (قضاف حتما لظاهر مماثلة لفظا ومعنى) نحو أطعمنا شاة كل شاة وقوله وان الذي حانت بطلع دماؤهم \* هم القوم كل القوم يأثم خالد

(قيل ومعنى فقط وتالية للعوامل قضاف للظاهر) نحو . كل نفس بما كسبت رهينة . (أوضحير محذوف) نحو . كلا هدينا . أى كلهم (فان أضيف لضمير مذكور لم يعمل فيها غير الابتداء غالبا) نحو . ان الأمر كله لله . فممن رفع كله وكلهم آتية ومن القليل قوله

يميد اذ مادت عليه دلاؤهم \* فيصدر عنها كئنا وهونا هل

(وقيل دائما ثم ان أضيف لمعرفة روى في ضميرها المعنى أو اللفظ) وقد اجتمعا في قوله تعالى . ان كل من في السموات والأرض الا آتى الرحمن عبد القدا أحصاهم وعدهم عدا وكلهم آتية يوم القيامة فردا . (وأوجه) أى



مراعاة اللفظ (ابن هشام) فقال في المعنى والصواب أن الضمير لا يعود إليهما من خبرها إلا مفردا مذكرا على لفظها نحو كلهم آتية . كل أولئك كان عنه . سؤلا . كلهم جائع إلا من أطعمته . وكلناك عبد وأما الآية الأولى فجملة لقد أحصاهم أحيب بها القسم وليست خبرا عن كل وضميرها راجع لمن لا لكل (أو) أضيفت (إلى) ذكره فتألتها (أي الأقوال) (وهو المختار وفاقاله) أي لابن هشام (أن نسب الحكم لكل فرد فاللفظ) نحو كل رجل يشبعه رغيفان (أو) نسب (للمجموع فالله) نحو كل رجل قائمون أي مجموع الرجال وأول الأقوال وعليه ابن مالك وجوب مراعاة المعنى مطلقا لذلك جاء الضمير مفردا مذكرا في نحو . وكل شيء فعلوه في الزبر ومفردا مؤنثا نحو . كل نفس بما كسبت رهينة . ومثني في نحو

وكل رفيق كل رجل وان هما تعاطى القناقوما هما اخوان

ومجموعا مذكرا في نحو . كل حزب بما لديهم فرحون . ومجموعا مؤنثا في نحو  
وكل مصيبات الزمان وجدتها \* سوى فرقة الأحباب هينة الخطب

والثاني وعليه أبو حيان جواز الأمرين مطلقا كقوله

جاءت عليه كل عين ثرة \* فترك كل حديقة كالدرهم

فقال تركن ولم يقل تركت فدل على جواز كل رجل قائم وقائمون (أو قطعت) عن الإضافة لفظا (بخوزهما) أي مراعاة اللفظ والمعنى (أبو حيان) . مثال اللفظ . قل كل يعمل على شاكلته . فكلما أخذنا بذنبه ومثال المعنى . وكل كانوا ظالمين . (وقال ابن هشام) في المعنى الصواب أنه (أن قدر) المنوي (مفردا نكرة وجب الأفراد) كما لو صرح بالمفرد (أو) قدر (جمعاء عرفا فالجمع) واجب وان كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الأفراد ولكن فعل ذلك تنبيه على حال المحذوف فيهما فالأول نحو قل كل يعمل على شاكلته . كل آمن بالله . كل قد علم صلاته وتسيبته . والثاني نحو كل له قانتون كل في فلك يسبحون وكل اتوه داخرين . مسألة . قال البيانيون (أدأ وقت) كل (في حيز النفي توجه) النفي (إلى الشمول) خاصة (وأفاد) بمفهومه (ثبوت الفعل لبعض الأفراد) كقولك ما جاء كل القوم لم آخذ كل لدراهم وكل الدراهم لم آخذ رقبته

\* ما كل رأي الفتى يدعو إلى رشد \* (أر وقع النفي) في (حيزها توجه إلى كل فرد) نحو قوله صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليمين أنسيت أم قصر من الصلاة (كل ذلك لم يكن . كلما طرف يقتضي التكرار مركب من كل وما المصدرية أو النكرة) التي معنى وقت ومن جاءها لظرفية كقوله تعالى . كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل . فاما أن يكون الأصل كل رزق ثم عبر عن معنى المصدر بما والفعل ثم أنبا عن الزمان أي كل وقت رزق كما أنيب عنه المصدر الصريح في جئتكم خفوق النجم أو يكون التقدير كل وقت رزقوا فيه فحذف العائد ولا يحتاج في هذا إلى تقدير وقت (وبأصبه) الفعل الذي هو (جوابه في المعنى) مثل قالوا في الآية (قال أبو حيان ولا يكون ناليه وجوابه الأفعال الماضية كلاً \* إلا كثر) على أنها (بسيطة) وقال تلعب هي مركبة من كاف التشبيه ولا النامية قال وإنما شددت لامها التقوية المعنى ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين قال أبو حيان وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل (أو) إلا كثر على (أنها حرف ردع وزجر) لا معنى لها عندهم إلا ذلك حتى أنهم يجيزون أبدا الوفاء عليها والابتداء بما بعدها وحتى قال جماعة منهم متى سمعت كلاً في سورة فاحكم بانها مكينة لا فيها معنى التهديد والوعيد وأكثرت ما نزل ذلك بمكة لأن أكثر العتو كان بها (وزاد) لها (قوم) لما رأوا أن معنى الردع والزجر ليس مستقرا فيها . معنى (ثانيا) يصح عليه أن يوقف دونها ويتبدأ بها ثم اختلعا في تعيين ذلك المعنى (فالكسائي) قال تكون (بمعنى حقا) أيضا (وزعمها) أي اسمها حينئذ كمرادفها



ولانها تنون في قراءة بعضهم . كلا سيكفرون بعبادتهم . وغيره قال اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للاصل ومحوج لتكلف دعوى عليه لبائها وخرج للتنوين في الآية على انه بدل من حرف الاطلاق المزيد في رؤس الآي ثم انه وصل بنية الوقف (وأبو حاتم) قال تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية قال أبو حيان ولم يتقدمه الى ذلك احد ووافقه عليه الزجاج وغيره (والنضر) بن شميل قال تكون بمعنى إي فتكون حرف تصديق وتستعمل مع القسم وخرج عليه قوله تعالى . كلا والقمر . فقال معناه إي والقمر قال ابن هشام وقول أبي حاتم عندي أولى من قول الكسائي والنضر لانه أكثر اطرافا فان قول النضر لا يتأتى في قوله . كلا انها كلمة . وقوله . كلا ان معي ربي سيهدين . لانها لو كانت فيهما بمعنى إي لكانت للوعيد بالرجوع والتصدق بالادراك وقول الكسائي لا يتأتى في نحو . كلا ان كتاب الابرار . لان إن تكسر بعد ألا الاستفتاحية ولا تكسر بعد حقا ولا بعدما كان معناها قال أبو حيان وذهب الفراء وأبو عبد الرحمن الزيدى ومحمد بن سعدان الى ان كلا بمنزلة سوف قال وهذا مذهب غريب \* (كم) - لي و - بين (خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى أي عدد لا لقلة ولا كثرة ولا هي حرف ولا امر كبة خلا لزامي ذلك) بل هي اسم بسيط وضعت مبهمة تقبل قليل العدد وكثيره والدليل على اسميتها دخول حرف الجر عليها والاضافة اليها وعود الضمير عليها وذهب بعضهم فيما حكاه صاحب البسيط الى أن الخبرية حرف للتكثير في . قابله رب الدالة على التقليل وذهب الكسائي والفراء الى أن كم وجهيهما مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذفت ألفها كما تحذف مع سائر حروف الجر نحو بم ولم وعم وكثير الاستعمال لها فاسكنت وحدث لها بالتركيب معنى غير الذي كان لكل واحد من مفرداتها كما قاله النحويون في لولا وهلا وزعم بعضهم على أن الاستفهامية للتكثير (وتقع) كم في حالتها (مبتدأ) قال بعضهم وجاز الابتداء بالخبرية وان كانت نكرة مجهولة حملا على الاستفهامية (فيقع الاخبار عنها بمعرفة وظرف ويمنع بموقت وانما يحسن بنكرة نحوكم رجل قام أو زارك وكم غلاما دخل في ملكك (و) تقع (معمول ناسخ يعمل فيما قبله) ككان وظن نحوكم كان مالك وكم ظننت إخوتك بخلاف ناسخ لا يعمل فيما قبله كما وان وأخواتها (و) تقع (خبرا) للبند إن نحوكم دراهمك أو لكان نحوكم كان غلامان قومك (ومفعول به) نحوكم غلاما اشتريت (ومجرورة بحرف تعلق بتاليها) نحوكم دراهمك اشتريت ثوبك وبكم جارية عتقت (ومضاف قيل ان كان) ذلك المضاف (معمول له) أي لتاليها نحوكم غلاما رجل ضربت ورقبة كم أسير فككت فان غلاما معمول لضربت ورقبة معمول لفككت بخلاف غلام كم رجل قام أو أنك غلام كم رجل أدخل في ملكك قال أبو حيان وهذا الشرط شرطه بعض أصحابنا لا أراه بل أرى جواز الصورتين الأخيرتين ولا فرق بين كم والمضاف اليها فكما ان كم تقع مبتدأة في كم رجل قام أو أنك وفي كم غلاما دخل في ملكك فكذلك ما أضيف اليها (وظرفا) نحوكم ميلاسرت وكم يوماصمت (ومصدرا) نحوكم ضربة ضربت زيدا (قيل ومفعول له) نحوكم اكرامالك وصلت قاله ابن هشام الخضر اوى قال ولا بد من حرف العلة لانه لا يحذف الا في لفظ المصدر قال أبو حيان ولا نعلم أحدا نص على جواز ذلك غيره (وقد توقف أبو عبد الله) السوسي (الرعي) من نحة تونس في اجازة ذلك (ولا) تقع مفعولا (معه) لانه لا يتقدم (وجواب) كم (لاستفهامية بجوز رفعه) وان اختلف محل كم من النصب والرفع والجر (والأولى) فيه (مراعاة محلها) فيجري على حسبه ان رفعه ارفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر مثال ذلك كم عبدا دخل في ملكك وكم عبدا اشتريت وبكم عبدا استعنت فجواب هذه كلها على الأول ان تقول عشرون عبدا وعلى الثاني أن تقول في المثال الأول عشرون وفي الثاني عشرين وفي الثالث بعشرين \* (كأين اسم كم) في المعنى (مركب من كاف التشبيه و) أي لاستفهامية المنونة وحكيته ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين



لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية ولهذا رسم في المصنف نونا ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف (وقيل) الكاف فيها هي (الزائدة) قال ابن عصفور ألا ترى أنك لا تريد بها معنى تشبيه قال وهي مع ذلك لازمة كلزوم ما الزائدة في لاسيا وغير متعلقة بشئ كسائر حروف الجراز وأندوأى مجرور بها (وقيل) هي اسم بسيط واختاره أبو حيان قال ويدل على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات الآتية (وأفادتها للاستفهام نادر) والغالب وقوعها خبرية بمعنى كثير نحو . وكان من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها . ومثالها استفهامية قولك بكان تبسح هذا الثوب كدامثله ابن عصفور ومثله ابن مالك يقول أبي لابن مسعود كان تقرأ سورة الأحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين (ومن ثم) أي من أجل أن أفادتها للاستفهام نادر (أنكره الجمهور) فقالوا لا تقع استفهامية البتة (وتلزم الصدر فلا تجزأ فلا ينحرف) حيث ذكر أنها يدخل عليها حرف الجر في المثال السابق قال أبو حيان ويحتاج دخول حرف الجر إليها إلى سماع ولا ينبغي القياس على كم الخبرية لأن ذلك يقتضي أن يضاف إليها كم ولا يحفظ من كلامهم (ولا يخبر عنها) إذا وقعت مبتدأ (الابجمله فعلية) مصدره بماض أو مضارع نحو . وكان من نبي قتل . وكان من آية في السموات والأرض يمرر عليها . قال أبو حيان قد استقرأت ما وقعت فيه فوجدت الخبر فيه لا يكون إلا كذلك ولم أقف على كونه اسما مفردا ولا جملة اسمية ولا فعلية مصدرية بمستقبل ولا ظرفا ولا مجرورا فينبغي أن لا يقدم على شئ من ذلك إلا بسماع من العرب قال والقياس يقتضي أن يكون في موضع نصب على المصدر أو الظرف أو خبر كان كما كان ذلك في كم وفي البسيط أنها تكون مبتدأ وخبر أو مفعولا (ويقال) فيها (كائن) بلاد بوزن اسم الفاعل من كان ساكنة النون وبذلك قرأ ابن كثير وقال الشاعر

وكائن بالأباطح من صديق \* يراني لو أصبت هو المصايبا

(وكاء) بالعصر بوزن عم (وكائي) بوزن رمي وبه قرأ ابن عيمس (وكي) بتقديم الياء على الهجزة قال أبو حيان وهذه اللغات الثلاث نقلها النحويون ولم ينشدوا فيها شعرا فباعتدت \* (كذا اسم مركب) من كاف التشبيه وذا اسم إشارة وهو بعد التركيب (كناية عن عدد) مبهم (كم) الخبرية (لكن) يفارقها في أنها (ليس لها الصدر) تقول قبضت كذا وكذا درهما (و) في أنها (الغالب) في استعمالها (تكرارها بالعطف) عليها كالمثال (وأوجبه ابن خروف) فقال أنهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما ودكر ابن مالك أنه مسموع ولكنه قليل (وتنصرف) بوجوه الأعراب فتكون في موضع رفع وفي موضع نصب وفي موضع جر بالإضافة والحرف ولا تنصرف على أعراب خاص (ولا تتبع) بتابع لا بنعت ولا عطف بيان ولا تأكيذا ولا بدلا (ولا محل لكافها) من الأعراب فلا تتعلق بشئ لأن التركيب أخرجهما عن ذلك ومن النحويين من حكم على موضع الكاف بالأعراب وجعلها اسما مبتدأ كمثل (ونالها) هي (زائدة) لازمة فرارا من التركيب إذا لمعنى التشبيه فيها وذا مجرور بها كافي كائن سواء وقائل ذلك فيهما واحد وهو ابن عصفور \* (لا) حرف (للجواب نقيض نعم) وهذه تحذف الجمل بعدها كثيرا تقول أجاهل زيد فيقال لا والأصل لا لم يجي \* (نعم) بفتح النون والعين في أشهر اللغات (وكسر عينها) مع فتح النون لغة كناية رهاقرأ الكسائي (و) كسر (نونها) مع كسر العين اتباعا لغة لبعضهم حكاه في المغني (وابدأها) أي العين (هاء) فيقال نعم (لغة) حكاه النضر بن شميل وفي المغني أن ابن مسعود قرأ بها قال أبو حيان لأن الحاء تلي العين في المخرج وهي أخف من العين لأنها أقرب إلى حروف الفم حرف (للجواب تصديقا لخبر) كقولك لمن قال قام زيد أو ما قام زيد نعم (وإعلاما للمستخبر) كقولك لمن قال هل جاء زيد نعم وفي التنزيل فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم (ووعدا الطالب) كقولك لمن قال اضرب زيد انعم



وكذا المن قال لا تضرب زيد او هلا تفعل (وتكون بعد ايجاب) نحو قام زيد فيقال نعم (و) بعد (نفي) نحو ما قام زيد فيقال نعم (و) بعد (سؤال عنهما) نحو ا كان كذا او ما قام زيد فيقال نعم فهي في الموجب والسؤال عنه تصديق في الثبوت وفي المنفي والسؤال عنه تصديق النفي (قيل وترد للتدكير) لما بعدها وذلك اذا وقعت صدر الجملة بعدها كقولك نعم هذه اطلالهم قال ابن هشام والحق انها في ذلك حرف إعلام وانها جواب لسؤال مقدر وقال أبو حيان هي فيه تصديق لما بعدها وقد مت قال والتقديم أولى من ادعاء معنى لم يثبت لها \* (هل ويقال) فيها (أل) بابدال هاء الهزلة (لطلب التصديق) نحو هل قام زيد وهل زيد قائم (وباقى الادوات للتصور) نحو من جاءك متى تقوم (وتختص) عن الهمزة (بور ودها للجد) أي يراد بالاستفهام بها النفي ولذلك دخلت على الخبر بعدها في نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان. والباقي قوله \* ألاهل أخو عيش لذي بدائم \* وصح العطف في قوله وان شغائي عبرة مهراقة \* وهل عند رسم دارس من معول

اذلا يعطف الانشاء على الخبر والهمزة لا ترد لذلك (و) تختص (بعدم دخولها الى اسم بعد فعل اختياري) ولذلك وجب النصب في نحو هل زيد اضربه لان هل اذا كان في خبرها فعل وجب ايلؤها اياه فلا يقال هل زيد قام الا في ضرورة قال \* أم هل كبير بكى لم يقض عبرته \* قال أبو حيان ويمتنع حينئذ أن تكون مبتدأ وخبر ابل يجب جملة على اضمار فعل قال وسبب ذلك ان هل في الجملة الفعلية مثل قد فكما أن قد لا تليها الجملة الابتدائية فكذلك هل بخلاف الهمزة فتدخل على اسم بعده فعل اختيارا نحو أبشر انما واحدا تتبعه وتقول أزيد قام على الابتداء والخبر لانها أم أدوات الاستفهام فانسع فيها (وجوزة) أي دخول هل على اسم بعده فعل في الاختيار (الكسائي) فأجاز هل زيد قام جواز احسانا لانهم أجازوا هل زيد قائم وابتدأ بعدها الاسماء فكدامع وجود الفعل ورد بانهم ضعفوا بناءه على الفعل مع حضوره فالابتداء أخرى (قيل وترد للتسوية) كما ترد الهمزة نحو علمت هل قام زيد أم عمرو قال أبو حيان كذا زعم بعضهم ويحتاج ذلك الى سماع من العرب والمعرف وان ذلك مما تغرد به الهمزة (قيل والتقرير) قال أبو حيان والمعرف ان ذلك للهمزة دون هل (قال) الجلال (القرطبي) في بعض (والتمني) في بعض وقال (المبرد) في المقتضب وترد (بمعنى قد) وبذلك فسر قوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر قال جماعة قد أتى (وأنكره قوم) آخرهم أبو حيان وقال لم يقم على ذلك دليل واضح انما هو شيء قاله المفسرون في الآية وهذا تفسير معنى لا تفسير اعراب ولا يرجع اليهم في مثل هذا انما يرجع في ذلك الى أئمة النحويين واللغاة لا الى المفسرين (وقال الزمخشري) في المفصل (والسكاكي) في المصباح أبلغ من هذه الدعوى (هو) أي معنى قد (معناها أبدأ والاستفهام المفهوم منها) انما هو (من همزة مقدرة) معها قال ابن هشام ونقله عن سيديويه وعبارته في المفصل وعند سيديويه أن هل بمعنى قد الا أنهم تركوا الألف قبلها لانها لا تقع الا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله

سائل فوارس ربوع بشدتنا \* أهل رأونا بسبح القاع ذي الاكم

انتهى قال ابن هشام ولو كان كما ذكر لم تدخل الاعلى الفعل كقوله قال ولم أر في كتاب سيديويه مانعه عنه انما قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم مانعه وهن وهي للاستفهام لم يزد على ذلك وقال أبو حيان وفي الافصاح ذكر جماعة من النحويين وأهل اللغة أن هل تكون بمعنى قد مجردة من الاستفهام وربما فسروا بذلك قوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر وأرى هذا القول مأخوذا من قول سيديويه وتقول قد أم هل قام هي بمنزلة قد فقيل أراد أنها بمنزلة قد في الاصل وقال أبو حيان في موضع آخر زعموا أن هل بمنزلة قد ولا يتأتى ذلك الا اذا دخلت على الجملة الفعلية المثبتة أما اذا دخلت على الجملة الاسمية فلا تكون اذ ذلك بمعنى قد لان قد لا تدخل على الجملة الاسمية



(و) قال (ابن مالك) تتعين له اذا قرنت بالهمزة كالبيت السابق قال أبو حيان ولا دلالة في ذلك على التعيين لان ذلك لم يكثر كثرة توجب القياس انما جاء منه هذا البيت أو بيت آخر ان كان جاء وإذا كان الامر كذلك احتقل أن يكون مما دخل فيه أداة الاستفهام على مثلها على سبيل التأكيّد كدخول حرف الجر على مثله في نحو \* فأصبحن لا يسألنّه عن بمابه \* ونحو \* ولا للماهم أبدا دواء \* وإذا احتقل ذلك لم يتعين مرادفة قد انتهى ووافقه ابن هشام في المغنى ثم المراد بمعنى قد المذكورة قيل التقريب قال في الكشف هل أتى أي قد أتى على معنى التقرير والتقريب جميعا أي أتى على الانسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل المتمدل يمكن فيه شيأ مذكورا قال ابن هشام وفسرها غيره بقدر خاصة ولم يحلوا قد على معنى التقريب بل على معنى التحقيق وقال بعضهم معناها التوقع وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما أتى على الانسان وهو آدم عليه السلام قال والحين زمن كونه طينا «مسئلة» (صدر الكلام الاستفهام والتحضيض والتبني غير ها ولا م الابتداء ولعل وما لنا فيه) فلا يقدم عليها معمول الفعل بعدها لا يقال عمر اما ضرب زيد (وفي لا) النافية أقوال أحدها ان لها الصدر كما (ثانيها وثالثها) وهو (الاصح ان كانت في جواب قسم ورب غالبا للتنفيس في الاصح \* (نون التوكيد) نوعان (خفيفة وثقيلة والتأكيّد بها) أي الثقيلة (أشد من التأكيّد بالخفيفة نص عليه الخليل (وليست هي الاصل) والخفيفة فرع عنها خففت كما تخفف ان (خلافا للكوفية) حيث ذهبوا الى ذلك واستدل البصريون على أن الخفيفة نون على حدتها بان لها أحكاما ليست للشديدة كما سيأتي (وتدخل جواز على الامر) كاضر بن وقوله \* فانزلن سكينة علينا \* (والمضارع الخالي من تنفيس ذات طلب) سواء كان ذلك الطلب أمرا أم نهيا تحضيضا أم نهيّا أم استفهاما بحرف كقوله \* فإياك والميتات لا تقربنها \* وقوله \* هلا تمنن بوعد غير مخلفة \* وقوله \* فليتك يوم الملتقى ترينني \* وقوله

وهل بمنعني ارتياد البلاء \* د من حذر الموت أن يأتي

وقوله \* أفبعد كندة تمدحن قبلا \* وقوله

فاقبل على رهطى ورهطك نبئت \* مساعينا حتى ترى كيف نفعلا

وقوله ألا ليت شعري ما تقولن فوارس \* اذا حارب الهام المصيح هاتى

(خلافا لابن الطراوة في المستفهم عنه باسم) حيث قال لا يلحقه وخص ذلك بالهمزة وهل ورد بالسماع في البيتين المذكورين (و) تدخل (لزوما) المضارع (المثبت المستقبل جواب قسم) نحو والله ليقومن بخلاف المنفى نحو لا أقسم والحال نحو والله ليقوم زيد الآن والمقرون بحرف تنفيس نحو . وسوف يعطيك ربك فترضى . لاهما معا يخاضان للاستقبال فكرهاوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد (و) تدخل (كثيرا وقيل لزوما) المضارع (التالى إما) الشرطية نحو فاما نذهب بك واما ينزغنك ولم يقع في القرآن الا مؤكدا بالنون ومن ثم قال المبرد والزجاج انها لازمة لا يجوز حذفها الا في الضرورة كقوله \* إما ترى رأسى تغير لونه \* ولكثرة حذفها في الشعر قال سديويه والجمهور بجوازه في الكلام (لا الجزاء والمنفى بما ولا ولم والتعجب والماضى ومدخول بما وما الزائدة وسائر أدوات الشرط والخالي مما ذكر واسم العاقل) أي لا تدخل في شيء من هذه الأنواع الا (شذوذا) وضرورة أو مثلا) كقوله \* حديثا متى ما يأتك الخير ينفعنا \* وقولك ما في الدار يقوم من زيد وقوله تعالى . واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة . وقول الشاعر \* فلا ذانعيم يتركن لنعيمه \* وقوله

\* يحسبه الجاهل ما لم يعلم \* وقوله \* فأحر به من طول فقر وأحريا \* وقوله \* دامن سعدك لو رحت متجا \*

وقوله \* ربما أوفيت في علم \* ترفعن ثوبى شمالات \* وقوله \* قليلا به ما يعمد نك وارث \* وقوله



\* من تتقن منهم فليس باآيب \* وقوله \* ومهما تشأ منه فزارة تمنعا \* وقوله \* لبت شعري واشعرن اذا ما \*  
 وقوله \* آقان احضروا الشهودا \* ( ويفتح آخره ) أى المضارع مع النون لتركيبه معها وقيل لا لتقاء  
 الساكنين آخر الفعل وأول النون الاولى وسواء فى فتح آخره أو كان صحيحا كاعتضدن أم معتلا كاخشين  
 وارمين ( وحذفه ) حال كونه ياء ( تلو كسرة لغة ) لغزارة يقولون فى ابكين ابكن بحذف الياء قال شاعرهم  
 \* وابكن عيشا تولى بعد جدته \* وقال \* ولا تقاسن بعدى الهم والجزعا \* وغيرهم يفتح الياء ولا يحذفها فيقول  
 \* بكن ولا تقاسين ( فان كان ) مع آخره ( واوا وضيرا وياء ) وهى ( بعد حركة مجانسة حذفت ) نحو لتقومن يا رجال  
 ولتقومن يا هندوا أصلهما لتقوموا ولتقومى فحذفت الواو والياء لا لتقاء الساكنين ( والا ) بأن كانت بعد حركة  
 غير مجانسة وهى الفتحة ( تثبتت بحركة بها ) أى بالحركة لمجانسة نحو اخشون يا قوم بضم الواو واخشين يا هند بكسر  
 الياء اذ لو حذفت بعد الفتحة لم يبق ما يدل عليها ( وجوز الكوفية حذف يائه لتوقعه ) فيقال اخشن يا هند بحذف  
 الياء ( وقيل ) هو لغة طائفة نقل ذلك عنهم الفراء ( أما ألف ) الضمير فلا يحذف بل يبقى كما يؤخذ من قولى ( ولا  
 يقع بعد الف الاثنان ونون الاناث الا الثقيلة ) نحو اضربان يا زيدان واضربنان يا هندات ولا تقع الخفيفة لان فيه  
 جمعين ساكنين ( خلافا ليونس والكوفية ) حيث أجاز واوقع الخفيفة بعدهما مكسورة قال ابن مالك  
 ويؤيده قراءة بعضهم تدمر انهم تدمروا ويمكن أن يكون منه قراءة ابن ذكوان . ولا تتبعان سبيل الذين  
 لا يعلمون . انتهى وأما سيبويه فانه قال رداعلى من أجاز ذلك هذا لم تقله العرب وليس له نظير فى كلامهم وعلى  
 الاول ( فتكسر الثقيلة ) فى هذين الحالين لا لتقاء الساكنين ( وتفصل النون ) من نون الاناث ( بالف على  
 القولين ) أى على قول الجمهور ويونس معاً أى من أ كد بالثقيلة فصل بها نحو اضربنان ومن أ كد بالخفيفة  
 افصل بها نحو اضربنان ( وتحذف الخفيفة لملاقات ساكن ) كقوله

لاتهين الفقير عليك أن \* تركع يوما والدهر قد رفعه

( ونذر ) حذفها فى الوصل دونه كقوله \* اصرف عنك الموم طارقها \* ( و ) تحذف الخفيفة ( للوقف بعد  
 كسر أو ضم مر دو داما حذف لها ) من ياء أو واو لزال سبب حذفها وهو التقاء الساكنين بحذفها كقولك  
 فى اضربن واضربن واضرب واضربوا وقال أبو حيان الذى يظهر أن دخولها فى الوقف خطأ لانها لا تدخل لمعنى  
 التوكيد ثم يحذف ولا يبقى دليل على مقصودها الذى جاء له وأجاز يونس فى هذه الحالة ( ابدالها ياء وواو )  
 ويظهر ذلك ظهورا بينا فى نحو اخشون واخشين فيقال اخشي واخشو ( كما أبدلت الفاء بعد الفتح ) اجاعا  
 كقولك فى اضربن اضربا وفى التزيل لنسغا ولذلك رسم بالالف على نية الوقف « خاتمة » ( التنوين نون تثبت  
 لفظا لا خطا ) هذا أحسن حدوده وأخصرها وأجزها ذسائر النونات المزيدة الساكنة أو غيرها ثبتت خطا  
 ( وهو ) أقسام ( ١ - كين بدخل فى الاسم ) العرب المنصرف ( دلالة على أصالته اذ الم بين ولم يمنع الصرف ) لسلامته  
 من شبه الحرف ومن شبه الفعل ( ومن ثم ) أى من أجل ذلك ( سمي صرفا ) أيضا فالصرف هو تنوين التامكين  
 الذى اذا جرح به الاسم لمسا به الفعل قيل منع من الصرف ( وقيل ) بدخل ( فرقا بين المنصرف وغيره ) ( و ) قال  
 ( الفراء ) ( فرقا ) بين الاسم والفعل ( وقال قطرب والسهيلي فرقا بين المفرد والمضاف ومن ثم حذف فى الاضافة  
 وتنكير يلحق بعض المبنى ) كاسماء الأفعال والأصوات ( فرقا بين المعرفة والنكرة ) نحو صه وسيدويه وآخر وهو  
 مسموع فى باب اسم الفعل ومطر د فى كل علم محتوم بويه ( وعوض يلحق اذ وكلوا وعضوا وعضوا عن مضافها )  
 اذا حذفت نحو وأتم حينئذ تنظرون . كل فى فلك . فضلنا بعضهم على بعض . أياما تدعوا ( والمتاهى المعتل )  
 اللام اذا حذفت ياءه رفعا وجرا بكوار وغواش ( عوضا من الياء بحركتها ) عند سيبويه ( وقيل من الحركة فقط ) قاله



المبرد والزجاج (وقيل هو) في الجميع تنوين (صرف) ودخل في إذلاعرابها بالاضافة اليها ورجع في كل ونحوه  
 لزوال الاضافة التي كانت تعارضه في باب جوار لان الياء لما حذفت التحق الجمع بأوزان الآحاد كسلام وكلام  
 فصرف ورد بأن الحذف عارض فلا يعتد به (ومقابلته في) باب جمع المؤنث السالم (نحو مسلمات) فانه في مقابلة  
 النون في نحو مسلمين (وقال) علي بن عيسى (الرابع هو فيه للصرف) ويرده ثبوته مع التسمية به كعرفان  
 (و) قال الرضي هو (لهما وقيل) هو (عوض من الفتحة) نمبا ورد بأنه لو كان كذلك لم توجد في الرفع والجرح ثم  
 العضة قد عوض منها الكسرة فهاذا العوض (وترنم في الروي المطلق في لغة تميم) يأتون به بدلا من حرف  
 الاطلاق وهو الالف والواو والياء لقطع الترتم الخاص بها بخلاف لغة الحجاز فاهم يشبتون المدة (وغال في)  
 الروي (المقيد) أثبتة الاخفش وغيره (وأنكره الزجاج) والسيرافي لانه يكسر الوزن وقال (ابن يعيش هو  
 ضرب من الترتم) زاعما أن الترتم يحصل بالنون نفسها لانها حرف أغن (ويكونان) أي تنوين الترتم والغالي في  
 ذي آل والفعل والحرف كقوله اقل السوم عاذل والعتابن \* وقولي ان أصبت لقد أصابن

وقوله \* لما نزل بركابا كان قدن \* وقوله \* وقائم الاعماق حاوي المخترقن \* وقوله \* ويعدو على المرء ما يأتون  
 وقوله \* قالت بنت العم ياسمي وان \* (بخلاف غيرهما) من أقسام التنوين فانه لا يكون الا  
 في الاسم الخالي من آل (ومن ثم قال ابن مالك) في شرح الكافية (وابن هشام) في توضيحه (همانونان لاتنويان)  
 قالوا لعل الشاعر زاد في آخر كل بيت فضعف صوته بالهمزة فتوهم السامع انه نون وكسر الروي وقال أبو  
 الحجاج يوسف (ابن معرور) همانونان (أبدلا من المدة) وليس بابتوين (وزاد ابن الجباز) في شرح الجزولية  
 (تنوين ضرورة في المبادئ وما لا ينصرف) قال ابن هشام وبقوله أقول في المبادئ دون الآخر لان الضرورة  
 باحت الصرف فهو حيث تذكين بخلاف المادى \* نحو سلام الله يا مطر عليها \* فان الاسم مبني على الضم (و)  
 زاد أيضا تنوين حكاية كأن يسمى رجلا بما قاله ليلية فانك تحكي اللفظ المسمى به قال ابن هشام وهذا اعتراف منه  
 بأنه تنوين الصرف لان الذي كان قبل التسمية حكي بعدها وزاد بعضهم وتنوين شذوذ كقول بعضهم هؤلاء  
 قومك حكاية أبو زيد وفائده تكثير اللفظ قال ابن مالك ولصحيح أن هذانون زيدت في آخر الاسم كنون ضيفن  
 وليس بتنوين قال ابن هشام وفيما قاله نظرا لان الذي حكاها سماء تنوين فهاذا دليل منه على ان مثله في الوصل دون  
 الوقف ونون ضيفن ليست كذلك

في الكتاب الرابع في العوامل في الاسماء الرفع والنصب من الفعل وما الحق به في العمل ابتداء ذلك  
 بتقسيم الفعل الى لازم ومتعد ومتصرف وجامد وختم بتنازع لعوامل معمول لا واحدا المقتضى لاضماره غالبا  
 في الثاني وضده وهو اشتغال العامل الواحد عن المعمول لوجود غيره المقتضى لاضماره هو غالبا في الباقي  
 (الفعل) أربعة أقسام (لازم ومتعد وواسطة) لا يوصف بالزوم ولا تعدو هو الناقص كان وكاد واخواتهما  
 وما يوصف بهما أي بالزوم والتعدي مع الاستعمال بالوجهين (كشكر ونصح على الأصح) فانه يقال شكرته  
 وشكر به ونصحت له ونصحت له ومثله كلفته ولفته ووزنت له ووزنت له وعددت له وعددت له ولما تساوى فيه  
 الاستعمالان صار قسما برأسه ومنهم من أنكره وقال أصله أن يستعمل بحرف الجر وكثر فيه الاصل  
 والفرع وصححه ابن عصفور ومنهم من قال الاصل تعدي بنفسه وحرف الجر زائد وقال ابن درستويه أصل  
 نصح أن يتعدي لواحد بنفسه ولا آخر بحرف الجر والاصل نصحت لزيد رآه قال أبو حيان وما زعم لم يسمع  
 في موضع « قلت » ولا أظنه مخصوصا بنصح فانه ممكن في باقي اخوته اذ يقال شكرت له معروفه ووزنت  
 له ماله قال الرضي الشاطبي وهذا النوع مقصور على السماع ومنه ما ووصف بهما مع اختلاف معناه كغفرناه



وسماه بمعنى فتحه وفقر فوه وسماه بمعنى انفتح وكذلك زاد ونقص ذكره في شرح الكافية ( فاللزم ) ويقال له القاصر وغير المتعدي للزومه فاعله وعدم تعديه الى المفعول به ( ما لا يبنى منه مفعول تام ) أي بغير حرف جر كغضب فهو مغضوب عليه بخلاف المتعدي ويقال له الواقع والمجاوز فإنه يبنى منه اسم مفعول بدون حرف جر كضرب فهو مضروب ( ولزمه ) أي اللزوم ( فعل ) بضم العين ولا يكون هذا الوزن الا لأفعال السجاي وما أشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوز كظرف وعذب وجنب ( وتفعّل ) كندرج ( وانفعل ) كانقطع وانصرف وانقضى ( وافعل ) بتشديد اللام كاجر وازور ( وافعل ) أصلا كاقشعر واشماز أو الحاقا كما كوهذا الفرخ أي ارتعد ( وافعل وأفعلل ) أصلا كافنسس وأحر نجم أو الحاقا كاحر ابنا الديك إذا انتفش ( وافعل ) كاجار قال ابن مالك فهذه الأوزان دلائل على عدم التعدي من غير حاجة الى الكشف عن معانيها ( ويتعدي ) اللزم ( لغير المفعول به ) من المصدر والزمان والمكان ( وقيل لا يتعدي لزمن مختص الا بحرف و ) يتعدي ( له ) أي للمفعول به ( بحرف جر مخصوص ويطرد ) أي يكثر ويقاس ( حذفه ) أي الحرف ( لكثرة استعمال ) فهو دخلت الدار فيقاس عليه دخلت البلد والبيت بخلاف ما لم يكثر نحو ذهبت الشام وتوجهت مكة فيسمع ولا يقاس ( ومع ان وان ) المصدريتين ( اذ لا لبس ) كحجبت أن تذهب وأنت ذاهب أي من بخلاف ما إذا لم يتعين الحرف فلا يجوز الحذف لللباس نحو رغبت أنك قائم اذ لا يدري هل المحذوف في أو عن وأما قوله تعالى . وترغبون أن تنكحوهن \* فالحذف فيه اما للاعتناء على القرينة أو لقصد الإبهام ليردع بذلك من يرغب فيهن لما هن وجاهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن ( زاد ابن هشام ) في المعنى ( وكى ) قال وقد أهملها النحويون هناع فجوزهم في جئت كى تكرمنى أن تكون كى مصدرية واللام مقدرة قال ولا يحذف معها الا لام العلة لأنها لا تجر بغيرها بخلاف ان وان ( ومحلهما ) أي ان وابعدا الحذف فيه خلاف ( قال الخليل والاكثر نصب ) جلا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما حذف منه ( و ) قال ( الكسائي جر ) لظهوره في المعطوف عليه في قوله

وما زرت ليلي أن تكون حبيبة \* الى ولادين بها أنا طالبه

ولما حكى سيبويه قول الخليل قال ولو قال انسان انه جر لكان قولاً قويا وله نظائر نحو قولهم لاه أبو لك قال أبو حيان وغيره وأما نقل ابن مالك وصاحب البسيط عن الخليل انه جر وعن سيبويه انه نصب فوهم لان المنصوص في كتاب سيبويه عن الخليل انه نصب وأما سيبويه فلم يصرح فيه بذهب ( وشذ ) الحذف ( فباسواه ) أي سوى ما ذكر كقوله \* كما غسل الطريق الثعلب \* وقوله \* أشارت كليب بالأ كف الأصابع \* أي الى كليب ( ولا يقاس على الأصح ) بل يقتصر فيه على السماع وقال الاخفش الصغير يقاس اذا أمن اللبس كقوله \* وأخفى الذي لولا الأسي لقضاني \* أي لقضى على ( و ) يتعدي الى المفعول به أيضا ( بتضمنه معنى ) فعل ( متعد ) كقوله \* أرحبكم الدخول في طاعة الكرماني \* أي وسعكم ( وفي القياس ) عليه ( خلف ) قيل يقاس عليه لكثرة ما سمع منه وقيل لا ( و ) يتعدي اليه أيضا ( بالهمزة ) نحو . أذهبت طيباتكم . أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين . ( و ربما أحدثت ) في المتعدي ( لزوما ) خلاف اليهود نحو أكب الرجل وكبته أنا واقشع الغيم وقشعته الريح وانسل ريش الطائر ونسلته أنا في أفعال مسموعة ( وتعدى ذا ) المتعدي الى ( الواحد لاثنتين ) نحو كفل زيد عمرا وأكفلت زيدا عمرا ولا تعدى ذا الاثنتين الى ثلاثة في غير باب علم باجماع ( ثم ) اختلف في المتعدي بالهمزة كذا على أقوال أحدها انه سماع في اللزم والمتعدي وعليه المبرد ثانيها قياس فيهما وعليه الاخفش والفارسي ( نالها قال سيبويه قياس في اللزم سماع في المتعدي ورابعها قياس



مطلقاً في غير ) باب ( علم ) وعليه أبو عمرو ( خامساً ) قياس ( فيما يحدث ) الفعلية أي يكسب ( فاعله صفة ) في نفسه ( لم تكن ) فيه قبل الفعل نحو قام وقعد فية ال أقمته واقعدته أي جعلته على هذه الصفة سماع فيما ليس كذلك نحو اشتريت زيدا ما فلا يقاس عليه إذ بجته الكسب أي جعلته يذبحه لأن الفاعل له يصير على هيئة لم يكن عليها ( و ) يتعدى أيضاً ( بتضعيف العين سماعاً في الأصح ) نحو فرح زيد وفرحته . قد أفلح من زكاها . هو الذي يسيركم . وقيل قياماً وأدعى الحضراوى الاتفاق على الأول قال أبو حيان وليس بصحيح ( قيل و ) بتضعيف ( اللام ) نحو . صعر خده . وصعزته قال أبو حيان وهو غريب قيل ( وألف المفاعلة ) نحو سار زيد وسأيرته وجلس وجالسته قيل وصيغة استفعل نحو حسن زيد واستحسنته نقلهما أبو حيان عن بعض النحاة ( قال الكوفيون وتحويل حركة العين ) نحو كسى زيد بوزن فرح وكسى زيد عمراً ( وتعاقب الهمزة والتضعيف والباء ) أي يقع كل منها موقع الآخر نحو أنزلت الشيء ونزلته وأثبت الشيء وثبته وأذهبت زيداً وذهبت به ( ومن ثم ) أي من هنا هو ورود الهمزة معاقبة لما ذكر أي من أجل ذلك ( أدعى الجمهور أن معناه ) أي الهمزة والتضعيف أو الهمزة والباء في التعدية ( واحد ) فلا يفهم هذا التضعيف تكراراً ولا مبالغة ولا مصاحبة وأدعى الزنجشري ومن وافقه أن بين لتعديتين فرقاً وإن التعدية بالهمزة لا تدل على تكرير وبالتضعيف تدل عليه . ورد بقوله تعالى . وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم الآية وهو إشارة إلى قوله . وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا . وهي آية واحدة . وقالوا لولا نزل عليه القرآن . جملة واحدة وأدعى المبرد والسهيلي الفرق بين الهمزة والباء وإنك إذا قلت ذهبت زيد كنت مصاحباً له في الذهاب ورد بقوله تعالى . ذهب الله بنورهم . ( وفي نصبه ) أي الفعل اللازم اسماً ( تشبيهاً بالمتعدى خلف ) فأجازه بعض المتأخرين قياساً على تشبيه الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى نحو زيد ثقفا الشحم أسله ثقفا شحمه فأضمرت في ثقفا ونصبت الشحم تشبيهاً بالمفعول به واستدل بما روى في الحديث كانت امرأة تهراق الدماء ومنعه الشاويين وقال لا يكون ذلك إلا في الصفات وقد تأولوا أنه اسقاط حرف الجر أو على اضمار فعل أي بالدماء أو يهريق الله الدماء منها قال أبو حيان وهذا هو الصحيح إذ لم يثبت ذلك من لسان العرب ( والمتعدى غير الناسخ أما لو اُحد وقد يضمن اللزوم ) فيتعدي بالحرف نحو . فليحذر الذين يخالفون عن أمره . أي يخرجون وينفصلون ( أو لاثنين ثانيهما بحرف جر ) والأول بنفسه ( وسمع حذفه ) من الثاني ( مع ) أفعال وهي ( اختار ) قال تعالى . واختار موسى قومه . أي من قومه ( واستغفر ) قال \* استغفر الله ذنباً لست محصيه \* أي من ذنب ( وأمر ) قال \* أمرتك الخير فافعل ما أمرت به \* أي بالخير ( وسمى وكنى ) بالتخفيف ( ودعا ) نحو سميت ولدي أحمد وكنيته أبا الحسن ودعوته زيداً أي بأحمد وأبي الحسن وبزيد ( وزوج ) نحو . زوجنا كها . أي بها ( وصدق ) بالتخفيف نحو . صدق عليهم أبليس ظنه . أي في ظنه وهدى نحو . هدينا السبيل . أي إليه ( وعبر ) نحو عبرت زيداً أسواده أي به ومنها فرق بقرع وجاء واشتاق وراح وبعرض ونأى وحل ( وخشن فزع الجمهور والقياس ) عليها ( وجوزة لخمسة لسغير ) علي بن سليمان ( وابن الطراوة والدي رحمه الله ) فقالوا يحذف حرف الجر في كل ما نلبس فيه بأن يتعين هو ومكانه نحو يرت الغلم السكين قياساً على تلك الأفعال فإن فقد الشرطان أو أحدهما بأن لم يتعين الحرف نحو رغبت أو مكانه نحو اخترت اخوتك لزيدين لم يجز لأن كلاهما يصلح لدخول من عليه ومثالثته عن والدي ذكره في رسالته في توجيه قول المنهاج \* وما ضبب بذهب أو فضة ضبة \* فقال الذي ظهري فيه بعد البحث مع نجباء الأصحاب ونظر المحكم والصحيح وتهذيب اللغة وغيرها ولم نجد متعدياً بهذا المعنى إن الباء في بذهب بمعنى من وفضة منصوب على اسقاط الخافض



امان باب \* أمرتك الخير \* وهو ظاهر قال ولا يرد انهم لم يعدوه من أفعاله لانا نقول ما قيس على كلامها فهو من كلامها فهذا غير ما نقلته عنه من القياس ثم قال وقد قالوا في ضبط أفعال باب أمر أنه كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر وأصل الثاني منهما حرف الجر وهذا الضابط يشعله لا محالة وهو أولى من أن يدعى أنه من باب \* تمر ون الديار \* لأن هذا محفوظ انتهى \* ووالدي رحمه الله كان ممن له التمكن في علوم الشرع والعربية والبيان والانشاء أجمع على ذلك كل من شاهده ( وقيل ان ضمن ) الفعل ( معنى ) فعل ( ناصبه ) أي ناصب له بنفسه جاز الحذف قياسا والافلا ( وقيل ) يجوز ( بشرط عدم الفصل ) بينه وبين الذي يحذف منه حرف الجر فلا يقال أمرتك يوم الجمعة الخير ( و ) بشرط عدم ( التقدير ) فلا يقال أمرتك زيدا تريد زيدا أي بأمره وشأنه ( و ) إمامتعد ( الى اثنين بدونه ) أي بدون حرف جر ( كأعطى وكسى وقيل الثاني ) من منصويهما منصوب ( بمضمر ) يحذف أحده مفعوليه وكذا ( يحذف أي مفعول ) ( باب اختار ) نحو اخترت الرجال واستغفرت ذنبي خلا قال السهيلي ( في قوله لا يجوز الاقتصار على الواحد المنصوب ) منسئلة ( الفعل متصرف ) وهو ما اختلفت ابنته لاختلاف زمانه وهو كثير ( وجامد ) بخلافه وهو معدود ( ومنه غير ماهر ) في النواسخ والاستثناء \* ( قل للنفي المحض فترفع الفاعل متلوا بصفة ) مطابقة له نحو قل رجل يقول ذلك وقل رجلا ن يقولان ذلك بمعنى مارجل ( ويكف عنه بما ) الكافة ( فلا يليها غير فعل اختارا ) ولا فاعل لها لاجرائها مجرى حرف النفي نحو قوله اقام زيد وقديليا الاسم ضرورة كقوله \*

\* وقاما وصال على طول الصدود يدوم \* ( و ) منه ( تبارك ) من البركة ( وهدك من رجل ) وهدتك من امرأة بمعنى كفالك وكفتك ( وسقط في يده ) بمعنى ندم ( وكذب في الاغراء ) بمعنى وجب كقول عمر كذب عليكم الحج أي وجب قال ابن السكيت بمعنى عليكم به كلمة نادرة جاءت على غير القياس وقال الانخس الحج من فروع به ومعناه نصب لانه يريد الامر به كقولهم أمكنك الصيد يردارمه وقال أبو حيان الذي تقتضيه القواعد في مثل هذا انه من باب الاعمال والمرفوع فاعل كذب وحذف مفعول عليك أي عليكم لفهم المعنى وان نصب فهو بعلبك وفاعل كذب مضمر يفسره ما بعده على رأي سيبويه أو محذوف على رأي الكسائي وهذه الافعال للذكورة لم يستعمل منها الا الماضي والرابع منها لم يستعمل الا مبنيًا للمفعول وفي يده مرفوعة قال أبو حيان لكن قوى سقط بالبناء للفاعل اما قل مقابل كثر وكذب بمعنى احتلب أو أحلأ أو أبطل فتصرفه ( وبهبط ) يصح ويضج لم يستعمل الا مضارع ما زال منذ اليوم يهبط هبطا ( وأهلم ) بفتح الهمزة والهاء وضم اللام وبضم الهمزة وكسر اللام لم يستعمل منه الماضي ولا الامر في أكثر اللغات ( وأها ) مبني للفاعل بمعنى أخذ والمفعول بمعنى أعطى لم يستعمل منه غير المضارع ( وانما يليان لا ولم ) بكسر اللام وفتح الميم فيقال في جواب هالا أهالوم أهال ولا أهلم ولم أهلم ( لاتنفسا على الصحيح وهاء ) بالمد والكسر ( وها ) بالقصر والسكون معنى خذ وتلقها الضمائر فيقال في هاء هاى هاءها وهائين وهاؤما وها أن ( وعم صباحا ) بمعنى أنعم صباحا لم يستعمل منه الا امر ( وينبغي ) لم يستعمل منه الا المضارع ( وقال أبو حيان سمع ماضيهما ومضارع عم ) قال يونس وعمت الدار أعم قلت لها أنعمى وقال الاعلم وعم نعم نعمين قال \* وهل يعمن من كان في العصر الخالى \* وقال ابن فارس بغيته فانبغي ككسرتة ( فانكسر وهات وتعال وربما قيل هاتى هاتى وهلم القيسية ) لم يستعمل منها الا الامر اما الحجازية فهي اسم فعل لاتلقه الضمائر ( قال ابن كيسان ) في تصريفه ( ونكر ) ضد عرف ( ويسوى ) بمعنى يساوى لم يستعمل من الاول الا الماضي ومن الثاني الا المضارع وذ كر الاول أيضا البهاري والثاني ابن الحاج ( واستغنى غالبا بترك ) الماضي ( والترك ) المصدر ( وتارك ) اسم الفاعل







بقبح الباء وياء ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس حكاهما الأنخس والفارسي ويقال في نعم نعيم بالاشباع حكاه  
الصغار قال أبو حيان وذلك شذوذ لالغته قال وذ كر بعض أصحابنا أن الأفصح نعم وهي لغة القرآن ثم نعم وعليه  
فنعما هي ثم نعم وهي الأصلية ثم نعم (وفاعلها) ظاهر (معرف بال) نحو نعم المولى . ولبس المهادر (أو مضاف لما  
هي فيه) نحو . ولنعم دار المتقين . فبس مثوى المتكبرين (أو) مضاف لمضاف إليه أي إلى ما هي فيه كقوله \*  
فنعم ابن اخت القوم غيره كذب \* وقوله \* فنعم ذو ومجملته الخليل \* ( قيل أو ) مضاف إلى ضمير (عائد عليه)  
أي على ما هي فيه كقولهم

\* فنعم أخوالهيجا ونعم شبابها \* والاصح أنه لا يقاس عليه لقلته (وهي) أي آل التي في فاعلها (جنسية عند  
الجمهور) بدليل عدم لوقوعها التاء حيث الفاعل مؤنث في الأفصح واختلاف على هذا (ف قيل) للجنس (حقيقة)  
فالجنس كله هو المدح أو المذموم والمخصوص به فرد من أفراد مندرج تحته وقصد ذلك مبالغة في إثبات المدح  
أو الذم للجنس الذي هو مبهم لثلاثتهم كونه طارئا على المخصوص وقيل تعديته إليه بسببه وقيل قصد جعله عاما  
ليطابق الفعل لأنه عام في المدح ولا يكون الفعل عاما والفاعل خاصا (وقيل) للجنس (مجازا) فجعل المخصوص  
جميع الجنس مبالغة ولم يقصد غير مدحه أو ذمه (وقال قوم) هي (عهدية ذهنية) كما تقول اشتريت اللحم ولا تريد  
الجنس ولا معهودا تقدم وأريد بذلك أن يقع إبهام ثم يأتي التفسير بعده تفخيلا للامر وقال أبو اسحق بن مكيون  
وأبو منصور الجواليقي وأبو عبد الله الشاويين الصغير عهدية شخصية والمعهود هو الشخص المدح والمذموم  
فاذا قلت زيد نعم الرجل فكانك قلت نعم هو واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسع فيه  
ذلك ويجوز اتباعه أي فاعلها ما يبدل وعطف ويجوز مباشرتهما النعم وبس لا بصفة في الاصح وهو رأي الجمهور  
لما فيها من التخصيص المنافي للشياع المقتضى منه عموم المدح والذم وأجازه ابن السراج والفارسي وابن جني في  
قوله \* لبس الفتى المدعو بالليل حاتم \* ( وثالثها ) وهو رأي ابن مالك (يجوز إذا تأول بالجامع لا كل  
الحاصل) اللائقة في المدح والذم بخلاف ما إذا قصد به التخصيص من إقامة الفاعل مقام الجنس لأن تخصيصه  
مناف لذلك (ولا توكيد معنوي قطعا) كذا قاله ابن مالك وعلاه بأن القصد من رفع توهم المجاز أو المخصوص  
مناف للقصد بفاعل نعم من أقامته مقام الجنس أو تأويله بالجامع لا يحمل خصال المدح أو الذم قال أبو حيان  
ومن يرى أن آل عهدية شخصية لا يبعد أن يجيز نعم الرجل نفسه زيد (وفي) إتياعه بالتوكيد (اللفظي احتمالا)  
وأجازه ابن مالك فيقال نعم الرجل الرجل زيد وقال أبو حيان ينبغي أن لا يجوز إلا بسماع (ولا يفصل) بين نعم  
وفاعلها بنظر ولا غيره قاله ابن أبي الريع والجمهور وفي البسيط يجوز الفصل لتصرف هذا الفعل في رفعه  
الظاهر والمضمر وعدم التركيب (وثالثها) قاله الكسائي يجوز بمعموله أي الفاعل نحو نعم فيك الراغب قال  
أبو حيان وفي الشعر ما يبدل له قال \* وبس من الملبعات البديل \* قال وورد الفصل باذن وبالقسم في قوله \*  
بس اذن راعي المودة والوصل \* وقوله \* بس عمر الله قوم طرخوا \* (أو يكون ضميرا) مستترا (خلافاً  
للكسائي) في منعه ذلك قال في نحو نعم رجلا زيد الفاعل هو زيد والمنصوب حال وتبعه دريود وقال الفراء تمييز  
محول عن الفاعل والأصل نعم الرجل زيد وعلى الأول هذا الضمير يكون (ممنوع الاتباع) فلا يعطف عليه ولا يبدل  
منه ولا يؤثر كد بضمير ولا غيره أشبهه بضمير الشأن في قصد إبهامه تعظيما للمعناه وما ورد من نحو نعم هم قوم أتم فساد  
(مفسر بتمييز مطابق للمعنى) في الأفراد والتذكير وفروعهما (عام في الوجود غير متوغل في الإبهام ولا ذي  
تفضيل) بخلاف نحو الشمس والقمر فلا يقال نعم شمس هذه الشمس ونحو غير ومثل وأي ومادل على مفاضلة فلا  
يقال نعم أفضل منك زيد لعدم قبول ماد كرا لول كونه خلفا عن فاعل مقرر وبها اشترط صلاحيته لها (جائز



(الوصف) نحو نعم رجلا صالحا زيد نقله أبو حيان عن البسيط جازما به (وكذا الفصل) نحو . بشس للظالمين بدلا .  
(خلافه) (أبي الريح) في قوله بمنع الفصل بين نعم والمفسر (قيل) (وجاز) (الحذف) أيضا إذا علم (نحو) حديث  
من توضأ يوم الجمعة (فيها ونعمت) ونعمت السنة سنة أو رخصة فعلية أي فبالسنة أخذ وعليه ابن عصفور وابن  
مالك ونص سيبويه على لزوم ذكره (وفي الجمع بينه) أي التمييز (وبين) الفاعل (الظاهر) أقوال أحدها لا يجوز  
إذا الإبهام يرفعه التمييز وعليه سيبويه والسيرافي وجماعة ثانيها يجوز وعليه المبرد وابن السراج والعارسي واختاره  
ابن مالك قال ولا يمنع منه زوال الإبهام لأن التمييز قد يجاء به توكيدا ومما ورد منه قوله \*

والتغليبون بشس الفحل فخلهم فخلا \* وقوله \* نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت \* (ثالثا) وعليه ابن عصفور  
(يجوز أن أفاد) التمييز (مالم يفده) الفاعل نحو نعم الرجل رجلا فارسا وقوله \* فنعم المرء من رجل تهامى \*  
ولا يجوز إن لم يفد ذلك (ولا يؤخر) هذا التمييز (عن المخصوص اختيارا) فلا يقال نعم زيد رجلا إلا في ضرورة  
(خلاف الكوفية) في تجويزهم تأخير عنه ما تأخره عن الفعل فواجب قطعاً (ولا يكون الفاعل) لنعم وبشس  
(نكرة اختيارا) وإن ورد فضرورة كقوله \* بشس قرينا ينف هالك \* وقوله \* فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم \*  
(خلاف الكوفية) وموافقهم في إجازتهم ذلك لما حكى الأخفش أن ناسا من العرب يرفعون بهما النكرة مفردة  
ومضاقة (ولا يكون موصولا) قاله الكوفيون وكثير من البصريين (وجوزه المبرد في الذي) الجنسية كقوله  
\* بشس الذي ما أنتم آل أبجرا \* قال ابن مالك وظاهر قول الأخفش أنه يعيّن نعم الذي يفعل زيد ولا يميز  
نعم من يفعل قال ولا ينبغي أن يمنع لأن الذي يفعل بمنزلة الفاعل ولذلك أطرده الوصف به ومقتضى النظر الصحيح  
أن لا يجوز مطلقا ولا بمنع مطلقا بل إذا قصد به الجنس جازا والعهد منع انتهى والمانعون مطلقا علوا بأن ما كان  
فاعلا لنعم وكان فيه آل كان مفسرا للضمير المستتر فيها إذا نزعته منه والذي ليس كذلك (و) جوزه (قوم في  
من وما) مراد بهما الجنس كقوله \* ونعم من هو في سر وأعلان \* وتأول غيرهم على أن الفاعل مضمّر  
ومن في محل نصب تمييزه (ومن ثم) أي من هنا وهو فاعلها لا يكون موصولا (قال المحققون) منهم سيبويه (أن  
مافي) نعم وبشس الواقع بعدها فعل (نحو بشس ما اشترا) نعم ما صنعت (معرفة تامة) أي لا يفتقر إلى صلة  
(فاعل) والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف أي نعم الشيء شيء اشترا وأقال في شرح الكافية ويقويه كثرة  
الاقتصار عليها في نحو غسلته غسلا نعبا والنكرة التالية نعم لا يقتصر عليها (وقيل نكرة تمييز) والفعل بعدها  
صفة لها والمخصوص محذوف أو ما أخرى موصولة محذوفة صلتها الفعل أو بمعنى شيء صفتها الفعل أي بشس شيء  
شيء اشترا وأقوال ورد بأن التمييز يرفع الإبهام وما يساوي المضمّر في الإبهام فلا يكون تمييزا (وثالثا) هي  
(موصولة) صلتها الفعل والمخصوص محذوف أو هي المخصوص وما أخرى تمييز محذوف أي نعم شيء الذي  
صنعتة أو هي الفاعل واكتفي بها وبصلتها عن المخصوص أقوال (ورابعها مصدرية) ولا حذف والتقدير نعم  
صنعتك وبشس شراؤهم (خامسها نكرة موصوفة فاعل) يكتفي بها وبصلتها عن المخصوص (وسادسها كافة)  
كفت نعم وبشس كما كفت قل وصارت تدخل على الجملة الفعلية (وفي) ما إذا وليها اسم نحو (نعماهي) القولان  
(الاولان) أحدهما أنها معرفة تامة فاعل بالفعل وهو قول سيبويه والمبرد وابن السراج والعارسي والثاني  
أنها نكرة غير موصوفة تمييز والفاعل مضمّر والمرفوع بعدها هو المخصوص (وثالثا) أن ما (مركبة) مع الفعل  
(لا محل لها) من الأعراب والمرفوع فاعل (وشذ كونه) أي الفاعل (إشارة) متبوعا بذي اللام كقوله

\* وبشس هذا الحمى حيانا نصرا \* (وعاما) كقول سهل بن حنيف \* شهدت صفين وبشست صفون \*  
(وكذا) شذ كونه (مضافا إلى الله) علما أو غيره وإن كانت فيه أل لأنه من الأعلام كقوله صلى الله عليه وسلم نعم



عبد الله خالد بن الوليد و قول الشاعر \* بشس قوم الله قوم طر قوا \* ( خلافا للجرى ) في قوله باطراده وغيره يتأول ما ورد منه ومن العلم على أنه المخصوص والفاعل مضمحل مضمحل مفسره ( وشذ كونه ضميرا غير مفرد ) أى مطابقا للمخصوص نحو أخوالك نعيمارجلين وحكى الاخفش عن بعض بني أسد نعيمارجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ونعمتم رجالا ونعمن نساء الهندات ثم قال لا آمن أن يسكونا فهما التلقين ( ١ ) ( خلافا لغوم ) من الكوفية لقولهم بالقياس على ذلك ( و ) شذجره ( بالباء ) الزائدة روى نعم بهم قوما أى نعمهم ( ولا يعملان ) أى نعم وبشس ( فى مصدر و ) لا ( ظرف و يذكّر المخصوص ) وهو المقصود بالمدح أو الذم ( قبلهما ) أى نعم وبشس ( مبتدأ أو منسوخا ) والفعل ومعموله الخبر والرابط هنا العموم فى المرفوع المفهوم من آل الجنسية تحوز زيد نعم الرجل أو رجلا وكان زيد نعم الرجل وإن زيدان نعم الرجل قال

ان ابن عبد الله نعه \* أم أخوالندى وابن العشيرة

وقال اذا أرسلوني عند تعذير حاجة \* أمارس فيها كنت نعم الممارس

( أو ) يذكّر ( بعد الفاعل ) نحو نعم الرجل زيد وهو أحسن من تقدمه لارادة الابهام ثم التفسير واعرابه ( مبتدأ ) خبره الجملة قبله وقيل محذوف أو خبرا مبتداه محذوف وجوبا ( أو بدلا ) من الفاعل أقوال قال ابن مالك أرجحها الاول لصحته فى المعنى وسلامته من مخالفة أصل بخلاف جعله خبرا فانه يلزم منه أن ينصب لدخول كان عليه أو جعل خبره محذوف فانه لم يعهد التزام حذف الخبر الا حيث سد مسده شىء أو جعله بدلا فانه لا يصلح لمباشرة نعم وأجاب قائله بأنه يجوز أن يقع بدلا ما لا يجوز أن يلى العامل بدليل انك أنت وعلى هذا هو بدل اشتمال لانه خاص والرجل عام ( وقد يدخله ناسخ ) نحو نعم الرجل كان زيد او ظننت زيدا فالجملة فى موضع خبر كان أو ثانى مفعولى ظن ( ويغلب أن يختص ) بأن يقع معرفة أو قريبا منها أخص من الفاعل لأعم منه ولا مساو ياتى نعم الفتى رجل من قریش ( و ) ان ( يصح الاخبار به عن الفاعل ) موصوفا بالمدح بعد نعم أو المذموم بعد بشس كقولك فى نعم الرجل زيد الرجل الممدوح زيد وفى بشس الولد العاق أباه الولد المذموم العاق أباه والأى وان وقع غير مختص ولا صحيح الاخبار عنه به بأن وقع مبايناه ( أول ) كقوله تعالى \* بشس مثل القوم الذين كذبوا \* أى مثل الذين حذف مثل المخصوص وأقيم الذين مقامه ويحذف المخصوص ( لدليل ) يدل عليه نحو نعم العبد أى أيوب \* فنعم المأهدون \* أى نحن ( وقيل ) انما يحذف إن تقدم ( ذكره ) والا كثرون على عدم اشتراطه ( وتخلفه ) اذا حذف ( صفته ) وهى ان كانت اسما وفاق نحو نعم الرجل حلیم كريم أى رجل حلیم فان كانت فعلا نحو ( نعم ) المصاحب تستعين به فيعينك أى رجل ( فمنوع أو جائز أو ) غالب مع ما قبل دونها أقوال ( الا ) كثر على الاول والكسائى على الثانى وابن مالك على الثالث وأقل منه أن يحذف المخصوص وصفته ويبقى متعلقهما كقوله \* بشس مقام الشيخ أمرس أمرس \* أى مقام مقول فيه أمرس أبى مقول القول « مسئله » الحق يئس فى العمل « ساء » وفاقا كقوله تعالى \* ساء مثلا القوم وقوله \* بشس الشراب وساءت مرتفقا \* وقوله ساء ما يحكمون وهى فرد من أفراد فعل الآتى لانها فى الاصل بوزن فعل بالفتح متصرفه فحولت الى فعل ومنعت التصرف وانما أفردت بالذ كر للاتفاق عليها كما قاله فى سبك المنظوم ( و ) الحق ( بهما ) أى بنعم فى المدح وبشس فى الذم عملا ( فعل ) بضم العين ( وضعا ) كلوم وظرف وشرف ( أو مصوغا ) محولا ( من ثلاثى ) مفتوح أو مكسور كعقل ونجس ثم ان كان معتل العين لزم قلبها ألفا نحو قال الرجل زيد وباع الرجل زيد أو اللام ظهرت الواو وقلت الياء واوا نحو غزو ورمو وقيل يقر على حاله فيقال رما وغزا ومن



المسموع قولهم اقضوا الرجل فلان أى نعم القاضى هو وماذا كرم من اشتراط كون الصحيح منه ثلاثيا كالتسهيل زاد عليه خطاب فى الترشيح أن يكون مما يبنى منه التعجب فلا يصاغ من الألوان والعاهات كما لا يصاغ من الرباعى استغناء بأفعل الفعلى فعليه نحو أشد الحرة جرته وأسرع الانطلاق انطلاقه فافعل مضاف مبتدأ خبره الجزء الآخر ورجحه أبو حيان (وقيل إلا علم وجهل وسمع) فلا تحول الى فعل بل يستعمل استعماله باقية على حالها قاله الكسائى (قيل) ويلحق فعل المذكر (بصغتي التعجب) أيضا حتى لا يخفى ذلك عن العرب فيقال حسن الرجل زيد بمعنى ما أحسنه (فيصدر بلام) نحو لكرم الرجل زيد بمعنى ما كرمه قال خطاب وهى لام قسم (ولا تلزم آل فاعله) بل تكون معرفة ونكرة وتلحق الفعل العلامات نحو لكرم زيد وهذا كرمتم والزيدان لكرمهم رجلين والزيدون لكرمهم أربابا لا يريد ما كرم بخلافه حال استعماله كنعم فلا تلزمه اللام بل يجوز إذا خالها وتركها ولا يكون فاعله إلا كفاعل نعم «مسئلة» (كنعم) فى العمل وفى المعنى مع زيادة أن المدح بها محبوب للقلب (حبذا وأصله حبب) بالضم أى صار حبيبا لا من حبب بالفتح (ثم) أدغم فصار (حب) والأصح أن ذافاعله فلا تتبع وتلزم الأفراد والتدكير وإن كان المخصوص بخلاف ذلك كقوله

يا حبذا جبل الريان من جبل \* وحبذا ساكن الريان من كانا

وحبذا نفحات من يمانية \* تأتيتك من قبل الريان أحيانا

حبذا انما خيلى ان لم \* تعذلى فى دمعى المهرق

وقوله

وقوله \* الا حبذا هند وارضى بها هند \* وانما التزم ذلك (لانه كالمثل) والامثال لا تغير كما يقال الصيف ضيعت اللبن بكسر التاء وإن كان الخطاب لغير مؤنث أو لانه على حذف والتقدير فى حبذا هند مثلا حبذا حسن هند وحبذا زيد حبذا أمره وشأنه فالمقدر المشار اليه مذ كرمه وحذف وأقيم المضاف اليه مقامه أو لانه على ارادة جنس شائع فلم يختلف كالم يختلف فاعل نعم اذا كان ضميرا هذه أقوال الا كثر على الاول ونسب للخليل وسيبويه وابن كيسان على الثانى والفارسي على الثالث (وقال دريود ذازائدة) وليست اسما مشارا به بدليل حذفها فى قوله \* وحب ديننا \* وقيل صارت بالتركيب مع حب فعلا فاعله المخصوص كقولهم فيها حتى لا تعجبه قاله المبرد والا كثر ونولعدم الفصل بين حب وذا ولعدم تصرف ذابحسب المشار اليه ورد بجواز حذف المخصوص ولما عل لا يحذف (وقيل الكل اسم) واحدمركب قاله المبرد والا كثر ونواختاره ابن عصفور لا كثر العرب من دخولها عليها من غير استيعاش ولعدم الفصل بين حب وذا وتصرف ذابحسب المشار اليه وعلى هذا هو مرفوع وفاقا ثم هل هو (مبتدأ خبره المخصوص أو عكسه) أى خبر مبتدؤه المخصوص (قولان) المبرد على الاول والفارسي على الثانى (وعلى الاول) وهو القول بأن ذافاعل (هو) المخصوص (مبتدؤها) أى الجملة فهو خبر عنه والرابط ذا والعموم ان قلنا أريد الجنس (أو مبتدأ محذوف الخبر أو عكسه) أى خبر محذوف المبتدأ وجوباً وكأنه قيل من المحبوب فقال زيد أى هو (أو بدل) من ذالازم التبعية (أو عطف بيان) عليه (أقوال) الا كثر ون على الاول وعلى الثانى الصيرى وابن مالك على الثالث وابن كيسان على الرابع قال ابن مالك والحكم عليه بالخبرية هنا أسهل منه فى باب نعم لان مصعبه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء وهى لا تدخل هنا لان حبذا جار مجرى المثل ورد كونه مبتدأ حذف خبره أو عكسه بأنه يجوز حذف المخصوص فيلزم حذف الجملة بأسرها من غير دليل ورد عطف البيان بمجيئه نكرة واسم الإشارة معرفة كما فى قوله \* وحبذا نفحات \*

ورد البدل بأنه على نية تكرار العامل وهو لا يلى حب وأجيب بعدم التزم بدليل إنك أنت (ولا يقدم) مخصوص حبذا عليها وإن جاز تقديمه على نعم بقله لا تهاقرع عنها فلا تساويها فى تصرفاتها ولا نهاجارية مجرى المثل



ولئلا يتوهم من قولك مثلاً زيد حبذا كون المراد الاخبار بان زيد أحب ذوان كان توهم بعيدا ( وحذفه )  
استغناء بما دل عليه ( قليل ) كقوله فحبذا ربنا \* أى ربنا \*  
وقوله ألا حبذا لولا الحياء وربما \* منعت الهوى من ليس بالمتقارب

أى حبذا حالى معك ( ويجوز فصله ) من حبذا ( ببناء ) كقول كثير \* ألا حبذا يا غزداك التسانر \*  
( و ) يجوز ( كونه ) اسم ( إشارة ) كقول كثير المذكور وقول الآخر \* فيا حبذا ذاك الحبيب المبسمل  
( ويكون قبله ) أى المخصوص ( أو بعده منكرة منصوب بمطابقه ) كقوله \* ألا حبذا قوماسليم فأنهم \*  
وقوله حبذا الصبر شمة لاصري را \* م مباراة مولع بالمعالي

ويقال حبذا رجلان الزيدان ورجالا الزيدون ونساء الهندات وكذا مؤخر ( فثالثها ) أى الأقوال فيه ( ان كان  
مشتقا ) فهو ( حال والا ) بأن كان جامدا فهو ( تمييز ) وقال الأنخس والفارسي والرابعى حال مطلقا وقال أبو  
عمر وابن العلاء تمييزا مطلقا ( ورابعها ) قاله أبو حيان ( المشتق ان أريد تقديم المدح به حال وغيره ) وهو الجامد  
والمشتق الذى لم يرد به ذلك بل تبيين حسن المبالغ فى مدحه ( تمييز ) مثال الاول ولا يصح دخول من عليه حبذا  
هند مواصلة أى فى حال مواصلة والثانى وتدخل عليه من حبذا زيدا كبا ( وخامسها ) قاله فى البسيط إنه  
منصوب ( بأعنى ) مضمرا فهو مفعول لآل ولا تمييز قاله أبو حيان وهو غريب ثم الأولى التأخير عند الفارسي  
والتقديم عند ابن مالك وقال الجرى وابن خروف هما سواء فى الحال ثم قال الجرى تقديم التمييز فيه قبيح وقال  
ابن خروف أحسن وقال أبو حيان الأحسن تقديم التمييز وكذا الحال ان كانت من ذوان كانت من  
المخصوص فالتأخير ( وتو كد حبذا ) توكيدا ( لعظما ) كقوله

ألا حبذا حبذا حبذا \* حبيب تحملت منه الاذى

( وتدخل عليها لا فتساوى بشئ فى ) العمل والمعنى مع زيادة ما تقدم نظيره فى حبذا كقوله

\* لا حبذا أنت يا صنعاء من بلاد \* وقوله \* ولا حبذا الجاهل العاذل \*

وقوله ألا حبذا أهل الملا غير أنه \* اذا ذكر نبي فلا حبذا هيا

وقال أبو حيان ودخول لا على حبذا لا يتخلو من اشكال لانه ان قدر حب فعلا وذا فاعله أو حبذا كلها فعلا فلا  
لا تدخل على الماضى غير المتصرف ولا على المتصرف الا قليلا أو كلها اسما فان قدر فى محل نصب لم يصح لانه على  
العموم نحو لا رجل وهو هنا خصوص أو رفع فكذلك لو حوب تكرار لا حيث ( وتعمل ) حبدا ( فيما عدا  
المصدر ) كالظرف والمفعول له ومعه نحو حبذا زيدا كراماله وحبذا عمرو لزيد بخلاف المصدر اذ هي غير متصرفه  
فلا مصدر لها ( وتوقف أبو حيان فى ) عملها فى غير ( الحال والتمييز ) وقال لا ينبغي أن يقدم عليه الاسماع اما الحال  
والتمييز فتعمل فيهما وفاقا ( وتضم فأحب مفردة ) من ذابقل ضمة العين اليها كما يجوز ابقاء الفتح استصحابا نحو  
حب زيد وحب دينار يجب ابقاء اذا فكت كاسناد حب الى ما سكن له آخر الفعل نحو حبيت يا هذا ( وكذا  
فعل السابق ) المستعمل كنم وبش أو تعجبا أصلا أو تحولا لا يجوز نقل ضمة عينه الى العاء فتسكن كقوله

حسن فعلا لقاء ذى الثروة المملق بالبشر والعطاء الجزيل

وقيد فى التسهيل الفاء بكونها حلقية قال أبو حيان ولا يختص بذلك بل كل فعل يجرى فيه ذلك نحو لضرب الرجل  
بضم الضاد ( ويجوز جر فاعلها ) أى حب المفردة وفعل ( بالباء ) الزائدة تشبيها بفاعل أفعل تعجبا كقوله

\* وحب بها مقتولة حين تقتل \* وكقوله حب بالزور الذى لا \* يرى منه الاصفحة أو لمام

وحكى الكسائى مررت بأبيات جاد بهن أبياتا وجدن أبياتا ( ومنه ) أى الجامد ( صيغتا التعجب ) وهما ( ما أفعل



وأفعل) به (قال الكوفية وافعل) بغير ما مسندة الى الفاعل نحر قوله \* فأبرحت فارسا \* أى ما أبرحتك فارسا (وبعضهم وافعل من كذا وزعم الفراء الأولى) أى ما أفعل (اسما) لكونه لا ينصرف ولتصغيره وصحة عينه في قولهم ما أحسنه وقوله ياما أميلح غزلانا \* وقالوا ما أطوله كما قالوا هو أطول من كذا وورد بان امتناع التصرف لكونه غير محتاج اليه للزومه طريقة واحدة اذ معنى التعجب لا يختلف باختلاف الأزمنة لا ينافي الفعلية كليس وعسى وبان تصغيره وصحة عينه لشبهه بأفعل التفضيل وقد صحت العين في أفعال كحول وعور ويدل للفعلية بناؤه على الفتح ونصبه المفعول الصريح وزوم نون الوقاية مع الياء (و) زعم (ابن الانباري الثانية) أى أفعل به اسما لكونه لا تلحقه الضمائر (رجوز هشام المضارع من ما أفعل) فيقال ما يحسن زيد اورد بأنه لم يسمع (وينصب المتعجب منه بعدما أفعل مفعولا به) على رأى غير الفراء والهمزة فيه للتعدية والفاعل ضمير مستتر عائد على ما مر دس ذكر لا يتبع بعطف ولا توكيد ولا بدل وعلى رأيه نصبه على حذف نصب الاب في زيد كريم الاب والأصل زيد احسن من غيره مثلاً أو بما على سبيل الاستفهام فنقلوا الصفة من زيد وأسندوها الى ضمير ما وانتصب زيد بأحسن فرقاً بين الخبر والاستفهام وقصة أفعل على هذا قيل بناء لتضمنه معنى التعجب وقيل اعراب وهو خبر ما بناء على نصب الخبر به بالخلاف عند الكوفيين (والاصح ان ما مبتدأ) خبره ما بعده وقال الكسائي لا موضع لها من الاعراب (و) (الاصح) انها ككرة تامة بمعنى شئ خبرية قصدها الابهام ثم الاعلام بايقاع الفعل على المتعجب منه لاقتضاء التعجب ذلك (وقيل) نكرة (موصوفة) بالفعل والخبر محذوف وجوبا أى شئ أحسن زيد اعظم (وقيل استهامية) دخلها معنى التعجب لاجتماعهم على ذلك فى أى رجل زيد وورد بأن مثل ذلك لا يليه غالباً الا الاسماء نحو . وأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة . وما ملازمة للفعل وبأنها لو كانت كذلك جاز أن يخلفها أى كما جاز ذلك فى \* باسيدا ما أنت من سيد \* (وقيل موصولة) صلتها الفعل والخبر محذوف وجوبا والتقدير الذى أحسن زيد اعظم (و) يجر المتعجب منه (بعد أفعل بياء زائدة لازمة) لا يجوز حذفها نحواً كرم بز يد (وقيل يجوز حذفها مع ان وان) المصدريتين كقوله \* واحبب اليانا أن يكون المقدما \*

وقوله \* فاحسن وأزبن لامرى إن تسربلا \* وقال بعض المولدين

أهون على اذا امتلأت من الكرى \* انى أيت بلسلة الملسوى

(والاصح انه خبر) معنى وان كان لفظه لفظ الامر للبالغة وليس بأمر حقيقة (فحل الجرور) بعده (رفع فاعلا) والهمزة فيه للصبر ورة والباء للتعدية ولا ضمير فى أفعل والتقدير فى أحسن بز يد صار زيد احسن كقولهم أبقلت الارض أى صارن ذاب بقل (وقيل) هو (أمر) حقيقة فحل الجرور ونصب على المفعولية والهمزة للنقل كهى فيما أفعل فالباء زائدة واختلف على هذا فالأصح (فاعله ضمير المصدر) الدال على العمل فكأنه قيل يا حسن أحسن بز يد أى الزمه ودم به ولذلك وجد العمل على كل حال (وقيل) فاعله ضمير (المخاطب) كأنك قلت أحسن يا مخاطب به أى أحكم بحسنه ولم يبرز فى التأنيت والتثنية والجمع لانه جرى مجرى المثل ولزمت الباء فى المفعول لىكون للامر فى معنى التعجب حال لا يكون له فى غيره ورد كونه أمر بأنه محتمل للصدق والكذب وبأنه لا يجاب بالفاء وبأنه يليه ضمير المخاطب نحو أحسن بك ولا يجوز ذلك فى الامر لما فيه من إعمال فعل واحد فى ضميرى فاعل ومفعول لمسمى واحداً وبأنه لو كان الباطق به أمر بالتعجب لم يكن متجباً كما لا يكون الامر بالخلف والنداء والتشبيه حالاً ولا منادياً ولا مشبهاً وقد أجمع على أنه متعجب قال أبو حيان ولو ذهب ذاهب الى أن أفعل أمر صورة خبر معنى والفاعل فيه ضمير يعود على المصدر المفهوم فى الفعل والهمزة للتعدية والجرور فى موضع مفعول لكان مذهباً فقولك أحسن بز يد معناه أحسن هو أى الاحسان زيد أى جعله حسناً فيوافق



معنى ما أحسن زيدا قال ولا ينافي ذلك التصريح بالخطاب في يازيدا أحسن زيدا لأن الفاعل مخالف للخطاب  
فالغنى يازيدا أحسن الاحسان زيدا أى جعله حسنا كما تقول يازيدا ما أحسن زيدا أى شئ جعله حسنا قال  
ويبدل على أن محل المجرور نصب جواز حذفه ونصبه بعد حذف الباء في قوله \* فابعد دار من محل مزارا \*  
(ويحذف) المتعجب منه مع ما أفعل (لدليل) كقوله

جزى الله عنا الجزاء بفضلته \* ربيعة خيرا ما أعفأ كرما

أى ما أعفهم وأكرمهم وفي جواز حذفه (مع أفعل خلف) قال سيبويه لا يجوز وقال الاخفش وقوم يجوز  
لقوله تعالى . أسمع بهم وأبصر. أى بهم (وقيل بل يحذف الجار فيستر) الفاعل في أفعل ولا يحذف ورد  
بأنه لو كان مستترا لبرز في التثنية والجمع والتأنيث (ولا يكون المتعجب) منه (الاختصاص) من معرفة أو قريب  
منها بالتخصيص لانه مخبر عنه في المعنى (ومنع المراء ذأل العهدة) نحو ما أحسن القاضي تريد قاضيا بينك وبين  
المخاطب عهد فيه وأجازه الجمهور (و) منع (الاختصاص أيا الموصول بالماضي) نحو ما أحسن ايهم قال  
ذاك وأجازها سائر البصريين فان وصلت بمضارع جاز اتفاقا (ولا يفصل) المتعجب منه من أفعل وأفعل  
بشئ لضعفهما بعدم التصرف فاشبهان واخواتها (الابظرف ومجرور يتعلق بالفعل) فانه يجوز (على  
الصحيح) لتوسعهم فيهما ولجواز الفصل بهما بين إن و معمولها وليس فعل التعجب بأضعف منها ولكثرة  
وروده كقوله ما أحسن في الهجاء لقائها \* وقوله \* وأحبب الينا أن يكون المقدما \*

وقيل لا يجوز الفصل بهما أيضا وعليه أكثر البصريين ونسب الى سيبويه (وثالثها قبح) أى يجوز على  
قبح قال أبو حيان ومحل الخلاف فيما إذا لم يتعلق بالمعمول ضمير يعود على المجرور فان تعلق وجب تقديم المجرور  
كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وقوله

خليلى ما أحرى بذاللب أن يرى \* صبرا ولكن لا سبيل الى الصبر

أما ما لا يتعلق منهما بالفعل فلا يجوز الفصل به وفاقا نحو ما أحسن بمعروف أمرا ( وجوزه الجرمي وهشام  
بالحال ) أيضا نحو ما أحسن مقبلا زيدا ( زاد الجرمي أو المصدر ) نحو ما أحسن احسانا زيدا والجمهور على  
المنع فيهما (و) جوزه ( ابن مالك بالنداء ) كقول على أعز على أبا أبا اليقظان ان أراك صريعا  
مجدلا (و) جوزه ( ابن كيسان بلولا ) الامتناعية نحو ما أحسن لولا بعمله زيدا قال أبو حيان ولا حجة  
له على ذلك (ولا يقدم معمول) لفعل التعجب (على الفعل ولا) على (ما) وإن جاز ذلك في غير هذا الباب  
لعدم تصرفه ولأن المجرور في أفعل عند الجمهور فاعل والفاعل لا يجوز تقديمه (ولا يفصل بينهما) أى بين ما  
وأفعل ( بغير كان ) أما كان الزائدة فيجوز الفصل نحو ما كان أحسن زيدا (والاكثر) على ان فعل التعجب  
( يبدل على الماضي المتصل ) بالحال فاذا أريد الماضي المنقطع أى بكان أو المستقبل أى سيكون ( وقيل ) انما  
يبدل على ( الحال ) دون المضى حكى عن المبرد ( وقيل ) يبدل على ( الثلاثة ) الحال والماضى والمستقبل  
ويقيد فى المضى بكان وأمسى وفي الحال بالآن وفي المستقبل بيبكون ونحوه من الظروف المستقبلية كقوله  
تعالى . أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا . قاله ابن الحاج ( ويجز ما يتعلق بهما ان كان فاعلا معنى بالى ) نحو ما أحب  
زيدا الى عمرو وما أبغضه الى بكر والاصل أحب عمرو زيدا وأبغض بكر زيدا ( والا ) أى وان لم يكن  
فاعلا معنى ( فان أفهم علما أو جهلا بالباء ) يجز نحو ما أعرف زيدا بالعمه وما أبصر عمر بالعم وأجهل خالد  
بالشعر ( والا ) أى وان لم يفهم ذلك ( فان تعدى بحرف فيه ) يجز نحو ما أعز زيدا على وما أزهده في الدية  
( والا ) بأن تعدى بنفسه ( فباللام ) يجز نحو ما أضرب زيدا العمرو ( ويقتصر على العاعل ) فى بابى كسى



وطن فيقال مأ كسى زيدا وما أعطى عمرا وما أظن خالدا بحذف المفعولين ( ويستغنى ) بجر أحد مفعولى ( الاول ) أى باب كسا باللام عن ذكر الآخر نحو مأ كساه لعمرو وما كساه للثياب ولا يفعل ذلك فى باب ظن وان جمع بينهما فالثانى منتصب بمضمر نحو مأ أعطى زيدا عمرو والدرهم وما كساه للفقراء الثياب ( خلافا للكوفية ) فى الامر ين أى قولهم يجوز ذ كرهما فى باب كسا على ان الثانى منصوب بفعل التعجب ويجوز مثل ذلك فى باب ظن اذا أمن اللبس نحو مأ ظن زيدا لبكر اصدى فان خيف أدخل اللام عليهما نحو مأ ظن زيدا لأخيك لأنيك والاصل ظن أخاك أباك قال أبو حيان هذا تحرير النقل فى المسئلة وخاط ابن مالك فنقل عن البصريين تساوى الحكم فى باب كسا و ظن وعن الكوفيين نصب الثانى بفعل التعجب بلا تفصيل « مسئلة » ( من مفهم التعجب ) الذى لا يبوب له فى النحوقولم ( سبحان الله ) وفى الحديث سبحان الله ان المؤمن لا ينحس ( لله دره ) قال فى الصحاح أى عمله وأصل الدرالابن ( حسبك بزيد رجلا ) ويجوز حذف الباء ورفع زيد ويجوز ادخال من فى رجل ( يالك من ليل ) ويجوز حذف من والنصب ( انك من رجل ) لعالم ولا يجوز حذف من منه ( ما أنت جارة ) بالنصب على التمييز ويجوز ادخال من ( واهاله يا هي ) ومن ذلك لا إله إلا الله سبحان الله من هو أو رجلا و يله رجلا وكفاك به رجلا والعظمة لله من رب وأعجبوا زيدا رجلا أو من رجل وكاليوم رجلا وكالليلة قبرا وكما وصلوا بالباء يالدواهى ويا حسنه رجلا ويا طيبها من ليله لله لا يؤخر الاجل ( و ) من ذلك ( كيف ومن وما أى فى الاستفهام ) نحو كيف تكفرون بالله . عم يتسألون . الحاقه ما الحاقه لأى يوم أجلت \* ( المصدر ) أى هذا بحث إعماله ( يعمل كفعله ) لازما ومتعديا الى واحد فأكثر أصلا لا إلحاقا كما فى شرح الكافية لانه أصله ولذا لم يتقيد عمله بزمان ( ان كان مفردا مكبرا غير محدود وكذا ) ان كان ( ظاهرا على الاصح ) فلا يعمل مثنى فلا يقال عجبت من ضربيك زيدا ولا مجموعا ولا مصغرا كعرفت ضربيك زيدا ولا محدودا بالثناء كعجبت من ضربتك زيدا ورشد قوله

بضربة كفيه الملائفس راكب \* ولا مضغرا كضربك زيدا حسن وهو المحسن قبيح لان كلاما ذكر يزيل المصدر عن الصفة التى هى أصل الفعل خصوصا الاضمار فان ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة كما ان ضمير العلم ليس بعلم ولا ضمير اسم الجنس اسم جنس وقال الكوفيون بجواز إعمال المصدر واستدلوا بقوله

وما الحرب الا ما علمتم وذقتم \* وما هو عنها بالحديث المرحم

أى وما الحديث عنها والبصريون تأولوه على ان عنها متعلق بأعنى مقدرا ( وتالها يعمل فى المجرور فقط ) دون المفعول الصريح قاله العارسي وابن جنى قال أبو حيان وقياس قولهما إعماله فى الظرف اذ لا فرق بينهما وقد أجازهم جماعة ( وجوزهم قوم فى الجمع المكسر واختاره ابن مالك قال لانه وان زالت معه الصيغة الاصلية فالمعنى معها باق ومتضاعف بالجمعية لان جمع الشئ بمنزلة ذكره متكرر رابعط وقد سمع تركته بملاحس البقر أولادها وقال الشاعر \* مواعيد عرقوب أخاه يثرب قال أبو حيان والمختار المنع وتأويل ما ورد من ذلك على النصب بمضمر أى لحست أولادها و وعد أخاء ( ويقدر بأن ) المصدرية مخففة أو غيرها ( قيل ) أى قال بعضهم زيادة ( أو ما المصدرية ) والفعل فان غير المخففة للماضى كقوله \* أمن بعدرى الغانيات فواده \* والمستقبل كقوله

فرم يبيدك هل تستطيع نقلا \* جبلا من تهامة راسيات

وما للماضى والحال كقوله . كذ كركم أباءكم . وقوله . تخافونهم كحيقتكم . والمخففة للثلاثة كقوله \* علمت بسطك للعروف خيريد \* وقوله \* لو علمنا إخلاصكم عدة السلم \* وقوله



\* لو علمت ايتارى الذى هوت \* قال ابن مالك وتقدر الخففة بعد العلم وغيره ما بعد لولا والفعل كراهة أو ارادة أو خوفاً أو رجاءاً أو منعاً ونحو ذلك ثم هذا التقدير قال الجمهور (دائماً وقيل) أى قال ابن مالك (غالبا) قال ومن وقوعه غير مقدر قول العرب سمع أذنى زيد ايقول ذلك وقول أعرابي اللهم ان استغفارى اياك مع كثرة ذنوبى للوم وان تركى الاستغفار مع علمى بسعة عفوكم لى وقول الشاعر

ورأى عين العتي اباكا \* يعطى الجزيل فعليك ذاكا

قال أبو حيان وما ذكره ممنوع (ومن ثم) أى من هنا وهو كون هذا المصدر مقدر بحرف مصدرى والفعل أى من أجل ذلك (لم يقدم معموله عليه) لانه كالوصول ومعموله كالصلة والصلة لا تتقدم على الموصول ويؤول ماؤه على اضمار فعل كقوله \* وبعض الحلم عند الجهل لئلا اذعان \* (خلافاً لابن السراج) فى قوله بجواز تقديم (المفعول عليه) فاجاز يجبنى عمر اضرب زيد (و) من ثم أيضاً (لا يفصل من معموله بتابع أو غيره) كما لا يفصل بين الموصول وصلته وشمل التابع النعت وغيره خلافاً لقول التسهيل ولا نعوت قبل تمامه فلا يقال عجبت من ضربك الشديد زيد اولا من شريك وأكلك اللبن بل يجب تأخير كقوله \* ان وجدى بك الشديد أرانى \* وأما قوله أزمنت يا ساميينا من نوالكم \* فتؤول على اضمار يشت من نوالكم وكذا قوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر . يقدر برجعة يوم (ولا يتقدر عمله بزمان) بل يعمل ماضيا وحالا ومستقبلا كما تقدم (خلافاً لابن أبى العافية فى) قوله لا يعمل فى (الماضى) قال أبو حيان ولعله لا يصح عنه (ولا يحذف) المصدر (باقيا معموله فى الأصح) لانه موصول والموصول لا يحذف وقيل يجوز لدليل لانه كالمنطوق كما يحذف المضاف لدليل ويبقى عمله فى المضاف اليه قيل ومنه قوله تعالى هل تستطيع ربك . أى سؤال ربك اذ لا يصح تعاليق الاستطاعة بغير فعل المستطيع (وإعماله مضافاً أكثر) من أعماله منونا استقرأ وعمله ابن مالك بان الاضافة تجعل المضاف اليه كجزء من المضاف كما يجعل الاسناد الفاعل كجزء من الفعل ويجعل المضاف كالفعل فى عدم قبول ال والتنوين فتقويت بهامنا سبة المصدر للفعل (ثم) إعماله (منونا) أكثر من إعماله معرفاً بال لان فيه شبهة بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة (وأنكره الكوفية) أى إعماله منونا وقالوا ان وقع بعده صرف فروع أو منصوب فباضمار فعل يفسر المصدر من لفظه كقوله تعالى أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتباهى التقدير يطعم ورد بان الاصل عدمه (ثم) يليه (إعماله معرفاً بال) كقوله \* ضعيف النكابة أعداءه \*

وقوله \* فلم أنكل عن الضرب سمعا \* (وأنكره كثيرون) والبغداديون وقوم من البصريين كالمنون وقدر واله عاملا (وثالثها أنه قبح) أى يجوز إعماله على قبح (ورابعها إن عاقبت) ال (الضمير عمل) نحو أنك والضرب خالد المسى إليه (والا) بان لم تعافيه (فلا) يجوز إعماله نحو عجبت من الضرب زيد عمرا وهو قول ابن طلحة وابن الطراوة واختاره أبو حيان وقولى معرفاً تصريح بان ال فيه التعريف قال أبو حيان ولا نعلم فى ذلك خلافاً لما ذهب اليه صاحب الكافى من انها زائدة كفى الذى والتى ونحوهما لان التعريف فى هذا الاشياء بغير ال فلا وجه الادعاء زائدتها اذ لا يجتمع على الاسم تعريفان قال وهو فى حالة التبيين معرفة لانه فى معناها (وقال الزجاج) إعمال (المنون أقوى) من المضاف لان ما شبهه به نكرة فكذا ينبغى أن يكون نكرة ورد بان إعماله ليس التشبيه بل بالنيابة عن حرف مصدرى والفعل والمنوب عنه فى رتبة المضمرة (و) قال (ابن عصفور) إعمال (المعرف) أقوى من إعمال المضاف فى القياس (وقيل المضاف والمنون) فى الاعمال (سواء) قال أبو حيان وترك إعمال المضاف وذى ال عندى هو القياس لانه قد دخله خاصة من خواص الاسم فكان قياسه أن لا يعمل فكذلك المنون لان الاصل فى الاسماء ان لا تعمل فاذا تعلق اسم باسم فالاصل الجر بالاضافة (ويضاف للفاعل



مطلقاً) أى مذكوراً مفعولاً ومحذوفاً كقوله تعالى . كذ كركم آباءكم . وقوله . يفرح المؤمنون بنصر الله .  
 (و) يضاف (للمفعول فيحذف) الفاعل كقوله . لا يسأم الإنسان من دعاء الخير . أى دعائه الخير وبذلك يفارق  
 الفعل لأن الموجب للنع فيه تزييله إذا كان ضميراً متصلاً كالجزء منه بدليل تسكين آخره والفصل به بين الفعل  
 وأعرابه في يفعلان وحذف الجزء من الكلمة لا يجوز بقياس وجل عليه المنفصل والظاهر والمصدر لا يتصل به  
 ضمير فاعل فلم تكن نسبة فاعله منه نسبة الجزء من الكلمة (وقال الكوفية) لا يحذف بل (يضم) في المصدر  
 كما يضم في الصغات والظرف (و) قال أبو القاسم خلف بن قرون (ابن الأبرش ينوي) إلى جنب المصدر قال  
 ولا يجوز أن يقال أنه محذوف لأن الفاعل لا يحذف ولا يضم لان المصدر لا يضم فيه لانه بمنزلة اسم الجنس  
 (ويجوز إبتاؤه) أى الفاعل مع الإضافة إلى المفعول (في الأصح) نحو قوله تعالى في قراءة يحيى بن  
 الحارث الدماري عن ابن عامر . ذكر رجلك عبدك زكريا . وقوله صلى الله عليه وسلم وحج البيت من  
 استطاع إليه سبيلاً وقول الشاعر

\* قرع القواقيز أفواه الأباريق \* وقيل لا يجوز إلا في الشعر (و) يضاف (الظرف فيعمل فيما بعده رفعاً  
 ونصباً) كالمثول نحو عرفت انتظار يوم الجمعة زيد عمرأ قال أبو حيان ومن منع من ذكر الفاعل والمصدر منون  
 منع هذه المسئلة (ويؤول المنون بالمبنى للمفعول فيرفع) ما بعده على النيابة عن الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد  
 وقال الأخفش لا يجوز ذلك بل يتعين النصب أو الرفع على الفاعلية واختاره الشاويين ( وثالثها ) قال أبو حيان  
 يجوز (أن لزمه) أى البناء للمفعول (فعله) أى فعل ذلك المصدر نحو عجبت من جنون بالعلم زيد بخلاف ما ليس  
 كذلك (ويحذف معه) أى بالمنون (الفاعل وأوجه الفراء) فقال لا يجوز ذكر الفاعل مع المصدر المنون البتة  
 لانه لم يسمع (فالأقوال الثلاثة) السابقة فيه أهو محذوف أم مضمراً أم منوي تاتي هنا (ورابعها) قاله السيرافي  
 (لا يقدر) الفاعل هنا (البتة) بل ينتصب المفعول بالمصدر كما ينتصب التمييز في عشرين درهماً من غير تقدير فاعل  
 وردبأنه ان قال ان الفاعل غير مراد فباطل بالضرورة إذا لا بد لا طعام مثلاً في قوله . أو اطعام . من مطعم من  
 جهة المعنى وان قال انه مراد فقد أقرب بأن المصدر يقتضيه كما يقتضيه الفعل بخلاف عشرين درهماً فيلزمه تقديره  
 وان لم يصح ضمارة «مسئلة» (يذكر) بعد المصدر (البديل من فعله معموله) نحو ضرب زيد أو سقيار يدا  
 (وعامله) الناصب له (المصدر) عند سيبويه والجمهور لانه صار بدلاً من الفعل فورث العمل الذي كان له وصار  
 الفعل نسياناً (وقيل) عامله الفعل (المحذوف) الناصب للمصدر (فعليه) أى على هذا القول (يجوز تقديمه)  
 أى المعمول على المصدر نحو زيد ضرباً (وكذا) يجوز التقديم (على) القول (الاول) أيضاً (في الأصح) لانه نائب  
 عن فعله فهو أقوى منه اذا كان غير نائب ولانه غير مقدر بحرف مصدرى حتى يشبه الموصول في الامتناع وقيل  
 لا يجوز التقديم على القول بأنه العامل قياساً على المصدر السابق قال أبو حيان والأحوط أن لا يقدم على التقديم  
 الأسماع (وفي تحمله) أى هذا المصدر (الضمير خلف) صحيح ابن مالك انه يتحمل كاسم الفاعل وقال كذا  
 «مسئلة» (يعمل كمصدر اسم) أى اسم المصدر (المبني لا العلم باجاء) فيهما أما الاول فلانه مصدر في الحقيقة  
 كقوله

أظلم إن مصابكم رجلاً \* أهدي السلام تحية ظلم

فصا بكم مصدر بمعنى إصابتكم وأما الثاني وهو ما دل على المصدر دلالة مغنية عن ال لتضمن الإشارة إلى حقيقة  
 كسار وبره وفجار فلانها خالفت المصادر الأصلية بكونها لا يقصد بها الشياخ ولا تضاف ولا توصف ولا تقع موقع  
 الفعل ولا موقع ما يوصل به ولا تقبل ال ولذلك لم تقم مقامها في توكيد الفعل وتبيين نوعه أو امراته (وأما) اسم  
 المصدر (المأخوذ من حدث لغيره) كالنواب والكلام والعطاء أخذت من مواد الأحداث ووضعت لما



يثاب به والجملة من القول ولما يعطى ( فنعنه ) أى أعماله ( البصرية ) إلا فى الضرورة ( وجوزة ) قياسا ( أهل الكوفة وبنعداد ) الحاقاله بالمصدر كقوله \* وبعد عطائك المائة الرتاعا \* وقوله فان ثواب الله كل موحد \* وقوله \* فان كلامها شفاعلهايا \* ( قال الكسائى ) املم أهل الكوفة الا ثلاثة ألفاظ ( الخبز والدهن والقوت ) فانها لاتعمل فلابية ال عجت من خبزك الخبز ولا من دهنك رأسك ولا من قوتك عيالك وأجاز ذلك الفراء وحكى عن العرب مثل أعجبنى دهن زيد لحيته قال أبو حيان والذي أذهب اليه فى المسموع من هذا النوع ان المنسوب فيه بمضمر يفهمه ماقبله وليس باسم المصدر ولا جرى مجرى المصدر فى العمل لافى ضرورة ولا فى غيرها \* ( اسم الفاعل ) أى هذا مبحث إعماله وذ كرمعه أمثلة المبالغة واسم المفعول هو ما دل على حدث وصاحبه ( فادل جنس وقوله

\* على حدث يخرج الجامد \* والصفة المشبهة وافعل التفضيل وصاحبه يخرج المصدر واسم المفعول ( ويعمل عمل فعله مفردا أو غيره ) أى مثنى ومجموعا جمع سلامة وجمع تكسير ( ومنع قوم ) عمل ( المكسرو ) منع ( سيويه ) والتحليل إعمال ( المثنى والجمع ) الصحيح ( المسند لظاهر ) لانه فى موضع يفرد فيه الفعل بخالفه فلا يقال صررت برجل ضارب بين غلمان زيد أو أجاز المبرد إعماله لان لحاقه حيثئذ بالفعل قوى من حيث لحقه ما يلحقه ( وقيل ) لا ينصب اسم الفاعل أصلا بل ( الناصب فعل مقدر منه ) لان الاسم لا يعمل فى الاسم حكاه ابن مالك فى التسهيل وبه يرد على ابنه فى دعواه نفي الخلاف فى عمله ( وشرط البصرية ) لأعماله ( اعتماده على ) أداة ( نفي ) صريح نحو ما ضارب زيد عمرا أو مؤول نحو غير مضيع نفسه عاقل ( أو ) أداة ( استفهام ) اسما أو حرفا ظاهرا أو مقدرا كقوله \* انا ورجالك قتل أمرى \* ( أو ) على ( موصوف ) نحو صررت برجل ضارب عمرا ولو تغديرا هو راجع للاستفهام والموصوف معا كقوله

ليت شعرى مقيم العذر قوى \* أم هم لى فى حبا عاذلونا

أى أمقيم وقوله \* وما كل مؤت نصحه بليب \* أى رجل مؤت ( أو موصول ) وذلك اذا وقع صلة أل ( أو ) على ( ذى خبر ) نحو هذا ضارب زيد أو كان زيد ضارب با عمرا وان زيد اضارب عمرا و ظننت زيد اضارب با عمرا ( أو ) على ذى ( حال ) نحو جاء زيد را كبا فرسه ( قيل أو ) على ( ان ) نحو ان قائما زيد فقائم اسم ان وزيد الخبر ولم يشترط الكوفيون ووافقهم الا خفض الاعتماد على شىء من ذلك فأجازوا إعماله مطلقا نحو ضارب زيد عندنا ( و ) شرط البصرية ( كونه مكبرا ) فلا يجوز هذا ضارب زيد لعدم وروده ولدخول ما هو من خواص الاسم عليه فبعد عن شبه المضارع بتغيير بنيته التى هى عمدة الشبه وقال الكوفيون الا الفراء ووافقهم الناصب يعمل مصغرا بناء على مذهبه ان المعتبر شبه الفعل فى المعنى لا الصورة قال ابن مالك فى التحفة هو قوى بدليل إعماله محولا للمبالغة اعتبارا بالمعنى دون الصورة وقاسه الناصب على التكسير ( وثالثا يعمل ) المصغر ( الملازم التصغير ) الذى لم يلفظ به مكبرا كقوله

فما طعم راح فى الزجاج مدامة \* ترقق فى الايدى كيت عصيرها

فى رواية جر كيت ( أما الماضى فالاصح يرفع فقط ) نحو صررت برجل قائم أبوه أو ضارب أبوه أمس ولا ينصب لانه لا يشبه المضارع الا اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال وقال الكسائى وهشام ووافقهما قوم ينصب أيضا اعتبارا بالشبه معنى وان زال الشبه لفظا واستدلوا بقوله تعالى . وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد . وتأوله الاولون على حكاية الحال ( ومنع قوم رفعه الظاهر وقوم ) رفعه ( المضمر ) أيضا قاله ابن طاهر وابن خروف وهو يرد دعوى ابن عصفور الاتفاق على انه يرفعه ويتحمله ( و ) قال ( قوم يعمل ) النصب ( ان تعدى لاثنين أو



ثلاثة) نحو هذا معطى زيد ادرهما مس لانه قوى شبه بالفعل هنا من حيث طلبه ما بعده وغير صالح للاضافة اليه لاستعمائه بالاضافة الى الاول والاكثر ون قالوا هو منصوب بفعل مضمرة قال ابن مالك ويرده ان الاصل عدمه ( فان كان ) اسم الفاعل ( صلة آل فالجهور ) انه ( يعمل مطلقا ) ماضيا وحالا ومستقبلا لان عمله حينئذ بالنيابة فنابت آل عن الذى وفر وعه وناب اسم الفاعل عن العاقل الماضى فقام تأوله بالفعل مع تأول آل بالذى مقام ما فاته من الشبه اللفظى كقام لزوم التأنيث بالالف لعدم النظر فى الجمع مقام مسبب ثان فى منع الصرف ومثاله ماضيا قوله

والله لا يذهب سبغى باطلا \* حتى أيرمالكا وكاهلا

\* القاتلين الملك الحلالا \* قال الاخفش ولا يعمل بحال وآل فيه معرفة كهى فى الرجل لا موصولة والنصب بعده على التشبيه بالمفعول به د وثالثها \* قاله الرماني \* جماعة يعمل ( ماضيا فقط ) لاحالا ولا مستقبلا ورد بأن العمل حينئذ أولى ومن وروده حالا قوله تعالى . والحافظين فر وجههم والحافظات . وقال الشاعر

إذا كنت معنيا بمجد وسودد \* فلاتك الا الجميل القول والفعل

( ويضاف لمفعوله ) جواز انحوه هديا بالغ الكعبة . انك جامع الناس . غير محلى الصيد . قال أبو حيان وظاهر كلام سيوييه ان النصب أولى من الجر وقال الكسائى هما سواء ويظهر لى ان الجر أولى لان الاصل فى الاسماء اذا تعلق أحدهما بالآخر الاضافة والعمل انما هو بجهة الشبه للضارع فليل على الاصل أولى ( وتجب ) الاضافة ( ان كان ماضيا ) نحو ضارب زيد أمس اذ لا يجوز النصب كما تقدم ( أو ) كان ( المفعول ضميرا ) متصلا به نحو زيد مكرمك ( وقيل ) وعليه الاخفش وهشام محله نصب وزال التنوين أو النون فى مكرمك ومكرموك للطاقة الضمير لا للاضافة لان موجب النصب المفعولية وهى محققة وموجب الجر الاضافة وليست محققة اذ لا دليل عليها الا الحذف المذكور ولم يتعين سببها ورد بالقياس على الظاهر فانه لا يحذف التنوين فيه الا للاضافة ويتعين النصب لفقد شرط الاضافة بان كان فى اسم الفاعل آل وخلا منها الظاهر والمضاف اليه ومراجع الضمير ويجوز تقديم معموله أى اسم الفاعل عليه نحو هذا زيد اضارب لا إن جر بغير حرف زايد من اضافة أو حرف فلا يقال هذا زيد اغلام قاتل ولا مررت زيد اضارب بخلاف ما جر بالزائد فيجوز التقديم عليه نحو ليس زيد عمرا بضارب قيل أو جر به أى زائد أيضا فلا يقدم كغيره وجوزه قوم ان أضيف اليه حق أو غير وجد بأجازوا هذا زيد اضارب وكذا الآخرون وقد تقدم ذلك فى بحث الاضافة ( و ) يجوز تقديم معموله ( على مبتداه ) الذى هو خبر عنه نحو زيد هذا ضارب وقيل لا يجوز ان كان اسم الفاعل خبر مبتدأ سببى أى من سبب المبتدأ نحو زيد أبوه ضارب عمرا أو كان المفعول لسببه نحو زيد ضارب أبوه عمرا أو أجاز ذلك البصريون ووافقهم الكسائى فى الاخيرة لا تقديم صفته أى اسم الفاعل عليه أى المفعول ( و ) لا تقديم معموله عليه وعلى صفته معا فلا يقال هذا ضارب عاقل زيدا ولا هذا زيد اضارب أى ضارب خلافا للكسائى فى اجازته التقديم فى الصورتين ويجوز وفاقا تأخير الموصوف عن المفعول نحو هذا ضارب زيدا عاقل والفرق انه اذا وصف قبل أن يأخذ معموله زال شبه الفعل بالوصف الذى هو من خواص الاسماء بخلاف ما اذا تأخر الوصف لان صفته تحصل بعد تمام عمله ومن الموارد فى ذلك قوله

\* وتخرجن من جعد ثراه منتصب \* « مسئلة » يعمل بشرطه وفاقا وخلافا ما حول منه للبالغة الى فعال ومفعول ومفعال وفعل وفعل ( قال \* أأالحرب لباسا عليها جلالها \* وسمع اما العسل فأنا شراب



وقال \* ضرب بنصل السيف سوق سنانها \* وسمع أنه لم تحاربوا ثكنها \* وإن لله سميع دعاء من  
دعاه وقال \* أتاني أنهم مزقون عرضي \* ولدلالتها على المبالغة لم تستعمل إلا حيث يمكن الكثرة فلا  
يقال موات ولا قتال زيد بخلاف قتال الناس أما إذا لم تدل عليها فلا تعمل كأن كانت اللانصب كحار وطعم  
أو كان بناء النصب محلها ككريم وفرح ( وأنكر الكوفية الكل ) أي أعمال الخسة لأنها زادت على معنى  
الفعل بالمبالغة إذ لا مبالغة في أفعالها ولزوال الشبه الصوري أيضا فاورد بعد هاتين صوابا ضمرا فعل يفسره  
المثال (و) أنكر (أكثر البصريين) أي فاعل وفعل لقلتهما (و) أنكر (الجرى فعل دون فاعل)  
لأنه أقل وورد حتى أنه لم يسمع أعماله في نثر ( وقال أبو عمرو ويعمل ) فعل (بضعف) (و) قال (أبو حيان  
لا يتعدى فيهما السماع) بل يقتصر عليه بخلاف الثلاثة الأخر فيقاس فيها وقد سقتها في المتن على ترتيبها في العمل  
فأكثرها فعال ثم فاعل ومفعول ثم فاعل ثم فعل وادعى ابن طلحة تفاوتها في المبالغة أيضا ففعل لمن كثر منه الفعل  
وفعال لمن صار له كالصناعة ومفعول لمن صار له كالألة وفاعل لمن صار له كالطبيعة وفعل لمن صار له كالعادة قال  
أبو حيان ولم يتعرض لذلك المتقدمون ( واعمل ابن ولاد وابن خروف فاعلا ) بالكسر والتشديد فاجازوا زيد  
شرب الخمر وطبخ الطعام قال أبو حيان وقد سمع إضافة شرب إلى معموله في قوله  
لا تنفري ياباق منه فإنه \* شرب خمر مسعر لحر وب  
فعلى هذا لا يبعد عمله نصبا وفهم من مساواة الأمثلة لاسم الفاعل جواز إعمالها غير مفردة كقوله  
ثم زادوا أنهم في قومهم \* غفر ذنبهم غير نفخر  
وقوله \* خوارج تراكين قصد المخرج \* وقوله

ثم مهاوين أبدان الجزور مخا \* ميص العشيات لا خور ولا قرم

وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى جواز إعمالها ماضية وان عريت من آل وان لم يقل ولا بذلك في اسم الفاعل  
لما فيها من المبالغة ولم احتج إلى ذكره لأنه رأى محكي في اسم الفاعل فدخل في التشبيه \* (مسئلة كهو أيضا) \* في  
العمل والشروط والأحكام وفاقا وخلافا ( اسم المفعول فيرفع مرفوع فعله ) أي المفعول لأن فعله لما لم يسم فاعله  
قال ونحن تركنا تغلب ابنة وائل \* كمضروبه رجلاه منقطع الظهر

(وتجوز إضافته) أي اسم المفعول ( إليه ) أي إلى مرفوعه (دونه) أي اسم الفاعل فإنه لا يجوز فيه  
ذلك نحو زيد مضروب الظهر قال أبو حيان والصحيح أن الإضافة في مثل ذلك من نصب لا من رفع وأصله  
مضروب الظهر وقال شيخه الشاطبي لم يذكر هذا الحكم غير ابن مالك واعتنى بذلك في أثر كتبه وقيده  
في الألفية بالقلة ولم يقيده بها في التسهيل والاول أحسن قال ثم انما يجوز بشرطين أن يكون اسم المفعول من  
متعدالي واحد فلا يجوز من لازم ولا من متعد الى أكثر وان يقصد ثبوت الوصف ويتناسى فيه الحدوث  
ثم كما تجوز الإضافة يجوز النصب على التشبيه بالمفعول أو التمييز نحو هذا مضروب الأب أو أبا وهو أقل من  
الإضافة (ولا يعمل) كعمل اسم المفعول (ما جاء بمعناه) من فعل وفعل وفعل (كذبح وقبض وقتيل) فلا  
يقال مررت برجل كميل عينه ولا قتيل أبوه ( خلافا لابن عصفور ) حيث أجاز ذلك قال أبو حيان ويحتاج في  
منع ذلك وإجازته إلى نقل صحيح عن العرب «مسئلة» ( كهو ) أيضا (الصفة المشبهة به عملا لكن) يخالف في  
أنها (لا تعمل مضمرة ولا في أجنبي) بل في سببي (ولا في سابق) عليها بل في متأخر عنها (ولا في) (مفعول) بينها  
وبينه بل في متصل بها قال الخفاف في شرحه لم يفسر لوابن الصفة المشبهة ومعمولها فيقولوا كرم فيها حسب  
الآباء إلا في الضرورة كما قال \* والطيبون إذا ما ينسبون أباء \* (ولا مراد أباه غير الحال) واسم الفاعل يعمل مضمرا



نحو أن زيد اضار به تقديره أنا ضارب زيد اضار به كما يعمل مظهر أو في أجنبي كما يعمل في سبي وفي مقدم عليه كما يعمل في متأخر عنه وفي مفعول كما يعمل في متصل ومراد به الاستقبال كما يعمل في مراد به الحال وقولي (في الأصح فيهما) راجع إلى الأخيرين قال أبو حيان ذكر صاحب البسيط أنه يجوز الفصل بين هذه الصفة وبين معمولها إذا كان مرفوعاً ومنصوباً كقوله تعالى . مفتحة لهم الأبواب . قال ولم يتعرض ابن مالك في التسهيل لزمان هذه الصفة وذكر ذلك في أرجوزته فقال : وصوغها من لازم الحاضري . وفي المسئلة خلاف ذهب أكثر النحويين إلى أنه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال وذهب أبو بكر بن طاهر إلى أنها تكون للزمان الثلاثة وأجاز أن تقول مررت برجل حاضر الابن غدا فيكون بمعنى المستقبل وذهب السيرافي إلى أنها تبدأ بمعنى الماضي وهو ظاهر كلام الاخفش قال والصفة لا يجوز تشبيهها إلا إذا ساع أن يبنى منها قد فعل وذهب ابن السراج والعارسي إلى أنها لا تكون بمعنى الماضي وهو اختيار الشاويين قال وسواء رفعت أو نصبت لأنك إذا قلت مررت برجل حسن الوجه فحسن الوجه ثابت في الحال لا تريد مضيا ولا استقبالا لأنها لما شئت باسم الفاعل لم يتوقونه في عملها في الزمانين وقد جمع بعض أصحابنا بين قول السيرافي وقول ابن السراج بأن قال لا يريد السيرافي بقوله إنها للماضي أن الصفة انقطعت وإنما يريد أنها ثبتت قبل الاخبار عن هار دامت إلى وقت الاخبار ولا يريد ابن السراج أنها إنما وجدت وقت الاخبار فلا فرق بين القولين على هذا وفي البسيط قال بعضهم الصفة المشبهة باسم الفاعل تغارقه في أنها لا توجد إلا حالا وتقدم أن وقت ذلك ليس على جهة الشرط بل إن وضعها كذلك لكونها صفة دالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال وأما على جهة الشرط فتكون حينئذ يصح تأويلها بالزمان ولا يشترط إلا الحاضر لانه المناسب انتهى (ثم هي إما صالحة للذكر والمؤنث مطلقا) أي لفظا ومعنى كحسن وقبيح (أو لفظا لا معنى) كحائض وخصي لفظهما من حيث الوزن بفاعل وفعل صالح للذكر والمؤنث ولكن معنى الحيض مختص بالمؤنث ومعنى الخلاء مختص بالذكر (أو عكسه) أي معنى لا لفظا ككبر الألية فانه معنى مشترك فيه لكن خص بالذكر بلفظ آلى والمؤنث بلفظ عجزاء (أولا) تصلح لهما بل تختص باحدهما كما آدر وأكرم لفظهما ومعناها خاص بالذكر ورتقاء وعفلاء لفظهما ومعناها خاص بالمؤنث (وتجري الأولى على مثلها رصدها) أي يجري مذكرها على المذكور والمؤنث ومؤنثها على المؤنث والمذكر قال أبو حيان وهذا الذي يعبر عنه النحويون بأنه يشبه عمومات قول مررت برجل حسن الابن ورجل حسن الام وبامرأة حسنة الام وبامرأة حسنة الاب (دون الباقي) فأنها إنما تجرى على مثلها فقط ولا تجرى على ضدها (في الأصح) تقول مررت برجل خصي الابن وبامرأة حائض البنت ورجل آلى الابن وبامرأة عجزاء البنت ورجل آدر الابن وبامرأة رتقاء البنت قال أبو حيان وهذا يعبر عنه النحويون بأنه يشبه خصوصاً وأجاز الكسائي والاخفش جريان هذه الصفة على ضدها في الاقسام الثلاثة فتقول برجل حائض بنته وبامرأة خصي ابنها ورجل عجزاء بنته وبامرأة آلى ابنها ورجل رتقاء بنته وبامرأة آدر ابنها هكذا حكى ابن مالك الخلاف في الثلاثة ونازعه أبو حيان بأن بعض المغاربة نقل الاتفاق على المنع في قسمين منها وان الخلاف خاص بقسم واحد وهي الصفة المشتركة من جهة المعنى واللفظ مختص (وتعمل مع آل) مقترنة بها (ودونها رفعا) على أن يعرب المرفوع بها (فاعلا) بها قاله سيدي وبالبصريون (أو بدلا) من الضمير المستكن فيها قاله الفارسي (ونصباً) على أنه يعرب (مشبهاً بالمفعول) به في المعرفة (أو تمييزاً) في النكرة (وجرا بالاضافة) وفي مراتبها خلاف في مجرد ومقرون بآل ومضاف له) أي لمقرون بآل (أو مجرداً أو ضميراً أو مضافاً له) أي الضمير فتلك ستة وثلاثون حاصلة من ضرب اثنين وهي حالتها اقترانها بآل وعدمه في ثلاثة وهي وجوه عملها الرفع والنصب والجرتبلغ ستة ثم ضرب الستة المذكورة في أحوال المفعول الستة وهي تجريده واقترانه بآل واطرافه الاربعة



المشار إليها فتبلغ ما ذكر وهذه أمثلتها على الترتيب رأيت الرجل الحسن وجهه والحسن وجهاً والحسن وجهه والحسن الوجه الحسن الوجه والوجه الحسن الوجه الحسن وجه الأب والحسن وجه الأب والحسن وجه الأب والحسن وجه أب والحسن وجه أب والحسن وجهه والحسن وجهه والحسن وجهه والحسن وجهه وحسنا وجه أبيه والحسن وجه أبيه ورأيت رجلاً حسناً وجهه وحسناً وجهاً وحسن وجهه وحسناً الوجه وحسناً الوجه وحسن الوجه وحسناً وجه الأب وحسن وجه الأب وحسن وجهه وحسناً وجه أب وحسناً وجه أب وحسن وجهه وحسناً وجهه وحسناً وجهه وحسناً وجهه وأبيه وحسناً وجهه وأبيه (لكن يجب الإضافة) حال كونها (مجردة) من آل (إلى ضمير متصل بها في الأصل) نحو مررت برجل حسن الوجه جميله ولا يجوز نصب هذا الضمير وجوزة الفراء فيقال جميل اياه ورد بأنه لا يفصل الضمير بما قدر على اتصاله فإن لم تباشره متصلة به أو قرنت بآل لم تجب الإضافة بل يتعين النصب باتفاق في حالة الفصل نحو قريش نجباء الناس وكرامهموها وعلى أحد القولين للنحاة في حالة الاقتران بآل نحو مررت بالرجل الحسن وجهها الجميله والقول الثاني إن الضمير في موضع جر فلا وكانت الصفة غير متصرفية في الأصل وقرنت بآل نحو مررت بالرجل الحسن الوجه الأجره فالضمير في موضع نصب عند سيويوه وجر عند الغراء (وتمتنع) الإضافة حال كون الصفة (مع آل) إلى معمول (عار منها أو من إضافة لذيها) أي لذي آل (أو) إلى (ضمير ذيها) فلا يجوز من الأمثلة السابقة الحسن وجهه والحسن وجه أب والحسن وجهه والحسن وجهه أياً منه لما تقرّر في باب الإضافة من أنه لا يجوز إضافة الصفة المقترنة بآل إلى الخالي من آل ومن إضافة لما فيه آل ومثال المضاف إلى ضمير ما فيه آل رأيت الكريم الآباء الغامر جودهم قال أبو حيان وهو نادر (وتفصح) الإضافة حال كون الصفة دون آل (إلى مضاف لضمير) وهو مثال حسن وجهه (ومنعهما سيويوه اختياراً) وخص جوازها بالشعر كقول الشاعر

أمن دمتين عرج الركب فيهما \* بحفل الرخامى قد عفى طلالهما

أقامت علی ربیعہما جارتا صفا \* کیتا الاعالی جوتنامصلاهما

(و) منعها ( المبرد مطلقا ) في الشعر وغيره وتأول البيت المذكور على أنهما من قوله مصطلحا معا ثم ادعى على الأعلى لأنها مشاة في المعنى قال ابن مالك في شرح الكافية وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله وهو الصحيح لأن مثله قد ورد في الحديث كقوله في حديث أم زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال أعور عينه اليمنى وفي وصف النبي صلى الله عليه وسلم شئ أصابه قال ومع هذا ففي جوازه ضعف ووافقه أبو حيان (وكذا) يقيح (رفعها مطلقا) أي مع أل ومجردة (العاري من الضمير وأل والاضافة إلى أحدهما) وذلك مثال الحسن وجه وحسن وجه والحسن وجه أب وحسن وجه أب ( ومنع أكثر البصرية حسن وجه ) وهو المثال الثاني من هذه الأربعة لخلافها من ضمير مذكور يعود على الموصوف واختاره ابن خروف وماتقدم من جوازه بقيح مذهب الكوفيين وأجازه ابن مالك ومن شواهد قوله

بشوب ودينار وشاة ودرهم \* فهل أنت من فروع بماها هنارأس

بہمة منبت شہم قلب \* منجد الاذی کہام ینبو

قال أبو حيان وقول ابن هشام الخضر اوى في نحو هذا لا يجوز الرفع في قول أحد اذا ضمير في السبب ولا ما يسد مسده ليس بصحيح اذ جوازه محكى عن الكوفيين وبعض البصريين ( ويتبع معمولها ) أى الصفة المشبهة بجميع التوابع وتجري على حسب لفظه لا موضعه وأجاز الفراء ان يتبع الجر ورعى موضعه من



الرفع كما جازمرت بالرجل الحسن الوجه نفسه وهذا قوى اليد والرجل برفع نفسه والرجل مع جبر المعمول وقد صرح سيبويه بمنع ذلك وأنه لم يسمع منهم في هذا الباب وأما أن يعطف على معمولها المجرور نصباً فنصوا على أنه لا يجوز لا يقال هذا حسن الوجه والبدن بخلاف اسم الفاعل (وقيل) يتبع بكل التوابع (الابالصفة) قال أبو حيان هكذا قال الزجاج وزعم أنه لم يسمع من كلامهم فلا يجوز جاءني زيد الحسن الوجه الجليل قال وقد جاء في الحديث في صفة الدجال أعور عينه اليمنى فاليمين صفة لعينه وعينه معمول الصفة فينبغي أن ينظر في ذلك قال وعلل منع ذلك بعض شيوخنا بأن معمول الصفة محال أبدأ على الأول فاشبه المضمحل أنه قد علم أنك لا تعنى من الوجوه الأوجه زيد في نحو مرتت بزيد الحسن الوجه قال وحكى لي هذا التعليل أيضاً الشيخ بهاء الدين بن النحاس عن عبد المنعم الاسكندراني من تلاميذ ابن بري قال لي وقد كان ظهري ما يشبه هذا وهي ان الصفة هي في الحقيقة للوجه وان أسندت الى زيد مثلاً فقد تبين الوجه بالصفة فلا يحتاج إلى تبين قلت له الصفة قد تكون لغير التبيين كالدح والدم وغيرهما فلا جاز أن يوصف بصفات هذه المعاني فقال أصل الصفة أن تأتي للتبيين ومحيثها ما فكرت هو بحق الفرع وإذا امتنع الأصل فأحرى أن يمتنع الفرع وقال بعض أصحابنا امتنع ذلك لأنها ضعيفة في العمل فلم تقوان تعمل في الموصوف والصفة معا ويضعف هذا بعملها في المؤكد والتوكيد إلا أن فرق بينهما بأن المؤكد والتوكيد كأنهما شئ واحد لأن التوكيد لم يدل على معنى زائد في المؤكد بخلاف الصفة (وإذا كان معناها) أي الصفة المشبهة (لسابقتها) أي للموصوف (رفعت ضميره مطابقة) له في الأفراد والتذكير وضد هما نحو مرتت برجل عاقل ورجلين عاقلين وبامرأة عاقلة (أو) كان معناها (لغيره ولم ترفعه فكذلك) أي تطابق الصفة الموصوف قبلها نحو مرتت برجلين حسنين الغلمان وبامرأة حسنة الغلام وبنساء حسان الغلمان (والا) بأن رفعت (فكالفعل) فلا يطابق الأعلى لغةً كما في البراغيث نحو مرتت برجلين حسن غلامهما و برجال حسن غلمانهم وبامرأة حسن غلامها (وتكسيرا حينئذ) أي حين رفعت السببي مسندة إلى جمع (إن أمكن أولى من الأفراد في الأصح) سواء كان الموصوف جمعاً أم مثني أم مفرد نحو مرتت برجال حسان غلمانهم ورجلين حسان غلمانهما و برجل حسان غلمانها هذا قول المبرد ونص عليه سيبويه في بعض نسخ كتابه واختاره (١) الجزولي وصاحب التمهيد وبه جزم ابن مالك قال أبو حيان وذهب بعض شيوخنا إلى أن الأفراد أحسن من التكسير قال لأن العلة في ذلك أنه قد ينزل منزلة الفعل إذا رفع الظاهر والفعل لا يثنى ولا يجمع فانتفى أن تكون الصفة مفردة قال نعم التكسير أجود من جمع السلامة إذ لا تلحقه علامة جمع فهو كالمفرد لأنه معرب بالحركات مثله بخلاف جمع السلامة والألف الفعل لا يجمع لاجتماع سلامة ولا جمع تكسير فكيف يكون أحدهما أحسن من الأفراد قال أبو حيان وما ذكره هو القياس لكنه ذهل عن نقل سيبويه في ذلك ثم ذكر أبو حيان بعد سطران هذا القول هو مذهب الجمهور واختيار الشاويين وشيخه الأبدى (وثالثها ان تبعت جمعا) فالتكسير أولى مشاكلة لما قبله ولما بعده نحو مرتت برجال حسان غلمانهم وان تبعت مفردا فالأفراد أولى من التكسير لأنه تسكف جمع في موضع لا يحتاج إليه لأنه إذا رفع فتقوته قوة الفعل وطريق الجمع في الفعل مكره فكذا في الاسم نقل ذلك أبو حيان عن بعض من عاصره فإن لم يمكن التكسير فواضح أنه ليس إلا الأفراد نحو مرتت برجال شرب آبائهم (وأوجبته) أي جمع التكسير (الكوفية فيالم يصح) أي لم يجمع جمع تصحيح بالواو والنون نحو مرتت برجال عور آبائهم (وكذا) أوجبوا فيه المطابقة في (الثنية) نحو مرتت برجلين أعورين أبواهما ومنعوا الأفراد فيهما بخلاف ما جمع الجمعين فجوزوا فيه الأفراد



والتكسير أحسن نحو مرت برجل كريم أعمامه وكرام أعمامه ويضعف كريم أعمامه (وأجرى كعملها) في رفع السبي ونصبه وجره (اسم مفعول متعدي لواحد وفاقا) كقوله \* فهل أنت مرفوع بماهنا رأس \* وقوله \* لما بدن مجلوة وجناتها \* وقوله \* تمنى لقائي الجوز مغرور نفسه \* قال أبو حيان وقول السهيلي والأصح يدل على خلاف في المسئلة ولا نعلم أحدا منهما فلذلك قلت وفاقا (و) أجرى كذلك أيضا (الجامد المضمن معنى المشتق) نحو وردنا منها عسلا مأوّه وعسل الماء أي حلوا وقال الشاعر \* لأبت وأنت غر بالالهاب \* وقال آخر فراشة الحلم فرعون العذاب وان \* يطلب نداء فكلب دونه كلب

أي متعب وطاش ومهلك (ومنع أبو حيان قياسه وكذا اسم الفاعل) المتعدى لواحد (ان أمن اللبس) نحو زيد ظالم العبيد خاذلهم راحم الأبناء ناصرهم إذا كان له عبيد ظالمون خاذلون وأبناء راحون ناصرون وكذا هذا ضارب الأب زيد في هذا ضارب أبوه زيد فان لم يؤمن اللبس لم يجوز (وقال ابن عصفور وإن أبي الريع) إنما يجوز (ان حذف المفعول اقتصارا) فان لم يحذف أصلا لم يجوز وكذا ان حذف اختصارا لأنه كالمثبت فيكون الوصف إذا ذاك مختلف التعدي والتشبيه وهو واحد وذلك لا يجوز ويبانه أنه من حيث نصب السبي أو جره يكون مشبها باسم الفاعل المتعدى ومن حيث نصب المفعولية به يكون اسم فاعل متعدي مشبها بالمضارع فاختلفت جهة تعديه وجهة تشبيهه من حيث صار شيئا باصلا في العمل شيئا بفرع في العمل فصار فرعاً لأصل وفرع الفرع ولا يكون الشيء الواحد فرعاً لشيئين ثم انه انما سمع استعمال المتعدى صفة مشبهة حيث حذف المفعول اقتصارا نحو \* ما الراحم القلب ظلاما وان ظالما \* قال أبو حيان وهذا تفصيل حسن (و) قال (أبو علي) الفارسي يجوز (مطلقا) ولم يقيد بأمن اللبس قال ابن مالك في شرح التسهيل والصحيح أن جواز ذلك متوقف على أمن اللبس قال ويكثر أمن اللبس في اسم فاعل غير المتعدى فلذلك سهل فيه الاستعمال المذكور ومنه قول ابن رواحة

تباركت أنى من عذابك خائف \* وإنى إليك تأتب النفس راجع

وقال آخر ومن يك منحل العزائم تابعا \* هو اه فان الرشد منه بعيد

ومن وروده في المصوغ من متعد قوله ما الراحم القلب ظلاما وإن ظالما \* ولا الكريم يمنع وإن حرما انتهى قال أبو حيان وإطلاقه يدل على جواز ذلك في كل متعد سواء تعدى لواحد أم لاثنين أو ثلاثة ولا خلاف أنه يجوز في المتعدى لاثنين أو ثلاثة (ومنه) إلا كثر مطلقا وتوقف أبو حيان فقال الاحوط أن لا يقدم على جواز ذلك حتى يكثر فيه السماع فيقاس على الكثير لان القليل يقبل الشذوذ مع أن البيت السابق يحتمل التأويل (فان تعدى بالحرف فلا) يجوز فيه ذلك (في الأصح) وعليه الجمهور وجوزة الاخفش وابن عصفور ونحو مرت برجل مارا الأب يريد بنصب الأب أو جره واستدلال بقولهم هو حديث عهد بالوجع فقولهم بوجع متعلق بحديث وهو صفة مشبهة والجمهور تأولوا ذلك على أنه متعلق بعهد لا بالصفة فان جاء من كلامهم مرت برجل غضبان الأب على زيد علوقا على زيد بفعل محذوف تدل عليه الصفة أي غضب على زيد \* (افعل التفضيل) أي هذا مبعثه (يرفع) افعل التفضيل (الضمير غالبا والظاهر في لغة) ضعيفة نحو مرت برجل أفضل منه أبوه أي أزيد عليه في الفضل أبوه حكاه سيبويه وغيره (والأحسن حيث تقدم من ويكثر) رفعه الظاهر (ان كان مفضلا على نفسه باعتبارين واقعا بين ضميرين ثانيهما له والآخر للوصوف والوارد) في ذلك عن العرب (كونه بعد نفي) والمثال المشهور لذلك قولهم ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد وبه عرفت المسئلة بمسئلة الكحل وأفردت بالتأليف فالكحل فاعل بأحسن وهو مفضل باعتبار كونه في عين زيد على نفسه حالا في عين غيره وواقع بين ضميرين ثانيهما له وهو الضمير في منه والاول للوصوف وهو الضمير في عينه وقد



تقدم النفي أول الجلة ومثله الحديث ما من أيام أحب إلى الله فيها العمل منه في عشر ذي الحجة وقول الشاعر

ما علمت امرأ أحب إليه البذل منه إليك يا ابن سنان

قال ابن مالك والسبب في رفعه الظاهر في هذه الحالة تهيهؤه بالقرائن التي قارنته لمعاقبته الفعل إياه على وجه لا يكون بدونها ألا ترى أنه يحسن في المثال أن يقال بدله ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد ولا يحتل المعنى بخلاف قولك في الإثبات رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فان إيقاع الفعل فيه موقع أفعل بغير المعنى فكان رفع أفعل للظاهر لوقوعه موقعاً صالحاً للفعل على وجه لا يغير المعنى بمنزلة إعمال اسم الفاعل الماضي معنى إذا وصل بالالف واللام فإنه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذي في معناه فلما وقع صلة قدر بفعل وفاعل ليسكون جملة فإن المفرد لا يوصل به موصول فاتجبر بوقوعه موقع الفعل ما كان فائتاً من الشبه فأعطى العمل بعد أن منعه (وقاس ابن مالك) على النفي (النهي والاستفهام) فقال لا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفي كقولك لا يكن غيرك أحب إليه الخير منك وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا بمن وإن لم يرد ذلك مسموعاً (ومنه أبو حيان) قائلاً إذا كان لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد نفي وجب اتباع السماع فيه والاقصاء على ما قالته العرب ولا يقاس عليه ما ذكر من الاسماء لاسيما ورفعه الظاهر إنما جاء في لغة شاذة فينبغي أن يقتصر في ذلك على مورد السماع قال على إن الحاقها بالنفي ظاهر في القياس ولكن الأولى اتباع السماع (وأعرب العلم مثله) أي هذا التركيب مع أي (معه) الوجه الذي تقدم تقريره (مبتدأ وخبراً) وقد يحذف الضمير الأول إذا كان معلوماً مع ما رأيت قوماً أشبه بعض ببعض من قومك وقال ابن مالك تقديره ما رأيت قوماً أين فيهم شبه بعض ببعض منه في قومك (و) قد يحذف الضمير (الثاني) وتدخل من على الظاهر نحو ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من كل عين زيد (أو) على (محله) كقولك في المثال المذكور من عين زيد يحذف كل الذي هو المضاف (أو) على (ذی محله) كقولك فيه من زيد يحذف كل وعين وادخاله على صاحب العين ومن ادخاله على المحل قولهم ما رأيت كذبة أكثر عليها شاهد من كذبة أمير على منبر والاصل من شهود كذبة أمير فحذف شهود وأقام المضاف إليه مقامه (ولا ينصب) أفعل التفضيل (مفعولاً به على الأصح) بل يتعدى إليه باللام إن كان الفعل يتعدى إلى واحد نحو زيد أبذل للمعروف فإن كان الفعل يفهم عاماً أو جهلاً تعدى بالباء نحو زيد أعرف بالثعور وأجهل بالعقبة وإن كان مبنياً من فعل المفعول تعدى إلى الفاعل معنى نحو زيد أحب إلى عمرو من خالد وأبغض إلى بكر من عبدالله ونفي إلى المفعول نحو زيد أحب في عمرو من خالد وأبغض في عمرو من جعفر قال ابن مالك وإن كان من متعد إلى اثنين تعدى إلى أحدهما باللام وأضمر ناصب الثاني نحو هوأ كسى للفقراء الثياب أي يكسوهم الثياب قال أبو حيان وينبغي أن لا يقال هذا التركيب إلا إن كان مسموعاً من لسانهم وذهب بعضهم إلى أنه ينصب المفعول به إن أول بما لا تفضيل فيه حكاه ابن مالك في التسهيل قال أبو حيان وهذا الرأي ضعيف لأنه وإن أول بما لا تفضيل فيه فلا يلزم منه تعدية كتعديبه وللترا كيب خصوصيات وفي شرح السكاكية لابن مالك أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به فإن ورد ما يؤهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل كقوله تعالى . الله أعلم حيث يجعل رسالته . فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهي في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم زاد في شرح التسهيل والتقدير والله أعلم يعلم مكان جعل رسالاته قال أبو حيان وقد فرضناه نحن على أن تكون حيث باقية على بابها من الظرفية لأنها من الظروف التي لا تصرف (ولا) تنصب مفعولاً (مطلقاً وفاقاً) ذكره (وتلزمه من ولو تقديراً إن جرد) من أل والإضافة نحو زيد أفضل من عمرو قال تعالى . النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم . ومثال تقديرها . وأولوا



الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله . والآخرة خير وأبقى . ( و ) يلزمه ( الافراد والتذكير ان جرد أو أضيف لنكرة ) سواء كان تابعاً للمذكور مؤنثاً لمفرد أم مثنى أم مجموع نحو زيد أفضل من عمرو وهند أفضل من دعد والزيدان أفضل من عمرو والهندان أفضل من دعد والهندات أفضل من دعد ونحو زيد أفضل رجل وهما أفضل رجلين وهم أفضل رجال وهي أفضل امرأة وهن أفضل نساء ( خلافاً للفراء في الثاني ) حيث أجاز فيما أضيف لنكرة مدناً من المعرفة فضلاً وإيضاح أن يؤنث ويثنى نحو هند فضلى امرأة تفصداً والهندان فضلتا امرأتين تزورانا ( و ) على الاول يلزم ( مطابقتها ) أى النكرة المضاف إليها كما تقدم في الأمثلة ( خلافاً لابن مالك في ) النكرة ( المشتقة ) حيث قال يجوز فيها الافراد مع جمعية ما قبل المضاف ومنه قوله تعالى . ولا تكونوا أول كافرين . قال أبو حيان وقياس قوله جريان ذلك فيها قبله بثنى نحو الزيدان أفضل مؤمن قال والحق تأويل الآية على حذف موصوف هو جمع في المعنى أى أول فريق كافر ( و ) على الاقوال يلزم ( كونها من جنس المسند اليه أفعل ) كما بين ( وجوز ) أبو بكر ( ابن الانباري ) جرحها ان خالفته ( في المعنى مع تجويزه نصبها نحو أخوك أوسع داراً وداراً وأبسط جاه وجاهاً قال فالجر على اضافة أفعل الى المفسر والنصب على ارادة من اذ لو ظهرت لم يكن الا النصب ( والمعرف بأل يطابق ) في الافراد والتذكير وضدهما محتمل يجوزيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات أو الفضل ( وفي المضاف لمعرفة الوجهان ) المطابقة وعدمها وقد اجتمع في قوله صلى الله عليه وسلم الا أخبركم بأحبكم الى وأقر بكم منى مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً ( وأوجب ابن السراج الافراد والتذكير ) ومنع من مطابقة ما قبله قال أبو حيان ورد عليه بالسباع والقياس قال تعالى . ولتجدنهم أحرص الناس على حياة . وقال جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها . فأفرد أحرص وجمع أكابر وأما القياس فشيبه بذي الالف واللام أقوى من شبهه بالعارى من حيث اشتراكهما في ان كلا منهما معرفة فاجراؤه مجراه في المطابقة أولى من أجراه مجرى العارى فاذا لم يفد الاختصاص بجريانه مجراه فلا أقل من أن يشارك ( وعلى الاول في الافصح خلف ) قال أبو بكر ابن الانباري الافراد والتذكير أفصح استغناء بثنية ما أضيف اليه وجمعه وتأنيسه عن ثنية أفعل وجمعه وتأنيسه قال وهذا القوي عن العرب وقال أبو منصور الجواليقي الافصح من الوجهين المطابقة ( ولايجرد ) أفعل ( من ) معنى ( التفضيل حيث لا يكون بعض المضاف اليه ) كما تقدم ( وقال الكوفية ) الاضافة فيه ( على تقدير من فان لم يقصد به التفضيل طابق ) وجوباً كالمعرف بأل لتساويهما في التعريف وعدم اعتبار معنى من ولا يلزم كونه بعض ما أضيف اليه قال ابن مالك في شرح الكافية فلو قيل يوسف أحسن اخوته امتنع عند ارادة معنى التجرد وجاز عند ارادة معنى المعرف بأل لما ذكر لك ولما قرر في باب الاضافة من ان أياً بمعنى بعض ان أضيف الى معرفة ومعنى كل ان أضيف الى نكرة وأفعل التفضيل مثلها في ذلك وفي شرح التسهيل لأبي حيان اذا كان أفعل جارياً على من أطلق له التفضيل فلا ينوى معه من واذا أول بما لا تفضيل فيه لزم المطابقة في الحالين ولا يلزم أن يكون فيهما بعض المضاف اليه مثال الاول يوسف أحسن اخوته أى أحسنهم أو الاحسن من بينهم فهذا على الاخلاء من معنى من واصله الى ما ليس بعضاً منه لان اخوة يوسف لا يندرج فيهم يوسف ومثال الثاني زيد أعلم المدينة تريد علم المدينة قال وهذا النوع ذهب اليه المتأخرون واستدلوا على وقوعه بقوله تعالى . هو أعلم بكم . وهو أهون عليه . قالوا التقدير هو عالم بكم اذ لا مشارك له في علمه وهو هين عليه اذ لا تفاوت في نسب المقدورات الى قدرته ( وفي قياس ذلك خلف ) فقال المبرد هو مقيس مطرد وقال ابن مالك في التسهيل الاصح قصره على السماع قال أبو حيان لقوله ما ورد من ذلك







مخفوطى ان مؤنث هذا أوله \* ( أسماء الافعال ) \* أى هذا جملتها ( هى أسماء قامت مقامها ) أى مقام الافعال  
 فى العمل ( غير متصرفه ) لا تصرف الافعال اذ لا تختلف أبنيتها باختلاف الزمان ولا تصرف الاسماء اذ  
 لا يسند اليها فتكون مبتدأة أو فاعلة ولا يخبر عنها فتكون مفعولا بها أو مجرورة وبهذا القيد خرجت الصفات  
 والمصادر فانها وان قامت مقام الافعال فى العمل الا انها تتصرف تصرف الاسماء فتقع مبتدأة أو فاعلا ومفعولا وأما  
 قول زهير \* دعيت نزال وتنج فى النعر \* فن الاسناد اللفظى وقولى فى صدر الحد هى أسماء أحسن من قول  
 التسهيل هى ألفاظ الى آخره لانه يدخل فيه إن وأخواتها فانها ألفاظ قامت مقام أفعال فعملت غير متصرفه  
 تصرفها ولا تصرف الاسماء وهى حروف لا أسماء أفعال ولذا احتاج الى اخراجها فزاد فى السكافية قوله ولا فضلة  
 وقال فى شرحها انه أخرج به الحروف لان الحرف أبدا فضلة فى الكلام ( وحكمها غالبا فى التعدى والنزوم  
 وغيرهما ) كاظهار فاعلها واضماره ( حكم موافقها معنى ) فرويد متعدلان فعله إيهل فيقال رويد زيد اوصه لازم  
 لان فعله أسكت وفاعل كليهما مضمير وجوبا كفعليهما ومظهر فى هيات زيد كما تقول بعد زيد واحترز بغالبا  
 من آمين فانه بمعنى استجب وهو متعدي ولم يحفظ لها مفعول وكذا إيه بمعنى زدنى ( لكن ) يخالفه فى انها ( لا يبرز  
 معها ضمير ) بل يستكن فيها مطلقا بخلاف الفعل فتقول صه للواحد والاثنين والجمع وللدكر والمؤنث بلفظ  
 واحد ( ولا يتقدم معمولها ) عليها فلا يجوز ان يقال زيد اعليك ولا زيد اربدا لانها فرع فى العمل عن الفعل  
 فضعفت ( ولا تضر ) أى لا تعمل مضمره بأن تحذف ويبقى معمولها ( فى الاصح فيهما ) وجوز الكسائى ان  
 يتصرف فيها بتقدم معمولها عليها أجزاؤها مجرى أصولها وجعل منه قوله تعالى . كتاب الله عليكم وقول الشاعر  
 \* يا أيها المائخ دلوى دونكا \* وجوز ابن مالك إعمالها مضمره وخرج عليه هذا البيت فجعل دلوى مفعولا بدونك  
 مضمر الدلالة ما بعده عليه ( وزعمها السكوفية أفعالا ) لدالتها على الحدث والزمان ( و ) زعمها ( ابن صابر قسما رابعا )  
 زائد اعلى أقسام الكلمة الثلاثة ( سماء الخالفة ثم ) على الاول وهو قول جمهور البصريين باسميتها اختلاف فى  
 مسماها ( قيل مدلولها لفظ الفعل لا حدث ولا زمان ) بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان ( وقيل ) بل ( تفيدهما )  
 قال فى البسيط ودالتها على الزمان بالوضع لا بالطبع وعلى هذا فهى اسم بمعنى الفعل قيل وهو ظاهر كلام سيديويه  
 والجماعة ( وقيل ) هى ( أسماء للمصادر ) ثم ( دخلها معنى الفعل ) وهو معنى الطلب فى الامر أو معنى ( الوقوع )  
 بالمشاهدة ودلالة الحال فى غير الامر ( فقبعة الزمان وماتون منها ) لزوم انحور واهوا وإيهوا وبها وجوز اكسهومه  
 وإيه فهو ( نكرة ) بمعنى انه اذا وجد دل على تنكير الحدث المفهوم من اسم الفعل ( وغیره ) أى مالم ينون إما  
 جوازا كما ذكر أولزوما كآمين وبه ( معرفة وقيل كلها معارف ) لانكرة فيها ثم اختلف فى تعريفها من أى  
 قبيل هو قبيل من قبيل تعريف الاشخاص بمعنى ان كل لفظ من هذه الاسماء وضع لكل لفظ من هذه الافعال  
 ( وقيل ) هى ( أعلام أجناس وأكثرها أو امر كصه ) بمعنى اسكت ويقال صاه ( ومه وإيه ) وكلاهما بمعنى  
 انكفف كذا فى التسهيل خلاف قول كثيرين ان مه بمعنى اكفف لان اكفف متعدية لا يتعدى ( وهما ) بمعنى  
 خذوفها لغتان القصر والمد وتعمل مجردة فيقال للواحد المذكر وغيره هاوها ومتاوها بكاف الخطاب بحسب  
 المخاطب فيقال هاك وهاك وها كما يرها كم رها كن ومقتصر اعلى تصرف الهمزة فيقال هاه وهاؤما وهاؤم  
 وهاؤن وهذه أفصح اللغات فيها وهاورد القرآن ( ورويد وتيد ) وكلاهما بمعنى إيهل وقد يردان مصدرين  
 معربين نحو رويدك وتيدك ورويد زيد ( وهيت ) بفتح الهاء وكسرها وضمها ( وهيه ) بفتح الهاء وكسرها مع  
 تشديد الياء فيهما وكلاهما بمعنى أسرع وقد قرئ قوله تعالى قالت هيت لك بالوجه الثلاثة ( وإيه ) بمعنى حدث  
 ( وآمين ) بالمد والقصر بمعنى استجب ( وقد تدل على ) حدث ( ماض كهيأت ) بمعنى بعد وقد حكى فى الصغاني ستا



وثلاثين لغة هيأت وأيهات وهيها وأيهان وهيها وأيهان كل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر مفتوحة  
ومكسورة وكل واحدة منها منونة وغير منونة وحكى غيره إيهالك وإيهوا وإيهيا وهيها تبالا لب وإيهاء بالمد  
فراحت على الأربعين (وشتان) بمعنى افترق (وسرعان وشكان) مثلاً أولهما بمعنى سريع (و) على حدث  
(حاضر كاوه) بمعنى أتوجع وفيها لغات أشهرها فتح الواو المشددة وسكون الهاء ومنها كسر الهاء وكسر الواو وفيهما  
وأوه بسكون الواو وكسر الهاء (وأف) بمعنى أتضجر وفيها نحو أربعين لغة (وإخ وكخ) بكسر الهمزة والكاف  
وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة بمعنى أتكره (وواها ووي) بمعنى أعجب (و) قد (تضمن نغياً) كقولهم همهم  
بمعنى فني (ولو بلا) النافية كقولهم لا لعاله لا أقاله (ونها) كقولهم ورائك بمعنى تأخر لانه بمعنى لا تتقدم واستفهاماً  
كقولهم مبهم أي أحدث لك شيئاً وقيل معناه ما وراؤك (وتعجبا) كقولهم بطآن هذا الأمر بمعنى بطؤ وفيه  
معنى التعجب وقوله

وابأبي أنت وفوك الاشنب \* كأنما ذرعليه الزرنب

(وغيرها) كالأستعظام في قولهم بخ بخ والتندم في قوله

سالتاني الطلاق أن رأاني \* قل مالي قد جثمتي بنكر

وي كأن من يكن له نسب يحجب \* ومن يفتقر يعيش عيش ضر

و (منها ما أصله ظرف أو) جار (ومجرور) قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا النوع لا يستعمل إلا  
متصلاً بضمير مخاطب (ككانك) بمعنى إثبت (وعندك ولديك ودونك) بالثلاثة بمعنى خذ (ووراءك)  
بمعنى تأخر (وأمامك) بمعنى تقدم (واليك) بمعنى تم (وعليك) بمعنى الزم (ولاتغاس) هذه (في الأصح)  
بل يقتصر فيها على السماع وأجاز الكسائي أن يوقع كل ظرف ومجرور موقع فعل قياساً على ما سمع ورد بأن  
ذلك انحراف لفظ عن أصله وقيل إن الكسائي يشرط كونه على أكثر من حرفين بخلاف نحو بك ولك (ومحل  
الضمير) المتصل بهذه الكلمات فيه أقوال أحدها رفع وعليه الفراء نأنيها نصب وعليه الكسائي (ثالثها)  
وهو (الأصح) ومذهب البصريين (جر) لأن الأحفش روى عن عرب فصحاء على عبد الله زيد ابجر عبد الله  
فتبين بذلك أن الضمير مجرور والموضع لامر فروع ولا منصوبه قال ابن مالك في شرح الكافية ومع ذلك فع كل  
واحد من هذه الأسماء ضمير مستمر مرفوع الموضع يقتضي الفاعلية فلاك أن تقول في التوكيد عليكم كلكم زيدا  
بالجر توكيداً للوجود المجرور وبالرفع توكيداً للمستكن المرفوع (وقال ابن بابشاذ) الكاف المتصلة  
بهذه الظروف (حرف خطاب) لا ضمير فلا محل لها من الأعراب (ومنها) ماهو (مركب مزجاً كيهل)  
اسم مركب مزجي بمعنى أقبل وهلا بمعنى قر وتندم فلما ركب حذف ألها ركبا استعمالها لاستحاث العاقل  
تغليباً لحي وقد يستحث بها غيره تغليباً لهلاً وتستعمل بمعنى قدم نحو حيها الثريد وبمعنى عجل متعدد بالباء نحو  
حيهل بكذا وبالحي نحو حيهل إلى كذا وبمعنى أقبل فيتعدي بعل نحو حيهل على كذا وفيها لغات (وهلم الحجازية)  
نقل بعضهم الإجماع على تركيبها وفي كيفية خلاف قال البصريون مركبة من ها التثنية ومن لم التي هي  
فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أي جمه كأنه قيل إجمع نفسك إليها تخفيفاً ونظراً إلى أن أصل لام لم  
السكون وقال الخليل ركبا قبل الاء ثم حذف الهمزة للدرج إذ كانت همزة وصل وحذفت الألف لالتقاء  
الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت وقال الفراء مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى أقصد  
خفضت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفت فصار هلم قال ابن مالك في شرح الكافية وقول البصريين  
أقرب إلى الصواب قال في البسيط ويدل على صحته أنهم نطقوا به فقالوا هالم ويأتى هلم بمعنى أحضر فيتعدي ومنه



هلم شهداءكم أي أحضر وهم وهلم الثريد أي أحضره وبمعنى أفبل فيتعدى بالي نحوهم اليينا وقد تعدى باللام نحوهم للثريد هذه لغة الحجاز من جعلها اسم فعل وأما بنو تميم فهي عندهم فعل متصل بها الضمائر فيقولون هلمى وهلموا وهلموا وهلمن (أما قول الناس (هلم جرافتوقف) الشيخ جمال الدين (بن هشام في عريته) قال في رسالته \* (مسئلة) أسماء الاصوات ما وضع لزجر) لما لا يعقل (كهلا) بوزن ألا زجر الخيل عن البطى (أودعاء) لما لا يعقل (كاو) بلفظ أو العاطفة لدعاء الفرس (أو حكاية صوت) لحيوان أو اصطكاك أجرام (كغاق) بغين معجمة وكسر القاف لحكاية صوت الغراب (وطاق) بطاء مهملة وكسر القاف لحكاية صوت الضرب (وفيه) أي في هذا النوع أيضا كفاي أسماء الأفعال (الركب) المزجي (تخاق باق) باعجام الخاء وكسر القافين لحكاية صوت الجماع (وقاش ماش) بكسر الشينين المجهتين لحكاية صوت القماش قال ابن قاسم وحصر أسماء الاصوات وضبطها من علم اللغة وحظ النحوي أن يتكلم على بنائها انتهى وقد تقدم في باب المعرب والمبني أنها كلها مبنية تشبها بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة (وشذاعراب بعضها لوقوعه موقع متمكن) كقوله \* اذلق مثل جناح غاق \* أعرب غاق لوقوعه موقع غراب (وتكبرها بالتنوين) كفاي أسماء الأفعال وأصل بنائها على السكون كقرب وسع وحج ووخ وحل (وما سكن وسطه من ثلاثي كسر) على أصل التقاء الساكنين كغاق وطاق وهاب وهاج وعاج وجاه وحب وعوه وقوس وهج وعيط وطبخ (وعبر بمضى) بالهمزة والضاد المعجمة (عن صوت) يخرج من بين الشفتين (مغن عن لافني) لسده مسد الصوت وكان من حقه الاعراب ومن بنائه قول الراجز

سألت هل وصل فقالت مض وحركت لي رأسها بالنعض

\* (الظرف والمجرور) \* أي هذا مجتمعا (إذا اعتددا كالوصف) على نفى أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال (رفعا ما بعد هما فاعلا) فخر ما في الدار أحد أو في الدار زيد ومررت برجل معه صقر وجاء الذي في الدار أبوه وزيد عندك أخوه ومررت بزيد عليه جبة (ثم قال الأكثر ونحوه) لأن الأصل عدم التقديم والتأخير (و) قال (قوم هورا جح ويحوز) مع ذلك (كونه مبتدأ) مؤخر أو الظرف خبر مقدم واختاره ابن مالك (و) قال (قوم الراجع فيه الابتدائية) ويجوز كونه فاعلا (وأوجبها) أي الابتدائية (السهيلي) فهذه أربعة مذاهب (واختلفوا على الأول هل العامل) للرفع على الفاعلية (الفعل المحذوف) الذي هو متعلقهما المقدر باستقر (أو) العامل (هنا ياب عنه) لقربهما منه باعتبارهما على قولين قال في المغنى والمختار الثاني بدليل امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع واختار ابن مالك الأول لأن الأصل في العمل الفعل ولتعادل المرحجين في الإمامة أرسلت الخلاف من غير ترجيح (فإن لم يعتددا) على شيء مما ذكر نحو في الدار أو عندك زيد (فالا ابتدائية واجبة خلافا للاختفاء والكوفية) في إجازتهم الوجهين لأن الاعتبار عندهم ليس بشرط \* (مسئلة) يجب تعليقهما أي الظرف والمجرور حيث وقعا (بفعل أو شبهه) وقد اجتمع في قوله تعالى . صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم . أو ما فيه رائيته كقوله \* أنا بوالمنهال بعض الاحيان \* وقوله \* أنا بن ماوية اذ جد النقر \* في متعلق بعض واذا بالاسمين العلمين لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد وتقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف لما في حاتم من معنى الجود (ولو مقدرا) كقوله تعالى . وإلى ثمود أخاهم صالحا فإنه متعلق بأرسلنا مقدرا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والرسول اليهم يدل عليه (وفي أحرف المعاني) هل يتعلقان بها أقوال أحدها وهو المشهور بالمنع مطلقا ثانيها الجواز مطلقا (ثالثها يتعلق به ان ناب عن فعل حذف) ويكون ذلك على سبيل السبابة لا الاصاله وان لم يكن كذلك فلا وعليه الفارسي وابن جني قال في



نحو يalz يدان اللام متعلقة بيا وقال المجوزون مطلقا في قول كعب

وماسعاد غداة البين اذ رحلوا \* الاغن غضيض الطرف مكحول

غداة البين ظرف للنفي أي انتفى كونها في هذا الوقت الا كاغن (ولا يتعلق) من حروف الجر (زائد) كالباء ومن في كفي بالله شهيداء هل من خالق غير الله. وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان أفعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر والزائد انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا ولم يدخل للربط (الا اللام المقوية) فانها تتعلق بالعامل المقوى نحو مصداقها معهم . فعال لما يريد . ان كنتم للرؤى يا تعبرون . لان التحقيق أنها ليست بزائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة القاصر ولا معدية محضة لا طراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين (وقول الحوفي) في اعرابه (ان الباء في) أليس الله (بأحكم الحاكمين متعلق وهم) أي غلط نشأ عن ذهول (ولا) تتعلق (لعل) الجارة في لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزائد ألا ترى ان بحر ورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية في قوله \* لعل أي المغوار منك قريب \* (و) لا (لولا) اذا جرت الضمير لانها أيضا بمنزلة لعل في ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء (و) لا (حروف الاستثناء) خلا وعدا وحاشا اذا خفض لانهن لتخية الفعل عما دخلن عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعديده التي هي إيصال معنى الفعل الى الاسم (قال الأخفش وابن عصفور و) لا (الكاف) التي للتشبيه قالا انه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المعلق استقرا للكاف لا تدل عليه بخلاف في من نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسباً للكاف وهو أشبه فهو متعدي بنفسه لا بالحرف قال في المغنى والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار (و يجب حذفه) أي ما يتعلقان به (اذا وقعاصلة) نحو وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون . (أو صفة) نحو أو كصيب من السماء . (أو خبرا) نحو زيد عندك أو في الدار (أو حالا) نحو نخرج على قومه في زينته (أو مثلاً) كقولهم للعرس بالرفاء والبنين أي أعزست (وجوز ابن جني اظهار) المتعلق في (الخبر) واستدل بقوله \* فأنت لدى بجبوحه الهون كان \* (و) جوزة (ابن يعيش ان لم يحذف وينقل اليه ضمير) نحو زيد مستقر عندك فان حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار أصلا مرفوضا (وأنكر الكوفية وابن طاهر وابن خروف التقدير) للمتعلق (فيه) أي في الخبر (ثم عندهم) أي الكوفية (ينصبه) أمر معنوي وهو (الخلاف) أي كونها مخالفة للبتداء (وعندهما) ينصبه (المبتدأ) وزعماء أنه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه اذا كان غيره (و يقدر الكون المطلق) نحو زيد في الدار فيقدر كائن أو مستقر ومضارعهما ان أراد الحال أو الاستقبال نحو الصوم اليوم أو غدا أو كان أو استقرا أو وصفهما ان أراد المعنى نبه عليه ابن هشام وقال انهم أغفلوه (الالدليل) فيقدر الكون الحاضر . الحرف بالحر . الآية فيقدر فيها يقتل (و) يقدر (مقدما) كسائر العوامل من معمولاتها (الامانع) كما في نحو ان في الدار زيد فيقدر مؤخرا حتما لأن ان لا يليها مرفوعها ويرجع ذلك في نحو في الدار زيد لان الاصل تأخير الخبر (والمختار وفاقا لاهل البيان تقديره في البسمة فعلا مؤخرا مناسباً لما جعلت هي مبدأه) فيقدر في أول القراءة بسم الله أقرأ وفي الأكل بسم الله أكل وفي السفر بسم الله ارتحل وعليه قوله صلى الله عليه وسلم في ذكر النوم (باسمك ربى وضعت جنبي) وباسمك أرفعه وذهب البصريون الى انه يقدر فيها في كل موضع ابتداء كائن باسم الله فيكون خبر المبتدأ مقدر وذهب الكوفيون الى انه يقدر ابتدئ بسم الله في التنازع في العمل أي هذا مبحثه (اذا تعلق عاملان فاكثر) كثلاثة وأربعة (من الفعل وشبهه) كالوصف واسم الفعل اتحد النوع أو اختلف بخلاف الحروف كان وأخواتها (باسم) بأن طلبا فيه رفعاً أو نصباً أو جراً بحرف



أو أحد همارفعا والآخر خلافا (عمل فيه أحدهما) السابق أو الثاني باتفاق الفريقين (وقال الفراء كلاهما) يعملان فيه (ان اتفقا) في الاعراب المطلوب نحو قام وقعد زيد فجعله من فوعا بالفعلين كما يسند للبند إخباران وكما يرفع منطلقان في زيد وعمر ومنطلقان بالمعطوف والمعطوف عليه معالان هما يقتضيانها والجمهور منعوا ذلك حذرا من اجتماع مؤثرين على أثر واحد وذلك مفقود في الخبرين عن مبتدأ كما هو واضح وفي مسألة زيد وعمر ومنطلقان لان الاثنين فيهما كل واحد منهما جزء على فاعله مجموعهما بخلاف مسألة الفعلين اذ لا يصح اسناد كل منهما وحده الى زيد ولا يصح اسناد كل من زيد وعمر وحده الى منطلقان (و) على الاول (الاقرب) من العاملين أو العوامل (أحق) بالعمل في الاسم من الاسبق (عند البصرية) لقربه ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله والأسبق عند الكوفية أحق لسبقه ولسلامته من تقديم مضمرة على مفسره (فان ألغى الثاني) من الاعمال في الاسم بأن أعمل فيه الاول حال كون الثاني (رافعا) سواء كان الاول رافعا أيضا أم لا (أضمر فيه) أي الثاني اذ لا يجوز حذف مرفوع الفعل ضميرا (مطابقا) للاسم في الافراد والتذكير وفروعهما لانه مفسره والمطابقة بين المفسر والمفسر ملتزمة نحو قام وقعد زيدان قام وقعدوا الزيدون قامت وقعدت هند ضربت وضربني زيد اضربت وضربتني الزيد بن وضربت بني الزيد بن وضربت وضربتني هند (مالم تؤد) المطابقة (إلى مخالفة مخبر عنه فالأظهار) حيثنذ واجب لتعذر الاضمار بلزوم مخالفة المخبر عنه ان طوبى المفسر والمفسران طوبى المخبر عنه وكل منهما ممنوع نحو ظننت وظناني قائما الزيد بن قائمين يظهر ثاني ظناني لانه لو أضمر مفردا فقيس إياه طابق الياء المخبر عنه لا قائمين المفسر أو متنى فقيس إياها فبالعكس وقد خرجت المسئلة بالأظهار عن باب التنازع لان كلام العاملين عمل في ظاهر (وجوز الكوفية) مع الاظهار وجهين آخرين (حذفه) لدلالة معمول الآخر عليه كما جاز مثل ذلك في الابتداء نحو

نحن بما عندنا وأنت بما عندك \* ذلك راض والرأي مختلف

أي راضون (واضماره مؤخرا) عن معمول الآخر (مطابقا للمخبر عنه) نحو ظننت وظناني الزيد بن قائمين إياه فيدل عليه المثني لأنه يتضمن المفرد (و) جوز (قوم) من البصريين وجها آخر (اضماره مقدما) في محله مطابقا للمخبر عنه نحو ظننت وظنني إياه الزيد بن قائمين (وكذا) اذا كان الثاني (غير رافع) يضم فيه اذا أعمل الاول (اختيارا في الاصح) نحو قام أو ضربني وضربته زيد وقام أو ضربني وضربتهما زيدان وقيس يجوز حذفه كقوله

بعكاظ يعشي الناظري \* ن إذا هم لمحوا شعاعه

أي لمحوه وأجيب بأنه ضرورة (أو) ألغى (الاول) حال كون الاول رافعا من العمل في الاسم بأن أعمل فيه الثاني (أضمر) في الاول المرفوع كقوله

خالفاني ولم أخالف خليا \* ولا خير في خلاف الخليل

وقوله \* جفوني ولم أجف الاخلاء إنني \* وقوله \* هوينني وهويت الخرد العربا \* (وقال الكسائي وهشام والسهيلي وابن مضا يحذف) بناء على رأيهم من إجازة حذف الفاعل وحسنه هنا المرار من الاضمار قبل الذي كره الذي هو خارج عن الأصول (و) قال (أبو ذر الاحسن إعمال الاول حيثنذ) فرار من حذف الفاعل ومن الاضمار قبل الذي كره (و) قال (الفراء) فيما نقله عنه الجمهور (لاتصح المسئلة الابه) فوجب إعمال الاول حيثنذ (وعنه) قول آخر محكي في البسيط (انه يقتصر) في مقابل ذلك (على السماع) ولا يكون قياسا (و) حكى (عنه) قول آخر حكاه ابن مالك أنه يجوز إعمال الثاني قياسا وضمير في الاول (بشرط تأخر الضمير) نحو ضربني وضربت زيدا هو قال البهاء ابن النحاس ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير



ابن مالك (ويحذف الضمير غير المرفوع) فلا يضمرفى الاول لانه لكونه فضله لم يحتج فيه الى الاضمار قبل الذ كر  
قال تعالى . آتوني أفرغ عليه قطرا . وقال . هاؤم اقرؤا كتابيه . وهو مما تنازع فيه الفعل واسمه (مالم يلبس)  
حذفه فيجب اضماره كقولك مال على وملت الى زيد اذ لو حذف عنى لتوهم ان المراد مال الى وكذا رغب فى  
ورغب عن زيد (وجوز قوم اظهاره اختيارا ) وان لم يلبس وعليه ابن مالك كما فى الغاء الثانى ودفع بالفرق  
بين الاضمار قبل الذ كر وبعده ولا خلاف فى جوازه ضرورة كقوله \* اذا كنت رضىه ورضيك صاحب \*  
( فان كان ) العامل من باب (ظن أضمرفى قبل الذ كر) نحو ظننى اياه وظننت الزيد بن قائمين (أو) أضمرفى (مؤخرا)  
نحو ظننى وظننت الزيد بن قائمين اياه (أو حذف) أصلا (أو أتى به اسما ظاهرا) حذرا من عدم مطابقة الخبر عنه  
والمفسر نحو ظننى قائما وظننت الزيد بن قائمين وبه تخرج المسئلة عن باب التنازع كما سبق هذه (أقوال) تقدم  
تظيرها فى الغاء الثانى والجمهور على آخرها (والختار) انه (إن وجدت قرينة حذف) لجواز حذف أحد مفعولى  
ظن لدليل (والا) بأن لم تكن قرينة (جى به اسما ظاهرا) كما قال الجمهور حذرا من المخالفة المذ كورة (ومنع  
ابن الطراوة الاضمار فى) باب (ظن مطلقا) فى هذه المسئلة وغيرها فلم يجز ما أدى اليه من مسائل التنازع واستبشع  
من النحويين اجازة ذلك لانه ايسر للضمير مفسر يعود عليه ألا ترى انك اذا قلت ظننته وظننت زيدا قائما لم تكن  
الهاء عائدة على قائم اذ يصير المعنى وظننى ذلك القائم المذ كور وليس هو اياه لان القائم هو زيد وأجيب بأنه يعود  
على قائم من حيث اللفظ لا المعنى وذلك شائع فى لسان العرب كما قالوا عندى درهم ونصفه أى نصف درهم آخر  
فأعاد ذكره على درهم المذ كور من حيث اللفظ فقط (وتوقف أبو حيان) فقال الذى ينبغى الرجوع الى السماع  
فان استعملته العرب فى ظن فى هذا الباب اتبع والاتوقف فى اجازته لان عود الضمير على شئ لفظا لا معنى قليل  
وخلاف الاصل فلا يجعل أصلا يقاس عليه (والاصح) انه (لاتنازع فى نحو ما قام وقعد الا زيد) وقول الشاعر

ما صاب قلبى وأضناه وتمه \* الا كواعب من ذهل بن شيبانا

وقوله ماجاد رأيا ولا أجدى محاولة \* الا امرؤ لم يضع دنيا ولا دنيا

بل هو من باب الحذف العام لدلالة القرآئين اللفظية والتقدير أحد حذف وأكتفى بقصده ودلالة النفي والاستثناء  
على حد . ومما ناله مقام معلوم . وقيل انه من باب التنازع وليس كآية المذ كورة لان المحذوف فيها مبتدأ  
وهو جازم الحذف بخلافه فى المثال والبيتين فانه . . . ولا يجوز حذفه فتعين أن يكون من التنازع (و) (الاصح  
أيضا انه لاتنازع فى قول امرئ القيس

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة \* (كفانى ولم أطلب قليل من المال)

خلافا لمن جعله من باب التنازع واستدل به على حذف المنصوب من الثانى الملقى أى أطلبه بل هو فعل لازم  
لامفعول له أى كفانى قليل ولم أسع بدليل قوله فى صدره ولو أن ما أسعى (ومنه) أى التنازع (الجمهور فى  
العامل المؤخر) وشرطوا تقدم العاملين وتأخر ما يطالبانه عنهما فلو قلت ضربت زيدا وضربنى أو أى رجل  
قد ضربت أو شقمت لم يكن من الباب وجوزه الفارسي فى تأخر أحد العاملين وبعض المغاربة فى تأخرهما  
واستغرب أبو حيان القولين (و) منعه الجمهور فى العامل (غير المتصرف) كنعم وبشس قال فى البسيط  
فلو قلت نعم فى الحضر وبشس فى السفر الرجل زيد على إعمال الثانى لكنت قد أضمرت فى الاول ولم  
تفسر وهو لازم التفسير اذا أضمرفى ولو أضمرت لم يكن متنازعا لانه استوفى جميع ماله على النحو المطلوب وكذلك  
يلزم فى الثانى قال أبو حيان وكذا حذا لا يكون فيها التنازع بالاتفاق لعدم الفصل لانه صار كالركب مع الإشارة  
قال وكذا فعل المتعجب فى ظاهر مذهب سيبويه لما يلزم فيه من الفصل بينه وبين معموله على إعمال الاول (وقيل



يجوز في التعجب مطلقا ) ويفتقر الفصل لامتزاج الجملتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضي العاملان وعليه  
المبرد ورجحه الرضى (وقيل ) يجوز فيه ( بشرط إعمال الثاني ) ليزول ما ذكر من الفصل المحذور وعليه  
ابن مالك نحو ما أحسن وأجل زيدا وأحسن به وأعقل يزيد ورده أبو حيان بأنه حينئذ ليس من باب التنازع  
اذ شرطه جواز إعمال أيهما شئت في التنازع فيه قال فان ورد بذلك سماع جاز (و) منعه (ابن مالك)  
ووافقه البهاء ابن النحاس وابن أبي الربيع (في) العامل المكرر المعنى لغرض (التأكيد) نحو  
\* أناك أتاك اللاحقون \* فهات هيات العقيق وأهله \* لان الثاني في حكم الساقط فلا يعتد به قال  
أبو حيان ولم يصرح بالمنع في ذلك أحد سواهم بل صرح الفارسي في المثال الثاني بأنه من التنازع والاضمار  
في أحدهما (و) منعه (الجرى فيما تعدد مفعوله) الى اثنين أو ثلاثة وخصه بالتعدى الى واحد قال لانه لم يسمع  
من العرب في ذوات الثلاثة وباب التنازع خارج عن القياس فيقتصر فيه على المسموع والجمهور قالوا سماع في  
الاثنين حكى سيبويه متى رأيت أو قلت زيدا منطلقا ويقاس عليه الثلاثة كما جاز توالي المبتدآت وان لم يسمع  
لانه قياس أصولهم فيقال في إعمال الاول أعلمني وأعلمته إياه إياه زيدا عمر قائما وفي إعمال الثاني أعلمني وأعلمته  
زيدا عمر قائما إياه إياه هنا ( وجوز بعضهم في لعل وعسى ) قال في الارتشاف تقول لعل وعسى زيدا أن يخرج  
على إعمال الثاني ولو أعمل الأول لقال لعل وعسى زيدا خارج (و) جوزه (السيراني في مصدرين) نحو قولهم  
أرواح مودع أم بكور \* أنت فانظر لأي ذاك تصير

( ومنعه الجمهور ) قال في النهاية فاذا قلت سرنى الزامك وزيارتك زيدا وجب نصب زيدا بالتالي ولا  
يجوز بالاول للفصل بين المصدر ومفعوله ( وقال أبو حيان ) في الارتشاف ( ينبغي أن يجوز فيما معنى الامر او )  
بمعنى ( الخبر ) بأعمال أيهما شئت ( ويقع ) التنازع ( في كل معمول الا المفعول له والتمييز وكذا الحال )  
لانها لا تضر ( خلافا لابن معط ) قال في الارتشاف فانه جوز التنازع فيها ولكن يقول في مثل ان ترزني  
القلك را كبا على إعمال الاول ان ترزني أزرك في هذه الحال را كبا على معنى ان ترزني را كبا القلك في هذه  
الحال ولا يجوز السكاية بضمير عنها والاجود اعادة لفظ الحال كالاول انتهى (و) منعه (ابن خروف) وابن  
مالك (في سببي مرفوع) قال لا فلا تنازع في نحو زيد منطلق مسرع أخوه وقول كثير

\* وعزة مطول معنى غريمها \* لانك لو قدرته لاسندت أحد العاملين الى السببي وأسندت الآخر الى ضميره فيلزم  
عدم ارتباطه بالمبتدأ لانه لم يرفع ضميره وذلك ممنوع فيحمل اليه على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين  
المتقدمين وفي كل منهما ضميرهما وما بعدهما خبر عن الاول بخلاف السببي المنصوب فيكون في التنازع نحو زيد  
أكرم وأفضل إياه لانه يحذف ولا يضر قال أبو حيان وما قالاه لم يذكره معظم النحويين (وبعضهم في المضمرة)  
قال في الارتشاف وأجازه أكثرهم ~~في الاشتغال~~ أي هذا مبحثه ( هو أن يتقدم اسم وينصب ضميره أو ملامسه )  
كالضاف الى ضميره وصلته المشتغل نحو زيد ضربته وزيد ضربت أخاه وهند أكرمت الذي  
يجب بخلاف ما لو تأخر الاسم بعد الضمير نحو ضربته زيد على البدل أو زيد على الابتداء فليس من الباب وفاعل  
ينصب قولى (عامل جائز العمل فيما قبله) لو لم يشتغل بما بعده كما ل وأسمى الفاعل والمفعول بخلاف فعل  
التعجب وأفعال التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل وكذا المصدر وفيه خلاف يأتي اذا ما لا يصح أن يعمل في شيء  
لا يصح أن يفسر عاملا فيه ومن صور ما لا يجوز أن يعمل فيما قبله مفاهيم قولى (غير صلة) نحو زيد أنا الضارب به  
(ولاشبهها) وهو الصفة والمضاف الى فعل تشبيهها في تميم ما قبلها بها نحو ما رجل تحبه يهان وزيد يوم تراه تفرح  
(ولامسند لضمير السابق المتصل) نحو أز يدظنه ناجيا بمعنى ظن نفسه لما فيه من تفسير الفاعل العمدة بالمفعول



الذي حقه أن يكون فضله فان انفصل الضمير نحو زيد الم يظنه ناجيا إلا هو جاز لان المنفصل كالأجنبي فاشبهه نحو زيد الم يظنه ناجيا لا عمرو (ولا تالي استثناء) نحو ما زيد الأضر به عمرو (أو) تالي (معلق) أي حرف من أدوات التعليق نحو زيد كيف وجدته وزيد ما أضر به عمرو ولا أضر به زيداني أكرمه والدرهم لمعطيك عمرو (أو) تالي (حرف ناسخ) نحو زيد ليتني أكرمه (أو) تالي (كم) الخبرية نحو زيد كم لقيته اجراء لها مجرى كم الاستفهامية (أو) تالي (واو الحال) نحو جاء زيد وعمرو يضر به بشر فرارا من تقدير المضارع بعدها (وفي الشرط) نحو زيد ان زرتني بكرمك (والجواب) نحو زيد ان يقيم أكرمه (وتالي لا) النافية من المعلقات نحو زيد لا أضر به زيد والله لا أضر به (أو) تالي حرف (تنفيس) نحو زيد سأضر به أو سوف أضر به (خلاف مبني على تقديم معمولها) فن أجازة فيها جواز الاشتغال والنصب في الاسم السابق ومن منعه فيها منعه وأوجب الرفع والاصح في الشرط والجواب المنع وفي لا التفصيل وهو المنع في جواب القسم دون غيره (و) في التنفيس الجواز في تالي (اذا الفجائية) نحو خرجت فاذا زيد يضر به عمرو (ولينا) نحو ليتما زيد أضر به (خلاف ايلاها الفعل) فن جوزه جواز الاشتغال والنصب ومن لا وهو الاصح عند ابن مالك فيهما فلا ومن فصل في اذا بين اقترانها بقصد وعدمه فصل هنا (والاصح منعه في مفعول) من الفعل (بأجنبي) نحو زيد أنت تضر به وهند عمرو ويضر بها فلا ينصب اذا المفعول لا يعمل فلا يفسر وجوزه الكسائي قياسا على اسم الفاعل أجاز وازيد أنت ضارب و فرق المانعون بان اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد فصار أنت ضارب بمنزلة ضربت فكأنه لم يفصل بين العامل والمعمول بشئ بخلاف الفعل (و) الاصح منعه (في تالي أداة تضيض أو عرض أو تمن بالآ) نحو زيد هلاضر به وعمرو ألا تكرمه والعون على الخير ألا أجده بناء على ان الثلاثة لها المصدر اجراء لها مجرى الاستفهام فلا يعمل ما بعد ها فيها قبلها لان معنى هلا فعلت لم تفعل ومعنى ألا تفعل أتفعل مع ان هلا وألا مركبان من هل والهمزة ولا وجوزه قوم مع اختيار الرفع حكاه في البسيط وجوزه آخر ون مع اختيار النصب وعليه الجزولي (ومنعه قوم في ليس) بناء على منع تقديم خبرها لعدم تصرفها ونص سيبويه على جوازه بناء على الجواز نحو أزيد است مثله (و) في (كان) نقله في الارشاف عن المازني وبعض الكوفيين (و) منعه (قوم في الجمع المكسر) من أسماء الفاعلين والمفعولين قالوا لان عمله ملفى ضعيف والاشتغال كذلك باب ملحق فيضف عن الدخول فيه لانه لا يقوى على أن يفسر ونص سيبويه على جوازه نحو زيد أنتم ضرابه قال أبو حيان والأحوط أن لا يجوز الا بسماع قال أما الجمع السالم فالقياس الجواز فيه نحو زيد أنتم ضاربوه وزيد أنتما ضاربانه والفرق بينه وبين المكسر ان التكسير يبعد عن شبه الفعل ويلحق بالأسماء المحضة (وفي المصدر) أقوال أحدها يجوز دخوله في باب الاشتغال مطلقا سواء كان بمعنى الامر والاستفهام نحو أزيد أضر بالياء وأزيد أضر بأخاه أم منحلا بحرف مصدرى والفعل نحو زيد أضر به فائما فيضمن فعلا يفسره المصدر ثانيا لا يجوز مطلقا لانه لا يتقدم عليه معموله (ثالثا) التفصيل (ان كان بدلا من فعله) وهو الامر والاستفهام (جاز) وان لم يجوز تقدم معموله لانه معاقب للفعل وقد تفسر أشياء ولا تعمل (أو منحلا) بحرف مصدرى والفعل (فلا يجوز ثم) اذا الوجوب اضمار الفعل بعدها نحو اذا زيد تلقاه فأكرمه وان زيد ارأيت فأكرمه وهلا زيد أضر به ولو زيد ارأيت (أو تلا استفهاما بغير الهمزة) كهل مرادك نلتهم متى أمة الله تضر بها الوجوب ايلاها الفعل اذا وقع في حيزها قال سيبويه اذا اجتمع بعد الاستفهام الاسم والفعل قدم الفعل فان قلت أيهم زيد ضرب الاشتغال (ويجب نصب الاسم) السابق (ان تلا ما يختص بالفعل) كطرف الزمان المستقبل وأدوات الشرط الجازمة والتضيض ولو الشرطية (ويختار) نصب الاسم السابق أي يرجح على رفعه بالابتداء الجائز أيضا (ان وليه فعل طلب) وهو الامر والنهي والدعاء نحو زيد أضر به وزيد يضر به عمرو



وزيد الاضر به وزيد اصلح الله شأنه وسواء في ذلك الامر المراد بما قبله العموم أو الخاص ( خلافا لابن  
 بابشاذ في ) الامر ( المراد ) عاقبه ( العموم ) حيث قال يختار فيه الرفع لشبهه بالشرط لما دخله من العموم والابهام  
 نحوه والذان يأتياها منكم فاذوهما . والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما . والجمهور تأولوا الآيتين على  
 الاضمار وان الكلام في ذلك جلتان والتقدير وفيما فرض عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وخرج  
 بقولي فعل طلب اسم فعله نحوز يد متاعه فلا نصب فيه كما تقدم (أو) وليه (مصدره) أي الطلب نحوز يد اضر به  
 والله حمد له (أو ولي همز استفهام) سواء كان الفعل الذي ولي الهمز من باب الظن نحو أعبد الله ظننته قائما أم غيره  
 نحو أزيد اضر به كان الاستفهام عن الفعل كما مثل أم عن الاسم نحو أزيد اضر به أم همرا (خلافا للضراء في باب  
 ظن) حيث أوجب فيه الرفع قال لأن من عادة العرب العاؤها إذا لم يكن فيها الهاء بين اسمين فتوهما ذلك فيها وفيها  
 الهاء (و) خلافا (لابن الطراوة في الاستفهام الواقع على الاسم) حيث أوجب فيه الرفع بخلاف الاستفهام الواقع  
 على الفعل (و) خلافا (للاخفش في إلحاق سائر الأدوات) بالهمزة في تجويز الرفع أيضا ووجه تخصيصها بذلك عند  
 الجمهور رانها الأصل ولها مزية على سائر أدواته فان تأخر الهمز عن الاسم نحوز يد اضر به لم يجز النصب لما تقدم  
 (و) خلافا للاخفش أيضا (في المفعول) من همز الاستفهام (بغير ظرف) حيث جوز نصبه نحو أنت زيد  
 تضر به وسيبويه على المنع لبعده من الفعل فان كان الفصل بظرف أو مجرور جازع اختياره اتفاقا لا تساعهم  
 فيهما نحو كل يوم زيد اضر به وأفي الدار زيد اضر به قال أبو حيان وكذا الفصل بالعاطف نحو أوزيد  
 ضربته (أو) ولي (حرف نفى لا يختص) نحو ما زيد اضر به ولا زيد اقلنته قياسا على همزة الاستفهام (وقيل  
 الرفع فيه أرجح) من النصب وعليه أبو بكر بن طاهر ونسب لظاهر كلام سيبويه (وثالثها) هما (سواء) وعليه ابن  
 الباذش وخرج بحرف النفي فعلة وهو ليس فان تأليها يجب رفعه اسمها بقولنا لا يختص المختص وهو لم ياولن  
 ويصير الفعل فيه كالاستفهام نحو ما أنت زيد اضر به ذكره أبو حيان (أو) ولي (حيث) نحو حيث زيد اتلقاه  
 بكرمك ووجه اختياره النصب انها في معنى حروف المجازاة (أو) ولي (عاطف على) جملة (فعلية) سواء كان  
 الفعل متعديا متصرفا تاما أم ضد ذلك نحو لقيت زيدا وعمر اكلته ولست أخال زيدا أعينك عليه وكنت أخاك  
 وعمر اكلته له أخا وانما رجح النصب للشاكلة (أو) أو هم الرفع وصفا محلا) فيتخلص بالنصب من إيهام غير الصواب  
 نحوه إنا كل شيء خلقناه بقدر . اذ رفع كل يوم كون خلقناه صفة مخصصة فلا يدل على عموم خلق الأشياء بقدر  
 (أو) أوجب به استفهام منصوب) نحو زيد اضر به جوابا لمن قال أيهم ضربت (أو مضاف إليه) نحو ثوب زيد  
 لبسته جواب من قال ثوب أيهم لبست (قيل أو وليه لم أولن أولا) نحو زيد اضر به وبشر الن أكرمه وزيد  
 لا اضر به قال ابن السيد (أو تقدمه) ماهو (فاعل في المعنى) بأن كان الاسم المتقدم على المشتغل عنه  
 وفاعل المشتغل دالين على شيء واحد نحو أن زيد اضر به وأنت عمر اكلته قاله الكسائي والاصح في الصور  
 الرابع اختيار الرفع (ويستويان) أي النصب والرفع (في المعطوف على جملة ذات وجهين) أي اسمية الصدر  
 فعلية الجوز لتعادل التشاكل نحوز يد ضربته وعمر أكرمه وهند ضربتها وزيد اكلته في دارها فالنصب  
 عطفا على الجوز والرفع عطفا على الصدر (فان خلا) المعطوف (من عائدها) أي لبثها الجملة المعطوف عليها  
 (فثالثها الاصح) وعليه الجمهور (ان كان) العطف (بالفاء صحت المسئلة) لحصول الشرطية بما فيها من  
 السبب وان كان بغيرها فلا وأولها يجوز مطلقا نحو هند ضربتها وعمر أكرمه وثانيها لا يجوز مطلقا لان المعطوف  
 على الخبر خبر في شرط له وجود الرابط (والرابع) يجوز ان كان العطف بالفاء كقول الجمهور (أو الواو) لما فيها  
 من معنى الجمع (ويرجح الرفع بالابتداء فيما عدا ذلك) نحو زيد رأيته وان زيد لقيته « مسئلة » (ملا بسة



الضمير بنعت) نحو هنداً كرمت رجلاً يحبها (أو) عطف (بيان) نحو زيد ضربت عمراً أخذ (أو) عطف (سقى بالواو غير معاد معه) العامل نحو زيد ضربت عمراً أخاه (فيل أو ثم أو أو) نحو زيد رأيت عمراً ثم أخاه أو أو أخاه (كهي بدونه) بخلاف العطف بغير الثلاثة وكذا بغير الواو على الأصح لاختصاصها بمعنى الجمع وبخلاف البدل لأنه على تكرار العامل فتخلو الجملة الواقعة خبراً من الربط وبخلاف ما إذا أعيد العامل (والنصب هنا) أى فى باب الاشتغال (قال الجمهور) بفعل واجب الاضمار من لفظ لظاهر) إن أمكن كما فى الأمثلة السابقة (أو معناه) إن لم يمكن نحو إن زيد امررت به فأحسن إليه فيقدر أن جازيت زيداً امررت به (مقدماً) على الاسم (خلاف للبيانين) فى قولهم بتقديره مؤخر (و) قال (الكسائى) النصب (بالظاهر) أى الفعل المؤخر على كونه ملغى (غير عامل فى الضمير) بأن يلقى ورد بأن الضمير قد لا يتعدى إلى الفعل إلا بحرف جر فكيف يلغى وينصب الظاهر وهو لا يتعدى إليه أيضاً إلا بحرف جر نحو زيد اغضبت عليه وأيضاً لا يمكن الإلغاء فى السبب لأنه مطلوب الفعل فى الحقيقة نحو زيد اضربت غلاماً رجل يحب (و) قال (الفراء) الفعل (عامل فيهما) أى فى الاسم والضمير معاً وروى بوزوم تعدى الفعل المتعدى إلى واحد إلى اثنين والمتعدى إلى اثنين إلى ثلاثة وهو خرم للقواعد (وجوزهم قوم) فى المشتغل عنه بمجرور ونحو زيد امررت به (جر السابق بمجرور الضمير) فيهال يزيد امررت به وقرئ. وللظالمين أعد لهم عذاباً أليماً. الجمهور على منع أن الجار منزل من الفعل منزلة الجزء منه لأنه يصل به إلى معموله كما يصل بهمزة لتل فكما يجب زاضمار بعض اللفظة وإيها بعضها لا يجب وهذا والقراءة مؤولة على تعلق اللام بأعد الظاهر ولم بدل منه (ويجوز رفعه) أى المشتغل عنه مطلقاً (باضمار كان أو فعل للجهول خلافاً لابن العريف لا بطاوع خلافاً لابن مالك) حيث قال إذا كان للفعل المشتغل مطاوع جاز أن يضره ويرفع به السابق كقول لبيد \* فإن نـ لم يـمـكـ عامك فانتـسـب \* قال فأنت فاعل لم ينفع مضمره وجاز اضماره لأنه طاع ينفع والمداوع يستلزم المطاوع ويدل عليه قال أبو حيان وهذا منعه أصحابنا وأولوا البيت على أنه مما وضع فيه ضمير الرفع موضع ضمير النصب أو رفع باضمار فعل يفسره المعنى وليس من باب الاشتغال (واختلف هل شرط الاشتغال أن ينتصب الضمير والسابق من جهة واحدة) فقول نعم وعليه الفارسي والسهيلي والشاويين فى أحد قوليه فإن كان نصب الضمير على المفعولية شرط نصب السابق عليها أو الظرفية فكذلك ولا يجوز نصب الضمير على المفعولية مثلاً والسابق على المفعول له أو الظرف فلا يقال زيداً قت أجلاً لاله أو زيداً جلست مجلسه وقيل لا يشترط ذلك وعليه سيويو به والاخفش والشاويين فى آخر قوله قال سيويو به أعبد الله كنت مثله أى أشبهت عبد الله فانتصب السابق مفعولاً والمتأخر خبر المكان «خاتمة» الاشتغال فى الرفع) بأن يكون فى الاسم على الابتدائية أو على إضمار فعل (كالنصب فيجب الابتداء فى زيد تام) لعدم تقدم ما يطلب الفعل لزوماً واختياراً (خلافاً لابن العريف) أبى القاسم حسين بن الوليد حيث جوز فيه الفاعلية باضمار فعل يفسره الظاهر قال أبو حيان روى نزعاً كوفية أى لبائه على جواز تقدم الفاعل على الفعل (ويرجح الابتداء فى) نحو (خرجت فاذا زيد قد ضرب به عمرو) لرجحان مرفوع الاسم بعد إذا وجواز وقوع الفعل مع قد بعدها بقلة (وتجب الفاعلية فى) نحو (إن زيد قام) لما تقدم من اختصاص أدوات الشرط بالفعل (خلافاً للاخفش) فى قوله بجواز الابتداء أيضاً مع رجحان الفاعلية عنده (ويرجح) الفاعلية (فى) نحو (أزيد قام خلافاً للجري) فى قوله بجواز الابتداء فيه (ويستويان) أى الابتداء والفاعلية (فى) أزيد قام وعمرو وقد (لان الجملة الأولى ذات وجهين فالابتداء عطف على الصدر والفاعلية عطف على الجوز) وجوز قوم نصب) نحو (أزيد ذهب به على اسناد ذهب إلى المصدر) أى إلى ضميره وهو الذهاب وكأنه قيل أذهب هو أى



الذهب يزيد فيكون به في موضع نصب وضعفه ابن مالك بأنه مبني على الاستناد إلى المصدر الذي تضمنه الفعل ولا يتضمن الفعل إلا مصدر غير مختص والاستناد إليه منطوقاً به غير مقيد فكيف إذا لم يكن منطوقاً به وسيبويه والجمهور على منع النصب (وشرط المشغول عنه قبول الأضمار فلا يصح) الاشتغال (عن حال وتميز ومصدر مؤكد ومجرور بما لا يجزى المضمر) كحتى والكاف جزم بذلك أبو حيان في شرح التسهيل قال بخلاف الظرف والمفعول له والمجرور والمفعول معه فيجوز الاشتغال عنها نحو يوم الجمعة لقاءك فيه والله أطعمت له والخشبة واستوى الماء وإياها قال وأما المصدر فإن اتسع فيه جاز الاشتغال عنه نحو الضرب الشديد ضربته زيداً وكذا المفعول المطلق لأنه مفعول وإن كان مفعولاً له على الأضمار أن يجوزناه جازاً والأفلا

### ✽ الكتاب الخامس في التوابع وعوارض التركيب ✽

حد ابن مالك في التسهيل التابع فقال هو ما ليس خبراً من مشارك ما قبله في أعرابه وعامله مطلقاً مخرجا بالقييد الأخير المفعول الثاني والحال والتمييز قال أبو حيان ولم يحده جمهور النحاة لأنه محصور بالعد فلا يحتاج إلى حد فلهذا قلت (التوابع نعت وعطف بيان وتوكيد وبدل وعطف نسق) لأنه إما أن يكون بواسطة حرف فالنسق أولاً وهو على نية تكرار العامل فالبدل أولاً وهو بالعاطف محصورة فالتأكيده أولاً وهو جامد فالبيان أو مشتق فالنعت (وإذا اجتمعت رتبته كذلك) بأن يقدم النعت لأنه يجزى من متبوعه ثم البيان لأنه جار مجراه ثم التأكيده لأنه شبيهه بالبيان في جريانه مجرى النعت ثم البدل لأنه تابع كالتابع لكونه مستغلاً في النسق لأنه تابع بواسطة ولهذا ناسب ذكرها في الوضع على هذا الترتيب بخلاف ابتداء التسهيل بالتوكيد فيقال جاء أخوك الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر وكذا لو كان التأكيده بالتكرار نحو جاء زيد العاقل زيد قال ويل له ويل طويل \* (وعدم قوم التأكيده على النعت) فيقال قام زيد بنفسه الكاتب ورد بأن التأكيده يكون إلا بعد تمام البيان ولا يحصل ذلك إلا بالنعت (وينبغي تقديم) عطف (البيان) لأنه أشد في التبيين من النعت إذا لا يكون لغيره والنعت يكون مدحاً وذماً وتأكيده (ارتببع) كلها (المتبوع في الأعراب ثم قال المبرد وابن السراج وابن كيسان العامل في الثلاثة الأولى) النعت والبيان والتأكيده (عامله) أي المتبوع ينصب عليها انصباء واحدة (وعزى للجمهور وقال الخليل وسيبويه والاحفش والجرجي) العامل فيها (التبعية) ثم اختلف (ف قيل) المراد التبعية (من حيث المعنى) أي اتحاد معنى الكلام اتفق الأعراب أو اختلف (وقيل) المراد الاتحاد (من حيث الأعراب ولو اختلفت جهته وقيل) اتحاد الأعراب (بشرط اتحادها) أي جهة بأن تكون العوامل من جنس واحد ولا تكون مختلفة (والأكثر) على (أن العامل في البدل مقدر بلفظ الأول) فهو من جملة ثانية لا من الأولى لظهوره في بعض المواضع كقوله تعالى: للذين استضعفوا آمن منهم • ومن النخل من طلعها • من المشركين من الذين فرقوا دينهم • لمن يكفر بالرحن لبيوتهم • (وقيل هو) العامل (نيابة عنه) أي عن المقدر حكاه أبو حيان عن ابن خضور قال لما حذف العرب عامل البدل عوضت منه العامل في البدل منه فتولى من العمل ما كان يتولاه ذلك المحذوف كما أنهم لما عرفوا الظرف والمجرور في نحو زيد عندك قائماً في الدار جالساً من مستقر المحذوف تولوا من العمل ماله فنصبوا الحال ورفعوا الضمير (وتيل) هو العامل (أصله) من غيرنية تكرار عامل وعليه المبرد وابن مالك (و) إلا أكثر على أن العامل (في النسق الأول بواسطة الحرف وقيل) العامل فيه (مقدر) بعد الحرف (وقيل) العامل فيه (الحرف) نفسه وثمرته الخلاف في الوقف على المتبوع (ولو قيل العامل في السك المتبوع لكان له شواهد) تؤيده منها قولهم إن المبتدأ عامل في الخبر والمضاف عامل في المضاف إليه ولم أرا أحداً قال بذلك هنا (ويجوز فصلها أي التوابع (من المتبوع بنسبها بين محض) كعمول الوصف نحو •



ذلك حشر علينا سير والموصوف نحو . سبحانه الله عما يصفون عالم الغيب . والعامل فيه نحو أزيد اضربت القائم والمفسر نحو . ان امرؤ هلك ليس له ولد . والمبتدأ الذي خبره في متعلق الموصوف نحو . أفي الله شك فاطر السموات والارض . والخبر نحو زيد قائم العاقل وجواب القسم نحو . بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب . والاعتراض نحو . وانه لقسم لو تعلمون عظيم . والاستثناء نحو ما جاءني أحد الا يزيد اخير منك ومن الفصل بين التأكيذ والتوكيد . ولا يحزن ويرضين بما آتيتن كلهن . ومن العطف والمعطوف . واسمحو برؤسكم وأرجلكم . بين الأيدي والأرجل وحسن ذلك أن المجموع عمل واحد وقصد الاعلام بترتيبه وبين البديل والمبدل منه . قم الليل الا قليلا نصفه . ولا يجوز الفصل ببيان محض أى أجنبي بالكلية من التابع والمتبوع فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل أبلق وشذ قوله

قلت لقوم في الكنيف تروحوا \* عشية بتنا عند ما وان رزح

(لأنعت) منعوت (مبهم ونحوه) مما لا يستغنى عن الصفة أى لا يجوز الفصل فيه فلا يقال في ضرب هذا الرجل زيد وطلعت الشعري العبور ضرب هذا الرجل والشعري طلعت العبور قال في شرح الكافية ومنه المعطوف المتعمم ما لا يستغنى عنه من الصفات نحو ان أمرأيتنصح ولا يقبل خاسر فلا يجوز الفصل بخاسر بين ينصح ومعطوفه لانها جزأ صفة لا يستغنى بأحد هما عن الآخر وكذا كل نعت ملازم التبعية كأيض يقى ونحوه ومنه توابع التوكيد أجمع وما بعده لا يفصل بينها وبين كل (ولا التأكيذ) أى لا يفصل بينه وبين المؤكد (بأما على الاصح) فلا يقال مررت بقومك إما أجمعين وإما بعضهم ولا مررت بهم إما كلهم وإما بعضهم وأجازه الكسائي والفراء (ولا يقدم معمولها) أى التوابع على المتبوع لان معمول لا يحل الا في موضع يحل فيه العامل ومعلوم ان التابع لا يتقدم على المتبوع (خلافا للكوفية) في تجوزهم ذلك فيقال هذا طعامك رجلى كل ووافقهم الزمخشري في قوله تعالى . وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا . فجعل في أنفسهم متعلقا بليغا

بأنعت أى هذا مبجته قال أبو حيان والتعبير به اصطلاح الكوفيين ور بما قاله البصريون والاكثر عندهم الوصف والصفة (تابع مكمل لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أوفى متعلق به) فخرج بالمكمل البديل والنسق وبما بعده المشار بأول سمية الى الجارى عليه وبالثانى الى المسند الى سببيه التوكيد والبيان (ويرد مدحا) نحو . الحمد لله رب العالمين . الآيات (وذما) نحو . أعوذ بالله من الشيطان الرجيم . (وترجا) نحو لطف الله بعباده الضعفاء (وتوضيحا) أى إزالة للاشتراك العارض في المعرفة نحو مررت بزيد الكاتب (وتخصيضا) في النكرة نحو . قصر برقة مؤمنة . (وتوكيدا) نحو . لاتخذوا إلهين اثنين . (وغير ذلك) كالتعميم نحو ان الله يحشر الناس الأولين والآخرين ومقابله نحو . الصلاة الوسطى . والتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي (ويوافق متبوعه تعريفا وتنكيلا) سواء كان معناه له أو لما بعده فهو كما قال ابن مالك أولى من التعبير بمنعوته لانه إنما يصدق حقيقة على الاول ولانه يشمل المقطوع ولا تجب الموافقة فيه ولا يطلق عليه تابع وإنما وجبت الموافقة في ذلك حذرا من التدافع بين ما هما في المعنى واحدا لان في التعريف ايضا حاد في التنكير إيهاما والنعت والمنعوت في المعنى واحد قد افعا (وشرط الجمهور أن لا يكون أعرف) من متبوعه بل دونه أو مساويا له نحو رأيت زيدا الفاضل والرجل الصالح نعم يجوز كونه أخص نحو رجل فصيح ولحان وغلام يافع ومراهق وقال الفراء يوصف الاعم بالاخص نحو مررت برجل أخيك . وابن خروف يوصف كل معرفة بكل معرفة كما يوصف كل نكرة بكل نكرة من غير ملاحظة تخصيص ولا تعميم قال وما ذهب اليه الجمهور دعوى بلا دليل (وجوز الكوفية التخالف في المدح والذم) ومثلا بقوله تعالى . ويل لكل همزة لمزة الذي جمع . فجعلوا الذي صفة لهمزة (و) جوز (الاخفش



وصف النكرة بالمعرفة اذا خصصت قبل ذلك بالوصف وجعل منه قوله تعالى . فآخرا ان يقوم ان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان قال الأوليان صفة آخرا ان لانهما وصف تخصص (و) جوز (قوم عكسه) أى وصف المعرفة بالنكرة (مطلقا) ومثل بقوله \* وللعنى رسول الزور قواد \* قال قواد صفة المعنى (و) جوز أبو الحسين (ابن الطراوة) وصف المعرفة بالنكرة (اذا كان الوصف خاصا بالموصوف) لا يوصف به غيره كقوله \* فى أنيابها السم نافع \* قال نافع صفة السم وأجيب بالمنع فى الجميع باعرا بها أبدا لا (وهو) أى النعت (فى الافراد والتذكير وفروعهما) أى التثنية والجمع والتأنيث (كما مر فى) مبعث إعمال (الصفة) المشبهة فان رفع ضمير المنعوت بأن كان معناه له فهو مررت برجلين قارئين أو لسببيه ولم يرفع الظاهر نحو مررت بامرأة حسنة الوجه ورجال حسان الوجه وجبت المطابقة فى ذلك أو رفعه فكالمسند الى الفعل يجب افراده فى الاصح وتأنيثه حيث الظاهر حقيقى ورجع حيث هو مجازى على التفعيل الآتى فى التأنيث (ويكون) النعت (جمله كالمصلة) فلا تكون الاخبارية ونحو \* جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط \* مؤول على حذف الوصف أى مقول فيه هل رأيت ومنه قول أبى الدرداء وجدت الناس أخبرته \* أى مقولا فيهم ويجب معها العائد كعائد الموصول (و) لكن (حذف عائدها) هنا (كثير) وفى الخبر قليل وفى الصلة أكثر (١) «مسئلة» (لا ينعت الضمير ولا) ينعت (به) مطلقا ما الاول فلانه اشارة بحرف واحد أو حرفين الى ظاهر تقدم ذكره والاشارة لاتنعت بل المشار اليه الظاهر المتقدم ولان النعت فى الاصل ايضاح أو تخصيص ولا اضمار الا بعد معرفة لا إلباس فيها وأما الثانى فلانه ليس بمشتق ولا مؤول به فلا يتصور فيه اضمار يعود على منعوته ولانه أعرف المعارف وتقدم اشتراط أن لا يكون النعت أعرف (وجوز الكسائى نعت) مضمرة (الغائب) اذا كان (لمدح أو ذم أو ترحم) كذا نقله عنه الناس كما قال أبو حيان واحتج بقوله تعالى . قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب . وقولهم مررت به المسكين وقولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وقوله \* فلانله أن ينام البائس \* وغيره خرج ذلك على البديل قال ابن مالك وفيه تكلف (وقيل) انه أجاز (اذا تقدم المظهر) كذا نقله عنه النحاس والفراء (وكذا كل متوغل فى البناء) لا ينعت ولا ينعت به كاسماء الشرط والاستفهام وكما الخبرية وما التعجبية والآن وقبل وبعد (غير ما مر) انه ينعت أو ينعت به منها وكذلك ما ومن النكرتان وذو الطائفة والموصول المقرون بأل (والمصدر) الذى (لطلب) نحو ضرب بازى داوس قياك لا ينعت لانه بدل من الفعل ولا ينعت به لانه طلب (قال

(١) هكذا وجد بياض فى عدة نسخ منها نسخة بخط المؤلف بمكتبة المرحوم الشيخ ابراهيم السقا ووجد بها من بعض النسخ تنبيه هكذا انه اعلم ان هنا سقطا متناوشرحا أكثر من صفحة وقد كتبت المتن من بعض المتن مجردا ريثما تراجع نسخة أخرى من الشرح وهذا نص المتن ويكون جملة كالمصلة وحذف عائدها كثير وفى نيابة آل عنه خلف ولا تدخلها الواو خلافا للزمخشري وانما يتبع به نكرة قيل أو ذوال الجنسية ومفردا مشتقا أو جاريا مجرا باطراد كاسماء النسب والاشارة والموصول المبدوء بهمزة وذو الطائفة ورجل بمعنى كامل ومضاف المصدق وسوء بمعنى صالح وطالح وأى وجد وحق وذى الخبرية مضافات ككل وغير مطرد كثيرا كالعديد ومصدر الثلاثى بتقدير مضاف وقال الكوفية بتأويله بمشتق وقليل كصدر غيره وكالمقدار وجنس ما صنع منه وأعيان مؤولة وسمع بما شئت من كذا النكرة والاصح ان ما فيه شرطية جوابها محذوف والتزم يونس رفع متساو النكرة مضافا رافعا لاجنبى مستقبلا ونصبه حالا رعى رفع العلاج مطلقا ونصب غيره حالا واتباعه مستقبلا والفراء نصب العلاج حالا واتباع غيره وجوز سيويه الكل مطلقا واتباعه على اتباع المنون وجرى المنسوب كالمشتق دون ما عداه الا شذوذا



الكوفية والزجاج والسهيلي ومنه) أي مما لا ينعت ولا ينعت به (الإشارة) أما الثاني فلأنه جامد ولا يتصور فيه  
الاضمار وأما الأول فلأن غالب ما يقع به جامد قال السهيلي فالأولى جعله بياناً وإن ساء سيؤيه صفة فتساع  
كما سمي بذلك التوكيد والبيان في غير موضع واختاره ابن مالك وأكثرا البصريين على أنه ينعت وينعت به  
نحوه بل فعله كبيرهم هذا. رأيته هذا الذي كرمته على. (و) لكن (لا ينعت عند المجوز له الأبدى أ) أما غير  
المضاف من المعارف فواضح أنه لا ينعت به وأما المضاف فلأن النعت مع منعوته كاسم واحد واسم الإشارة  
لا يضاف فكذلك منعوته ولوحظ في ذي آل معنى الاشتقاق على أن معنى قولك هذا الرجل هذا الحاضر المشار إليه  
(فإن كان) الواقع بعده (مشتقاً ضعف وينعت فقط) أي ولا ينعت به (العلم) لأنه ليس بمشتق وضعاً ولا تأويلاً  
(والأجناس) مادامت على موضوعها كرجل وسبع (وعكسه) أي ينعت به ولا ينعت (أي) كما سبق  
(وما مر) من كل وجد وحق (ومنه ما لا يقع إلا تبعاً كخالدة تالدة وحسن بسن) وشيطان ليطان أي كالاسم  
الثاني من المذكورات قال أبو حيان وهي محفوظة لا يقاس عليها قلت ألف فيها ابن فارس كتاباً (قيل ومنه  
الموصول) لأنه كجزء كلمة إذ لا يتم الابطالته وجزء الكلمة لا ينعت والأصح أن المقرون بأل منه يوصف كما  
يوصف به ويصغر ويثني ويجمع وكذا ما ومن تقول جاءني من في الدار العاقل ونظرت إلى ما اشتريت الحسن  
(قيل ومنه الوصف) قال ابن جني من خواص الوصف أن لا يقبل الوصف لأنه بمنزلة الفعل والجملة وإن  
كثرت الصفات فهي للأول وقال غيره لأنه من تمام الأول فكأنه بعضه ورد بأن المضاف والمضاف إليه كذلك  
ولا خلاف في وصفهما والأصح أنه قد يوصف مطلقاً لأنه اسم وكل اسم في الحقيقة قابل للوصف فلا يرد بشبهه  
ضعيف وقد أجاز سيبويه يازيد الطويل ذو الجبة على جعل ذي الجبة نعتاً للطويل وجعل صائماً من  
قوله يالدي فرس مستقبل الريح صائماً \* صفة مستقبل وهو عامل (وثالثها يوصف أن دل على جموده دليل)  
قاله السهيلي كأن يكون خبر المبتدأ أو بدلاً من اسم جامد بخلاف ما إذا كان نعتاً يفي فيه معنى الفعل حينئذ  
بالاعتماد فلا ينعت (ورابعها) يوصف (أن لم يعمل) عمل الفعل لبعده حينئذ عن الفعل بخلاف ما إذا عمل  
«مسئلة» (يفرق نعت غير الواحد) أي المثني والجمع (بالواو وإن اختلف) نحو مررت برجل كريم وبخيل (والا)  
بأن اتفق (جمع) بينهما في اللفظ نحو مررت برجلين كريمين (وغلب التذكير والعقل وجوباً عند الشمول)  
نحو مررت بزيد وهند الصالحين ورجل وامرأة عاقلين واشتريت عبدين وفرسين مختارين (واختياراً عند  
التفصيل) نحو مررت بإنسانين صالحاً وصالحاً ويمجوز وصالحة وانتععت بعبيد وأفراس سائقين وسائقين ويمجوز  
وسائقات (فإن تعدد العامل وجب القطع إلى الرفع) باضمار مبتدأ (وكذا النصب بفعل لائق واجب الاضمار في  
غير تخصيص) سواء اختلف العمل نحو مررت بزيد ولقيت عمراً الكريماً أو الكريمين أم اتحدوا واختلف  
جنس الكلام في المعنى نحو قام زيد وهمل خرج عمر والعاقلان أو اتفقوا واختلف جنس العامل كأن يكونا  
مرفوعين هذا على الفاعلية وهذا على الابتداء أو منصوبين هذا على المفعولية وهذا على الظرفية أو مجرورين  
هذا بحرف وهذا باضافة نحو هذا زيد وقام عمر والظريفان أو الظريفين (وجوز قوم) منهم الاخفش (الاتباع  
إذا اتحد العمل لاجنس العامل وتغارب المعنى) وهو القسم الأخير مما ذكر (و) يجوز (الكسائي) والفراء  
الاتباع (إذا تغارب المعنى) أي معنى العاملين (وإن اختلفا) في العمل نحو رأيت زيدا ومررت بعمر والظريفين  
لأن المروء في معنى الرؤية ومررت برجل معه رجل قائم لأنه قد مر بهما جميعاً لكن الكسائي يتبع الثاني  
والفراء يتبع الأول وقولي في غير تخصيص راجع إلى وجوب إضمار الفعل فإن نعت التخصيص يجوز فيه إظهاره  
نحو أعني (فإن اتحد) أي العاملان جنساً وعملاً (جاز) (الاتباع) (عند الجمهور) سواء اتفقا لفظاً ومعنى نحو قام



زيد وقام بكر العاقلان أو اختلعا فيهما نحو أقبل زيد وأدبر عمر والعاقلان أو اتفقا لفظا فقط نحو وجد زيد على عمرو ووجد بكر الضالة العاقلان أو معنى فقط نحو ذهب زيد وانطلق خالد العاقلان وذهب ابن السراج إلى وجوب القطع في الجميع إلا أنه فصل في الأولى فقال إن قدرت الثاني عاملا فالقطع أو توكيدا والعامل هو الأول جاز الاتباع ووافقه المبرد في الثانية والثالثة قال أبو حيان ومقتضى مذهب سيبويه أنه لا يجوز الاتباع لما أنجز من جهتين كما يختلف الحرف والإضافة نحو مرت زيد وهذا غلام بكر العاضلين وكما يختلف الحرفين نحو مرت زيد ودخلت إلى عمرو والظريفة وكما يختلف معنى الحرفين نحو مرت زيد واستعنت بعمر والعاضلين أو الإضافة نحو هذه دار زيد وهذا أخو عمرو والفاضلين ( وإن كان العامل واحدا جازا ) أي الاتباع والقطع ( إن لم يختلف العمل ) نحو قام زيد وعمر والعاقلان بخلاف ما إذا اختلف فيتعين القطع سواء اختلفت النسبة إليهما من حيث المعنى نحو ضرب زيد عمرا العاقلان أم اتحدت وقال الفراء وابن سعدان يجوز الاتباع في الأخيرة ثم قال الفراء يجب اتباع المرفوع تغليباً له وقال ابن سعدان يجوز اتباع كل منهما نحو خاصم زيد عمرا الكريمان والكريمين لأن كلا منهما مخاصم ومخاصم فهو فاعل وفعل قول أبو حيان ورد بأنه لا يجوز ضارب زيد هذا العاقلة بالرفع على الاتباع إجماعاً كما لا يجوز في نعت الاسم إذا أفرد الجمل على المعنى لا يجوز إذا ضمته إلى غيره ويجوز أن ( أي الاتباع والقطع ) في نعت غير مبهم إن لم يكن ملتزماً ولا مؤكداً قال يونس ولا ترجأ) نحو الحمد لله الحميد أي هو . وأمر أنه جملة الخطب . أي أذم . والمقيم الصلاة . أي أمدح . اللهم الطف بعبدك المسكين أي أترحم على رأي الجمهور بخلاف نعت المبهم نحو مرت بهذا العالم أو السعت الملتزم نحو نظرت إلى الشعري العبوراً والمؤكد نحو لا تتخذوا إلهين اثنين . فلا يجوز فيها القطع ( فإن كان ) النعت ( لنكر بشرط ) في جواز القطع ( تقدم ) نعت ( آخر اختياراً ) لقول أبي الدرداء نزلنا على خال لئلا ذومال وذو هيثة فإن لم يتقدم آخر لم يجز القطع إلا في الشعر ( لا كونه لنكر مدح أو ذم أو ترحم ) أي لا يشترط ذلك ( في الأصح ) وقال يونس لا يجوز القطع في الثلاثة ووافقه الخليل في المدح والذم أما نعت المعرفة فلا يشترط ذلك فيه باتفاق إلا ما تقدم عن يونس في الترحم ( وإن كثرت نعوت معلوم ) لا يحتاج إليها في التميز ( أو منزل منزلته ) تعظيماً أو غيره ( اتبعت ) كلها ( أو قطعت أو ) قطع ( بعضها ) واتبعت بعض ( بشرط تقديم المتبع في الأصح ) لأنه الثابت عن العرب لئلا يفصل بين النعت والمنعوت وقيل لا يشترط بل يجوز الاتباع بعد القطع لأنه عارض لعطف فلاحكم له وقد قال تعالى . والمقيم الصلاة والمؤتون الزكوة . وقالت الخزرق

لا يبعدن قومي الذين هم \* سم العداة وآفة الجزر  
النزالين بكل معترك \* والطيبون معافد الأزر

روى برفعهما ونصبهما ونصب الأول ورفع الثاني وعكسه وهو مما نزل فيه المنعوت منزلة المعلوم تعظيماً وأجيب بأن الرفع فيه على رواية نصب الأول وفي الآية على الابتداء أما إذا احتاج المنعوت إلى اتباع الجميع أو بعضها في البيان فإنه يجب اتباعه ويقدم في الثانية على المقطوع واتباعه أيضاً جود ( ويجوز تعاطفها ) أي المنعوت أي عطف بعضها على بعض متبعة كانت أو مقطوعة قال أبو حيان ويختص بالواو نحو سجد اسم ربك الأعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والذي أخرج المرعى . قال ولا يجوز بالعاء لأن دللت على أحداث واقع بعضها على إثر بعض نحو مرت برجل قائم إلى زيد فضارب به فقاتله قال

يا ويح ذيا به للحارث \* العاج فالغائم فالآيب

أي الذي صبح العدو فغنم فأب قال السهيلي والعطف بنم في مثل هذا بعيد جوازه وقال ابن خروف إذا كانت



مجموعة في حالة واحدة لم يكن العطف الا بالواو والاجاز بجميع حروف العطف الا حتى وأم وإنما يجوز العطف  
 ( لاختلاف المعاني ) لانه حينئذ ينزل اختلاف الصفات منزلة اختلاف الذوات فيصح العطف فان اتفقت فلا لانه  
 يؤدي الى عطف الشيء على نفسه ( وإنما تحسن لتباعدها ) نحو هو الاول والآخر والظاهر والباطن .  
 بخلاف ما اذا تعاربت نحو هو الله الخالق البارئ المصور ( ويلى ) النعت ( إما أولاً ) لافادة شك أو تنويع  
 أو نحوهما ( فيجب تكرارهما ) مقرونين ( بالواو ) نحو مرت برجل إما صالح وإما طالح . وظل من محموم  
 لا بارد ولا كريم . ( وقيل لا يجب تكرار لا ) لانها ليست في جواب ( واذا وصف بمفرد وظرف ) أو مجرور  
 ( وجملة فالأولى ترتيبها هكذا ) كقوله تعالى . وقال رجل . مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه . وعلة ذلك أن  
 الأصل الوصف بالاسم فالقياس بتقديمه وإنما تقدم الظرف ونحوه على الجملة لانه من قيسل المفرد ( وأوجه ابن  
 عصفور اختياراً ) وقال لا يخالف في ذلك الا في ضرورة أو ندور ورد بقوله تعالى . كتاب أنزلناه إليك مبارك  
 وقوله . فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أدلة على المؤمنين أعززة على الكافرين . ( وقدم ابن جني الصفة  
 الرافعة عليها ) أي على الرافعة لان الرافعة شبيهة بالجملة فيقال مرت برجل قائم عاقل أبوه وعلى هذا يلها الظرف  
 ( وقدم بعضهم ) وهو صاحب البديع الجملة ( الفعلية على الاسمية ) قال لان الوصف بتلك أقوى منه بهذه قال وأكثر  
 ما يوصف من الافعال بالماضي «مسئلة» ( لا يقدم النعت ) على منعوته ( خلافاً لبعضهم ) وهو صاحب البديع  
 ( في ) إجازته تقديم نعت ( غير مفرد ) أي مثني أو جمع ( اذا تقدم أحد متبوعيه ) فيقال قام زيد العاقلان  
 وعمر وكقوله \* أبي ذاك عي الأكرمان وخاليا \* ( ويحذف المنعوت لقريته ) كتقدم ذكره نحو  
 إثنى بماء ولو بارد واختصاص النعت به كررت بكتاب وحائض وراكب صاهلاً ومصاحبة ما يعينه نحو  
 . وألناه الحديد أن عمل سابقات . أي در وعاقصه العموم نحو . ولا رطب ولا يابس . وأجر ياء مجرى الاسماء  
 كررت بالفقيه أو القاضي وأشعاره بالتعليل نحواً كرم العالم وأهن الفاسق وكونه لمكان أو زمان نحو  
 جلست قريباً منك وصحبك طويلاً ( ويقام نعت مقامه ان لم يكن ظرفاً وجملة ) بأن كان مفرداً كما مثلنا  
 لتصح مباشرة لما كان المنعوت مباشرة ( أو كان هما ) أي ظرفاً وجملة ( والمنعوت بعض ما قبله من مجرور  
 بمن ) نحو . وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به . أي وان أحد . ومنادون ذلك . أي قوم دون وقالوا مناظعن  
 ومنا أقام أي انسان وقال

\* وما الدهر الا تارتان قههما \* أموت وأخرى ابتغى العيش أ كدح

أي تارة ( قال ابن مالك أوفى ) كقوله

لوقلت ما في قومها لم تيمم \* يفضلها في حسب وميسم

أي أحد يفضلها وغيره لم يذكرك ذلك بل جعله ابن عصفور من الضرائر ( والا ) بأن لم يكن قرينة أو كان النعت  
 ظرفاً وجملة والمنعوت غير بعض مما قبله أو بعض بلا تقدم من أوفى على رأى ابن مالك ( فضرورة ) حذفه  
 كقوله \* (١) وقصرى شج الانشابناح من الشعب \* أي ثور شج الانشابناح من الشعب \* وقوله \* يرى بكفى كان من أرى البشر \* وقوله  
 \* والله ما زيد بنام صاحبه \* أي رجل نام وبكفى رجل كان ( ويقل حذف النعت ) مع العلم به لانه جيء به في الأصل  
 لعائدة ازالة الاشتراك أو العموم فحذفه عكس المقصود وما ورد منه . وكذب به قومك . أي المعاندون . انه ليس من  
 أهلك أي الناجين . الآن جئت بالحق . أي الواضح . تدمر كل شيء أي سلطت عليه \* فلم أعط شيئاً ولم أمتع طائلاً \*

(١) هكذا بالنسخ التي بأيدينا فليحذر



عطف البيان أي هذا مجته قال أبو حيان وسمى به لأنه تكرار الأول لزيادة بيان فكأنك رددته على نفسه بخلاف النعت والتأكيذ والبدل وقيل لأن أصله العطف فأصل جاء أخوك زيد وهو زيد حذف الحرف والضمير وأقيم زيد مقامه ولذلك لا يكون في غير الأسماء الظاهرة ذكره صاحب البسيط والكوفيون يسمونه الترجمة (هو الجارى مجرى النعت) في تكميل متبوعه (توضيحا وتخصيضا قيل وتوكيدا) فالأول في المعارف نحو جاء أخوك زيد والثاني في النكرات نحو من شجرة مباركة زيتونة . والثالث في المكرر بلفظه نحو \* لقائل يا نصر نصر نصر \* قال ابن مالك والأولى عندي جعله توكيدا لفظيا لأن عطف البيان حقه أن يكون للأول به زيادة وضوح وتكرير اللفظ لا يتوصل به إلى ذلك وفارق بما ذكرناه سائر التوابع إلا النعت (لكن يجب جوده) ولوتاؤيلا وبذلك يفارق النعت والمراد بالجامد تأويل العلم الذي كان أصله صفة فغلبت (لا كونه أخص من المتبوع أو غير أخص) منه أي لا يجب واحد منهما (في الأصح) قال في شرح الكافية واشترط الجرجاني والزنجشيري زيادة تخصصه وليس بصحيح لأنه في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يشترط زيادة تخصص النعت فكذا عطف البيان بل الأولى بهما العكس لأنهما مكملان وقد جعل سيديوهذا الجملة من ياهذا فالجملة عطف بيان مع أن هذا أخص انتهى وقال في شرح التسهيل زعم أكثر المتأخرين أن متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه أو يكون أعم منه والصحيح جواز الثلاثة لأنه بمنزلة النعت وهو يكون في الاختصاص فائقا ومفوقا ومساويا فليكن العطف كذلك انتهى فدكر في كل من الكتابين مسئلة وتحصل من ذلك في المسئلتين ثلاثة أقوال وقال أبو حيان شرط ابن عصفور أن يكون عطف البيان أعرف من متبوعه وعمله بأن الابتداء بالأخص يوجب الاكتفاء به وعدم الحاجة إلى الاتيان بما هو دونه (ويوافقه) أي متبوعه (في الأفراد والتذكير والتذكير وفروعهما) أي التثنية والجمع والتأنيث والتعريف كالنعت (ومنع البصرية جريانه على السكرة) وقالوا لا يجرى إلا في المعارف كذا نقله عنهم الشاويين قال ابن مالك ولم أجدها نقل عنهم إلا من جهة وذهب الكوفيون والفارسي والزنجشيري إلى جواز تنكيرهم أو مثلا بقوله تعالى من ماء صديد وقوله أو كفارة طعام مساكين . من شجرة مباركة زيتونة . وهو الصحيح واحتج المانعون بأن الغرض في عطف البيان تبيين الاسم المتبوع وإيضاحه والنكرة لا يصح أن يبين بها غير هالها بمجهولة ولا يبين بمجهول بمجهول وأجيب بأنها إذا كانت أخص مما جرت عليه أفادته تبيينا وان لم تصبر معرفة وهذا لقدركاف في تسميته عطف البيان قاله ابن عصفور وهو مبني على اشتراط كونه أخص (وجوز الزنجشيري تخالفهما) فأعرب قوله تعالى . مقام إبراهيم عطف بيان وهو معرفة جار على آيات بينات وهي نكرة قال أبو حيان وهو مخالف لاجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت إليه (وخصه بعضهم بالعلم) بأن يجرى على الاسم كنية وعليهما اللقب ولا يجرى في سائر المعارف نقله صاحب البسيط (ولا يكون مضمرا أو فاقا ولا تابعا له) أي لضمير (على الصحيح) لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق وجوز بعضهم جريانه على المضمرفاته قال في قاموا لا زيدان زيدان للضمير في قاموا وقال الزنجشيري في قوله تعالى أن اعبدوا الله . انه بيان لما من مأمرتني به (ولا) يكون (جمله ولا تابعا لها) كذا نقله ابن هشام في المعنى جازما به وسواء الاسمية والفعلية (و) كل ما كان عطف بيان (يصلح) أن يكون (بدلا) بخلاف العكس لأن البدل لا يشترط فيه التوافق في التعريف والتذكير ولا الأفراد وفرعيه (الا إذا أفرد) عن الإضافة مقرونا بأل أولا (تابعا للمنادي) منصوب أو مضموم كقوله \* فيأخويناعبد شمس ونوقلا \* وقولك يا أخانا الحارث يا غلام بشر يا أخانا زيدا بالنصب فإنه يتعين في هذا الأمثلة كونه عطف بيان ولا يجوز إعرابه بدلا لأنه في نية تقدير حرف النداء فيلزم ضمه ونحو يازيد الرجل اذ على لبديلية يلزم دخول ياء على المعارف بأل وذلك ممنوع (أو جرح



متبوعه بما لا تصلح إضافته إليه) بأن كان صفة مقترنة بأل والتابع خلف منها نحو \* أنا ابن التارك البكرى بشر \* فإنه لا تجوز هنا البدلية لئلا يلزم إضافة المعرف بأل إلى الخالي منها بخلاف ما إذا صلح نحو أنا لضارب الرجل غلام القوم أو أفعل تفضيل مضاف إلى عام متبع بقسميه والمفضل أحدهما نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء إذ على البدلية يكون التقدير زيد أفضل الرجال والنساء وذلك لا يسوغ أو أي أو كلاه مفصلاً ما بعده نحو أي الرجلين زيد وعمر و أفضل وكلا أخويك زيد وعمر وقال ذلك «تسيهاب» الأول عد أبو حيان في الارتشاف الصور المستثناة إحدى عشرة شملت العبارة منها سبعة والثامنة أن يفتقر الكلام إلى رابط ولا رابط إلا التابع نحو هذ ضربت الرجل أخاها إذ على البدلية يلزم خلوا الجملة الأولى عن رابط لأن البدل في التقدير من جملة أخرى والتاسعة والعاشر أن يتبع موصوف أي في النداء بمضاف أو ممنون نحو يا أيها الرجل غلام زيدو يا أيها الرجل زيد إذ على البدلية يلزم وصف أي بما ليس فيه أل والحادية عشرة أن يتبع المنادى المضموم بإشارة نحو يازيد هذا إذ على البدلية يلزم نداء اسم الإشارة من غير وصف وكل ذلك ممنوع الثاني استشكل ابن هشام في حواشي التسهيل ما علل به الصورة المذكورة بأنهم يفتقرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل وقد جوزوا في إنك أنت كون أنت تأكيداً وكونه بدلا مع أنه لا يجوز إن أنت الثالث قال أبو حيان ما عدا هذه المواضع يحجب عطف البيان فيه مشتركاً فتارة مع النعت نحو جاء زيد أبو عمر و وتارة مع البدل نحو جاء أبو محمد زيد وتارة مع التأكيذ نحو رأيت زيدا زيدا وفي شرح الكافية عطف البيان مجرى مجرى النعت في تكميل متبوعه ويفارقه في أن تكميلة شرح وتبين لا بدالة على معنى في المتبوع أو سببية ومجرى التوكيد في تقوية دلالة ويفارقه في أنه لا يدفع توهم مجاز ومجرى البدل في صلاحيته للاستقلال ويفارقه في أنه غير منوئ الأطراح انتهى (قيل ويتعين للبدلية إذا كان) التابع (بلفظ الأول) نحو و ترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها قاله ابن الطراوة وتبعه ابن مالك لأن الشيء لا يبين نفسه قال ابن هشام وفيه نظر لأن اللفظ المكر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول اتجه كونه بياناً لما فيه من زيادة الفائدة نحو \* يازيد زيد اليعملات \* ويأتي تيم عدى

التوكيد \* أي هذا مبحثه وهو مصدر وكذا والنأ كيد مصدر كد لغتان قال ابن مالك وهو تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره (وهو قسمان فالأول معنوي) بالعاظ محصورة فلا يحتاج إلى حد (فنه لدفع توهم المجاز) من حذف مضاف أو غيره أو السهو أو النسيان (النفوس والعين) بمعنى الذات (مضافين لضمير المؤكد المطابق) له في الأفراد والتذكير وفروعهما نحو جاء زيد نفسه وهند نفسه هاو الزيدان أو الهندان أنفسهما والزيدون أنفسهم والهندان أنفسهن (فإن أكد أمشي فجمعهما أفصح من الأفراد) كما تقدم ويجوز الزيدان أنفسهما بالأفراد (وجوز ابن مالك ولده تثنيتهما) فيقال نفساهما (ومنع) ذلك (أبو حيان) وقال أنه غلط لم يقل به أحد من النحويين وإنما منع أو قل لكرهه اجتماع تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة واختير الجمع على الأفراد لأن التثنية جمع في المعنى (ولا يؤكدان غالباً ضمير رفع متصلاً) مستتراً أو بارزاً (الابفاصل ما) نحو قم أنت نفسك وقت أنت نفسك وقاماهما أنفسهما وعلته أن تركه يؤدي إلى اللبس في بعض الصور نحو هذ ذهبت نفسها أو عينها لا احتمال أن يظن انها ماتت أو عميت واحترز بقول غالباً كما في التسهيل عما ذكره الاحفش من أنه يجوز على ضعف قاموا أنفسهم وأشرت بفاصل ما إلى أنه لا يشترط كونه ضميراً فيجوز لهم لكم أنفسكم بلا خلاف اكتفاء بفاصل لكم (ويجوز جرهما) أي النفس والعين (بالباء الزائدة) نحو جاء زيد بنفسه أو بعينه وحمل منه بعضهم يترتب بأنفسهن ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التأكيذ (و) منه (لشمول) ودفع توهم إطلاق البعض على الكل (في المثني كلا وكلتا وفي غيره) أي الجمع وما في معناه (كل وجميع وعامة مضافة كلها) (إلى الضمير) المطابق للتوكيد (وأجمع وأكثع وأبمع وابتع



ومن ثم ( أي من هاو هو كون هذه الالفاظ دالة على الشمول أي من أجل ذلك ( لم يؤكداً أولين ) أي كلا وكلتا ( ما لا يصلح موضعه واحد ) فلا يقال اختصم الرجلان كلاهما ولا رأيت أحد الرجلين كليهما ولا المال بين الرجلين كليهما لعدم الفائدة إذ لا يحتمل في ذلك أن يراد بالرجلين أحدهما حتى يحتاج إلى التأكيده دفعه ولأنه لم يسمع من العرب قط ويدل له أنهم لا يؤكدون فعل التعجب بالمصدر لأن التأكيده دفع توهم المجاز في العمل وإثباته حاصل لكونه حقيقة إذ لا يتعجب من وصف شيء إلا وذلك الوصف ثابت له فكما رفضوا تأكيده بالمصدر رفضوا تأكيده ما ذكرنا كان المجاز لا يدخله ( خلافاً للجمهور ) في تجويزهم ذلك قالوا لأن العرب قد تؤكده حيث لا يراد رفع الاحتمال كما أنوا بأجمع وأكتع بعد كل ولا احتفال برفع بهما رفعه بكل والجواب كما قال أبو حيان إن المعنى إذا كان يفيد اللفظ حقيقة فلا حاجة للفظ آخر يؤكده إلا إذا قوى بروايته عن العرب وقد ذكرنا أن ذلك لم يسمع ( و ) من ثم أيضاً ( لا ) يؤكده ( بالسواقي ) أي كل وما بعده ( غير ذي أجزاء ولو حكاً ) إذ ما لا يتجزى لا يتوهم فيه عدم الشمول حتى يرفع بالتوكيد بها فلا يقال جاء زيد كله ويقال قبضت المال كله وبعث العبد كله ورأيت زيدا كله لا مكان رؤية وبيع بعض زيد والعبد ( وانكر المبرد عامة ) وقال انما هو بمعنى أكثر ولم يذكر أكثر الصاة جميعاً قال ابن مالك سهواً أو جهلاً وقال قد نبه سيبويه على أنها بمنزلة كل معنى واستعمالاً ولم يذكر له شاهد أو قد وجدت له شاهد أو هو قول امرأة من العرب ترقص ابنها

فدالسي خولان \* جميعهم وهمدان \* وكل آل قحطان \* والاكرمون عدنان

انتهى قال أبو حيان ومن نقلها عن سيبويه صاحب الافصح ( وجوز الكوفية والزخري الاستغناء بنية الاضافة في كل ) عن التصريح بها ومثلاً بقوله تعالى . انا كل فيها . أي كلما وخرجه غيرهم على انه حال أو بدل من الضمير وعلى ابن مالك المنع بأن الفاظ التوكيد ضربان . مصرح باضافته الى ضمير المؤكده وهو النفس والعين وكل وجميع وعامة ومنوى فيه تلك وهو أجمع وأخوانه وقد أجمعنا على أن المنوى الاضافة لا يستعمل مضافاً صريحاً وعلى أن غير كل من الصريح الاضافة لا يستعمل منوياً فاجتزأ بذلك في كل . ستلزم عدم النظر في الضربين ( و ) جوز ( ابن مالك اضافتها ) أي كل ( الى ظاهر مثل المؤكده ) واستدل بقوله \* يا أشبه الناس كل الناس بالقمير \* وقوله \* وأبعد الناس كل الناس من عار \* قال أبو حيان ولا حجة في ذلك لأنه فيه نعت لا توكيد أي الناس الكاملين في الحسن والفضل كما قال ابن مالك في قولك مررت بالرجل كل الرجل انه ذمت بمعنى الكامل ( ويتبع كلها جمعاء وكلهم أجمعون ) نحو . فسعد الملائكة كلهم أجمعون . ( وكلهن جمع وكذا السواقي ) أي كتماع وأكتعون وكتع وكذا في أبصع وابتع ( ويجب ترتيبها إذا اجتمعت ) بأن يقال كله أجمع أكتع أبصع ابتع وكذا الفروع ( وتقدم النفس على العين ) وهما على كل ( في الاصح ) لأنها توابع وفيل لا يجب الترتيب بل بحسن ( وثالثها لا يجب فيما بعد أجمع ) لاستوائها ويجب فيها مع أجمع ومقابلته وهو رأى ابن عصفور ( الجمهور ) على انه لا يؤكده بها ( أي بأكتع وما بعده ) دونه أي دون أجمع لأنها توابع وجوز الكوفيون وابن كيسان واستدلوا بقوله \* تحملني الذلعة حولاً أكتعا \* وقوله \* وسائرهم باد إلى الشمس أكتع \* وقوله

تولوا بالدوابر واتقونا \* بنعمان بن زرعة أكتعينا

والألون قالوا هو ضرورة وفيه نظراً لا مكان الاثبات بدله بلفظ أجمع ( و ) الجمهور وعلى انه ( لا ) يؤكده ( به ) أي بأجمع ( دون كل اختيار والمختار وفقاً لأبي حيان جوازه ) لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصيح كقوله تعالى . لاغوئهم أجمعين . وإن جهنم لموعدهم أجمعين . لأمثلن جهنم من الجنة والناس أجمعين . وفي الصحيح أنه سلبه أجمع . فصاروا جلوساً أجمعين قال أبو حيان ولا يقال دليل المنع وجوب تقديم كل عند الاجتماع لأن النفس



يجب تقديمها على العين إذا اجتمعا ويجوز التأكيد بالعين على الانفراد (وهي) أي أجمع واخوانه (معارف) بالاتفاق ولهذا جرت على المعرفة ثم اختلف في سبب تعريفها (ف قيل) هو (بنية الاضافة) الى الضمير اداصل رأيت النساء جمع جميعهن فحذف الضمير للعلم به وعزى الى سيويه واختاره السهيلي وابن مالك (وقيل بالعلمية) لانها أعلام للتوكيد علقت على معنى الأحاطة بما يتبعه كإسامة ونحوه من أعلام الاجناس وهذا قول صاحب البديع وغيره واختاره ابن الحاجب وصححه أبو حيان قال ويؤيده أنه لم يصرف وليس بصفة ولا شبهة وما منع وليس كذلك وهو معرفة فالمانع فيه هو تعريف العلمية فانه جمع بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما إلا العلم خاصة (ومن ثم) أي من هنا هو كونها معارف أي من أجل ذلك (لم تصرف) أما على العلمية فواضح اذ معارف أجمع الوزن وفي جمع العدل عن فعلاوات الذي يستحقه فعلاء مؤنث أفعل المجموع بالواو والنون وأما على نية الاضافة فلشبهه هذا التعريف بالعلمية من حيث أنه لأداة لفظا كجمع صرف سحر المعين للعدل وشبهه العلمية اذ لأداة لتعريفه لفظا وان كان على نية أل (و امن ثم أيضا) (لم تنصب حالا على الاصح) وقيل نعم حكى الفراء أعجبني القصر أجمع والدار جمعاء وقيل يجوز نصب أجمع وجمعاء دون أجمعين وجمع واستدل ابن مالك لجوازه بحديث الصحيحين فصاروا جلوسا أجمعين ثم أكتع مأخوذ من تسكتع الجلد أي تقبض والتقبض فيه معنى التجمع وأبمع وهو بالصاد المهملة على المشهور من قولهم الى متى تكرع ولا تبصع أي لا تروى وفيه معنى الغاية والتبع طول العنق وقد جاء أجمع لغير التوكيد قالوا جاؤا بأجمعهم وجمعاء بمعنى مجموعة فلا تغيد كحديث كاتنح البهية بهيمة جمعاء أي مجموعة الخلق (ولا يتحد توكيد متعاطفين ما لم يتحد عاملهما معنى) فلا يقال ما تنحيد وعاش عمر وكلاهما فان اتحدا معنى جاز وان اختلفا لفظا جزم به ابن مالك تبعه اللأخفش نحو انطلق زيد وذهب بكر كلاهما قال أبو حيان ويحتاج ذلك الى سماع من العرب حتى يصير قانونا يبنى عليه والذي تقتضيه القواعد المنع لانه لا يجمع عاملان على ممول واحد فلا يجمعان على تابعه (ولا تؤكدنكرة) مطلقا عند أكثر البصريين بشئ من الفاظ التوكيد لانها معارف فلا تتبع نكرة وأجازه بعضهم مطلقا سواء كانت محدودة أم لا نقله ابن مالك في شرح التسهيل خلاف دعواه في شرح الكافية نفي الخلاف في منع غير المحدودة (وثالثها) وهو رأى الأخفش والكوفيين (يجوز) توكيدها (ان كانت محدودة) أي مؤقتة والا فلا قال ابن مالك وهذا القول أولى بالصواب لصحة السماع بذلك ولان فيه فائدة لان من قال صحت شهر اقدريد جميع الشهر وقدير يداكثره ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد ومن الوارد فيه قوله \* قد صرت البكرة يوما أجمعا \* وقوله \* تحماني الذناء حولاً أكتعا \* وقوله \* أوفت بدحولا وحولا أجمعا \* وقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا كله الا رمضان أما غير المحدود فلا فائدة فيه فلا يقال اعتكفت وقتا كله ولا رأيت شيئا نفسه المانعون مطلقا جاوبوا بان ما ورد من ذلك محمول على البدل أو النعت أو الضرورة (وفي توكيد محذوف خلاف) فأجازه الخليل وسيويه والمازني وابن طاهر وابن خروف فيقال في الذي ضربته نفسه زيد الذي ضربت نفسه زيد ومررت بزيد وأتاني أحواء أنفسهما ومنعه الأخفش والعارسي وابن جني وثعلب وصححه ابن مالك وأبو حيان لان التوكيد باب الاطناب والحذف للاختصار فتدافعا ولأنه لا دليل على المحذوف ورد الاول بأن ذلك تأكيد التكرار دون غير والثاني بأن التوكيد يدل على المحذوف قال أبو حيان والذي نختاره عدم الجواز لأن اجازة مثل ذلك يحتاج الى سماع من العرب (ولا يجوز زنة اطفهما) أي عطف بعض الفاظ التوكيد على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم وأجمعون لاتحادهما في المعنى (خلافا لابن الطراوة) في اجازته ذلك وينبغي أن يكون مبنيا في كل وأجمعين على ما ذهب اليه المبرد والفراء من اختلاف



معناها باقاده أجمعين اجتماعهم في وقت الفعل بخلاف كل وهو مردود بقوله . لأغوينهم أجمعين . مع ان إغواءهم لم يجتمع في وقت « تنبيهه » خالف التوكيد النعت في انه بألهاظ مخصوصة ووجوب ترتيبها اذا اجتمعت وانه لا يجري على النكرة على رأى الجمهور ولا على محذوف على الأصح عند المتأخرين ولا على توكيد ولا يعطف وفي انه لا يقطع لا الى رفع ولا الى نصب (الثاني) من قسمي التوكيد (لفظي) وهو (بإعادة اللفظ) الاول (أو مرادفه) وهو أحسن في الضمير المتصل والحرف (مفردا) كان (أو مركبا) . ضافا أو جملة أو كلاما . نكرة أو معرفة ظاهرة أو مضمرا اسما أو فعلا أو حرفا (ولو ثلثا) نحو . دكت الأرض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا . وقوله

\* أنت بالخير حقيق قن \* وقوله أجل جبر إن كانت أيعت دعائره \* وقوله تيمت حمدان اللذين هم هم \*  
وقوله \* أخاك أخاك إن من لأخاله \* وقوله \*

فأين إلى أين النجاة يبعثي \* أتاك أتاك اللاحتون احبس احبس

وقوله \* فحتم حتم العناء المطول \* وقوله

لألا أبوح بحب بشنه إنها \* أخذت على موافقها عهدا

وقوله أيامن لست أقلله \* ولا في البعد أنساء \* لك الله على ذا كا \* لك الله لك الله

وقوله قم قائما قم قائما قائما \* انك لا ترجع إلا سلما

ولا يضر نوع اختلاف في اللفظ نحو . فهل الكافرين أمهلهم . (فان كان المؤكد ضمير متصلا أو حرفا غير جواب) علملا أو غيره (لم يعد اختيار الاعم ما دخل عليه) لكونه كالجزء منه نحو فت رأيتك رأيتك حررت به به ان زيدا ان زيدا قائم وقوله ليتني ليتني توقيت مذ \* أيفعت طوع الهوى وكنت مينا

(أو) مفصولا (بفاصل ما) ولو حرف عطف ووقف نحو . أيعدكم انكم اذا منتم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون .  
وقوله \* حتى تراها وكان وكان \* وقوله \* ليت شعري هل ثم هل آتينهم \* وقوله \*

لا ينسك الاسي تأسيلا \* ما من حمام أحد معتصا

ولا تجوز إعادته وحده دون فصل إلا في ضرورة كقوله \* ولا للبابهم أبدا دواء \* وقوله

إن إن الكريم يحلم مالم \* يرين من اجاره قد أضيا

(خلاف للز مخشري) في تجويزه ذلك اختيارا فيقال إن إن زيدا قائم أما أحرف الجواب فنعادة وحده انحول لا نعم (والاجود مع الظاهر المجرور) اذا كد (إعادة الجار) مع لفظه أو ضميره نحو حررت زيدا بزيدا وبه قال تعالى وأما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها . ففي رجة الله هم فيها خالدون . (و) الأجود (مع الجملة) اذا كدن (الفصل) بينهما وبين المعادة (بثم) نحو . أولى لك فأولى ثم أولى لك فأولى . وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين وهذا (اذ لا لبس) يحتمل فانه حصل لم يؤثر بهما نحو ضربت زيدا ضربت زيدا ان لو جى به التوهم انها ضربان (ويؤكد بالمضمر المرفوع المنفصل كل) ضمير (متصل) مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا مع مطابقتها (البديل) في التكلم والافراد والتدكير وأضدادها نحو فت أنا رأ كرمتمني أنا وحررت بك أنت وأكرمته هو وهكذا (وجوز بعضهم تأكيد الضمير) (لما فصل بالاشارة) وجعل منه قوله تعالى . ثم أنتم هؤلاء

\* (البديل) أي هذا مجتهه والتعبير به اسطلاح لبصريين والكوفيين قال الأخفش يسمونه التبيين وقال ابن كيسان التكرير (هو التابع المقصود بحكم بلا واسطة) فخرج بالاقصود ما عدا النسق وهو بما بعده (وهو) أقسام (بديل كل من كل) بأن اتحاد معنى وقد يقال بديل شيء من شيء لوجوده فيما لا يعلق عليه كل نحو . صراط العزيز الحميد الله . (و) بديل (بعض) ان دل على بعض ما دل عليه الأول نحو مررت به من ناس منهم (و) بديل



(اشتمال) ان دل على معنى في الأول أو استلزامه فيه كجبت من زيد علمه أو قراءته . يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه . أصحاب الاخدود النار . (ورجعهما السهيلي الى الاول) أى الى بدل الشئ من الشئ قال لان العرب تتكلم بالعام وتريد به الخاص وتحذف المضاف وتنويه بقولك أكلت الرغيف ثلثة إنما تريد أكلت بعض الرغيف ثم بدلت ذلك البعض وأعجبتني الجارية حسنها إنما تريد أعجبتني وصفها فحذفته ثم بدلت بقولك حسنها (وشرطهما صحة الاستغناء بالمبدل منه) وعدم اختلال الكلام لو حذف البدل أو أظهر فيه العامل فلا يجوز قطعت زيدا أنفه ولا لقيت كل أصحابك أكثرهم ولا أسرجت القوم دابتهم ولا مررت بزدي أبيه (وكذا عود ضمير منهما) على البدل منه ملفوظا أو مقدر اشترط (على الصحيح) فيحصل الربط . نحو ثم عموا وصموا كثير منهم . والله على الناس حج البيت من استطاع . أى منهم . أصحاب الاخدود النار . أى فيه ولم يشترط ذلك في بدل الكل لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان جملة الخبر التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج الى ذلك ومن الصويين من لا يلتزم في هذين البديلين أيضا ضهير أو قد صححه ابن مالك في شرح الكافية قال ولكن وجوده أكثر من عدمه (وفي المشتمل) في بدل الاشتمال (هل هو الأول) على الثاني (أو الثاني) على الأول (أو العامل خلاف) قال الفارسي والرماني في أحد قوليهما وخطاب الأول وصححه ابن مالك فلا يجوز سرفي زيد داره ولا أعجبتني زيد فرسه ولا رأيت زيدا فرسه ويجوز سرفي زيد ثوبه لان الثوب متضمنة جسده وقال الفارسي والرماني في أحد قوليهما الثاني نحو سلب زيد ثوبه فان الثوب يشتمل على زيد قال الأولون ان ظهر معنى اشتمال الثاني على الأول في سلب زيد ثوبه لم يطرد في أعجبتني زيد علمه وكلامه وفصاحته وكرهت زيدا ضجره وسلب زيد فرسه ونحوها فان الثاني فيها غير مشتمل على الأول وقال المبرد والسيرافي وابن جنى وابن الباذش وابن أبي العافية وابن البرش هو العامل بمعنى ان الفعل يستند عليهما أحدهما على سبيل الحقيقة والقصد والآخر على سبيل المجاز والتبع فنحو سلب زيد ثوبه وأعجبتني زيد علمه . ويسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه . الاسناد فيه حقيقة الى الثاني مجازا في الأول اذا المسلوب هو الثوب والمجرب هو العلم لا زيد والمسؤل عنه القتال لا الشهر وقيل بمعنى انه اشتمل على التابع والمتبوع معا اذا الاعجاب في أعجبتني الجارية حسنها مشتمل على الجارية وعلى حسنها والوضوح في كان زيد عذره واضحا مشتمل على زيد وعذره والكثرة في كان زيد ماله كثيرا مشتملة على زيد وماله فالمراد بالعامل ما تم به المتعلق فعلا كان أو اسما مقدما أو مؤخرا (و) القسم الرابع (بدل البداء) ويسمى بدل الاضراب أيضا (وهو ما لا تناسب بينه وبين الاول) بموافقة ولا خبرية ولا تلازم بل هما تباينان لفظا ومعنى نحو مررت برجل امرأة أخبرت أولا انك مررت برجل ثم بدلتك أن تخبر انك مررت بامرأة من غير ابطال الاول فصار كأنهما إخباران مصرح بهما وهذا البدل أثبتة سيويو وغيره ومثل له ابن مالك وغيره بحديث أحمد وغيره ان الرجل ليصلي الصلاة وما كتبت له نصفها ثلثها أخبرانه قد يصليها ما كتب له نصفها ثم أضرب عنه وأخبرانه قد يصليها وما كتب له ثلثها وهكذا (و) الخامس بدل (الغلط وهو ما ذكر فيه الاول من غير قصد) بل سبق اللسان اليه وبهذا يفارق بدل البداء وان كان مثله في اللفظ وهذا القسم أثبتة سيويو وغيره ومثله بقولك مررت برجل حمار أردت أن تخبر بحمار فسبق لسانك الى رجل ثم أبدلت منه الحمار (وأنكرها) أى بدل البداء والغلط (قوم) وقالوا في الاول انه مما حذف فيه حرف العطف وفي الثاني انه لم يوجد قال المبرد على سعة حفظه بدل الغلط لا يكون مثله في كلام الله ولا في شعر ولا في كلام مستقيم وقال خطاب لا يوجد في كلام العرب لا تثرها ولا نظمها وقد عنت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم أجده وطلبت غيري به فلم يعرفه وادعى أبو محمد بن السيد انه وجد في قول ذي الرمة

لمياء في شفتيها حوة لعس \* وفي اللسان وفي أنيابها شنب



قال فلعس بدل غلط لان الحوة السواد بعينه واللعس سواد مشرب بحمرة ورد بأنه من باب التقديم والتأخير وتقديره في شفتها حوة وفي اللثات لعس وفي أنيابها شنب وجوز بعض القدماء وقوع الغلط في غير الشعر ومنعه في الشعر (لوقوعه غالباً عن ثرو) فلا يقدر فيه الغلط وهذا نقيض القاعدة المشهورة أنه يغتفر في الشعر ما لا يغتفر في غيره (والمختار خلافاً للجمهور) راثبات بدل الكل من البعض (لوروده في الفصح) (نحو) قوله تعالى (يدخلون الجنة) ولا يظلمون شيئاً (جنات عدن) (جنات أعر) بت بدلا من الجنة وهو بدل كل من بعض وفائدة تقرير أنها جنات كثيرة لاجنة واحدة وقول الشاعر

رحم الله أعظما دفنوها \* بسجستان طلحة الطلحات

فطلحة بدل من أعظم وهي بعضه وقوله \* كأنني غداة البين يوم ترحلوا \* فيوم بدل من غداة وهي بعضه (و) الجمهور (لا يجب موافقة البدل) لمتبوعه (في التعريف والاظهار وضدهما) فتبدل النكرة من المعرفة والمضمر من المظهر والمفرد من غيره وبالعكس كقوله تعالى . الى صراط مستقيم صراط الله . لنسفعاً بالناصية ناصية . وقول الشاعر \* ولاتلمه أن ينام البائسا \* وقولك رأيت زيدا اباه (لكن بما يبدل الظاهر من ضمير الحاضر) مخاطباً أو متكلماً (إن افاد إحاطة) نحو . تكون لنا عيداً أو لنا أو خرنا . وأكرمتمكم أكاركم وأصغركم (أو بعضاً) نحو

أوعدني بالسجن والاداهم \* رجلى فرجلى شنة المناسم

(أو اشتمالاً) نحو \* وما ألفتني حلى مضاعفاً \* والافلا يبدل منه لانه انما جى به لليان وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج اليه لانه في غاية الوضوح وقيل يجوز مطلقاً وعليه الاخفش والكوفيون قياساً على الغائب لانه لا لبس فيه أيضاً ولذا لم ينعت ولو كان البدل لازالة لبس لا تمتنع في الغائب كما امتنع أن ينعت وقد ورد قال تعالى . ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا . فالذين بدل من ضمير الخطاب وأجيب بأنه مستأنف (ونالها) وهو رأى قطرب (يجوز في الاستثناء) نحو ما ضربتم الازبد اقال تعالى . لئلا يكون اللباس عليكم حجة الا الذين ظلموا . أى الاعلى الذين ظلموا (ومنع أهل الكوفة وبغداد بدل السكر من المعرفة ما لم توصف) ووافقهم السهيلي وابن أبي الربيع نحو قوله . عن الشهر الحرام قتال فيه . لانها اذا لم توصف لم تغدا فلا فائدة في قولك مررت بزيد برجل (زاد أهل بغداد أو يكون من لفظ الأول) كما تقدم في ناصية والجمهور اطلوا الجواز لو رودها غير موصوفة وليست من لفظ الأول كقوله

فصدوا من خيارهن لقاحا \* يتقاذفن كالغصون عزاز

فغزاز بدل من الضمير في يتقاذفن وقوله

قال ابن أمّاس أرحل ناقتي \* عمر وقتيلع حاجتي أو ترجف

ملك اذا نزل الوفود ببابه \* غرقوا موارداً من زبد لا تنزف

فلذلك بدل من عمر وأجيب عما ذكر من عدم العائدة بأنه علم من طريقة العرب انهم يسمون المذكر بال مؤنث وعكسه ففائدة الابدال رفع اللباس نحو مررت به ندرجل وبعجفرا امرأة (و) منع (أبو حيان وقوم بدل المضمر من مثله) أى من مضمر (بدل بعض أو اشتمال) نحو ثلث التفاحه أكانها إياه وحسن الجارية أعجبتى هو وأجازه آخر ون قال أبو حيان ومنشأ الخلاف هل البدل من جملة أخرى أو العامل فيه عامل المتبوع فعلى الأولى يمنع لئلا يبقى المبتدأ بلا رابط لان الضمير يعود على المضاف اليه وعلى الثانى يجوز قال إلا أنه يحتاج الى سماع ( قال الكوفية أو كل) أى لا يبدل المضمر من مضمر يدل كل اذا كان (منصوباً) بل يحمل على التأكيد نحو رأيتك إياك



والبصريون قالوا هو بدل كما ان المرفوع بدل باجاء نحو قمت أنت وصحح الأول ابن مالك والثاني أبو حيان (و) منع (ابن مالك) ابدال (المضمر من الظاهر بدل كل) قال لانه لم يسمع من العرب لانترا ولا نظما ولو سمع لكان نو كيدا لا بدلا وأجازه الاصحاب نحو رأيت زيدا اباه (وفي) جواز بدل (البعض والاشتغال خلف) قيل يجوز نحو ثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه وحسن الجارية أعجبنى الجارية هو وقيل يمنع قال أبو حيان وهو كاخلاف في ابدالهما مضمر من مضمر ومقتضاه ترجيح المفعول على رأيه (والمبدل من) اسم (شرط أو) اسم (استفهام يقرن بأداته) نحو ما تقرأ إن نحووا وإن فقهوا أقرأه وكيف زيد أصحج أم سقيم فان دخلت الأداة على المبدل منه لم تدخل على البديل نحو هل أحد جاءك زيد أو عمرو وإن تضرب أحد أرباب جلا أو امرأة أضرب به (ويبدل الفعل من الفعل بدل كل) بلا خلاف نحو ومن يفعل ذلك يلقى أثاما أيضا خفف له العذاب

وقوله متى تأتينا تلتم بنا في ديارنا \* نجد خطبا جزلا ونارا تأججا

(ال) بدل (بعض) بلا خلاف لأن الفعل لا يتبعض (وفي) جواز بدل (الاشتغال) فيه (خلف) قيل لا لان الفعل لا يشتغل على الفعل وقيل نعم وجعل منه الآية السابقة قال صاحب البسيط وأما بدل الغلط فجوزه فيه سيبويه وجماعة والتمياز يقتضيه (و) تبدل (الجملة من الجملة) نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين . إني جزيتهم اليوم بما صبروا إنهم هم الفائزون . بكسر ان (قال ابن جني والزمخشري وابن مالك و) تبدل الجملة (من المفرد) نحو قوله

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة \* وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فكيف يلتقيان بدل من حاجة وأخرى كأنه قال أشكو هاتين الحاجتين تعذرا انتقامهما قال ابن مالك ومنه ما يقال لك لا ما قد قيل للرسول من قبلك إن ربك . الآية وإن وما بعد هابل من ما وصلها والجمهور لم يذكر وأذلك قال أبو حيان وليس كيف يلتقيان بدلا بل استئنا فاللاستبعاد وكذا إن ربك لئلا يؤدي إلى اسناد الفعل إلى الجملة وهو ممنوع (ولا يتقدم بدل الكل) على المبدل منه لانه لا يدري أيهما هو المعتمد عليه بخلاف بدل البعض فيقدم لكن الأحسن اضافته نحو أكلت ثلث الرغيف (وفي) جواز (حذف المبدل منه) وإبقاء البديل (رأيان) قيل يجوز وعليه الأخفش وابن مالك نحو أحسن إلى الذي وصفت زيدا أي وصفته وجعل منه . ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب . وقيل لا وعليه السيرافي وغيره لان البديل للسحاب والحذف ينافية (ويجوز القطع) على اضمار مبتدأ كالاتباع (فما) أي بدل (فصل به جمع أو عدد) نحو مررت برجال طويل وقصير وربعة بني الاسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله الحديث (وكذا غيره) أي غير التفصيل يجوز فيه القطع أيضا نحو مررت بزيدا أخوك نص عليه سيبويه والأخفش (وقيل يقيج) في غير التفصيل (مالم يطل الكلام) فيحسن نحو بشر من ذلك النار .

﴿حروف العطف﴾ أي هذا مبحث الحروف العاطفة ويسمى المعطوف بها عند البصريين شراكة وعند الكوفيين وهو المتداول نسقا بفتح السين اسم مصدر نسقت الكلام أنسقه نسقا وهو من عطف بعضه على بعض قال أبو حيان ولكونه بأدوات محصورة لا يحتاج إلى حده ومن حده كابن مالك بكونه تابعا بأحد حروف العطف لم يصير مع ما فيه من الدور ولتوقف معرفة المعطوف على حرفه وحرقة الحرف على العطف (الواو) وهي (لما لجمع) أي الاجتماع في الفعل من غير تقييد بمصولة من كليهما في زمان أو سبق أحدهما فقوله جاء زيد وعمرو ويحتمل على السواء أنهما جاء معا أو زيدا أولا أو آخرا ومن ورودها في المصاحب فأنجيهاه وأصحاب السفينة وفي السابق . ولقد أرسلنا نوحا وأبراهيم . وفي المتأخر . كذلك يوحى إليك



والى الذين من قبلك . واستدل لذلك بأن التثنية مختصرة من العطف بالواو فكما يحتمل ثلاثة معان ولا دلالة في لفظها على تقديم ولا تأخير فكذلك العطف بها واستعمالها حيث لا ترتيب في نحو اشترى زيد وعمر و بصفة نحو قام زيد وعمر و بعده أو قبل أو معه والتعبير بما سبق احسن كما قاله ابن هشام من قول بعضهم للجمع المطلق لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وإمامه للجمع لا بقيد ( وقال قطرب والربيع وهشام و ثعلب و ) غلامه أبو عمرو ( الزاهد و ) أبو جعفر أحمد بن جعفر ( الدينورى ) هي ( للترتيب ) قالوا لان الترتيب في اللفظ يستدعى سببا والترتيب في الوجود صالح له فوجب الحمل عليه ونقل هذا القول عن المذكورين في شرح أبي حيان رد به على ادعاء السيرافى وغيره اجماع البصريين والكوفيين على انها لا تقيده ونقله ابن هشام عن الفراء أيضا والرضى عن الكسائى وابن درستويه ورد بلزوم التناقض في قوله تعالى . وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة . مع قوله في موضع آخر . وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا . والصفة واحدة ( و ) قال ( ابن كيسان ) هي ( للمعية حقيقة ) واستعمالها في غيرها مجاز قال لانهم لما احتفلت الوجوه الثلاثة ولم يكن فيها أكثر من جمع الاشياء كان أغلب أحوالها أن تكون للجمع في كل حال حتى يكون في الكلام ما يدل على التفرق ( وعكسه الرضى ) فقال لقائل أن يقول استعمال الواو فيما لا ترتيب فيه مجاز وهي في أصل الوضع للترتيب ولما الثانى فيه قبل الاول والأصل في الاستعمال الحقيقة ( و ) قال ( ابن مالك المعية ) فيها ( أرجح ) من غيرها ( والترتيب كثير وعكسه قليل ) قال أبو حيان وهو قول مخترع مخالف للمذهب الاكثرين وذيرهم ( وتختص ) بأحكام لا يشار كها فيها غيرها من حروف العطف فاختصت ( بعطف ما لا يستغنى عنه ) نحو اختصم زيد وعمر و وهذا زيد وعمر و وان اخوتك زيد وعمر أو بكرانجباء والمال بين زيد وعمر و وأما قول امرئ العيس \* بين الدخول فحول \* فتقديره بين نواحي الدخول وأجاز الكسائى العطف في ذلك بالعاء ونم وأو ( و ) اختصت بعطف ( الخاص على العام ) عكسه ( أى العام على الخاص ) نحو . وما لا تكتنه ورسله وجبريل وميكال . رب اغفرلى ولوالدى ولمن دخل بيتى مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات . وقال ابن هشام قد يشار كها في هذا الحكم حتى قال الفارسي وابن جنى ما جاء من ذلك لم يندرج تحت ما قبله بل أريد به غير ما عطف عليه لان المعطوف غير المعطوف عليه ( و ) اختصت بعطف ( المرادف ) على مرادفه نحو . إنما أشكو بثى وحزنى الى الله . صلات من ربهـم ورحمة . ليلى منكم ذو الاحلام والنهى \* والى قولها كذبا ومينا \* وقال ابن مالك قد يشار كها في ذلك أو نحو . ومن يكسب خطيئة أو إثما . وسبقه اليه ثعلب فيما حكاه صاحب المحكم عنه في قوله . عذرا أو ندرا . قال العذر والنذر واحد ( و ) اختصت بعطف ( النعت ) على ما تقدم تفصيله في مبحث النعت ( في الاصح فيها ) أى في المسائل الخمسة وقد ذكر فى كل ما يقابله ( و ) اختصت بعطف ( ماحقه التثنية ) أو الجمع كقول الفرزدق

ان الرزية لا رزية مثلها \* فقدان مثل محمد ومحمد

وقول أبي نواس أقنأها يوما ويوما وثالثا \* ويوم له يوم الترحل خامس

( و ) اختصت بعطف ( المقدم على النيف ) نحو أحد وعشرون ( و ) اختصت ( باقترانها بما ) نحو . إمشا كرا وإما كفورا . ( ولكن ) نحو . ولكن رسول الله . ( ولا ان سبقت بنى ولم تقصد المعية ) نحو . ما قام زيد ولا عمر و ليفيد أن الفعل منفى عنهما في حالة الاجتماع والافتراق ومنه . وما أم والكم ولا أولادكم بالتى تقرىكم . اذ لو لم تدخل للاحتمل ان المراد نفي التقريب عند الاجتماع دون الافتراق والعطف حينئذ من عطف المفردات وقيل الجمل باضمار العامل فان لم يسبق بنى أو قصد المعية لم تدخل فلا يقال قام زيد ولا عمر و ولا ما اختصم زيد ولا عمر و وأما قوله تعالى . وما يستوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور . الآية فلا الثانية زائدة لأن اللبس ( وغير ذلك )



اختصت به كمطف المفرد السبي على الأجنبي عند الاحتياج الى الربط نحو مرت برجل قائم زيد وأخوه وعطف الجواران قيل به في النسق وعطف المقدم على متبوعه للضرورة نحو \* عليك ورحمة الله السلام \* ونحوهما مما هو مفترق في محاله (قال ابن مالك وعطف عامل حذف وبقى معموله على) عامل (ظاهر يجمعهما معنى) واحد (نحو) قوله تعالى . تبوءوا الدار والايمان . أصله واعتقدوا الايمان اذا تبوأ (١) فاستغنى بمفعوله عنه لان فيه وفي تبوءا معنى لازم واراءوا قول الشاعر \* علقها تبنا وماء باردا \* أى وسقيناها والجامع الطم \* وزججن الحواجب والعيونا \* أى وكحلن والجامع التصيين (وجعله الجمهور من عطف الجمل باضمار فعل) مناسب كما تقدم لتعذر العطف (و) جعله (قوم) من عطف (المفرد بتضمين) الفعل (الأول معنى يتسلط) به عليه فيقدر آثار والدار والايمان ونحوه قال أبو حيان فركب ابن مالك من المذهبين مذهبا ثالثا (وقال أبو حيان) في الارتشاف الذي اختاره التفصيل وذلك انه (ان صح نسبة) العامل الأول (الظاهر لما يليه حقيقة فالاضمار متعين في الثاني لانه أكثر من التضمن نحو \* يجده الله أنفه وعينه \* أى ويفقأ عينيه فتسببه الجدح الى الأنف حقيقة (والا) أى وان لم يصح نسبته اليه حقيقة (فالتضمن) متعين في الثاني لتعذر الاضمار نحو علفت الدابة تبنا وماء أى أطعمتها أو غذوتها (والاكثر) على (انه) أى التضمن (ينقاس) وضابطه أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى لهما ومنع بعضهم قياسه (قيل وتكون) الواو (للتقسيم) نحو الكلمة اسم وفعل وحرف \* كما الناس اجروم عليه وجارم \* ذكره ابن مالك في التحفة وغيره قال ابن هشام والصواب انها على معناها الاصلى اذا لانواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس (قال الزنجشري والقرطبي والاباحه والتخير) نحو جالس الحسن أو ابن سيرين أى أحدهما قال الزنجشري ولهذا قيل . تلك عشرة كاملة . بعدد كثر ثلاثة وسبعة لثلاثتهم ارادة التخيير قال ابن هشام والمعروف من كلام الصويين خلافه (و) قال (الخار زنجي) و (التعليل) وجل عليه الواوات الداخلة على الافعال المنصوبة في قوله تعالى . أو يوبقهن بما كسبوا ويعفون كثير . ويعلم الذين . أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين . ياليتنا نرد ولا نكذب . قال ابن هشام والصواب ان الواو فيهن للعية (و) قال (الكوفيون والاحفش) وتكون (زائدة) نحو . حتى اذا جاؤها وفقت أبوابها وقال لهم حرنتها . فلما أساموا وتله للجبين ونادينا . إحدى الواوين في لايتين زائدة إما الاولى أو الثانية وغيرهم قال لا تزاد وهى فيهما عاطفة والجواب محذوف أبهالية في الاولى أى جاؤها وقد فقت أبوابها من قبل اكرامهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم (وأثبت الحريري وابن خالويه واو الثمانية) وقال لان العرب اذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية اذ انا بأن السبعة عدد تام وما بعده عدد مستأنف واستدلوا بقوله تعالى . سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم . الى قوله . وثامنهم . في آية الجنة وفقت أبوابها لان أبوابها ثمانية بخلاف آية جهنم لان أبوابها سبعة وقوله . والناهون عن المنكر . فانه الوصف الثامن وقوله . وأبكارا . ولم يذكر هذه الواو أحد من أئمة العربية ووجهت في الآية الاولى بأنها لعطف جملة على جملة أى هم سبعة وثمانهم وفي الثانية زائدة أو عاطفة أو حالية كما تقدم وفي الثالثة عاطفة لان الأمر والنهى صفتان متقابلتان بخلاف بقية الصفات وكذا في الرابعة لعطف صفتين متقابلتين اذا لا تجمع الثبوبة والبكارة (وتأتى) الواو (للتذكروا والتكرار) كقول من أراد أن يقول يقوم زيد فنى زيد فأراد مد الصوت ليتذكر اذ لم يرد قطع الكلام يقوم وقولك الرجول بعد قول قائل قام الرجل قال ابن هشام والصواب أن لا يعدان لانهما إشباع للحركة بدليل الرجلان في النصب أو الرجلية في الجر

والفاء للترتيب مع التشريك وهو معنوى كقام زيد فعمرو وذكري وهو عطف مفصل على مجمل نحو . فأزلهما (١) هكذا يابض بالاصل



الشیطان عنها فأخرجهما . فقد سألواموسى أكبر من ذلك فقالوا . ونادى نوح ربه فقال . ( وانكره )  
 أى الترتيب ( الفراء مطلقا ) واحتج بقوله تعالى . أهلكناهم نجاء بأسنا . وجمي البأس سابق للإهلاك وأجيب  
 بأن المعنى أردنا هلاكها أو بأنهم الترتيب الذكري ( و ) أنكره ( الجرمى فى الاماكن والمطر ) بدليل قوله  
 \* بين الدخول فحومل \* وقولهم مطرنا مكان كذا فكان كذا وان كان وقوع المطر فيهما فى وقت واحد ( وللتعقيب  
 فى كل شئ بحسبه ) نحو جاء زيد فعمرو وأى عقبه بلامهلة تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل  
 ومنه قوله تعالى . أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة . ( والسببية غالبا ) فى عطف ( جملة أوصفة )  
 نحو . فوكره موسى فقضى عليه . فتلقي آدم من ربه كلمات فتاب عليه . لا تكون من شجر من زقوم فالثون منها  
 البطون فساربتون عليه من الجيم . وقد تخلو عنه نحو . فراغ الى أهله فجاء بجمل سمين فقر به اليهم . فالزباوات زجرا  
 فالتاليان ذكرا . ( وتختص ) الفاء ( بعطف . فحصل على مجمل ) كالأمثلة السابقة فى الترتيب الذكري ( و )  
 بعطف ( جملة شرطها العائد وملت منه ) صفة أو صلة أو خبر الما فيها من الربط نحو الذى يطير فيغضب زيد الباب  
 صررت برجل يبكى فيضضك عمر وخالد يقوم فيقعده عمرو ( قيل وتزدل الغاية ) بمعنى الى وجعل منه قوله  
 \* بين الدخول فحومل \* على تقدير ما بين الدخول الى حومل فحذف ما دون بين كما عكس ذلك من  
 قال \* يا أحسن الناس ماقرنا الى قسم \* أى ما بين قرنا فحذف بين والماء نائبة عن الى قال ابن هشام وهذا  
 غريب قال ويد تأنس له بمجىء عكسه فى قوله

وأنت التى حببت شغباً الى بدا \* الى وأوطانى بلاد سواهما

إذا المعنى شغباً فبدا وهما موضعان قال ويدل على ارادة الترتيب قوله بعده

حللت بهذا حلة ثم حلة \* بهذا فطاب الواديان كلاهما

قال وهذا معنى غريب لاني لم أر من ذكره ( قيل والاستئناف ) نحو \* ألم تسأل الربع القواء فينطق \* أى  
 فهو ينطق لانها لو كانت عاطفة جزم ما بعدها أو سببية نصب ومنه قوله تعالى . أن يقول له كن فيكون . بالرفع  
 وقول الشاعر \* يريد أن يعر به فيجمله \* قال ابن هشام والتعقيق أنها فى ذلك كله للعطف وان المعتمد  
 بالعطف الجملة لا الفعل ( قيل ) وزد ( زائدة ) دخولها تخروجها كقوله

موت أناس أو يشيب فتاهم \* ويحدث ناس والصغير فيكبر

أراني اذا ما بتت على هوى \* ثم اذا أصبحت أصبحت غاديا

وقوله

\* ثم \* ويقال ثم بالفاء بدلا من التاء كما قالوا فى حدث جدى ( و ) يقال ( ثم ) بناء ساكنة ومفتوحة قال  
 \* صاحبته ثم فارقته \* ( للتشريك ) فى الحكم ( والترتيب خلافا لقطرب ) فى قوله انها لا تفيد و احتج بقوله تعالى  
 . خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها أزواجا . وقوله رب أخلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلاله من ماء  
 مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه . ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون . ثم آتيناموسى الكتاب وقول الشاعر  
 ان من ساد ثم ساد أبوه \* ثم قد ساد قبل ذلك جده

وأجيب بأنها فى الجميع لترتيب الاخبار لا الحكم ( والمهلة خلافا للفراء ) فى قوله انها بمعنى العاء ( وقد تقع  
 موقع الفاء ) فى إفادة الترتيب بلامهلة ( وعكسه ) أى تقع الفاء . وقع ثم فى إفادته بمهلة فالاول كقوله

كهن الردينى تحت المجاج \* جرى فى الأنايب ثم اضطرب

إذا لمزمع جرى فى أناييب الرمح يعقبه اضطرابه بلا تراخ والثانى كقوله تعالى . ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة  
 مضغة فخلقنا المضغة عظما فكسونا العظام لحما . فالفاء فى الثلاثة بمعنى ثم ( قال الكوفية ) تقع ( زائدة )



كقوله تعالى . حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت . الى قوله ثم تاب عليهم . وأجيب بأن الجواب فيها مقدر  
 ( و ) قال ( الفراء ) تقع ( للاستئناف ) نحو أعطيتك لفا ثم أعطيتك قبل ذلك مالا فيكون ( ١ )  
 أم \* وأنكرها أبو عبيدة معمر بن المثنى وتبعه محمد بن مسعود الغزى ابن صاحب البديع فقال ليست  
 بحرف عطف بل بمعنى همزة الاستفهام ولهذا يقع بعدها جملة يستفهم عنها كما تقع بعد الهمزة نحو أضربت زيدا أم  
 قتلته أ بكر في الدار أم خالد أي أخا له فيها قال وتساوى الجملتين بعدها في الاستفهام حسن وقوعهما بعد  
 سواء لكن لا كانت تتوسط بين محقلى الوجود لشيئين أحدهما بالاستفهام كتوسط أو بين اسمين محقلى  
 الوجود قيل انها حرف عطف ( وزعم ابن كيسان أن أصلها أو ) أبدلت واوها مبالغة تحولت الى معنى يزيد على  
 معنى أو قال أبو حيان وهى دعوى بلا دليل ولو كان كذلك لاتفقت أحكامهما وهما مختلفان من أوجه منها ان  
 السؤال بأوفيه بأم وانه يقدم مع أو باحد ومع أم بأى وان جواب أو بنعم أولا وجواب أم بالتعيين بالاسم أو بالفعل  
 وان الاحسن مع أو تقديم الفعل ومع أم تقديم الاسم وان أو لا يلزم معادلتها للاستفهام بخلاف أم وانك اذا  
 استفهمت باسم وعطفت عليه كان بأودون أم وان العطف بعد فعل التفضيل بأم دون أو وكذا ما لم يحسن السكوت  
 عليه ( وهى قسمان متصلة ) تقع بعد همزة التسوية أو ( همزة يطلب بها بأم ) ( التعيين ) ولذا تسمى معادلة لمعادلتها  
 للهمزة فى افادة التسوية أو الاستفهام ويجمعهما أن يقال هى التى لا يستغنى مابعدهما عما قبلها ولا يقع الا فى  
 يستعمل فى لفظ الاستفهام سواء أريد معناه أم لا ( وتختص الأولى ) أى التى تقع بعد همزة التسوية ( بانها لا تقع الا  
 بين جملتين ) شرطهما أن يكونا ( فى تأويل المفردين ) وسواء الاسمي تارة والفعلية تارة والاغلب فيهما المضى  
 والمختلفان كقوله تعالى . سواء علينا أجزعنا أم صبرنا . وقوله . سواء عليكم أذعنوهم أم أنتم صامتون . وقول  
 الشاعر  
 ولست أبالي بعد فقدى ملكا \* أموتى بأم هو الآن واقع

بخلاف الأخرى فتقع بين مفردين وهو الغالب فيها نحو . أنتم أشد خلقا أم السماء . وجملتين ليستافى تأويلهما  
 كقوله \* فقلت أهى سرت أم عادنى حلم \* وقوله

لعمرك ما أدري وان كنت داريا \* شعيب بن سهم أم شعيب بن منقر

وتختص الأولى أيضا بانها لا تستحق جوابا لان المعنى . مهاليس على الاستفهام فان الكلام معها قابل للتصديق  
 والكذب لانه خبر بخلاف الأخرى ( و يؤخر المنفى فيهما ) أى الأولى والأخرى فيقال سواء على أجاه أم لم يجئ  
 أقام زيد أم لم يقم ولا يجوز سواء على لم يجئ أم جاء ولا ألم يقم أم قام فان كان ما قبلها وما بعدها مثبتا قدم ما شئت  
 منهما ( وفصل الثانية من معطوفها أكثر لا واجب ولا ممنوع فى الاصح ) مثال الفصل . أذلك خير أم جنة الخلد .  
 والوصل . أقریب أم بعيد ما توعدون . والتأخير أعندك زيد أم عمر وألقيت زيد أم عمر أو قيل لا يجوز الا  
 الفصل وقيل لا يجوز الا ضم أحدهما الى الآخر مقدمين أو مؤخرين ( وقد تحذف الهمزة ) وتنوى كقوله

لعمرك ما أدري وان كنت داريا \* بسبع رمين الجمر أم بثان

أى أبسبع وقرئ . سواء عليهم أنذرهم أم لم تنذرهم . بهمزة واحدة ( و ) قد تحذف ( أم والمعطوف بها ) كقوله  
 دعانى اليها القلب انى لأمره \* سميع فما أدري أرشد طلابها

أى أم غى ( و ) قد يحذف ( هو ) أى المعطوف بها ( دونها بتعويض لا ) نحو أزيد عندك أم لا أزيد يقوم أم لا ( قيل )  
 ( و ) يحذف ( دونه ) أى دون تعويض وجعل منه قوله تعالى . أفلا تبصرون أم . أى أم تبصرون ثم ابتداء أناخير  
 قال ابن هشام وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه وانما المعطوف جملة أناخير ووجه المعادلة



أن الأصل أم تبصرون ثم أقيمت الاسمية مقام العملية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء قال الزخشرى (و) يحذف (المعطوف عليه) وجعل منه . أم كنتم شهداء . أى أتدعون على الانبياء اليهودية . أم كنتم شهداء . ووافقه الواحدى وقد رأيتكم ماتتسبون الى يعقوب من ايصائه بنيه باليهودية أم كنتم (و) الثانى من قسمى أم (منقطعة) سميت بذلك لان الجمله بعدها مستقلة وهى التى تقع ( بعد غير همزة الاستفهام ) وذلك إما خبر محض نحو . تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين . أو همزة انبراستفهام نحو . ألهم أرجل بمشون بها أم لهم أيد . لان الهمزة هنا لانكار فى معنى النفي أو الاستفهام بغير الهمزة نحو . هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور واختلف فى معناها ( فقال البصريون هى بمعنى بل ) أى لا ضربا ( والهمزة مطلقا ) قال (الكسائى وهشام) هى ( كبل وتاليها ) أى ما بعدها ( كملوها ) أى كما قبلها فاذا قلت قام زيد أم عمر وفالمعنى بل قام عمر وادافلت هل قام زيد أم عمر وفالمعنى بل هل قام عمر و ورد بقوله تعالى . وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلا . الى قوله . أم نجعل الذين آمنوا . الآية فأم لم يتقدمها استفهام وقد استؤنف بأم السؤال على جهة الانكار والرد ولا يمكن أن يكون ما بعدها موحيا فليس مثل ما قبلها ( و ) قال (الفراء) هى كبل اذا وقعت ( بعد استفهام ) كقوله

فوالله ما أدري أسلمى تغول \* أم النجوم أم كل الى حبيب

أى بل كل ورد بأن المعنى على الاستفهام أى بل أكل الى حبيب لانها لما تمثلت لعينه لم يدرك ذلك فى النوم أم صارت من الغول لان العرب تزعم انها تبدوا وتزينة لتعتن ثم لما جوز أن تكون تغولت داخلها لك فقال بل أكل الى حبيب أى الغول وسامى كل منهما الى حبيب ( و ) قال ( قوم ) تكون كبل اذا وقعت بعد الاستفهام ( وانابر ) وقال ( أبو عبيدة ) هى ( كالهزمة مطلقا ) قال ومنه قوله تعالى . أم تريدون أن تـ . ألوارس لكم . ( و ) قال ( المروى ) فى الأزهية هى كالهزمة ( ان لم يتقدم ) عليها ( استفهام ) ورد القولان بانها لو كانت بمعنى الهمزة لوقعت فى أول الكلام وذلك لا يجوز فيها ولور ودها للاستفهام بعده فى قوله

هل ما علمت وما استودعت كنوم \* أم حبلها إذ نأتك اليوم مصر وم

فانه استأنف السؤال بأم عما بعدها مع تقدم الاستفهام لان المعنى بل أحبلها لقوله بعده

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته \* إثر الأحية يوم البين مشكوم

( وتدخل ) أم هذه ( على هل ) كما تقدم ( و ) على ( سائر أسماء الاستفهام فى الأصح ) نحو . أمادا كنتم تعملون . ولا تدخل على حرفه وهى الهمزة وبذلك استدل على انها بمعنى بل والهمزة والا لدخلت عليها كما يدخل عليها بل فى قولك أقام زيد بل أقام عمرو ولا بدع فى دخولها على هل وان كانت للاستفهام فقد دخلت عليها الهمزة فى قوله \* أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم \* وذهب الصغار الى منع دخول أم على هل وغيره لانه جمع بين أدانى معنى وقال لا يحفظ منه لأفوله \* أم هل كبير بكى \* وقوله \* أم هل لأمنى فيك لائم \* وقوله \* وما أنت أماذ كرها ربعية \* وقوله تعالى . أمن هذا الذى هو جندكم . أمن يرزقكم . قال أبو حيان وهذا منه دليل على الجساسة وعدم حفظ كتاب الله قال وقد دخلت على كيف فى قوله

\* أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به \* وعلى أين فى قوله

فأصبح لا يدري أيقعد فيكم \* على حسك الشحنة أم أين يذهب

( لا مفرد ) أى لا تدخل عليه ( خلافا لابن مالك ) فى قوله بذلك وانه منه قولهم انها لا بل أم شاء لقول بعضهم ان هناك لا بلا أم شاء بالنصب قال فهذا عطف صريح يفوى عدم الاضمار فى المرفوع قال أبو حيان وابن هشام وقد خرق اجماع النحويين فى ذلك فانهم اتفقوا على تقدير مبتدأ أى بل أهى شاء وأما رواية النصب ان صحت فالأولى أن



يقدر فيها ناصب أي أم أرى شاء (قال أبو زيد) الانصاري (وترد) أم (زائدة) واستدل بقوله

يأليت شعري ولا منجا من الهرم \* أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

أو (قال المتقدمون هي لاحدى الشيتين أو الاشياء) قال ابن هشام وهو التحقيق والمعاني التي ذكرها غيرهم مستفادة من غيرها (و) قال (المتأخرون) هي مع ذلك (الشك) من المتكلم نحو: لبثنا يوما أو بعض يوم. (والابهام) بالوحدة على السامع نحو: وإنا أو ياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين (والخير والاباحة) والفرق بينهما ان الثانى يجوز فيه الجمع نحو اقرأفها ونحو اخلاف الاول نحو انكح هنداً وأختها قال ابن مالك وأكثر (١) (والتفصيل) بعد الاجال نحو: وقالوا كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا. قالوا ساحر أو مجنون أى قال بعضهم كذا وبعضهم كذا والاضراب كبس (قال قوم) تأتى له (مطلقاً) كقوله تعالى: وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون أى بل يزيدون وقول جرير

ماذا ترى بعيال قد برمت بهم \* لم أحص عدتهم الا بعداد

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية \* لولا رجاؤك قد قتلت أولادى

(و) قال (سيبويه) اذا وقعت (بعد نفي أو نهي أو) بعد (إعادة العامل) نحو ما قام زيداً وما قام عمرو أولاً تضرب زيداً أولاً تضرب عمراً (قال الكوفية والاختفئ والجري والأزهرى وابن مالك وبنى الواو) أى لطلق الجمع نحو: لنفسى تقاها أو عليها فجورها أى وعليها جاء الخلافة أو كانت له قدراً أى وكانت قال ابن مالك ومن أحسن شواهد حديث أسكن حرافع عليك الانبي أو صديق أو شهيد وحديث ما أخطاك شرف أو مخيلة وغيرهم تأول البيتين الاول على ان الواو فيه للابهام وانها فى الثانى للشك وقال ابن هشام الذى رأيت فى ديوان جرير ان كانت وقال أبو حيان انها الرواية المشهورة (زاد ابن مالك) فى الكافية وشرحها (والتقسيم) نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف ولم يذكره فى التسهيل ولا شرحه بل قال تأتى للتفريق المجرد من الشك والابهام والتخير قال وهذا أولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو فيه أجود قال ومن يحبثه بأو قوله

فقالوا لنا ثقتان لابد منهما \* صدور رماح أشرعت أو سلاسل

قال ابن هشام ومجئى الواو فى التقسيم أكثر لا يقتضى أن أو لا تأتى له (و) قال (الحريرى) والتقريب نحو ما أدرى أسلم أو ودع وأذن أو أقام قال ابن هشام وهو بين الفساد لان التقريب انما استفيد من اثبات اشتباه السلام بالتوديع فهى للشك (و) قال (ابن الشجرى والشرط) نحو لا ضربته عاش أو مات أى إن عاش بعد الضرب وإن مات منه ولا تينك أعطيتنى أو أحرمتنى قال ابن هشام والحق أنها للعطف على بابها ولكن لما عطف على ما فيه معنى الشرط دخل فيه المعطوف (و) قال (قوم) من الكوفيين (والتبعض) نحو: وقالوا كونوا هوداً أو نصارى. قال ابن هشام والذى يظهر انه أراد معنى التفصيل فان كل واحد مما قبل أو للتفصيل وما بعدهما بعض لما تقدم عليهما من الجمل ولم يرد انها ذكرت لتقييد مجرد معنى التبعض (ولا تأتى بعد همزة التسوية) لأنها لاحد الشيتين أو الاشياء والتسوية تقتضى شيئين فصاعداً فلا يقال سواء كان كذا أو كذا قال ابن هشام وقد أرفع بها الفقهاء وهو لحن والصواب الا تيان بأو وفى الصحاح تقول سواء على أقت أو قعدت وهو سهو وفى الكامل أن ابن محيصن قرأ أولم تنذرهم وهو من الشذوذ فكان قال أما همزة الاستفهام فيعطف بعدها باباً ونحو أزيد عندك أو عمرو انتهى وفى البديع قال سيبويه اذا كان بعد سواء همزة الاستفهام فلا بد من أم أو اسمين كأننا أو فعلين تقول سواء على أزيد فى الدار أم عمرو وسواء على أقت أم قعدت واذا كان بعدها فلان بغير ألف الاستفهام عطف



الثاني باوتقول سواء على قمت أو وقعت وان كانا اسمين بلا ألف عطف الثاني بالواو وتقول سواء على زيد وعمر و  
وان كان بعدهما مصدران كان الثاني بالواو وجلا عليها قال السيرافي فاذا قلت سواء على قت أو وقعت فتقديره إن  
قت أو وقعت فهما على سواء فعلى هذا سواء خبر مبتدأ محذوف أى الامر ان سواء والجملة دالة على جواب  
الشرط المقدر قال ابن الدماميني وبذلك تبين صحة قول الفقهاء وكان ابن هشام توهم ان الهزمة لازمة بعد كلمة  
سواء فى أول جملتها وليس كذلك

بإما بالكسر ( المسبوقه بمثلها المعانى أو الخمسة ) الأول الشك نحو جاء إما زيد وإما عمرو والابهام  
نحو . وآخرون مرجون لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم . والتخيير نحو . إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم  
حسنا . والاباحة نحو اقرأ إما فقها وإما نحوا والتفصيل نحو . إما شاكر وإما كفورا . وعبر عنه فى التسهيل  
بالتفريق المجرد كما عبر به فى أو والفرق بينها وبين أو فى المعانى الخمسة أنها التكرار هايدل الكلام معهما من  
أول وهلة على ما أتى به الأجله من شك أو غيره بخلاف أو فان الكلام معها أولادال على الجزم ثم يثنى بأو دالة على  
ما جىء به الأجله ثم التحقيق أن إما لأحد الشيئين أو الاشياء وهذه المعانى تعرض فى الكلام من جهة أخرى كما  
فى أو ( وأنكر قوم الاباحة ) فى إمامع اثباتهم ذلك لأو ( و ) أنكر ( يونس وأبو على ) الفارسي ( وابن كيسان وابن  
مالك كونها عاطفة ) كما أن الأولى غير عاطفة وقالوا العطف بالواو التى قبلها وهى جائية لمعنى من المعانى المفادة  
بأو وقال ابن مالك وقوعها بعد الواو مسبوقه بمثلها شبهه بوقوع لا بعد الواو مسبوقه بمثلها فى مثل لا زيد ولا عمرو  
وفىها ولا هذه غير عاطفة باجماع مع صلاحيتها للعطف قبل الواو فلتكن إما كذلك بل أولى ( وأدعى ابن عصفور  
الاجماع عليه ) أى على كونها غير عاطفة كالأولى تخلصا من دخول عاطف على عاطف قال وانما ذكرها  
فى باب العطف لمصاحبها الحرفه ( وقيل ) إما ( عطفت الاسم على الاسم والواو ) عطفت ( إما على إما ) قال ابن  
هشام وعطف الحرف على الحرف غريب وقال الرضى غير موجود ( وقد تنفتح هزنها ) والتمه نيم وقيس  
وأسد كقوله

تلقحها إما شمال عرية \* وإما صبا جح العشى هبوب

( و ) قد ( تبدل الميم الأولى بياء ) مع كسر الهزمة وفتحها كقوله \* لا تفسدوا آبالكم أيالنا إيمالكم \*  
وقوله

ياليتما أمنا شالت نعماتها \* أيما إلى جنة إيمالنا نار

( و ) قد ( تحذف الأولى ) كقوله

تهاض بدار قد تقدم عهدا \* وإما بأموات ألم خيالها

ونقل النحاس ان البصريين لا يجيزون فيها الا التكرير وان الفراء أجازها اجراء لها مجرى أو فى ذلك ( أو ) يحذف

( الواو ) من الثانية فتسوى كالبيت السابق ( أو ) يحذف ( ما ) من الأولى أو الثانية كقوله

وقد كذبتك نفسك فأكذبها \* فان جزعا وان اجمال صبر

( أو ) تحذف ( هى ) بكالها ( مستغنى عنها ) إلا أو بأو ( كقوله

فأما أن تكون أخى بصدق \* فأعرف منك غنى من سمينى

وإلا فاطرحنى واتخذنى \* عدوا أتقيك وتتقينى

وقد شفى أن لا يزال يروعى \* خيالك إما طارقا أو مناديا

وقوله

( وهى مركبة ) من ان وما الزائدة ( على الأصح ) وهو مذهب سيويو وعليه بنى الاقتصار على ان وحذف ما وقيل

بسيطة واختاره أبو حيان لان الاصل البساطة لا التركيب



﴿بل﴾ للارض راب فان كانت بعداء رأوا يجاب نقات حكم ما قبلها التالها بالمفرد وصار ما قبلها سكوتا عنه لا يحكم له بشئ نحو ضرب زيد بابل عمرا وجاه زيد ببل عمرا ونفى أونهى (قرنه) أى حكمه له (وجعلت ضده لتالها) المفرد نحو ما قام زيد ببل عمرو ولا تضرب زيد بابل عمرا (وجوز المبرد النقل فيهما) أى النفي والنهي أيضا على تقدير بل ما قام وبل لا تضرب قال ابن مالك وهو مخالف لاستعمال العرب كقوله

لو اعتصمت بنسالم تعصم بعدا \* بل أولياء كهمة غير أوقاد

وقوله وما انقيت الى خور ولا كشف \* وللاثام غداة الروع أوراغ

بل صار بين بحسك البيض ان لحقوا \* ثم العرائن عند الموت لذاع

(ومنع الكوفية و) أبو جعفر (ابن صابر العطف بها بعد غيرهما) قال هشام منهم محال ضربت عبد الله بل اياك قال أبو حيان وهذا من السكوفيين مع كونهم أوسع من البصريين في اتباع شواذ العرب دليل على أنه لم يسمع العطف بها في الإيجار لو على قلته ولا يعطف بها بعد الاستفهام وفاقا (فان تلاها جملة فلا بطل) للمعنى الاول واثباته لما بعد . نحو أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق . (أو الانتقال) من غرض الى آخر بدون ابطال نحو . ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قالو بهم في غمرة . (وليست) حينئذ (عاطفة على الصحيح) بل حرف ابتداء (وتزاد قبلها لا) لتوكيد الاضراب بعد الإيجاب كقوله

وجهك البدر بل لا الشمس لولم \* يقض للشمس كسفة وأقول

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي والنهي (ومنعها) أى زيادة لا (ابن درستويه بعد النفي زاد ابن عصفور) وبعد (النهي) أيضا غال لأنه لم يسمع ورد بقوله

وما هجرتك لأبل زادنى شغما \* هجروا بعد تراخ لا إلى أجل

وقوله لا تملن طاعة الله لأبل \* طاعة الله ما حيت استديما

قال أبو حيان ويقال في لأبل نابل ولا بن ونابل بأبدال اللامين أو احداهما نونا (وتزاد لا ضرورة)

﴿حتى﴾ هى (كانوا) مطلق الجمع (رقين) هى (للترتيب) قال ابن مالك وهى دعوى بلا دليل فى الحديث كل شئ بمضاءه حتى العجز والكيس وليس فى القماء ترتيب وانما الترتيب فى ظهور المقضيات وتال الشاعر \* لقوى حتى الأقدمون تماثوا \* فمطف الأقدمون وهم سابقون (و) تفارق الواو فى أحكام (لا تعطف) الا ما كان (بمضا) من المعطوف عليه (أو كبعض) منه (غاية له فى رفعه أو خفضه) نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاء ر قوله

قهرناكم حتى السكاة فأنتم \* تهابوننا حتى بنينا الا صاغرا

وقوله ألقى الصحيفة كى يمتنع رحله \* والزاد حتى نعله ألقاها

فالتعل ليست بعض الصحيفة والزاد ولكن كبعضه لان المعنى ألقى ما يشقه قال ابن هشام والضابط انها تدخل حيث يصح الاستثناء ويمتنع حيث يمتنع ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين حتى أفضلها ولا صمت الايام حتى يوما (وكذا) لا تعطف الا ما كان (مفردا على الصحيح) لان الجزئية لا تتأني فى المفردات وقال ابن السيد يعطف بها الجمل كقوله \* سرت بهم حتى تسكل طيهم \* برفع تسكل عطفا على سريت ونقل فى البسيط عن الاخفش انها تعطف الفعل اذا كانت سببا كالفاء نحو ماتنا حتى نعدتنا (قال) ابن هشام (الخضراوى و) لا تعطف الا ما كان (ظاهرا) كما لا تجر الا الظاهر قال فى المعنى ولم أره لغيره (ويعاد الجار معها) اذا عطف على مجرور فرقا بينها وبين الجارة نحو سرت بالغوم حتى يزيد ثم اختلف فى هذه الاعادة (قال ابن عصفور) يعاد (رجحانا)



لا وجوبا (و) قال ابن (الخباز) الموصلي شارح ألفية بن معط (و) أبو عبد الله (الجليس) صاحب ثمار الصناعة (وجوبا  
(و) قال (ابن مالك) ان لم يتعين للعطف) وجب نحو اعتكف في الشهر حتى في آخره وان تعينت له فلا حصول  
لفرق نحو عجبت من القوم حتى بنهم وقوله

جود يملك فاض في الخلق حتى \* بانس دان بالاساءة دينا

قال ابن هشام وهو حسن وأما أبو حيان فردده وقال هي في المثال جارة وفي البيت محملة (والعطف بها قليل ومن ثم)  
أي من أجل قلته (أنكره الكوفية) فقالوا لا يعطف بها البتة وجلا ونحو جاء القوم حتى أبوك ورأيتم حتى  
أباك وحررت بهم حتى أيك على ان حتى فيه ابتداءية وان ما بعدها باضمار عامل (لا يعطف بها بعد أمر) نحو  
وأضرب زيد الأعمرا (ودعاء) نحو غفر الله لزيد لا لبكر (وتخصيصة) نحو هلا تضرب زيد الأعمرا (وايجاب) نحو  
جاء زيد لا عمرو وزيد قائم لا عمرو أولا قاعد ويقوم زيد لا عمرو (وقال سيبويه ونداء) نحو يا ابن أخي لا ابن عمي  
وأنكره ابن سعدان وقال ليس هذا من كلامهم قال أبو حيان وهذه شهادة على نفي والنظن لسبويه انه لم يذكره  
في كتابه الا وهو مسموع (و) قال (الفراء واسم فعل) نحو لعل عمرا لا زيدا منطلق كما يجوز ذلك في اسم إن (وشرط  
السهيلي) في نتائج الفكر (والأبدى) في شرح الجز ولية (وأبو حيان) في الارتشاف (و) ابن (هشام) في المعنى  
(نعانده متعاطفها) فلا يجوز جاءني رجل لا زيدا ولا عاقل لصدق اسم الرجل عليه بخلاف لا امرأة أو عالم لا جاهل  
أو عمرو لا زيدا وعلاء الأبدى بأن لا تدخل لتأكيده المنفى وليس في مفهوم الكلام الأول ما ينفي الفعل عن  
الثاني فان أريد بذلك المعنى جىء بغير فيقال غير زيد وغير عاقل بخلاف الأمثلة الأخيرة فان مفهوم الخطاب يقضى  
من قولك جاء رجل ونحوه نفي المرأة ونحوها فدخلت لا للتصريح بما اقتضاه المفهوم والسبكي في هذه المسئلة مؤلف  
مستقل يشتمل على نفائس نخصتها في حاشية المعنى (ومنع قوم العطف بها على معمول ماض) فلم يجوزوا قام زيد  
لا عمرو مع إجازتهم ذلك في المضارع قالوا لانها تكون نافية للماضي ونفي الماضي لا يجوز وما جاء منه حفظ ولم  
يقس عليه وقيل لأن العامل مقدر بعد العاطف ولا يقال لا قام عمرو والاعلى الدعاء قال ابن هشام وهو مردود فانه  
لو توقفت صحة العطف على تقدير العامل بعد الحرف لا تمتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا (ولا يعطف بها جملة لا محل لها  
في الأصح وقد يحذف متبوعها) نحو أعطيتك لا لتظام أي لتعمل لا لتظم

\* (لكن) للاستدراك فان وليها جملة فغير عاطفة) بل حرف ابتداء سواء كانت بالواو ونحو . ولكن كانوا هم  
الظالمين . أو بدونها كقوله

ان ابن ورقاء لا تخشى بواذره \* لكن وقائعه في الحرب تنتظر

(وقال ابن أبي الريع) هي عاطفة جملة على جملة (مالم تقترن بالواو) أو وليها (مفرد فشرطها تقدم نفي أو نهي) نحو  
ما قام زيد لكن عمرو لا تضرب زيد لكن عمرا (قال الكوفية أو ايجاب) كبل لانها مثلها في المعنى نحو قام زيد  
لكن عمرو والبصريون منعه لانهم لم يسمع فيتعين كونها حرف ابتداء بعده الجملة فيقال لكن لكن عمرو لم يقيم  
(و) الثاني (أن لا تقترن بالواو) فان اقترنت به فحرف ابتداء لأن العاطف لا يدخل على عاطف نحو ما قام زيد  
ولكن عمرو (وقيل لا تكون) عاطفة (معه) أي مع المفرد (الابها) أي بالواو قاله ابن خروف (وزعم يونس  
العطف بالواو دونها) فلا تكون عاطفة عنده أصلا لانها لم تستعمل غير مسبوقه بالواو وهو عنده عطف (مفرد) على  
مفرد (و) زعم (ابن مالك) أن العطف بالواو دونها لكن (عطف جملة حذف بعضها) على جملة صرح بجميعها  
فالتقدير ولكن قام عمرو وعاد ذلك بأن الواو تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الايجاب والسلب بخلاف  
الجمتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد ولم يقيم عمرو (و) زعم (ابن عصفور) الواو زائدة لازمة



والعطف بلكن (و) زعم (ابن كيسان) انها زائدة (غير لازمة) والعطف بلكن أيضا (وأثبت الكوفية العطف بليس كلا) فتكون حرفا واحتجوا بقوله

ابن المغيرة والاله الطالب والأشهر المغلوب ليس الغالب

أى لا الغالب وفي الصحيح من قول أبي بكر . بأبي شبيه بالنبي . ليس بشبيهه بعلی . والبصريون أولوا ذلك بأن المرفوع بعدها اسمها والخبر ضمير متصل محذوف تخفيفا أى ليسه قلت وفي ذلك نظر على ان حذف خبر باب كان ضرورة (و به نطق الشافعي) فانه قال في الأم في أثناء مسئلة لأن الطهارة على الظاهر ليس على الاجواف أى لا ولا يصح أن يكون اسمها ضميرا مستترا لوجوب تأنيث الفعل حينئذ وقول الشافعي حجة في اللغة (و) أثبت الكوفيون أيضا العطف (بأى) نحو رأيت الغضنفر أى الأسد وضربت بالعصب أى السيف والصحيح انها حرف تفسير يتبع بعدها الأجلى للاخفى لانالمزعا طغا يصلح للسقوط دائما ولا ملازما بعطف الشئ على مرادفه وهذا القول نقله في التسهيل عن صاحب المستوفى قال أبو حيان ولا أدري من هو قال والمحب نسبه هذا المذهب الى كتاب مجهول وهو مذهب الكوفيين ووافقهم ابن صابر والسكاكي (و) أثبت الكوفيون عطف (هلا) قالوا تقول العرب جاء زيد فها عمرو وضربت زيدا فها عمرو افجى الاسم موافقا للاول في الاعراب دل على العطف والصحيح انها ليست من أدواته والرفع والنصب على الاضمار بدليل امتناع الجرف في ما مررت برجل فها امرأة (و) أثبت الكوفيون عطف (إلا) وجعلوا منه قوله تعالى . خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك . أى وما شاء ربك ورد بقولهم ما قام الا زيد وليس شئ من أحرف العطف يلي العوامل (و) أثبتوا عطف (أين) قالوا تقول العرب هذا زيد فأين عمرو ولقيت زيدا فأين عمرا (و) أثبت (الكسائي) العطف (بلولا ومتى) في قولك مررت بزيدا فلولا عمرو وأوفى عمرو بالجور وأباه الفراء كالبصريين (و) أثبت (هشام) العطف (بكيف بعدنى) نحو ما مررت بزيدا فكيف عمرو وقال سيويه وهو ردي لا تكلم به العرب قال أبو حيان ودخول حرف العطف على هذه الأحرف دليل على انها ليست حروف عطف ونسب ابن عصفور العطف بكيف للكوفيين قال ابن بابشاذ ولم يقل به منهم الا هشام وحده قال في المعنى وقد قال به عيسى بن موهب واستدل بقوله

إذا قل مال المرء لانت قناته \* وهان على الأدنى فكيف الأبعد

قال وهذا خطأ لاقترانها بالفاء والجور باضافة مبتدأ محذوف أى فكيف حال الأبعد على حذف قراءة . والله يريد الآخرة . أو بالعطف بالفاء وكيف مقحمة لا فائدة الأولوية بالحكم

\* مسئلة \* (يعطف بعض الأسماء على بعض) فيعطف الظاهر على ظاهر ومضمير متصل ومنفصل والمضمير المنفصل على مثله ومتصل وظاهر سواء صلح المعطوف لمباشرة العامل أم لا فيجوز قام زيد وأنا وقت أنا وزيد ورب رجل وأخيه (ومنع الأبدى عطف) ضمير (منفصل على ظاهر) قال أبو حيان ووهم في ذلك وكلام العرب على جوازه ومنه . ولقد عصىنا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم واياكم . (ولا يعطف على ضمير رفع متصل اختيارا الا) بعد الفصل (بما صل ما) ضمير منفصل لا أو غيره نحو . كنتم أنتم وآباؤكم . يدخلونها ومن صلح . ما أشركنا ولا آباؤنا . فصل في الاول بالضمير المذكور وفي الثانى بالمفعول وفي الثالث بلا وقوله \* لقد نلت عبد الله وابنك غاية \* فصل بالنداء وقوله \* ملئت رعبا وقوما كنت راجيهم \* فصل بالتمييز قال أبو حيان ولا يكفي الفصل بكاف رويدك بل لابد من التأكيذ نحو رويدك أنت وزيدا ومن ترك الفصل ضرورة قوله

ورجا الاخيطل من سفاهة رأيه \* مالم يكن وأب له لينالا

(خلافا للكوفية) في تجويزهم العطف عليه بلا فصل اختيارا حكى مررت برجل سواء والعدم وفي الصحيح كنت



وأبو بكر وعمر وفعلت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر أما ضمير النصب فيجوز العطف عليه بلا فصل اتفاقا لأنه ليس كالجزء من الفعل بخلاف ضمير الرفع (ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره) أي الجر لورود ذلك في الفصح بغير عود قال تعالى . تساءلون به والأرحام . وجعلنا لكم فيها مايش ومن لستم له برازقين . وسمع ما فيها غيره وفرسه قال : فبابك والايام من عجب . وهذا رأى الكوفيين ويونس والاختفش وحمزة ابن مالك وأبو حيان (خلافا لجمهور البصرية) في قولهم بوجوب إعادة الجار لأنه لاكثر نحو . فقال لها وللارض . وعليها وعلى الفلك . ينبغيكم منها ومن كل كرب . نعبدا الهك وإله آبائك . واحتجوا بان ضمير الجر شبه بالتنوين ومعاقب له فلم يجز العطف عليه بالتنوين وبأن حق المتعاطفين أن يصلح الحلول كل منهما محل الآخر وضمير الجر لا يصلح لحلوله محل المعطوف فامتنع العطف عليه قال ابن مالك والجواب أن شبه الضمير بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والابدال منه بالتنوين ولا يمنعان باجماع وان الحلول لو كان شرطاً لم يجز رب رجل وأخيه ولا كل شاة وسخطها بدرهم ولا : الواهب المائة الهجان وعندها ونحو ذلك مما لا يصلح فيه الحلول (وثالثها) وهو رأى الجري والزياى (يجب) العود (ان لم يؤكد) نحو مرت بك وبزيد بخلاف ما إذا كد نحو مرت بك أنت وزيد ومرت به نفسه وزيد ومرت بهم كلهم وزيد (ويعطف) بالحرف (على) معمول (معمول ومعمولات عامل) واحد (لا) معمولات عوامل (ثلاثة باجماع) فيهما فيقال ضرب زيد عمر وأبو بكر خالد وطن زيد عمر انطلقا وبكر جعفر مقبلا واعلم زيد عمر بكر مقبلا وعبد الله جعفر اعصارا حلالا ولا يقال إن زيداً في البيت على فراش والقصر نطع عمر أى وان في القصر على نطع عمر بناية الواو عن ان وفي وعلى ولا جاء من الدار الى المسجد زيد والحانوت البيت عمرو بناية الواعن جاء ومن والى (وفي) العطف على معمول (عاملين) أقوال (منع سبويه) العطف (طابقا) في الجرور وغيره وحمزة ابن مالك فلا يقال كان آكل طعاما زيد وعمر عمرو ولا في الدار زيد والحجرة عمرو لأنه بمنزلة تعديتين بمعد واحد وذلك لا يجوز ولأنه لو جاز لجاز في أكثر من عاملين وذلك ممنوع باجماع كما تقدم (وجوزه شيخنا الكافي وشذوذه) مطلقا في الجرور وغيره قال لان جزئيات الكلام اذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج الى النقل والسمع والالزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه وقد نقل ابن مالك وغيره الاجماع على الامتناع في غير الجرور وردبان ابن الحاجب نقل الجواز عن قوم مطلقا وذكره الفارسي في بعض كتبه عن قوم من النحويين قال أبو حيان ونسب الى الاختفش (وثالثها) يجوز (ان) كان أحدهما جاراً حرفاً أو اسماً سواء تقدم الجرور المعطوف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو أم تأخر نحو وعمر والحجرة (ورابعها) يجوز (ان تقدم الجرور المعطوف) سواء تقدم في المعطوف عليه أم لا بخلاف ما إذا تأخر وهو رأى الاختفش والكسائي والفراء والزجاج وابن مضا (وخاسها) يجوز (ان تقدم) الجرور (في المتعاطفين) نحو ان في الدار زيد والحجرة عمرو ولا يجوز ان لم يتقدم فيهما وان تقدم في المعطوف نحو ان زيداً في الدار والحجرة عمرو رأى الأعم قال لأنه لم يسمع الا مقدما فيهما ولتساوي الجملتين حيثئذ ومنه قوله تعالى . وفي خلقكم وما يث من دابة آيات لقوم يوقنون . واختلاف التاميل والنهار الى قوله آيات لقوم يعقلون . وقوله . الذين أحسنوا الحسنى وزيادة . والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة . وقول الشاعر : وللطير مجرى والجنوب مصارع \* وأول ذلك من منع مطلقا على حذف حرف الجر (وسادسها) يجوز (في غير العوامل اللفظية) ويمتنع في غيرها هي الابتدائية فيجوز نحو زيد في الدار والقصر عمر ولان الابتداء رافع لزيد ولعمرو وأيضا فكان العطف على معمول عامل واحد وهو رأى ابن طلحة (وسابعها) يجوز في غير اللفظية (وفي) اللفظية (الرائدة) لأنه عارض والحكم الاول نحو ليس زيد بقاتم ولا خارج أخوه وما شرب من عسل زيد ولا لبن عمر وإنما امتنع في العوامل



اللفظية المؤثرة لفظا ومعنى وهذا رأى ابن الطراوة ( ويجوز عطف الاسم على الفعل والماضى على المضارع والمفرد على الجملة وبالعكس ) أى الفعل على الاسم والمضارع على الماضى والجملة على المفرد ( فى الأصح ان اتحدا ) أى المعطوف والمعطوف عليه ( بالتأويل ) بان كان الاسم يشبه الفعل والماضى مستقبل المعنى أو المضارع ماضى المعنى والجملة فى تأويل المفرد بان يكون صفة أو حالا أو خبرا أو مفعولا لظن نحو . يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى . ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله . يقدم قومه يوم القيامة فأوردتهم النار . ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورا . أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة . أى فاصبحت \* ولقد أمر على الشيم يسبنى \* فضيت \* أى صررت . دعانا لجنبه أو قاعدا وقائما . فقاعدا عطف على لجنبه لانه حال فهو فى تأويل المفرد . بياننا أو هم قائلون . عطف الجملة على المفرد لانها حال أيضا أى قائلين ومنع المازنى والمبرد والزجاج عطف الاسم على الفعل وعكسه لان العطف أحوال التثنية فكما لا ينضم فيها فعل الى اسم فكذا لا يعطف أحدهما على الآخر وقال السهيلي يحسن عطف الاسم على الفعل ويتبع عكسه لانه فى الصورة الأولى عامل لا اعتماد ، على ما قبله فاشبه الفعل وفى الثانية لا يعمل فتعوض فيه معنى الاسم ولا يجوز التعاطف بين فعل واسم لا يشبهه ولا فعلين اختلافا فى الزمان ( و ) يجوز عطف الجملة ( الاسمية على الفعلية وبالعكس ) نحو قام زيد وعمر وأكرمته ومنعه ابن جنى مطلقا ( وثالثها ) يجوز بالواو فقط ولا يجوز بغيرها قاله الفارسي وبنى عليه منع كون الفاء عاطفة فى خرجت فاذا الاسد حاضر ( وأما ) عطف ( الخبر على الانشاء وعكسه فنه البيانىون وابن مالك ) فى باب المفعول معه فى شرح التسهيل وابن عصفور فى شرح الايضاح ونقله عن الأكثرين ( وجوزوه الصغار وجماعة واستدلوا بقوله تعالى . و بشر الذين آمنوا و بشر المؤمنين . وقول الشاعر

وان شفاء عبدة مهراقة \* فهل عند رسم دارس من معول

والمانعون أولوا ذلك بأن الأمرين فى الآيتين معطوفان على قل مقدرة قبل يأيمها أو على أمر محذوف تقديره فى الأولى فأندرونى فى الثانية فأبشركما قال الزمخشري فى . واهجرنى مليا . ان التقدير فاحذرنى واهجرنى لدلالة لأرجئك على التهديد وان الفاء فى قوله فهل الى آخره لمجرد السببية

\* ( مسألة ) \* ( يجوز حذف المعطوف بالواو معها ) كقوله تعالى . سراييل تقيمكم الحر . أى والبرد بيدك الخير أى والشر . وتلك نعمة تمنها على أن عبدت بنى اسرائيل أى . ولم تعبدنى ( وكذا الواو ) يجوز حذفها ( دونه ) أى دون المعطوف بها ( فى الأصح ) كذلك كحديث تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع ثمرة وحكى أ كات سمك الجائرا وقال

كيف أصبحت كيف أمسيت \* يغرس الود فى فؤاد الكريم

أى وكيف ومنع ذلك ابن جنى والسهيلي وابن الضائع لأن الحروف دالة على معانى فى نفس المتكلم واضمارها لا يفيد معناها وقياسا على حروف النفي والتأكييد والتمنى والترجى وغير ذلك إلا أن الاستفهام جازا ضمارة لأن للمستفهم هيئة تخالف هيئة الخبر وأول المسموع من ذلك على البدل ( و ) يجوز حذف ( الفاء ومتبوعها ) أى المعطوف عليها نحو . فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة . أى فأفطر ( وأنكره ابن عصفور ) وقال انما حذف المتبوع فقط ( وقل فى أو ) أى حذفها أو متبوعها نحو صلى رجل فى إزار ورداء فى إزار وقيص فى إزار وقباء أى أوفى وقال الهذلى \* فهل لك أو من والد لك قبلنا \* أى فهل لك من أخ أو والد ( ويعنى المعطوف بالواو عن المتبوع بعد حرف جواب ) فيقال لمن قال ألم تضرب زيدا بلى وعمرى ولمن قال خرج زيد نعم وعمرى ( وتقدم المعطوف ) على المعطوف عليه ( ضرورة ) كقوله \* عليك ورحمة الله السلام \*



( وجوزه الكوفية ) في الاختيار ( ان كان بالواو ) كما مثل ( قيل أو الفاء أو ثم أو أو أولا ) كقوله  
أطلال دار بالنياع فحمت \* سألت فلما استعجبت ثم صمت  
أي سألت فحمت وقوله

فلست بنازل الا ألت \* برحلى أو خيالها الكذوب  
أي الكذوب أو خيالها ( و ) ان ( لم يؤد الى وقوع العاطف صدرا أو ) الى ( مباشرة عاملا غير متصرف  
( و ) ان ( لم يكن التابع مجرورا ) بل مرفوعا كما تقدم أو منصوبا كقوله  
لعن الاله وزوجها معها \* هند الهنود طويلة البظر  
( ولا ) كان ( العامل لا يستغنى بواحد ) فان فقد شرط من هذه لم يجز في الاختيار عند الكوفيين ولا في  
الضرورة عند البصريين فلا يقال وعمر وزيد قائمان ولا ان وعمر ازيدا قائمان ولا مررت وعمر وزيد ولا  
اختصم وعمر وزيد ( وخالف ثعلب في الاخير ) فلم يشترط وجوز التقديم وان لم يستغن العامل بواحد  
( ويطابق الضمير المتعاطفين بعد الواو ) نحو زيد وعمر ومنطلقان ومررت بهما ( ويفرد بعد غيرها  
غالبا ) مراعى فيه التأخير أو التقديم فحسب واذار أو تجارة أو لها انفضوا اليها وتركوها قائما وندرت المطابقة في  
قوله تعالى . ان لم يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما . ( وفي الفاء و ثم الوجهان ) المطابقة وهي أحسن في الفاء  
والافراد وهو أحسن في ثم للتراخي بين المعطوف والمعطوف عليه فحوزيد فعمر أو ثم عمرو قائمان أو قائم  
( وفصل الواو والفاء ) من المعطوف بهما ضرورة ( كقوله

يورثه مالا وفي الحى رفعة \* لما ضاع فيها من قروء نسائك

( و ) فصل ( غيرها ) من حروف العطف ( سائغ بقسم أو ظرف ) سواء كان المعطوف اسما نحو قام زيد ثم والله  
عمر و ما ضربت زيدا لكن في الدار عمرا أم فعلا نحو قام زيد ثم في الدار قعدا أو ثم أو بل والله قعد هكذا نقله  
أبو حيان عن الأصحاب معترضه اطلاق ابن مالك جواز الفصل من غير استثناء الواو والفاء وتقييده بما اذا لم يكن  
فعلا ( ولا يتقدم على الكل معمول معطوفا ) فلا يقال في زيد قائم وضارب عمر وعمرا ضارب  
\* مسئلة ( الأصل العطف على اللفظ وشرطه امكان توجه العامل ) الى المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاءني من  
امرأة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لان من الزائدة لا تعمل في المعارف ( ويجوز ) العطف ( على المحل  
بهذا الشرط ) أي امكان توجه العامل أيضا فلا يجوز مررت بزيد وعمر لان لا يجوز مررت زيدا وأجازه ابن جني  
( و ) شرطه ( أصالة الموضع ) فلا يجوز هذا الضارب زيدا وأخيه لان الوصف المستوفى لشرط العمل  
الأصل إعماله لا اضافته لا لتعاقبه بالعمل وأجازه البغداديون تمسكا بقوله \* منضج \* سواء صفيق أو قدير مجمل \*  
( و ) شرطه ( وجود المجوز ) أي الطالب لذلك المحل ( على الاصح ) فهما فلا يجوز ان زيد وعمرو قائمان لان  
الطالب لرفع عمرو هو الابتداء وهو ضعيف وهو التبريد وقد زال بدخول ان ولا ان زيدا قائم وعمر وعلى العطف  
وقال الكوفيون وبض البصريين لا يشترط المجوز فجوزوا الصورتين ومنع الاولى من لم يشترطه من  
البصريين لتوارد عاملين وهوان والابتداء على معمول واحد وهو الخبر ( و ) يجوز العطف ( على التوهم )  
نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالجر على توهم دخول الباء في الخبر ( وشرطه ) أي الجواز ( صحة دخول العامل  
المتوهم ) ( و ) شرط ( حسنه كثرته ) أي كثرة دخوله هناك ولهذا حسن قول زهير

بدالى انى لست مدرك ماضى \* ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

وقول الآخر \* ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل \* ولم يحسن قول الآخر



وما كنت ذا نيرب فيهم \* ولا منش فيهم مثل

لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبر ليس وما والنيرب والتمية للمثل كثيرها والمنش المفسد ذات البين ( ووقع ) العطف ( على التوهم في أنواع الاعراب ) في الجر وقد تقدم والرفع حكى سيبويه إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان على توهم أنه قال هم والنصب قاله الزمخشري في قوله تعالى . فبشرناه بأسحق ومن وراء اسحق يعقوب . بالنصب على معنى وهبنا له اسحق ومن وراء اسحق يعقوب وقوله . ودوا لوتد هن فيدهنون . على معنى أن تد هن والجرم قال الخليل وسيبويه في قوله . فأصدق وأكن . والفارسي في قوله . أنه من يتق ويصبر . جزما على معنى تشبيهه مدخول الفاء بجواب الشرط وتأتي من الموصولة بالشرطية وإذا وقع ذلك في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدبا

﴿ خاتمة ﴾ في توابع مخصوصة ( تابع المنادى المبني إن كان مضافا أو شبهه نصب . طلقا ) لأن الأصل في تابعه النصب لكونه منصوب المحل وتأت كذلك بالإضافة وشبهها كقوله

\* أزيد أخا ورقاء إن كنت نائرا \* وقوله \* ياز برقان أخا بني نعل \* وهذا ( ما ) دام ( لم تكن ) ( الإضافة غير محضة ) فإن كانت ( فيجوز رفعه ) نحو يازيد الحسن الوجه ( وجوز الكوفية و ) أبو بكر ( ابن ) الأنباري ( رفع النعت ) المضاف إضافة محضة لأن الاختش حكى يازيد بن عمرو بالرفع وغيرهم قالوا هو شاذ قال ابن مالك لاستلزامه تفضيل الفرع على أصله لأن المضاف لو كان منادى لم يجز فيه إلا النصب فلو جوز رفع نعتيه مضافا لزم إعطاء المضاف تابعا تفضيلا عليه مستقلا ( و ) جوز ( الفراء ) رفع ( التوكيد والعطف ) نسقا قياسا في الباب الثاني وسماعا في الأول حكى الاختش بإيم كلهم بنصبه عند الجمهور و رفعه عند الاختش والجمهور وأولوه على القطع مبتدأ أي كلهم مدعو ( أو ) كان ( مفردا جاز ) أي الرفع جملا على اللفظ والنصب على المحل نحو يازيد الطويل والطويل و ياتيم أجمعون وأجمعين يازيد والغلام والغلام ( وأوجب الكوفية نصب الثلاثة ) أي النعت والتوكيد والنسب ورد بالسماع قال تعالى . يا جبال أوبي معه والطير . قرئ في السبع بالنصب والرفع وقالت العرب \* ألا يازيد والضحاك سيرا بالرفع ( و ) أوجب ( الاختش نصب نعت العلم وتوكيده ) اتباعا على المحل كما يجب في جاء حذام العاقلة بالرفع جملا عليه ولا يجوز الكسر اتباعا للفظ قال وما ورد من ذلك مضى وما فركته حركة اتباع لا إعراب ( و ) أوجب أيضا ( رفعهما ) أي النعت والتوكيد ( في ) حال تبعية ( النكرة ) المقصودة لأن الضمة عنده في يازيد ليست ضمة بناء بل إعراب وأصله يابها الرجل حذف أي بقي على إعرابه كما كان والجمهور قالوا الماحدفت وحل محلها وصار هو المنادى حكم له بحكمه فبني كما بنيت ( نعم البدل والعطف ) بالحرف عند الجمهور ( كاستقل ) فما كان منهما مضافا أو شبهه نصب أو مفردا أو نكرة مقصودة رفع كما لو دخلت عليه يالآن البدل يقدر فيه مثل عامل المبدل منه والنسب يشبه به لصحة تقدير العامل قبله ولا استحسان ظهوره توكيدا كما يظهر مع البدل نحو يازيد رجلا صالحا يازيد ببطء ( إلا المنسوق ذا أل فالوجهان ) الرفع والنصب جائزان فيه لا متنازع تقدير حرف النداء قبله فأشبه النعت ( وفي الأرجح ) منهما أقوال . أحدها الرفع وهو رأي الخليل وسيبويه والمأزني لأنه أكثر ما سمع وللشاكلة في الحركة . ثانيها النصب وهو رأي أبي عمرو وعيسى بن عمرو ويونس والجرمي لأن ما فيه أل لم يل حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما ولي الحرف ولأن أكثر القراء قرأوه في الطير ( ثالثها ) الأرجح ( النصب إن كانت ) أل فيه ( للتعريف ) لأنه حينئذ يشبه بالمضاف والرفع إن لم تكن له بل للمح الصفة كاليسع لعدم شبهه حينئذ به وهذا رأي المبرد ( وجوز المأزني والكوفية نصب العطف ) بالحرف ( المفرد ) جملا على المحل نحو يازيد وعمرا يا عبد الله وعمرا ( ومنعه ) أي



النصب (الانخس في العطف على نكرة) مقصودة وأوجب الرفع (وفي نعت المضموم المنون ضرورة المفرد الوجهان) الرفع والنصب (و) في نعت (المنصوب) المفرد المنون ضرورة (النصب) فقط لان المنادى حيثئذ معرب منصوب لفظا ومحلا (فان نون مقصور) نحو ياقتي للضرورة (بني) النعت (على ما نوى) في المنادى فان نوى الضم جاز الأمران أو النصب تعين (وتابع) المنادى (المعرب ينصب) سواء كان مفردا أم مضافا لان رفعه انما جاز اذا كان لفظ متبوعا بشبهها بالرفع (الا البدل فكما مستعمل) فينصب اذا كان مضافا ويرفع اذا كان مفردا لما تقدم ولا يكون الا صلا للباشرة حرف النداء (وكذا النسق) كاستقل (في الاصح) ويقابله قول الكوفية والمازني السابق انه يجوز نصبه اذا كان مفردا قال أبو حيان بل هو هنا أولى منه هناك (ومنع الاكثر وصف النكرة المقصودة) وحكى يونس انهم وصفوه بالمعرفة وأجروه بحرى العلم المفرد (و) منع (الأصمعي) وصف المنادى (المبني) لانه شبيه بالمضمر والمضمر لا ينعت والجمهور على الجواز لكثرة وروده ولان مشابهة المادى للضمير عارضة فكان القياس أن لا تعتبر مطلقا كما لا تعتبر مشابهة المصدر لفعل الأمر في نحو ضرب زيد لكن اعتبرت مشابهته في النداء استحسانا فلا يزال على ذلك كما ان فعال العلم لمبني محلا على فعال الأمر لم يتعد الى سائر أحواله (و) منع (قوم) منهم القراء والسيرافي وصف (المرخم) قالوا لانه لا يرخم الاسم الا وقد علم ما حذف منه ومن يعنى به فان احتج الى النعت فرد ما سقط منه أولى وأجازها الجمهور ولوروده قال: أحرار بن عمر وكأني خمر \* وما ذكر من الدليل بمنوع لان الاسم يرخم اذا علم ما حذف منه وان لم يعلم من يعنى به (وثالثها) يمنع (ان أتم) لانه لفظ يختص بالنداء فأشبهه بنحو فل وفسق وفساق بخلاف ما اذا انتظر فيجوز وصفه لان المحذوف كالموجود (ورابعها) يجوز في الحالين لكنه (قبيح) وعليه ابن السراج (و) منع (الانخس عطف نكرة مقصودة أو إشارة) على المنادى فلا يقال يارب دورجل ولا وهذا أم الأول فلان أل لا تحذف الا اذا ولى الاسم حرف النداء وأما الثاني فلا ان المشار لا يكون منادى الا اذا ولى حرف النداء وجوزها المبرد في المقتضب وقول (كما لا بد لان) أى النكرة المقصودة والإشارة (ولا ذوال) من المنادى (و) منع (المازني عطف المطول العارى من أل واعتقد قوم بناء النعت اذا رفع) لانهم رأوا حركتها كحركة المنادى حكاه في النهاية (وضمير المادى) الواقع في (التابع) يأتي (بلفظ غيبة) وهى الاصل (وكذا) بلفظ (خطاب) اعتبارا بما عرض له من الحضور بالمواجهة وقد اجتمعا في قوله

فيا أيها المهدي الخنا من كلامه \* كأنك تضعوني ازارك خرنق

ويقال ياتيم كلهم وكلم و يارب نفسك (خلاف الانخس) في منعه أن يأتي بلفظ الخطاب (وتابع اسم لا) التى لنفى الجنس (يرفع وينصب مطلقا) سواء كان هو والاسم مفردا أم لا متصلا بالمتبوع أم منفصلا نعتا أم غيره من التوابع اما النصب فاتباعا لمحل اسم لا وأما الرفع فلمحل لامع اسمها فانه رفع بالابتداء وقال في شرح الكافية على محل اسم لا فان لا عامل ضعيف فلم ينسخ عمل الابتداء لفظا وتقديرانحو لا رجل ظريف أو ظريف في الدار لا رجل فيها ظريف أو ظريف لا أحد رجل أو رجلا فيها لا ماء ماء باردا أو فلا أب وابنا مثل صر وان وابنه \* لا رجل وامرأة في الدار لا رجل قبيحا أو قبيح فعلمه عندك لا طالعاجبلا ظريف أو ظريف حاضرا (الا البدل قيل أو النسق المعرفة فيجب رفعه) ولا يجوز نصبه لان البدل في تقدير العامل ولا لا تدخل على المعارف نحو لا أحد زيد فيها وكذا النسق عند من قال انه يحل محل المعطوف عليه نحو لا غلامي فيها ولا زيد ومن لم يقل ذلك أجاز نصبه (و) الا (التوكيد) اللفظي (والعطف) بالحرف (المكرر معه) لا والنعت المفرد لمبني لم يفضل فيجوز فتحها أيضا) كما يجوز رفعها ونصبها مثال الأول لا ماء ماء باردا بالأوجه الثلاثة والثالث لا رجل



ظريف فيها والثاني لاحول ولا قوة الا بالله \* لا أم لي ان كان ذاك ولا أب \* لانسب اليوم ولا خلة \* والفتح في الثلاثة (تركيبا) وجاز لانها من تمامه (وقيل اعرابا في النعت) جملا على المحل وحذف تنوينه للمشاكلة (ولث في المعطوف عليه حيثئذ) أي حين تكرار لامع المعطوف (الرفع) على الغاء لا الداخلة عليه وإعمالها عمل ليس (فممتنع نصب المعطوف) لعدم نصب المعطوف عليه لفظا ومحلا ويجوز الفتح على التركيب والرفع على الغاء الثانية وعطف الاسم بعدها على ما قبلها أو إعمالها عمل ليس نحو \* فلا لغو ولا تأثيم فيها \* ولا يسع فيه ولا خلة \* (ومنع قوم) من المغاربة (رفع نعت) اسم لا (المعرب) وأوجبوا أن لا يتبع الا على اللفظ (و) منع (قوم رفع النعت المضاف وشبهه) الجاري على المفرد وأوجبوا اتباعه على اللفظ (و) منع (يونس نصب العطف المكرر بلا) وأوجب فتحه لاستقلاله فلا يجوز تنوينه كما لا يجوز تنوين المنادى المفرد المعرفة وأجيب بجعل لازائدة مؤكدة (وتابع اسم ان المكسورة ان كان نسقا جاز رفعه بعد استكمال الخبر) لا قبله كقوله \* فان لنا الأم النجبية والأب \* ويجوز نصبه وهو الأصل والوجه كقوله

ان الربيع الجود والخريف \* يد ابى العباس والصيوا

والرفع (على الابتداء) والخبر محذوف لدلالة خبر ان عليه (وقيل) عطفا (على موضع اسم ان) فانه كان مرفوعا على الابتداء وقائل هذا لا يشترط في العطف على المحل وجود المجوز (وقيل) عطفا على محل (ان واسمها) فانه رفع على الابتداء فهو على هذين من عطف المفردات وعلى الاول من عطف الجمل (وجوزه الكسائي) أي الرفع (قبل) استكمال (الخبر مطلقا) ظهر الاعراب فيه أم لم يظهر نحو ان زيدا وعمرو قائمان وان هذا وزيد قائمان (و) جوزه (الفراء بشرط بناء الاسم) كقوله تعالى \* ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابغون \* الآية وقول الشاعر \* فاني وقيار به القريب \* قال ابن مالك ويصلح أن يكون هذا وشبهه حجة للكسائي ويقول بناء الاسم في الآية والبيت وقع اتفاقا ورفع المعطوف هو الحجة والأصل التسوية بين المعرب والمبني في اجراء التوابع عليهما وسيبويه يجعل الآية والبيت على ان المعطوف فيهما منوى التأخير وأسهل منه تقدير خبر قبل العاطف مدلول عليه بخبر ما بعده وقد قرئ \* ان الله وملائكته \* بالرفع وهو شاهد للكسائي (وقيل) انما جوزه الفراء بشرط (حفاء اعرابه) أي الاسم لثلاثين في اللفظ كذا حكاه عنه أبو حيان وغيره وجوزه (الخليل ان افرد الخبر) نحو ان زيدا وعمرو قائم وقوله \* فاني وقيار به القريب \* بخلاف ما اذا جمع نحو ان زيدا وعمرا قائمان (ومثلها) أي ان في جواز العطف على خبرها بالرفع بالشرط المذكور (أن المفتوحة ولكن) نحو \* ان الله برئ من المشركين ورسوله \* ولكن عني الطيب الأصل والخال \* وقيل لا يجوز العطف بالرفع على اسم المخالفة للمكسورة لما في لكن من معنى الاستدراك ولكون أن لا تقع الامعمولة فلا مساغ للابتداء فيها (ونالها) وعليه ابن مالك (ان صلح الموضع للجملة) جاز العطف بالرفع والا فلا وصلاحيته لها بأن يتقدم عليها علم أو معناه كآية المذكورة ونحو عاست ان زيدا منطلق وعمرو (دون الباقي) أي ليت ولعل وكائن فلا يجوز العطف عليها بالرفع لما فيها من المخالفة لتلك بتغيير المعنى (و) دون (غير النسق) من التوابع فلا يجوز فيها الا النسب (على الاصح فيهما) وأجازه الفراء في ليت واخواتها بعد الخبر مطلقا وقبله بالشرط المذكور عنه واحتج بقوله

ياليتني وأنت بالمليس \* في بلد ليس به أنيس

وأجيب بان تقديره وأنت معي والجملة حالية وجوز الجرمي والزجاج والفراء أجازه أيضا في سائر التوابع بعد الخبر مطلقا وقبله بشرطه ووافقه الجرمي والزجاج في الصورة الاولى نحو ان هذا زيد العاقل وان هذا العاقل زيد وان هذا أخوك قائم وان هذا نفسه قائم وسمع انهم أجمعون ذاهبون (وقيل) في (غير نسق ان) المكسورة



(ولكن) من توابعهما (الخلاف) المتقدم في نسقهما من الرفع بعد الخبر في قوله وقبله مطلقا في قول وشرط البناء في قول ولا يجوز في تابع ما عدا هما الا نصب (أما عطف الجملة في هذه الحروف وما علمت فيه رفعها) نحو ان زيدا قائم وعمر اذا هب (فاتفاق) أي جاز اتفقا ويكون غير داخل في معناها (وجوز الكسائي رفع نسق أول) مفعولى ظن (اذالم يظهر الاعراب في المسند اليهما) نحو أظن عبدا لله وزيدا قاما أو يقومان أو مالهما كثير بخلاف قائمين أو قائما وخالفه الفراء والبصريون وهذا الثقل عنه هو الصواب وقال أبو حيان خلاف ما في التسهيل من نقله اشتراط خفاء اعراب الثاني مماثلة بظننت زيدا صديقي وعمرو (ويجوز نصب نسق الجملة المعلقة) لان محلها نصب نحو علمت لزيدا منطلق وعمرا قائما (وتابع المجرور بالمصدر) فاعلا أو مفعولا (يجرى على اللفظ) قطعا (ومنع سيبويه والمحققون) الاجراء (على المحل) لان شرطه أن يكون محرز لا يتغير عند التصريح به وهنالك صرح برفع الفاعل أو نصب المفعول لتعريف العامل بزيادة تنوين وجوزة الكوفيين وجاعة من البصريين وجزم به ابن مالك لورود السماع به كقوله \* طلب المعقب حقه المظلوم \* وقوله \* مشى الملولك عليها الخيل الفضل \* وفي قراءة الحسن . عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون . وقوله \* مخافة الافلاس والديانا \* ثم الاختيار عند هؤلاء الجمل على اللفظ قال الكوفيون الا أن يفصل بين التابع والمتبوع بشئ فيستويان نحو يجنبني ضرب زيد عمرو وبكرا (وثالثها يجوز في عطف وبدل) دون النعت والتوكيد وهو رأي الجرمي لان العطف والبدل عنده من جملة أخرى فالعامل في الثاني غير العامل الاول بخلاف الصفة والتأكيذ فالعامل فيهما واحد ومحال ومما شئ واحد أن يكون الشئ مجرورا مرفوعا أو مجرورا منصوبا (وقيل) يجوز (بشرط ذكر العامل) فيقال عجبنا من شرب الماء واللبن زيد (ولا يجوز حذفه ويجب) الاتباع على المحل بلا خلاف (اذا كان المفعول المضاف اليه ضميرا اختيارا) نحو يجنبني أكرامك زيدا وعمرا بالنصب ولا يجوز الاتباع على اللفظ الا في ضرورة (ويجوز في تابع المفعول) مع الجر والنصب حيث قلناه (الرفع على تأويله) أي المصدر (بيني) أي بحرف مصدرى . ووصول بفعل مبني (للمفعول) بناء على جواز ذلك فيه وهو الاصح كما تقدم في بحث إعماله (ويجزيان) أي الاتباع على اللفظ والمحل (في تابع مجرور راسم الفاعل العامل) كقوله

هل أنت باعث دينار لحاجتنا \* وعبد رب أخاعون بن مخراق

(الا النعت والتوكيد فاللفظ) يتعين فيهما (في الاصح) لانه لم يسمع فيهما الاتباع على المحل وقيل يجوز المحل فيهما قياسا على مجرور المصدر قال ابن مالك بل أولى لان اضافته في نية الانفصال ولانه أمكن في عمل الفعل من المصدر (ومنع قوم المحل في تابع معرف بأل مثنى أو جمع) على حده فلا يقال هذان الضاربان زيدا والضاربان زيد أخاك وعمرا وأوجبوا الجر وجوز ابن عصفور والأبدى الأمرين (و) منع (المبرد اللفظ في تابع غيرهما) أي المفرد أو المكسر أو الجمع بألف وتاء (العاري من أل ولو أضيف لما هي فيه أو) الى (ضميره) أو ضمير ما هي فيه فلا يقال هذا الضارب الجارية و غلام المرأة أو أخيها أو الضارب أو الضاربات الرجل أخيك وزيدا وأوجب النصب وجوز سيبويه الأمرين فان لم يكن عاريا من أل جازا بلا خلاف نحو جاء لضارب الغلام والجارية (وجوز أهل الكوفة وبغداد جر تابع منصوبه) أي اسم الفاعل فيقال هذا ضارب زيد وعمرو وأوجب غيرهم النصب بناء على اشتراط المحرز في العطف على المحل (ولا يجوز في تابع معمول) الصفة (المشبهة) الا اللفظ أي الاتباع عليه إن رفعه مرفوع وإن نصبه منصوب وإن جازجر (و) جوز (الفراء لفظ تابع مجرورها) لانه فاعل في المعنى نحو مررت بالرجل الحسن الوجه نفسه وأنفه وغيره قال لم يسمع ذلك (و) جوز (أهل بغداد جر عطف



منصوبها) نحو هذا حسن وجهها ويدك كائنك قلت حسن وجهه ويد ولا خلاف انه لا يعطف على محرورها بالنصب فلا يقال هو حسن الوجه ولبدن

﴿العوارض﴾ (الكلام في الاخبار) بكسر الهمزة ويقال له باب المخاطبة وهو نوع من أنواع الابتداء أفرد بالذكر للقرين (الاخبار بالذي وفروعه) من المثني والجمع والمؤنث (أن يتقدم) الذي (مبتدأ) ويؤخر الاسم (الذي يقال أخبر عنه بالذي (أو حلقه) وهو الضمير المفصل عن المتصل (حبراً) عنه (و) توسط (ما) في الجملة (بينهما صلة) للذي (عائدها ضمير غائب يخلف الاسم في اعرابه الذي كان له) قبل الاخبار كقولك في الاخبار عن زيد من ضربت زيدا الذي ضربته زيداً وعن التاء الذي ضرب زيداً انا وبهذا ظهر ان الاخبار ليس بالذي ولا عن الاسم بل بالاسم عن الذي قال ابن السراج وذلك لانه في المعنى مخبر عنه قال أبو حيان وبحقل أن الباء بمعنى عن وعن بمعنى الباء كما تقول سألت عنه وسألت به فكأنه قال أخبر بهذا الاسم أي صيره خبراً وقال غيره الباء هنا للتعدي وكأنه قيل أخبر بسبب الذي أي بسبب جعلها مبتدأ قال بدر الدين بن مالك وكثيراً ما صار إلى هذا الاخبار لقصد الاختصاص أو تقوى الحكم أو تشويق السامع أو اجابة الممتحن (وجوز أبو ذر) مصعب بن أبي كثير الخشنى (عوذه) أي الضمير (مطابقاً للخبر) في الخطاب فيقال في الاخبار عن التاء من ضربت الذي ضربت أنت حملاً على المعنى لان الذي هو أنت كما يجوز الوجهان في أنت الذي قام وأنت الذي فت وفرقها بأنه يلزم أن يكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ وذلك خطأ بخلافه هناك قال أبو حيان وقياس قوله جواز ذلك في ضمير المتكلم اذا لفرق فيقال الذي فت أما (و) جوز (المبرد) تقدم المخبر به) على الذي مع قوله إن الاحسن تأخير، وعلى قول الجمهور بوجوب تقديم الذي المراد حيث لا مانع فان كان هناك استفهام وجب تقديمه كقولك في الاخبار عن أي من أيهم قائم أيهم الذي هو قائم ومن أي رجل كان أخاك أيهم الذي هو كان أخاك هكذا قال أبو حيان وفيه نظر لما سياتي (و) بخبر (بأن) ان صدرت الجملة (التي هي منها) بفعل موجب (يصلح لان) (يصاغ منه صلتها) فتقول في الاخبار عن زيد من قامت جارية زيد القائم جارية زيد فان لم تصدر بفعل نحو زيداً ضرب عمر وأصدرت بفعل غير موجب أو موجب لا يصح أن يصاغ منه صلة لأل كيدرو يدع لم يخبر بأل (فان رفعت) صلة أل (ضمير غيرها) أي غير أل (وجب ابرازها) كأن يخبر بها عن زيد من ضربت زيداً فتقول الضارب انا زيد بابرار الضمير لان أل زيد وانا الغير أل بخلاف ما اذا أخبرت عن زيد من خرج زيداً والتاء من ضربت زيداً فتقول الخارج ج زيد والضارب زيد انا لان مرفوع الصلة ضمير أل (فان كان الاسم) المخبر به (ظرفاً) فان كان متصرفاً (لم يتوسع فيه) قبل الاخبار (قرن الضمير بي) كأن يخبر عن اليوم من قت اليوم فتقول الذي قت فيه اليوم أو عن خلعتك من قعدت خلعتك فتقول الذي قعدت فيه خلعتك فان كان مما يتوسع فيه قبل وصل الفعل اليه بنفسه حالة الاخبار (وشرط هذا الاسم) المخبر عنه في هذا الباب (امكان العائدية به لا) ما يقيد نحو (وانى الأعلام) المضافة من السكنى وغيرها كبكر من أبي بكر وقروح من قوس قروح (ولا) ثواني المركبات ترتيب (المرج) اد أعربت اعراب المتضايغين (خلافاً للآزني) حيث جوز الاخبار عن الاسم الذي ليس تحتها معنى واستدل بأن العرب قد أخبرت عنه في كلامها قال ﴿أوحيت علق قوسه قروح﴾ ورد بأن قروح اسم للشيطان وكان العرب قد وضعت قوساً للشيطان فيكون من أكاذيبها (و) شرط (الغنى عنه بأجنبي) نوعه مكانه قبل الاخبار لانك تضع بدل زيد في ضربت زيداً مثلاً عمر بخلاف الهاء في نحوز بد ضربته لا يجوز فيه زيد ضربت عمراً (أو) العنى عنه (بضمير لا حال وتتميز) فلا يصح الاخبار عنهما الا بهما لا يكونان مضميرين قال أبو حيان وكذا ما ربط به من اسم ظاهر أو اشارة فلا يصح الاخبار عن زيد من زيد ضربت زيداً ولا عن ذلك من قوله تعالى. ولباس التقوى ذلك خير.



وكذا لا يصح الاخبار عن مجرور حتى نحو ما لا يجوز الخبر ( و ) شرطه ( قبوله ) رفع بخلاف ما لا يقبله كالظرف والمصدر غير المتصرفين ومعلومه كمين في القسم وما لا تجب ( و ) شرطه ( قبوله الآخر ) هو ( أو ) خله ( كالتاء من ضربت فانها ) وان لم تقبل لأخيراً فلهما قبله وهو الضمير المفصل أي ( لا لازم الصدر ) كاسماء الشرط والاستفهام وكما الخبرية وضعية الشأن فلا يجوز الاخبار عن شيء من ذلك ( وقيل الا ) اسم ( الاستفهام ) فانه يجوز الاخبار عنه ويلزم الصدر في الهمزة في أيهم قائم بهم لذي هو قائم وفي أيهم ضربت أيهم الذي أياض ضربت ( و ) شرطه ( قبوله الاثبات لا ) ما لزم الـ في ( كأحد وعريب ) وتيسع وطوري ( واسم فعل ) ناسخ ( منفي ) كليس وما زال واخوته ( و ) شرطه ( أن لا يعود الضمير إلى شيء قبله ) كالماء في زيد ضربته والضمير في منطلق من زيد منطلق لانك لو أشرت عنها لجملة مكنتها ضميراً وذلك الضمير يطلبه زيد والموصول ولا جائز أن يعود اليهما وان أعده إلى أحدهما بقي الآخر بلا رابط فامتنع الاخبار ( وقيل ) بل ( اشترط أن لا يكون ) الضمير قبل الاخبار ( رابطاً ) كما في زيد ضربته فان عاد إلى سابق وأيسر رابطاً جاز الاخبار عنه كأريد كرا انسان فيقول لقيته فاذا أشرت قلت الذي لقيته هو فصح الاخبار عن ضمير لقيته وان كان عائداً إلى شيء قاله الاستاذ أبو دلي الشافعيين قل لثابطين المغير وهذا غير صحيح ولا يوجد في كلام العرب اذ لا يفهم المعنى المراد منه في الجملة قل أبو حيان والذي يذهب إليه هو الشرط الاول وهو اختيار الجزولي ( و ) شرطه ( كونه موصوفاً به من جملة صالحة ) للوصف بأن تكون خبرية عارية من معنى التعجب خبر مستدعية كلاماً لا يصح كونها لا بخلاف خبر نارية ونحوها ( أو جملة في حكم ) جملة ( واحدة ) بكلمتي الشرط والجزاء فانها تصلح للوصف فيما صح في هذا الباب كأثر يخبر عن زيد من قولك ان تضرب زيدا أضربه فتقول الذي ان تضربه أضربه زيد ( و ) شرطه ( أن يتعد العامل في المتعاطفين ) بأن كان الذي يراد الاخبار عنه معطوفاً ومطوفاً عليه فتقول في قام زيد وعمر والذي قام وعمر زيد بخلاف ما اذا اختلف قال أبو حيان وذلك لا يتصور الا في المعطوف على التوهم نحو زيد لم يقم ولا بصديقك زيد زيد ليس بقائم ولا بصديقك فلا يجوز الاخبار عن قولك بصديقك لان عامل الجز ليس موحوداً في المعطوف عليه فما اتحد العامل في المتعاطفين ( والاصح جوازه ) في هذا الباب ( عن ضمير المتكلم والمخاطب ) ومنعه بعضهم قال لانك اذا ذكر تفع موضعاً ضمير غيبة وهو أنهم ما ووضعت الاعم موضع الاخص لا يجوز واجيب بمنع ما ذكره مثاله فقولك في الاخبار عن اناء من اناء أنت من أنت قائم لذي هو قائم انا والذي هو قائم أنت اما ضمير الغائب فنقل ابن عصفور انه لا خلاف في جوازه عنه ( و ) الاصح جوازه في ( خبر باب كان الجامد ) كما يجوز في خبر باب المبتدأ وباب ان وباب ظن الجامد بلا خلاف مثاله فيا من كان زيد أخاك الذي كان اياه أو كانه زيد أخوك وفي باب المبتدأ الذي زيد هو أخوك وفي باب ان الذي ان زيد هو أخوك وفي باب ظن الذي ظنت زيدا اياه أخوك والاحسن وصل الضمير فيقال لذي ظنته زيدا أخوك ونقل ابن الدهان عن بعضهم منع الاخبار عن خبر كان مطلقاً لانه في معنى الجملة واستقبحه ابن السراج قل لا به ليس بفعل على الحقيقة وليس اضماره متصلاً انما هو مجاز وهذا يحدش نفي ابن عصفور الخلاف في الجواز اما المشتق فسيأتي ( و ) الاصح جوازه عن ( المصدر المخصص ) بوصف أو إضافة كقولك في قام زيد قياماً حسناً أو قياماً لاير الذي قامه زيد قياماً حسن أو قياماً لاير ( لا ) عن ( غيره ) وهو المؤكد وقيل لا يجوز المخصص أيضاً وقيل يجوز عن المؤكد أيضاً ( و ) الاصح جوازه عن ( المفعول له ) واختاره ابن ابي عمير في الاخبار عن اجلالاً من قت اجلالاً الذي قتله اجلالاً وصح ابن عصفور المنع لان في الاخبار عنه تغييراً عن حاله من الرفع



وغيره ( و ) الاصح جوازه في المفعول ( معه ) واختاره أيضا ابن الضائع وصححه أبو حيان فتقول في الاخبار عن الطيالة من جاء البرد والطيالة التي جاء البرد واياها الطيالة وصحح ابن عمقور المدع في الاخبار لما فيه من التغيير عن حاله وأجيب بأن التغيير موجود في كل اسم أريد الاخبار عنه ( و ) الاصح ( منعه ) في كل خبر مشتق لمبتدأ أو كان أو إن أو ظن وقيل يجوز فيقال في قائم من زيد قائم أو مع ناسخ الذي زيد هو قائم والذي كان زيد اياه قائم والذي ان زيد هو قائم والذي ظننت زيدا اياه قائم والذي ظننته زيد قائم ( و ) الاصح ( منعه ) في ( مرفوع نحو عسى ) من جوامد أفعال باب المقاربة وأجازها ابن أبي الربيع فيقال الذي عسى أن يقوم زيد ورد بأن عسى لا تصلح للصلة لأنها خبرية أما المتصرف ككاد وأوشك فيجوز الاخبار عن مرفوعها نحو الذي كاد يضرب عمرا زيد في كاد زيد يضرب عمرا ( ويجوز في كل من المتعاطفين بغير أم ) تقول في قام زيد وعمرو مخبرا عن المعطوف عليه الذي قام هو وعمرو زيد وعن المعطوف الذي قام زيد وهو عمرو وقس عليه العطف بسائر الحروف فان كان العطف بأم لم يجز الاخبار لاعتناء المعطوف ولا عن المعطوف عليه ( و ) يجوز في ( سائر التوابع ) أي باقيها ( مع المتبوع ) فيقال في باب السمت في مررت برجل عاقل الذي مررت برجل عاقل وفي باب التأكيذ في قام زيد بنفسه الذي قام زيد بنفسه وفي باب البدل في قام زيد بأخوك الذي قام زيد بأخوك ( وقيل يجوز في بدل دون متبوعه وعكسه ) فيقال الذي قام زيد هو أخوك والذي قام هو أخوك زيد والصحيح المنع كما في بابي النعت والتأكيذ ( وضعفه المازني في ياء المتكلم ) ويجوز ( في الموصول ) بأن يجعل مكان الموصول وصلته ضمير لانها شئ واحد ويجعل الموصول وصلته خبرا فيقال في الاخبار عن الذي من قولك ضربت الذي ضربته الذي ضربته ( و ) يجوز ( في المتنازع فيه ويسبق الترتيب ) فيقال في الاخبار عن زيد من ضربني وضربته زيد الذي ضربني وضربته زيد ( فان كان ) الاخبار ( بال ) والمخبر عنه غيره ( أي غير المتنازع فيه ) ( خلف ) قال أبو حيان في شرح التسهيل اذا كان المعطوف والمعطوف عليه من جملتين فعليتين بينهما ارتباط فأردت الاخبار بال عن بعض أسماء الجملتين فنع ذلك قوم وأجازها آخرون ثم اختلفوا فذهب الاخفش الى انه يسبب من الفعلين اما فاعل وتدخل آل عليهما ويوفيا عوائدهم او يجعلهما جديما كشيء واحد ويعطف مفرد على مفرد فيقال في الاخبار عن التاء من ضربت وضربني زيد الضارب زيد والضارب به هو انا وذهب قوم من البغداديين الى نحو ذلك الا انهم يحذفون العوائد فيقولون في الاخبار عن التاء من ظننت وظنني زيد عالما الظان والظان عالما زيدا نا وقياس قول الاخفش لظانه اياه والظان عالما زيدا انا وذهب المازني الى مراعاة الترتيب وهو كاصحاب الحذف الا أنه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كانا فعليتين فتقول الضارب به انا والضارب زيد وذهب الفارسي والجرجاني الى انه تدخل آل على الاول خاصة فتقول الظانه اياه وظنني عالما زيدا فهذه خمسة مذاهب ذكرها أبو اسحق ابراهيم بن أصبغ في كتابه المسمى برؤس المسائل في الخلاف

﴿ العدد ﴾ أي هذا مبحثه ( يؤنث بالتاء ثلاثة ) فما فوقها ( الى العشرة ) أي معها ( ان كان المعدود مذكرا مذكورا ) نحو أربعة أيام وعشرة رجال ( وكذا ) ان كان المعدود المذكور ( محذوف على الألف ) نحو صمت خمسة أيام ويجوز فصيحاً ترك التاء وعليه أربعة أشهر وعشرون من صام رمضان واتبعه ستان سؤال وحكي الكسائي صدامن الشهر خمسة ( وتحذف التاء ) من ثلاثة الى عشرة ( ان كان ) المعدود ( مؤنثا ) حقيقة أو مجازا نحو سبع ليال وعشر إماء ( أو اسم جمع أو ) اسم ( جنس ) كل منهما ( مؤنث غير نائب عن جمع مذكرا ولا مسبوق بوصف يدل على التذكير ) نحو عندي ثلاث من الابل وثلاث من البط وخمس من



الفصل بخلاف اسم الجمع المذكور كتسعة رهط وثلاثة نفر واسم الجنس المذكور ومدركة السماع كغيب وسدر  
 وموز وقح نصت العرب على تذكيرها وتأنيث البط والتخل واستعملت ساثر أسماء الجنس كالبقرة مؤنثة  
 ومذكرة قالوا والغالب عليها التأنيث وبخلاف المؤنث منها النائب عن جمع مذكر كقولهم ثلاثة أشياء وثلاثة  
 رجله لانهم انائبان عن جمع مفرديهما اذ عدل من جمع شيء على أفعال الى فعلا ومن جمع راجل على أفعال  
 كصاحب وأصحاب الى فعلة وبخلاف المسبوق بوصف يدل على التذكير نحو ثلاثة ذكور من البط وأربعة  
 فحول من الابل فان التأنيث في جميع ما ذكر والنكته في اثبات التاء في المذكور ان العدد كله مؤنث واصل المؤنث  
 أن يكون بعلامة التأنيث وترك من المؤنث لقصد الفرق ولم يعكس لان المذكور أصل وأسبق فكان بالعلامة  
 أحق ولانه أخف وأبعد عن اجتماع علامتي تأنيث (والعبرة) في التذكير والتأنيث (باللفظ غالبا بالمعنى وقد  
 يعتبر) في ذلك المعنى (بقلة) فيجاء بالتاء مع لفظ مؤنث لتأويله بمذكر كقوله \* ثلاثة أنفس وثلاث ذود \* وقوله  
 \* وقائع في مضر تسعة \* أول الأنفس بالاشخاص والوقائع بالمشاهد يترك مع لفظ مذكر لتأويله بمؤنث  
 كقوله \* وان كلابا هذه عشر أبطن \* أول الابطن بالقبائل (و) العبرة أيضا في التذكير والتأنيث  
 (بالمفرد) لا الجمع فيقال ثلاثة سجلات وثلاثة دينيرات (خلافا لأهل بغداد) فانهم يعتبرون لفظ الجمع فيقولون  
 ثلاث سجلات وثلاث جامات بغيرهاء وان كان الواحد مذكرا (و) العبرة (في الصفة النائية عن الموصوف بحالها)  
 أي الموصوف لا بحال الصفة فيقال رأيت ثلاثة ربات بالتاء اذا أردت رجالا وثلاث ربعات بمحضها اذا أردت  
 نساء اعتبارا بحال الموصوف وعليه من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها اسقط التاء اعتبارا بحال الموصوف وهو  
 الحسنات ولم يعتبر المثل (ويعطف العشرون واخوته) من ثلاثين الى تسعين (على النيف) وهو (مادون  
 العشرة) من واحد الى تسعة (ان قصد به التعيين) فيقال في المذكور واحد وعشرون واثنان وعشرون  
 الى تسعة وتسعين وفي المؤنث واحدة وعشرون واثنان وأثنان وعشرون الى تسع وتسعين ولا يقال في شيء  
 مما دون العشرة نيف الا وبعده عشرون أو إحدى اخوته (والا) أي وان لم يقصد التعيين (فبضعة في  
 المذكور وبضع في المؤنث) يعطف عليهما العشرون واخوته فيقال عندى بضعة وعشرون رجلا وبضع  
 وعشرون امرأة وهما بكسر الباء من بضعت الشيء قطعه كانه قطعة من العدد (ولا يختصان) أي البضعة والبضع  
 (بالعشرة فصاعدا) بل يستعملان وان لم يعطف عليهما عشرة ولا عشرون ومنه قوله تعالى \* في بضع سنين \*  
 (خلافا للفرهاء) في قوله انهما لا يستعملان الا مع العشرة ومع العشرين الى التسعين ثم هما اسم عدد مبهم من  
 ثلاث الى تسع وبذلك فارقة النيف فانه من واحد وفارقة أيضا في انه يكون للمذكر والمؤنث بغيرهاء وفي انه  
 يختص بالعشرة فصاعدا وهو من أناف الشيء اذا زاد عليه (وتبنى العشرة معه) أي مع الاسم المضموم اليه وهو  
 النيف عند قصد التعيين وبضعة وبضع عند عدمه لتضمنه معنى حرف العطف الذي هو الاصل في العدد وترك  
 اختصارا (على) حركة لأنه معرب الاصل وكانت (الفتح) طلبا للتخفيف فيقال احد عشر واحد عشر عشرة  
 وثلاثة عشر وثلاث عشرة وبضعة عشر وبضع عشرة (وجوز الكوفية) اضافته أي النيف أو البضع (اليها)  
 أي العشرة واستدلوا بقوله \* بنت ثمانى عشرة من حجة \* وأجيب بانه ضرورة اذ لا معنى لهذه الاضافة لانها  
 اما بمعنى اللام أو من والنيف ليس للعشرة ولا منها بل هو زيادة عليها (و) جوز (الاخفش اعرابها مضافة) الى  
 اسم بعدها (كعيليك) فيقال هذه خمسة عشر كيبقاء الصدر مفتوحا وتغير آخر الحيز بالعوامل (و) جوز  
 (الفرهاء) حينئذ اعرابها (كأبن عرس) فيقال هذه خمسة عشر كيمررت بخمسة عشر كباعراب الاول على  
 حسب العوامل وجر الثاني أبدا والجمهور منعوا قياس ذلك وأوجبوا بقاء الجزئين على القمح كما لو لم يضاف (و) جوز



(ابن مالك ظهار الماطف) الذي قدر في الاصل (فتعرب) لزوال المعنى الموجب للبناء فيقال عندي خمسة وعشر رجلا وخمس وعشرة امرأة قال أبو حيان وما أظن العرب تكلمت بمثل ذلك وأما قوله

\* كأن بها البدر ابن عشر وأربع \* فمخالف التركيب أربع وعشر بتقديم النيف على العشرة فلا يصح الاستدلال به على هذا التركيب (وتاء ثلاثة فافوقها) الى تسعة (في المركب) مع عشر (والمعطوف مع العشرين واخوته كغيره) ثابتة في المذكر ساقطة في المؤنث وتاء عشرة في المركب بالعكس أي ساقطة في المذكر ثابتة في المؤنث كراهة اجتماع علامتي تأنيث فيقال عندي ثلاثة عشر رجلا الى تسعة عشر وثلاثة وعشرون رجلا الى تسعة وتسعين وثلاث عشرة امرأة الى تسع عشرة وثلاث وعشرون امرأة الى تسع وتسعين (ولم يردون ثلاثة عشر أحد عشر أو واحد عشر واثنى عشر ولمؤنثه إحدى عشرة أو واحدة عشرة واثننا عشرة) ولم يبال ههنا بالجمع بين علامتي تأنيث لاختلاف اللفظ في إحدى عشرة واعراب الصدر دون الجذر في اثنتي عشرة فكأنهما كلمتان قد تباينتا (واثنا) عشر (واثنا) عشرة (مبنيان مجزا) لما تقدم (معربان صدرا) على الاصح بالالف رفعاً والياء جراً ونصباً (لقيامه) أي الجذر فيهما (عن النون) فبقى الصدر على اعرابه كما كان مع النون (ومن ثم) أي ومن أجل ذلك وهو قيام الجذر فيهما مقام النون (اختصاصاً بمنع الاضافة) فلا يقال اثنا عشر كلاً ولا اثنتا عشر كلاً كما أنه لا تجتمع النون الاضافة بخلاف سائر احواتهما فانها تضاف نحو أحد عشر كلاً وثلاثة عشر كلاً ومقابل الاصح في الصدر انه مبني على الالف والياء كاحواته المركبات وعليه ابن كيسان وابن درستويه (دياء ثمانى عشرة تفتح) على الاجود لخفة الفتح على الياء (أو تسكن) كسكونها في معدى كرب (أو تحذف) لانها حرف زائد وليست من نسخ الكلمة وحذفها (بعد) ابقاء (كسر قبلها) دلالة عليها (أو) بعد (فتح) للتركيب (وقد يلزم الحذف في الافراد) قبل أن التركيب في العدد فيجعل الاعراب على النون نحو هذه ثمان ورأيت ثماناً ومررت بثمان (وشين عشرة في التركيب ساكنة) في لغة الجواز قال تعالى . اثنتي عشرة عينا . وقد تكسر في لغة تميم وقرئ به في الآية (أو تفتح) رجوعاً الى الاصل فيها وقرأ به الاعمش أما عشر في التركيب فمفتوح الشين والعين (أو تسكن عين عشرة) لتوالي الحركات في كلمة وقرئ به في . احد عشر كوكبا . واثنى عشر شهرا . (أو) تسكن (حاً أحد) عشر استقلاً لتوالي الحركات (وهززه) أي احدى بدل (عن واو) الاصل واحد (والف احدى) تأنيث ولذا منعت الصرف (وقيل إلحاق) وهززه أيضاً عن وار (ويعطف عليهما) أي على أحد واحد (العشرون واخوته كما) يعطف على واحد واحد (ولا يستعملان ثالبادون تنيف) مع العشرة أو والعشرين واخوته (الامضافين لتغير علم) نحو . لاحدى الكبير . احدى ابنتي . قالت احدى بهما . فتذكر احدى بهما الاخرى . احد الاحدين واستعمالهما بلا تنيف ولا اضافة قليل نحو . وان أحد من المشركين . ولقد ظهرت فاتحني على أحد \* وأضيفت الى العلم في قول النابغة

\* احدى بلي وماهام العواد بها \* فأول على حذف المضاف أي احدى نساء بلي والغالب عند عدم النيف واحد وواحدة (ويعرف العدد المفرد) وهو من واحد الى عشرة اذا لم تنف ثلاثة وما بعدها والمعقود عشرون واخوته ومائتة وألف اذا قصد تعريغه (بال) كسائر الاسماء المفردة فيقال الواحد والاثنان والثلاثة والعشرة والعشرون والتسعون والمائة والالف (وتدخل في المتعاطفين) باجماع كقوله

إذا الخمس والخمسين جاوزن فارتقب \* قد وما على الاموات غير بعيد

(و) تدخل (في) ثانی (المضاف) دون أوله نحو ثلاثة الاثواب ومائة لدرهم وألف الدينار قال \* ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع \* وقال \* فأدر ك خمسة الاشبار \* (و) تدخل في (أول المركب) دون ثانيه نحو ما فعلت الاحدى عشر درهما (وجوز السكوفية دخولها في جزئيهما) أي المضاف والمركب فيقال الثلاثة الاثواب



والخمس عشرة رجلا والبصرون قالوا الاضافة لا تجماع ال والمركب محكوم له بحكم الاسم المفرد من حيث ان الاعراب في محل جيمه فكأن ثانيه كوسط الاسم ولا تدخل على أول المضاف مع مجرد ثانيه باجماع كالثلاثة أبواب (و) حوز (قوم) دخولها (في تمييزه) بناء على جواز تعريف التمييز نحو العشرون الدرهم (و) حوز (قوم) تركها من المعطوف ودخولها في المعطوف عليه فقط نحو الاحد وعشرون رجلا واختاره الأبدى تشبيها بالمركب ورده أبو حيان بالفرق فان المتعاطفين كل منهما معرب فليس الثاني من الاول كالاسم الواحد (واذا ميز) العدد (بذكر مؤنث فالحكم في التاء وحذفها) (السابق مع الاضافة مطلقا) وجد العقل أم لا اتصل أم لا نحو عندي عشرة أعبد وإماء وعشر إماء وأعبد وعشرة جمال ونوق وعشرون وجمال وعشرة بين جمال وناقصة وعشرون ناقصة وجمال والحكم السابق أيضا (مع التركيب بشرط الاتصال وعدم العقل) نحو عندي ستة عشر رجلا وناقصة وست عشرة ناقصة (و) رجلا (وان فصل بين) مع عدم العقل (فالمؤنث) سبق أم لا نحو ست عشرة بين جمال وناقصة أو بين ناقصة وجمال ووجهه ان المذكر فيما لا يعقل كالمؤنث (وان وجد العقل فالمدرك مطلقا) سبق أم لا فصل بين أم لا نحو خمسة عشر عبدا أو أمة وعبدا وأربعين عبدا أو أمة وعبدا قال أبو حيان ولو كان عاقل وغيره غلب العاقل قال والعدد المعطوف هل هو كالركب ظاهر كلام ابن مالك لا وابن عصفور نعم

مسألة في اسم الفاعل ✽ (المشتق من العدد يصاغ من اثنين) فافوقهما (إلى عشرة وزن فاعل) بغير تاء من المذكر وفاعلة (تاء من المؤنث بمعنى بعض ما صيغ منه) ولا يتصور ذلك في معنى الواحد لان الواحد نفسه هو اسم العدد فلا أصل له يكون مصاغاً منه ويستعمل (فردا) كثنان وثنائية وثالث وثالثة إلى عاشر وعاشرة (أو مضافا لما) هو مصوغ (منه) كثنائي اثنين وثالث ثلاثة إلى عاشر عشرة (ولا ينصبه) أي لا ينصب هذا المصوغ أصله المأخوذ منه (في الأصح) وعليه الجمهور لانه لا فعل له لم يقر ولو اثلث الثلاثة ولا ربت الاربعه وعمل اسم الفاعل فرع الفعل والثاني انه ينصبه وعليه الاحفش والكسائي وعلاب وعلرب فيقال ثالث ثلاثة ورابع أربعة على ان معناه مقيم ثلاثة ومقيم أربعة (وثالثها) وعليه ابن مالك (ينصب ثان فقط) دون ثالث فافوقه قال لا له فعلا سمع ثنت الرجلين اذا كنت الثاني منهما فيقال ثاني اثنين ولم يسمع مثل ذلك في البواقي (ويضاف غير عاشر) أي تاسع فسادونه الى (مركب مصدر بما) هو مصوغ منه فيقال تاسع تسعة عشر وتاسعة تسع عشرة وهذا الوجه أحسن مما يأتي ويعرب اسم الفاعل لزوال التركيب اذا كان أصله تاسع عشر تسعة عشر قال أبو حيان وقياس من أجاز الاعمال في ثالث ثلاثة أن يجيزه هذا على معنى مقيم تسعة عشر (أو يعطف عليه عشرون واخوته) فيقال التاسع والعشرون والتاسعة والعشرون وكذا ساثرها (أو تركب معه العشرة) تركيبها مع النيف (مقتصر عليه غالبا) نحو التاسع عشر والتاسعة عشرة (أو مضافا لمركب مطابق) مع بقاء كل من جزئي اسم الفاعل والعدد المضاف اليه نحو تاسع عشر تسعة عشر وتاسعة عشر تسع عشرة (وهو الأصل) وأقل ما استعملا والأولان محذوفان منه اختصارا وهل حذف في الثاني المركب الباقي أو صدره وبجزء الاول قولان فعلى الثاني يعرب الجزء الاول لزوال التركيب دون الاول (ومثله الحادي في الزائد على العشرة) فيقال على الاول حادي أحد عشر وحادية إحدى عشرة والحادي والعشرون والحادية والعشرون وعلى الثاني الحادي عشر والحادية عشرة وعلى الثالث حادي عشر أحد عشر وحادية عشر إحدى عشرة وحادي مقلوب واحد جمات فاؤه مكان لامه فانقلبت ياء كسر ما قبلها وحكى الكسائي واحدا عشر على الأصل (وان فصدبه) أي بفاعل من المصوغ من اثنين الى عشرة (جعل الأسفل في رتبته) أي رتبة أصله الذي صيغ منه (عمل) لأن له فاعلا حكى ثلث الاثنين وربعت الثلاثة فيقال رابع ثلاثة بمعنى جاعلها أربعة وثالث اثنين وحكى ثاني واحد وحكم عمله كاسم الفاعل من النصب أو الاضافة اذا كان بمعنى الحال أو



الاستقبال ووجوب الاضافة اذا كان بمعنى الماضي وفي التنزيل . ثلاثة رابعهم كايهم . الآية . ثلاثة إلهور اربعهم الآية ( ولا يجاوز العشرة في الاصح ) وقيل يجاوز بان يستعمل مع التركيب لكن بشرط الاضافة وعدم النصب فيقال رابع ثلاثة عشر باعراب الاول ورابع عشر ثلاثة عشر ببناء جزء كل وإضافة المركب الاول الى الثاني وهو الاصل ولا يجوز هنا الاقتصار على مركب واحد لالتباسه وهذا رأى سيويوه قاله قياسا واختاره ابن مالك والجمهور على خلافه لانه لم يسمع وجوز الكسائي بناءه من العقود وحكى عاشر عشرين وقاس عليه الى التسعين فيقال هذا الجزء الثالث ثلاثين وأباه سيويوه والفراء وقال يقال هذا الجزء العشرين زاد غيره أو كمال العشرين أو تمام العشرين أو الموفى عشرين

التاريخ أي هذا مبحثه وهو عدد الايام والليالي بالنظر الى ما مضى من السنة والشهر وما بقي وفعله أرخ وورخ وكذا يقال تاريخ وورخ ( يورخ بالليالي ) دون الايام ( لسبقها ) لان أول الشهر ليل وآخره يوم والليل أسبق من النهار خلقا كما قاله (١) أخرجه ابن أبي حاتم ( وان تأخرت ليلة عرفة ) عن يومها ( شرعا ) فذلك بالنسبة الى الحكم وهو مشروعية الوقوف في هذا الوقت المخصوص ( فيقال أول ) ليلة من ( الشهر كتب لأول ليلة منه ) أو في أول ليلة أو ( لغرته ) أو ( لمهله ) أو ( لمستهلمه ) اذا أرخت بعدمضي ليلة يقال كتب ( الليلة خلت ) أو مضت منه واذا أرخت بعدمضي ليلتين ( نخلتا ) أي فيقال الليلتين خلتا منه ( نخلون ) أي ويقال بعدمضي ثلاث فاكثرت ثلاث نخلون منه ( للعشر نخلت ) أي ويقال بعد العشر لا حدى عشرة ليلة خلت بالتاء لانه جمع كثرة وقد تقدم في الضمير أن الاحسن فيه التاء وفي جمع القلة النون ويجوز عكسه واذا أرخت يوم خمسة عشر فيقال كتب ( لصف من ) شهر ( كذا ) وهو ( أجود من ) أن يقال ( نجس عشرة ) ليلة ( خلت ) منه ( أو بقيت ) منه الجائز أيضا ( فلاربعة عشرة بقيت ) يقال في الستة عشر مؤرخا بالليل عند الاكثر ويقال في العشرين ( لعشر بقين ) وكذا ما بعده وفي التاسع والعشرين ( لآخر ليلة بقيت ) وفي ليلة الثلاثين ( لآخر ليلة ) منه ( أو لسلخه ) أو ( لانسلاخه ) وفي يوم الثلاثين ( لآخر يوم ) منه ( كذلك ) أي لسلخه أو لانسلاخه ( وقيل انما يورخ ) في النصف الثاني أيضا ( بما مضى ) لانه محقق وما بقي غير محقق ( ويقال ) كتبه ( في العشر الاول والاواخر والاوائل والاخر )

الحكاية أي هذا مبحثها وهي ايراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام ( يسأل بأي عن مذكر نكرة ) سواء كان عاقلا أم لا وصلا أم وقفا ( فالأصح ) فيه ( مطابقة المحكي إعرابا ونحو كبرا وإفرا دارغيرها ) أي تأنيثا وتثنية وجمعا فيقال في حكاية قام رجل أي وفي قامت امرأة آية وفي قام رجلان أيان وفي قامت امرأتان أيان وفي قام رجال أيون وفي قامت قتيان أيات وفي رأيت رجلا أيأو وفي مررت برجل أي وهكذا ويجوز ترك المطابقة فيما عدا الافراد والتأنيث والاول أكثر في لسان العرب ( يسأل عن المذكر النكرة ) بمن وقفا لا وصلا خلافا لليونس ( وكذلك ) أي فالأصح المطابقة فيما ذكر ( و ) لكن ( تشبع نونها في الافراد ) فيقال في قام رجل منو وفي ضربت رجلا منا وفي مررت برجل مني ( وتسكن ) نونها ( قبل تاء التأنيث في التثنية غالبا ) فيقال منتان في الرفع ومنتين في النصب والجر وقد تسكن قبلها في الافراد فيقال منت بسكون النون والباقي الرفع والنصب والجر والغصيح . نه بفتح النون وإسكان الهاء المبدلة من تاء التأنيث وقبيلها في التثنية فيقال منتان وهو القياس لانه تثنية منه بالتحرريك والتثنية فرع الافراد وهو المشار اليه بقولي غالبا ويقال في حكاية التثنية والاعراب منان ومنين وفي حكاية الجمع والاعراب منون ومنين وفي حكاية الجمع والتأنيث منات ويجوز أيضا ترك المطابقة فتقول اذا قيل قام رجل أو رجلان أو رجال منو وفي نصب ذلك منا وفي جر منه مني وكذلك في المؤنث إفرا دار وتثنية



وجما وهو لغة لقوم من العرب وكان هؤلاء أرادوا أن يحكوا إعراب الاسم فقط وأجاز يونس الحكاية بمن في الوصل والحق الزادات بها حيث تقول منو ياقى ومنا ياهذا ومنى ياهند ولاتنون ومنه ياقى في الاحوال تشير الى الحركة ولاتنون ومنان ومنان ياقى فتكسر النون ومنون ومنين ياقى فتفتح النون ومنات ياقى فتضم التاء وتنون في الرفع وتكسر التاء وتنون نصبا وجرا وحكاها لغة لبعض العرب ولشدوذا قال لا يصدق بهذه اللغة كل أحد ( وقيل الحروف الماشئة زيادة ) زيدت أولا ( في الحكاية ) ولزمت عنها الحركات لاشباع للحركات فتشأت الحروف وتولدت عنها فاصل القولين انه اختلف هل الحكاية وقعت بالحركات وتولدت عنها الحروف أو بالحروف ولزمت عنها الحركات والاول قول السيرافي والثاني قول المبرد والفارسي ( وقيل ) الحروف ( بدل من التنوين ) قال أبو حسان وهذا ليس بشيء لان الابدال من التنوين رفعا وجران لغة لبعض العرب وأما منو ومنى فكل العرب تقوله ( وقيل بدل من لام العهد ) لان النكرة متى أعيدت كانت باللام لئلا يتوهم ان الثاني غير الاول ( ولا يحكى غالبا معرفة ) وشد حكاية المضمرفي ياروي من قولهم مع منين لمن قال ذهب معهم ( خلافا ليونس ) حيث أجاز حكاية جميع المعارف كالأشارة والمضاف ( الا علم يتيقن نفي الاشتراك فيه ) اسما أو كنية أو لقباً فيحكى باجماع النحاة على لغة الحجازيين ( بمن دون عاطف فيقدر اعرابه كله في الاصح ) كقولك لمن قال زيد من زيد ومن قال رأيت زيدا من زيد ومن قال مررت بزيدا من زيد فمن في الأحوال الثلاثة مبتدأ أو زيد خبر وحركات الاعراب الثلاثة مقدرة لأن حرفه مشغول بحركة الحكاية وذهب بعضهم الى ان حركته في الرفع اعراب ولا تقدير اذ لا ضرورة في تكلف رفعه مع وجود أخرى وانما قيل به في النصب والجر للضرورة وذهب الفارسي الى ان من في مثل ذلك مبتدأ وخبرها جملة محذوفة وزيد بعض تلك الجملة والتقدير من ذكرته زيد ومن مررت به زيد فيكون بدلا من الضمير المقدر وذهب بعض الكوفيين الى ان من محمولة على عامل مضمير يدل عليه العامل في الاسم المستفهم عنه والواقع به من بدل منها فاذا قيل ضربت زيدا فقلت من زيد اقلت تقدير من ضربت وزيدا بدل من من واذا قيل مررت بزيدا فقلت من زيد اقلت تقدير بمن مررت وزيدا بدل من من فان اقترنت من بعاطف فقلت ومن زيد بطلت الحكاية وتعين الرفع سواء كان زيدا في كلام المتكلم منصوبا أم مجرورا واللبس ولو يتيقن نفي الاشتراك في العلم لم يجز أن يحكى وقد يترك الحجازيون حكاية العلم مع وجود شرطه ويرفعونه على كل حال كلفة غيرهم فان بنى تميم لا يجيزون الحكاية أصلا قال أبو حيان والاعراب أقيس من الحكاية لانها لا تتصور الا بخرج الخبر عما عهد فيه من الرفع ( ويحكى الوصف المعروف المنسوب قال سيبويه بمن ملحقة بالوالياء ) المشددة ( كالنبي ) لمن قال مثلا قام زيد القرشي فلم تفهم القرشي فاستفهمت عنه ويعرب اذ ذاك ويؤنث ويشنى ويجمع بالواو والنون وبالألف والتاء وتثبت هذه الزيادات في الوصل والوقف فان فهمت المصفة المنسوبة ولم تفهم الموصوف لم تحك بل تقول من زيد القرشي إلا على لغة من يحكى العلم المتبع وذلك قلل ثم ان سيبويه أطلق هذا الحكم ولم يذكركرخصا ولا عموما ( فعمم قوم ذلك ) في العاقل وغيره وفي النسب الى أب أو أم أو قبيلة أو بلدة أو صنعة ( وخصه المبرد بالعاقل وحكى غيره بالماء والماء ) لأن ما لا يعقل فاذا قيل رأيت الحمار الوحشي أو المكي تقول الماء أو الماء قال صاحب البسيط وفي هذا نظر عندي لان ما لا يحكى بها فينبغي أن لا ندخل في هذا الباب قال وكان الأقيس أن تدخل فيه أي لانها لغير العاقل ولها حظ في الحكاية فيقال لا يوي ينسب الى أي وقال غيره الصحيح ان سيبويه أطلق القول ولم يسمع الماء ولا الماء وإنما قاله من قاله بالقياس ( و ) خصه ( السيرافي بالنسب الى الام والاب والقبيلة ) كالعلوي والعاظمي والقرشي قال وأما النسب الى البلد كالمكي أو الصنعة كالحياط فلا يقال فيها المني لانه لم يسمع ذلك الا في النسب لغير الصنعة والبلد والقياس



يقتضيه لأن القصد بالحكاية إنما هو المحافظة على الاسم وهم إنما يحافظون على النسب إلى الأم والأب والقبيلة لا غير ذلك انتهى (ولا يحكى علم متبع بغير ابن مضافا لـ) سواء أتبع بنعت أو عطف بيان أو بدل أو تأكيدي بل يتعين الأعراب في جميع ذلك فاذا قيل رأيت زيدا الفاضل أو أخا عمرو أو نفسه يقال من زيد الفاضل أو من زيد أخو عمرو أو من زيد نفسه فان أتبع بابن مضاف إلى علم جازت الحكاية لأن التابع مع ما جرى عليه قد جعل كشيء واحد فيقال لمن قال رأيت زيدا بن عمرو من زيد بن عمرو (وقيل يحكى الوصف والموصوف مطلقا) قاله أبو علي (وفي) حكاية العلم (المعطوف) والعلم (المعطوف عليه خلف) فذهب يونس وجماعة إلى أن عطف أحد الأسمين على الآخر مبطل للحكاية ومذهب آخر ين أن العطف لا يبطلها وفرقوا بين العطف وسائر التوابع بأنه ليس فيه بيان للمعطوف عليه بخلافها فان فيها بيان للتبوع فيقال لمن قال رأيت زيدا وعمرا من زيد وعمرا فان كان أحد المتعاطفين مما يحكى والآخر بخلافه بنيت على المتقدم منهما واتبعته الآخر في الحكاية أو بطلها فيقال في رأيت زيدا وصاحب عمرو وفي رأيت صاحب عمرو وزيدا من صاحب عمرو وزيدا (وربما حكى الاسم دون سؤال) كقوله تعالى . يقال له إبراهيم . فإبراهيم ليس بمسؤول وقد حكى هذا اللفظ لأنه كان اسمه محكى وأعرب وجعل مفعولا لم يسم فاعله (و يحكى التمييز بماذا) فيقال لمن قال عندي عشرة رجال عندك عشرة ماذا قاله أبو حيان (و) يحكى (المفرد المنسوب للفظه حكم أو يجري معربا) بوجه الأعراب (اسما للكلمة أو اللفظ) كقولك في قول القائل ضربت زيدا بمفعول فتحكى الكلمة كما نطق بها في كلامه أو تقول زيد مفعول بالأعراب والتذكير أي هذا اللفظ أو زيد مفعول بالأعراب والتأنيث أي هذه الكلمة فان لم يكن مما يقبل الأعراب تعينت الحكاية كقولك في قام من في الدار من موصول وفي عجبت من زيد من حرف جر ولا يجوز من موصول ولا من حرف جر

(مسئله) يحكى المسمى به من متضمن اسناد) كبرق نحره وتأبط شرا وقام ناو يافيه الضمير (أو عمل) رفعا أو نصبا أو جرا كقام أبوه وضارب زيدا وغلام زيد قال في الارتشاف ويتأثر بالعوامل فتقول قام قائم أبوه ورأيت قائما أبوه ومررت بقائم أبوه ويتأثر في غلام زيد الأول والثاني مجرور دائما (أو اتباع) كأن يسمى بصفة أو موصوف كرجل عاقل أو بمعطوف ومعطوف عليه كزيد وعمرو وأنسق (بحرف دون متبوع) كأن يسمى وزيدا أو وزيدا أو وزيدا فيحكى كما تحكى الجملة (أو مركب حرف واسم) كيازيدا وأنت وزيدا وحيثما وكذا وكأين وهذا وهؤلاء (أو) مركب حرف (وفعل) كهلما إذا لم يضمرفيه ويضربون وضربوا في لغة الكوئي البراغيث (أو) مركب (حرفين) كأنما وليتما (وقيل يعرب) المركب من حرفين (ان كان أحدهما زائدا الغير معنى) كمن مافي عما قليل فيقدر تقدير اسمين ويتم منهما ما يحتاج إلى التمام كالمسمى بمامن قوله . فيما نقضهم ميثاقهم . فيقال على هذا ما بالانمام (قيل) ويعرب (نحوقت) أيضا مما اتصل به ضمير النما عل فيقال هذا قت و رأيت قتنا ومررت بقمته ولا يضاف شيء من هذه الأنواع المسمى بها ويحكى (ولا يصغر) لأنها ما جملة واما شبه الجملة وكذلك لا يثنى ولا يجمع (ويعرب غير ذلك) مما يسمى به وليس من الأنواع المذكورة (و) المسمى بحرفين (يضعف ثانيهما أو يرد ما حذف) منه ان كان محذوفاً منه (ان كان لنا) نحولوا وكى فيرد آخرهما ونحو قل وبع وخف فيقال قل وبع وخف بالتضعيف أو قول وبيع وخاف بالرد (والا) بان كان حرفا صحيحا (فلا) يضعف كمن وعن بل يعرب بان كيدودم (و) المسمى (بحرف) واحد (ليس بعض كلمة ان تحرك كمل بتضعيف) حرف (مجانس حركته) كأن تسمى بالتاء من ضربت وبالباء من بز يدوبالكاف من أكرمك فتقول نووي وكاء (والا) بان كان ساكنا كلام التعريف على رأى سيبويه فيكمل (بهمزة الوصل) فيقال قام آل فان



كان ألفا لا يقبل التحرك لم تصح التسمية بها (أو بعضا فان سكن فبالوصل أو بالحرف) الذي كان قبله (أو به أو يرد كل كلمة أقوال) مثاله اذا سميت بالراء من ضرب المصدر فتقول على الأول قام أر وعلى الثاني قام ضرب (والا) بأن تحرك (فبالتضيق) كقولك في الضاد المفتوحة من ضرب ضاء والمكسورة من ضرب ضى والمضمومة من ضرب ضو (أو بالفاء ان كان عينا) كقولك في الراء من ضرب الفعل اذا سمى به قام ضرب (وعكسه) أي بالعين ان كان فاء كقولك في الضاد منه قام ضرب أيضا (واللام بأحدهما) إما الفاء أو العين كقولك في الباء من ضرب ضب أو رب (أو ان كان فعلا بالفاء واللام) كقولك في الضاد من ضرب ضب (وهي) أي اللام (بغير الفاء) إما الفاء أو العين (١) (أو يرد كل الكلمة أقوال ومنع الفراء التسمية بساكن مطلقا) لأنه لا يمكن الابتدائه (و) منعها (بعضهم ان امتنع تحريكه) كالالف (ويجعل فوقها) لان العرب لما أفردته عن الاضافة قالوا (فم وذو) بمعنى صاحب (ذوى) عند سيبويه رد الى أصله عنده وهو ذوى فقلت الباء ألفا (وذوا) عند الخليل لأنه أصله عنده فيقال قام ذو ورأيت ذوا ومررت بذو (و) يرد همز (الوصل في فعل قطعا) فاذا سميت بنحو انطلق قلت انطلق بقطع الهمزة لقلة ما جاء من الاسماء بهمزة الوصل فلا يقاس عليه بخلافها في الاسم نحو انطلق فلا يقطع لانها ثبتت فيه وهو اسم ولم يخرج عن الاسمية (قيل أو اسم) أيضا وعليه ابن الطراوة فقال تقطع الهمزة في انطلاق (و) يجعل الفعل (المحذوف آخره) كلم ترم ولم يغز (أو متلوه) أي ما قبل آخره كلم يقيم ولم يبع (أو لامة وفأوه) نحو ع وق (أو) لامة (وعينه) نحو ر (مكملا) برد المحذوف فيقال في الامثلة قام يرمي ويغزو ويقوم ويبيع ودع ورأيت وعيا ورأى كعصى (و) يجعل (الفك للجزم والوقف مدغما) فاذا سميت بلم يردد أو اردد قلت جاء يرد غير منصرف و رد منصرفا (و) يجعل (هاء السكت محذوفا) فيقال في ارمه جاء ارم على حد جوار (و) المسمى (بجاء فوق حرف ومجرور) لا جودا عرابه مضافا لمجرورة (فيقال في نحو من زيد جاء من زيد ورأيت من زيد ومررت بمن زيد) (ومعطى ماله مستقلا) بأن يضعف ان كان آخره لين فيقال جاء في زيد ويقابل الأجود انه يحكى فيقال جاء من زيد (وقيل يجب) الاعراب والاضافة (في ثلاثي أو ثنائي صحيح) كتنزوب ومن وعن ولا تجوز الحكاية (وقيل) تجب (الحكاية في ثنائي معتل) كفى ولا يجوز الاعراب (و) المسمى بجاء ومجرور والجاء (حرف) واحد (يحكى وجوبا عند الجمهور) وأجاز المبرد والزجاج اعرابهما ويكمل الاول كما لو سمى به مستقلا فيقال في زيد جاء في زيد (و) المسمى (بالذى وفروعه ان قلنا آل معرفة حذف) فيقال جاء لدولت (والا) بان قلنا زائدة وتعريفها بالصلة (فتقولان) قيل تحذف وقيل لا (وعليهما تحذف الصلة) اذ صار علما فاعنى تعريف العلمية عنها (وقيل) هذا اذا لم يلحظ فيه معنى الوصف (وان لحظ الوصف بقيا) أي آل والصلة (ويجعل الباء) من الذى ونحوه (حرف اعراب) فيقال جاء الذى ورأيت لذا كما يعرب عروس (مالم يحذف) قبل التسمية ثم يسمى به كماسمى بالذلة في الذى (فتلوه) وهو الذال حينئذ يجعل حرف الاعراب فيقال جاء لذا ورأيت لذا (واسماء الحروف) ألف باء تاء ناء الى آخرها (وقف) كما جاءت في القرآن الم (الامع عامل فالاجود) حينئذ فيها (الاعراب ومد المقصور) منها نحو كتبت باء وتاء ويجوز فيها الحكاية كما لها بلا عامل نحو كتبت باء وتاء وجيم وحاء ويجوز ترك المد بأن يعرب مقصورا منوناً نحو كتبت باء (كالتعاطف) أي كما اذا تعاطفت فان الاجود فيها أيضا الاعراب والمد وان لم يكن عامل تقول جيم وكاف وباء كما تقول واحد واثان وثلاثة وأربعة

الضرائر \* أي هذا بحث الامور التي تجوز لضرورة الشعر ولا تجوز في غيره (يجوز للشاعر) ان يرتكب (ما لا يجوز في الاختيار قال ابن مالك ان لم يجد عنه مندوحة) بأن لم يمكنه الاتيان بعبارة أخرى (وجوزه ابن جنى وابن عصفور وأبو حيان وابن هشام مطلقا) أي وان لم يضطر اليه لانه موضع ألف في الضرائر بدليل



\* كم يجوز مقرف نال العلى \* فصل بين كم ومدخولها بالجار والمجرور وذلك لا يجوز إلا في الشعر ولم يضطر إلى ذلك  
 إذ قد يزول الفصل بينهما برفع مقرف أو نصبه قال أبو حيان في شرح التسهيل لا يعنى الصويون بالضرورة أنه  
 لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ والا كان لا توجد ضرورة لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها وتنظيم  
 تركيب آخر غير ذلك التركيب وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع  
 ذلك في كلامهم النثر وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام انتهى (وذمه ابن فارس مطلقاً) فقال  
 ما رأينا أميراً أو ذا شوكة أكرم شاعراً على ارتكاب ضرورة فاما ما يأتي بشعر سالم أو لا يعمل شيئاً (نعم لا يخرج  
 عن الفصاحة إلا ما استوحش وفاق الحازم) الأندلسي وعبارته في المنهاج الضرائر السائغة فيها المستقيم وغيره  
 وهو ما لا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف وقد تستوحش منه النفس كالاسماء المعدولة وأشد  
 وتنوين أفعل من ومما لا يستقيم قصر الجمع الممدود ومد الجمع المقصور ويستقيم منه ما أدى إلى التباس جمع  
 بجمع كرد مطاعم إلى مطاعم أو عكسه فإنه يؤدي إلى التباس مطعم بمطعم وأقبح الضرائر الزيادة المؤدية إلى ما ليس  
 أصلاً في كلامهم كقوله \* من حيث ما نظروا أدنوا فانتظروا \* أي انظر إلى ما يقل في الكلام كقوله  
 \* طأطأت شبالي \* أي شبالي والنقص المجحف كقوله \* درس المنايا بما تالع فاباني \* أي المنازل والعدول عن  
 صيغة لأخرى كقوله \* جدلاً محكمة من نسج سلام \* أي سليمان انتهى قال في عروس الافراح وهذا تفصيل  
 حسن ينبغى اعتباره قال وقد أطلق الخفاجي أن صرف غير المنصرف وعكسه في الضرورة مغل بالفصاحة  
 فتلخص من ذلك قولان (وهي كثيرة جداً) حتى أفردها ابن عصفور بمؤلف (وغالبها مفرق في أبواب ومنها نقل  
 حركة وحرف لغير محله) كقوله

قد كان شيبان شديداً وهسه \* حتى أتاه قرنه فرفسه

نقل ضمة الهاء إلى الصاد كقوله \* تكاد أو إليها تمرى جلودها \* أي أوائلها (وحذف تنوين) كقوله  
 \* وقل بشاشة الوجه الملبج \* أي بشاشة بالنصب على أنه تمييز نسبة الوجه فاعل قل (و) حذف (نون شتان)  
 \* كقوله \* أريد صلاحها وتريد قتلى \* وشتاين قتلى والصلاح  
 (و) حذف (نون لكن) كقوله

فلست بآتيه ولا أستطيعه \* ولا أكاسقني إن كان ماؤك ذا فضل

(و) نون (لم يكن قبل ساكن) كقوله لم يك الحق على أن هاجه \* رسم دار قد تعفت بالطلل  
 (و) حذف (ما) النافية (ولا النافية حيث لا تجوز) بأن لم يكن لا في مضارع جواب قسم كقوله  
 لعمر أبي دهماء زالت عزيزة \* على قومها ماقتل الزندقادح  
 أي ما زالت وقوله رأيته يا ابن الحارثية كالتى \* صناعتها أبقت ولا الوهى ترفع  
 أي لا صناعتها (و) حذف (همز مثنى) كقوله \* وذلك أن الحكم قليل \* لو احدثنا أجل أيضاً ومينا \* أي مثنى (و)  
 حذف (كان بلا عوض) عنها مما بعدان ونحوها كقوله \* ازمان قومي والجماعة \* أي ازمان كان قومي (وقصر  
 الممدود) كقوله \* لا بد من صنعاوان طال السفر \* (وقال الكسائي في النصب فقط) قال لا تكاد العرب  
 تقصر مدوداً في رفع ولا جرور دماً تقدم وبقوله \* وأهل الوفا من حادث وقديم \* (و) قال (الفراء) أن جاز  
 محيته مقصوراً في باب كالهواء بخلاف ماله قياساً يوجب مده كفعلاً فاعل فلا يجوز قصره ورد بقوله

\* صفراً كلون الفرس الأشقر \* (واستثنى ابن هشام) فيما رأيت بخطه في حواشي شرح الألفية لابن الناطم  
 (نحو سواء) قال لأنهم قالوا فيه سوى بالضم والكسر مع القصر فهما وحيث قصوا مد والآخر فليس لك أن تفتح



وتقصر للضرورة لان لك عن ذلك مندوحة بأن تضم أو تكسر فلا يقع لك تجوز في الكلمة وخروجها عن أصلها وغيره لم يستثن ذلك لاشتراطه أن لا يجد مندوحة وهو مفقود هنا (وعكسه) أي مد المقصور كقوله يالك من تمر ومن شيشاء \* ينشب في المسعل واللهاة

(خلافا لكثير البصرية) في قولهم بالمنع (مطلقا والقراء في اشتراط أن يكون له قياس يوجب مده) ليكون رجوعا اليه بخلاف ما يوجب الياس قصره كفعلي فعلا فلا يجوز مده (وإبدال حركة أو حرف من) حركة أخرى أو حرف (آخر) فالاول كإبدال كسرة نون المثني بفتحة أو ضمة وفتحة الجمع بكسرة والثاني (كالياء من آخر ثالث وخامس وسادس وأرانب وضفادع وتقضض) في قوله

قد مر يومان وهذا الثالي \* وأنت بالهجران لا تبالي

وقوله \* وعام حلت وهذا التابع الخامي \* وقوله \* فزوجك خامس وأبوك سادى \* وقوله \* من الثعالى ووخر من أرائها \* وقوله \* والضفادى جة نقانق \* وقوله \* تقضى البازى اذا البازى كسر \* (و) كإبدال (الجيم من يا حجتى) في قوله \* يارب ان كنت قبلت حننج \* (و) كإبدال (هاء من ألف ما وهنا) في قوله \* من بعدما وبعد ما وبعدت \* وقوله \* من ههنا ومن ههنا \* (وحركة عين ساكنة) في اسم أو فعل كقوله \* ضربا ألباسب يلقح الجلداء \* وقوله \* مذسته وخسون عددا \* (وزيادة حرف اشباعا وغيره) كقوله \* أقلى اللوم عاذل والعتاباء \* وقوله \* كانت فينا آيات غريب \* وقوله \* تنقطعت في دونك الاسباب \* أى تقطعت (وإببات النون في الاضافة) كقوله \* هم القائلون الخير والآمرونه \* (وفك المدغم) كقوله \* الحمد لله العلى الاجل \* (وقطع) همزة (الوصل) كقوله \* وكل إثنين الى افتراق \* (وتشديد المخفف) كقوله \* وهو على من صبه الله علقم \* (وتأنيث المذكر) كقوله \* سائل بنى أسد ما هذه الصوت \* (وعكوسها) أى سكون عين متحركة كقوله \* أبى من تراب خلقه الله آدم \* وقوله \* ولكن نظرات بعين مريضة \* ونقص حرف كقوله \* وأخو النوان متى يشأ يصرمه \* وقوله \* والبكرات الفسح العطاسا العظاميس جمع عيطموس وقوله \* او الفامكة من ورق الحى \* أى الحام وزوال النون في غير الاضافة كقوله \* وهم متكفوا البلد الحراما \* وادغام ما يستحق الفك كقوله (١) ووصل همزة القطع كقوله \* أبوههم أبى والامهات امهاتنا \* وتخفيف المشدد كقوله \* رهط ابن مرجوم ورهط ابن المعل \* أى المعلى وتذكير المؤنث كقوله \* لو كان مدحة حى منشرا أحدا \* (وزيادة من في الحكاية وصلا) كقوله \* أتوانارى فقلت منون أنتم \* (و) زيادة (هاء السكت فيه) أى الوصل كقوله \* يا مرحبا به بجمار ناجيه \* وقوله \* فقلت أيارباه أول سؤلى \* (و) زيادة (نون شديدة آخر) كقوله

أحب منك موضع الوشمن \* وموضع الازار والقعن

(و) زيادة (لام في مفعول تقدم فعله) كقوله \* ملكا أجار لمسلم ومعاهد \* (و) زيادة (ما بعد ك) كقوله كما أمرؤ في معشر غير قومه \* ضعيف الكلام شخصه متضائل

(و) زيادة ما بعد (اللهم) كقوله

وما عليك أن تقولى كما \* سبحت أو هلت يا اللهم

(و) زيادة ما (ابتداء) كقوله مامع انك يوم الورد ذو جزر \* ضم الدسيعة بالسامين وكار

(و) زيادتها (بين البدل ومتبوعه والفعل ومرفوعه) كقوله

(١) هكذا بياض في النسخ كلها



وكأنه لحق السراة كأنه \* ما حاجبيه من شيا بسواد

وقوله \* خرجم أنف خاطب بدم \* (و) زيادة (الجار على) جار (مثله) لفظا كقوله \* وللملأهم أبدأ دواء \* أو تعدية كقوله \* فأصحن لا يسألنه عن بمابه \* (و) زيادة (النافي) كقوله \* وما ان لا تحالك لهم ثياب \* وقوله \* الا الاواري لا يان ما أينها \* زاد ان ولا وان وما (و) زيادة (لفظ اسم) كقوله \* الى الحول ثم اسم السلام عليكما \* (وكل ما وصفناه) في هذا الكتاب فيما تقدم أو يأتي (بالندو وأوالشدوذ أو المنع اختيارا أو) المنع (في السعة) فهو من ضرائر الشعر (وقلب الاعراب قيل يجوز فيها) أي الضرورة (مطلقا وقيل) يجوز فيها (بشرط تضمين العامل) معنى يصح به (وقيل يجوز في الكلام أيضا) اتساعا واتكالا على فهم المعنى (أما إبدال اسم بما سبه اشتقاقا كسلام عن سليمان) في قوله \* محكمة من نسج سلام \* (أو غيره نحو \* والشيخ عثمان أبو عفان) أي ابن عفان أبو عمرو (فمنوع) لا يجوز في الشعر ولا في غيره (واستحسن أهل البديع بعض ما سماه النحاة ضرورة كحذف معمول الجوازم) والجار والمستثنى (المسمى) عند أهل البديع (بالاكتفاء) ونظم فيه الباخرزي \* على نحت القوافي \* وما على اذالم \* (فان اشقل) الكلام (على تورية تصرفه عنه) أي عن الاكتفاء (فأحسن) واحلى كقوله (١)

\* خاتمة \* المختار وفاقلا لا خفش) وخلا فلا في حيان وغيره (جوازه) أي ما جاز في الضرورة في النثر (للتناسب والسجع) نحو قوله صلى الله عليه وسلم فيمار واه الحاكم وغيره (اللهم رب السموات) السبع (وما أظللن) ورب الارضين السبع (وما أظللن) (و) رب (السياطين وما أظللن) وكان القياس أضلوا فأتى بضمير مؤنث لمناسبة أظللن وأظللن وقوله في حديث المواقيت في الصحيح (هن هن) والقياس لهم بعوده على أهل المدينة ومن ذكر معهم وقوله فيما رواه البزار في مسنده وغيره (انفق بلا ولا ولا تخش من ذي العرش إقلالا) (نون المنادى المعرفة ونصبه لمناسبة إقلالا وقوله للنساء حين رجعن من الجنابة فيمار واه ابن ماجة وغيره) (ارجعن مأزورات غير مأجورات) والقياس موزورات بالواو وقوله فيمار واه (كل ما أصحيت) أي ما رميت من الصيد فقتلته وأنت تراه (ودع ما أميت) أي ما رميته فغاب عنك ثم مات والقياس (٢) وقوله فيمار واه البزار أيتكن صاحبة الجمل الازبب تبجها كلاب الحواب والقياس الأزب بالادغام وقوله فيمار واه البخاري أعيد كما بكلمات الله التامة (من كل شيطان وهامة) أي حنش مخوف (و) من (كل عين لامة) أي تصيب بسوء والقياس مامة ونظائر ذلك في الحديث والكلام الفصح كثير لا يمكن استيعابه ومما استدل به لذلك قوله تعالى . وتظنون بالله الظنونا . فأضلونا السيلاب . بزيادة الألف لتوافق الفواصل

\* الكتاب السادس في الابنية \* للاسماء والافعال قال ابن الحاجب وهي اما الحاجة المعنوية بأن يتوقف عليها فهم المعنى كالماضي والمضارع والامر والمصدر وأسماء الزمان والمكان والآلة والفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل والتأنيث والجمع والمصغر والمنسوب أو اللفظية بأن توقف عليها التلفظ باللفظ وذلك كالابتداء والوقف أو للتوسع كالمقصود والمدود أو للجانسة كالامالة وبدأت بأوزان أبنية الاسم وبالمجرد منها الآن كلاهما أصل بخلاف مقابله وبالتالي لانه أكثر لخصته ولذا أكثر أبنيته فقلت (الاسم المجرد) من الزوائد (إماتلاني) وله عشرة أبنية ومقتضى القسم اثناء شمر لانه امام مفتوح الاول أو مكسوره أو مضمومة مع سكون الثاني وفتحه وكسره وضمه وثلاثة في أربعة باثني عشر وذلك (كفلس) في الاسم وصعب وبر في الصفة (وفرس) وحسن ويقق (وكتف) ودرد للذي سقطت أسنانه وحذر (وعضد) وحدث (وحبر) وحب

(١) هكذا يياض بالاصل (٢) كذا يياض



(وعنب) قال سيديويه ولم يجئ منه في الصفة الا قوم عدى واستدرك عليه ديناقيا . ولحم زيم أى متفرق . ومكانا  
سوى . وطرائق قدادا . وماء صرى أى طال مكته ( وابل ) قال سيديويه ولم يجئ غيره واستدرك عليه أطل  
للخصر وبلص للبلوص ولا أفعله أبد الأبد ووذ ومشط وأشر لغات وفي الصفة امرأة بلزا أى ضخمة وأتان  
أبد أى ولود (وقفل) وحاو ( وصر د ) وجد ( وعنق ) وشلل فهذه عشرة ( وسقط فعل ) بضم أوله وكسر  
ثانيه ( وفعل ) بكسر أوله وضم ثانيه ( استقلا ) لاجتماع ثقلين اذ الضمة أثقل الحركات لتحرك الشفتين لها  
وتليها الكسرة لتحرك الشفة السفلى لها بخلاف الفتحة اذ لا تحرك معها والسكون اذ هو عدم محض ولم يعتبر  
بنحو العضد و يضرب لان كسرة الاول وضمة الثانى منتقلة ولا يضرب لانها صيغة عارضة وللاحتياج اليها في  
الافعال بخلاف الاسماء وما ورد فيها من نحو دثل لدويته ودثم للاستفزاز وحبك فن تداخل اللغتين أعنى  
ضمها وكسرها ركب منهما القارىء ما قرأ به كذا قاله ابن جني قال أبو حيان والاحسن عندي ان يكون مما تبع  
فيه حركة الحاء لحركة تاء ذات في الكسر ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن حاجر غير حصين ( أو ر باعى )  
وله أوزان باتفاق خمسة وباختلاف أكثر مقتضى القسمة أن يكون ثمانية وأربعين بضرب اثني عشر في أربعة  
وهي أحوال اللام الأولى لكن لم يأت منها الا ما يذكر إما للاحتراز عن التقاء الساكنين أو لدفع الثقل أو توالي  
أربع حركات فالمتفق عليه من أوزانه فعلل بفتح الفاء واللام الأولى وسكون العين ( بكعفر ) وهو النهر الصغير ( و  
فعلل بكسرهما نحو ( زبرج ) بالزاي والموحدة والراء والجيم وهو الزينة ( و ) فعلل بضمهما نحو ( برثن ) بالوحدة  
والراء والمثلثة والنون وهو مخلب الاسد ( و ) فعلل بالكسر والسكون والفتح نحو ( درهم ) وهجرع للمعطر الطول  
قال الأصمعي ولانثالث لهما واستدرك عليه زبر وقلم لجبل وللشيخ المسن وهبلع لمن لا يعرف أبواه أو أحدهما ( و )  
فعلل بالكسر والفتح وسكون اللام الأولى نحو ( قطر ) بالقاف وهو وعاء الكتب ( قال الكوفية والاختفش  
وابن مالك و ) فعلل بالضم والسكون وفتح اللام الاول نحو ( جحذب ) بالجيم والحاء المهملة والموحدة وهو نوع من  
الجراد وسيديويه واه بضم الدال فهو من باب برثن وخفف ( و ) قال ( قوم و ) فعلل بالضم والفتح وسكون اللام  
الاولى نحو ( خبعث ) ودهر للجمل الضخم وفكر واحد الفكرين وهي الدواهي ( و ) فعلل بالكسر  
والسكون وضم اللام الأولى نحو ( زعبر ) وخرفع وهو القطن الفاسد وتبل وهو الداهية ( و ) فعلل بالضم  
والسكون وكسر اللام ( نحو حرمن ) وفعلل بفتحات نحو ( دهيج ) لجر ( و ) فعلل بفتحتين وضم اللام نحو  
( عرتن ) لشجر ( و ) فعلل بفتحتين وكسر اللام نحو ( جندل ) للسكان الكثير الحجارة ( و ) فعلل بالضم والفتح  
وكسر اللام نحو ( علبط ) للرجل الضخم والأكثر من لم يشبوا هذه الاوزان لندور ما ورد منها خصوصا  
ما توالى ما فيه أربع حركات وهي الأربعة الأخيرة فجعلوها فروعا عن فعلل وفعليل وفعلال فدخج مشتل  
دهيج وعرتن مخفف عرتين وجندل مخفف جنديل وعلبط مخفف علبط ( أوخاسي ) وله أوزان بالاتفاق  
أربعة وزيد عليها ما نذكر ومقتضى القسمة أن تكون مائة واثنين وتسعين بضرب ثمانية وأربعين في الأحوال  
الأربعة للام الثانية ولم يرد سوى ما ذكر لما تقدم فالمتفق عليه من أوزانه فعلل بفتحات مع سكون اللام الأولى  
( كسفرجل ) وفعلل بالكسر والسكون وفتح اللام الأولى وسكون الثانية نحو ( قرطعب ) بالقاف وهو  
الشيء الخفيف ( و ) فعلل بالفتح والسكون وفتح اللام الأولى وكسر الثانية نحو ( حمرش ) بالحاء والجيم آخره معجمة  
وهو المجوز الكبيرة وقيل الأفعى ( و ) فعلل بالضم والفتح والسكون اللام الأولى وكسر الثانية نحو ( قدعمل )  
بالقاف والمعجمة وهو الاسد ( قال أبو حيان ) وفعلل بكسرات وسكون اللام الأولى نحو ( عقرطل ) للعبة ( و )  
فعلل بضمات وسكون اللام الأولى نحو ( قرعطب ) وفعلل بالكسر والفتح وسكون اللام الأولى وفتح الثانية نحو



(سبطر) للضم كذا ذكرها مزيدة على التسهيل في شرحه جازما بها (و) قال (ابن السراج و) فعلل بالضم والسكون وفتح اللام الاولى وكسر الثانية نحو (هندلح) لبقلة معروفة قال أبو حيان ولم يذكره سيبويه والظاهر انه مما زيد فيه السون (والفعل اما ثلاثي أو رباعي) وسيأتي أوزانها ولم يأت الاسم المجرد على ستة لثلاثي بهم التركيب ونقص عنه الفعل حرفا لثقله بما استدعيه من الفاعل والمفعول وغيرهما وما يدل عليه من الحدث والزمان ولم يأت واحد منهما على أقل من ثلاثة لانها أقل ما يمكن اعتباره اذ من عوارض الكلمة الابتداء بها والوقف عليها ولا ابتداء بساكن ولا وقف على متحرك فوجب أن لا يكون حرفا واحدا والا لكان مستحقا للسكون والحركة معا وهو محال فبقي أن يكون على حرفين حرف محرك للابتداء وحرف ساكن للوقف لكنهم يكرهون اجتماع المتضادين ففصلوا بينهما بحرف وعن الكوفيين أن أقل ما يكون عليه الاسم حرفان (وما عدا ذلك) المذكور مما جاء بخلافه (شاذ) نحو دثل وطحربه (أو شبه الحرف) أي مبني كهو وذاو كم ونحوها (أو أعجمي) نحو زرجس وجرير (أو محذوف) منه كيدودم وأب وأخ وبيع وق (أو مزيد) فيه (وأبنيته كثيرة) ستأتي (ومنتهاه) أي المزيد (في ثلاثي الفعل ثلاثة) بلا زيادة لثلاثي زيد على أصوله (و) في ثلاثي الاسم أربعة وزيد ما زيد ما ندر فيه خمسة وهو ثلاثة ألفاظ لاربع لها (كبدبدان) بتشديد الدال الاولى وأصله فعلعلان (وبريطيا) وهو ضرب من الثياب (وقرقيسيا) اسم بلد وهما بوزن فغيليا (و) المزيد في الاسم (الرباعي اثنان وثلاثة وفي الخماسي واحد) فيصير ستة ولا تصل الى سبعة (ومغناطيس ان صح) فيه زيادة حرفين في الخماسي فهو (نادر) لا يقاس عليه ولا يتجاوز المزيد ذلك أي سبعة أحرف في الاسم وستة في الفعل (الابتداء تأنيث) كقربلان لدويبة عريضة أصله قرعبل زيد فيه ثلاثة أحرف أحدها التاء وكاستخرجت (أو علامة تنية ونحوها) أي جمع تصحيح كائن يسهى بعرب طليل ثم يشئ أو يجمع بالواو والنون والالف والتاء (أو) علامة (نسب) كخفساري (أو) حرف (تنغيس) نحو سيخرج (أو) نون (توكيد) نحو لا ستخرجن (وأهمل) من المزيد (دون ندور فعويل) بالكسر ومن النادر سرويل (وفعولي) ومن النادر عدولي (وفعلال) بالفتح (غير مضعف) ومن النار خزعال لطلع الناقة وقسطال للغبار وقسطام للعنكبوت وبغداد اما فعلال المضعف فكثير نحو ززال وقلعال وسواس (وفعلال) بالكسر (مضعف الاول والثاني) ومن النادر يد الأنهر الشهر (وفيعال) بالكسر (غير مصدرين) ومن النادر ناقة ميلاع أي سريعة اما مصدر فكثير كقتال وززال (وفوعال) بالفتح (وأفعلة) بالكسر وفتح العين (وفعل) بكسر (أوصافها) ومن النادر رجل هوهاه أي أحرق وامعة وقسمة ضيزي أي جائرة وأما أسما فكثير كقوارب وانفحة وذكري (وفيعل) بكسر العين (في الصحيح) ومن النادر بيس وصيقل اسم امرأة اما في المعتل فكثير كسيد ولين (وفيعل) بالفتح (في المعتل دون ألف ونون) ومن النادر عين اما في الصحيح أو مع ألف ونون فكثير كيو عدويسر وعيزي وربي وتيمان لكثير الكلام المجول وهيئان للجبان

مسئلة للمضي الرباعي المجرد (فعلال) لا غير كد حرج وبدأت به خلاف بدء الناس بالثلاثي لان الكلام في ذلك يطول فأخبرته وانما لم يجئ على غير هذا الوزن لانه قد ثبت ان الاول لا يكون ساكنا وأول الماضي لا يكون مضموما في البناء للفاعل ولا مكسورا للثقل فتعين الفتح ولا يكون آخره لامفتوحا أو صفة مبنيا عليه ولا يكون ما بينهما متحركا كاه لثلاثي متوالي أربع حركات ولا مسكنا كاه لثلاثي يلتقي ساكنان ولا الثالث لمروض سكون الرابع عند الاسناد الى الضمير فتعين أن يسكن الثاني (ولمزيد) ثلاثة أوزان (تفعلل) كتحرج (وافعلل) كاحرنجم والاصل حرجم (وافعلال) كاقشعر والاصل قشعر (وأنكره قوم) وقالوا



هو ملحق بأحر نجم لأبناء مقتضب بدليل مجئ مصدره كمصدره ( وزيد أفعلى ) بتشديد اللام الأولى نحو  
 أجر مش وأجر مز قال أبو حيان ويظهر لى أنه من مزيد الثلاثى غير الملحق وغير المائل ( وللاثلاثى ) المجرد ( فعل  
 مثلث العين ) أى مفتوحها ومكسورها ومضمومها مع فتح الغاء ( فالفتوح للغة ) أى غلبة المقابل نحو كاربنى  
 فكرمته أو الغلبة مطلقا نحو قهر وقسر ( والنيابة عن فعل ) المضموم ( فى المضاعف ) نحو جلات فأنت جليل  
 ( و ) فى ( الياثى العين ) نحو طاب فهو طيب وأصله أن يكون على فعل ( وللجمع ) ككشر وحشد ويتصل به ما  
 دل على وصل كمرج ومشج ( والاعطاء ) كمنح ونحل ( والاستقرار ) كسكن وقطن ( وضدها ) أى الثلاثة وهو  
 التفريق كفصل وقسم ويتصل به ما دل على قطع كقصم أو كسر كقصف أو خرق كنعقب والمنع كخطل  
 وحظر والتحول كرحل والسير كرمل وذمل ( والابذاء ) كلسع ولدغ ( والاصطلام ) كسج وردد  
 ( والتصويت ) كصرخ وصهل ويلحق به ما دل على قول كناطق ووعظ ( وغير ذلك ) كالذفع نحو  
 درأ وودع والتحويل كقلب وصرف والستر كتكبا وحجب والتجريد كسلخ وقشر والرى كقذف وحذف  
 ( والمكسور للمل ) كمرض ( والأحزان ) كحزن ( وضدها ) كبرى ونشط وفرح ( والألوان ) كسود  
 وشهب ( والعيوب ) كعور وعرج ( والحلى ) كحبه وعين ( والاعناء عن فعل ) المضموم ( فى يائى اللام )  
 كحي ووعى ( ولما طوعه فعل ) بكده فجدع وثلمه فثلم وثرمه فثرم ( ولزومه أكثر ) من تعديه فان أكثر الأفعال  
 التى جاءت على فعل لازمة استقراء ( والمضموم للغرائز غالبا ) ككرم ولوم وشعر وفقه ومن غير الغالب كجنب  
 ونجس ( ولم يرد يائى العين ) استغناء عنه بفعل لاستئصال الضمة على الياء نحو طاب يطيب بخلاف الواو قالوا  
 طال أصله طول ( إلهيو ) انتهى بمعنى حسنت هيئته فانه جاء مضموما وهو يائى العين شدوذا ( ولا ) يائى  
 ( اللام الانهوى ) الرجل من النية وهى العقل فان أصله نهى قلبت الياء واوالانضمام ما قبلها وذلك أيضا شاذ وورد  
 واوى اللام نحو سرو الرجل ( ولزيد ) من الثلاثى ( أفعلى ) وهو ( للتعدية ) كاحرجت زيدا  
 ( والصيرورة ) كاغد البعير أى صار ذا غدة ( والسلب ) كأكسبته أى أزلت شكايته ( والتعريض )  
 كأكملت فلانا اذا عرضته للقتل وأبعت الشئ اذا عرضته للبيع ( ووجود الشئ على صفته ) كاحدت فلانا  
 وأبخلته وأجبنته أى وجدته متصفيا بالجد والبخل والجبن ( والاعانة ) كاحلبت فلانا وأرعيته أى أعنته على  
 الحلب والرعى ( وبمعنى فعل ) كاحزنه بمعنى حزنه وأشغله بمعنى شغله وأحبه بمعنى حبه ( ومطاوعة ) ككبت  
 الرجل فأكب وقشعت الريح السحاب فاقشع ( والاعناء عنه ) كارقل وأعنى أى سار سيرا سرا وأذنب  
 بمعنى أثم وأقسم بمعنى حلف ( وفعل ) وهو ( للتعدية ) نحو أدبت الصبي ( والتكثير ) كفتح الأبواب  
 وذبحت الغنم ( والسلب ) كقردت البعير وحامته أى أزلت قراده وحلمه ( والتوجه ) كشرق وغرب وغور  
 وكوف وبصر أى توجه نحو الشرق والغرب والغور والكوفة والبصرة ( واختصار الحكاية ) كآمن وهلل  
 وأبه وسج وسوف اذا قال آمين ولا إله إلا الله ويأياها وسبحان الله وسوف زو بمعنى فعل ) مخفف العين كقدر  
 بمعنى قدر وبشر وبشر بمعنى بشر وماز ( و ) بمعنى ( تفعل ) كولى بمعنى تولى أى أعرض وفكر بمعنى تفكروهم  
 بمعنى تميم ( والاعناء عنهما ) كعرد فى القتال أى فرو غيره بالشئ أى أعابه وعول عليه أى أعقد وكجرت المرأة  
 صارت عجوزا ( وافاعل ) وهو ( للاشتراك ) فى الفاعلية والمفعولية معنى كضارب زيد عمر فان كلاما من  
 زيد وعمرو من جهة المعنى فاعل ومفعول اذ فعل كل واحد منهما بإصاحبه مثل ما فعل به الآخر ( وبمعنى فعل )  
 كجاوزت الشئ وجزته وواعدت زيدا واعدته ( وبمعنى أفعلى ) كباعدت الشئ وأبعدته وضاعفته  
 وأضعفته ( والاعناء عنهما ) كبارك الله فيه أى جعل فيه البركة وقاسى وبالى به أى كابدوا كثر به وكواريت



الشيء بمعنى أخفيته ( وتفاعل ) وهو ( للمشاركة ) كضارب زيد وعمر و ( والتجهيل ) كتغافل وتجاهل  
وتباله وتمارض وتطارش ( ومطاوعة فاعل ) كباعده قباعده وضاعفت الحساب قضاغف ( وبمعنى فعل )  
كتوانى وونى وتعالى وأعلاه ( والاغناء عنه ) كتئاب وتمازى ( فان تعدى هو ) أى تفاعل ( أو تفعل دون  
التاء لاثنيين ) أى مفعولين ( فمعها ) أى التاءية تعدى ( لواحد ) كنازعة الحديث وناسيته البغضاء أى تنازعنا  
الحديث وتناسينا البغضاء وعلمته الرماية قعامها وجنبته الشر قجنبه ( والا ) بأن تعدى دونها لواحد ( لزوم )  
معها كضارب زيد وعمر وأدبت الصبي وتأدب الصبي ( وتفاعل ) وهو ( لمطاوعة فعل )  
ككسرتة فتكسر وعلمته فتعلم ( والتكلف ) كتعلم وتصبر وتشجع اذا تكلف الحلم والصبر والشجاعة  
وكان غير مطبوع عليها ( والانتخاذ ) كتبنت الصبي اتخذته إبناً وتوسدت التراب اتخذته وسادة ( والتكوين  
بمهلة ) كتفهم وتبصر وتسمع وتعرف وتجرع وتحسى ( والتجنب ) كتأثم وتخرج وتهجد اذا تجنب الأثم  
والخرج والهجود ( والصبرورة ) كتأبمت المرأة وتنجبر الطين وتجن اللبن ( وبمعنى استعمل ) كتكبر وتكبر  
( و ) بمعنى ( فعل ) كتعدى الشيء وعداه اذا جاوزه وتبين وبان ( والاغناء عنه ) أى عن فعل كتكلم وتصدى  
( واقفعل ) وهو ( للانتخاذ ) كاذبح وأطبخ وأشتوى أى اتخذ ذبيحة وطبخا وشواء ( والتصرف ) ويعبر عنه بالتسبب  
كاعتقل واكتسب اذا تسبب فى العمل والكسب ( والمطاوعة ) كاذففته فانتصف وأشعلت النار فاشتعلت  
( والتخير ) كانتخب واصطفى وانتقى ( وبمعنى تفاعل ) كاشتوروا وتشاوروا ( وتفاعل ) كابتسم وتبسم  
( واستعمل ) كاعتصم واستعصم ( وفعل ) كاقدر وقدر ( والاغناء عنه ) أى عن فعل كاستلم الحجر والتقى  
الرجل قال فى الارتشاف وأكثر بناءا ففعل من المتعدى ( وانفعل ) وهو ( لمطاوعة فعل علاجاً ) نحو صرفته  
فانصرف وقدمته فانقسم وسبكته فانسبك ( ولا يبنى ) انفعل ( من غيره ) أى من غير ما يدل على علاج من  
فعل فلا يقال عرفته فانعرف ولا جهلته فانجهل ولا سمعته فانسمع وكذا لودل على معالجة ولم يكن ثلاثياً لا يقال  
أحكمته فانحكم ولا أكلمته فانكلم وشذ نحو فحمته فانفحم وأدخلته فاندخل ( ولا يبنى ) ( من لازم خلافاً لآبى  
على ) الفارسي فانه زعم انه قد جاء من لازم نحو منهو ومنغو وخرج على انه مطاوع أهويته وأغويته ( واستعمل )  
وهو ( للطلب ) كاستغفر واستعان واستطعم أى سأل الغفران والاعانة والاطعام ( والتحول ) كاستنصر البغاث  
أى صار نسرا واستنجبر الطين ( والانتخاذ ) كاستعبد عبداً واستأجر أجيراً ( والوجود ) كاستهظمه اذا وجدته  
عظيماً ( وبمعنى أفعل ) كاستحصد الزرع وأحتصد ( ومطاوعة ) كاحكمه فاستحكم ( و ) بمعنى ( فعل ) كاستغنى  
وأغنى ( والاغناء عنه ) كاستحيا واستأثر ( وأفعل ) وهو ( للالوان ) كاحمر وأسود ( والعيوب ) كاحول ( ولا  
يبنى من مضاعف العين ) فلا يقال فى رجل أجم بالجم أى لا ربح معه فى الحرب أجم لما فيه من الثقل ( ولا ) من  
( معتل اللام ) فلا يقال فى رجل ألى وهو الاسمر الشفتين المي ( وتلى عينه ألف ) نحو أجار وأحوال ( وقيل )  
وعليه التحليل ( هو الاصل ) وأفعل مقصور منه واختاره ابن عمقور بدليل انه ليس شئ من أفعل الا  
ويقال فيه افعال ( وافعول ) وهو ( للبالغة ) نحو اخشوشن الشيء كثرت خشونته واعشوشب المكان  
كثرت عشبه ( والصبرورة ) كاحلولى الشيء صار حلوا واحقوق الجسم والهلل صار كل منهما أحقن أى منحيا  
( وافعول وافعول وافعيل ) ابنية ( نوادر ) كاجلوز اذا مضى وأسرع فى السير واعلوط البعير اذا تعلق بعنقه  
وعلاه واخر وط بهم السير اذا اشتد وكاعنوجج البعير أسرع واهبج الرجل تكبر ( وما عداها ) أى  
الابنية المذكورة ( ماحق ) وذلك فوعل كحوقل الشيخ كبر وفعل كجهور أى رفع صوته بالقول وفعل  
ذوالزيادة ككالب وفعيل كعيط أى أحدث عند الجماع وفعل كسلى الرجل اذا ألقاه على ظهره



﴿مسئلة﴾ ما ليس فيه ( أى فى أصوله ) ( حرف علة صحيح ) ثم ان سلم من التضعيف والهمزة فسلم أيضا ( والا ) فلا فكل سلم صحيح ولا عكس والا بأن كان فائوه أو عينه أو لامه حرف علة ( فهو معتل فبالغاء ) يقال له ( مثال ) لانه يماثل الصحيح فى صحتة ( و ) معتل ( العين أجوف ) لان إعلاؤه فى جوفه أى وسطه ( وذو الثلاثة ) لكون ماضيه على ثلاثة عند الاستناد الى التاء فهو خاص بالفعل ( و ) معتل ( اللام منقوص ) لنقصانه عن قبول بعض الاعراب ( وذو الاربعة ) لكونه على أربعة حرف عند الاستناد الى التاء فهو خاص بالفعل أيضا ( و ) المعتل ( بحرفين لغيف ) لا لتفاف حرفى العلة فيه أى اجتماعهما ثم هو ( مقرون ان تواليا ) كويل ويوم وثوى ( والا ففروق ) والمعتل بالثلاثة قليل جدا كواو وياء لاسمى الحرفين فلهذا لم نتعرض لذكره

﴿مسئلة المضارع﴾ انما يحصل ( بزيادة حرف المضارعة على الماضى ) وذلك الهمزة والنون والتاء والياء لان معناه متغير وتغير المعنى يقتضى تغير اللفظ ( فان كان ) الماضى ( مجردا ) من الزيادة وهو ( على فعل ) بالفتح ( ثلث عينه ) فى المضارع أى قمت وكسرت وضمت نحو ضرب يضرب ونصر ينصر ولا شرط للكسرة والضمه فيجوز ان سواء كانت العين أو اللام حرف حلق كدخل يدخل ورجح يرجح أم لا ( وشرط الفتح كونها ) أى العين ( أو اللام حرف حلق ) وسيأتى نحو سأل يسأل ومنح بمنح بخلاف غيره وعلة جواز الفتح فيها ذكر التخفيف لاستقلال حرف العلة واكتفى فيها اذا كان الفا نحوأ كل يأ كل بسكونه ولو كانت العين واللام معاً من جنس واحد فلا فتح أيضا لسكونها بالادغام نحو صبح يصح ولم احتج الى تقييده بكونه غير ألف كما فعل ابن الحاجب لعدم الحاجة اليه اذ لا يكون أصلا فى فعل كما نبه عليه شرح كلامه ثم الحركات الثلاث تستعمل فى الكلمة الواحدة كمضارع صبح ونهق ودبغ ورجح وقد لا يستعمل فيها الا حركة كما تقدم وقد يستعمل فيها حركتان كمضارع صلح وفرع فى الفتح والضم معا وكذا الضم والكسر فى غير الحلقى قد يجتمعان كمضارع فسق وعكف وقد لا كما تقدم فاشكل فهل يتوقف فيه على السماع لاستعمال العرب الوجهين فى بعضه واقتصارهم فى بعض على وجه أو يجعل بالكسر لانه أخف وأكثر خلاف وقيل يجوز ان فى كل مضارع سماعه أم لا قال أبو حيان والذى نختاره انه سمع ان الكسر أو الضم اتبع والاجاز فيه الكسر والضم ( ولزموا الضم فى باب المبالغة على الصحيح ) نحو ضارب يضربته اضربه وكابرني فكبرته أ كبره وفاضلى فضلته أفضله وجوز الكسائى فتح عين مضارع هذا النوع اذا كان عينه أو لامه حرف حلق قياسا نحو فاهمنى ففهمته أفهمه وفاهمنى ففقهته أفقهه وحكى الجوهرى واضأنى فوضأته أوضؤه قال وذلك بسبب الحرف الحلقى وروى غيره شاعرتة فشعرتة أشعره وفاخرنى ففخرته أنخره بالفتح ورواية أبى ذر بالضم ( و ) لزموا الضم ( فى المضاعف المتعدى ) نحو شديشده وعدى دلته كثيرا تلحقها الضمائر المنصوبة فلو كسر لزم الخروج من كسرة الى ضمتين متواليتين فضم ليجرى اللسان على سنن واحد بخلاف اللام ( و ) لزموا الضم ( فى الاجوف والمنقوص بالواو ) للناسبة ولئلا يقلب ياء فيلبس بالياء نحو قال يقول وجاد يجود ودعا يدعو وعلا يعلاو ( و ) لزموا ( الكسر فيهما ) أى فى الاجوف والمنقوص ( بالياء ) لما ذكر سواء كان غيره مثال نحو باع يبيع وروى برى أم مثالا نحو وفى بنى ( و ) لزموا الكسر ( فى المضاعف اللازم ) نحو صبح يصح وضج يضح وأن يأن ( و ) لزموا الكسر ( فى المثال ) نحو وسم يسم لئلا يلزم اثبات الواو فيه لارتفاع العلة الموجبة للحذف وهى وقوعها بين ياء وكسرة فيلزم واو بعدها ضمة وهو مستعمل وسواء كان صحيح اللام أم لا نحو وفى بنى هذا اذا لم تكن عينه أو لامه حرف حلق ( فان كان عينه أو لامه ) حرفا ( حلقيا فالفتح ) وارد ( أيضا ) مع الكسر نحو وعدى عد ووضع ويضرب الشاة تيعر الا ان يكون منقوصا ويكون يائيا ففيه الكسر كما سبق نحو وعى يعى



(أو) كان الماضي على (فعل) بالكسر (فتحت) العين في المضارع نحو علم يعلم تخفيفا بمخالفة عينهما (وتكسر) أيضا (في المثال) لتسقط الهمزة فتحصل الخفة نحو ورث يرث وومق يمق وجاء الفتح فيه بلا شذوذ كوله يله ووهل يهل ولم يضم في هذا الباب كراهة اجتماع ثقيلين وهما الكسر والضم في باب واحد (أو) كان الماضي على (فعل) بالضم (ضمت) أيضا في المضارع نحو ظرف يظرف لان هذا الباب موضوع للصفات اللازمة فاختر للماضي والمضارع فيه حركة لا تحصل الا بانضمام احدي الشفتين الى الأخرى رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها (وماعدا ذلك) المذكور (شاذ) كفتح مضارع أبي وركن وقنط وليس حلقى العين أو اللام وكدت المضمومة وكسر مضارع نم وبت وحب وعل المضاعف المتعدي وحسب ونعم المكسور ووطاح وتاه الواوى العين وضم مضارع فروكر وهب المضاعف اللازم وحضر وقنط المكسور (أولغة) غير فصيحة كقول بنى عامر قلى يقلى بفتحهما ووجه بالكسر يحجب بالضم وقول طي يبقى بفتحهما وقول تميم ضللت تضل بكسرهما (وغير فعل) من الرباعى والمزيد منه ومن الثلاثى (يكسر ما قبل آخره) في المضارع سواء كان عين الفعل أو اللام الأولى كدحرج يدحرج وقاتل يقاتل (مالم يكن أول ماضيه تاء زيدة) وذلك تفعل وتفاعل وتفعّل فلا يغير ما قبل الآخر نحو تعلم يتعلم وتجاهل يتجاهل وتدحرج يتدحرج اذ لو كسر لالتبس أمر مخاطبها بمضارع علم وجاهل ودحرج اذا المغيرة حينئذ انما هي بحركة التاء وقد لا يرفع اللبس لاحتمال الذهول عنها ولم يستثن ابن الحاجب تفعل ولا بد منه واستثنى المكسر اللام نحو احر واحار فانه يقال فيها يحمر ويحمار والتحقيق انه لا يستثنى لانه كان في الاصل مكسورا وزال بالادغام (ويضم حرف المضارعة من رباعى) أى ماضى ذى أربعة أحرف (ولو بزيادة) نحو يدحرج ويكرم ويعلم ويضاعف (والا يفتح) نحو يذهب وينطلق ويستخرج ووجه ذلك بأن الثلاثى كثير فى كلامهم وما زاد على الرباعى ثقيل فاختروا الفتح لخفته للكثير والثقيل والضم للقليل (وكسره) أى أول المضارع (الا الياء ان كسر تانى الماضى) كنعلم (أو زيد أوله تاء) كنتدحرج وتتعلم (أو وصل) كنتستعين (أو الياء) أيضا (مطلقا) قرئ . فأنهم يألمون كما تألمون . بكسر الياء والتاء (أو فى) ما فاقوه واونحو (وجل) وقرئ به (وقلب الفاء) التى هى واو (حينئذ ياء) لوقوعها ساكنة بعد كسرة نحو يبجل (أو ألفا) نحو ياجل (لغات) منقولة

﴿مسئلة﴾ الامر من ذى همز (الوصل) يفتح به (نحو انطلق واستخرج واقتدر واخشوشن وغيره) يفتح (بتالى حرف المضارعة) ان كان متحركا الآن نحو دحرج وتدحرج أو أصلا نحو أكرم اذا وصل فى يكرم يؤكرم (فان كان) تالى حرف المضارعة (ساكنا فالوصل) يفتح نحو اضرب واعلم وانحرج (وحركة ما قبل آخره كما مضارع) لانه مأخوذ منه

﴿مسئلة﴾ فى العمل المبني للفعول (الجمهور ان فعل المفعول مغير) من فعل الفاعل فهو فرع عنه (وقال الكوفية والمبرد وابن الطراوة أصل) ونسبه فى شرح الكافية لسيبويه (لأن رومه فى أفعال) فلم ينطق لها بفاعل كزهى وعنى فلو كان فرعا لزم ان لا يوجد الا حيث يوجد الأصل ورد بان العرب قد تستغنى بالفرع عن الأصل بدليل انه وردت جوع لا مفرد لها كمذا كير ونحوه وهى لا شك ثوان عن المفردات قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدى كبير فائدة (ويضم أوله مطلقا) ماضيا كان أو مضارعا (و) يضم (معه تانى ذى تاء) مزيدة سواء كانت للطاعة نحو تعلم وتبوع وتدحرج أم لا نحو تكبر وتجبىر حذرا من الالتباس (ويقلب ثالثه) أى ذى التاء (واوا) لوقوعها بعد ضمة كفى تبوع (و) يضم مع الأول أيضا (تالت ذى) همز (الوصل) لئلا يلتبس بالامر فى بعض أحواله نحو استخرج واستغنى (ويكسر ما قبل الآخر فى الماضى) كما تقدم (ويفتح فى المضارع)



كيسرب ويتعلم ويستخرج ( فان كان ) الماضي ( مثالا ) أى معتل الفاء ( بالواو جاز قلبها همزة ) سواء كان  
مضعفا نحو أدي ودام لانحوا أعد في وعد صحيح اللام كما مثل أم لانحوا أقي في وقى ( أو أجوف ) أى معتل العين  
( وأعل فيه القلب ياء ) لان الاصل في قال وباع مثاقول ويبيع استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت  
الى الفاء بعد حذف ضميتها فسميت الياء وانقلبت الياء الواو لسكونها بعد كسرة فصار قيل ويبيع والقلب واوا  
بحذف حركة العين لان الثقل انما نشأ منها وابقاء ضمة الفاء فسميت الواو وردت الياء الياء وقوعها سا كنة بعد  
ضمة نحو قول و بوع قال \* ليت شبابا بوع فاشتريت \* وقال \* حوكت على نولين اذ تحالك \* وقال \* نوط الى  
صلب شديد الجمل \* ( والاشمام وأفصحها الاولى ) وبها ورد القرآن قال تعالى . وقيل يا أرض ابلعي . وغيض الماء .  
( ثم الاشمام ) وبه قرئ وحقيقته ضم الشفتين مع النطق بحركة الفاء بين حركتي الضم والكسر متمزجة منهما  
( وشرط ) أبو عمرو ( الداني اسماعه ) أبو عمرو ( ابن الطفيل عدمه ) أى عدم اسماعه ( فالمراد ) به عنده  
( الروم ) لانه اشارة الى الحركة من غير تصويت وخرج بقيد الاعلال ما كان معلا ولم يعمل نحو عور في المكان  
فحكمه حكم الصحيح قال ابن مالك ( ويتعين احدها ) أى اللغات الثلاث ( اذا أسند ) الفعل ( للتاء والنون  
والبس بغيره ) من الاشكال ففي بعث ودنت وخفت يتعين غير الكسر وفي وزن وقدن ورعن يتعين غير  
الضم لثلاثي تبس بفعل الفاعل قال أبو حيان وهذا الذي ذكره ابن مالك لم يذكره أصحابنا ولم يعتبروه بل جوزوا  
الثلاثة وان ألبس ولم يبالوا باللباس كالم يبالوا به حين قالوا مختار لاسم الفاعل أو اسم المفعول والفارق بينهما  
تقديرى لا لفظى ( وتجري اللغات الثلاث في وزن انفعل وافتعل من ) الاجوف المعمل نحو انقيد واختير وانقود  
واختور وانقيد واختير بخلاف غيره ولو اعتل نحو اعتور وحكم الهمزة تابع للعين فتكسر وتضم وتشم كذا  
قال ابن مالك وقال ابن أبي الربيع تضم مطلقا لان الكسر في الاشمام عارض وقياسا في حالة الكسر على أمر  
المخاطبة نحو اغزى وفرق ابن الضائع بان هذه حالة عارضة بخلاف اختير ونحوه فان ذلك صار أصلا في المعتل  
ملتزما وبان الكسر في اغزى للضمير المتصل وهو معرض للانفصال وهنا الأمر عارض في نفس الفعل لازم  
له الاشياء منفصل ( وأنكر خطاب ) ان يجزى فيه ( غير الاولى ) والنزم القلب ياء ( و ) أنكر أبو الحكم الحسن  
ابن ( عذرة ) فيه ( الثانية ) وأجاز مع القلب ياء الاشمام ( وتقلب في المضارع في الجميع ألفا ) لان الاصل مثلا  
يقول ويبيع وينقود ويختير نقلت حركة الواو والياء الى العين استثقالا ثم قلبا ألفا لتحركهما في الاصل وانفتاح  
ما قبلهما الآن ( و ) تقلب ( لام ) الماضي ( المعتل اللام ) بالالف ( ياء ) وان كانت منقلبة عن واو نحو غزى في غزا  
وهدى في هدى ( وأوجب الجمهور ضم فاء المضاعف ) ثلاثيا كان أو غيره نحو حب واشتد قال تعالى . هذه  
بضاعة تاردن الياء ( وأجاز قوم الكسر أيضا ) أجاز ( المهابازى ) الاشمام وبهما قرئ في ردت ( ولا يتأتى هنا )  
عند الاسناد الى التاء ونحوها ( الالباس ) لحصول الفك حيثئذ فيظهر ( ولا يبنى ) هذا البناء ( فعل جامد وكذا ناقص  
من ) كان وكادوا أخواتهما ( على الصحيح ) وفاقا للفارسي وجوزه سيويو والسيرافي والكوفيون قال  
أبو حيان والذي نختاره مذهب الفارسي لانه لم يسمع والقياس ياباه

مسئلة \* تبنى صيغتا التعجب وافعل التفضيل من فعل ثلاثى مجرد تام مثبت متصرف قابل للكثرة غير مبنى  
للمفعول ولا معبر عن فاعله بافعل فعلاء فلا يبنيان اختيارا من اسم ولا من فعل رباعى كدحرج ولا ثلاثى مزيدا فاعل  
كان أو غيره ولا ناقص ككان وكادوا أخواتهما وعلل بأنهما مجرد الزمان ولا دلالة لها على الحدث فلا فائدة في التعجب  
بها ولا منى لزوما نحو ما عاج بالدواء أو جواز ان نحو ما ضرب لان فعل التعجب مثبت فعال ان يبنى من منى ولا غير  
متصرف كنعم وبس ويدع ويذر لان البناء منه نصرف ولا ما لا يقبل الكثرة والتفاضل كات وفنى وحدث



اذلا مزية فيه بعض فاعليه على بعض ولا مبنى للمفعول لزوما كزهي أولا كضرب لخوف اللبس ولا ما فاعله أي وصفه على الفعل كحمر وسود ووعور وعاله الجمهور بان حق ما صاغان منه ان يكون ثلاثيا محضا وأصل هذا النوع ان يكون فعله على افعل قال ابن مالك وأسهل منه ان يقال لأن بناء وصفه على افعل ولو بني منه افعل تفضيل لا تبس أحدهما بالآخر واذا امتنع صوغ التفضيل امتنع صوغ التعجب لتساويهما وزنا ومعنى وجرى بينهما مجرى واحد في أمور كثيرة وبهذا التعليل جزم ابن الحاجب (وجوزه الاخفش من كل فعل مزيد) كأنه راعى أصله لأن أصل جميع ذلك الثلاثي (و) جوزه (قوم من افعل) فقط كما كرم واختاره ابن مالك ونسبه لسيبويه ومحقق أصحابه ونالها وصححه ابن عصفور يجوز ان لم تكن الهمزة فيه للنقل ومن المسموع فيه ما أتقنه وما أصوبه وما أخطأه وما أسره وما أعدمه وما أسننه وان كانت للنقل لم يجوز ان سمع فشاذ نحو ما آتاه للعرف وما أعطاه للدرهم (و) جوزه (قوم من الناقص) قال ابن الأنباري تقول ما أكون عبد الله قائما وأكون بعبد الله قائما (و) جوزه (خطاب) الماردي (وابن مالك من فعل المفعول اذا أمن اللبس نحو) ما أجنته من جن وما أشغله من شغل وما أزهاه من زهي قال ابن مالك وهو في التفضيل أكثر منه في التعجب كزهي من ديك وأشغل من ذات النخين وأشهر من غيره وأعذر وألوم وأعرف وأنكر وأخوف وأرجى قال كعب \* فلهو أخوف عندي \* (و) جوزه (الكسائي وهشام والاخفش من العاهات) نحو ما أعوره (وزادا) أي الكسائي وهشام (والألوان) أيضا نحو ما أجره ومنع ذلك الاخفش كسائر البصريين (ونالها) قاله بعض الكوفيين يجوز (من السواد والبياض فقط) دون سائر الألوان (وقد يغني مع استيفاء الشروط) في فعل عن صوغ التعجب والتفضيل منه (فعل آخر) يصاغ منه نحو قال من المقابلة لا يقال منه ما أقبله استغناء بما أكثر قبلته وما أنومه في ساعة كذا كما استغنوا بتركت عن ودعت قال ابن عصفور وغيره ومن الافعال التي استغنى عن الصوغ فيها قام وقعد وجلس وغضب وشكر استغناء بما أحسن قيامه ونحوه وقال ابن الحاجب بل لانها لا يتصور فيها المفاضلة فلا يرجح قيام على قيام فيا يدل عليه لفظ قيام وكذا القعود والجلوس (وما فقد) الشروط (توصل اليه بجائز) يصاغ منه (ونصب مصدر المتعجب منه بعده) مفعولا فيا فعل وتميزا في افعل من (أو جر بالباء) في افعل نحو ما أشدد حرجه وجرته وكونه مستقبلا واشدد بذلك وهو أشد احرارا من الدم ويؤتى بمصدر المنفي والمبنى للمفعول غير صالح لبقاء اللفظهما نحو ما أكثر ان لا يقوم وان يضرب فان أمن اللبس جاز كونه صريحا نحو ما أسرع نفاس هند ومالا مصدر له مشهورا اني به صله لما نحو ما أكثر ما يذر زيد الشر وأكثر ما يذر ولا يفعل ذلك بالجامد اذ لا مصدر له ولا بما لا يقبل الكثرة فيما ذكره ابن هشام ومثل غيره بما أجمع موته وأجمع بموته ولا بما يلزمه النفي أو النفي من باب كان وأجاز ابن السراج ما أحسن ما ليس يذكرك زيد ولا ما يزال يذكركنا ولا تحذف همزة أفعل (وشد حذف همزة خير وشر في التعجب) سمع ما خير اللبن للصحيح وما شره للبطلون والأصل ما أخيره وما أشره فلما حذف الهمزة نقلت حركة الياء الى الخاء ولم يحتاج الى ذلك في شر وبعضهم يحذف ألف ما لا لقاء الساكنين فيقال محيره ومحسنه ومحبته (وكثر) حذفها منهما (في التفضيل) لكثرة الاستعمال نحو هو خير من فلان وشر منه وندرا ثباتها فيهما في قوله \* بلال خير الناس وابن الأخير \* وقراءة أبي قلابة . من الكذاب الأشهر . كما ندر الحذف من غيرهما كقوله \* وحب شيء الى الانسان ما منعنا \* (وما ورد بخلاف ذلك فشاذ مسموع) لا يقاس عليه (كافن به) من قولهم هو قن بكذا أي حقيق صنع من اسم وكذا قولهم ما أدرع فلانة من امرأة ذراع أي خفيفة اليد في الغزل كذا قال ابن مالك لكن حكى ابن القطاع ذرعت المرأة (وما أخصره) من اختصر فهو من غير الثلاثي لمجرد من مبنى للمفعول (و) ما (أعساه) وأعس



به من عسى وهو جامد ( و ) ما ( أزهاه ) من زهى وهو مبنى للفعول ( و ) هى ( أسود من القار ) كذا  
 فى حديث صفة جهنم من سود فهو أسود وسوداء فى صفة الخوض ماؤه أبيض من اللبن ( وأشغل من ذات  
 النحيين ) من شغل وهى مبنى للفعول ( قال أبو حيان ) وشذ أيضا ( قولهم ما أعظم الله وما أقدره ) فى قوله  
 \* ما أقدر الله أن يدنى على شحط \* لعدم قبول صفات الله الكثرة ( والمختار وفاقا للسبكى وجماعة ) كابن السراج  
 وأبى البركات ابن الأنبارى والصيرى ( جوازه ) والمعنى فى ما أعظم الله أنه فى غاية العظمة ومعنى التعجب فيه أنه  
 لا ينكر لأنه مما تحارفه العقول وإعظامه تعالى وتعظيمه الثناء عليه بالعظمة واعتقادها وكلاهما حاصل والموجب  
 لهما أمر عظيم والدليل على جواز إطلاق صيغة التعجب والتفضيل فى صفاته تعالى ( لقوله أسمع به وأبصر ) أى  
 ما أسمع وما أبصره ( و ) قول أبى بكر رضى الله عنه فيما رواه اسحق فى السيرة عنه أى رب ( ما أحملك ) أى رب  
 ما أحملك أى رب ما أحملك وقوله صلى الله عليه وسلم ( لله أرحم بالؤمن ) من هذه بولدها وقوله لأبى مسعود  
 وقد ضرب مملوكه لله ( أقدر عليك ) منك عليه رواه مسلم فهذه شواهد صحيحة لم يذ كر السبكى منها إلا أن أبى  
 بكر وعجبت كيف لم يذ كر هذين الحديثين المشهورين والعذر له أنه تسكلم على التعجب وهما فى التفضيل  
 \* بناء المصدر \* أى هذا مبغته ( يطر دلفعل ) بالفتح ( وفعل ) بالكسر حال كونهما ( متعديين فعل ) بالفتح والسكون  
 صحيحا كان كضرب ضربا وجهلا أو معتلا كوعد وعدا وباع يبع و قال قولاً ورعى رميا وغزى غزوا  
 و وطئ وطئا وخاف خوفا و فنى فنيا أو مضاعفا كردد أو مست مسا أو مهموزا ( ١ ) ورثت الدابة ولد هارأما  
 أحبه ( و شرط ابن مالك لفعل ) المكسور ( أن يفهم عملا بالفهم ) كقم لقما وشرب شربا و باع بعا  
 ( ومنع ابن جود قياسهما ) أى مصدر افعول وفعل فقال لا يدرى مصادرا للفعل الثلاثى إلا بالسباع فلا يقاس على  
 فعل ولو عدم السباع ( و ) يطر د ( لفعل ) بالكسر ( لازما فعل ) بفتحين صحيحا كان كفرح فرحا أو معتلا  
 بكوى جوى و وجل وجلا و عور عورا و ردى ردا أو مضاعفا كشل شلالا ( الألفى الألوان والعيوب ففعلة )  
 بالضم مصدره المطرد كسهر سمره و حجر حرة وأدم أدمة ( و ) لفعل بالفتح ( لازما فعول ) بضم العاء سواء كان  
 صحيحا كركع ركوعا و خرج خرج و جا أو معتلا كوقف وقفا و غابت الشمس غيوبا و دنى دنوا و مضى مضيا  
 مضاعفا كمرورا ( فان كان لعله ففعال ) كسعل سعالا و عطس عطاسا ( أو سبى ففعيل ) كرحل رحلا  
 ( ويكونان ) أى فعال وفعيل ( للصوت ) كصرخ صراخا و صهل صهلا ( ويختص فعال بالمنقوص ) كرها  
 رغاء فلا يأتى على فعيل ( وغلب فعيل فى المضعف والتعاقب ) والاضطراب ( فعلان ) بفتح الفاء والعين تخفق  
 خفقا و جال جولانا ( والاباء ) أى الامتناع ( فعال ) بكسر الفاء كنفرت نغارا و جح جحا ( وللحرفة  
 والولاية فعالة ) بالكسر ككتبت كتابة و خاط خياطة و ولى ولاية و نقب نقابة ( أو لفعل ) بالضم ( فعولة )  
 بضم العاء كصعب صعوبة و سهل سهولة ( وفعالة ) بالفتح كفصح فصاحة و جزل جزالة ( وقيل فعل ( ٢ ) ولأفعل  
 إفعال ) سواء كان صحيحا أم معتلا أم مضاعفا متعديا أم لازما ككرم كراما و أمسى إمساء و أجل إجلالا  
 وأعطى إعطاء ( واستفعل استفعال ) كاستخرج استخرجا ( ولفعول تفعيل و تفعلة ) ككرم تكريما و تكرمة  
 وهنأت هنيا و نهشة ( وتختص ) تفعلة ( بالمعتل ) فلا يرد فيه التفصيل كزكى تزكية ( ولفعول فعالة )  
 كدحرج دحرجة ( قيل وفعلال ) بالكسر كسرف سرفا ( والأصح أنه سماع ) لاقباس فان كان مضاعفا  
 كزلزل ففعلال بالفتح له مطرد كزلزال ( وإفعل فعال ومفاعلة ) كقاتل قتالا ومقاتلة ( ويلزم ) مفاعلة  
 ( فيماؤه ياء ) كياسر يأسرة و ندر فى فعال كياوم يواما ( و ) المصدر المطرد ( لما أوله تاء ) وهو تفعول



وتفاعل وتفاعل وملحقاتها ( وزنه بضم رابعه ) وهو العين نحو تدرج تدرج وتقاتل تقاتل وتقاتل وتقاتل وتوايا  
وتسكرم تسكرم ما وفي الملحقات تسربل وتسكن ( فان اعتل خامسه فبكسره ) نحو تجعبي تجعبي وتقليسي  
تقليسي ( و ) المصدر المطرد ( لذي الهمزة وزنه مع كسر ثلثه ) وزيادة ( ألف قبل الآخر ) كاجتمع اجتماعا  
وانقطع انقطاعا واستخرج استخراجا واطمأنا واطمأنا وأحرجنا وأحرجنا وأحرجنا وأحرجنا وأحرجنا وأحرجنا  
وأحرجنا وأحرجنا ( وما عدا ذلك مسموع كشكران ) مصدر شكر ( وذهب ) مصدر ذهب  
( وبهجة ) مصدر بهج ( وشبع ) مصدر شبع ( وكذاب ) مصدر كذب ( وتغلاف ) مصدر تغلق ( وجاء )  
المصدر ( على مفعول قليلا ) كيسور ومعسور ومعقول ومفتون ومجاود ( و ) على ( فاعله أقل ) كباقية وعافية  
( وزعم بعضهم قياس التفعال و ) قال ( المرء هو من التفعيل و ) زعم ( قوم قياس فاعلي )

﴿ مسئله ﴾ يدل على المرة من الثلاثي العاري من تاء بفعلة ) بفتح الفاء سواء كان مصدره على فعل كضربة  
أولا تخرجه من خروج لان المصدر المطلق بمنزلة اسم الجنس فكما فرق بينه وبين واحده بالتاء كذلك المصدر  
( و ) على ( الهيئته منه ) أي الثلاثي العاري من التاء ( بفعلة ) بالكسر بكلمة ( ولا تكون ) الهيئة ( من غيره )  
أي غير الثلاثي وهو الرباعي والمزيد ( غالبا ) وشذ حسن الهمزة من اعتم والخمرة من اخقر والقمصنة من تغمص  
والنقبة من تنقب ( والمرة منه ) أي من غير الثلاثي العاري من التاء أيضا ( بالتاء ) بان تالحق في مصدره نحو  
انطلاقه وما فيه التاء في الصور الثلاث يدل على المرة والهيئته منه بالوصف كرجلة واحدة واستماعة واحدة ونشدة  
عظيمة ثم انما تالحق التاء الابنية المقيسة دون السماعية فان كان له بناء مقيسان أو مسموعان لحقت الاغلب في  
الاستعمال نص عليه سيدي وغيره قال ابن هشام ويظهر لي ان نحو كدرة مما فيه تاء وابس على فعلة ولا فعلة  
يجوز ان يرجع به الى فعلة وفعلة للدلالة على المرة والهيئته ولا تحتاج الى الصفة إذ لا الباس

﴿ مسئله ﴾ ( يصاغ من الثلاثي مفعول ) بفتح الميم والعين ( قياسا للمصدر زمان ومكان ان اعتلت لانه مطلقا )  
سواء كان مفتوح العين في المضارع أم مكسور هاء مضمومها مثالا أم لا كمرعى ومرعى ومدعى ومدعى ( والا )  
بان كان صحيح اللام ( فتكسر العين ان كان مثالا بالواو ) كوعود ومورد وموقف لأن الواو بين الفتحة والكسرة  
أحف منها بينها وبين الفتحة فان كان مثالا بالياء فبالفتح كيسر وتكسر العين أيضا في غير المصدر أي في الزمان  
والمكان ( ان كان من يفعل بالكسر غير مثال منقوص ولا منقوص لهما بينان على المضارع لتوافق حركة  
عينهما حركة عينه لكونها شقت منه كضرب بخلاف المصدر فانه بالفتح كضرب وبخلاف الثلاثة من  
يفعل أو يفعل فانها بالفتح أيضا كمشرب ومقتل ( وما عينه ياء ( ١ ) ) يصاغ من غيره ( أي الثلاثي  
( للثلاثة لفظ المفعول ) في المستعمل مصدره بسم الله مجريها ومرساها أي اجراؤها وارساؤها وزقناها كل  
ممزق . الى ربك يومئذ المستقر . أي الاستقرار ( وما عدا ذلك مسموع ) لا يقاس عليه ( كالشرق )  
والطلع والمغرب والمرفق والمفرق والمجزر والمحشر والمسقط والمنبت والمسكن والمنسك والمسجد بالكسر  
والقياس فتحها

﴿ مسئله ﴾ ( بناء الآلة ) طرد ( على مفعول ) بكسر الميم وفتح العين ( ومفعول ومفعلة ) كذلك كمشفر  
ومجدح ومفتاح ومنقاش ومكسحة ( والمفعول ) بضم تين ( والمفعول ) بفتح تين ( والمفعول ) بالكسر ( يحفظ )  
ولا يقاس عليه كخزل ومسعط ومدهن وإراث آلة تأريث البارأي اضرامها ومسراد ما يسرد به أي يخز  
( وكثير مفعول ) بكسر الميم وفتح العين ( للكان ) كمطبخ لمكان الطبخ ومرفق لبيت الخلاء



بناء الصفات أي هذا بحث ابنية اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة ( يطرد في اسمي  
 الفاعل والمفعول من غير الثلاثي زنة المضارع بابدال أوله ياء مضمومة وكسر متلوا الآخر ) أي ما قبله ( في الفاعل  
 وقعه في المفعول ) كمكرم ومكرم ومستخرج ومستخرج ( ومنه ) أي الثلاثي ( زنة فاعل ) في الفاعل كضارب  
 وعالم ( و ) زنة ( مفعول ) في المفعول كمضروب ( لكن صعة ) فعل المكسور العين ( اللزوم في الاعراض  
 فعل ) بالكسر كفرح فهو فرح ( و ) في ( الألوان والعاهات افعل ) كاجر وأسود وأعور وأحمر ( و ) في  
 الامتلاء وضده فعلان كشبعان وريان وصديان وعطشان ( وصفة فعل المضموم ) ولا يكون الا لازما فعل  
 كضخم ( وفعل ) كجميل ( وهذه ) الاوزان هي الصفة ( المشبهة ولا تبني من متعد ) بل من لازم ( وقل فيها )  
 وزن اسم ( الفاعل ) نحو طاهر القلب ومنطاف اللسان ومنبسط الوجه ( خلافا لمن منع مجازاتها المضارع )  
 وهو الزمخشري وابن الحاجب قال أبو حيان ولا التفات اليه لاتفاقهم على ان ضامر الكشح وساهم الوجه  
 وخامل الذكر وحائل اللون وظاهر الفاقة وظاهر العرض ومطمئن القلب صفات مشبهة وهي مجازية له قيل  
 ولقائل ان يقول ان هذه الصبغ ونحوها أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعولت معاملة الصفة المشبهة لانها صفات  
 مشبهة ( وورد الفاعل ) بغير قياس من فعل المفتوح ( على فاعيل ) كعف فهو عفيف وخف فهو خفيف  
 ( و ) على ( فعول وفعل ) نحو مان فهو ميت وساد فهو سيد ( وفعال ) نحو جاد فهو جواد ( وغيرها ) كعلان  
 نحو نعلان وفعلان كبحان من باح وفوعل كخوع من ختع ( و ) ورد ( المفعول على فعل ) بفتح تين  
 كقبض بمعنى مقبوض ( و ) على ( فعل ) بالكسر والسكون كزنج بمعنى مذبح ( و ) على ( فاعيل )  
 كقتيل وصر يع وجرج ( وقاسه ) أي فاعلا ( بعضهم فيا ليس له فاعيل بمعنى فاعل ) نقله في التسهيل ولم  
 يستحضره ابنه فقال في شرح الالفية فاعيل بمعنى مفعول كثير وعلى كثرة لم يقس عليه بالاجماع وغيره كلام  
 أبيه في شرح الكافية حيث قال وكل ذلك محفوظ لا يقاس عليه بالاجماع فظن انه عائد الى الأوزان الثلاثة وانما  
 هو خاص بفعل وفعل لانه فصلهما بعدد بعد أن ذكر ان مجي فاعيل كثير وانه لا يقاس عليه ولم يدع في ذلك  
 اجماعا ولا خلافا والقييد المذكور للقياس نبه عليه أبو حيان ولا بد منه فان سأل فاعيل بمعنى فاعل كعليم وحفيظ  
 وقدير لا يجوز استعماله في المفعول وفاقا لثلاث لا يلبس قال وينبغي أيضا ان يقيد بكونه من فعل ثلاثي مجرد ونام  
 منصرف لان ما وجد عن العرب مصوغا كذلك انما هو مصوغ مما ذكرناه ( و ) وردت ( صفة فعل )  
 المكسور ( على فعل ) بضم تين ( وفعل وفعل ) بالضم والسكون ( و ) وردت صفة ( فعل ) المضموم  
 ( على فعل ) بالفتح والكسر كحصر فهو حصر ( وفعل ) كحضور ( وفعال ) كجبان ( بالضم كشجاع  
 ) ( وغيرها ) كاشجع وصرعان وحسن وعفرو وعمر ووضاء ( واذا بنيت صفة من مفتوح البين ومضمومها بنى على  
 الفتح وأمثلة المبالغة تبني من ثلاثي مجرد غالبا ) وشذباؤها من أفعل كدراك من أدرك ومعطاء من أعطى ونذير  
 وأليم من أنذر وآلم وزهوق من أزهى

التأنيث أي هذا بحثه ( هو فرع التذكير ) لانه الاصل في الاسماء اذ ما من شيء يذكروا ويؤنث الا ويطلق  
 عليه شيء وشيء مذكور في لغاتهم ( ومن ثم ) أي من هنا وهو كون التأنيث فرعاً أي من أجل ذلك ( احتاج  
 الى علامة ) لأن الاشياء الاول تكون مفردة لا تركيب فيها والشواهي تحتاج الى ما يميزها من الاول ويبدل على  
 مشنويتها بدليل احتياج التعريف الى علامة لانه فرع التنكير واحتياج النفي وشبهه اليها لانها فروع الايجاب  
 ( وهي ) أي علامة التأنيث ( ألف مقصورة وممدودة قال البصريه وهي ) أي الممدودة ( فرع ) عن المقصورة  
 أبدلت منها همزة لانهم لما أرادوا ان يؤنثوا بها ما فيه ألف لم يمكن اجتماعهما التماثلهما والتقاءهما ساكنين فأبدلت



المتطرفة للدلالة على التأنيت همزة لتقاربهما وخصت المتطرفة لانها في محل التغير ويدل لذلك سقوطها في الجمع كصحارى ولولم تكن مبدلة لم تحذف كما لم تحذف في جمع قرى قال الكوفية بل هي أصل أيضا ( وناء ) وهي أكثر وأظهر دلالة ( وقد تقدر ) التاء في اسماء ( فتعرف بالضمير ) يعود اليها نحو الكتف أكلتها ( والاشارة ) كهذه جهنم ( والردي في التصغير ) كهيدة ( والخبر والحال والنعت ) نحو الكتف المشوية أو مشوية لذينة ( والعدد ) أي سقوطها منه نحو ثلاث هنود ( والغالب ) في التاء ( ان يفصل بها وصف المؤنث من المذكر ) كضارب وقائمة وحسنة وصعبة ( وقات ) للفصل ( في الجوامد ) كاصري وامرأة ورجل ورجلة وغلان وغلانة وانسان وانسانة وجمار وجمارة وأسد وأسدة وبردون وبردونة وهذا النوع لا ينقاس ( وجاءت لتمييز الواحد من الجنس كثيرا ) كتمر وتمر وبقرة وبقرة ( ولعكسه قليلا ) ككامل الواحد وكماة للجمع ( وللبالغة ) وكراوية ( وتأكيدها ) أي البالغة كعلامة ( وتأكيدها التأنيت ) كنجة وناقة أو تأكيدها ( الجمع ) كجمارة وفخولة ( أو ) تأكيد ( الوحدة ) كظلمة وغرفة ( والتعريب ) أي الدلالة على انه عجمي عرب ككيا لجمع جمع كيلج مكيال ومواز لجمع جمع موزج الخف ( والنسب ) أي الدلالة عليه نحو المبالبة والاشاعة والازارقة في النسب الى المهاب والاشعث والأزرق أي الأشخاص المنسوبون الى ما ذكر دلت التاء على انه جمع بطريق نسب لاجمع بطريق الاسم كسائر الجوع وعبر بعضهم عن ذلك بانها عوض من يائه ( و ) تكون ( عوضا ) من فاء كعدة أو عين كاقامة أو لام كلفة أو مدة تفعيل كزكية ( وغير ذلك ) قال أبو حيان كالنسب والجمعة معا نحو سياجة وبرايرة ومعناه السبيحيون والبربريون لا تجعل التاء فيه لاحد المعنيين لانه ليس أولى بهما من الآخر وكالفرق بين الواحد والجمع نحو بغال وبغالة وجمار وجمارة وبصري وكوفي وكوفية قال ولا يدخل هذا تحت تمييز الواحد من الجنس لأن هذان الصفات لامن الاجناس ( والغالب ان لا تلحق الوصف الخاص بالمؤنث ) كحائض وطالق وطابت ومرضع لعدم الحاجة اليها بأمن اللبس ولانها في الاصل وصف مذكرة كانه قيل شخص حائض وطالق ولانها تؤدي معنى السبب أي ذات حيض وذات طلاق علل بالاول الكسائي والثاني سيويه وبالثالث الخليل ( و ) الغالب ان ( لا ) تلحق ( صفة على مفعول ) بكسر كذا كار ومثناة ومعطار وشذميقة بمعنى موقفة ( أو مفعول ) بالكسر وقع العين كمغشم ( أو مفعول ) كمطير وشذم سكيكة ( أو مفعول لفاعل ) كصبور وشكور وضر وب وشذعدوة بخلافه بمعنى مفعول كأكولة بمعنى مأكولة ورغوة بمعنى مرغوة أي مرصوعة ( أو مفعول لمفعول ) كخرج وقيل ( ما ) دام ( لم يحذف موصوفه ) فان حذف لحقه نحو رأيت قتيلة بنى فلان لئلا يلبس وكذا اذا جرد عن الوصفية نحو ذبيحة ونطيحة وكذا فاعل كمرضة ونظريفة وسريفة وشذا امرأة صديق ( وقليد كالمؤنث وبالعكس ) حملا على المني نحو ثلاثة أنفس من قوله ثلاثة أنفس وثلاث ذود الحق التاء في عدده حملا على الأشخاص وسمع جاءته كتابي فاحتقرها أنت الكتاب حملا على الصحيفة ( ومنه ) أي من تأنيث المذكر حملا على المعنى ( تأنيث الخبر عنه لتأنيث الخبر ) كقوله تعالى . ثم لم تكن فتنتهم الا أن قالوا . أنت المصدر المنسبك بان والفعل وهو اسم تكن وهو الخبر عنه لتأنيث الخبر وهو فتنتهم وقوله . قل لا أجد فيها أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن تكون ميتة . أنت تكون واسمها ضمير مذكرة عائدا على المحرم لتأنيث خبره وهو ميتة ( نعم جازي ضمير مذكرة ومؤنث نوسطهما )

مسئلة \* تلحق آخر الماضي تاء ساكنة حرفا وقال الجلولي اسما ما بعد هاء لا منها أو مبتدأ خبره الجملة قبله ولم تلحق آخر المضارع استغناء بقاء المضارعة ولا الأمر استغناء بالياء ولحقها آخر الماضي ( اذا أسند للمؤنث ) دلالة على تأنيث فاعله ( وجوبا ان كان ضميرا مطلقا ) أي لحقيقي أو مجازي نحو هندا قامت والشمس



طلعت ( أو ظاهرا حقيقيا ) وهو ماله فرج من الحيوان نحو قامت هند ( وتركها ) مما ذكر ( ضرورة على  
 الاصح ) كقوله \* ولا أرض أبقل إبقالها \* وقوله \* تمنى ابتناى ان يعيش أبوهم \* وقال ابن كيسان يقاس عليه  
 لأن سيبويه حكى قال فلانة ( وثالثها ) قاله الكوفيون ( يجوز ) القياس ( فى الجمع ) بالالف والتاء دون المفرد  
 فيقال قام الهندات قياسا على جمع التكسير ( وراجح ان كان ) ظاهرا ( مجازيا ) نحو طلعت الشمس ومن  
 تركه . وجمع الشمس والقمر . فانظر كيف كان عاقبة مكرهم . ( أو ) حقيقيا ( مفصولا بغير إلا ) نحو قامت  
 اليوم هند ومن تركه . اذا جاء كم المؤمنين . \* ان أمر أغرهم منك واحدة \* ( ومساويا ان كان جمع تكسير  
 أو اسم جمع مطلقا ) أى لئلا ذكر أول مؤنث نحو قامت الزيد وقام الزيد . وقالت الاعراب . وقال نسوة . ( أو جمعا  
 بالالف والتاء لئلا ذكر ) نحو جاءت الطلحات وجاءت الطلحات بخلافه لمؤنث فان التاء واجبة فيه لسلامة نظم واحدة  
 نحو جاءت الهندات الاعلى لغة قال فلانة ( أو اسم جنس لمؤنث ) نحو كثرت النخل وكثرت النخل ( ومنه نعم  
 وبش ) نحو نعمت المرأة فلانة ونعم المرأة لأن المقصود فيه الجنس على سبيل المبالغة فى المدح أو الذم وكذا  
 نعمت جارية هند ونعم جارية هند ( فان كان فاعلهما مذكرا كنى به عن مؤنث جاز لحاقها بالترك أجود ) نحو  
 هذه الدار نعم البلد ونعمت البلد وفى عكسه الاثبات أجود فنحو هذا البلد نعمت الدار ونعم الدار ( ومرجوحان  
 فصل بالا ) نحو مابرئت من ريبة وذم فى حربنا لإلانات العم

( وفيل ضرورة ) لا يجوز فى النثر ورد بقراءة . ان كانت الاصبحة واحدة . بالرفع ( وجوزها الكوفية فى جمع  
 المذكر السالم ) بجمع التكسير فيقال قامت الزيدون والبصرية منه موادك لعدم وروده ولأن سلامة نظمه تدل  
 على التذكير وأما البنون فان نظم واحده متغير بجرى التكسير كالابناء ( والتاء فى ) أول ( المضارع  
 كالماضى خلافا وحكا ) فيجب فى تقوم هند وهند تقوم والشمس تطلع وترجع فى تطلع الشمس وتهب الريح  
 ويرجع تركها فى مانهب الريح الا فى كذا ومن الحاقها ما قرىء . فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم ( فان أخبر به عن ضمير  
 غيبة لمؤنث ) نحو الهندان هما يفعلان ( فالزم ابن أبى العافية التاء ) حملا على المعنى ( وصححه أبو حيان وخالف ابن  
 الباذش ) فجوز التاء حملا على لفظهما وذكرا نه قاله قياسا ولم نعلم فى المسئلة سماعا من العرب ولا نصلا لحد من الحاة  
 ورده أبو حيان بان الضمير يرد الاشياء الى أصولها وقد وجد السماع بالتاء فى قول ابن أبى ربيعة \* لعلمها ان تبغيا  
 لك حاجة \*

\* ( مسألة أوزان ) \* ألف التأنيث ( المقصورة ) فعلى بالضم فالسكون اسما أو وصفا أو مصدرا نحو أنتى ( وحلى )  
 وبشرى ( وفعل ) بالفتح ( أنتى فعلا ) أى وصفا كسكرى ( أو مصدرا ) كدعوى ( أو جمعا ) كجرى فان  
 كان اسما لم يتعين كون ألفه للتأنيث بل يصلح لها وللحاق كاو طى وعلقى ( وفعل ) بالكسر ( مصدرا ) كذكرى  
 ( أو جمعا ) كظربى وحلى ولا نالت لهما فان لم يكن مصدرا ولا جمعا لم يتعين له فان لم ينون فله كضربى أى  
 جائرة أو مؤنث فللاحاق كرجل كيصى وهو المولع بالا كل وحده وفعلى بالضم والتخفيف ولم يرد وصفا بل اسما  
 ( نحو حبارى ) لطائر وجمع نحو سكرى وزعم الزيدى انه ورد وصفا نحو جل علادى أى شديد ضم  
 ( و ) فعلى بالضم وتشديد العين المفتوحة ( نحو سبهى ) للباطل ( و ) أفعلاوى بالفتح وضم العين ( نحو  
 أربعاوى ) لقعدة المتربع ( و ) فعلى بالكسر فالفتح فالتشديد ( نحو سبطرى ) لنوع من المشى ( و ) فعلى  
 بضمين وتشديد اللام ( نحو كبرى ) لوعاء الطلع وحذرى من الحذر وبذرى من التبذير وفعلى بالضم  
 والتشديد نحو ( شقارى ) لنبت وحوارى وحضارى ( و ) فعلاوى نحو ( هرنوى ) لنبت ( و ) فعلاوى نحو ( فعولى )  
 لضرب من مشى الشيخ ( و ) فعلاوى أو فنهلاوى نحو ( حندقوا ) لنبت قيل نونه أصلية وقيل زائدة ويقال



بكسر الحاء وبكسر هاو الدال و بفتح الدال والقاف مع كسر الحاء وفتحها (و) مفعلي بالضم وتشديد اللام ولم يجئ  
الاصفة نحو (مكوري) لعظيم الارنية (و) مفعلي بالكسر وتشديد اللام نحو (مرفدي) لكثير الرقاد  
(و) فعلاونا بفتحين نحو (رهبوتا) ورغبونا للرغبة والرغبة (و) فعلى بكسر الفاء واللام نحو  
(قوفصي) بمعنى القرفصا (و) فعلانا مثلثا نحو (عرضي) وفعلا بالضم والفتح وسكون اللام نحو (عرضي)  
من الاعتراض (و) يفعل بتشديد اللام نحو (يهتري) للبطل (و) فعلى بكسر الفاء واللام وتشديد الثانية  
نحو (شقصلي) لنبت يلتوي على الأشجار (و) فعلا بفتحات وتشديد الياء نحو (هينخا) لمشية بتختر (و) فعليا  
بفتحات وتشديد لم يجئ إلا اسماء نحو (مرحيا) للرح (و) فعلا يانحو (بردرايا) لموضع (و) فعلا يانحو (حولايا)  
و فعلا يبالضم والفتح نحو (برحيا) للمحب (و) افعل بالكسر نحو (إيجلي) لموضع (و) فوعلى بالفتح وتشديد  
اللام نحو دودري لعظيم الخصيتين (و) أوزان (الممدودة فعلا) بالفتح والسكون اسما كصحراء أو وصفا  
كحمرأ ودية هطلاء أو مصدرأ كمرغباء أو جمعا كظرفاء وفعلاء بكسر العين نحو أربعاء الرابع من أيام  
الاسبوع وأصدقاء وأولياء (وافعلاء) بضمها كاربعاء لعود من عيدان الخيمة (و فعلاء مثلث لام وفاء)  
كعقر بعاء لمكان وهندباء لبقلة وقرصاء لضرب من الفعود (و فعلاء) بالضم وفتح اللام كقرصاء قال أبو حيان  
ولم يشبهه غير ابن مالك وقال الفتح للتخفيف فلا تكون أصلا (و فعلاء) بالضم كزبيقاء ومطيبياء قال أبو  
حيان ولم يذكره إلا ابن القطاع وتبعه ابن مالك وكأنتهم رأوا أن الياء ياء تصغير فكأنه في الأصل بنى على فعلاء  
وأن لم ينطق به فيكون كالموصغرت كبرياء على كبرياء وما جاء في لسانهم على هيئة المصغر وصفا فانه لا يثبت  
بناء أصليا (و فعلاء) بضمين نحو عشوراء للعاشر من أيام المحرم قال أبو حيان وذكر بعض الكوفيين  
فيه القصر فيكون من الأبنية المشتركة (و فعلاء) نحو مشيوخاء ومعلو جاء ومعيوراء ومأتوناء لجماعة  
الشيوخ والعلاج والأعيان والأثن (و فعلاء) بالفتح وكسر العين كمرعزاء (و فعلاء) بالكسر وفتح العين  
نحو سیراء لنوع من ثياب القز (و فعلاء) بالفتح اسماء نحو براكاء لمعظم الشيء وصفته نحو طباقاء للرجل الذي  
ينطبق عليه أمره (و فعلاء) بالكسر كقصاء للقصاص قال أبو حيان ولا يحفظ غيره (و فعلاء) بالفتح  
كينا بعامكان قال أبو حيان ولم يذكر هذا البناء غير ابن القطاع وتبعه ابن مالك (و فعلاء مثلث عين) أي  
مفتوحها بكبرياء ومكسورها كقاصعاء وناقعاء كلاهما لجر البر بوع ومضمومها كقاقلاء وشاصلاء لنبت  
والمفتوح والمضموم زادهما أبو حيان على التسهيل (و فعليا) بكسر الفاء واللام اسما ككبرياء وسيمياء للعلامة  
أو صفة كريح جرياء أي شمال (و فعلاء) بضم الفاء والعين وفتح العين كخفساء وخنفساء (و فعلاء) بالفتح  
كبرناساء بمعنى الناس (ويشتركان) أي المقصورة والممدودة (في) أوزان (فعلي) بفتحين فالمقصور اسم  
نحو اجلي لموضع وبرد ي نهر بدمشق وصفة كهمزي ومرطى وبشكى لضرب من العدو وجفلي للدعوة  
العامة ونقري للخاصة والممدود لا يحفظ منه إلا فرماء وجنفاء موضعان وابني دأنا وهي الأمة (و فعلي) بالضم فالفتح  
فالمقصور لم يرد إلا اسماء نحو شعبي لموضع واربني للداهية والممدود اسم كخششاء لعظم خلف الأذن وصعداء للتمنفس  
ورحضاء لعرف الجحى وصفة كنفساء وناقء عشراء (و فعلى) بفتح الفاء واللام ولم يرد إلا اسماء فالمقصور كقهقري  
لنوع من المشي وفرتني لامرأة وقرقري لموضع والممدود كعقر بعاء لموضع وعدا بن مالك هذه الأوزان  
الثلاثة في الكافية من المختصات بالمقصورة وفي التسهيل من المشتركة قال أبو حيان وعوال الضحج (و فعلى)  
بكسر الفاء واللام ولم يرد إلا اسماء فالمقصور كهربدى لمشية المراهبة والممدودة كهندباء لبقلة وطرمساء للظامة  
وجلحطاء لارض لا شجر بها (و فوعلى) بفتح الفاء والعين ولم يرد إلا اسماء كوزلى لمشية بتختر وحوصلا (و فعلى)



بالفتح تكيزلى وديكسالفه في ديكسالفه هي القطعة من النعم قال أبو حيان ولم يثبت هذا الوزن إلا ابن القطاع وتبعه ابن مالك وقال غيره هو فاعلا وفاعلا لم يثبت فيعلا للمدود (وفعلي وفعليا) نحو كثيري وقريناء وكريناء لنوع من البسر بفتح الفاء وكسر العين (وفعلي) بكسر تين وتشديد العين فالمقصود لم يرد إلا مصدرا كخشي للحدث وهجيري للعادة والمدود لم يحفظ منه إلا أخيرا وخصيصاء ومكيشاء ولا رابع لها (وفاعولي) بضم العين نحو بادولي للبلد وعاشورا وضارورا للضرر (وإفعلي) بكسر الهمزة والعين نحو هجيري وأجرى بالعادة ولا يحفظ غيرها وهجيرا وأجرى لغة فيهما وأجلى لا موضع (وفعلي) كقطي لنبت وزمكى وزمجي وزمجا بالقصر والمد لا ست وهذا الوزن عده ابن مالك في الكافية من المختص بالمقصورة وفي التسهيل من المشترك قال أبو حيان وهو الصحيح (وفاعولي) بفتح الفاء وسكون العين وضم اللام نحو فوضوخي للمفاوضة ومعكوكا وبمكوكا للشر والجلبة (وفعليا) بفتح تين وكسر اللام كركر ياوزكريا (وفعلي) بضم الفاء وتشديد المفتوحة تخليطى للاختلاط ولغزى للغزو وخيلا لباطن الأمر وقبيط الناطف (وفعلي) بكندى اسم ملك وحلندا (وافعلي) بفتح الهمزة والعين كاجفلى للدعوة العامة وأوجلى موضع ولانث لهما والأربعاء والأجفلا (ويفاعلي) بضم أوله يبيض أبو حيان لمثال المقصور منه قال ومثال المدود دينافاء اسم بلاد لا غير (وفعالي) بالضم وكسر اللام كجادي وججادبا (وفعولي) بالفتح فالضم كعبيد سينوطى اسم أولقب وحضورا للموضع ودبوقا للعدرة ودقوقا لقرية بالبحرين وقطورا قبيلة في جرهم وكحوروا وجاهولى موضعان وهذا الوزن ذكره في التسهيل في المختص بالمدود وهو رأى ابن عصفور وعده ابن القوطية وابن القطاع من المشترك قال أبو حيان وهو الصحيح (وفعولي) بفتح تين وسكون الواو وكشورى لموضع وحجوجا لطويل الرجلين (وفاعلي) بالتشديد كفاقلى وقاقلاء (وفعلي) بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام كعرضى من الاعتراض وسلحفا

المقصود والمدود أى هذا مجعها وذكر أعقب التأنيث لاشتماله على الألف المقصورة والمدودة والاولى في مناسبة التسمية أن المقصور سمي به لانه لا يمد إلا بمقدار ما في ألفه من اللين ولأن ألفه تحذف لتنوين أو ساكن بعده فاقصر والمدود بخلافه لانه يمد لوقوع الألف قبل همزة كما تحذف المد المتصلة بها ولا تحذف ألفه بحال وقيل سمي المقصور لانه حبس عن الأعراب والقصر الحبس وليس بجيد لانه ليس فيه ما يشعر بمناقضة المدود ويلزمه صدق هذا الاسم على المضاف للياء (المقصود ما آخره ألف لازمة) من الأسماء المعربة فخرج بالألف ما آخره ياء وباللازمة الأسماء الستة حالة النصب ولم احتج الى زيادة مفردة كما صنع ابن الخليل احترازا عن المدود نحو صحراء لعدم الحاجة اليه إذ لا يصدق عليه أن آخره ألف بل همزة فلم يدخل ولا يوصف بذلك غير الأسماء كخشي ويرى وحتى وإلى المبنيات كتي وهذا إذا أومأ بفتح في عبارة بعضهم من اطلاق ذلك عليها تسامح (ويقاس) القصر (في كل معتل) آخره (فتح ما قبل آخره نظير الصحيح لزوما أو غلبة كفعول غير الثلاثي) كصطفى ومقتدى ومقتفى ومستغصى إذ نظائرهما من الصحيح مفتوحة ما قبل الآخر لزوما كما تقدم ولم يشذ منها شيء (ومصدر فعل اللازم) كهوى وهوى وجوى جوى إذ نظيرهما من الصحيح فرح ونحوه لان المصدر فيه على فعل بالفتح غالبا وان جاء على فعالة كشكس شكاسة فاكفى بالغالب في قصر نظيره المعتل (والمفعول) سواء كان مصدرا أم زمانا كرمى ومغزى إذ نظيرهما مذهب ومسرح بفتح ما قبل الآخر لزوما (والمفعول) بكسر الميم وفتح العين للآلة نحو مرمى ومهدى وهو وعاء الهدية إذ نظيرهما نحو مخفف ومغزل وعلى مفعول بفتح غالبا وان جاء على مفعول نادرا (وجع فعلة) بالكسر (وفعلة) بالضم نحو مري ومري ومدي ومدي إذ نظيرهما من الصحيح نحو قرية وقرب وقربة وقرى على فعل وفعل بفتح ما قبل الآخر (والمدود ما آخره ألف بعدها همزة) زائدة من



الأسماء المعربة فخرج بالقيء الأخير المقصور وبالزائدة الهزرة المبدلة من أصل نحو كساء و رداء والالف كذلك نحو ماء فان أصله موه قلبت الواو ألفا والهاء همزة فلا يسمى ممدودا نص عليه الفارسي لعر وض المد فيه إذ ألفها واو في الأصل ولا يسمى ممدودا غير الأسماء بكاء وشاء ولا المبنيات كهؤلاء واللذان لا تسميها (ويقاس فيما) أي معتل الآخر (قبل آخر نظيره) الصحيح (ألف) لزوماً وغلبة (كمصدر) الفعل (ذى) همز (الوصل) كالاستقصاء والاصطفاء إذ نظيرهما الاستخراج والاعتذار (وفعال) بالفتح والتشديد كعداء وسقاء إذ نظيرهما قتال وشرب (وتفعال) بالفتح كالتعداء والترماء إذ نظيرهما التكرار والتطواف (وفعال صفة) كهداء إذ نظيرها هذا بخلافه غير صفة كاسم الآلة ثم ورود الصفة على هذا الوزن غالب وقد يأتي على مفعول كدعس ومطعن (و واحد أفعلة) ككساء وأكسية وقباء وأقية إذ نظيرهما جار وأجرة وقذال وأقذلة وأشرت بالكاف إلى أنه بقيت أمثلة كثيرة أطردها القصر والمدلاندراجها تحت القاعدة المتقدمة (وغير ذلك مر جمعه السماع) قصر او مدا وفيه كتب مؤلفة يرجع إليها قال أبو حيان ومن أجمعها تحفة المودود لابن مالك (ومر بناء التثنية وجمع التصحيح) في أول الكتاب تبعاً للتسهيل وإن كان اللائق ذكره هنا

جمع التكسير أي هذا مبحثه (هو قلة) يطلق على ثلاثة إلى عشرة (وكثرة) يطلق على عشرة فما فوقها وقد يعني أحدهما عن الآخر وصفاً كقولهم في رجل أرجل ولم يجمعوه على مثال كثرة وفي رجل رجال ولم يجمعوه على مثال قلة أو استعمالاً لقرينة مجازاً نحو ثلاثة قروء (فالأول) أي الذي للقلة أربعة أوزان وسلكت هنا كابن مالك طريقة الابتداء بالجمع وذكر ما يجمع عليه قياساً وسماعاً وسلك ابن الحاجب طريق سيبويه الابتداء بالمفرد وذكر ما يجمع عليه قلة أو كثرة كذلك أحدهما (افعل) وابتدى به لأنه أقل زوائد إذ ليس فيه زيادة غير الهزرة (ويطردي ثلاثي إسماعيل العين على فعل) بالفتح والسكون ككلب وأكلب وفلس وأفلس ووجه وأوجه ودلو وأدل وظبي واطب بخلاف غير الاسم وهو الوصف كضخم وكهل والمعتل العين كسيف وثوب لاستثقال الضمة على حرف العلة وندر أعبد وأعين وأسيف وأثوب (و) يطردي أيضاً (في) اسم مؤنث بلا علامة رباعي ثالثه مدة) ألف أب واو أو ياء مفتوح الأول أو مكسورة أو مضمومة كعناق وأعناق وذراع وأذرع وعقاب وأعقاب ويمين وأيمن بخلاف الوصف كشجاع والمذكر وشذ طحال وأطحل وعتاد وأعتد وغراب وأغرب والمؤنث بعلامة كسحابة ورسالة وبجالة وصحيحة والثلاثي كدعدو الخالي من مدة تختصر وضم فذع (لا فعل) بفتحين (وفعل) بالكسر فالفتح (مفعول) بالكسر والسكون (وفعل) بالضم والسكون (وفعل) بالفتح والضم (وفعل) بضمين حال كون كل مما ذكر (مؤنثاً) أي لا يطردها (في الأصح) بل ما ورد منه يسمع ولا يقاس عليه وقال يونس يطردي في فعل إذا كان مؤنثاً نحو قدم وأقدم وقال الغراء يطردها وفيها بعده كذلك كقدر وأقدر وقدم وأقدم وغول وأغول وعجز وأعجز وأعناق ولا يطردها المذكر وفاقا وشذ جبل وأجبل وجر واجر وركن وأركن وفرط وأفرط وشذ أيضاً كمة وآكم ونعمة وأنعم ومكان وأمكن وجنين وآجن (و) الثاني (أفعال) يطردي في اسم ثلاثي لم يطردها (افعل) وهو فعل المعتل العين كسيف وأسيف وثوب وأثواب وغير وزن فعل من أوزانه كحرب وأحزاب وصلب وأصلاب ورجل وأجال ووصل وأوعال وعضد وأعضاد وعناق وأعناق ورطب وأرطاب وابل وآبال وضلوع وأضلوع الماطردها (افعل) فلا يأتي فيه أفعال الاندراج كفرخ وأفراخ وكذا الثلاثي غيره والوصف بكلف وأجلاف وحر وأحار وخلق وأخلاق ونكد وأنكد وبقظ وإيقاظ وجنب وأجناب وكذا غير الثلاثي كشرى وأشراف وجبان وأجبان وجشة وأجثان وهضبة وأهضاب ونضوة وأنضاء وشعفة واشعاف ونمرة وانمار وجاهل واجهال وميت وأموات وغناء وأغناء وفساط وأفساط وصاحب



وأصحاب وأغيد وأغباد وقحطان وأقحاط وذوطة وأذواط وهو نوع من العنكبوت ( قيل ) ويطرد أيضا ( فإفأؤه همزة أو واو ) وهو ( على فعل صحيح العين ) نحو أنف وأنف وألف وآلاف وهم وأوهام ووقت وأوقات ووقف وأوقاف استقالاتا لفعل فيه بوقوع الضمة بعد واو وهذا رأى الفراء والاكثر على أنه محفوظ فيه ( وقل ) أفعال ( في فعل ) بفتحين حال كونه ( أجوف ) كمال وأموال وحال وأحوال وخال وأحوال ( وندر في فعل ) بالضم والفتح كرتب وأرطاب وربيع وأرباع وسيأتي قياسه ( ولزم في فعل ) بكسرتين كابل وآبال ( وغلب ) في فعل المضاعف ( نحو لب ) وألباب ( و ) فعل نحو ( مدى ) وأمداء ( و ) فعل نحو ( نمر ) وأثمار ( و ) فعل نحو ( عضد ) وأعضاء ( و ) فعل نحو ( عنب ) وأعنان ( و ) فعل نحو ( طنب ) وأطناب وعنق وأعناق ( و ) فعول نحو ( فلو ) وأقلاء وعدو وأعداء ( و ) الثالث ( أفعله ) ويطرد في اسم مذ كر رباي ثالثة مدة ( ألف أو واو أو ياء كطعام وأطعمة وحمار وأجرة وغراب وأغربة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة بخلاف الصفة وندر شحيح وأشعة ونجى وأنجى وأما المؤنث فتقدم أن قياسه أفعال وندر عقاب وأعقبه وغير الرباي وندر قدح وأقدحة وقر وأقرة وخال وأخولة ورمضان وأرمضة وخوان لربيع الأول وأخونة والخالي من مدة وندر جائز وأجوزة وهي الخشبة الممتدة في أعلا السقف ( فان كانت ) المدة في الاسم المذكور ( ألعاشد غيره فيه ) ان كان ( منقوصا أو مضاعفا على فعال ) بالكسر ( أو فعال ) بالفتح كسقاء وزمام وساء وبتات ومن الشاذ فيه عنان وعن وحجاج وحجج وساء وسمى بمعنى المطر ليكون مذ كرا ولا يشذ في غير ما ذكر غير أفعلة كما سيأتي في أمثله ( وما عدا ما تقدم ) قياسه ( يحفظ ) ولا يقاس عليه ( و ) الرابع ( فعلة وقيل هو اسم جمع ) لاجمع قاله ابن السراج قال أبو حيان وشبهته أنه راء لا يطردها وهذه شبهة ضعيفة لأن لنا أبنية جموع باجماع ولا تطرد ( و ) على الأول ( لا يطردها ) يحفظ ( في فعيل ) كصبي وصبية ونحصى وخصبة بالفتح وجيل وجلة وفعل بفتحين كولد وولدة وفتى وفتية ( وفعل ) بسكون العين كشخ وشيخة وثنى وهو الشانى في السيادة وثنية ( وفعال ) بالضم كغلام وغلمة وشجاع وشجعة ( وفعال ) بالفتح كغزال وغزلة ( وفعل ) بالكسر فالفتح كثنى بوزن عدى وثنية ( والثانى ) أى جمع الكثرة له أوزان أحدها ( فعل ) ويطرد جمعا ( لا فعل وفعلاء ) وصفين ( متقابلين ) كأشجر وجراء وحجر ( أو منفردين لما منع خلقة ) كما كمر للعظيم الكمرة أى الخسفة وآدر للنتفخ الحصى وأقلف ورتقاء وقرناء وعذراء ( وفى ) المنفردين لما منع ( استعمال ) بأن لم تستعمل العرب إلا أحدهما مع وجود المعنى فهما كرجل آلى وامرأة عجزة ولم يقولوا أعجز ولا الياء مع وجود المعنى وهو كبر العجز فهما ( خاف ) قيل يطرده فيه فعل وجزم به ابن مالك في شرح الكافية وقيل يحفظ وجزم به فى التسهيل ( فان صح لا ما وعينا جاز ضمهما ) أى العين ( ضرورة ) فى الشعر ( ما لم يضاعف ) كقوله \* وما انتميت الى خور ولا كشف \* وقوله \* وأنكرتني ذوات الاعين النجل \* بخلاف المضاعف نحو غر لما يلزم منه فى الفك وهو ثقيل مع ثقل الجمع والمعتل اللام نحو عمى لثلاث تغلب الياء واوام تغلب الى الياء كما القاعدة فى كل اسم آخره واو قبلها ضمة فيؤل الى وزن فعل الماهل أو العين نحو سود وبيض لاستثقال الضمة على حرف العلة وما عدا ما ذكر يحفظ فيه فعل كسقف وسقف وخوار وخور وعمية وهي النخلة الطويلة وعم وبازل وبزل وأسد واسد وبدنة وبدن وذباب وذب ( و ) الثانى من أوزان جمع الكثرة ( فعل ) بضمين ويطرد جمعا ( لفعول اسما ) مذ كرا أو مؤنثا كعمود وعمد وقلوص وقلص ( أو صفلا كفعول ) كصبور وصبر وشكور وشكر بخلاف نحو حلوب وركوب ( وفعل ) بلاتاء ( اسما ) كفضيب وقضب وندر فى الصفة كندير ونذر وفى التاء كصحية وصحف ( وفعال ) بالفتح ( وفعال ) بالكسر ( اسمين غير مضاعفين ) لمذ كرا أو مؤنث كقذال وقذل وأتان وأئن وحمار وحمر ودراع ودرع بخلاف الوصفين كجبان وجبن وناقصة أى عظيمة



المؤخر وشذ جل ثفال أى بطى وثغل وناق كئاز وكئز والمضاء فين كئنان ومداد وشذ عنان وعن (ولا يقاس في فعال) بالضم (على الصحيح) وبه جزم في التسهيل وجزم في شرح الكافية بقياسه فيه ومثله بكراع وكرع وقراد وقرد وسمع وفاقا في نحو سقف وسقف ونمر ونمر وشارف وشرف وفرحة وفرح وعمرة وعمر وستر وستر (ويجب تسكين عينه ان كانت واوا اختيارا) نحو سوار وسور ونوار ونور وعوان وعون ومن ضمها في الضرورة قوله \* عن مبرقات بالبرين \* ويندر \* بالا كف اللامعات سور \* (خلافا للفراء) في قوله ببقاء الضم اختيارا قال ور بما قالوا عون كرسل فرقا بين جمع العوان والعانة (و يجوز) التسكين (ان لم تكنها) أى واوا ولم يضاعف نحو جر وقل بخلاف ما اذا ضوعف نحو سرر فلا يسكن لما يؤدى اليه التسكين من الادغام وهو ممنوع هنا لالتزام العك في المفرد والجمع مبنى على مفردة (فان كانت) العين (ياء كسرت الغاء) فتصح نحو سبل وعين جعى سيال وعيان والأصل سبل وعين ولو بقيت الضمة لزم قلب الياء واوا كموقن وتغير الحركة أسهل من تغيير الحرف (وحكى قوم الفتح في) في عين فعل (المضاعف) الذى مفردة على فاعيل لغة تخفيفا (وقيل اسما وقيل صفة) أيضا على الاول وهو رأى ابن قتيبة وغيره واختاره ابن الضائع لا يجوز في ثياب جدد الا الضم لانه انما سمع في الاسم فلا تقاس عليه الصفة (١) وعلى الثانى وهو رأى ابن جنى واختاره الشاويين وابن مالك يجوز جدد كسر ر جمع سرير والتقييد بكون مفردة على فاعيل أهمله ابن مالك ونبه عليه أبو حيان (و) الثالث من الأوزان (فعل) بالضم فالفتح ويطرد جمعا (لاسم على فعلة) بالضم والسكون (وفعله بضمين) سواء كان صحيح اللام كغرفة وغرف وجمعة وجمع أم، مثلها أم مضاعفها كعروة وعري ونهية ونهى وعدة وعدد بخلاف الوصف منها كرجل ضحكة وهزأة وامرأة شله أى سريعة في حاجتها وشذ رجل بهمة وبهم (و) يطرد (لفعل) انثى أفعل) ككبرى وكبر وفضلى وفضل بخلاف فعلى غيره كجلى وبهمى ورجعى وربى (وقاسه المبرد في) فعل بالضم والسكون، وثنا بغير تاء نحو (جل) وغيره قال هو مسموع (و) قاسه (الفراء في) فعلى مصدرا نحو (الرؤيا) والرؤى والرجعى والرجع (و) في فعلة بفتح الفاء نانية واوسا كنة (نحو نوبة) ونوب وغيره قصره على السماع وسمع وفاقا في نحو قرية وقرى وحلية وحلى وبرة وبرى وعجاية وهى لجة في ركبة البعير وعجى وعدو وعدى وفقر وهو الجانب وفقر (و) الرابع من أوزان الكثرة (فعل) بالكسر والفتح (وقيل هو ومتاوه) أى فعل بالضم (اسماء جمع) قاله الفراء لانه رأى انهما يجمعان بالالف والتاء كعرفات وسدرات وجمع الجمع لا يقاس وفاقا في حكم بأنهما اسماء جمع لانهما أقرب الى المفرد وأجيب بأن عرفات ونحو جمع للمفرد لا للجمع والفتح فيه للتخفيف ويدل لكونهما جمعين أنهما لا يوصفان ولا يخبر عنهما الا بجمع ويطرد فعلى جمعا (لاسم تام على فعلة) بالكسر والسكون نحو فرقة وفرق بخلاف الوصف نحو مغرة وكبرة وغير التام وهو المحذوف منه إما الغاء نحو رقة أو اللام نحو رشة (وقاسه الفراء) في فعلاء اسماء نحو (ذكرى وذكر) (و) فعلة بفتح الفاء يائى العين نحو (ضبعة) وضيع كما قاس فعلا في رؤيا ونوبة وحجى في ذلك الألف فيهما ان التانيث بالالف شبيه بالتانيث بالتاء في مواضع وقد عاملتهما العرب معاملة واحدة في نحو أخرى وأخر كغرفة وغرف وقاصعاء وقواصع كسالفة وسوالف فكذا تجرى فعلى وفعلى كفعلة وفعلة ولم يجز ذلك في فعلى وصفا ككيسى (و) قاسه (المبرد في) فعل بالكسر مؤنثا بغير تاء نحو (هند) كما قاس فعلا في نحو جل ووافقه في الموضعين ابن مالك في شرح الكافية وسمع وفاقا في نحو قشع وهو الجلد البالى وقشع وهضبة وهضب وحاجة وحوج رهدم وهو الثوب الخلق وهدم وصورة وصور وحسدة وحدى وصعبة وصعاب وعدو وعدى (و) الخامس (فعال) بالكسر ويطرد جمعا

(١) في نسخة هكذا انما سمع في الاسم الذى مفردة على فاعيل لغة ودلى الثانى الخ



( افعلة ) بالفتح والسكون ( مطلقا ) اسما كان أو صفة يائي العين أو غيره كحفنة وجفان وصعبة وصعاب وغيضة وغياض ( وفعل ) بالفتح والسكون اسما أو صفة أو واوى العين نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب وحوض وحياض ( لا يائي العين أو الفاء ) كبيت وشيخ ويعر لاستتقال كسر الياء أو ما قبلها وشذضيف وضياف ويعر ويعار وهو الجدى ( وفعل ) بفتحين ( اسما ) كجبل وجبال وقلم وقلام ( لامضاعفا ) كطلل ( و ) لا ( منقوصا ) كرحى وندى ولا الوصف كبطل وشذحسن وحسان ( وفعله ) بفتحين كرقبة ورقاب وحسنة وحسان كذ مثل أبو حيان فأشعر بأنه لا يشترط أن يكون اسما كفعل ولم يقيد به في التسهيل وصرح ابن قاسم بأنه يشترط فيه ما اشترط في فعل ( ولا اسم على فعل ) بالكسر ( أو فعل ) بالضم ساكنى العين كذئب وذئاب وريح ورمح وخف وخفاف ( لا ) فعل بالضم يائي اللام ( كدى ) بل قياسه افعال ( و ) لا واوى العين نحو ( حوت ) بل قياسه افعال ولا الوصف منهما بكلف وحلو ( ولو وصف غير منقوص ) صحح العين أو معتلها ( على فاعيل وفعيلة بمعنى فاعل ) كظريف وظريفة وظراف وكريم وكريمة وكرام وطويل وطويلة وطوال بخلافهما بمعنى مفعول كجريح ولطيمة وشذربطة ورباطة أو منقوص ( وخمه العبدى بمؤنثه ) أى فعيلة وخطأه الخضر واوى ( و ) لوصف ( على فعلان ) بالفتح والضم ( وفعلانة ) كذلك ( وفعل ) بالفتح نحو غضاب فى غضبان وغضبي وندام فى ندمان وندمانه وندمان وخصانة وشذفيا عدا ما ذكر تكروفا وخراف ولقحة ولقاح وغمر وغمره وغاز وعباءة وعباء وقائم وقائمة وقيام وراع وراعية ورعاء وربى ورباب وجواد وجياد وناقة هجان ونياق هجان وخير وخيار وأعجف وأعجفاء وأعجاف وبرمة وبرام وربع ورباع ودرجان ودرج ورجل ورجال وأبصر وإصار وحدأة وحداء وقنينة وقنان ( و ) السادس ( فعمل ) بالفتح والضم ويطرد جمعا ( لاسم على فعل ) بالفتح والسكون ( غير واوى العين ) ككعب وكعوب وبيت وبيوت بخلاف الوصف وشذضيف وضيوف وكهل وكهول والواوى العين وشذفوج وفروج ( أو ) على ( فعل ) بالكسر كجسم وجسوم ودرع ودرع بخلاف الوصف ( أو ) على ( فعل ) بالضم ( غير مضاعف ولا واوى العين أو يائي اللام ) كجند وجنود وبردى وبرود بخلاف المضاعف نحو خف وحوت وندى وشذحص وحصوص وهو الورس ونثوى ونثوى ( أو ) على ( فعل ) بفتحين ( غير أجوف ولا مضاعف ) كاسد وأسود بخلاف الوصف والأجوف وشذساق وسوق والمضاعف نحو طلل وطلول ( وقيل يسمع ) فيه ولا يطرده وجرم به فى شرح الكافية ( أو ) على ( فعل ) بالفتح والكسر نحو كبد وكبدونمور وغور وشذفيا عدا ذلك كشاهد وشهود وصخرة وصخور وشعبة وشعوب وقننة وقنون وظرف وظروف واسينة واحدة قوى الوز واسون وعناق وعنوق ( وقد تلحقه ) أى فعولا ( وفعالا التاء ) كفعولة وعمومة وحجارة وخالة ( وقد يغنى عنهما فاعيل وفعال ) بالضم فى الاستعمال كقولهم ضئى فى ضآن ولم يقولوا ضئان وضؤون وقالوا فى المعز معيز ولم يقولوا معوز نعم قالوا معاز ( والأصح أنهم ما تسكير ) أى جمعان ( لا إسما جمع ) وقيل هما إسما جمع ( وثالثها الثانى ) أى فعال ( اسم جمع ) وفعيل جمع حكاء أبو حيان ( و ) السابع ( فعل ) بالضم وقع العين المشددة ويطرد جمعا ( لوصف على فاعل وفاعلة ) كضرب فى ضارب وضاربة بخلاف الاسم منهما كحاجب العين وجائزة البيت ( و ) الثامن ( فعال ) بضبطه ويطرد جمعا ( للاول ) أى لوصف على فاعل كصائم وصوام وشذفى فاعلة كمادة وصداد ( وندرا ) أى فعل وفعال ( للمنقوص ) استغناء بفعلة ومما سمع ساق وسقى وغاز وغزى وغراء وسار وسراء وندرا أيضا فاعدا ما ذكر كأعزل وعزل وعزال وسخل وسخل وسخال ونفساء ونفس ونفاس ( وقيل يسمعان ) أى فعل وفعال مطلقا ( و يرجع فيما لم يسمع ) ورودهما فيه ( الى التصحيح ) ولا يقاسان ( و ) التاسع ( فعلة ) بفتحين ويطرد جمعا ( لفاعل ووصف ذكر



عاقِل (صح لا ما ) وان اعتل عينا كسافر وسفرة وكاتب وكتبة وبار وبررة بخلاف وصف مؤنث كخائض وطامث وطالق أو مالا يعقل وشذنا عوق ونعقة أو معتل اللام كغاز ورام أو على غير زنة فاعل وشذخيث وخبيثة وسيد وسادة وأجوق وجوقة وهو المائل الشدق ودتع ودنقة وهو الرذل (و) العاشر (فعلة بضم الفاء) وقع العين ويطرد جمعا (له) أى لفاعل وصف ذكر عاقل (معتلها) أى اللام كغاز وغزاة ورام ورماء وقاض وقضاء بخلاف غير فاعل وشذكى وكأمة والاسم وشذ باز وبزاة ووصف المؤنث كغازية أو غير العاقل كضاروشد (١) الصحيح اللام وشذ هادر وهذرة وهو بالمهملة الرجل لا يعتد به (والاصح ان الضم) فى هذا الوزن (أصل) وقيل لابل أصله فعلة حول الى الضم للفرق بين الصحيح والمعتل (و) الاصح (انه ليس) مخففا (من فعل) المشدد وقال الفراء هو مخفف عنه عوض الماء عما ذهب من التضعيف (و) الحادى عشر (فعلة بكسر ها) أى الفاء وقع العين (وقيل) هو (اسم جمع) قاله الفراء ويطرد جمعا (لا سم على فعل) بالضم والسكون (صح لا ما) وان اعتل عينا كدرج ودرجة وقرط وقرطة وكوز وكوزة بخلاف الوصف وشذ عالج وعالجة والمعتل اللام (وقل فى فعل) بالفتح (وفعل) بالكسر كزوز ووجه وغرد وغردة وقرد وقردة وحسل وحسلة (و) الثانى عشر (فعل) بالفتح ويطرد جمعا (لفعل) وصفا (بمعنى ممات أو موجه) كقتيل وقتلى وصرى وصرعى وجرى وجرى (ومادل عليه) أى هذا المعنى (من فعل) بالفتح والكسر كزمن وزمنى (وفعلان) كسكران وسكرى (وفعل) كيت وموتى (وافعل) كأحق وحقى (وافعل) كهالك وهلكى وشذ فيما عدا ذلك ككيس وكيسى وسان ذرب واسنة ذرى ورجل جلد وجلدى (و) الثالث عشر (فعل) بالكسر وهو جمع (لجل وطر بان) ولأنه لهما نص على ذلك أبو على الفارسي وغيره ولاجل ذلك قال ابن السراج انه اسم جمع وقال الأصمعى جلى لغة فى اللجل لاجمع وهو نوع من الطير والنظر بان دابة تشبه القرد وقيل المهر (و) الرابع عشر (فعلا) بالضم والفتح ويطرد جمعا (لفعل وصف ذكر عاقل بمعنى فاعل أو مفعل أو مفاعل) ككريم وكرماء وسميع بمعنى مسمع وسمعاء وجليس وخليط ونديم بمعنى مفاعل وجلساء وخطاء وندماء وشذ فى فعل بمعنى مفعول كآسبر وأسراء أو صفة مؤنث كسفيهة وسفهاء (وجل عليه خليفة) وقالوا فيه خلعاء لانه بمعنى فاعل فشبهه بالآلاء فيه (ومادل على سبحة جند أو ذم من فعال) بالضم (أو فاعل) كشجاع وشجعاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء وعالم وعلماء وجاهل وجهلاء وشذ فى غير ما ذكر كرسول ورسلاء وحدث وحدثاء وسمع وسمعاء (و) الخامس عشر (أفعلاء) ويطرد جمعا (لفعل المذكر مضاعفاً ومنقوصاً) كشديد وأشداء ولييب وألباء وجيل وأجلاء وتقى وأتقياء وولي وأولياء ونبي وأنبياء (وندر فى صديقة) لانه لمؤنث وانما يطرده فى المد كروى الحديث ارسلا الى أصدقاء خديجة (و) السادس عشر (فعلان) بالكسر ويطرد جمعا (لا سم على فعل) بالضم والفتح (أو فعل) بفتحين (أو فعال) بالضم (مطلقاً) صحبها كان أو معتل العين أو اللام كصرد وصردان وخرب وهو ذكرا الحبارى وخربان وتاج وتيجان وفنى وفتيان وغلام وغلمان (أو فعل) بالضم والسكون (أجوف الواو) كحوت وحيتان ونون ونينان وشذ فى فعال الوصف كشجاع وشجعان وفى غير ذلك كقنوقن وقرن وصور وهور قطيع بقرة الوحش وصبران وغزال وغزلان وخروف وخرفان وعيسد وعيسدان وظليم وظلمان وحائط وحيطان ونسوة ونسوان وقضفة وهى الأكمة وقضفان (و) السابع عشر (فعلان) بالضم ويطرد جمعا (لا سم على فعل أو فعل) بفتحين (صح العين) كرجيف ورجفان وقضيب وقضبان وذكر وذكران (أو) على (فعل) بالفتح والسكون كظهر وظهران وبطن وبطنان أو على فعل بالكسر والكون كذئب وذئبان وشذ فى فعل أو فعل الوصف نحو قعيد وقعدان وجذع وجذعان وفيما عدا



ذلك كراكب وركبان وأعمى وعميان وحوار وحواران وزقاق وزقان وثني وثنيان ورنخل وهو ولد الضأن ورنخلان (و) الثامن عشر (فواعل) ويطرد جمعا (لفاعل غير وصف ذكر عاقل) بان كان غير وصف أو وصف مؤنث أو غير عاقل (ثانيه ألف زائدة) كحاجز وحواجز وخاتم وخواتم وطالق وطوالق وحائض وحوائض وضاربة وضوارب ونجم طالع وطوالع وجبل شائع وشواخ (أو) ثانيه (واو غير ملحقه بخماسي) كجوهر وجواهر وكوثر وكواثر بخلاف نحو خورنق فان واو لا لحاقه بسفرجل يجمع على خرائق لا خوارق (ويفصل عينه من لامه ياء) تزداد في الجمع (إن فصلا إفرادا) كساباط وسوايط وجاسوس وجواسيس وطومار وطوامير وشذفي صفة المذكر نحو فارس وفوارس وفيما عدا ذلك كدخان ودواخن وحاجة وحوائج (و) التاسع عشر (فعالي) بالفتح ويطرد جمعا (لاسم على فعلاء) بالفتح والمذ (أو فعلي) بالكسر (أو فعلي) بالفتح كصعراء وصعاري وذفري وذفاري وعلقي وعلاق وشذفي الوصف كعذراء وعذاري (و وصف على فعلي) بالضم كحيلي وحبالي وخنثي وخنثائي (لا أنثى أفعل) كالفضلي والدنيا (و) لوصف (على فعلان) بالفتح كغضبان وغضابي وسكران وسكاري وندمان وندامي (و) لوصف على (فعلي) بالفتح كسكاري وسكاري وشاة حرمي أي مشبهة للنكاح وحرامي وشذفيما عدا ذلك كيتيم ويتامي وأيم وأيامي ومهري ومهاري وحبطن وحباطي (و) العشرون (فعالي) بالضم (وهو لا خير ين) أي فعلان وفعلي (أرجح) من فعالي بالفتح كسكاري في سكران (و) الحادي والعشرون (الفعالي) بالفتح وكسر اللام (وهو يغني عن فعالي) بالفتح (جواز في فعلي) بالضم كحيلي والحبالي (وما قبلها) أي فعلي وفعلي وفعلي كالصعاري والذفاري والعلاقي (و) في (عذراء ومهري) فيقال العذاري والمهاري ويجوز في كل فعالي بالفتح (ويانزم فيها) لا يجوز فيه فعالي (نحو حذرية) بكسر الحاء والراء وهي القطعة الغليظة من الأرض والحذاري (وسعلاة) وهي اثني العيلان والسعالي (وعرقوة) وهي الخشبة المعترضة على رأس الدلو والعراقي (والمأقي) وهو طرف العين مميل إلى الأنف والمأقي (وفيما حذف أول زائديه من حبنطي) والحباطي (وعفرتي) والعفاري (وعدولي) والعدالي (وقلنسوة) والقلاسي (وحباري) (ونحوه) كقهوابة والقهابي وبلهنية والبلاهي فان حذف ثاني الزائدين قيل الحبانط والعقارن والعداول والقلانس والحباثر والقهاوب والبلاهن وشذفعالي في غير ما ذكر كإيلة وليالي وأهل وأهالي وعشرين وعشاري وكسكة وهي البيضة وكياكي (و) الثاني والعشرون (فعالي) بالفتح وتخفيف العين وكسر اللام وتشديد الياء (لثلاثي ساكن العين آخره ياء مشددة لا لتجدد نسب) ككرسي وكراسي بخلاف نحو تركي (ولنحو علباء وقوباء) فيما الهمزة فيه اللحاق فانهما يلحقان بسرداح وقرطاس فيقال علابي وقوابي (و) لنحو (حولايا) فيقال حوالى وشذفي نحو صخري وصخاري وانسان واناسي وطربان وطرابي (و) الثالث والعشرون (فعائل) ويطرد جمعا (لفعله لا بمعنى مفعولة) اسما أو صفة كصبيغة وصحائف وظيفة وظيفات بخلاف نحو قتيلة وشذبيحة وذبايح (و) لوزن فعال بالفتح والسكون وهمزة (نحو شمال) وشمال (و) فعائل بالضم نحو (جرائض) وجرائض (و) فعيلان نحو (قريثا) وقرائث (و) فعالان نحو (براكاء) وبرائك (و) فعولان نحو (جلولا) وجلائل (وحباري وحزائية ان حذف ما بعد لامهما) وهو الزائد الثاني نحو حباثر وحزائب فان حذف الأول فله فعالي كما تقدم (ومفعولة) بالفتح (ومفعولة مثلث الفاء اسمين) كمفعولة وحماثل وسحابة وسحائب ورسالة ورسائل وذوابة وذوائب بخلاف الوصف فهما كضرورة ورفقاء وطواله وبخلاف ما خلا منهما من التاء وان كان مؤنث وشذقلوص وقلانص وشمال وشمال وشمال وعقاب وعقائب وكذا غير ما ذكر كضرة وضرائر وحرارة وحرائر وظنة وظنائن وهجان وهجائن (وما عدا ما ذكر) انه مطرد (في هذه الأوزان) كلها



( شافس موع ) لا يقاس عليه وقد تبين ذلك عقب كل وزن . . . والى هنا كان انتهاء كتابتى لهذه القطعة المشروحة  
أولا على هذه الطريقة ثم عدلت الى طريقة أخرى فشرحت عليها من أول الكتاب الى آخر الكتاب الثانى  
ونعود الى اكمال ما بقى من الكتاب على ذلك الاسلوب

﴿ ص مسئله ﴾ يجمع الزائد على ثلاثة غير ما سبق لفواعل ومفاعل على موازنهما لا ما ثانيه مدة أو أفعل فعلاء أو  
ذو علامة تأنيث رابعة أو ألف ونون كالفى فعلاء ولا يفك المضاعف اللام ان لم يفك افراد على الصحيح ومارابعة لين  
غير مدغم فيه تأصلا فصل ثالث من آخره ياء سا كنة قد تعاقبها الهاء ويحذف من الزوائد ما لا يبقى معه أحد المثلين  
فان تأتى بحذف بعض أبقي ماله مزية معنى أو لفظا وما لا يغنى حذفه عن غيره فان تكافأ الخيار والأصح ان ميم  
مقننسس أولى بالبقاء وان انفعالا واقتعالا لا يعامل كفعال وان لم يبق بأصل حذف الخامس أو الرابع ان أشبه  
زائدا لا الثالث فى الأصح ولا يبقى زائد مع أربعة أصول الالين رابع ويجوز أن يعوض مما حذف ياء سا كة قبل  
آخر مالم يستحقها وهاء من ألف خامسة وهى أحق بالحذف منه النسب ولا تحذف ياء معاميل وعكسه اختيارا  
وجوزة الكوفية ولا تنفتح بغير مفتوح مفردة ولا يتختم بلين ليس فيه أو بدله وما ورد فهو لواحد قياس مهملا أو قليل  
﴿ ش ﴾ يجمع ما زاد على ثلاثة أحرف سوى ما تقدم انه يجمع على فواعل وفاعل على ما يساويهما فى البنية  
والوزن أى فى الحركات والسكنات وعدد الحروف كوزن فعال ومفاعل وفاعل وفعال وتفاعل ويفاعل  
وفياعل وفعالن وأفاعل وفناعل وفعالن وما أشبه هذه الأوزان بشرط أن لا يكون ثانيه مدة وان لا يكون بهمزة  
أفعل فعلاء نحو أخرج جراء ولا بعلامة تأنيث رابعة كحلبى وذكري ودعوى ولا بألف ونون مضارعان الفى فعلى  
كسكران ولا يفك المضاعف اللام فى هذا الجمع ان لم يفك فى الافراد على الصحيح وذلك نحو معدومين وزعارة وسحارة  
وطمر وخب وخبف فاذا جمعت بقيت على الادغام فيقال معاد وطمار وخباب وهجاف فان فك فى الافراد فك  
فى الجمع نحو مهدد وقردد فيقال مهادد وقرادد واختار بعضهم فى خذب ونحوه مما كان ملحقا العك أو الادغام فيقال  
خداب لان خدبا ملحق بسبطين فيغترف فى جمعه الفك لأن باء الثانية بازاء سباطر ومارابعة حرف لين غير مدغم  
فيه ادغاما أصليا فصل فى هذا الجمع ثالث من آخره ياء سا كنة قد تعاقبها هاء التأنيث وذلك نحو بهلول وسربال  
وقنديل ومطعام ومطعان وفردوس وغرنيق فيقال بهاليل وسراييل وقناديل ومطاعم ومطاعين بخلاف  
مارابعة منقلب عن أصل كخمار ومنقاد فانه يقال مخائر ومقاد من غير فصل وما ادغم فيه ادغاما أصليا كعطود  
وهبيخ وقنور فانه لا يفصل أيضا بل يحذف منه الواو والياء السا كنان فيقال عطارد وهبيخ وقناور فان كان  
ادغامه عارضا كجديل تصغير جدول وغير تصغير عثير فصل ومثال معاقبة هاء التأنيث الياء جبار وجبارة ودجال  
ودجاجة كان قياسه جباير ودجاجيل فعاقت الهاء الياء ولذلك لا يجتمعان ويحذف من ذوات الزوائد ما يتعذر  
ببقائه أحد المثلين أعنى ما شبه فعالل أو فعاليل كعيطموس ففيها زائدان الياء والواو فاما ان تحذف الياء وتبقى  
الواو فيقال عطاميس فانه يصير رابعة حرف لين ليس مدغما ادغاما أصليا واما ان تحذف الواو وتبقى الياء فيقال  
عياطمس فيؤدى هذا الحذف الى تعذر شبه فعالل أو فعاليل الا يحذف حرف آخر أصلى وعمل يؤدى الى حذف  
واحد أحسن من عمل يؤدى الى حذف اثنين فلذلك حذفوا الياء فانه لا يلزم من حذفها وبقاء الواو تعذر أحد  
المثلين وكذلك يقال فى نحو مستعد ومستخرج معاد ومخارج وكذلك يحذف زائد إيقاؤه محل بمفاعل أو بمفاعيل  
وما أشبهها سواء كان الزائد أول أو آخر أو وسطا نحو سبطرى وسباطر ومدحرج ومدحارج وفدوكس وفداكس  
فان تأتى أحد المثلين بحذف بعض وبقاء بعض أبقي ماله مزية فى المعنى أو اللفظ وحذف الآخر مثال المعنى  
نحو منطلق ومعلم الميم والنون والتاء زوائد فيحذف النون والتاء وتبقى الميم فيقال مطلق ومعلم لأن الميم زيد



لمعنى وهو الدلالة على اسم الفاعل وزادتها مختصة بالاسماء بخلاف النون والتاء فانهما يزدان في الاسماء والأفعال ومثال اللفظ نحو استخراج يقال في جمعه تخرج قسبي التاء وتحذف السين لان بقاءها وحذف السين أدى الى وجود النظير نحو تجافيف ونماثيل والعكس يؤدي الى عدم النظير لانه يصير مخارج وسفاحيل معدوم في أبنية كلامهم ويبقى أيضا الزائد الذي لا يغني حذفه لو حذف عن حذف زائده غيره مثاله لغيزي وحضيري الألف وأحد حرفي التضعيف زائدان فيبقى المضاعف لان حذفه لا يغني عن حذف الآخر فانه لو حذف لبقى لغيزي وحضيري مخففا ولو جمع هذا الزم حذف الألف فلذلك يبقى المضاعف وتحذف الألف فيقال لغاغيز وحضاضير فان ثبت التكافؤ بان لم يكن لأحد الزائدين مزية على الآخر لا في معنى ولا في لفظ ولا تأدية الى حذف الزائد الآخر فالخذف مخير نحو حنبطي النون والألف زائدتان ولا مزية لأحد هما على الآخر لأن الزائد الأول فضل بالتقدم والثاني بنية الحركة لانه لمحق بسفر جل وكذا قلنسوة فضلت النون بالتقدم والواو بالحركة وعفري فضلت النون بالتقدم والألف بكونها في تقدير الحركات الثلاث فيقال في الجمع اما حبانط وقلانس وعفارين واما حباطي وقلاسي وعفاري فان كان أحد الزائدين يضاهي أصلا والآخر لا يضاهيه وهو ميم سابقة كيم مقعنس ففيه خلاف مذهب سيبويه انك تحذف السين فتقول مقعاس ومذهب المبرد انك تحذف الميم فتقول قعاسس وجه الأول انه أبقى الميم لكونها مقدمة ولكونها تنفيد معنى وهو الدلالة على اسم الفاعل ووجه الثاني ان السين أشبهت الأصل فحكم لها بحكمه ألا ترى انك تقول في محرجم ومدحرج حراج وحارج فتحذف الميم وتبقى الحرف الأصلي فكذا في مقعنس تحذف الميم وتبقى الحرف الملحق بالأصل وأجيب بأن هذان قبيل زائدين ترجح أحدهما بدلالته على معنى دون الآخر والنون في المذهبين محذوفة وكذلك المذهبان في التصغير والمصادر التي أولها همزة الوصل تحذف للزوم تحرك ما بعدها في التكسير والتصغير فان كان المصدر على وزن انفعال واقتعال كان إطلاقا واقتقار ففي تكسيبه وتصغيره خلاف مذهب سيبويه انه يقال نطاليق وفتاقير ونطيليق وفتيقير فان كانت تاء الأفعال قد أبدلت ردت الى أصلها من التاء فيقال في اضطراب واصطبار وازدياد وادكار واطلام ضاريب وصتيريب وذهب المازني الى إجراء انفعال واقتعال مجرى فعال في حذف الهمزة وحذف النون والتاء فيقال في الجمع طلائق وفتائر وطلیق وفتقير فان تعذر أحد المثالين ببعض الأصول حذف الخامس من الأصول مطلقا سواء وافق بعض الزوائد لفظا أم مخرجا أم لم يوافق كسفر جل وسفارج وشمر دل وشمارد ويحذف الرابع ويبقى الخامس ان كان الرابع أصلا وافق بعض حروف الزيادة في اللفظ أو في المخرج نحو خدرنق لونه أصل لكنها مثل النون الزائدة من حيث اللفظ فيقال خدارق يحذفها وقرار القاف وهو الحرف الخامس وفرزدق داله أصل لكنها تشبه التاء التي هي من حروف الزيادة من حيث المخرج لا من حيث اللفظ فيقال فرازق يحذفها وقرار القاف هذا هو الوجود ويجوز فيه وجه آخر وهو ابقاء الرابع وحذف الخامس فيقال خدار وفرازد هذا المذكور من جواز حذف الخامس مطلقا أو الرابع بشرطه مذهب سيبويه وقال المبرد لا يجوز الا حذف الخامس لا غير وما جاء من قولهم فرازق غلط وما كان غلط لا يتعدى به اللفظة المسموعة قال أبو حيان وقد وافق المبرد على هذا غيره أما الثالث فلا يحذف فلا يقال فرادق ولا خدائق وأجازه الكوفيون والاختش قال أبو حيان وكانهم رأوا حذف الثالث أسهل اذ نحل ألف الجمع محلها فيبقى ما قبل الألف معادلا لما بعدها في كون كل منهما حرفين متساويين في نظم الترتيب وكانهم رأوا ان الثالث حصل الامتناع من الوصول الى مماثلة مفاعل أو مفاعيل فأجروه مجرى الزائد الذي جاء ثالثا فحذفوه نحو واو فدوكس حيث قالوا فدا كس ولا يبقى في هذا الجمع أعني الذي على مماثلة مفاعل أو مفاعيل زائد مع أربعة أصول بل يحذف سواء كان أولا أو ثانيا أو



ثالثاً أو رابعاً أو خامساً أو سادساً نحو مدح ج وقنفخر وقد وكس وصفصل وسبطري وعنكبوت وعقربان  
وبرنساء فيقال دحارج وقفانح وفدا كس وصفاصل وسباطر وعنا كب وعقارب و برانس ولا توجد زيادة  
رابعة في رباي الأصول إلا حرف لين أو مدغما ولا سادسة في رباي الأصول أيضا إلا مع زيادة أخرى ويكونان  
زيد تامعا كما مثلنا به من عنكبوت وعقربان و برنساء فان كان الزائد حرف لين رابعا سواء كان حرف مد أيضا  
كمصغور وقنديل وسرداح أم غير حرف مد كغريق وفردوس لم يحذف ذلك الزائد بل ان كان ياء أقر على  
حاله أو واو أو واو الغلق فيقال عصافير وقناديل وسراديج وغرائق وفرا ديس فان كان حرف علة لا لين حذف  
كالصحيح فيقال في كنهور كناه و حرف اللين ما كان سا كناسواء كانت الحركة قبله مناسبة أم لا فان  
ناسبه سمي حرف مد ولين واحتزر رابع من غير الرابع فانه يحذف أيضا وان كان حرف لين سواء كان ثانيا أم  
ثالثا أم خامسا كغد وكس وسعيد وعذافر وخيتعور وحيسفوج فيقال فدا كس وسادع وحذافر وختاغر  
وحسافج ويجوز أن يعوض مما حذف سواء كان ثلاثي الأصول أم رباعيه أم خاسيه ياء سا كنه قبل الآخر نحو  
مطابق في منطلق وفدا كيس في قد كوس وسفار ج في سفر جل ما لم يستحقها من غير تعويض نحو لغيزي فانه  
يقال فيه لغايز بفتح التضعيف وحذف الفه و ياء قبل آخره لكن هذه الياء هي التي في المفرد فليست  
تعويضاً من المحذوف في الجمع وقد تعوض هاء التانيث من ألفه الخامس تقول في حبنطي وعفري حبانط وعفارين  
فاذا عوضت الياء قلت حبانيط وعفارين أو الهاء قلت حبانطة وعفارنة لكن باب تعويض الياء أوسع جدا لأنها  
يجوز دخولها في كل ما حذف منه شيء غير باب لغيزي وتعويض الهاء مقصور على ما ذكرناه التانيث أحق  
بالاسم الذي حذف منه ياء النسب عند الجمع من غيره مثاله اشعني واشاعته وازرق وازارقة ومهلي ومهالبة ولا  
يجوز حذف الياء من مفاعيل ولا اثباتها في غيره كمفاعل وفواعل عند البصريين إلا في الضرورة كقوله

ألا أن جبراني العشية ترايح \* دعهم دواع من هوى ومناح

والاصل مناديج لانه جمع مندوحة وقوله \* سوايغ بيض لا تخرقها النيل \* والاصل سوابغ لانه جمع  
سابعة وأجاز الكوفية الامر في الاختيار واستدلوا بقوله تعالى . وعنده مفاتيح الغيب . والاصل مفاتيح  
لانه جمع مفتاح وبقوله تعالى . ولوالقي معاذيره . والاصل معاذره لانه جمع معذرة وتأول البصريون ذلك على  
انه جمع مفتاح بلا ألف ومعذار بألف ووافق ابن مالك الكوفيين فأجاز في سربال وعصفور سربال وعصافر  
وفي درهم وصيرف درايم وصياريف ولا يفتح باب مفاعل ومفاعيل بالحرف الذي لم يفتح به المفرد بل أي  
حرف كان أول المفرد يكون أول هذين الجمعين كما مر في الامثلة قال أبو حيان وهذا الحكم مشترك بين هذين  
المثالين وبين كثير من أمثلة الجوع وانما يخرج عنه ما جمع على أفعال وأفعال وأفعلة وأفعلاء وفعل في جمع أفعال ولا  
يختم باب مفاعل ومفاعيل بحرف لين ليس في الواحد هو ولا ما أبدل منه فان كان هو أو ما أبدل منه في الواحد  
ختم هذا الجمع به كدزية وحذاري وعرقوة وعراقي وما ورد بخلاف ذلك في الامر في أعني الاقتحاح والاختتام  
فهو جمع لواحد قياس مهمل أو مستعمل قليلا مثاله في الاقتحاح ملاح ومذا كبر ومحاسن افتتح بغير الحرف الذي  
في أول لحة وذكر وحسنة فقدر كأنها جمع مامحة ومذا كار ومحسنة وهي مفردات مهملة الوضع جاء الجمع  
عليها واطافير افتتح بغير الحرف الذي في أول ظفر لكنه ورد الاظفور في معنى الظفر فكان الجمع جاء عليه وان  
كان الظفر أشهر وأكثرا استعمالا ومثاله في الاختتام باللين السكيا كى ختم به والمفرد كيكة وليس هو فيه ولا ما  
أبدل منه فقدر كأنه جمع كيكاه وهو مفرد قياس قد أهل واليالي مفرد ليله ولم يختم به ولكنه قد استعمل قليلا  
ليسلة قال \* يا ويحه من جل ما أشقاء \* في كل ما يوم وكل ليلاه \* فجاءت الياالي على مراعاة هذا القليل



﴿ ص ﴾ مسئلة يجمع العلم المرتجل والمنقول من غير اسم جامد له جمع موازنه أو مقاربة من جامد اسم الجنس الموافقة تذكروا وضده ولا يتجاوز بالمنقول في جامد له جمع وزنه فان لم يكن عومل كاشبه الاسماء به

﴿ ش ﴾ اذا كان الاسم عامرا تجللا فانك تجمعه جمع مقاربه من أسماء الاجناس ان كان له نظير في الاوزان أو مقاربه في الوزن ان لم يكن له نظير مراعيا للوافقة في التذكير والتأنيث فان كان العلم مذكرا جمع جمع اسم الجنس المذكر أو مؤنثا جمع جمع اسم الجنس المؤنث مثال ماله نظير زينب وسعاد وأدود فيجمع زينب على زياتب كما تجمع أرنبا على أرناب وسعاد على أسعد كما تجمع كرا على أكرع وأدود على أدان كما تجمع نفرا على نفران ومثال ما لا نظير له ضرب ب ادا ارتجلت علما من الضرب على وزن فعلل فانه مفقود في كلامهم فيجمعه جمع برثن لانه قاربه في الوزن وكذلك العلم المنقول من غير اسم جامد سواء كان منقولا من صفة أو من فعل وقد استقر له جمع قبل النقل فانه أيضا يجعل كاسم الجنس الموافق له فيما ذكر مثاله لو سميت رجلا بجامد أو بضرب المنقول من الفعل لقلت في جمع جامد جوامد كما تقول في حائط حوائط وفي جمع ضرب اضراب كما تقول في جمع نجر أنجار وكذا اذا سميت امرأة بجالد جمعها على خوالد كما تجمع طالق على طوالق ولو سميتها بقال لقلت في جمعها قول كما تقول في جمع ساق سوق ولو سميت باقتل منقولا من المضارع المبني للفعل فانه لا نظير له في اوزان الاسماء فيجمع مثل جمع إفكل المقارب لوزنه ولا يتجاوز بالمنقول من جامد مستقر له جمع ما كان له من الجمع فلو سميت رجلا بغراب قلت في جمعه أغربة وغربان كما قيل فيه قبل النقل ولا يزيله النقل عما كان له في حال كونه اسم جنس فان لم يستقر له جمع قبل النقل بأن لم يجمع البتة بالمنقول من أكثر المصادر فانها لم تجمع أو جمع لكنه ما استقر فيه جمع بل اضطرب ولم تطرد فيه قاعدة بحيث تكون مقيسة في جمع ذلك الاسم فانه اذا ذلك يجمع جمع ما كان أشبه به مثال الاول ان يسمى بضرب فانه لم يجمع وهو مصدر فجمع مسمى به على افعال في القلة فتقول اضرب ككلب وأكلب وضرب من الكثرة ككعب وكعوب ومثال الثاني (١)

﴿ ص ﴾ ولا يجمع جمع كثرة واسم جنس لم تختلف أنواعه وفاقا فان اختلفت فالجمهور لا يقاس هو ولا اسم الجمع وانه يقاس في القلة أما جمع الجمع فلم يثبت غير الزاجي وابن عزيز

﴿ ش ﴾ لا خلاف في ان جموع الكثرة لا تجمع قياسا ولا أسماء المصادر ولا أسماء الاجناس اذا لم تختلف أنواعها فان اختلفت فسيبويه لا يقيس جمعها على ما جاء منه وعليه الجمهور ومذهب المبرد والرماني وغيرهما قياس ذلك قال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لقلة ما حكى منه وسواء في اسم الجنس ما ميز واحده بالتاء وما ليس كذلك ومن المسموع في الاول قولهم رطبة وأرطاب واختلفوا في جموع القلة وهي أفعال وأفعلة وأفعل وفعله فذهب الاكثرين انه منقاس جمعها ولا خلاف انه ما سمع من جمع القلة أكثر مما سمع من جمع الكثرة ولا يكن أهو من الكثرة بحيث يقاس عليه أم لا واختار ابن عصفور انه لا ينقاس جمع الجمع لاجمع القلة ولا جمع الكثرة ولا يجمع الا ما جمعوا ومن المسموع في ذلك أيدوا ياد وأوطب وأطاب وأسماء واسام واسورة وآيات وآيات وانعام وأناسيم وأقوال وأقويل وأعرب وأعريب ومن ومنان ومصران ومصارين وخشان وخشاشين وجمال وجاميل وأعطية وأعطييات وأسقية وأسقييات ويوب ويوتات وموال واليات بني هاشم ودور ودورات وعود وعودات وصواحب وصواحبات يوسف وحدايد وحديدات وجر وجرات وطرق وطرقات وجزر وجزرات وأنساء وأناص وهو ما رعى من النبات قال أبو حيان فهذا ما جمع من الجمع في الكلام والمفرد يد ووطاب واسم وسوار وبيت ونعم وقول وعرب ومن ومصير وخش

(١) كذا يابض في النسخ الثلاثة التي بأيدينا



وجعل وعطاء وسقاء وبيت ومولى ودار وعائد وصاحبة وحديدة وجر وطريق وجر وروصو قال وأما ما جاء في الضرورة فاعنيات والبرعات وآيامنون وأنا كئون وعقايين وغرايين اما جمع جمع الجمع فأنبته الزجاجة ومثله بأصائل وهي العشايا فانه جمع آصال وآصال جمع أصل وأصل جمع أصيل كما تقول رغيف ورغف ثم تشبه أصلا الجمع بعنق فتجمعه على آصال كما تجمع عنقا على أعناق ثم تشبه أصلا بأعصار لموافقة في الزيادة وعدد الحروف فتجمعه على أصائل وكان قياسه أصائل لأجل الالف كأصير وبعضهم قال ان أصلا قد استعمل في لسان العرب مفردا بمعنى أصيل فاصائل من جمع الجمع قال أبو حيان وهذا أحسن من أن يجعل جمع جمع جمع قال وذكر أبو الحسن بن الباذش ان النحويين على ان أصالا جمع أصيل كمين وإيمان وان أصائل جمع أصيلة كسفينة وسفائن وقد حكى يعقوب أصيلة في معنى أصيل فعلى هذا لا يكون أصائل من باب جمع الجمع ولا من باب جمع جمع الجمع قال وهذا أولى من تكلف لا يضطر اليه انتهى وقال السهيلي لا أعرف أحدا قال جمع جمع الجمع غير الزجاجة وابن عزيز قال أبو حيان وظاهر كلام سيديو به انه لا ينقاس جمع اسم الجمع ومن المسموع منه قوم وأفوام ورهط واراھط

﴿ ص مسألة ﴾ ما دل على أكثر من اثنين ولا واحدا من لفظه ان كان وزنه خاصا بالجمع أو غالبا فجمع واحد مقدر والافاسم جمع وماله واحد يوافقه في أصل اللفظ والدلالة عند عطف أمثاله فجمع مالم يخالف أوزانه أو يساو الواحد في خبره ووصفه ونسبه أو يميز من واحد ميباء نسبة فاسم جمع أو بقاء فاسم جنس في الاصح اما ما يقع على المفرد والجمع فان لم يثن بجنب على الافصح فغير جمع والافصيل اسم جمع وقيل جمع مقدر تغييره وقيل مفرد ﴿ ش ﴾ كل اسم دل على أكثر من اثنين ولا واحدا له من لفظه فهو جمع واحد مقدر ان كان على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه مثال الخاص عباديد وشما طيط فهذا جمع وان لم ينطق له بمفرد لانه جاء على وزن يختص بالجمع اذ لم يثن لئلا من لسانهم اسم مفرد على هذا الوزن ومثال الغالب أعراب فانه جمع مفرد لم ينطق به وجاء على وزن غالب في الجوع لان أفعلا اقل في المفردات جدا ومنه برمة أعشار والاف هو اسم جمع كابل وذود وأحد هما رجل أو ناقة وقوم واحد رجل فان كان له واحد يوافقه في أصل اللفظ دون الهيئته في الدلالة عند عطف أمثاله عليه فهو جمع مثاله رجال له واحد يوافقه في الحروف الاصلية دون الهيئته ويقال فيه قام رجل ورجل ورجل فان وافقه في اللفظ والهيئة كفلك للواحد والجمع فسيأتي حكمه أولم يوافقه في الدلالة عند عطف أمثاله كقر يش فان واحدهم قرشي واذا عطف أمثاله عليه فدلوه جماعة منسوبة الى قر يش وليس مدلول قر يش ذلك فليس بجمع وكذا ان وجد الشرطان ولكن خالف أوزان الجوع السابقة أو ساوى الواحد في خبره ووصفه نحو الركب سائر وهذا ركب سائر كما تقول الراكب سائر وهذا راكب سائر أو ساووا في النسب اليه بان نسب اليه على لفظه نحو ركي كما تقول راكبي بخلاف الجمع فانه لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى المفرد كما سيأتي أو يميز من واحد بوزن عباء النسب نحو روم وترك فان الواحد منهما رومي وتركى ومع ذلك لا يكون روم وترك ونحوهما جوعا أو يميز من واحد بقاء التانيث كبسر وبسرة في المخلوقات وسفن وسفينة في المصنوعات فليس شيء من هذه الاقسام لاربعة بجمع بل كل من الثلاثة الاول اسم جمع والآخر اسم جنس وبخلاف الاخفش فيما كان على فعل كركب وطير وصحب ونحوها فقال انها جوع تكسير لراكب وطائر وصاحب لاسماء جوع قال أبو حيان وهو مردود بأن العرب صغرتها على لفظها ولو كانت جوعا رمت في التصغير الى مفرداتها بخلاف الفراء في كل ماله واحد موافق في أصل اللفظ كبسر وغمام وسحاب ونحوها ورد بأنه لو كان جمعا لم يجوز وصفه بالمفرد وقد وصف به قال تعالى . اليه يصعد الكلب الطيب . أعجاز نخيل منعرة . ومن الواقع على جمع ما يقع على الواحد والجمع



بغير تغيير ظاهر فاما ان يثنى أولا فان لم يثن فانه ليس يجمع كالمصدر اذا أخبر به أو وصف به أو وقع حالا ونحو  
جنب أيضا فان الافصح فيهما أن لا يثنيا ولا يجمعان فليس يجمعان وان ثنى فهو جمع عند الاكثرين كقولك وهجان  
ودلاص فانها تطلق على المفرد والجمع فقولك في حالة الافراد نظير قفل وفي حالة الجمع نظير رسل وهجان في حالة  
الافراد نظير لجام وفي حالة الجمع نظير كرام فقدر التغيير في حالة الجمع بتبدل الحركات ولم يجعل من باب المشترك  
لوجود تثنية في كلامهم بخلاف نحو جنب فانه هكذا المفرد والمثنى والمجموع على الفصح وان كان بعضهم قد شاء  
فيكون إذ ذاك من باب فلك فلما ثبت دل ذلك على عدم الاشتراك وذهب آخرون الى ان باب فلك ونحوه أسماء  
مجموع وانه لا تغيير فيها مقدار فيكون إذ ذاك من قبيل المشترك بين المفرد والجمع ولا يمتنع أن يوضع لعظ مشترك بين  
المفرد والجمع لانهما معنيان متغايران بكيفية الافراد والجمع وان كنت اذا أطلقت على الجمع دل على المفرد والجمع  
ضم مفردات ينظمهن لفظ كما لم يمتنع ان يوضع المشترك بين الكل وجزئه نحو انسان فانه موضوع لهذا الشخص  
وموضوع لانسان العين وان كنت اذا أطلقت على الانسان دل بطريق التضمن على انسان العين فكالم يمتنع  
وضع مثل هذا فكذلك لا يمتنع بين المفرد والجمع بل هو في هذا أسهل لانه ليس فيه أكثر من ضم أمثال بخلاف  
الانسان فان المباشرة فيه أكثر لأن مباينة الجزء للكل أكثر من مباينة المفرد للجمع وهذا الرأي صححه ابن مالك  
في التسهيل وقال بعض النحويين الفلك اسم مفرد يذكروا ويؤنث وقوله تعالى . والفلك تجري . على التأنيث  
المجموع فيه وهو مفرد واللام للجنس وقوله . وجرين بهم . أعيد فيه على المعنى كما قالوا الدينار المفر والدرهم  
البعض وغير هذا القائل يجعله دليلا على الجمع

﴿ ص ﴾ المصغر هو المصوغ لتحقير أو تقليل أو تقريب أو تعطف قال الكوفيون أو تعظيم بضم أوله وفتح ثانيه  
وزيادة ياء ساكنة بعده قيل أو ألف

﴿ ش ﴾ فوائده التصغير خمس . أحدها تحقير شأن الشيء وقدره نحو رجيل وزيد نريد تحقير قدره والوضع  
منه . الثاني التقليل اما لذاته نحو كليب أو لكميته نحو درهمات . الثالث التقريب اما لثقله نحو صديق أو  
لزمانه ومساقته نحو قبيل وبعيد وفوق وتحت ودوين . الرابع التعطف نحو يا أخى يا حبيبي . الخامس التعظيم  
أثبتته الكوفيون واستدلوا بقوله

وكل أناس سوف تدخل بينهم \* دويهة تصغر منها الأنايل

والبصريون تأولوا ذلك ويكون تصغير الاسم بضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده أعني بعد الثاني رعتل  
السيراني لضم أول المصغر بانهم لما فتحوا في التكسير لم يبق الا الكسر وضم فكان الضم أولى بسبب الياء  
والكسر بعدها في الأكثر وهي أشياء متجانسة وتجانس الأشياء مما يستعمل وقال أبو بكر بن لاهر جعلوا  
الألف والفتح في الجمع لانه أثقل فطلبوا فيه الحمة والضمه والياء للمصغر لانه أخف وقال بعضهم انما ضم أول المصغر  
لانه ثان للكبر وتالاه فلما كان بعده جرى مجرى الفعل الذي لم يسم فاعله قالوا وانما فتح ما قبل الياء لان الياء في  
التصغير والالف في شبهه فاعل متقابلان لان التصغير والتكسير من باب واحد فكما ان ما قبل الالف مفتوح  
فكذلك ما قبل هذه الياء المقابلة لها وانما كانت علامة التصغير ياء لأن الأولى بالزيادة حروف الم واللين والجمع  
قد أخذوا الالف فارادوا حرفا يخالفه ويقار به ليقع الفصل فجاءوا بالياء لانها أقرب الى الالف وزعم بعض الكوفيين  
وصاحب الغرة ان الالف قد تجعل علامة للتصغير كقولهم هدهد وتصغيره هداهد ودابة وشابة والتصغير دوابه  
وشوابه بالالف وأجيب بأن الاصل دويبة وشويبة فأبدلت الالف من الياء بان هداهد اسم موضوع للتصغير  
لأنه تصغير هدهد



﴿ص﴾ ويحذف أول يائين ولياها وتقلب ياء واوسكنت أو اعتلت أو كانت لا ما وجوبا أو تحركت في مفرد  
وجمع اختيارا أو واو اثنان فتح للتصغير منقلب عنها أو ألف زائدة أو مجهولة أو بدل همزة تليها الياء ومنقلب عنها في  
الأصح ويجرى ذلك في الجمع الموازن مفاعيل أو مفاعيل

﴿ش﴾ إذا ولي ياء التصغير يا آن حذف أو لا همالتوا إلى الأمثال وان وليها أو قلبت ياء وجوبا ان سكنت كيجوز  
وعجز أو اعتلت كقام أصله مقوم وقيم أو كانت لا ما كغزو وغزى وغزوة وغزيرة وعشوا وعشيا واختيارا إن  
تحرك لفظا في افراد وتكسير ولم يكن لا ما كاسود وأساود وأسيد وجدول وجداول وجديل ويجوز في هذ  
الاقرار وترك القلب فيقال أسيد وجدول وجه الاول الجرى على قاعدة اجتماع ياء واوسبقت احدهما  
بالسكون من قلب الواو ياء واذا غامها في الياء وجه الثاني الاجراء على حدها في التكسير لانهم من باب واحد فان  
تحركت فيها ما وهي لا م قلبت في التصغير وجوبا ولم يلتفت إلى الجمع نحو كروان وكراوين وكريان ويقلب ثاني  
المصغر المفتوح للتصغير واو وجوبا ان كان منقلبا عنها كديمة ودومة وقومة وقوية وريح وريجة وميزان  
ومويزن ومال ومويل وريان وريان وشذن هذا الاصل قولهم عيد وعيد وكان قياسه عويدا لانه مشتق  
من العود وكذا قولهم في الجمع أعياد وقصدوا بذلك الفرق بينه وبين تصغير عود وجمعه أو كانت العاء زائدة كضارب  
وضوئرب وكاهل وكويهل وفاصعاء وقويصعاء وخانام وخويتيم وجاموس وجويميس أو كانت الفاء مجهولة  
الاصل كصاب وصويب وعاج وعويج والواوى أو كانت الفاء بدل همزة كآدم وأوادم أصله آدم لانه أفعول  
من الأدمة فأبدلت الهمزة ألفا ولا تقلب ان كانت ياء كبيت وشيخ وميت وسيد أو كان منقلبا عن ياء ككتاب للسن  
في الاصح الذي هو مذهب البصريين بل يجب اقرار الياء في الحالين فيقال بيت وشيخ وميت وسيد ونبيب  
وجوز الكوفيون الاقرار والقلب واوا كراهة اجتماع الياء آت واختاره ابن مالك فيقال بويت وشويج ومويب  
وسويد ونويب وسمع في بيضة بويضة بالواو وفي ناب للسنة من الابل نويب وذلك عند البصريين شاذلا يعمل  
به وعلى مذهبهم الاحسن ضم ما قبل الياء ويجوز كسرهما فيقال شيخ وهكذا ويجرى ما ذكر من القلب في الجمع  
على مثال مفاعيل أو مفاعيل في الامثلة السابقة عجائز ورائح ووازين وضوارب وكواهل وقواصع  
وخواتيم وجواميس وأوادم

﴿ص﴾ ويكسر تالي ياء التصغير لا آخر أو متصلا بها التأنيث أو ألف فيه أو ألف افعال أو ألف ونون زيدتين  
﴿ش﴾ إذا كان تالي ياء التصغير مكسورا بقي على كسره كزبرج وزيرج قال أبو حيان ولا نقول ان الكسرة  
الأصلية زالت وجاءت كسرة التصغير لانه لا حاجة إلى دعوى ذلك قال ويشبهه ذلك الكسرة في نحو شرب  
فانه ادبني للمفعول ضم أوله ولا يقال ان كسرتة زالت جاء غيرها قال ولوقيل ان الكسرة في زبرج وشرب زالت  
وجاءت كسرة أخرى لكان وجهها كما قالوا في من زيد في الحكاية على أحد القولين وفي يامنص اذارخم منصور  
على انه من لا ينتظر فانهم زعموا انها ضمة بناء غير الضمة الأصلية اه وان كان تالي ياء التصغير غير مكسور كسر  
للمناسبة بين الياء والكسرة كجعيفر وبريثن ودرهم الا أن يكون آخر كرجيل لان الآخر مشغول بحركة  
الاعراب وهي متبدلة عليه فلم يمكن كسره أو متصلا بها التأنيث كطليحة فان كانت الهاء فيه ولم يتصل بها كسر  
كدحرج ودحرجة أو متصلا بها منزل منزلة هاء التأنيث كعيلبك فلا تكسر اللام أو بألف التأنيث المقصورة  
أو الممدودة ككسيري وحيرا بخلاف ألف الحاق كعلقي وعلباء فانه يكسر ما هي فيه فيقال عليق وعليبة أو  
متصلا بألف أفعال جمعا كتراب وأنياب واسقاط واسباط أو مفردا كائن يسمى بأجمال فيقال أجيال أو متصلا  
بالالف والنون المزيدتين كسيكران بخلاف ما نونه أصلية فانه يكسر فيه ما قبل الألف



﴿ص﴾ والتثاني حذف بر دما حذف وضعا يزاد آخره ياء قبل او يضعف من جنسه ولا يعتد بالتاء ولا يرد محذوف تأتي بدونه فعيل على الأصح

﴿ش﴾ يتوصل الى مثال فعيل في التثاني بر دما حذف منه ان كان منقوصا سواء كان المحذوف منه الفاء أو العين أو اللام مثال العاء عدة وزنة وشية وسعة وصفة وصلة وجهة ولدة وخدة وكل ومى وعدم مسمى بها فاذا صغرت هذا النوع رددت المحذوف في موضعه فتقول وعيدوا وأعيدوا وكذا باقيةا ومثال العين سه ومذ وسل وقم ومروبع مسمى بها فتقول سذبة ومنيد وسويل وقويم ويبيع ومثال اللام يدودم وشغة ودودوحر وفوك وقط وفل فتقول يدية ودى وشفية وددين وحرج وفويك وقطيظ وفلين وان لم يكن منقوصا بل كان ثنائي الوضع زيد فيه ياء فيقال في من وعن وان مسمى بهامنى وعنى وانى وذكر ابن مالك فيه وجهين أحدهما هذا والآخر انه يضاعف الحرف الأخير من جنسه فيقال في عن عنين ولا يعتد بتاء التانيث فلا يقال في شفة مثلاً انه ثلاثي بل هو ثنائي وكذا بنت وأخت وكيت وزيت وهنت ومنت فكلها ثنائية فاذا صغرت رددت المحذوف فقلت شفية وبنية وأخية وكية وزية وهنية ومنية لان لامها تختلف فيه عند العرب وما اختلف في لامه المحذوف فكان حرفا في لغة وحرفا غيره في لغة جاز تصغيره على كل منهما فان تأتي فعيل بما بقى من منقوص لم يرد الى أصله كهار وميت وشاك وخيروشر وناس فيقال هو بروميت وشويك وخيروشر ونويس هذا مذهب سيديويه ونقل ابن مالك عن أبي عمرو انه يرد المحذوف فيقال هو يير وموييت وشويك وأخير وأشير وأيس وفي برى عدا بر يثى ونقل غيره هذا المذهب عن بونس

﴿ص﴾ (ويحذف الوصل خلافا لتعلب وشرط المازى وزانه للأسماء)

﴿ش﴾ تزال ألف الوصل عند تصغير ما هي فيه سواء كان ثنائيا كابن واسم أم أكثر كافتقار وانطلاق واستضراب واشهيباب واعديدان واقعنساس واعلواط واضطراب لزوال الحاجة اليها بتحريك أول المصغر فيقال بنى وسمى وفتيقير ونطيليق وشهيبيب وعديدين وقعيسيس وعليبيط وضيريب وسواء بقى على مثال الاسماء أم لا هذا مذهب سيديويه وأثبت تعلب همزة الوصل في الأسماء في حال التصغير ولم يسقطها فيقال في اضطراب اضيريب فحذف الطاء لانها بدل من تاء افتعل وهي زائدة وأبقى همزة الوصل لانها أفضلها بالتقدم ومنع المازى من تصغير انفعال وافتعال فلم يجز في انطلاق نطيليق ولا في افتقار فتيقير لانهما ليس لهما مثال في الأسماء بل يحذف حتى يصير الى مثال الأسماء فيقال طليق وفقير قال أبو حيان وليس خلاف المازى مختصا بانفعال وافتعال فقط بل يشترط في المصغر كله ان يكون على مثال الأسماء

﴿ص﴾ ويتوصل الى فعيل وفعيعيل في غير الثلاثي بما توصل به الى مفاعل ومفاعيل حذفاً وابقاء لكن لا تحذف هنا التاء والألف الممدودة وياء النسب والألف والنون الزائدتان بعد أربع ولا يعتد بهن ويحذف واو جلولاً وشبهها في الأصح

﴿ش﴾ يتوصل الى مثال فعيل وفعيعيل في التصغير بما يتوصل به الى مفاعل ومفاعيل في التكسير لانهما من وادواحد فكما تقول في خذب خذاب وفي بهلول بهليل وفي عطر عطار وعطار يد كذلك تقول خذيب وبهليل وعطير يد والحذف والترجيح والتخفيف في الزيادة هنا كما هناك فكما تقول عطاءيس ومطاليق وتخارج ودحارج تقول عطيميس ومطيليق وتخريج ودحريج وكما تقول في سفر رجل سفارج تقول سفيرج وكما تقول في حبيطى وعفري وقنداوى حباطى وحبانط وعفارى وعفان وقنادى وقداى تقول حبيط وحبيطى وعفري وعفري وقنيد وقندينى لكن خالف التصغير التكسير في انه لا يحذف فيه هاء التانيث وان حذفت في الجمع



فيقال في درجة دحرجة والجمع دحارج ولا تحذف فيه ألفه الممدودة فيقال في قاصعاء قو يصعاء والجمع قواصع  
بحذفها ولا تحذف فيه ياء النسب فيقال في لوزعي لوزعي والجمع لوازع بحذفها ولا يحذف فيه الألف والنون  
الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعدا فيقال في زعفران زعفران والجمع زعافر بحذفهما وفي عرقة قصان  
عريقصان والجمع عراقص بحذفهما فان كانتا بعد ثلاثة أحرف لم يحذف لاهنا ولا هنالك وكذا لو كانت النون أصلية  
ثبتت في البابين كاسطوانة وأساطين واسيطينة ولو كانت ألف التانيث مقصورة حذفت في البابين كقرقرى  
وقراقرى وقرقرى ولا يستدبر هذه الامور الأربعة أعني هاء التانيث وألفه الممدودة وياء النسب والألف والنون  
الزائدتين بل يصغر الاسم على أحد المتألفين وفيه الواحق المذكورة ومذهب سيوييه في واو جلاولاء وشبهها  
والمراد به ألف برا كاء وياء قريناء انتهاء تحذف عند التصغير فيقال جلاولاء وبريكاء وقريناء لان الألف التانيث الممدودة  
شبهاء التانيث وشبهها بألفه المقصورة فاعتبرنا الشبه بالهاء في عدم الحذف لها واعتبرنا الشبه بالمقصورة في اسقاط  
الواو والألف والياء لانها كالألف في جباري وخالفه المبرد فأنتها وأدغمها بعد القلب فقال جلاولاء وبريكاء وقريناء  
كالمحذف واو فرقة وألف رسالة وياء صحيفة ولم يعتبر إلا أحد الشبهين فقط

﴿ ص ﴾ و يرد الى الأصل هنا وفي فاعل ومفاعيل وأفعال وأفعلة وفعال وذو البديل آخر اطلاقا وغيره ان كان  
لينبادل غير همزة تلي همزة الاستفهام لاتاء متعد ونحوه خلافا للزجاج ولا ذو القلب وما خالف فشاذا ومادة أخرى  
﴿ ش ﴾ يرد الى أصله في التصغير وفي التكسير على مثال فاعل أو فاعيل أو أفعال أو أفعلة أو فعال وذو البديل  
السكائن آخر اطلاقا سواء كان حرف لين نحو ملهى أم غير حرف لين نحو ماء فان الألف في ملهى بدل من الواو لانه  
مشتق من اللهو والهمزة في ماء بدل من الهاء لقولهم مياه فثال التكسير على فاعل ملاهى وعلى فاعيل صهارى  
وعلى افعال أمواه وعلى أفعلة أسقية وعلى فعال مياه ويقال في تصغيرها ملهى وويه وسقى لان التصغير  
والتكسير يردان الأشياء الى أصولها فان لم يكن ذو البديل آخر اذ يشترط فيه شرطان أحدهما أن يكون حرف  
لين والثاني أن يكون بدلا من حرف لا يكون ذلك الحرف همزة تلي همزة أخرى مثاله مال وقيل وريان ويزان  
وهو قن فيقال مويل وقويل وريان ومويزين ومييقين وانما رجع في هذه الى الأصل لزوال موجب البديل  
لان الواو انما أبدلت في نحو مال لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي قيل وميزان لكسر ما قبلها وفي ريان لاجتماعها مع  
الياء وسبق الياء بالساكن وفي قن أبدلت الياء بضم ما قبلها وقد زال موجب في التصغير وسواء كان اللين  
بدلا من لين كما مثلنا أم من غيره كغبراط وديباج فيقال فيه قريريط وديبيج وفراريط وديباج في ذئب  
ذؤيب وفي آل أهيل فلو انخرم الشرط الاول بأن كان حرفا صحيحا بدلا من حرف صحيح أو من حرف لين لم يرد الى  
أصله بل يصغر على حاله كتخمة ونخمة وتران وتريث وأباب في عباب وأيب وقائم وقويم بالهمز وكذا لو انخرم  
الشرط الثاني بأن كان بدلا من همزة تلي همزة كآدم فيقال أويدم من غير دال الف الى أصلها من الهمز بل تغلب  
وارا كما تقدم لضمة ما قبلها أما ما فيه تاء الافعال كعد وتسرف سيوييه يحذف منه تاء الادعتال مع تاء أخرى مبدلة  
من حرف لين عند التصغير فيقول متيعد ومتيسر كما يقول في مكتسب وكيسب وتبقى التاء المبدلة على حالها  
من غير رد الى الأصل وذهب قوم منهم الزجاج الى انه يرد الى أصله فيقال مويعد وييسر لانهما من الوعد واليسر  
قال صاحب الافصاح وانما كان المحذوف تاء الافعال لانه لا بد من حذف وهي زائدة والزائد أحق بالحذف من  
الأصلي وأما ذو القلب فانه لا يرد في البابين الى أصله بل يصغر ويكسر على لفظ كجاء أصله وجه لانه من الوجاهة  
فقلب فيقال في تصغيره جويه لا وجه لعدم الاحتياج الى الرد الى الأصل ويجمع أينق على أيانق ويصغر على  
أينق ويقال في شاك وأصله شايك شواك وشويك وما ورد بخلاف ما قررناه من رد ذي البديل الى أصله فاما



شاذ كقولهم في عيد عييد وأعياد أو من مادة أخرى كقولهم فسيتبط فهو تصغير فسطاط لغة في فسطاط وفسطيط  
بالتاء تصغير فسطاط فهما مادتان لأنه رداً أحدهما إلى الآخر

﴿ص﴾ وتلحق التاء غالباً بالذال ليس في مؤنث عار ثلاثي أو رباعي بمدة قبل لام معتلة لا غيره وقد تعوض من ألف  
تأنيث خامسة أو سادسة مقصورة قيل أو بمد ودة ولا يعتبر في العلم ما نقل منه في الأصح وتصح حذف بلا عوض من  
بنت علم مذكر

﴿ش﴾ تلحق تاء التأنيث غالباً عند تصغير مؤنث بلا علامة بشرطين الأول أن لا يلبس فان حصل لبس لم تلحقه  
نخمس ونحوه من عدد المؤنث إذ لو لحقه لا لبس بعدد المذكور وكشجر وبقر إذ لو لحقه لا لبس بتصغير شجرة  
وبقرة الثاني أن يكون ثلاثياً كدار ودويرة ونار ونويرة أو رباعياً بمدة قبل لام معتلة كسماء وسمية بخلاف  
رباعي ليس كذلك كزنب وسعاد وعناق وعقرب فيقال زينب وسعيد وعنيق وعقرب بلاتاء وبخلاف ما زاد  
على الرباعي الأما حذف منه ألف تأنيث مقصورة خامسة أو سادسة فانه يجوز لحاقه التاء كخباري يجوز تصغيره  
بإقرار الألف فيقال خبري وبجذفها فيجوز حيث لحق التاء ويضاف فيقال خبرية كما يجوز تركها فيقال خبر  
وكغيري يجوز فيه الأمر أن دون إقرار الألف كغيره ولغيره وشذ ترك التاء في تصغير قوس وحرب ودرع  
الحديد ونصف المتوسطة السن وخود وعرب وفرس وبغل وناب للسن من الأبل وعرس وسول ونحل وضحي  
قال أبو حيان هذه جملة ما حفظ مما شذ من ذلك وشذ لحاقها بالرباعي والخاسي بدون شرطه كقولهم في وراء  
وأمام وقدام ورشيعة وأمية وقديمة وهذا المحذور عنهما بقولي غالباً وجوزاً ابن الأنباري أن تحذف ألف التأنيث  
الممدودة خامسة أو سادسة كباقر وأوبرياء وتعرض منها لتاء قياساً على المقصورة ولا يجوز عند غيره إلا  
الإقرار فيقال بوقلاء وبرينساء وذهب أيضاً إلى أنه يعتبر في العلم ما نقل عنه فان كان علم المؤنث منقولاً من ذكر  
كروح علم امرأته لم تدخله التاء رعيلاً لصله الذي نقل منه فيقال ربيع وغيره منع ذلك وقال المسامي به مؤنث صار  
اسماً خاصاً بالمؤنث فيصغر كما يصغر مؤنث الأصل اعتباراً بما آل وكذا لو كان علم المذكور منقولاً من مؤنث كاذن علم  
رجل فان الجمهور على أنه لا تدخله التاء إذا صغر اعتباراً بما آل إليه من التذكير وذهب يونس إلى أنها تدخله  
اعتباراً بأصله واحتج بقولهم عروة بن أذينة ومالك بن نويرة عيينة بن حمة فانها اسماً مذكراً في أعلام قد  
دخلتها التاء وأصلها مؤنث وأجيب بأن كلامهم هؤلاء لم يسم باذن ولا بنار ولا بعين ثم حقر بعدد اسمية وانما  
هي أسماء أعلام سمي بها بعد أن حقرت وهي نكرا فان سمي مذكراً بنتاً أخذ ثم صغر بعد النسبة  
حذفت التاء وردت لام الكلمة من غير تعويض تاء تأنيث فيقال بني وأخي بخلاف ما إذا سمي بهما مؤنث فتحذف  
هذه التاء وتعوض عنها تاء التأنيث فيقال بنية وأخيه إجماعاً لما حال العلم به مجزاهما حال التذكير

﴿ص﴾ مثله يصغر اسم الجمع والقلة بلفظه ورد الالف في خفض نحو ركب لواحدة لا الأكثرية بل يرد إلى قلة أو تصحيح  
المذكران كان لافل والأفالات رجوزه الكوفية فيما له نظير في الأحاد وماله واحد مهملاً يابس رداً إليه لان  
كان له مستعمل خلافاً لابي زيد

﴿ش﴾ تصغر أسماء الجمع وجمع القلة على لفظها فيقال في ركب ركب في قام فويم في رهط رهيط وفي أجمال  
أجمال وفي أكلب أكلبة وفي أرغفة أرغفة وفي غامة غامة قال أبو حيان ويندرج اسم الجنس تحت اسم الجمع  
فيقال في تمر تمر ورد الالف في باب ركب لواحدة فيقال رويكبون وصويكبون وطوميرات بناء على قوله أن  
فعل الجمع وفول الجمهور مبني على أنه اسم جمع وأما جمع الكثرة فلا يصغر على لفظه عند البصريين فلا يقال في  
رغمان رغيفان لان التثنية تدل على الكثرة والتصغير يدل على القلة فيقال في رداً جمع القلة ان كان له جمع



قله فيقال في تصغير فلوس أفلس ردا الى أفلس وفي عنق أعينق ردا الى أعنق والى جمع تصحيح المذكر ان كان  
 ما ذكر عاقل سواء كان مفردة مما يجمع بالواو والنون أم لا فان التصغير يوجب الجمع بالواو والنون حيث لا يجوز  
 في المكبرية قال في تصغير زيد حال الرز يدون وفي تصغير رجال وغلان وقتيان رجيلون وغلليون وقتيون  
 وان كان رجل وغلان وقتي لا يجمع بالواو والنون والامر ان جائز ان فيه جمع قلة وان لم يكن له جمع قلة ولا هو  
 لذكر عاقل بان كان لمذكر لا يعقل أولونث مطلقا وجب الردا الى جمع تصحيح الانيات سواء كان مفردة مما يجمع  
 بالالف والتاء أم لا فيقال في تصغير درهم درهمات وفي سكاري جمع سكري سكيرات وفي جمع حراء حيروات  
 وفي جوارج ويريات وأجاز الكوفيون تصغير جمع الكثرة اذا كان له نظير في الآحاد كغرفغان صغروه على  
 رغبة ان كعبان وزعموا ان أصيلا تصغير أصلان جمع أصيل فان كان جمع الكثرة مكسرا على واحد مهمل  
 وليس له واحد مستعمل بان لم ينطق له بمفرد أصلا لقياسي ولا غير قياسي ردا عند التصغير الى مفردة القياسي  
 المهمل فيقال في تفرق اخوتك شماطيط تفرقوا شماطيطين وفي تفرقت جواريك شماطيط تفرقت شماطيطات  
 وان كان مكسرا على واحد مهمل وله واحد مستعمل ردا الى الواحد المستعمل لا الى المهمل القياسي خلافا لابي  
 زيد فيقال في ملايح ومذا كبريلحات وذكريان ردا الى المحة وذكر لا الى مامحة ومذكار لا ناحيتن صغرنا لفظا  
 عربيا ولورددنا الى المهمل كباقة صغرنا لفظا لم تتكلم به العرب من غير داعية الى ذلك وكان أبازيد لما لم ينطق له  
 بواحد قياسي جعل ذلك الواحد الذي ليس على قياس كالمعدوم في لسانهم فسوى بين الملايح وشماطيط

﴿ ص ﴾ وقد يكون الاسم تصغيرا نقياسي وشاذ وقد يستغنى بصغر عن مكبرا ومهملا عن مستعمل أو أحد  
 المترادفين عن الآخر قال ابن مالك ويطردان جمعهما أصل واحد وتوقف أبو حيان

﴿ ش ﴾ قد يكون للاسم تصغيرا نقياسي وشاذ كصبية وغلانة قالوا فيه ماصية وغلانة وهذا هو القياس لانهم اجما  
 قلة وجوع القلة تصغر على لفظها وقالوا أصيبية وأغيبية وهذا هو الشاذ وكانهم صغروا أغامة وأصيبة وان لم  
 يستعمل في الكلام وقد جاء في أسماء على صورة المصغر ولم ينطق لها بمكبر نحو الكهيت من الخيل والجر  
 والكعبت وهو البلبل والثريا للنجم المعروف في العاظ كثيرة استوعبتها في كتاب الزهر في علم اللغة قال أبو حيان  
 وكثر مجيء المصغرون المكبر في الأسماء الاعلام كقريظة وجهينة وبتينة وطهية وحنين وعرين وفارين وأم  
 حنين وهذيل وسليم وقد يستغنى بتصغيره مهمل عن تصغيره مستعمل كقولهم في مغرب الشمس مغربان وفي عشي  
 عشبشة وفي لعشي عشيان وفي ليل ليلية وفي رجل رويجل وفي بنون أبينون كأنه تصغير مغربان وعشاة  
 وعشيان ولياة وراجل وابن وهذا التصغير الذي جاء على خلاف المكبر نظير جمع التكثير الذي جاء على خلاف  
 تكثير المبرد بحوليل وبابه وقد يستغنى بتصغير أحد المترادفين عن تصغير الآخر قالوا أنا ناقصر أي عشياء ولم يصغروا  
 قصرا استغناء عنه بتصغير عشياء قال ابن مالك ويطرد ذلك في ما جواز ان جمعهما أصل واحد نحو جليس بمعنى  
 محالس فلأ . تستغنى بتصغير أحدهما عن الآخر لانهم اجمعهما أصل واحد وهو اشتقاقهما من الجالس لان مادة  
 كل منهما ج ا س فلأ ان تستغنى بتصغير محالس وهو محالس من مصغر جليس ولأ ان تستغنى بتصغير جليس  
 وهو جليس من تصغير محالس وتوقف في ذلك أبو حيان قاله في الارتشاف

﴿ ص ﴾ . سئلة لا يصغر مبنى الأوه والمنادى والمزج وذاونات والذي وفروها لا اللاتي واللواتي واللاء  
 واللاتي في الص فيبقى أولها فتوحا ويزاد آخرها ألف وقد يضم اللذان واللتان في التعجب نالها الصحيح يصغر  
 أفعل فقط وا عامل عمل الفعل وفي المصدر نالها ما يقبل القلة والكثرة ولا غير وسوى وغد والبارحة وحسبك  
 ومختص بالنفي ومعظم سرعا ومنافيه وكل وبعض ومع واى وظرف غير ممكن ومحكى ومصغر وشبهه وأسماء



الشهور وفي الأيام ثالثها يجوز في الرفع دون النصب ورابعها عكسه  
 ﴿ش﴾ أطلق ابن مالك وغيره أنه لا تصغر الأسماء المبنية قال أبو حيان ويرد عليه أن بعض المبنيات يصغر وذلك  
 الأسماء المركبة تركيب المزج في لغة من بنى كعيلبك وعمرويه فيقال بعيلبك وعمرويه والأسماء المبنية بسبب النداء  
 فقال يازيد ويا جعيفر قال وقد احترز بعضهم عن هذين النوعين فقال لا تصغر الأسماء المتوغلة في البناء وهي  
 التي لم تعرب قط فان هذين النوعين لهما حالة يعربان فيها قال ومع ذلك يرد عليه المركب الذي آخره وبه فانه  
 لا يعرب قط على أصح القولين ومع ذلك يصغر قال ولنا نوع ثالث لم يعرب قط ويصغر ذكره صاحب البسيط قال  
 ويقال أوبه من كذا وهو تصغير أوه كما قالوا في المهمة كالتى والذي والمضمر الذي فيها لا يمنع من التحقير كما لم يمنع  
 في رويدا وهو اسم الفعل لانه على حد أسماء الفاعلين ويستثنى من ذلك المبنيات اسم الإشارة والموصول  
 فيصغر ان لانه صار فيه ما شبه بالأسماء المتكينة من حيث انهما يوصفان ويوصف بهما وقد خولت بهما قاعدة  
 التصغير حين أتى أولهما على الفتح وزيد في آخرهما ألف عوضا عما فات من ضم الأول فقالوا في ذاذا في تاتيا  
 وفي أولى ألياء وفي ذان وتان وزيان وتيسان وفي الذى وفروعه اللذياء واللتياء واللذيان واللتيان واللديون بضم  
 الدياء وقيل بفتحها وكذا اللذين بكسرهما وقيل بفتحها واللتيات واللتياء فى اللات واللوياء واللويون فى  
 اللاي واللادين وضم لام اللذياء واللتياء لغة لبعض العرب قال أبو حيان وذلك دليل على أن الألف ليست  
 عوضا من ضم الأول اذ لا يجمع بين العوض والمعوض منه قال ولم يصغروا من ألفاظ إشارة تؤنث سوى تاوزكوا  
 تصغرتى وذى وذهى وهذه استغناء بتصغير تاء أو خوف من الالتباس بالمد كذا قال وإجازة تصغير اللاتى واللواتى  
 واللاء واللأتى مذهب الأخفش قاله قياسا ومذهب سيبويه أنه لا يجوز تصغيرها استغناء بجمع الواحد المحقر  
 وهو اللتيات جمع اللتيا قال ومذهب سيبويه هو الصحيح لانه لم يثبت عن العرب ولا يقتضيه قياس لان قياس هذه  
 الأسماء أن لا تصغر فتى صغرت العرب منها شيئا وقفا فيه مع مورد السماع ولا تتعداه وقد دخل فى المبنيات  
 الحروف والأفعال فلا تصغر لأن التصغير وصف فى المعنى والحرف والفعل لا يوصفان فلا يصغر ان وقد سمع  
 تصغير فعل التعجب قال ﴿ياما أميلح غزلان شدن لما﴾ وفى قياسه خلاف ولا تصغر الأسماء العاملة عمل الفعل  
 وفى تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف وفى شرح التسهيل لابی حيان لا تصغر الأسماء المصغرة ولا المشبهة  
 لها ككعبت ونحوه ولا غير وسوى وسوى بمعنى غير ولا البارحة ولا أس وغد وقصر بمعنى عشي ولا  
 حسبك ولا الأسماء المختصة بالنفى ولا الأسماء الواحدة على معظم سرعا كإسماء الله تعالى ولا الله المضافة لى  
 التصغير ككبير وجسيم ولا كل ولا به من ولا أى ولا الظروف غير المنكدة بنحو داب مرة ولا الاسماء المحكية  
 ولا أسماء شهور السنة كالبحر وصفر وباقيها ولا أسماء الأسبوع كالسبت والأحد وباقها على مذهب سيبويه  
 واحترام ابن كيسان ومذهب الكوفيين والمازن والجرى جواز تصغير أيام الأسبوع وزعم بعض السحويين  
 أنك اذا قلت اليوم الجمعة واليوم السبت فرفعت اليوم جاز تصغير الجمعة والسبت وان نصبت لم يحز تصغيرهما  
 وزعم بعضهم أنه يجوز التصغير فى النصب ويبطل فى الرفع وأجاز المازنى تصغيرهما فى الرفع والنصب اه  
 ﴿ص﴾ «مسئلة» تصغير الترخيم تحذف فى الزوائد وبما حذف أصل يشبهه ولا يستغنى عن التاء تؤنث والأصح  
 أنه لا يختص بالعلم وأنه يقال فى غير الترخيم فى إبراهيم وإسماعيل برهم وسامعيل وفيه برهم وسامعيل وفاقا  
 ﴿ش﴾ من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم وذلك بحذف الزوائد مع إعطاء ما يليق به من فعيل أو فاعيل كقوله  
 فى أزهر زهير وفى أسود ويد وفى منطلق طابق وفى مخرج خريج وفى مدحرج دحرج وفى زعفران زعيفر  
 ولا فرق فى جواز تصغير الترخيم بين الأعلام وغيرها عند البصريين وزعم الفراء وتعلب أنه يخص بالأعلام







مرج قال ويدخل تحت قولنا عجز المركب النسبة الى لولا وحيتها وشبهها فيقال لوى بتقفيف الواو وحيتها يحذف  
عجزهما لجر يانهما مجرى الجملة التي تحكى ويقول في النسبة الى كنت كوني يحذف تاء الضمير ورد الواو  
لزال موجب الحذف وهو اجتماعها ساكنة مع النون الساكنة لاجل التاء وقد نسبوا الى الجملة بأسرها  
فقالوا كنتى لكن في الشعر قال الاعشى \* فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا \* وقال آخر

اذا ما كنت ملقسا لقوت \* فلا تصرخ بكنتى يحيب

قال ولوسمى بجملة زائدة على كلمتين كان تسمى رجلا بخرج اليوم زيد حذف ما زاد على الجزء الاول وقيل  
خرجى وجوز الجرى في الجملة والمرج النسب الى الجزء الاول او الثانى فتقول تأبطى أوشرى وبعلى أو بكى  
وجوز أبو حاتم السجستاني النسب اليهما معا مقترنين فيقال تأبطى شرى وبعلى بكى وراى هرمزى وفي العدد  
احدى عشرى وقال الاخفش فى الأوسط وان خفت الالباس قلت راى هرمزى ويحذف أيضا هذه الياء عجز  
المركب تركيب اضافة ان لم يتعرف الاول بالثانى تحقيقا ولا تقدير اولم يحذف لبس كقولهم فى النسب الى  
امرى القيس امرئى وامرئى قاهر والقيس لم يتعرف الاول فيه بالثانى لان تحقيقا ولا تقدير لانه لم يسبق له  
اضافة قبل استعماله علما كما سبقت لابي بكر مثلا وان تعرف الاول بالثانى تحقيقا أو تقدير اولم يكن خيف  
لبس حذف الصدر ونسب الى العجز مثال الاول قولهم فى ابن عمر وابن الزبير وابن كراع وابن دعلج عمرى  
وزبيرى وكراعى ودعلجى ومثال الثانى قولهم فى ابي بكر بكى فابو بكر لم يتعرف فيه الاول بالثانى تحقيقا لان  
الاسم لا يكون معرفا من جهتين العلمية والاضافة لكنه تعرف به تقدير لانه قبل العلمية كان ابومعرفا  
بيكر تحقيقا ومثال الثالث قولهم فى عبد مناف وعبد الاشهل منافى وأشهل لانهم لو قالوا عبدى لالتبس بالنسبة  
الى عبد القيس فانهم قالوا فى النسبة اليه عبدى فرقوا بين ما يكون الاول مضافا الى اسم يقصد قصده ويتعرف  
المضاف الاول به وهو مع ذلك اسم غالب أو طرأت عليه العلمية نحو ابن عمر وأبى بكر وعبد مناف وعبد الاشهل  
وعبد المطلب وعبد مناف وكذا كل ما كان فيه ابن أو أب أو أم وبين ما ليس كذلك نحو امرئ القيس وعبد  
القيس فان القيس ليس بشئ معروف بغير اضافة امرئ اليه أو عبد وقالوا فى الرجل من بنى عبد الله بن دارم  
دارمى ومن بنى عبد الله بن الدثلى دثلى نسبوا الى الجد قال أبو حيان والمراد بالمضاف فى المسئلة التى يكون علما  
أو ابابحيث يكون مجموعا لمعنى مفرد لا المضاف على الاطلاق فان مثل غلام زيد اذا لم يكن كذلك ينسب  
فيه الى زيد أو الى غلام ويكون اذذاك من قبيل النسبة الى المفرد لا الى المضاف لان كلاما من جرثية بان على معناه

﴿ ص ﴾ وياء المنقوص الاثلاثى فتزد وتقلب واواو المشددة بعد اكثر من حرفين وقد تقلب واوا فى مرموى  
فان كان حرفان حذفت اولى اليائين وقلبت الثانية أو حرف فالقلب وشذوذه خلافا لابي عمرو والف التأنيث  
رابعة أو فوقها مطلقا والواو تلوضم ثالث فصاعدا والياء المكسورة المدغم فيها الموصولة بالآخر

﴿ ش ﴾ يحذف للنسب ياء المنقوص غير الثلاثى فيقال فى قاض ومعتل ومستدع قاضى ومعتلى ومستدعى  
بخلاف الثلاثى كم وشج فانه ترد لاه وتقلب واوا سواء كانت فى الاصل واوا أم ياء كراهة اجتماع الاء مثال فيقال  
عموى وشجوى وقد يقع ذلك فى الرباعى أيضا فيقال قاضوى لكنه شاذ وتحذف أيضا الياء المشددة بعد اكثر من  
حرفين سواء كانت من بنية الكلمة أم دخلت للنسب ككرسى وبختى ومرمى وشافهى فحذف ياء آتيا وبثبت  
مكانها ياء النسب فتصير كلفظها كراهة اجتماع أربع ياءات ولانه لا يوجد فى آخر اسم أربع زائد من جنس  
واحد وقد يقال فى مرمى مرموى يحذف الياء الزائدة المنقلبة عن الواو الزائدة فى اسم المفعول وقلب الياء التى  
هى لام الكلمة واوا كما يقال فى على عاوى فان كان قبل الياء المشددة حرفان فقط كقصى حذفت اولى اليائين



وقلبت الثانية واوا فيقال قصوى أو حرف واحد كحي وطى قلبت الثانية واوا وحكت الاولى حركة بالفتح فيقال حيوى لانه لو نسب اليهما على لفظهما لاجتمع في آخر الاسم أربع ياآت وذلك مستقل في كلامهم وشذ قولهم حيي وكان أبو عمرو يختاره لانه ليس فيه زائد يحذف وتحذف أيضا ألف التانيث رابعة أو فوقها فيقال في جزى وحبل جزى وحبل بخلاف ألف اللاحق كعلق أولام الكلمة كملهى كما سيأتى وتحذف أيضا الواو ولو مضموم ثالث فصاعدا فيقال في عرقوة وترقوة وقحدة وعرقى وترقى وقحدي بخلافها بعد مضموم كرموة من الرى فلا تحذف وتحذف أيضا الياء المكسورة المدغم فيها الموصولة بالآخر فرار من توالى ياآت بينها كسر فيقال في سيد وميت سيدى وميتى بالتخفيف حذف الياء الثانية المدغم فيها الياء الاولى وشذ قولهم طأى بقلب الياء ألفا والقياس طيئى فلو كانت الياء غير مكسورة كبيع لم تحذف بل يقال هبيضى وكذا لو كسرت ولم توصل بالآخر كمهم تصغير مهمام مفعال من هام فيقال مهميى بخلاف لأن الياء المكسورة المدغم فيها مفصولة من الآخر بياء التعويض

﴿ ص ﴾ وتقلب واوا ألف نالته أو رابعة للاحق أو أصل وقد تحذف أو تقلب رابعة لتانيث فيما سكن ثانيه قيل أو خامسة تلوم شدد وقد تزداد ألف قبل بدل رابعة مطلقا وهمة تانيث غالبا وفي غيرها وجهان

﴿ ش ﴾ تقلب في النسب واوا ألف نالته كفتوى وعصى في فتى وعصا أو رابعة لغير تانيث كلاحق في علقى ولام الكلمة في ملهى فيقال فيه ما علقوى وملهى وقد تحذف هذه أعنى الرابعة لغير تانيث تشبها لها بألف التانيث فيقال علقى وملهى وقد تقلب الرابعة التي للتانيث فيما سكن ثانيه فيقال في حبل حبالوى حبالا على ملهى وعلقى بخلاف ما تحرك ثانيه كجزى فليس فيه إلا الحذف وقد تزداد ألف قبل بدل الألف الرابعة مطلقا سواء كانت للتانيث كما نص عليه سيبويه أو لللاحق كما ذكره أبو زيد أو منقلبة عن أصل كما ذكره السيرافى فيقال حبالوى وعلقاوى وملهاوى فان وقعت الألف خامسة وهى منقلبة عن أصل بعد حرف مشدد نحو مصلى ومشى فذهب سيبويه والجمهور الحذف كحالها اذا وقعت خامسة منقلبة عن أصل وليس قبلها مشدد كشتى فانه لا خلاف في حذفها ومذهب يونس جعله مثل معطى وملهى فبجيز فيه القلب كما يجيز الحذف وتقلب ايضا واوا همزة أبدلت من ألف التانيث فيقال في جراء وصفراء جراوى وصفراوى ومن العرب من يقول جرائى وصفرائى فيقرأ الهمزة من غير قلب تشبها بألف كساء قال فى التوشيح وذلك قايل بـل ردى نقله أبو حاتم فى كتاب التذكير والتانيث وفى همزة غير نالية ألف وجهان الاقرار والقلب سواء كانت أصلية كقراء وقراء أو ملحقة بأصل كعلاء أو منقلبة عن أصل ككساء فيقال قرائى وقراوى ووضائى ووضاوى وعلباى وكسائى وكساوى والتصحح فى الأصلية أجود من القلب قاله ابن مالك قال أبو حيان فيهم منه ان القلب فى الآخر ين أجود قال الذى ذكره غيره ان القلب فى باب علباء أحسن والاقرار فى باب كساء أحسن بناء لباب النسب على باب التثنية قال وقد قالوا فى باب التثنية كسايا فلان يقاس عليه النسب فيقال كسائى بالياء اه

﴿ ص ﴾ ويقال فى فعلة فعلى وفعلية وفعولة فعلى مالم يكن مضاعفاً وأجوف صحح اللام قال ابن مالك أو تعدم الشهرة وشذ نحو سلمى وقاس أبو البركان بن الانبارى نحو الخفيفى فى المذهب وأثبت الأعمش واو فعولة وحذفها ابن الطراوة وأبقى الضمة ويقاسان فى فعيل وفعيل معلى اللام لا صحيجين فى الأصح وثالثها يقاسان فى ياء نالته ورابعها فى فعيل فقط

﴿ ش ﴾ يقال فى النسب الى فعيلية بضم الفاء وفتح العين فعلى كذلك يحذف الياء الزائدة وتاء التأنث نحو جهينة وجهنى وضبيعة وضبى وشذردينة وردينى بأبواب الياء ويقال فى فعيلة بفتح الفاء وكسر العين فعلى بفتحهما وحذف الياء والتاء كحنيفة وحنفى وربيعه وربى وشذقولهم فى سليم سلمى وفى عميرة عميرى وفى السليقة



سليق باثبات الياء من غير تغيير وقاس السكال أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري الحنفي في النسبة إلى مذهب أبي حنيفة فرقا بينه وبين المنسوب إلى قبيلة بني حنيفة حيث يقال فيه حنفي كما فرقوا بين المنسوب إلى المدينة النبوية وإلى مدينة المنصور فقالوا في الأول مدني وفي الثاني مدني ويقال في فعلة فعله بحذف الواو والتاء وقع العين سواء كانت اللام صحيحة كحمولة وحلي وركوبة وركبي أم معلة كعدوة وعدوى هذا مذهب سيويوه وذهب الاخفش والجري والمبرد إلى أنه ينسب إليه على لفظه كقولهم في ازدشنة وشنوي وذهب ابن الطراوة إلى أنه تحذف الواو ويترك ما قبلها على الضم فيقال حلي وركبي فان ضوعفت الثلاثة كعديدة وضريرة تصغير العدة والضررة وشديدة وقديدة وضرورة لم تحذف الياء ولا الواو كراهة اجتماع المثليين لو حذف فانه كان يصير عددي وضرري وشديدي وقديدي وضرري فهربوا إلى الفصل بين المثليين بالياء والواو والنسبة إليها على لفظها فقالوا عديدي وشديدي وضروري وكذا ان اعتلت عينها واللام صحيحة لا تحذف كاوزة ولوزي وطويله وطويلي وقولة وقوولي فان اعتلت هي واللام أيضا حذفت كطوية وطووي وحيية وحيوي وطهية وطهوي ويقال في فعيل وفعل صحيحي اللام أو معتلين فعلي وفعل يحذف الياء مثال الصحيحين هذيل وهذلي وثقيف وثقفي ومثال المعتلين قصي وقصوي وعلى وعلاوي وفي قياس ذلك أقوال أحكامها مذهب سيويوه يقاس في المعتلين دون الصحيحين فانهما ينسب إليهما على لفظهما ككليب وكليبي ونعيم ونعيمي وما جاء من الحذف بحمل على الشذوذ والثاني يقاس الصحيحان أيضا قياسا مطردا كالمعتلين وعليه المبرد والثالث ان كانت الياء ثالثة حذفت نحو قرش وقرشي وهذيل وهذلي قاله المهاباذي قال أبو حيان وهذا خلاف لمذهب سيويوه ولمذهب المبرد أيضا والرابع يقاس في فعيل لكثرة ما جاء منه مع غير ما تقدم ضبري في بني ضير وقيمي في بني قيم كنانة وملحي في ملح خزاعة وقرى في قرى وسامي في سليم بخلاف فعيل فانه لم يحذف منه الا ثقيف وثقفي فالقياس على هذه اللفظة الواحدة في غاية البعد والضعف اما فعول فليس فيه الا النسبة على لفظه من غير تغيير وفاقا كعدو وعدوى

﴿ص﴾ ويفتح غالبا كسر فعل مثل الفاء وجوبا وقيل جواز او باب تغلب سماعا وقيل قياسا لا باب جندل وفاقا ﴿ش﴾ اذا نسبت إلى فعل بفتح الفاء وكسر العين أو فعل بكسر الفاء والعين أو فعل بضم الفاء وكسر العين فتحت العين من الثلاثة كتمر ونمرى وابل وابلي ودئل ودثلي وكذا ما ختم بياء التانيث من ذلك كشقرة وشقري وحبرة وحبري وشذقولهم في الصعق صقي بكسر العين والصاد قبلها اتباعا وقال أبو حيان ولا أعلم خلافا في وجوب فتح العين في نحو نمر وابل ودئل الا ما ذكره طاهر القزويني في مقدمة له ان ذلك على جهة الجواز وانه يجوز فيه الوجهان وقد تفتح العين المكسورة من الرباعي كتغلب وتغلي ويثرب ويثربي ومشرق ومغرب ومشرقي ومغربى وقد اختلف في قياس ذلك على قولين أحدهما انه هو مذهب الخليل وسيويوه انه شاذ يحفظ ما ورد منه ولا يقاس عليه والثاني انه مطرد ينقاس وعزى إلى المبرد وابن السراج والرماني والعارسي والصيرى وجاعة قال أبو حيان هكذا نقل الخلاف في هذه المسئلة بعض أصحابنا وذهب أبو موسى إلى توسط بين القولين وهو أن المختار أن لا يفتح قال وهذا مخالف لفول سيويوه من انه شاذ ولقول المبرد انه مطرد ولا يختار الكسر قال ونقل أبو القاسم البطلاني في شرحه لكتاب سيويوه ان الجمهور على جواز الوجهين فيه وانه انما خالف فيه أبو عمرو فأوجب الكسر قال وهذا مخالف للنقل السابق اه لا يغير باب جندل وعلبط ودردم وهدد وعجلط وسلسلة مما تواترت حركانه ولم يسكن ثانيه وكسر ما قبل آخره بل ينسب إليه على لفظه من غير تحويل كسرتة فتحة بلا خلاف

﴿ص﴾ ولا يرد من المحذوف الفاء أو العين الا المنقوص وترد اللام ان كان أجوف أو جبر في التثنية أو جمع



المؤنث والافوحان فان عرض الوصل جاز حذفه والرد وعكسه وتفتح عين المجبور وقيل يسكن ما أصله السكون ولا يحذف الوصل من غير ما ذكر

﴿ش﴾ لا يرد في النسب ما حذف من فاء أو عين ان كانت اللام صحيحة فيقال في عدة عدي وفي سه سه وفي مذممي بهامذي ويردان كانت اللام معتلة فيقال في شية وشوي وفي برى مسمى بها برأي برد الفاء والعين وأما المحذوف اللام فيردان كان معتل العين سواء كانت اللام المحذوفة حرف علة كذي بمعنى صاحب فيقال ذووي أم حرفا صحيحا كشاة أصلها شوهة بسكون الواو كصحفة فلما حذفت الهاء باشرت ناء التأنيث الواو فانقلبت الفاء لتحركها وانفتح ما قبلها فالمحذوف هاء وهو حرف صحيح فيقال في النسبة اليه على مذهب سيبويه شاهي برد اللام وإبقاء الألف المبدلة وعلى مذهب الأخفش شوهي برد الواو أيضا إلى أصلها فان كان صحيح العين وجب رد اللام أيضا ان جبر بردها في التثنية كأب واخوته فتقول أبوي وأخوي كما تقول أبوان وأخوان وتقول فوي على لغة من يقول فوان أو في الجمع بالألف والياء كعضة رهنة وسنة فتقول عضوي وهنوي وسنوي على لغة من جعل المحذوف منها الواو أو عضهني وهني وسني على لغة من جعل المحذوف منها الهاء كما تقول سنوات وسنات وان لم يجبر بردها في التثنية ولا في الجمع بالألف والياء جاز فيه وجهان الرد وتركه نحو حرفي قال حرجي أو حرجي وشقة فيقال شفهي أو شفي فان كان المحذوف اللام وعوض في أوله همز الوصل جاز حذف الهزمة والرد وإبقاء الهزمة وترك الرد فيقال في ابن واسم بنوي وسموي أو ابني واسمي ولا يجمع بين الهزمة والرد لئلا يجمع بين العوض والمعوض ويقال في ابن ابني أو ابني أو بنوي وتفتح عين المجبور مطلقا سواء كان أصلها السكون أم الحركة كالألف مثله البقرة كلها تفتح عينها هذا مذهب سيبويه والجمهور وقال الأخفش ان كان أصلها السكون سكنت يقال في النسب إلى شاه شوهي بسكون الواو قال أبو حيان وهذا منه قياس مصادم للنص فهو من فساد الوضع قال وقد رجع في الأوسط إلى مذهب سيبويه وذكره سماع عن العرب ولا تحذف همزة الوصل من غير ما ذكر فيقال في النسبة إلى امرئ امرئي وإلى استمئة استمئائي والراء والنون من امرئ وابنم تابعان في الكسر لما بعدهما في غير النسب

﴿ص﴾ ويضعف ثاني الثنائي وضعافا وان صح ووجوبان اعتل الألف فيهمز ﴿ش﴾ ادان نسب إلى الثاني وضعافا فان كان آخره حرف صحيح جاز تضعيفه وعدم تضعيفه فيقال في كم كي بالتشديد أو كي بالتخفيف وان كان آخره ياء أو واو وجب تضعيفه فيقال في كي ولو كيوي ولووي ككيوي وان كان آخره ألف ضعف بالهمز فيقال في لا لائي ويجوز لاوي لما تقدم من ان الهزمة لغير التأنيث يجوز فيها الاقرار والقلب واوا

﴿ص﴾ وتبدل ياء سقاية وحول ياء همزة أو واو وتزيد غاية الاقرار ولا يغير ثلاثي ساكن العين صحيحا لاه واو أو ياء فان أنت بالياء فتأنيثها يقر ما قبل الواو وتقلب الياء في باب بنت تأنيثها حذف التاء واقرار ما قبل ﴿ش﴾ النسب إلى سقاية وحول ياء ابدال الياء همزة فيقال سقائي وحول لائي لان التاء والألف يحذفان فتتطرف الياء وقبلها ألف زائدة فتبدل همزة كما هو قاعدة باب الابدال وقد تجعل هذه الهزمة واو فيقال سقاوي وحول لاوي اما نحو سقاوة فتبقى الواو فيه على حالها ولا تعلب همزة فيقال سقاوي لان العرب قد تعلب الهزمة واوا فاذا حذفت لم يجز فيها الا اثبات واما غايه ونحوها كطاية ونائية مماثلته ياء بعد ألف يصح ثلاثة أوجه النسبة اليه على لفظه فيقال غائي وابدال الياء همزة كما قبلت في سقاية فيقال غائي وابدال الهزمة المبدلة من الياء واو فيقال غاوي والهمزة أجود لان فيه سلامة من استثقال الياءات وابدال أخف من ابدالين ولا يغير ثلاثي ساكن العين صحيحا



لامه ياء أو واو خال من تاء التأنيت كظبي وغزو وبتحاق فيقال ظبي وغزوي فان أنت بالتاء كظبية ودمية وزينة وعرو ووركة ورشوة ففيه أفعال أحدها وهو مذهب سيبويه والخليل انه لا يغير أيضا بل ينسب اليه على لفظه بعد حذف التاء سواء كان من ذوات الواو أو من ذوات الياء والثاني انه ينسب اليه كما ينسب الى المنقوص الثلاثي فتقلب الياء واوا في اليائي ويقع ما قبل الواو فيها وفي الواوي فيقال ظبوي وعرووي وعليه يونس واختاره الزجاج والثالث التفرقة بين ذوات الياء فتقع ما قبلها وتقلبها واوا كالثلاثي المنقوص وبين ذوات الواو فتبقى ساكنا وتقول عرووي وعليه ابن عصفور وفي النسب الى بنت وأخت وثنان وكلتا وكيث وذيت مذاهب أحدها وعليه الخليل وسيبويه انه تحذف التاء وينسب اليها كذا كراتها فيقال بنوي وأخوي وثنوي وكلوي وكيوي وذيوي كسائر الألفاظ المؤنثة بالتاء والثاني وعليه يونس انه ينسب اليها على لفظها ببقاء التاء فيقال بنتي وأختي وثنتي وكلتي أو كلتوي وكيثي وذيتي فرار من اللبس وهو اختياري والثالث وعليه الأخفش انه تحذف التاء ويقر ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته ويرد المحذوف فيقال بنوي وأخوي وثنتي وكلوي وكيوي وذيوي

﴿ص﴾ وينسب لاسم الجمع والجمع المسمى به والغالب ومالا واحده والافعال صح ينسب لمفرده ان لم يلبس وثالثها ان كان غير شاذ

﴿ش﴾ اذا نسب الى اسم الجمع أو الجمع المسمى به أو الجمع الغالب أو الجمع الذي واحده مهمل نسب اليه على لفظه كما ينسب الى الواحد فيقال في قوم رثم رثمي وفي كلاب وضباب وأنمار أسماء قبائل كلابي وضبابي وأنماري لانها بالعامية لم يبق بها فساد الا وفي الانصار أنصاري لانه وان كان باقيا على جمعيته لم يخرج عنها لاسمه غالب على قبائل بأعيانهم فنسب اليه على لفظه كالعلم وفي شهايط وعباد يد شهايطي وعباد يدي اذ ليس له واحد معين يرجع اليه وأما جمع الباقي على جمعيته وله واحد مستعمل فانه ينسب الى الواحد منه فيقال في الفرائض فرضي وفي الجنس أحسني وفي الفرع أفرعي قال أبو حيان بشرط أن لا يكون رده الى الواحد يغير المعنى فان كان كذلك نسب الى لفظ الجمع كاعرابي اذ لو قيل فيه عربي ردا الى المفرد لالتبس الأعم بالأخص لاختصاص الأعراب بالبوادي وعموم العرب وأجاز قوم ان ينسب الى الجمع على لفظه مطلقا وخرج عليه قول الناس فرائضي وكتبي وقلاسي وذهب هؤلاء الى ان القمري والديسي منسوب الى الجمع من قواهم طيورهم وديس وعند الاولين هو منسوب الى الفمرة وهي البياض والديسة أو مثل كرسى مما بني على الياء التي تشبه ياء النسب وأجاز أبو زيد في ماله واحد شاذ كذا كبير ومحاسن ان ينسب اليه على لفظه كالذي واحده مهمل فيقال هذا كبري ومحاسني وسيبويه ينسب الى مفردة الشاذ فيقول ذكرى وحسني لانه قد نطق له بواحد في الجملة ومن الشاذ على الاول قولهم كلابي الخلق والقياس كلبي وقولهم في الجمع المسمى به فرهودي نسبة الى الفراهيد والقياس فراهيدي واذا سمى بنحو تمراب وأرضين وسنين ثم نسب اليها فتحت عين تمراب وأرضين وكسرفاء سنين فرقا بين النسبة اليها حال العامة وبين النسبة اليها حال الجمعية فانه في كلا الحالين يلزم حذف الألف والتاء والياء والنون فلما سكنت العين وفتحت العاء لالتبس فيقال في العلم تمرى وأرضي وسني وفي الجمع تمرى وأرضي وسنوي أو سني

﴿ص﴾ شواذ النسب المخالفة لما مر لا تخصي ومنها بناء فعل من جزئي المركب ولحاق الياء لأبعض الجسد مبنية على فعال أو ملحقها ألف ونون وللبالغة والفرق بين الواحد وجمسه والزيادة والاغناء عنها بفعال من الحرفة وفاعل وفعل بمعنى صاحب الشيء واقامة أحدهما مقام الآخر أو غيرهما وقاس المبرد باب فعال وتحذف الياء



في عوض قبل اللام ألف ولا يجتمعان الاشدوذا

﴿ش﴾ ماسمع من النسب غير تغيير المبدأ كرفي هذا الباب أو متروكاً فيه التغيير المقر فيه لم يقس عليه وعد في شواذ النسب التي تحفظ ولا يقاس عليها وهي كثيرة لا تحصى فن المتغير قولهم في النسب إلى السهل سهل بضم السين وهو خلاف ما تقرر فلا يقاس عليه بحيث يقال في كلب كلبي بضم الكاف وقولهم في الشتاء شتوي وقياسه شتائي على لفظه وقولهم في البصرة بصري بكسر الباء وقياسه فتحها والشيخ المم دهرى بضم الدال نسبة إلى الدهر وقياسه فتحها وفي خراسان خراسي وفي الري رازي وفي مرو مروزي وفي دار بجر دراوردي وفي دار البطيخ دربنجي وفي سوق الليل سقلى ومن المتروك تغييره والقياس ان يغير قولهم كلب عمري في النسب إلى عميرة ومن شواذ النسب بناؤهم فعلل من جزئي المركب كقولهم في عبد شمس عبشمي وفي عبد الدار عبدري وفي امرئ القيس مرقسي وفي عبد القيس عبقي وفي حضر موت حضرمي ومنها الحاق ياء النسب اسماء أعضاى الجسد مبنية على فعال أو مزيدا في آخرها ألف ونون للدلالة على عظمها كقولهم أنا في للعظيم الأنف ورؤاسى للعظيم الرأس وعضادى للعظيم العضد ونخاذى للعظيم الفخذ وفي الذي طوله أو عرضه شبر أحادى أو شبران ثنائى أو ثلاثة ثلاثى وهكذا رباعى وخامسى وسداسى وسباعى فلا يقاس على شئ من ذلك بحيث يقال في العظيم الكبد أو الوجه كبادى أو وجاهى بل يقتصر على ماسمع وكقولهم في العظيم الرقبة والجمة واللحية والشعر رقبانى ورجانى ولحيانى وشعرانى فلا يقاس عليه بحيث يقال في العظيم الرأس رأسانى ومنها الحاق الياء علامة للمبالغة كقولهم رجل أعجمى وأشقرى وأحمرى أو للفرق بين الواحد وجنسه كنرج وزنجى ومجوس ومجوسى ويهود ويهودى وروم ورومى أو زائدة إملازمة ككرسى وحوارى وكاب زبى فهذه الياء ليست للنسب بل هي زائدة فبليت الكلمة عليها أو غير لازمة كقوله والدهر بالانسان دوارى ولا يقال انها زائدة للمبالغة لانها قد استعيدت من بناء على فعال ولا يقاس على شئ مما ذكر ومنها الاغناء عن ياء النسب وبصوغ فعال من الحرفة كخباز وقزاز وسقاء وبناء وزجاج ويزاز ويقال وخياط ونجار وبصوغ فاعل وفعل بمعنى صاحب الشئ كتامر ولا بن ونابل أى صاحب تمر ولبن ونبل وطعم ولبن وعمل أى صاحب طعام ولبن وعمل وقد يقام فعال مقام فاعل كنبال بمعنى نابل أى صاحب نبل وخرج عليه قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد أى بذى ظلم وقد يقام فاعل مقام فعال كخائك فى معنى حوالك لان الحياكة من الحرف وقد يقام غيرهما مقامهما نحو امرأة معطار أى ذات عطر ونافعة محضير وكل هذام وقوف على السماع ولا يقاس شئ منه وان كان قد كثرت في كلامهم قال سيبويه فلا يقال لصاحب البربرار ولا لصاحب الشعر شعرا ولا لصاحب الدقيق دقاف ولا لصاحب العاكمة فكاه والمبرد يقيس باب فاعل وفعال لانه في كلامهم أكثر من ان يحصى وقد تخفف ياء النسب بحذف احدى يائيهافي عوض منها ألف قبل لام الكلمة كقولهم فى يمانى وفي شامى شامى وبصير الاسم اذا كان منقوصا تقرل قام اليماني ورأيت اليماني ومررت باليماني ولا جمل كون هذه الألف عوضا من الياء المحذوفة لا يجتمعان الاشدوذا في الشعر

﴿ص﴾ التقاء الساكنين الغالب انه لا يكون في الاصل الا في حرف لين مع مدغم متصل وقد يغير بابدال الالف همزة وانه فيما عداه يحذف الاول ان كان مدا أو نوناً كيد أولدن والايحرك ما لم يكن الثانى آخر كلمة فهو وانه يحرك بالكسر وقد يفتح أو يضم لموجب فان الواو بعد فتح جمع تضم ولغيره تكسر وان نون عن تكسر مطه او من مع غير اللام وتفتح معها وتحذف ان لم تدغم بكثرة وفاقا لابي حيان وقال ابن مالك ونقله ابن عصفور ضرورة وحذف التثوين وضمه لتلواضم لازم لغة



﴿ش﴾ لا يخلو التقاء الساكنين من حذف أحدهما أو تحريكه وهو الأصل لأنه أقل إخلالا ولذلك لا يعدل إليه إلا بعد تمذره بوجه ما وأصل التخفيف أن يكون في الساكن المتأخر لأن الثقل ينتهي عنده ولذلك لا يكون التغير في الأول لوجه يرجحه وقيل الأصل تحريك الساكن الأول لأن به التوصل إلى النطق بالثاني فهو كهمزة الوصل وقال قوم الأصل تحريك ما هو طرف الكلمة أول الساكنين كان أو ثانيهما لأن الأواخر مواضع التغير ولذلك كان الأعراب آخر التقاء الساكنين من الأحوال العارضة للكلمة ثم تارة يكون الساكن أصله الحركة وتارة لا يلتقيان في الوقف مطلقا سواء كان الأول حرف علة أم لا نحو يعلمون وصرن ولا يلتقيان في الوصل إلا وأولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل نحو دابة ودوية والضالين بخلاف المفصل فيحذف له الأول وربما ثبت كقراءة عنه تلهي . ما لكم لا تصرون . وربما فرغ من التقاءهما في المتصل بإبدال همزة مفتوحة من الألف قري . فيومئذ لا يسأل عن ذنبه أنس ولا جان . ولا الضالين . وقال الشاعر

وللارض أما سودها فتجبلت \* بياضارأما بيضا فادهامت

قال أبو حيان ولا ينقاس شيء من ذلك إلا في ضرورة الشعر على كثرة ما جاء منه فإن لم يكن الثاني مدغما حذفت الأول إن كان حرف مد أو نون توكيد خفيفة أو نون لدن كقوله تعالى . وقيل ادخلا النار مع الداخلين . يقولون التي . أفي الله شك . وتقول اضرب الرجل تريد اضربن ورأيت له الصباح أي لدن وشذائبات الألف في قولهم التقت حلقتا البطان وقولهم في القسم ها الله وإي الله بإثبات الألف والياء وكسرتون لدن كقوله

تنهض الرعدة في ظهري من لدن الظهر إلى العصري

وان كان غير ذلك حرك أعني الأول نحو اضرب الرجل إلا أن يكون الثاني آخر كلمة فيحرك هو أي الثاني كائنا وكيف وأمس وحيث ومنذ وادا كان الأول تنويناً فالأصل فيه عند التقاء الساكنين الكسر نحو مررت بزبد الظريف فإن كان بعد الساكن مضموم ضملاً لازماً فغن العرب من يضم اتباعاً نحو هذا زيد أخرج إليه وفيهم من يكسر فإن كانت الضمة عارضة فليس إلا الكسر نحو زيد ابنك وزيد اسمك وقال الجرجي حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقاً وعليها قري . أحد الله الصمد . ولا الليل سابق النهار . وقال \* وإذا كر الله الأقبلا \* وأصل ما حرك من الساكنين الكسر لأنها حركة لا توهم أعراباً إذا لا يكون في كلمة ليس فيها تنوين ولا ما يعاقبه من أل والإضافة بخلاف الضم والفتح فانهما يكونان أعراباً ولا تنوين معهما قال صاحب البسيط هذا قول النحويين قال ويحتمل أن يقال الفتح الأصل لأن الفرار من الثقل والفتح أخف الحركات فكان أصلاً أو يقال الأصل في الالتقاء الحركة بل يقتضي التحريك خاصة وتعين الحركة يكون لوجه يخص ويعدل عن الكسرة أم لا لتخفيف كائنا وكيف لأن الكسر مجانس للياء ثقل اجتماعهما وأشبه اجتماع مثلين ومنه . الم الله . بفتح الميم أول الجبر كقبل وبعد لأنهما لا حذف ما ضيفا إليه وبنيان صار لهما بذلك وهن فخر بأن بيا على الضم لتخالف حركة بناءً ما حركة أعرابهما أولاً لتتابع ثم وتارة يكون اتباعاً للحركة ما قبل وتارة يكون لما بعد كمد ضمة الذال قبلها اتباعاً لضمة الميم قبلها ونحو . قل ادعوا ضمت لام قل اتباعاً لضمة العين بعدها وأوردنا إلى الأصل نحو مذيوم تحرك بالضم لأن أصله منذ فإل إلى أصله وتجنباً للبدس كانت وأضر بن الخطاب المذكر حركاً بالفتح لأنه لا يلتبس بخطاب المؤنث أو جلاً على نظير كنحن حرك بالضم جلاً على هم والواو وإيثاراً للتجانس نحو أسفار مسمى به إذا رخم فانه تحذف راؤه الأخيرة فيبقى آخر الكلمة قراءاً كنه بعد ألف ساكنة فتحرك بالفتح لمجانسة الألف والغالب في نون من أنها تفتح مع حرف التعريف وتكسر مع غيره نحو . ومن الناس . من الذين فرقوا دينهم . من ابنك وقل عكسه أي الكسر مع حرف التعريف والفتح مع غيره وكذا حذفها مع حرف التعريف كقوله \* كأنهما ملآن لم يتغيرا أي



من الآن وقد جعل ابن مالك هذا قليلا وجعله ابن عصفور وغيره من الضرورات ونازعهما أبو حيان فقال انه حسن شائع لا قليل ولا ضرورة قال ولوتبعنا دواوين العرب لاجتمع من ذلك شيء كثير فكيف يجعل قليلا أو ضرورة بل هو كثير ويجوز في سعة الكلام قال وطالما بنى الحويون الأحكام على بيت واحد أو بيتين فكيف لا يبنى جواز حذف نون من في هذه الحالة وقد جاء منه ما لا يحصى كثرة قال نعم لجوازه شرط وهو أن تكون اللام ظاهرة غير مدغمة فيما بعدها فلا تقبل في من الظالم الظالم ولا في من الليل م الليل قال ونظير ذلك حذف نون بنى فانهم لا يحذفونها الا اذا كان بعدها لام ظاهرة فيقولون في بنى الحارث بلحارث ولا يقولون في بنى النجار بلنجار قال ووقع في شعر المورج التغلبي حذف نون من عند لام التعريف المدغم في النون الا انه حين حذف النون أظهر لام التعريف قال المطعمين لدى الشتاء سد اثعا مليب غراء انتهى والغالب في نون عن أنها تكسر مطلقا مع لام التعريف ومع غيره فتعوز رضى الله عن المؤمنين وعن ابنك وقد تضم مع اللام حكى الاخفش عن القوم قال أبو حيان وليس لها وجه من القياس والغالب في الواو المفتوح ما قبلها الضم ان كانت للجمع نحو واخشوا الناس والكسر ان لم تكن للجمع نحووا استطعنا وقد ترد بالعكس فتكسروا والجمع وتضم واو غيره وقد تفتح واو الجمع قرئ اشترى الضلالة بالفتح

ص الامالة هي ان تنحى جواز الالف نحو الياء لكونها بدلهما في طرف آيلا اليها أو بدل عن ما يقال فيه قلت أو تلوها ياء أو قبلها ولو مقصورة بحرف أو حرفين ثانيها هاء أو تلوها كسرة أو قبلها بحرف أو حرفين أو لهما ساكن أو بينهما هاء

ش المقصود بالامالة تناسب الصوت وذلك ان الالف والياء ان تقاربا في وصف قد تباينا من حيث ان الالف من حروف الحلق والياء من حروف الفم فقاربوا بينهما بان نحووا بالالف نحووا الياء ولا يمكن ان ينحى بها نحووا الياء حتى ينحى بالفتحة نحووا الكسرة فيحصل بذلك التناسب ونظير ذلك اجتماع الصاد والدال واجتماع السين والدال فان كلام من الصاد والسين يشرب صوت حرف قريب من الدال وهو صوت الزاى لان الهمزة مستعمل مطبق مهموس رخو والدال بخلاف ذلك والسين مهموس فائمه بصوت الزاى لموافقة للدال في كونها مجهورة شديدة وانما فعلوا ذلك ليتقارب ما تباعد من الحروف ثم الامالة جائزة لا واجبة بالنظر الى لسان العرب لان العرب مختلفون في ذلك فثمة من أمال وهم تميم واسد وقس ويمامة أهل نجد ومنهم من لم يمل الا في مواضع قليلة وهم أهل الحجاز رباب الامالة الاسم والعمل بخلاف الحرف فانه وان أميل منه شيء فهو قليل جدا بحيث لا ينقاس بل يقتصر فيه على مورد السماع وأسباب الامالة في باد كرا أبو بكر بن المراج استخرج من كتاب سبويه ستة وهي كسرة تكون قبل الالف أو بعدها أو قبلها وانقلاب الالف عن الياء وتشديد الالف بالالف المقابلة عن الياء وكسرة تعرض في بعض الأحوال وذلك ما لم يمنع من ذلك مانع على ما تبين وشرح فيه قال أبو حيان وقد زاد سبويه ثلاثة أسباب شاذة وهي شبه الالف بالالف المشبهة بالالف المتقلبة وفرق بين الاسم والحرف وكثرة الاستعمال اه فتقول اذا كانت الالف متطرفة منقلبة عن الياء واميلت نحو فنى ورمى وملهى ومرمى سواء كانت في اسم أو فعل وسواء كانت الفاء منقلبة عن ياء أصلية أم عن ياء منقلبة عن واو نحو ملهى وأعلمى وكذا وان كان ما لها الى الياء فانها تمال مثاله ألف التانيث المقصورة فانها تؤول الى الياء في حال التشديد والجمع باتفاق من العرب وقيدته في التسهيل بقوله دون مما رجة زائدة احتراز من نحو قفا ووطالان الفه تؤول الى الياء مع ياء الاضافة في لغة هذيل وتقرأ العافى لغة غيرهم قال أبو حيان وهذه المسئلة أعني اذا كانت الالف لا تؤول الى الياء الا بممازجة زائدة فيها خلاف فالظاهر من مذهب سبويه انه يسوى فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو



بين الاسم وبين الفعل ولا يفرق بينهما في جواز الامالة قال سيبويه وقد يتركون الامالة فيما كان على ثلاثة  
أحرف من بنات الواو نحو قفا وعما قال أرادوا أن يفصلوا بينها وبين بنات الياء وهو قليل وفرق النحويون  
الفارسي وغيره بين الاسماء والافعال فيطردون الامالة في الفعل ويجعلونها شاذة في الاسم قال وانما غر  
النحويين في ذلك والله أعلم ما حكى من ان القراء السبعة اتفقت فيما كان على ثلاثة أحرف من الاسم والفاء منقلبة  
عن واو على الفتح والقراآت ستة متبعة وقد يتفقون على الجائز ولا يقدح اتفاقهم اذا سلم في نقل سيبويه انتهى  
وكذا أعمال الألف اذا كانت مبدلة من عين ما يقال فيه قلت قال أبو حيان وعبر بعضهم عن هذا السبب بالامالة  
لكسرة تعرض في بعض الأحوال قال سيبويه ومما يميلون كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هي فيه عين  
اذا كان أول فعلت مكسورا نحو الكسرة كما نحو الياء فيها كانت الفاء في موضع الياء وهي لغة لبعض  
الحجاز اه وذلك نحو خاف وطاب وزاد وجاء فتقول خفت وطبت وزدت وجئت فتحذف العين اذا لحقت  
ناء الضمير ويصير اذ ذاك الى قلت واحترز من أن يصير الى قلت بضم الفاء نحو قلت فانه لا يمال قال ونحوه لانه  
لا ياء فيه ولا كسرة تعرض وكذا أعمال الألف اذا كانت متقدمة على ياء تليها نحو بايع أو متأخرة عنها متصلة  
بها كالسميال لشجر والضياع للبن المزوج قال أبو حيان والامالة في تباع وكيال أقوى لأن الياء مضعفة  
أو منفصلة بحرف نحو شيان والامالة اذا كانت الياء ساكنة أقوى منها اذا كانت متحركة نحو الحيوان لان  
الانخفاض في الساكنة أظهر لقربها من حروف المد أو منفصلة بحرفين ثانيهما هاء نحو تليها ورأيت يديها قال  
أبو حيان وأطلق صاحب التسهيل في ذلك وكان ينبغي أن يقصد بأن لا يفصل بين الهاء والياء ضمة نحو تليها فانه  
لا يجوز الامالة لان الضمة فيها ارتفاع في الطوق والامالة فيها انخفاض فتدافعا قال وانما شرطه ان يكون  
ثانيهما هاء لخفاها فكأنه ليس بين الياء والألف الا حرف واحد قال واعلم ان الياء وان كانت من أقوى أسباب  
الامالة فانما نجد لها سببا موجبا لمشيء مما ألمت القراء الا في نحو الخبرات وحيران في قراءة ورش والافى مذهب  
قبيبة وحده فان الامالة موجودة في قراءته لذلك وكذا أعمال الألف لا يكونها متقدمة على كسرة تليها نحو مساجد  
أو متأخرة عنها بحرف نحو عماد أو حرفين أو لهما ساكن نحو شمال بخلاف ما اذا كانت متحركين نحو كات عينا  
وما اذا تقدم ثلاثة أحرف فانه لا يجوز الامالة الا أن تكون أحدها الهاء نحو درهماك ويريد ان ينزعها لهما الهاء  
وشرطه ان لا يكون احدي الحركتين ضمة فلا يجوز امالة هو يضر بها لجر الضمة بين الكسرة والألف وحكم  
الكسرة في وسط الاسم حكمها في أوله فالاسوداد مثل عماد وكل ما كانت الكسرة أقرب الى الألف كانت  
الامالة أولى فكتاب أولى من جلباب وكلما كثرت الكسرات كانت الامالة أولى وقد انتهى أسباب الامالة  
ولم ينقصها انها ترجع الى شيئين الياء والكسرة وقد اختلف في أيهما أقوى فذهب ابن السراج الى ان الياء أقوى  
من الكسرة لانها حرف والكسرة بعضها وذهب الأكترون الى ان الكسرة أقوى لانها تجلب الامالة ظاهرة  
ومقدرة وهو ظاهر كلام سيبويه واستدل له من جهة السماع بأن أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة ولا يميلونها  
الياء ومن جهة المعنى بأن الاستئصال في النطق بالكسرة أظهر منه في النطق بالياء انني ليست مدة وان كانت مدة  
فالكسرة معها نحو ديماس فلا شك ان امالة مثل هذا أقوى من امالة سربان وانما الكلام في الياء التي ليست  
معها كسرة

✽ ص ✽ ويغلب الياء والكسرة غير المنويين تأخر مستعمل ولو بحرف أو حرفين لا ثلاثة وتقدمه غير مكسور  
أوسا كن إثره وراء مفتوحة أو مضمومة ويكف كسر الراء كل مانع ان لم يتباعد ولا يؤثر سبب في كلمة أخرى  
وربما أثر المانع منفصلا والكسر منوي في موقوف ومدغم فان كان الادغام من كلمتين أر على الصحيح



﴿ش﴾ يغلب الياء والكسرة الموجودتين لا المنويتين تأخر حرف من حروف الاستعلاء السبعة متصل  
 بها نحو باخل أو منفصل بحرف نحو ناهض أو بحرفين نحو مناشيط فلا يزال شيء من ذلك في الأفصح ونقل سيبويه  
 أمالة نحو مناشيط عن قوم من العرب لتراخي حرف الاستعلاء قال وهي قليلة فإن كان الفصل بثلاثة أحرف لم يغلب  
 لتراخيه نحو يريد أن يضربها بسوط وبعض العرب غلب حرف الاستعلاء وإن بعد وما صدرت به من الشيتين  
 تبعث فيه التسهيل وقد تعقبه أبو حيان قائلاً أما تمثيل حرف الاستعلاء بالمتأخر عن الألف التي من شأنها أن تمال  
 لأجل الياء لولا ذلك الحرف فيقتضيه كلام المصنف قال وغلبته للكسرة واضح وأما غلبة الياء فلم نجد ذلك فيها لافي  
 تأخر حرف الاستعلاء عن الألف ولا في تقدمه عليها إنما يمنع مع الكثرة فقط قال وكذلك قوله الموجودتين لا  
 المنويتين غلط لانه ليس لنا ياء منوية تمال الألف لأجلها لا متقدمة على الألف ولا متأخرة وإنما الكسرة هي التي  
 تكون موجودة ومنوية قال فذكر الياء هنا غلط وصوابه أن يقال تغلب الكسرة الموجودة لا المنوية ومثال ما  
 الكسرة فيه منوية وبعد الألف حرف الاستعلاء هذا ماض في الوقف وحررت بماض قيل أصله ماض فادغم  
 انتهى وكذلك يغلب حرف الاستعلاء أن تقدم على الألف فلا تجوز الأمالة نحو قاعد وغام وصاعد وطائف  
 وضامن وظالم إلا أن يكون مكسوراً نحو غلاب أو سا كما بعد مكسور نحو مصباح فإنه تجوز الأمالة ومتى اتصلت  
 بالألف راء مفتوحة أو مضمومة منعت الأمالة قال أبو حيان سواء تقدمت نحو راشد وفراش أو تأخرت نحو هذا  
 كافر وجرور أيت حاراً وبعض العرب يميل ولا يلتفت إلى الراء فإن كسرت الراء كفت المانع كقارب وغارم  
 فإن حرف الاستعلاء له لو لم تكن الراء المكسورة بعد الألف لمنع من الأمالة لكن الراء المكسورة نزلت منزلة  
 حرفين مكسورين فقويت في جانب الأمالة حتى غلبت المستعلى وإنما قويت هذه الالفان لأنك تستعلى بلسانك  
 ثم تتحدر وذلك سهل فحيث قوى الموجب التزموه ولذلك لم يغلب الراء المكسورة حرف الاستعلاء إذا كان  
 متأخراً عنها نحو فارق لأن ذلك لو أميل اصعد بعد انحدار وهو صعب فإن كانت هذه الراء غير متصلة بالألف  
 نحو أليس ذلك بقادر لم تغلب القاف لبعدها إلا في لغة شاذة قال أبو حيان وفي قول التسهيل كفت المانع اختصار  
 حسن وذلك أن المانع يشمل حرف الاستعلاء ويشمل الراء المفتوحة التي تنزل منزلة حرف الاستعلاء فإذا اتصلت  
 بالألف الراء المكسورة كفت ما منع من الأمالة وهو حرف الاستعلاء نحو غارم والراء المفتوحة نحو قرارك لأن  
 الراء المفتوحة ليست في باب المانع بأقوى من حرف الاستعلاء اه فلذلك زدت في التصريح بقولي كل مانع وبعض  
 العرب يجعل الراء المكسورة مانعة من الأمالة كالمفتوحة والمضمومة ولا يؤثر سبب الأمالة إلا وهو بعض ما الألف  
 بعضه فلو كان السبب من كلمة والألف من أخرى نحو هذا قاضي سابور ورأيت يدي سابور لم يجز أمالة الف سابور  
 لأن الياء والكسرة الموجبتين للأمالة من كلمة والألف من كلمة أخرى وكذلك لو قلت هاء إن ذي عذرة لم تمل  
 ألفها لأجل كسرة همزة إن لأن الف هاء من كلمة والكسرة من كلمة أخرى قال أبو حيان ويستثنى من هذه  
 مسألة بينهما وعند هاولن يضربها فان الهاء ألفها التي تمال من كلمة والسبب الذي هو الياء أو الكسرة من كلمة قال  
 وقدمت على تمليل اغتفار ذلك في الهاء وكأنها مفعودة لخفائها قال وقد نصوا على أن الكسرة إذا كانت منفصلة  
 من الكلمة التي فيها الألف فإنها قد تمال الألف لها وإن كانت أضعف من الكسرة التي تكون معها في الكلمة  
 الواحدة قال سيبويه سمعناهم يقولون لزيد مال فأمالوا للكسرة وشبهوا بالكلمة الواحدة اه وقد يؤثر مانع  
 الأمالة وهو في كلمة أخرى غير الكلمة التي فيها الألف نحو يريد أن يضربها قبل فالألف من كلمة والمانع هو القاف  
 من كلمة أخرى وربما أثرت الكسرة منوية في موقوف عليه أو مدغم نحو هذا حاد وهو لا حراج والاكثر في  
 لسان العرب أن ما كانت الكسرة ذاهبة منه للدغام أنه لا تمال ألفه قال أبو حيان وظاهر قول التسهيل في مدغم



يشمل ادغام ما كان في كلمة نحو حاد وادغام ما كان في كلمتين نحو . الابرار في نعيم . وقد حكى صاحب كتاب  
التفصيل خلافا في امالة الالف التي قبل الراء المدغمة في مثلها أو في اللام نحو . مع الابرار ربنا . والنهار لآيات  
فقال بعضهم يمنع الامالة في ذلك لذهاب الجالب لها وهي الكسرة بالادغام وهذا مذهب ناشئ من النحويين  
البصريين وقال الا كثرون الامالة ثابتة في ذلك مع الادغام كشيوتها مع غيره وذلك ان تسكين الحرف للادغام  
عارض بمنزلة تسكينه للوقف اذ هو بصد أن لا يدغم ولا يوقف عليه والعارض لا يعتد به والى هذا ذهب أحد بن  
يحيى قال أبو حيان وهو عندي الصحيح لان الامالة قد حكاه سيبويه في نحو حاد وان كان الافصح أن لا تمال فاذا  
كان قد جاز ذلك في مثل حاد مع ان كسره لا يظهر الا ان اضطر شاعر ففك فلائن يجوز مع هذا أولى لأن هذا  
الادغام ليس بواجب وهو زائل اذا وقفت ولا سيما اذا قلنا بان المدغم في شيء يشار الى حركته اشارة لطيفة فكانت  
الحركة اذ ذاك موجودة لكنها ضعفت

﴿ص﴾ وأميل بلا سبب للجاورة والفواصل قليل وكثرة الاستعمال

﴿ش﴾ من أسباب الامالة فيما عرى من الأسباب الستة السابقة مجاورة الممال قال سيبويه قالوا رأينا عمادا فأمالوا  
للامالة كما أمالوا للكسرة وقالوا معزانا في قول من قال عمادا فأمالوها جميعا وذا قياس انتهى قال أبو حيان وقد قرأ  
القراء بالامالة للامالة في عدة كلم من ذلك صاد النصارى وتاء اليتامى وسين أسارى وكسالى وككاف سكارى  
أما لبعض القراء لامالة ما بعدها قال وقولنا مجاورة الممال يشمل ما أميل لتقدم الامالة عليه وما أميل لتأخر  
الامالة عنه ومن أسبابها مراعاة الفواصل كامالة . والضمي والليل اذا سجي . لمراعاة قلى وما بعده من رؤس  
الآى وعد قوم منهم صاحب البديع والهباباذى من أسباب الامالة كثرة الاستعمال كامالة الاعلام نحو الحجاج  
والحجاج اسم الراجز معروف ومنصوبا قال أبو حيان كثرة الاستعمال من الأسباب الشاذة التي أميلت  
الالف لأجلها

﴿ص﴾ والفتحة قبل راء مكسورة أو هاء تأنيث لا سكت على الصحيح

﴿ش﴾ أميل من الفتحات نوعان أحدهما ما تأتته راء مكسورة قال أبو حيان وهذه الامالة مطردة ولها شرطان  
أحدهما ان لا تكون الراء المكسورة تلي فتحة في غير ياء أو يكون بينهما حرف ساكن غير الياء نحو من عمرو  
وخطب رباح أو مكسور نحو ياسر وسواء كانت الفتحة في حرف الاستعلاء نحو من البقر أم في راء نحو شرر أم في  
غيرهما نحو من الكبر أم كانت الراء والفتحة في كلمة كما مثلنا أم في كلمتين نحو رأيت خطب رباح الا ان المتصلة  
أقوى في ايجاد الامالة من المنفصلة فهي في من البقر أقوى منها في خطب رباح فان كانت الفتحة في ياء نحو من الغبر  
أو الساكن الماصل بين الفتحة والراء نحو تغير امتنعت الامالة فيه الشرط الثاني ان لا يكون بعد الراء المكسورة  
حرف استعلاء فانه لا تجوز الامالة وذلك نحو الشرق والصرط النوع الثاني ما يليه هاء تأنيث موقوف عليها قال  
أبو حيان سبب الامالة لهاء التأنيث من الأسباب الشاذة وهو انها شبت بالالف المشبهة بالالف المنقلبة قال سيبويه  
سمعت العرب يقولون ضربت ضربة وأخذت أخذة شبت الهاء بالالف فأمال ما قبلها كما يميل قبل الالف قال  
أبو حيان ولم يبين سيبويه بأي ألف شبت والظاهر انها شبت بألف التأنيث لا شبرا كما في معنى التأنيث قال  
وكل هاء تأنيث فان الامالة جائزة في الفتحة التي قبلها ولا تمال الألف قبلها نحو الحياة والنجاة والزكاة الا ان كان فيها  
ما يوجب الامالة نحو امالة مريضة وتقاة وسواء كانت هذه الهاء للبالغه نحو علامة ونسابة أم لا لأنها كلها هاء تأنيث  
فان كانت الهاء السكت نحو ماهية فذهب ثعلب وابن الانبارى الى جواز ذلك وقد قرأ به أبو مزاحم الخاقاني في  
قراءة الكسائي قال أبو الحسن بن الباذش ووجه امالة ذلك الشبه اللفظي الذي بينها وبين هاء التأنيث اه



﴿ ص ﴾ ولا يمال مبنى الأصل غيرها وناوذاومتى وأنا ولا حرف غير معنى به إلا بلى ولا في إمالة قبل والجواب قال قوم وحتى والفراء ولكن وغير ما مر مسموع أو غير فصيح

﴿ ش ﴾ لا يمال من الأسماء إلا المتكّن وأميل من غير المتكّن أي من المبنى الأصلي هاونا نحو هم بها ونظر إليها وحر بنا ونظر اليها وذا اسم الإشارة سمع ذا قائم بالامالة وامالته شاذة ووجه امالته ان ألفه باء وانه قد تصرف فيه بالتصغير وان كان التصغير لا يدخل نظائره فتصرف فيه بالامالة وأمالت العرب متى في كلا حالتيهما من الاستفهام والشرط وكذلك أي وامالة ألفها انما هي لشبهها بالالف المشبهة بالالف المنقلبة واختلف في وزنها فاقيل فعلى واليه ذهب الا هو ازي واختاره ابن مجاهد وجوز أن يكون أفعل واختاره أبو الحسن بن الباذش لان زيادة الهززة أولا عند سيويه أكثر من زيادة الألف آخر اخرج بمبنى الأصل ما عرض بناؤه كالمنادي نحو يافتي ويأحبلي فان امالته مطردة وامالة الفعل الماضي مطردة وان كان مبنى الأصل وأما الحروف فلم يمل منها إلا بلى لانها تنوب عن الجملة في الجواب فصار لها بذلك مزية على غيرها ولا في إمالة لأنها موضوعة موضع الجملة من الفعل والفاعل لان المعنى ان لم تفعل كذا فافعل كذا ولو أفردت من إمالة ما صحت امالة ألف لا وحكى ابن جني عن قطرب امالة لا في الجواب لكونها مستقلة في الجواب كالا سم قال الخضر اوى والأحسن أن يقال كالفعل لانها استقلت لنيابتها عن الفعل قال أبو حيان وحكى صاحب الغنية وهو أبو يعقوب يوسف بن الحسن الاسترأبادي في هذا الكتاب عن أبي بكر بن مقسم ان بعض أهل نجدوا كثير أهل اليمن يملون ألف حتى لان الامالة غالبية على الستهم في أكثر الكلام وعامة العرب والقراء على فتحها قال أبو يعقوب وقد روى امالته عن حمزة والكسائي امالة لطيفة وذهب سيويه وأبو بكر بن الانباري والمها بادي وغيرهم الى منع امالة حتى قال أبو حيان وهم محجوجون بنقل ابن مقسم قال ابن الانباري وانما كتبت بالياء وان كانت لا تمال فرقا بين دخولها على الظاهر والمكنى فلزم فيها الألف مع المكنى حين قالوا احتاي وحتاك وحتاه وانصرف الى الياء مع الظاهر حين قالوا حتى زيد انتهى قال أبو حيان واختلف أيضا في امالة لكن فذهب الى جواز ذلك الفراء تشبيها لالفها بألف فاعل والصحيح انه لا تجوز الامالة لانهم لم يسمع فيها والأصل في الادوات أن لا تمال وما أميل منها فان ذلك فيها على طريقة الشذوذ فلا يتعدى مورد السماع وما سمى به من الحروف دخلته الامالة لخروجه عن حيز الحرفية الى حيز الاسماء كنولهم في حروف المعجم باء تاء ياء وكذا أوائل السور التي آخرها ألف كالراء فان لم يكن كصاد وقاف فلا خلاف في فتحها قال أبو حيان وقد حكوا إمالة ألف يافى النداء ووجه ذلك انها عاملة في المنادى في قول ونائبة عن العامل في قول فصار لها بذلك مزية على غيرها من الحروف وشبهت أيضا بما أميل من كالمعجم نحو امالتهم ألف باء وتاء وراء وغير ما تقدم تقريره في الباب شاذ مسموع أو لغة ضعيفة لقوم من العرب لم يوثق بفصاحتهم وقد تقدم في الشرح الإشارة الى بعض ذلك

﴿ ص ﴾ الوقف اذا وقف على ساكن لم يغير الا المهمل خطا في حذف التنوين في غير الهاء فالافصح ابداله في الفتح ألفا وحذفه في غيره وفي المقصور المنون ثالثها الاصح كالصحيح والمنقوص غير المنصوب ان حذف فاؤه أو عينه فبالياء حتما والافلا فصيح ان نون الحذف والافلا نبات خلافا لليونس في المنادى وياء المتكلم الساكنة وصلا والمحدوفة والياء والواو المتحركان كالصحيح والساكنان لا يحذفان اختيارا خلافا للفراء وكذا ألف المقصور وضمير الغائبة وفاقا لابي حيان ويجوز ابدال ألف المبنى همزة واقرارها وحقوق الهاء وابدال الالف مطلقا همزة أو ياء أو واو لغة والمختار وفاقا للبرد والمازني وابن عصفور وخلافا للجمهور الوقف على اذن بالنون وفي كائن خلف وتردونون لم يلك ومنعه الفراء



ش \* اذا كان آخر الموقوف عليه سا ك كتبت بحالة في الوقف كحاله في الدرج وذلك نحو لم ومن والذي ولم يقيم ولم يقوم وسواء كان مبنيا أم معربا إلا أن يكون آخر الموقوف عليه حرفا أهمل في الخط أي لم تجعل له صورة في الخط فصار يلفظ به ولا يصور له شكل وهو التنوين ونون اذن على مذهب من يرى كتبها بالالف ونون التوكيد بعد قصة أو ألف فانه يحذف التنوين مفتوح معرب أو مبنى غير مؤنث بالهاء فانه يبدل الفافي الاعراب في لسان العرب نحو رأيت زيدا وويها وياها فان كان مؤنثا بالهاء تحوّر رأيت قائمة فانك لا تبدل من التنوين فيه ألفا هذا أيضا على الاعرف من لسان العرب وهم الذي يقفون بإبدال التاء هاء وأما من يقف بالتاء وهم بهض العرب فانه يبدل من التنوين في هذا النوع ألفا فيقولون رأيت قائمتا قال

اذا اعتزلت من مقام العز \* زفيا حسن ثملتها ثملتا

وخرج بالمؤنث بالهاء المؤنث بالتاء نحو بنت وأخت فانه يبدل فيه التنوين الفا كغير المؤنث نحو رأيت بنتا واختا ولغة ربيعة حذف التنوين من المنصوب ولا يبدلون منه ألفا فيقولون رأيت زيدا حملا على المرفوع والمجرور ليجرى الباب مجرى واحدا قال

الاحبذا غنم وحسن حديثها لقد تركت قلبي بها هائما دنف

ووجه الحذف في الرفع والجراستئقال ابدال فيها ولغة ازد الشرى ابدال في الأحوال الثلاثة حكى أبو الخطاب عنهم أنهم يبدلون في الرفع والنصب والجرح فإيناسب الحركة أي واوا والفا أو ياء وكائن البيان عندهم أولى وان لزم الثقل ومذهب سيبويه فيما نقل أكثر النحويين ان المقصور المنون كالصحيح فيما ذكر من ان أشهر اللغات فيه حذف التنوين من المضموم والمكسور وابداله ألفا من المفتوح نحو قام قى ومررت بفتى ورأيت قى فان العرب مجمعون على الوقوف بالألف في حالة الضم والكسرة هي الألف التي كانت في آخر الكلمة وحذفت لالتقاءها سا كنه مع التنوين لأنه لما حذف التنوين عادت الألف اذ قد زال موجب الحذف وأما في المفتوح فانها يبدل من التنوين وبهذا المذهب قال أبو علي في آخر قوله والجمهور وابن مالك في التسهيل ومذهب المازني الى ابدال الألف من تنوينه مطلقا رفعا وجرا ونصبا قال لأن التنوين في الأحوال كلها قبله فتحة فأشبه التنوين في رأيت زيدا أنهم انما وقفوا على رأيت زيدا بالابدال الفالان الألف لا ثقل فيها بخلاف الواو والياء وهذه العلة موجودة في المقصور المنون وبهذا المذهب قال الاخفش والفراء وأبو علي أولا ومذهب أبو عمرو والكسائي الى عدم ابدال فيه مطلقا وذلك أنه يحذف التنوين رفعا وجرا ونصبا فتعود الألف في الأحوال كلها وهذا المذهب قاله ابن كيسان والسيرافي وابن برهان وابن مالك في الكافية وشرحها وعزاه مكى بن أبي طالب الى الكوفيين وعزاه أبو جعفر بن الباذش في الاقناع الى مذهب سيبويه والخليل وقال أبو حيان انه الأرجح وأما المنقوص فان حذف فائه كيف علمنا ومثله وفي يفي أو عينه كمراسم فاعل من أرى يرى علمنا فانه يوقف عليه برد الياء حتما في الأحوال كلها إذ لو وقف عليه بدونها لزم الاخلال بالكلمة إذ لم يبق فيها الحرف واحد وان لم يحذف منه فاء ولا عين فان كان منصوبا ثبتت في الياء في الوقف وأبدل من التنوين ألفا نحو رأيت القاضي ورأيت قاضيا وان كان مرفوعا أو مجرورا فالأفصح إن كان منونا حذف يائه نحو هذا قاض ومررت بقاض وان كان غير منون إثبات يائه ونعت ذلك صور أن يكون معربا باللام نحو جاء القاضي ومررت بالقاضي أو بلاضافة نحو جاء قاضي مكة وقاضي المدينة أو غير منصرف نحو هو لا جوارى أو منادى نحو يا قاضي واختيار إثبات الياء في الوقف على المنادى هو مذهب الخليل ومذهب يونس اختيار حذفها نحو يا قاض قال سيبويه وهو أقوى لأن النداء محل حذف الأتراءم رخوافه الاسماء ومقابل الأفصح في المنون لغة قوم



يثبتون الياء فيه نحو هذا قاضي وغازي وبها قرأ ابن كثير وورش في أحرف ومقابلته في المعرف باللام لغة قوم يحذفون الياء منه وعلى هذه اللغة قوله تعالى . الكبير المتعال . وبوم التناد . وهي جارية في المضاف الملاقى لسا كن نحو قاضي المدينة إذا وقف عليه وزالت الاضافة وحكم ياء المتكلم السا كنه وصلا والمحدوفة وحكم الياء والواو المتحركتين حكم الصحيح فيوقف على الاولى بالسكون كما هي في الدرج نحو جاء غلامي ورأيت غلامي وصررت بغلامي وعلى الثانية بابقاء حذفها كحاله في الوصل نحو يا قوم وعلى الآخري بحذف الحركة نحو لن يرى ولن يغزو وأما ياء المتكلم المتحركة فانه يجوز الوقف عليها بالسكون ويجوز الهاء مع التحريك فتقول في قام غلامي قام غلامي وقام غلاميه وأما الياء والواو السا كنتان فيوقف عليهما بالسكون كحاله في الوصل نحو يرمى ويدعوا ولا يحذفان الا في فاصلة أو قافية كقوله تعالى . والليل اذا يسر . وقول الشاعر

وأراك تفري ما خلقت \* وبعض القوم يخلق ثم لا يفر

وأجاز الفراء الحذف في سعة الكلام لكثرة ما ورد من ذلك ومنه . ذلك ما كان ينبغي . قال أبو حيان ولا خلاف ان المقصور لا يحذف ألفه الا في ضرورة كقوله \* رهط ابن مرجوم ورهط ابن المعل \* يريد ابن المعل وأما الف ضمير الغائبة فذكر ابن مالك انه قد يحذف منقولا فتحة اختيارا كقوله \* والكرامة ذاتا كرمك الله به \* يريد بها الحذف الالف وسكن الهاء ونقل حركتها الى الياء ولذلك فتحها قال أبو حيان وظاهر كلامه قياس ذلك لانه قال اختيارا فعلى ما ذكر يجوز أن يقف على منها وعنها وفيها منه وعنه وفيه قال وإنما روي . منه فيما علمناه هذا الحرف الواحد على جهة الندور لبعض العرب وينبغي في اثبات ذلك الى كثرة توجب القياس قال وكل مبنى آخره ألف نحو ها وأولى وهنا يجوز فيه ثلاثة أوجه ابقاؤها ألما كما في الوصل وإبدالها همزة والحاق هاء السكت بعدها سمع هو أخرى بها بالهمزة وأما قلب الالف هاء كقوله \* من هاهنا ومن هنه \* فشاذا لا في الاسم المندوب فانه يتعين فيه الوجه الثالث وهو الحاق الهاء نحو يازيداه ولا يوقف عليه بالالف فقط ولا تبدل ألفه همزة ولحق هذه الهاء خاص بالمبنى فلا يقال موساه ولا عيساه حذرا من التباسه باضاف اليه وربما قلبت الالف الموقوف عليها همزة أو ياء أو واو وانحو هذه أفعأ أو أفعي أو أفعو في هذه أفعي وهذه عصا أو عصي أو عصوفى عصا الأولى والأخيرة لغة بعض طي . والثانية لغة فرارة ونص سيبويه على ان هذه اللغات الثلاث في كل ألف في آخر اسم سواء كانت أصلية أو غير أصلية وحكى الخليل ان بعضهم يقول رأيت رجلا فيهمز لأنها ألف في آخر الاسم واختلف في الوقف على اذن فذهب أبي علي والجهمور بإبدال نونها في الوقف الفاو ذهبت طائفة الى انه يوقف عليها بالنون قال أبو حيان وأما عن ولن وأن ونحوها فانها يوقف عليها بالنون اذا اضطر الى ذلك لانها حروف لا يحسن الوقف عليها بخلاف اذن فانها يحسن الوقف عليها والفصل قال وأما النون الخفيفة فلا خلاف انه يوقف عليها بإبدال نونها الفاذا انفتح ما قبلها قال واختلف في كائن قال واداحذف من العمل حرف صحيح لكثرة الاستعمال وذلك المضارع من كان نحو لم يك ثم وقف عليه فنص بعض أصحابنا انه لا يكون فيه الوقف على الكاف ولا يجري مجرى ما أدر في الوقوف على الراء لان نون لم يك لم تحذف عند التقاء السا كنين بل تحرك فيه بخلاف ياء ما أدرى فانها تحذف عند التقاء السا كنين فلما خالفه في الوصل في هذا خالفه في الوقف ولأنه لو وقف عليه بالسكون لكان اخلا لا بالكلمة فصار بمنزلة يامر قال وظاهره انه ترد النون المحذوفة كما ترد الياء في مروا والقراء فانهم يقفون على الكاف ولا يردون المحذوف قال وعلامة الجزم في لم يك حذف الحركة التي كانت على النون المحذوفة لكثرة الاستعمال وصرح أبو علي في العسكرياب بانه حذفت الحركة للجزم ثم كثرا استعماله فحذفوا النون للجزم كما تحذف حروف العلة للجزم لأنها تشبهها في أمور معلومة



فهو جزم بعد جزم حذف بتدريج وتظهير لم يك لم يكن انتهى  
 ﴿ص﴾ مسألة توقف على حركة غير التاء بالسكون والروم مطلقا وقيل لاروم في الفتح والاشمام في الضم  
 والتضعيف ان لم يكن همزة أولينا أو تالي سكون أو منصوبا بمنونا ونقل حركته لسا كن قبله ان قبلها ولم يوجب  
 عدم التظهير ما لم يكن همزة ولا ينقل من غيرها الفتح في الاصح ثم يحذف ويوقف على المنقول اليه ثابتا له ما مر في  
 الافصح والمنقول حركة الآخر وقيل مثلها لالتقاء الساكنين وقيل للدلالة على الاعراب وقيل لهما  
 ﴿ش﴾ اذا كان آخر الموقوف عليه متحركا غير تاء التانيث جاز في الوقف عليه أمور أحدها السكون وهو  
 الاصل في الوقف على المتحرك وذكروا انه لما كان الاصل شيئين أحدهما ان الحرف الموقوف عليه مضاد  
 للحرف المبتدأ به لان الوقف هو الانتهاء والانتهاء مضاد للابتداء فينبغي ان تكون صفة مضادة لصفته والابتداء  
 لا يكون الا بتحرك فيكون هذا ساكنا والآخر ان الوقف موضع استراحة لانه موضع يضعف فيه الصوت  
 فاخترنا للحرف الموقوف عليه أخف الاحوال وهو السكون وجعلوا علامته في الخط حاء فوق الحرف  
 وصورتها هكذا ح الثاني الروم وهو إخفاء الصوت بالحركة هكذا شرحه ابن مالك وقال بعضهم هو ضعف  
 الصوت بالحركة من غير سكون فتكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون وتكون في الحركات كلها في  
 المرفوع منونا كان أو غير مننون وهو بجزء من الضمة وفي المنصوب غير المننون وفي المفتوح وفي المجرور  
 بالكسرة وبالفتحة وفي المكسور وهو بجزء من الكسرة ويحتاج في المنصوب والمفتوح الى رياضة ناعمة  
 الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة ولذلك لم يجره المراء في الفتحة وأما النحويون فذهب الجمهور جوازها في  
 الفتحة قال الاستاذ أبو الحسن علي بن أحمد بن خباب الانصاري عرف بابن الباذش زعم أبو حاتم ان الروم  
 لا يكون في المنصوب لصفته والباس على خلافه لان الروم لا يرفع حكمه لحكم السكون لما فيه من جري بعض  
 الحركة في الوقف فلا يمنع ان يكون الفتح كغيره اه وأما المنصوب المنون فنوقف عليه من العرب دون تعويض  
 فانه يقف بالاسكان والروم اثالث الاشمام وهو الاشارة الى الحركة دون صوت فهو لا يدرك الا بالروية وليس  
 للسمع فيه حظ ولذلك لا يدركه الا عي ويدركه بالتعلم بان يضم شفتيه اذا وقف على الحرف قال أبو الحسن  
 الحصري في قصيدته

يرى ومنازل العنى تسمع صوته \* واشمامنا مثل الاشارة بالشعر

وذكر النحويون ان الاشمام مختص بالضمة سواء كانت اعرابا أم بناء قالوا ولا يكون في المنصوب والمجرور لأن  
 الفتحة من الحلق والكسرة من وسط العم ولا تمكن الاشارة لموضعهما فالاشمام في النصب والجرا لانه لا آلة له  
 بخلاف الروم لانه عمل اللسان فيلفظ بهما لعظا خفيا وسمع قال أبو حيان وقولهم في الروم انه عمل اللسان  
 لا يتم الا في الحروف اللسانية وهي التي يكون للسان عمل في حركاتها الا ترى ان الحروف الحلقية والشفوية  
 لا عمل للسان فيها ومع ذلك فيجوز فيها الروم وانما لم يكن الاشمام في الفتحة والكسرة لان الاشارة اليهما فيها  
 تسوية لهيئة الشفة انتهى الرابع التضعيف ويقال فيه الشقليل بان تجي بحرف سا كن من جنس الحرف  
 الموقوف عليه فيجتمع سا كنان فيحرك الثاني ويدغم فيه الاول وقال بعضهم التضعيف تشديد الحرفين في  
 الوقف نحو هذا جعفر وقام الرجل ولا يجوز ذلك في الهمز نحو بناء لان العرب تسكت ادغام الهمزة في الهمزة  
 الا اذا كانت عينا نحو سأل ولآل ولا في حرف لين نحو نقي وسرو وفي تالي سا كن نحو عمرو وبكر ويوم وبين  
 ولا في منصوب منون لانه يوقف عليه في أشهر اللغات بابدال ألف من تنوينه ولا تضعيف في الالف قال أبو حيان  
 ولم يؤثر الوقوف بالتضعيف عن أحد من المراء الاماروا عصة بن عروة عن عاصم انه وقف على قوله تعالى



• مستطر • في سورة القمر بتشديد الراء وذلك بخلاف الاسكان والروم والاشمام فان ذلك مروى عنهم  
الخامس النقل بأن تنقل حركة الحرف الموقوف عليه الى الحرف الساكن قبله نحو قام عمر وبضم الميم  
ومررت بيم بيم بكسر الكاف • قال أنا ابن مأي اذا جد النقر • وقال

أرتني حجلا على ساقها • فهش الفواد لذلك الحجل

عجبت والدهر كثير عجه • من غزى سبني لم أضربه

وقال

قال أبو حيان ولم يؤثر الوقوف بالنقل عن أحد من القراء الا شيثاروى عن أبي عمر وأنه قرأ • وتواصوا  
بالصبر • بكسر الباء وقرأ سلام من السدي (١) والعصر بكسر الصاد قال والظاهر من كلام ابن مالك ان الحركة  
التي كانت على الحرف الموقوف عليه هي بعينها التي نقلت الى الساكن قبل الحرف وبه قال بعض النحويين  
قال نقول الثلاث ذهاب حركة الاعراب بالجملة وقال أبو علي هذه الحركة لا لتقاء الساكنين واستدل على ذلك بأنهم  
لم ينقلوا في زيد وعون لان الياء والواو احتملتا ذلك كما احتملتا ان يدغم ما بعدهما في نحو ثوب بكر قال أبو حيان  
وينفصل عن هذا بما يلزم من استئصال الحركة في العلة قال وقال أبو علي أيضا وليس بتحريك لا لتقاء الساكنين  
محضاً ألا ترى أنه يدل على الحركة المحذوفة من الثاني فدل هذا على ان النقل جمع بين التخلص من التقاء الساكنين  
وبين الدلالة على حركة الاعراب وقال المبرد والسيرافي هذا النقل للدلالة على الحركة المحذوفة كما راموا الحرف  
واشعوه للدلالة واحتجاباً بالوقف يحتمل فيه الجمع بين ساكنين ولا يتعذر فاعلموا لبيان حركة الموقوف  
عليه ثم ان النقل لا يكون الا الى ساكن فان كان ما قبل الحرف الآخر متحركاً فلا يجوز النقل ولا يقال مررت  
بالرجل بكسر الجيم نقلاً لحركة اللام اليها لانها مشغولة بحركة ما قبلها لان النقل إنما كان فراراً من التقاء الساكنين  
وهو مفقود في الذي تحرك ما قبله ولغة نظم النقل الى المتحرك قال

من يأمر له حزم فيما قصده • فحمد مساعيه ويعلم رشده

ونشرط الساكن أن يكون صحيحاً ان كان حرف علة كدار وعون وبين لم يجوز النقل اليه لاستئصال الحركة على  
حرف العلة ان لا يكون • ضاعفا نحو العقل فلا يقال انتفعت بالفعل لان ذلك مفض الى فك المدغم وقد  
اعبروا على ادغامه فلا يفك مثل هذا الا في ضرورة الشعر وشرط المنقول منه أن يكون حرفاً صحيحاً فلا ينقل  
من غزولانه يؤدي الى كون الآخر واولها ضمة في المرفوع وذلك مرفوض والى الباب والتغير في المنخفض  
وشرط النقل أن لا يؤدي الى عدم النظم فلا يجوز في انتفعت بيسر لانه يصير على وزن فعل وهو مفقود في  
الاسماء ولا في هذا بشر لانه يصير على وزن فعل وهو مفقود في الكلام بل ينبع فيقال بيسر وهذا بشر ويستثنى  
من هذا الشرط المهموز فانه يجوز النقل فيه وان أدى الى عدم النظم وبغته فيه ذلك لان الضرورة فيه  
أخف من الهمز الساكن ما قبله فيقال هذا الردء ومررب بالبطء وشرط الحركة المنقولة ان لا تكون فحمة فلا  
يقال قرأت العلم بالنقل بل العلم بالاتباع وذكر وافي امتناع النقل من العتمة الى الساكن قبلها وجهين أحدهما انهم  
لنقلوا في الوقف وسكنوا في الوصل كانوا كأنهم سكنوا فعل ولا يجوز تسكينه بخلاف المضوم والمكسور  
قال أبو حيان وهذا ضعيف لان فيه مراعاة الحالة العارضة وهي النقل في الوقف فصار الوقف كأنه أصل اذ خافوا  
أن يكون في ذلك فعل ادا وصلوا والوصل هو الاصل وهو السكون والثاني ان المصوب ان كان منوناً فيبديل  
من تنوينه ألف فلا يمكن النقل لأن ما قبل الألف تلزمه الفتحة وذلك بخلاف المرفوع والمجرور وان كان  
فيه الألف واللام فهو في حكم المنون لانها بديل منه ولأن الألف واللام لا تنزم فكان التنوين موجوداً قال أبو  
(١) كذا بالاصل وفي أكثر النسخ مكانها بياض فليمرر



حيان وهذا ضعيف لأن هذه العلة ليست شاملة ألا ترى أن من الاسماء المفتوحة الساكن ما قبلها مالا يكون منوناً ولا فيه ألف ولا م وذلك نحو جل ودعدو وهذا ممنوع الصرف ونحو حضجرا سم امرأة فلا مانع يمنع هذا النوع من النقل في النصب لارتفاع تلك العلة المانعة ويستثنى من هذا الشرط أيضاً المهموز فإنه يجوز فيه نقل حركة الهمزة إذا كانت فتحة إلى الساكن الصحيح قبلها فيقال رأيت الردء والخبء واغتفر فيه ذلك كما اغتفر فيه الاداء إلى عدم النظير بل هذا أولى وخالف الكوفيون في هذا الشرط فأجازوا نقل الفتحة إلى الساكن قبلها مطلقاً وإن لم يكن مهموزاً فيقولون رأيت البكر في رأيت البكر ووافقهم الجري قياساً منه لاسماعا قال أبو حيان ولم يؤثر ذلك عن أحد من القراء وفي الافصح قد اتسعت القراءات وكثر فيها الشاذ ولم يسمع فيها هذا الوقف وإنما جاء في الشعر وإذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبداءها فيقال هذا الردء ورأيت الردء ومررت بالردء فيصير الساكن الذي يحرك آخر الكلمة فيجري عليه ما جرى على الصحيح إذا وقف عليه في الوجوه الستة الاسكان والروم والاشعاع والابدال حيث يكون والتضعيف وحذفوها في الآخر وألقوا حركتها على ما قبلها كما حذفوها إذا كانت حشواً نحو أروس فقالوا ارس وكان الحذف فيها أولى لأن الأواخر هي محل التغير وما غير الحجازيين فانهم يثبتون الهمزة بعد النقل ساكنة فيقولون هذا الردء ورأيت الردء ومررت بالردء أو مبدلة بمجانس حركة ما قبلها نأقلاً نحو هذا البطو والخبو والردو ورأيت البطا والخبأ والردأ ومررت بالبطى والخبى والردى أو متبعا نحو هذا البطو ورأيت البطو ومررت بالبطو وهذا الخبأ ورأيت الخبأ ومررت بالخبأ وهذا الردى ورأيت الردى ومررت بالردى

﴿ص﴾ والأفصح ابدال التاء في الاسم تلوحركة هاء وسلامتها في جمع التصحيح وشبهه وفي هيهان ولات وجهان والأحسن وفاقاً لأبي حيان سلامة ربت وثمت ولعلت

﴿ش﴾ إذا كان آخر الموقوف عليه تاء تأنيث في اسم فالأفصح ابدالها في الوقف هاء إن تحرك ما قبلها الفظا كفاطمة وقائمة وطلحة وغامة أو تقديراً كالحياة والقناة فان أصل هذه الألف حرف علة متحرك انقلبت عنه واحترز بهذا الشرط من نحو بنت وأخت فان تاء التأنيث لکن لم يتحرك ما قبلها الفظا ولا تقديراً فيوقف عليها بالتاء لا بالهاء وخرج بقولنا في اسم التاء التي تكون في الفعل نحو قامت وقعدت وبقولنا تاء تأنيث تاء التابون والفرات فان مشهور اللغة الوقف عليها بالتاء وإن كان بعض العرب رقف عليها بالهاء وبعض العرب لا يبدل وإن اجتمعت الشروط قال بعضهم يا أهل سورة البقر فقال مجيب لا أحفظ فيها ولا آيت وقال الزاجر

الله نجاك بكفى مسلمات من بعدما وبعدها وبعدها

كانت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت

قال أبو حيان وعلى هذه اللغة كتب في المصحف ألفاظ بالتاء نحو قوله تعالى . إن شجرت الزقوم طعام الأثيم . أهم يقسمون رحمت ربك . وسواء على اللغة الفصحى كانت التاء في مفرد أو جمع تكسير كما مثل ما جمع التصحيح والمجول عليه كالهندات والبنات والأخوات وأولان فالأفصح الوقف عليه بالتاء ويجوز ابدالها هاء مع دفن الباء من المكرمات وكيف الاخوة والأخوات قال أبو حيان وكان القياس أن يكون الوقف بالهاء لأنها التي للتأنيث لكنهم أرادوا التفرقة بينها وبين ما تكون فيه للواحد كالعلاء وعلاقة لان التاء في المفرد بمنزلة شيء ضم إلى شيء والتاء في الجمع قريبة من تاء اللاحق نحو تاء عفرية لأنها صارت مع التأنيث تدل على الجمع كالواو والون في زيد بن فصحت لذلك وفي الافصح ما حكاه الفراء وقطرب من الوقف عليها بالهاء شاذ لا يقاس عليه وفي كتاب اللوائح لأبي الفضل الرازي أن الوقف عليها بالهاء لغة طي وفي هيهان وجهان اقرار التاء وابدالها هاء وقد وقف



عليها بالوحين في السبعة وعلى لات وياأبت قال أبو حيان وأما ثمت وربت ولعلت فالقياس على لات سائغ فيوقف  
عليهن بالتاء والهاء قال وقد ذهب إلى ذلك في ربت ابن مالك قال والأحسن عندى الوقف عليهن بالتاء كالوصل  
﴿ص﴾ ويوقف بهاء السكت وجوباً على فعل حذف آخره مع فائه أو عينه وما الاستفهامية إن جرت باسم  
والاختيار ويجوز في حركة لا تشبهه الأعراسية لا مبنى للنداء أو قطع عن الإضافة أو اسم لا وكذا الماضي في  
الاصح وثالثها تلحق اللازم

﴿ش﴾ مما يختص به الوقف زيادة هاء السكت فيوقف بها على الفعل المعتل الآخر في الجزم أو في الوقف فإن  
كان محذوف العاء فعلاً لا تنز يد أو ق عمراً أو محذوف العين فعلاً لا تنز يد أو بكرة أو وقف عليه وجب الحاق  
الهاء لانه بقي على حرف واحد كما وجب رد الياء في نحو مر ونحوه وإنما لم ترد هنا اللام المحذوفة لان الموجب لحذفها  
قائم بوجوده وهو الجزم أو الوقف بخلاف من فإن الموجب لحذف لانه قد زال في الوقف فلذلك كان الحرف  
اللاحق في ق ونحوه الهاء وكان لزومه في الوقف عوضاً من المحذوف الذي هو الفاء والعين لا اللام وإن كان غير  
محذوف العاء ولا العين فيختار الحاق الهاء بنحو ارمه واغزه ولا ترمه ولا تغزه ويجوز تركها وإنما كان الأكثر  
والاختيار الحاق الهاء في هذا النوع لان الكلمة قد لحقها الاعتلال بحذف آخرها فكرر هو ان يجمعوا عليها  
حذف لامها وحذف الحركة ووجه اللغة الأخرى ان الكلمة قوية بالاعتماد على كونها على أكثر من حرف  
فشبهت بما لم يحذف منه شيء والمدغم في ذلك كغيره نحو لم يضل إلا كثر فيه لم يضل وما الاستفهامية إن جرت باسم نحو  
بحي م جئت وجب عند الوقف الحاقها بالهاء فيقال بحى م م وان جرت بحرف نحو لم تفعل وعم تسأل فالأحسن  
الحاقها بالهاء فيقال له وعمه ويجوز لم وعمه بالاسكان وإنما كان هذا لان الجار الحرفي متصل كالجزم منها فصارت  
كأنها على حرفين فأشبهت ارمه وأما الاسم فليس متصلاً بالشيء كاتصال الحرف فلزم كون الاسم على حرف واحد  
فأشبهه والوقف بغيرهاء فيا حرف الجزم منه على أن يزيد من حرف واحد نحو على م والى م أول منه فيا كان على حرف  
واحد نحو ب م ولم قال أبو حيان وقد جاء في السبعة الوقف على ما الاستفهامية المجرورة بالحرف وإن كان أكثر  
وقوفهم عليها سير الهاء وذلك باتباع رسم المصحف والذين نقلوا اللسان العربي ذكر وإن الأكثر والأفصح  
الوقف بالهاء اه ويجوز اتصال الهاء بكل متحرك حركة غير أعراسية سواء كانت بنائية نحو هو وهيه وئيه وأيه وأنه أم  
لأنحو الزيدانه والمسامونه ويجوز في ذلك ترك الهاء والوقف بالسكون ولا متصل بمادى مضموم ولا بمبنى لقطعه  
عن الإضافة نحو من قبل ومن بعد وشد قوله واضحى من عليه ولا باسم لأنحو لا رجل ولا بفعل ماض نحو ضرب  
وعله هذه إن حركتها وإن كانت بناء فهي شبيهة بحركات الأعراب لوجودها عند مقتضياتها وانتفاها عند عدمها  
ورجوعها إلى أصلها من الأعراب وأما حركة لفعل الماضي وإن كان مبنياً بالأصل فانه شبيه بالمضارع كما مر أول  
الكتاب وما ذكر من أنها لا تلحق الماضي هو مذهب سيويته والجمهور وقيل تلحقه مطلقاً لانه مبنى على حركة  
لازمة فلحقته قياساً على غيره من المبنيات وقيل تلحقه ان لم يخف لبس ولا تلحقه ان خيف فيقال في قعد قعده ولا  
يقال في ضرب ضرب به لانه لا يلبس بضمير المفعول بخلاف فعمده فانه لا يتعدى إلى مفعول فلا يلبس وهو معنى قولى  
وثالثها تلحق اللازم أى دون المتعدى

﴿ص﴾ وقد يوقف على حرف موصلاً بألف أو وهمزة والأفصح الوقف على الروى بمدة ويجرى الوصل  
كالوقف ضرورة كثيراً ودونها قليلاً

﴿ش﴾ مثال المسئلة الأولى قوله ﴿قد وعدتني أم عمرو أن تاء أى تأتى فوقه على حرف المضارعة ووصله بألف  
وقوله ﴿بالخير حيران وإن شراها﴾ أى فشر فوقه على الفاء التى هى جواب الشرط ووصلها بهمزة وألف



ومثال الوقف على الروى بزيادة مدة مطلقا قصد الترنم أم لا وذلك لغة الحجاز بين قوله \* وانك مهمما تأمرى القلب  
يفعلنى \* والتميمون لا يفعلون ذلك الا اذا ترنموا فان لم يترنموا حذفوا المدة ثم منهم من يقف بالسكون كما يقف فى  
الكلام كأنه ليس فى شعر فيقول \* أقل اللوم عاذل والعتاب \* ومنهم من يعوض من المدة التنوين كما  
تقدم اما المقصور وماشا كـ فلا يحذف أحد مدته ومثال اجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة قوله \* يا أبا الأسود  
لم خلقتنى \* سكن بهم لم فى الوصل وقوله \* أتوانارى فقلت منون أتم \* وانما تثبت الزيادة فى الوقف قال  
أبو حيان وهذا كثير لا يكاد ينحصر ومثاله اختيارا قوله تعالى . لم يئسنه وانظر . فبهذا هم اقتده . أثبت الهاء  
فى الوصل اجراء له مجرى الوقف

\* ص خاتمة \* لا ابتداء بسا كن قال ابن جنى وأبو البقاء وهو محال فى كل لغة والسيد وشيخنا الكافى  
ممكن فى غير الألف فان احتج اليه بجى بهمز الوصل وذلك فى الماضى الخماسى والسادسى وأمره ومصدره وأمر  
الثلاثى وأل وأم على قول وحفظت فى اسم واست وايم وابنم وابن واثنين وأمرى وفروعها وتكسر الا فى أيم  
وأل فتفتح والاماتوسا كنهاضمة أصلية فتضم على الألف وتشم لاشياء فى الأصح ولا تثبت وصلا اختيارا  
واختلف هل وضعت أولا وصلها وهل وضعت سا كنة واذا تلت همزة الاستفهام مفتوحة فقال ابن البادش  
تسهل وأبو على وابن الحاجب تبدل العاوين عظمة تحذف

\* ش \* لا يبتدأ بسا كن وهو محال فى كل لغة أما فى الألف فبالاجماع وأما فى غيرها فكذلك نص عليه ابن جنى  
وأبو البقاء العكبرى وذهب السيد الجرجاني وشيخنا العلامة الكافى الى انه ممكن الا انه مستثقل فاذا احتج  
الى الابتداء بالسا كن توصل اليه باجتناب همزة الوصل وذلك فى الافعال الماضية الخماسية والسادسية كانطلق  
واستخرج وفى الامر منها كانطلق واستخرج وفى مصادرها كالانطلاق والاستخراج وفى فعل الامر من الثلاثى  
كاضرب واعلم واخرج وفى أل المعرفة على رأى من يقول ان أداة التعريف اللام وحدها أو أل بجملتها وهمزتها  
وصل وقد تقدم الخلاف فى ذلك وفى أم المعرفة فى لغة طى (١) ولم تقع همزة الوصل فى شئ من الحروف سوى أل  
وأم المذكورتين ولا فى الاسماء الا فى عشرة أسماء محفوظة وهى اسم واست وايم وابنم وابن وابنة واثان واثنتان  
وامرى وامرأة وهى مكسورة فى الاسماء المدكورة الا أيم فانها فيه مفتوحة وتفتح أيضا فى أل وأم ولارابع  
لها وهى فيما عدا ذلك مكسورة الا ان تلالسا كن الذى بعدها ضمة أصلية فانها تضم تبعاله فى الأصح وسواء كانت  
تلك الضمة موحودة كاحرج فى الامر واستخرج فى الماضى المنى للفعول أم مفردة كغزى ياهد وادعى لان  
أصله اغزوى وادعوى فاستثقلت الكسرة على الوارد فقلت ثم حذف الواو لسا كين واحترز بالاصلية من  
العارضه نحو امشوا واقتوا فان الهمزة فيه مكسورة ومن العرب من يكسر همزة الوصل مع الاصلية أيضا على  
الاصل ولا يتبع وهى لغة شاذة حكاه ابن جنى فى المصنف وتشم الهمزة الضم قبل الضمة المشمة نحو انفيد واختير  
على لغة الاشياء ولا تثبت همزة الوصل غير مبدوء بها الا فى ضرورة كقوله

اذا جاوز الاثنين سرفانه بيت وتكثير الحديث فين

وكثر قطعها فى أوائل أنصاف الأبيات لانها اذ ذاك كأنها فى ابتداء الكلام كقوله

لانسب اليوم ولا خلة \* اتسع الخرق على الراقع

وقد اختلف فى همزة الوصل هل وضعت همزة فقال ابن جنى نعم وقيل يحتمل أن يكون أصلها ألفا وانما قلبت  
همزة لاجل الحركة واختلف البصريون فى كيفية وضعها فقال العارضى وغيره اجتلبت سا كنة وكسرت



لالتقاء الساكنين وعلاه الشاويين بأن أصل الحروف السكون وقيل اجتمعت متحركة لأن سبب الأتيان بها التوصل الى الابتداء بالساكن فوجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوء بها وأحق الحركات بها الكسرة لانها راجحة على الضمة بقلة الثقل وعلى الفتح بأنها لا نوههم استفهاما وقال الكوفيون حركتها للاتباع فكسرت في اضرب اتباعا للكسرة وضمت في انحراج اتباعا للضمة ولم تتبع في المفتوح لئلا يلتبس الامر بالخبر واذا وقعت همزة الوصل المفتوحة بعد همزة الاستفهام كقوله تعالى . آذ كر ين حرم . فقد كان حقها أن تحذف كما يحذف غيرها من هزان الوصل اذا وليت همزة الاستفهام كقوله تعالى . أصطفى البنات على البنين . لكنه كان لا يعلم أهى همزة الاستفهام أم همزة أل لو حذفت وبدى بها فعدل عن ذلك الى ابدائها لغاؤها وتسهيلها وذهب أبو عمرو بن عذيمة الى ان همزة الاستفهام حذفت على الاصل وان المدة ليست بدلا منها وانما هي مدة زائدة للفرق بين الاستفهام والخبر ويرد وجه التسهيل وقال المهاباذي اذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت الا أن تكون مفتوحة كالتى مع لام التعريف وأيمن وأيم فانها تثبت الفاقى هذه الثلاثة

﴿ص﴾ (الكتاب السابع فى التصريف) أعنى تغيير الكلم بالزيادة والحذف والاعلال ويختص بالاسم المعرب والفعل المتصرف

﴿ ش ﴾ التصريف لغة التقلب من حالة الى حالة وهو مصدر صرف أى جعله يتقلب فى انحاء كثيرة وجہات مختلفة ومنه . انظر كيف نصرف لہم الآيات . ولقد صرفنا فى هذا القرآن ليد کروا . أى جعلناه على انحاء وجہات متعددة أى ليس ضربا واحدا وأما فى اصطلاح النحاة فقال فى التسهيل هو علم يتعلق ببنية الكلمة وما الحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك وقال أبو حيان علم النحو مشتمل على أحكام الكلمة والأحكام على قسمين قسم يلحقها حالة التركيب وقسم يلحقها حالة الافراد فالأول قسمان قسم اعرابى وقسم غير اعرابى وسمى هذان القسمان علم الاعراب تغليباً لاحد القسمين والثانى أيضا قسمان قسم تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعانى نحو ضرب وضارب وتضارب واضطراب وكالتصغير والتكسير وبناء الآلات وأسماء المصادر وغير ذلك وهذا بحر عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف وان كان منه وقسم تتغير فيه الكلمة لاختلاف المعانى كالنقص والابدال والقلب والنقل وغير ذلك ومتعلق التصريف من أنواع الكلمة الاسم المعرب والفعل المتصرف فلا مدخل له فى الحروف ولا فى الأسماء المبنية ولا الأفعال الجامدة نحو ليس وعسى

﴿ص﴾ الاشتقاق أصغر وهو رد لفظ الى آخره مناسبة في المعنى والحروف الأصلية وأكبر ويجوز فيه ترك  
الترتيب ولم يثبت غير أبي علي وابن جني وانكر قوم الاول أيضا وقال الزجاج كل كلمة فيها حرف من كلمة فهي مشتقة  
منها وعزا لسيبويه ولا بد فيه من تغيير ولو تقدرا

س) الاشتقاق نوعان أكبر وأصغر فالأكبر هو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد كما ذهب إليه ابن جني في مادة قول ان تقاليبها الستة على معنى الخفة والسرعة نحو القول والقول والوقل والوقل والقول والقول وكما ذكر صاحب المحرر في مادة الكلمة ان خمسة منها موضوعات لمعنى الشدة والقوة وهى الكلم والكلم واللكم والمكل والملك والسادس مهمل وهو الملك قال أبو حيان ولم يقل بهذا الاشتقاق الا كبرأحمد من النحويين الا أبو الفتح بن جني وحكى عن أبي علي انه كان يأنس به فى بعض المواضع قال والصحيح ان هذا الاشتقاق غير معول عليه لعدم اطراده والاشتقاق الاصغر هو انشاء مركب من مادة يدل عليها على معناه وهذا الاشتقاق أيضا فيه خلاف ذهب الخليل وسيبويه وأبو عمرو وأبو الخطاب وعيسى بن عمر والأصمعي وأبو زيد وأبو عبيدة والجرمي وقطرب والمازني والمبرد والزجاج والكسائي والفراء والسيباني وابن الاعرابي وثعلب الى ان الكلم



بعضه مشتق وبعضه غير مشتق وذهبت طائفة من متأخري أهل اللغة الى ان الكلم كله مشتق وقد نسب هذا المذهب للزجاج وزعم بعضهم ان سيبويه كان يرى ذلك وزعم قوم من أهل النظر ان الكلم كله أصل وليس منه شيء اشتق من غيره وتفرع الناس انما هو على القول الاول قال أبو حيان واعلم انه يعرض في اللفظ المشتق مع المشتق منه تغييرات تسعة الاول زيادة حركة كضرب من ضرب الثاني زيادة حرف كطالب من طالب الثالث زيادة حركة وحرف كضارب من ضرب الرابع نقص حركة كغرس من الغرس الخامس نقص حرف كنبت من النبات وخرج من الخروج السادس نقص حركة وحرف كنز من الزن وان السابع نقص حركة وزيادة حرف كغضبي من الغضب الثامن نقص حرف وزيادة حركة كحرم من الحرمان التاسع زيادة حركة وحرف ونقصان حركة وحرف نحو استنوق من الناقة فالعين في الناقة سا كنة وفي استنوق متحركة والفاء في الناقة متحركة وفي استنوق سا كنة والتاء في الناقة موجودة وفي استنوق مفقودة والسين في الناقة مفقودة وفي استنوق موجودة ﴿ص﴾ مسألة يوزن أول الاصول بالفاء وثانيها بالعين وثالثها باللام وتكرر للفائق وحكم الكوفية بزيادة غير الثلاثة ثم اختلفوا في الوزن وصفته والرائد بلفظه الا المسكر فيها تقدمه وبديل تاء افتعل فبالفاء ويحذف من الزنة ويقلب كهو ويعرف الزائد بالاشتقاق وشبهه وسقوطه من نظير وكونه لمعنى أو في موضع تانم فيه زيادته أو تكثر واختصاصه ببناء لا يقع فيه ما لا يصلح للزيادة ولزوم عدم النظير كقيد برأصاته فيما هو منه أو نظيره ﴿ش﴾ اصطلاح النحويون على ان يزوا بلفظ الفعل لما كان الفعل يبر به عن كل فعل وكانت الافعال لها ظهور الزيادة والاصالة بأدنى نظير ثم جعلوا الاسماء عليها في ان وزنها بالفعل فكان أقل ما تكون عليه الكلمة التي يدخلها التصريف ثلاثة أحرف فجعلوا حرف وف الفعل مقابلة لأصول الكلمة والحرف الزائد منطوقا به بلفظه ليمتاز الأصلي من الزائد فان لم تعين الاصول كررت اللام عند البصريين فيقال وزن جعفر فعلم ووزن سفر رجل فعل لان الكلمة تكون عندهم ثلاثية ورباعية وخاسية وهي مجردة من الزوائد وأما الكوفيون فذهبوا الى ان نهاية أصول الكلمة ثلاثة وما زاد على الثلاثة حكموا بزيادته فيزنون ما كان ثلاثيا بلفظ الفعل وأما ما زاد نحو جعفر وسفر رجل فاختلغوا فيه فذهبوا من قال لا يزن شيئا من ذلك واذا سئل عن وزنه قال لا أدري ومنهم من يزن واختلف هؤلاء فذهبوا من ينطق بلفظ ما زاد عن الثالث فيقول وزن جعفر فعلم ووزن سفر رجل فعلم ومنهم من يزن ذلك كوزن فيقولون فعل وفعل مع اعتقاد زيادة ما زاد على الثلاثة قال أبو حيان فان قلت ما فائدة وزن الكلمة بالفعل قلت فائدته التوصل الى معرفة الزائد من الأصلي على سبيل الاختصار فان قولك وزن استخراج استفعال أخصر من أن تقول الألف والسين والتاء والألف في استخراج زوائد اذا حذف من الكلمة شيء فلك أن ترزقه باعتبار أصله أو باعتبار ما صار اليه فوزن شية وسه وبه باعتبار الأصل فعله وفعله وفعل وباعتبار الحذف عله وفل وفعل واذا وقع في الكلمة قلب قلب في الزنة فيقال وزن أشياء لفعاء على رأي من يرى ان فيها قلبا ووزن المسكر للتضعيف بما تقدمه لا بلفظه فيقال وزن قرد فعل لا فعلا لان الدال لما لم ترد منفردة في الأصل لم يجعلوها منفردة في الوزن ويحصل الفرق بينه وبين باب جعفر بالوزن لا بالوزن ووزن المبدل من تاء الافتعال بالتاء لا بالحرف المبدل فيقال وزن اصطفى افتعل لا فاعل وجملة ما يعرف به الزائد تسعة أشياء أحدها الاشتقاق فانه دل على ان ألف ضارب وهمز ضرب وراء ضرب زوائد الثاني شبه الاشتقاق والفرق بينه وبين ما قبله ان الأول فيه سقوط من أصل وهذا فيه سقوط من فرع مثاله ألف قزال وواو عجز وياء كتيب فانها تسقط في الجمع وهو قذل وعجز وكشب والجمع فرع والافراد أصل فدل على زيادتها فيه الثالث سقوطه من نظير كاظم وأيطل وهما بمعنى فالياء من أيطل زائدة



لنقوطها في أصل الرابع كونه بمعنى فاذا رأيت حرفاً في كلمة يفهم منه معنى فاحكم بزيادة كحروف المضارعة والف فاعل وناء فاعل وياء التصغير الخامس كونه في موضع تلزم فيه زيادة كنون عفتة يس بالفاء وهو العسر الا خلاق لا يعرف له اشتقاق وحكم بزيادة نونه لانها وقعت ثالثة ما كنه وبعدها حرفان وليست مدخمة فيما بعدها وما وجد من ذلك مما عرف له اشتقاق كانت النون فيه زائدة على جهة اللزوم كجنفل وحننطى السادس كونه في موضع تكثير فيه زيادته كهمزة إفكل وهي الرعدة لا يعرف له اشتقاق وحكم بزيادة همزته لكثرة زيادته الهمزة أولاً قبل ثلاثة أحرف السابع اختصاصه ببناء لا يقع موقعه منها ما لا يصلح للزيادة كنون حنطاً ووزن فنعلو فانها زائدة اذ لم يجز مكان النون في نحو هذا البناء حرف أصلي الثامن والتاسع لزوم عدم النظير بتقد برأصالة فيها هو منه أو في نظير ما هو منه مثال الأول ملوط وهو مقرعة الحديد قالوا وزائدة والميم أصلية ووزنه فعول لانه لو عكس لكان وزنه مفعلاً ومفعلاً مفعول مفعول موجود ونحو عتود وعسول وعاود ومثال الثاني والمراد به أن يكون في الكلمة حرف لا يمكن الا زيادته لكون الكلمة على بناء مخصوص لا يكون الا من الأبنية المزيد فيها ثم تسمع في تلك الكلمة لغة أخرى يتعين فيها حركة ذلك الحرف فيحتمل بتغيير تلك الحركة أن يكون ذلك الحرف أصلاً وان يكون زائداً فيحصل على الزيادة للقطع بأنه زائد في اللغة الأخرى وذلك تتفل فان فيه لغاب أحدها بفتح التاء الأولى وضم الفاء فهذا وزنه تفعل كتنضب فالتاء فيه زائدة لانه لو قدرناها أصلية لزم من ذلك عدم النظير لانه يكون وزنه حينئذ فعلاً وفعل بناء لم يجز عليه شيء من السكّم واللغة الأخرى تتفل بضم التاء والفاء فهنا يحتمل أن تكون التاء فيه أصلية ويكون وزنه فعلاً كبرثن لكنه يلزم من ذلك عدم النظير في اللفظ الذي ذلك الحرف منه ألا ترى أن التاء في تتفل المضموم أوله موجودة في تتفل المفتوح أوله فلزوم عدم النظير في تتفل اذا قدرناها أصلية دليل على الزيادة في تتفل اذ هذه التاء هي تلك ولم تتغير الا بالحركة

﴿ ص ﴾ حروف الزيادة تسلم وهناء فتى صحبت أكثر من أصلين ألف أو ياء أو واو غير مصدرة أو همزة مصدرة أو مؤخره هي أونون بعد ألف زائدة أو ميم مصدرة فزائدة مالم يعارض دليل الاصاله كملازمة ميم معد اشتقاقاً والتقدم على أربعة أصول في غير فعل أو اسم لشبهه

﴿ ش ﴾ حروف الزيادة عشرة وفدجها اللسان في أنواع من الكلام كقولهم سألتونيها واليوم تنسأه وأمان وتسهيل وتسليم وهناء فيحكم بزيادة ما صحب أكثر من أصلين من ألف أو ياء أو واو غير مصدرة نحو كتاب وكثيب وعجوز بخلاف ما صحب أصلين فقط كدار وفيل وغول فليس بزيادة لان أقل ما تكون عليه الكلمة ثلاثة أحرف وقولي غير مصدرة قيد في الواو فقط لان الألف لا تتصدر لاسكونها والياء تتصدر وهي زائدة ومثال تصدر الواو ورتل فهي أصل لا زائدة وكذا يحكم بزيادة الهمزة اذا صحبت أكثر من أصلين وكانت مصدرة نحو أحمرو وأصغر أو مؤخره نحو جراء وصفراء فان صحبت أصلين فقط كانت أصلاً نحو أبناء وأجأ أو بدلاً من أصل نحو ماء وكساء ورداء وكذا يحكم بزيادة النون اذا صحبت أكثر من أصلين وكانت مؤخره بعد ألف زائدة نحو فطران وعمان وسرحان وكذا يحكم بزيادة الميم اذا صحبت أكثر من أصلين وكانت مصدرة نحو منسج ومرحب فان كان بعدها أصلان فقط فضي عليها بالاصالة اذ لا أقل من ثلاثة أصول ومحل الحكم بالزيادة في جميع المذكور ان أعني الألف والياء والواو والهمزة والنون والميم ما اذا لم يعارض الزيادة دليل الاصاله كملازمة ميم معد في الاشتقاق فانهم حين اشتقوا من معد فعلاً قالوا تعدد وكالتقدم على أربعة أصول في غير فعل أو اسم يشبهه نحو يستعور وورتل واصطبل أما الفعل وشبهه فان الزيادة تتقدم فيها على أربعة أصول نحو تدرج وتمدحج

﴿ ص ﴾ وزيدت النون في نفعل وانصرف واحرنجم والمثنى والجمع ونحو غضنفر



﴿ش﴾ النون تزداد باطراد في أول المضارع وفي باب الانفعال والافعلال وفروعهما كالانصراف والاحرنجام وفي آخر التثنية والجمع كالزبدان والزيدون وساكنة مفكوكة بين حرفين قبلها نحو غصنفر وجنغل وعقنقل بخلاف المدغمة كجنس وهجنف فلا يحكم عليها بالزيادة فوزنهما فاعل

﴿ص﴾ والتاء في تفعل وتفعّل وتفاعل واقنعل ومسلمة والسين معها في الاستفعال وفروعه والهاء وقما وأنكرها المبرد واللام في الإشارة

﴿ش﴾ تزداد التاء باطراد في أول المضارع وفي باب التفعّل كالندحرج والتفعل كالتكسر والتفاعل كالتغافل والافعال كإلا كتساب وفروعها في صفات المؤنثة كسلمة وتزاد مع السين في الاستفعال كالاستخراج وفروعه وتزاد الهاء في الوقف واللام في الإشارة على ما مر في بابها وأنكر المبرد زيادة الهاء لانهما تأت في كلمة مبنية على الهاء وانما تلحق لبيان الحركة قال أبو حيان والصحيح انها من حروف الزيادة وان كانت زيادتها قليلة من ذلك أمية وهبلع وهجرع وهركولة

﴿ص﴾ وتقل زيادة ما ذكر خالي من قيد ولا تقبل الابدليل كهزمة شمأل وهاء أمهات وأهراق وسين قدموس واسطاع فان لم تثبت زيادة الألف فبدل لأصل الافي حرف أو شبهه أو تضمنت كلمة متماثلين ومتباينين لم تثبت زيادة أحدهما فأحد المثلين زائد ما لم يماثل الفاء والعين المفصولة بأصل فان تماثلت أربعة ولا أصل للكلمة فالكل أصول وثالثها إن لم يفهم المعنى بسقوط الثالث وفي الأولى بالزيادة من المضاعف ثالثها الثاني في نحو اقنسس والاول في نحو علم والهمزة والنون آخر بعد الالف بينها وبين الفاء مشدداً أو حرفاً أحدهما لين يحتمل زيادتهما وزيادة أحد المثلين أو اللين الالمانع

﴿ش﴾ نقل زيادة ما ذكر من الحروف ان خلا بما قيد به فيما سبق ولا تقبل زيادته الابدليل يحكى من الدلائل التسعة السابق ذكرها كسقوط همزة شمأل واجنبط في الشمول والحبط فانه دليل زيادتهما مع فقد شرطها وهو التصدر أو التأخر بعد الف زائدة وسقوط هاء أمهات في أمات وهاء أهراق في أراق وسين قدموس وهو بمعنى قديم زيدت فيه السين للالحاق بعصفور وسين اسطاع في أطاع فان لم تثبت زيادة الألف فهي بدل لأصل كالرعى والعصى الافي حرف كلا وبلى والى أو شبهه كالأولى وما الاسمية والضابط أن الالف لا تكون أصلاً الافي حرف أو شبهه وان تضمنت كلمة حرفين متباينين وحرفين متماثلين ولم تثبت زيادة حكم على أحد المثلين بالزيادة نحو جلبب وقررد فان ثبتت زيادة أحد المتباينين لم يحكم على أحد المثلين بالزيادة بل هو أصل نحو مفر ومقر فان الميم فيهما قد ثبتت زيادتها وكذا اذا ماثل أحد المثلين الفاء والعين المفصولة بأصل فانه لا يحكم حينئذ على أحد المثلين بالزيادة نحو كوكب وقوقل فانهما تضامنا حرفين متماثلين وهما القاف والكاف وحرفين متباينين وهما الواو والباء والواو واللام ولا يحكم على أحد المثلين الذي هو القاف والكاف بالزيادة لهما ثلثة القاء بل هما أصلان ونحو حدرد فانه تضمن حرفين متباينين وهما الحاء والراء وحرفين متماثلين وهما الدالان ولا يحكم على أحد الدالين بالزيادة لانه قد ماثل أحد المثلين العين التي هي الدال وفصل بين المثلين بأصل وهي الراء التي هي لام الكلمة الأولى فان فصل بينهما بزيادة كان أحد المثلين زائداً فكيف يقيق اجتماع فيه مثالان وهما القافان ومتباينان وهما الحاء والفاء وقد ماثل أحد المثلين عين الكلمة وقد فصل بينهما بزيادة فيحكم على أحد المثلين بأنه زائد ألا ترى أنه مأخوذ من الخفق وكذا لو لم يقع فصل البتة نحو شمر فأحد المثلين زائد فان تماثلت أربعة ولا أصل للكلمة غير هانحو مسمم وققم ولفل وززل فالكل أصول هذا مذهب البصريين لانه ان جعل كل من المثلين زائداً أدى الى بناء الكلمة على أقل من ثلاثة أو أحدهما أدى الى بناء مفقود اذ يصبر وزنها على تقدير



زيادة أول الكلمة ع فعل وعلى زيادة الثاني فعمل وعلى زيادة الثالث فعمل وكلها مفقود وذهب الكوفيون إلى أن هذا الباب ونحوه ثلاث أصله فعل فاستقل التضعيف فالواوين المضاعفين بحرف مثل فاء الفعل وقيل محل الخلاف فيما يفهم المعنى بسقوط ثالثه نحو ككب بخلاف غيره فان كان للكلمة أصل غير الأربعة حكم بزيادة أحدهما نحو مريس فانه ثلاثي، أخوذ من المرس فسلانم الحروف الاصاله واختلف في المثليين في نحو اقنسس وعلم ايها الزائد فذهب الخليل إلى ان الزائد هو الاول وذهب يونس إلى ان الثاني هو الزائد وأما سيبويه فانه حكم بأن الثاني هو الزائد ثم قال بعد ذلك وكلا الوجهين صواب ومذهب وصحح الفارسي مذهب سيبويه وصحح ابن عمفر مذهب الخليل وقد بسطت أدلة ذلك في كتاب الاشباه والنظائر النحوية واختار ابن مالك في التسهيل ان الثاني أولى بالزيادة في باب اقنسس والاول أولى في باب علم وما آخره همزة أو نون بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدد ونحو فشاء ورماني أو حرفان أحدهما لين نحو زيزاء وقوباء وعقيان وعنوان وعنوان فحققت لاصالة الأخير من الهمزة والنون وزيادة أحد المثليين في المشدد أو اللين في قسميه والعكس أي زيادة الآخر واصل أحد المثليين أو اللين فوزن قشاء على الاول فعال ورماني فعال وعلى الثاني فعلاء وفعالان ما لم يكن مانع من أداء إلى إهمال تلك المادة أو قلة نظير فيتمين في مزاء زيادة الهمزة لأن مادة مزاء مهملة ومادة مز زموضوعة بدليل قولهم مزرة وفي لوزان زيادة النون لأن مادة لذن مهملة ومادة لوذ موضوعة لقولهم لواذ وفي سقاء زيادة أحد المثليين لأن مادة س في مهملة ومادة من س في موضوعة وفي قنيان زيادة الياء لأن مادة ق ي ن مهملة ومادة ق ن ن موضوعة لقولهم قنن واقنان

﴿ص﴾ مسألة الزائد إما المعنى أو مكان أو بيان حركة أو مدا أو عوض أو تكثير أو الحاق وهو بما جعل به ثلاثي أو رباعي موازنا لما فوقه مساويا له في حكمه ولا تلحق الألف إلا آخره مبدلة من ياء ولا الهمزة أولا إلا مع مساعد ولا الحاق أو بناء نظير في غير تدرب وامتحان الأسماع على أصح الأقوال

﴿ش﴾ الزائد يكون لأحد سبعة أشياء الأول المعنى وهو أقوى الزوائد كحرف المضارعة الثاني الامكان كهمزة الوصل الثالث لبيان الحركة كهاء السكت في الوقف الرابع للدك كتاب وعجوز وقضيب الخامس للعوض كطاء النأيت في زنادقة فانها عوض من ياء زناديق ولذا لا يجتمعان السادس لتكثير الكلمة كالف قبعرى ونون كنهيل السابع للحاق كواو كثر وياء ضيغم وضابط الذي للحاق ما جعل به ثلاثي أو رباعي موازنا لما فوقه كعرشن نونه زائدة للحاق لانه من الارتعاش فالحق بجعفر وفردوس واو مزائدة للحاق بمجرد حل وانقحل همزته ونونه زائدتان للحاق لانه من القحل فالحق بمجرد حل والمراد بالموازنة الموافقة في الحركات والسكنات وعدد الحروف لانه يوزن كوزنه وبالمساواة في حكمه ثبوت الاحكام الثابتة للملحق به للملحق من صحة واعتلال وتجرد من حروف الزيادة وتضمن لها وزنه المصدر الشائع فلوقيل ابن من الضرب مثل جعفر يقال ضرب ب أو مثل برثن يقال ضرب ب أو مثل زبرج يقال ضرب ب ولوقيل ابن من البيع مثل صعون يقال بيوع فيصح ولا بدغم ولوقيل ابن من القول مثل طيال يقال قبال فيعمل ولو بني من سحك مثل احرنجم قيل اسحكك فيضمن النون التي هي مزيدة في الملحق به وزيدة الهمزة واحدى الكافين للحاق ولو بني من دحرج مثل قبعرى قيل دحرجي يتضمن الألف التي هي مزيدة للملحق وزيادة حرف خامس للحاق وقيل في مصدر يطر الملحق ببطرة كما جاء مصدر دحرج على دحرجة ولا تلحق الألف إلا آخره مبدلة من ياء كعلق في لغة من نون فانه ملحق بجعفر وذفرى في لغة من نون فانه ملحق بدرهم وحنطى ملحق بسفرجل ولا تلحق حشا ولا آخره مبدلة من واو ولا تلحق الهمزة أولا إلا مع مساعد أي ان كان معها حرف آخر زائد للحاق أيضا كنون البدد الملحق



بسفر رجل وواو إدرون المالحق بمجرد حل فان وقعت أو لا وليس معها حرف زائد لم تكن للحاق كاف كل وان وقعت حشوا أو طرفا فانها تكون للحاق ولا يحتاج الى مساعد من حرف زائد نحو شامل ملحق بجعفر وقد يكون معها حرف زائد نحو عليه ملحق بقراطس ولا الحاق الا بسماع من العرب الا أن يكون على جهة التدريب والامتحان كالامثلة التي يتكلم بها النحويون متضمنة لحروف الحاق على طريقة أبنية العرب يقصدون بذلك تمرين المشتغل بهذا الفن واجادة فكره ونظيره وهذا الحكم جار في كل ما أردت ان تبني من كلمة نظير كلمة أخرى وان لم يكن الحاق فان ذلك لا يجوز الا أن يكون على وجه التدريب والامتحان هذا أصح المذاهب في المسئلتين لانه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب والثاني يجوز مطلقا لان العرب قد أدخلت في كلامها الالفاظ الأجنبية كثيرا سواء كانت على بناء كلامها أم لم تكن فكذلك يجوز ادخال هذه الالفاظ المصنوعة هنا في كلامهم وان لم تكن منه قياسا على الأجنبية وعليه الفارسي قال لو شاء شاعر أو متسع أن يبنى بالحاق اللام اسما أو فعلا أو صفة لجاز ذلك له وكان من كلام العرب وذلك قولك خرج أحسن من دخل وضرب بزيد ومررت برجل كريم وضرب بقال ابن حنفى فقلت له اترجل اللغة اترجلا قال ليس هذا اترجلا لست بمقيس على كلامهم ألا ترى انك تقول طاب الخسكتان فجعله من كلام العرب وان لم تكن العرب تكلمت به فرفعك اياه ونصبك صار منسوب الى كلامهم انتهى ورد بان اللفظ الأعجمي لا يصير بادخال العرب له في كلامها عرييا بل تكون قد تكلمت به بلغة غيرها واذا تكلمنا نحن بهذه الالفاظ المصنوعة كما قد تكلمنا بما لا يرجع الى لغة من اللغات والمذهب الثالث التفصيل بين ما تكون العرب قد فعلت مثله في كلامها كثيرا واطرده فيجوز لنا احداث نظيره والا فلا فاذا قيل إن من الضرب مثل جعفر قلنا ضرب ب فهذا ملحق بكلام العرب لان الرباعي قد ألحق به كثير من الثلاثي بالتضعيف نحو مهدد وقردد وبغير التضعيف نحو شامل ورعشن ولا فرق بين قياس اللفظ على اللفظ والحكم على الحكم عند صاحب هذا المذهب والذين قالوا بالقياس في مثل هذه الأشياء اختلفوا في المعتل والصحيح انهما باب واحد فاسمع في أحدهما قياس عليه الآخر وهما بابان متباينان يجري في أحدهما ما لا يجري في الآخر فذهب سيبويه وجماعة الى انهما باب واحد وذهب الجرجي والمبرد الى انهما بابان

﴿ص﴾ الحذف يطرده في ألف ما الاستفهامية المجرورة وفاء نحو وعد في مضارعه وأمره ومصدره محركة عينه بحركتها وهما فاعل في مضارعه وصفيه ما لم تقلب هاء أو عينا وعين فيعوله خلافا للكوفية وواو في فعل وفيعله وفي قياس ياتهما خلف وفاء من لا بعد واو أو فاء وخذ وكل وما خرج عن ذلك من حذف أو ابقاء فشاذ ومنه خلافا للشاويين حذف عين وقيل لام أحسن وظل ومس مبنيا على السكون مكسورا أول الاخيرين ومعتوجا وقل في أمر ومضارع وياه نحو استعجب وفروعه وكثرت في أبالي جزما واللام واو ومنه اسم خلافا للكوفية والياء والهاء قليل والهمزة والنون وغير اللام أقل

﴿ش﴾ الحذف قسما مقيس وشاذ فالمقيس حذف ألف ما الاستفهامية المجرورة ونحو عم يتساءلون . فيم أنت من ذكراها . لم تؤذوني . محيى م جئت وشذا بقاءها في قوله \* على ما قام يشقني لثيم \* وقيل ان ذلك لغة لبعض العرب ونخرج عليها بعضهم قوله تعالى . ياليت قوى يعامون بما غفر لي ربى . أى بأى شئ قال الخضر اوى وهذا قول مرغوب عنه ونخرج بالاستفهامية الموصولة والشرطية فلا يحذف ألها وان دخل عليها الجار وذكر أبو زيد والمبرد أن حذف ألف ما الموصولة ثبت لغة كثير من العرب يقولون سئل عم شئت لكثرة استعمالهم اياه ونخرج بالمجرورة المرفوعة والمنصوبة فلا يحذف الألف منها الا في الضرورة كقوله \* الام تقول الباعيات الاله \* ولو ركبت ما الاستفهامية مع ذالم تحذف أيضا نحو على ماذا يلزمنى ووجه الحذف



من الاستفهامية التخفيف وتخص بها لانها مستبدة بنفسها بخلاف الشرطية لانها متعلقة بما بعدها وبخلاف  
الموصولة لاقتدارها الى الصلة ومن المطرد حذف الواو من مضارع ثلاثي فاؤه واواستغالا لوقوعها في فعل بين ياء  
مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعد أو مقدرة كيقتع ويسع وحل على ذي الياء اخواته كاعد وتعدو يعدو والامر كعد  
والمصدر الكائن على فعل محرك العين بحركة الفاء معوضا عنها تاء تأنيث كعدة وسواء كان الماضي على فعل  
كوعد أو فعل كويق ولا يجوز الحذف من مضارع رباعي كأعدو وعدو بوعيد مثال يقطين من الوعد ولا من  
الاسم كموعد لما فيه لو حذف من توالي الحذف اذ قد حذف منه الهزرة ولان ضمة الياء قوت الواو لان الفعل اثقل  
منه ولا اذا وقعت بين ياء مفتوحة وضمة أو فتحة نحو وضوء يوضؤ وشذو جديد بضم الجيم ويذرو يدع ولا بما فاؤه  
يا كيسر الرجل يسر ويعرت الشاة تيعر وشذيش وبشس ومن المطرد حذف همزة أفعل من مضارعه واسمى  
فاعله ومفعوله نحو أكرم استغالا لاجتماع همزتين اذ كان الاصل أكرم وحل عليه نكرم وتكرم ويكرم  
ومكرم ومكرم طرد اللباب وشذائباتها في قولهم أرض مؤنثة بكسر النون أي كثيرة الارانب وكساء مؤنث اذا  
خلط صوفه بوبر الارانب وقوله \* فانه أهل لان يؤكرما \* فلو قلبت همزة فاعل هاء أو عينا لم تحذف اللام من  
التقاء الهمزتين نحو هراق الماء يهريق فهو مهريق ومهراق وعيم - ل الابل يعيها فهو معيم - ل الابل معيها أي  
مهملة ومن المطرد حذف عين فيعلولة سواء كانت واوا نحو كينونة أو ياء نحو طيرة الاصل كينونة وطيرة  
اجتمع في الاول ياء وواو وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فيها وفي الثاني ادغمت الياء  
المزيدة في الياء التي هي عين الكلمة فصارت كينونة وطيرة ثم حذفت عين الكلمة على جهة اللزوم فصارت كينونة  
وطيرة وصار الوزن فيعلولة هذا مذهب سيبويه في هذه المصادر أن وزنها فيعلولة وذهب الكوفيون الى انه  
لا حذف وان الاصل فيعلولة بضم الفاء ففتحت لتسلم الياء من ذوات الياء وحل عليها ذوات الواو ومن المطرد حذف  
عين فيعمل وفيعله قال أبو حيان اما ذوات الواو فلا نعلم خلافا في اقتياسه كسيد وسيدة يقال فيه سيد وسيدة وأما  
ذوات الياء كلين ولينة ففيها خلاف زعم أبو علي وتبعه ابن مالك ان تخفيفها يحفظ ولا ينقص قال وهو من جرح  
والأصح انه مقيس لا محفوظ قال وفي محو ظي ان الأصحى حكى ان العرب تخفف مثل هذا كله ولم يفصل بين  
ذوات الواو وذوات الياء بل سرد مثلا من هذا ومن هذا قال الاجيد فلم أسمع أحدا من العرب يخففه اه وقد  
عقدت لذلك ترجمة في كتابي المزهري ومن المطرد حذف فأت خذو كل ومر والاصل أخذاء كل أمر فالهمزة  
الثانية هي فاء العمل والاولى همزة الوصل فحذفت فاء الكلمة فاحذفت همزة الوصل لان ما بعد الفاء المحذوفة  
محرك فلا حاجة الى اقرارها قال أبو حيان ولم يجعل سيبويه لهذا الحذف علة سوى السماع المحض وقد حكى أبو  
علي وابن جني وأخذوا وكل على الاصل لانها في غاية الشذوذ استعمالا فان تقدم مر واو أو فاء فالاثبات أجود  
نحو وأمر فأمر ولا يقاس على هذه الثلاثة غيرها الا في ضرورة كقوله \* تلى آل زيد واند هم لي جماعة \* يريد اثنت  
لى آل زيد وما خرج عن ما تقدم فشاذ وقد تقدم بعضه ومنه حذف أحد المثلين من أحسن وظل ومس اذا اتصل  
بتاء الضمير أو نونه نحو أحسن وأحسن وظلت وظلن ومست ومسن قال سيبويه هذا باب ما شذ من المضاعف  
وذلك قولهم أحسن يربدون أحسن يربدون أحسن ومثل ذلك ظلت ومست حذفوا والقوا  
الحركة على الفاء كما قالوا خفت وليس هذا النحو الا شاذ والاصل في هذا عربي كثير وذلك قولك أحسنست  
وظلات ومسست ولا نعلم شيئا من المضاعف شذ الا هذه الأحرف اه وقال أبو حيان وقد نص سيبويه في عدة مواضع  
على شذوذ هذا الحذف وقد اختلف أصحابنا في هذا فذهب أبو علي الشاويين الى ان ذلك مطرد في مثال هذه  
الافعال كاحب وانهم وانحط وذهب ابن عصفور وابن الضائع الى ان ذلك لا يطرد ثم المحذوف من هذه الافعال



الثلاثة العين وبه جزم ابن مالك وغيره ويجوز في الأخيرين أعني ظل ومس كسر أو لهما بالقاء حركة العين عليه  
وابقاء قصه وقل وقوع هذا الحذف في الأمر والمضارع ومنه . وقرن في يوتكن . والاصل أقر رن وسمع الغراء  
ينحطن في ينحططن وبعض العرب يحذف إحدى يائي يستحي اما اللام أو العين وهي لغة نعيم وبها فرأى ابن محيصن  
ورويت عن ابن كثير ويستحي لغة الحجازيين وسائر العرب وفروعه سائر الصيغ من الماضي والأمر والمثنى  
والجمع والمؤنث والوصف فيقول النخعيون استحي استحيان يستحيان يستحيان مستحي مستحي منه ويقول غيرهم  
استحي استحي يستحيان يستحيون يستحيين مستحي مستحي منه وكثر الحذف في أبيي إذا جزم فقالوا لم أبل  
والاصل لم أبال لكثرة استعمالهم إياه توهموا أن اللام هي الأخيرة فسكنوها للجازم فحذفت الألف لالتقاء  
الساكنين وكثر حذف اللام في الأسماء إذا كانت واوا كاب وأخ وحمرهن وذى على مذهب الخليل وابن واسم  
على مذهب البصريين والاصل عندهم معمولاً لأنه من السهو حذفت لامه وعوض عنها همز الوصل والكوفيون  
يقولون أصله وسَم من السعة حذف فاؤه وردبان جمعه أسماء وتصغيره سمي ولو كان كما قالوا السكأن أو ساما ووسما  
لأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها وقل حذف اللام إذا كانت ياء كلام يدودم أو هاء كلام شفة  
وعضة وفم وشاة وأقل منه حذفها إذا كانت همزة كقولهم قوم براء والاصل براء على وزن ظرفاء أو نونا كدد  
وفل والاصل ددن وفلان وأقل من ذلك حذفها إذا كانت حاء كحراً أصله حرح قال أبو حيان ولا أحفظ من حذف  
الحاء غيره وأقل من ذلك حذف غير اللام اما القاء كناس والاصل اناس أو العين كسه والاصل سته

﴿ص﴾ الإبدال أحرفه طويت دائماً فتبدل الهمزة من كل ياء أو واو طرفاً ولو تقدير ا بعد ألف زائدة أو بدلا  
من عين فاعل معلها ومن أول واو بن صدرتا وليست الثانية مدة فوعلى أو مبدلة من همزة ومن واو خفيفة ضمت  
لازما ومن تالي ألف شبه مفاعل مدامزيدا أو ثانی لينين ا كتنفهاو يقع هذا الهمز مجعولا واو ان كانت هاء  
اللام وسامت في المفرد بعد ألف وياء ان كانت غير هاء أو همزة

﴿ش﴾ الإبدال قسماً شائع وغيره فغير الشائع وقع في كل حرف الا الألف وألف فيه أئمة اللغة كتباً منهم  
يعقوب بن السكيت وأبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي وفي كتابي الزهرنوع منه حافل والشائع  
الضروري في التصريف أحرفه ثمانية يجمعها قولك طويت دائماً فتبدل الهمزة من كل ياء أو واو متطرفة بعد  
ألف زائدة نحو رداء وكساء الأصل رداى من الردية وكساو من الكسوة وسواء كان تطرفها ظاهراً أم تقديراً  
وهي المتصلة بهاء التأنيت العارضة كصلاة وعطاة بخلاف اللازمة وهي التي بنيت الكلمة عليها فأنما لا تبدل منها  
همزة كهداية وحجاية وأداة وهراوة ولا إبدال بعد ألف أصلية نحو آية وتبدل الهمزة أيضاً من كل ياء أو واو  
وقعت عينها يوازن فاعل وفاعلة من اسم مغير إلى فعل معتل العين نحو بائع وقائم أصلها بايع وقاوم وفعلها باع  
وقام معل بخلاف ما لم يعمل فعله كصيد وعور فهو صائد وعاور فلا إبدال فيه وبخلاف ما لم يوازن فاعلاً وان اعل  
فعله كسيل ومطيل من اطلال وأنال وتبدل الهمزة أيضاً من أول واو بن صدرتا وليست الثانية مدة فوعلى ولا مبدلة  
من همزة كأو اصل جمع وأصله أو اصل استقل اجتماع الواو بن فابدل من أولهما همزة إذ لم يمكن إبدالها  
ياء للاستتقال كالواو ولا الفالسكونها فعدلوا إلى الهمزة إذ هي أقرب إلى الألف لكونهما من مخرج واحد مع أن  
الهمزة تقلب في التسهيل واو أو ياء فقد شاركت حروف اللين بخلاف ما إذا كان ثاني الواو بن مدة فوعلى  
كوورى ووروى من وارى ووافى فلا إبدال فيه وكذا إذا كان مبدلاً من همزة كالوولى تأنيث الأووال أصله  
وأل فابدلوا من الهمزة واو الضمة ما قبلها فلا تبدل الواو الأولى همزة لأن الثانية بدل منها فكانها موجودة وصار  
مستقلاً كما لو قيل الألى همزتين وتبدل الهمزة أيضاً من كل واو مضمومة لازمة غير مشددة كوجوه ووقت



في حال الجوه وأقتل لان الواو اذا كانت مضمومة فكما نه اجتمع واوان فاستقل واحترز بلزوم الضمة من نحو .  
 أخشوا الله . ولتباون . فلا يبدال لعروضها وبغير المشددة منها نحو تعوذ وتعود فلا يبدال أيضا ولو أمكن  
 تخفيف الواو بالاسكان نحو سور وسور فلا يبدال أيضا أو رده أبو حيان على عبارة التسهيل وهو عندي  
 داخل تحت قوله ضمة لازمة وتبدل الهمزة أيضا من تالي الف شبه مفاعل اذا كان مدا مزيدا كالعلائد  
 والصحائف والمجائر بخلاف ما اذا كان أصليا كعائش ومفاوز فان المد فيهما عين الكلمة وتبدل الهمزة أيضا  
 من ثاني حرفي لين ا كتنفامد مفاعل كأوائل جمع أول ونيائف جمع نيف وسيائيد جمع سيد وتفتح هذه الهمزة  
 في هذه الصورة والتي قبلها بمجولة واوا في مالا مه واوسلت في المفرد بعد الف ككراهة وهرأوى وأداة  
 وادأوى والأصل هرائى وأدأى ثم صار هرا أو أدأ ثم أبدل من الهمزة واو كراهة اجتماع الفين بينهما همزة  
 مفتوحة والهمزة كانها ألف فكانه اجتمع ثلاث الفات ومجمولة ياء ان كانت اللام غير ما ذكر بان تكون ياء  
 نحو هدية وهدايا أو واوا اعتلت في المفرد ولم تسلم كطية ومطايا أو كانت همزة كخطيئة وخطايا

﴿ ص ﴾ وتبدل الهمزة الساكنة بعد متحركة متصلة مدة تجانس والمتحركة ياء ان كسرت أو تلتته ولم تضم  
 أو كانت لا ما مطلقا واوا في غير ذلك وفي نحو أو م وجهان وأبدل المازني الياء منها فاء لأفعل والاختفش مضمومة  
 بعد كسر والواو من عكسها وتبدل تالوا الساكنة ياء ان كانت موضع اللام والاتصح ولو توالى همزان أبدلت الثانية  
 والرابعة وحقق الباقي

﴿ ش ﴾ تبدل الهمزة الساكنة بعد همزة متحركة متصلة مدة تجانس الحركة فتبدل العا في آدم وياء في  
 ايمان واوا في أو من واصلها آدم . إيمان وأو من فان تحركت الهمزتان المتصلتان والأولى لغير المضارعة أبدلت الثانية  
 ياء ان كسرت مطلقا سواء تلت فتحا نحو أئمة والأصل أئمة أو كسرا نحو أين مضارع أن والأصل إن أو ضمنا نحو  
 أيم مثال أئمة من الأم والأصل أم نقلت حركة ما بعد الهمزة الساكنة اليها لاجل الادغام فان كسرت فأبدلت  
 ياء أو تلت كسرا ولم تضم نحو إيم مثل إصبع من الأم والأصل إأم نقلت حركة الميم الى الهمزة الساكنة لاجل  
 الادغام كما تقدم أو كانت لا ما مطلقا سواء كانت في اسم أو فعل تلت فتحا أو ضمنا أو كسرا مثاله بعد الفتح قرأى وقرأى  
 اذا بنيت من القراءة اسما مثل جعفر ودرهم قرأى اذا بنيت فعلا مثل دحرج الأصل قرأأ وقرأ أو ومثاله بعد  
 الضم قرأى مثل برثن من القراءة الأصل قرأأ فأبدل من الهمزة ياء فصارت في آخر الاسم واوساكنة قبلها ضمة فقلبت  
 الضمة كسرة والواو ياء فصارت من باب المنقوص ومثاله بعد الكسر قرأى مثل زبرج الأصل قرأأ فأبدلت  
 الهمزة ياء ثم استعملت الضمة في الياء فصارت قاض وتبدل الهمزة الثانية واوان فتحت بعد مفتوحة أو مضمومة  
 نحو أرا دم جمع آدم أصله آدم وأو يدم تصغير آدم أصله أأدم أو ضمت مطلقا سواء تلت فتحا أو ضمنا أو كسرا  
 كاوم مثال إصبع وأوم مثل ابلم وإوم مثال أصبع من الام نقلت فيها حركة الميم الى الهمزة الساكنة لاجل الادغام  
 فقلبت الهمزة واوا من جنس حركة نفسها وفي نحو أو م وجهان وخالف المازني في مسئلة وهي ما اذا كانت الهمزة  
 الثانية فاء لأفعل فانه يبدلها ياء كان تبنى أفعل من الأيم فتقول على رأيه هذا أيم من هذا وعلى رأى الجماعة هذا أو م  
 وحجة المازني الجملة على إيم لان الفتحة أحت الكسرة فالاقيس أن يكون حكم الهمزة المفتوحة كحكم  
 المكسورة في الابدال كالمضمومة وخالف الاختفش في مسئلتين احدهما مسئلة إأم مثل اصبع فذهبنا أنه  
 تبدل الهمزة ياء لمناسبة حركتها ومذهبنا ببدالها واوا لمناسبة حركة ما قبلها فتقول أو م والثانية مسئلة إأم مثل إصبع  
 فذهبنا ببدالها واوا لمناسبة حركتها ومذهبنا ببدالها ياء لمناسبة حركة ما قبلها فيقول إيم والحاصل ان الاختفش يبدل  
 المكسورة بعد الضم واوا والمضمومة بعد الكسر ياء فان سكنت الهمزة الاولى أبدلت الثانية ياء ان كانت موضع



اللام والاصح نحو قرأى مثل قطر الاصل قرأ أبدلت الهمزة الثانية ياء فرار من الاستئصال لوقبقت ومن مخالفه الأيسية لأنه متى التقى مثلاً والاول سا كن في كلمة وجب الادغام وقد أجمعت العرب على ترك الادغام في الهمزتين من كلمة الا اذا كانتا عينيْن نحو سأل ولآل وهذان مثال قولي والاصح وخرج بقيد الاتصال ما لو فصل بين الهمزتين فانهما يصحان نحو آلاء وهو شجر ولو نوالى أكثر من همزتين حقت الاولى والثالثة والخامسة وأبدلت الثانية والرابعة كما تبني من الهمزة مثال أترجة فتقول آآآ آة فتبدل الثانية واوالضمة ما قبلها وكذلك الرابعة وتحقق الاولى والثالثة والخامسة فتقول أو أو آة ولو بنيت من الهمزة مثل قطر قلت إياً والأصل إآآ فتبدل الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها

﴿ ص ﴾ مسئلة تجوز تخفيف الهمزة المفردة الساكنة ما بد الهاء مجانس حركة متاوها والمتحركة بعد ساكن بالحذف ونقل حركتها اليه ما لم يكن مداً زائداً أو ياء تصغير فتقلب وتندغم أونون انفعال فتقرأ أو الفاء تسهل بينها ومجانس حركتها وكذا ثلثة بعد فتح ومكسورة ومضمومة بعد كسر أو ضم في الأصح وتقلب مفتوحة تاو كسر ياء وضم واوا

﴿ ش ﴾ هذا فصل في تخفيف الهمزة المفردة اذا كانت الهمزة ساكنة فان كان ما قبلها ساكناً لم تحركه لا لتقاء الساكنين بحسب ما يجب من الحركات كنظيره مع غير الهمزة وان كان ما قبلها متحركاً جاز أن تخفف ما بد الهاء حرف من جنس حركة ما قبلها فتبدل الفاء في كاس وياء في ذب ووارا في بؤس وان تحركت الهمزة بعد ساكن خففت بحذفها ونقل حركتها الى الساكن قبلها كقولك في أسأل سأل ما لم يكن الساكن قبلها حرف مدزائد كخطيئة ومقررة فان الهمزة تسقط حرفاً مثله وتندغم فيه فيقال خطيئة ومقررة أو ياء تصغير فكذلك كخطيئة أونون انفعال نحو إنا طرفان الهمزة تحقق فيه حذر من الالباس أو الفاء مبدلة من أصل كالباء فان الهمزة تسهل بجعلها بين يين ولا حذف ولا نقل في الصور الاربع وان تحركت الهمزة بعد متحرك خففت بالتسهيل بينها وبين حرف حركتها ان كانت بعد فتح مطلقاً مفتوحة كانت كسأل أو مكسورة كسئ أو مضمومة كلؤم أو كانت بعد كسر أو ضم وهي في صورتين مكسورة أو مضمومة كسئ وسئ ويستهيئ ورؤس فان كانت مفتوحة قلبت بعد الكسر ياء كير في ميثر جمع مثرة وبعد الضم واوا كحون في جئون جمع جؤنة ورجل سولة في سؤلة وخالف الأخفش في صورتين وهي المضمومة بعد كسرة كيستهيئ والمكسورة بعد ضمة كسئ فأبدل الاولى ياء والثانية واوا

﴿ ص ﴾ وتبدل الياء بعد كسرة من واو عين مصدر أعلت في فعله لا موازن فعل وعين فعال جمعا لو احدثت فيه أو اعتلت وصحت اللام ويغلب في فعل لا فعله ومن ألف واوا كنه أو آخر أو لو تقديرها ومنها بعد فتح رابعة فصاعد أو لام فعلى وصفار مع ياء متصلة ان سبقت احدهما ساكنة وتواصل السبق وكذا السكون في الأصح وتندغم متطرفة ولو تقديرها بعد واو ين سكن ثانيهما وكأنة لام فعول جمعا ويعطى متاوهما ما ذكر من ابدال وادغام فان كانت لام مفعول غير واوى العين أو مكسورة أو لام فعول مصدر أو عين فعل جمعا فالتصحيح أكثر أو مفعول من فعل فالاعلال

﴿ ش ﴾ تبدل الياء بعد كسرة من واو هي عين مصدر لفعل مع العين موزون بفعال نحو قام قياما وعاد عيادا بخلاف عين غير المصدر كصوان وسوال والمصدر المفتوح أوله كرواح والمضموم كقوار أو المكسور الذي لم يعمل عين فعله كالأوذلو اذا وعاد عودا أو الموزون بفعل كالحول وتبدل أيضا بعد كسرة من واو هي عين جمع لو احدث ساكن العين أو معتلها صحح اللام موزون بفعال كثوب وثياب وحوض وحياض ودار وديار وريح



ورياح بخلاف عين المفرد نحو ان وما مفردة معتل اللام بكرو وجراء حذرا من اجتماع الاعلالين في كلمة وهما بدل اللام همزة وابدال العين ياء فاقصر على أحد الاعلالين وكان الآخر لأن الأخرى محل التغيرات أما الموزون بغير فعال وهو فعل وفعله فان فيه الوجهين كحاجة وحوج وحيلة وحيل وتارة وتير وقبة وقيم وثور وثيرة وكوز وكوزة وعود وعودة لأن الاعلال في فعل أغلب والتصحيح في فعله أغلب وتبدل الياء بعد كسرة من ألف وواو ساكنة أو متطرفة تحقيقاً أو تقدير اوهى التي تلها علامة التأنيث أو زيادتا فعلا ن نحو محراب ومحارب ومحير يب ونحو ايعاد وميعاد ونحو الغازي وأكسية جمع كساء وسيمان وتبدل الياء بعد فتحة من واو وقعت رابعة فصاعد في اسم أو فعل نحو المعطيان يرضيان والمستعليان يسترضيان وتبدل الياء من واوهى لام فعلى وصفا كالعيا والديا ومن الواو الملاقية ياء في كلمة ان سكن سابقهما سكوناً أصلياً وتأصل السبق أيضاً ثم ندغم أحدهما في الأخرى كسيد وهين الأصل سيود وهيون قلبت الواو ياء وأدغمت فيها الياء لاجتماع الشروط واحترز بكلمة عما في كلمتين كقولك هو يريد وبسبب الساكن عن تأخره كالطويل والغيور وبأصالة السكون عن عروضه كقوى مخفف قوى وبأصالة السابق عن عروضه كروية مخفف رؤية فان الواو بدل الهمزة لأصل وتبدل الياء أيضاً من الواو المتطرفة لفظاً أو تقدير ابعادوا بن سكنت ثانيهما كائن تبنى مفعولا ومفعولة من نحو قوى فانه يقال مقو وومقو ووة فتجتمع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة فاستقل ذلك فقلب الواو الأخيرة ياء ثم المتوسطة لاجتماع ياء واو وسبق أحدهما بالسكون ثم قلبت الضمة كسرة لاجل صحة الياء وأدغمت الياء في الياء فقالوا مقوى ومقوية وتبدل الياء أيضاً من الواو السكائنة لام فعول جمعا كعصى أصله عصو وفأبدلت الواو الأخيرة وهى لام الكلمة ياء وأعطى متلوها الذى هو واو المدا من ابدالها ياء وادغامها في الياء الأخيرة وقلب الضمة كسرة لتصح الياء فان كانت الواو لام مفعول ليست عينه واو ولا هو من فعل مكسور العين أو لام مفعول مصدر لاجتماع واو عين فعل جمعا فوجهان والتصحيح أكثر مثال الاول مغزو ومغزى والثانى عتا عتاوعتيا والثالث نوم وصوم ونيم وصيم وان كانت لام مفعول من فعل فوجهان والاعلال أرجح نحو مرضى ومرضى

﴿ ص ﴾ وتبدل الواو بعد ضم من ألف وياء ساكنة مفردة لا في جمع فيكسر لها الضم ولا مفعول ومفعولة بزيادتي فعلا ن أو تاء بنيت عليها الكلمة ولا مفعلى اسماء في عين فعلى وصفا وجهان

﴿ ش ﴾ تبدل الواو بعد ضم من ألف كقولك في تصغير ضارب ضويرب ومن ياء ساكنة مفردة في غير جمع نحو موقن والأصل ميقتن لانه من اليقين واحترز بالمفردة من المسكرة كبيع وبغير الجمع منه فانه تبدل فيه واو ولكن تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء نحو بيض والأصل بيض لان وزنه فعل كحمر وتبدل الواو أيضاً بعد الضم من الياء الواقعة لام فعل كرموا وقضوا وقبل زيادتي فعلا ن كرموا ن مثل سبعان من الرى أو قبل تاء بنيت عليها الكلمة نحو رموة مثل نمره من الرى وتبدل الواو من ياء وهى لام فعلى اسماء كقوى وفي عين فعلى وصفا وجهان الأبدال كالطوبى والكوسى مؤنث الأظيب والأكيس والتصحيح كقصة ضيزى وامرأة حيكى

﴿ ص ﴾ وتبدل الألف من ياء أو واو بعد فتح متصل بشرط ان يتحرك كأصل وان لا يليها ساكن أو غير ألف وياء مشددة وهى لام وان لا يكون وصفه أفعول ولا وزنه افتعل وواى العين دال على تفاعل ولا اسما آخره زيادة تخصه خلافا لما زنى في الأخيرة فان استحق ذلك حرفان صح الاول غالبا

﴿ ش ﴾ تبدل الألف من ياء أو واو ونحو باع وقال أصلهما بيع وقول ورمى وغزا أصلهما رمى وغزو بشرط أن يكونا بعد فتح بخلاف نحو غزو ووطئ ورضى وشق وشج وعم وأدل وأظب وأن يتصلا به بخلاف آى وراو فانهما لم يتصلا بالفتحة إذ حجز بينهما الألف وأن يتحركا بخلاف ما اذا سكتا نحو غزو ورمى من فطروا ن تكون حركتهما



أصلية بخلاف ما هو ساكن في الأصل وعرض تحريكه نحو يرعوى ويرى فإن حركة هذه الواو والياء عارضة إذا أصلهما السكون لأن مثالهما في الصحيح يحمر مضارع أجروا أن لا يلبها ساكن بخلاف نحو طويل وغيور وهذا الشرط في العين خاصة أما اللام فلا يضر أبلاؤه الساكن الآن يكون ألفا كرميا وغزوا ورحيان والغليان والنزوان أو ياء مشددة نحو عصوى فلا تنقلب الياء والواو ألفا في مثل هذا وأن لا يكون وصفه أفعل بخلاف نحو صيد وحول وعور وسيد فانه صحت لفتحها في أصيد وأحول وأعور وأسود وأن لا يكون فعلا وزنه أفعل وهو واوى العين دال على تفاعل بخلاف نحو اجتور رواوا أزود وجوار واعتور رافانه صحت فيه الواو لانه في معنى تجاوروا ونزاوروا وتجاوزوا فان كان على أفعل وهو يائي العين وجب الاعلال نحو امتاز واوابتاعوا واستافوا أى تضاروا بالسيوف وانما لم تصح ذوات الياء لان الياء أشبه بالالف من الواو فرجحت عليها في الاعلال وأن لا يكون اسم آخره زيادة تخص الأسماء بخلاف السيلان والجولان وخالف المازني في هذا الشرط فاجاز إعلاله وعليه جاء داران وحادان من دار يدور وحادي صيد فان استحق هذا الاعلال حرفان فالغالب تصحيح الأول واعلال الثاني نحو هوى وطوى

﴿ ص ﴾ وتبدل الميم من نون ساكنة قبل باء والتاء من فاء افتعال ليناوشذ في الهمزة والطاء من تائه تلو مطبق والدال منها تلودال أو ذال أو زاي وما عدا ما قرر شاذ مسموع أولغة قليلة ويعرف الابدال بالتصارييف  
 ﴿ ش ﴾ تبدل الميم من النون الساكنة قبل باء نحو غبر وشبر وان بورك والنون أخت الميم وقد أدغمت فيها نحو من مالت فأرادوا الاعلالها مع الباء كما أعادوها مع الميم وتبدل التاء من فاء الافتعال وفروعه ان كانت ياء واو ونحو إنعديتعد إنعد ومتعد ومتعد ومصدرها الاتعاد والأصل إنوعد لانه من الوعد وكذا إنسر وفروعه أصله إنيسر لانه من اليسر وانما أبدلوا الفاء تاء لانهم لو اقرروا التلاعبت بها حركات ما قبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة الفاء وبعد الضمة واو فأبدلوا منها حرفا جلد لا يتغير لما قبله وهي مع ذلك أقرب من الفم الى الواو وشذابدالها من فاء الافتعال اذا كانت همزة نحو إنزرم من الأزار والفصح إنثرو وتبدل الطاء من تاء الافتعال تلو حرف مطبق نحو اصطفي واضطر واطعن واضطم وتبدل الدال من تاء الافتعال تلودال وذال أو زاي نحو ادان وادكروا وازدان وما خرج عما قرر في هذا الباب فهو شاذ مسموع يحفظ ولا يقاس عليه أولغة قليلة لا تقوم من العرب وعلامة صحة البدلية الرجوع في بعض التصارييف الى المبدل منه

﴿ ص ﴾ النقل ينقل للساكن الصحيح حركة لين عين فعل غير تنجب ولا مصرف من عور ونحوه ولا مضاعف اللام ولا معليا أو اسم غير جار على فعل مصحح أوله ميم زائدة غير مكسورة أو موافق للضارع في زيادته أو وزنه لا فيهما أو مصدر على إفعال واستفعال وتبدل بمجانستها وتحذف الفهما معوضا منها التاء غالباً واو ومفعول بعده وقيل عين الثلاثة فان كانت ياء كسرت المنقولة صوناً عن الابدال وقاس أبو زيد تصحيح المصدر والمبرد تصحيح مصون

﴿ ش ﴾ تنقل حركة العين للساكن الصحيح قبلها ان كانت من فعل أو اسم بالشروط المذكورة نحو يبيع ويقول الأصل ويبيع ويقول ونحو مقام ومقال الأصل مقوم ومقول وشرط الفعل أن لا يكون لتنجب بخلاف نحو ما ابن هذا وما أطوله ولا مصرفاً من نحو عور بخلاف نحو يصيد ويعود وأصيد وأعور وأعورة ولا مضاعف اللام بخلاف نحو أبيض وأسود حذر من الالباس ولا معل اللام بخلاف نحو أهوى وأستحي حذر من نوالى أعلالين وشرط الاسم أن لا يكون غير جار على فعل مصحح بخلاف نحو مقول ومبايع فان حرف العلة لا يعمل في هذا الاسم لجريانه على تقاويل وتبايع وان يكون أوله ميم غير مكسورة إما مفتوحة كقامر أو مضمومة كقيم ومبين



بخلاف ما أوله ميم مكسورة كخيط ومقول أو موافقا للضارع في زيادته دون وزنه نحو تقيل وتبيع مثل تحلى من القول والبيع والأصل تقول وتبيع نقلت حركة العين إلى الفاء فسكت وانقلبت واوتقول ياء لكسر ما قبلها أو في وزنه دون زيادته (١) فان وافقه في الزيادة والوزن معاً لم يعمل نحو أسود وأطول منك وأبين لانه لو أعل التيس بلفظ الفعل ولا ينقل إلى ساكن معتل كطاوع قوم وسير واذنقل أبدلت العين لمجانس الحركة المقولة كقولك في أقوم وأطيب أقام وأطاب فان جازست الحركة العين فليس فيه سوى النقل كيقول ويبيع وتنقل الحركة أيضاً إلى الساكن الصحيح قبلها من عين مصدر على إفعال أو استعمال وتبديل العين حيث جازت بمجانس الحركة المنقولة وتحذف الفهم أو يموض منها التاء غالباً مثال ذلك إقامة واستقامة الأصل إقوام واستقوام نقل وأبدلت الواو ألفاً فالتقى العان فحذفت لام المصدر وعوض منها التاء وتنقل الحركة أيضاً من مفعول إلى الساكن الصحيح قبلها وتحذف واؤه واجتماع واو ين ساكنين نحو مصون والأصل مصوون فان كان عين مفعول ياء كسرت الضمة لمقولة صوناً من ابدال الياء بعدها واوا نحو مبيع وما ذكر من أن المحذوف الف المصدرين واو ومفعول هو مذهب الخليل وسيبويه لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصل ومذهب الأخفش أن المحذوف في الثلاثة عين الكلمة لأن حذفها أولى من حذف ما دل على معنى وهو المصدرية والمفعولية والكلام على ذلك مبسوط في الاشباه والنظائر وبما صحح الأفعال والاستعمال وفرعها سمع أغيت السماء إغياها وأغيت المرأة إغياها وأطيب وأطول قال صدوت فأطولت الصدود ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافاً لابي زيد وبما صحح مفعول سمع فرس مقوود وثوب مصوون ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافاً للبرد

ص \* القلب انما يقرب في المعتل والمهموز وذو الواو أمكن وبتقديم الآخر على متلوه أكثر ومن تقديم اللام على العاء أشياء في الأصح فوزنها الفعاء أفعاء أو أفعال ويعرف بأصله واشتقاقه وصحته وكذا إذا أدى تركه إلى هزتين ومنع صرفه بلا علة على الأصح فان لم يثبت فأصلان

ش \* قال أبو حيان القلب تصير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير وقد جاء منه شيء كثير حتى أن ابن السكيت ألف فيه كتاباً ومع ذلك فلا يطرده شيء منه انما يحفظ حفظاً لأنه لم يجئ منه في باب ما يصلح أن يقاس عليه انتهى وقد عقدت له نوعاً في المزهراً وردت فيه ألفاظاً جمة قال ابن مالك رحمه الله تعالى وأكثر ما يكون القلب في المعتل والمهموز كهاري في هائر وشاكي السلاح في شائك ورأى في رأي وأبار في أبار ومنه في غيرهما حمل في لعمرى وذو الواو أمكن فيه من ذى الياء قال أبو حيان دليل ذلك الاستقراء فأكثراً جاء القلب في ذوات الواو ونحو شاك وهارولات وأينى كما أن انقلاب الألف عن الواو أكثر من انقلابها عن الياء حتى أنالو وحدنا كلمة أشكل علينا الأمر فيها ألفها منقلبة عن واو أم عن ياء حملاً ذلك على أنها منقلبة عن واو ودليل ذلك الكثرة والقلب بتقديم الآخر على متلوه أكثر منه بتقديم متلوه الآخر على العين أو بتقديم العين على الفاء أو بتأخير العاء عن العين واللام ونحت ذلك صورتان الأولى أن يكون الآخر لا ما والمتلوعينا كراء في رى وهار في هارى والأولى في الأوائل والايامى جمع أيم وأصله أيايم بوزن قبائل الثانية أن يكون الآخر حرفاً زائداً والمتلوعين عين كقولهم في جمع ترقو ترائق وهو مقلوب من الترائق فالواو زائدة في ترقوة والقاف لام الكلمة لا عين ومثال تقديم متلوه الآخر على العين الحوباء وهى النفس الأصل حبواء قدمت اللام وهى الواو التى هى متلوه للآخر على الياء وهى عين الكلمة فوزنها الفعاء والدليل على أنه مقلوب قولهم حاييت الرجل إذا أظهرت له خلاف ما فى حوبائك ومثال تقديم العين على الفاء أيس من يس وأينى فى أنوق جمع ناقة ومثال تأخير العاء عن العين واللام



حادي أصله واحد تأخرت الواو عن الحاء والدال ثم قلبت ياء لانكسار ما قبلها فوزنه عالف ومن تقديم اللام على الفاء أشياء في مذهب سيبويه أصلها شيئا نحو طرفاء وحلفاء قلبت بتقديم لام الكلمة على فائها فوزنها لفاء ومذهب (١) ويعرف القلب بأشياء أحدها الأصل بأن يكثر استعمال أحد النظمين فيكون الأقل هو المقلوب كما في لعمرى ورعى الثاني الاشتقاق بأن يجيء التصريف على أحد النظمين دون الآخر كما تقدم في الحوباء وكما في شوايع وشواعى فانه يقال شاع يشيع فهو شائع ولا يقال شعى يشعى فهو شاع فعلم ان شواع هو الأصل وشواعى مقلوب منه الثالث الصحة وعدم الاعلال كما في أيس اذ لو لم يكن مقلوبا من يشس لوجب اعلاله وان يقال آس لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها فتصحيحه دليل على قلبه قال أبو حيان وانما ادعى فيه القلب دون الشذوذ لان باب القلب وان كان لا يقاس أوسع وأكثر من باب الشذوذ الرابع (٢) فان لم يثبت كون أحد اللغتين أصلا والآخر مقلوبا منه بدليل فكلا التاليفين أصل نحو جند وجذب فان جميع تصاريقهما جاء عليهما قالوا جندا يجذب جندا فهو جاند ومجبود وقالوا حذب يجذب جذبا فهو جاذب ومجذوب قال أبو حيان فان قلت ما فائدة القلب وهل جاءت التصاريق على نظر واحد قلت الفائدة في ذلك الاتساع في الكلام والاضطرار اليه في بعض المواضع

﴿ ص ﴾ الادغام هو قسمان الأول في المثنيين ويجب ان يسكن الأول غير هاء سكت ولا همزة منفصلة عن الفاء ولا مدة في آخر أو مبدلة دون لزوم أو تحرك كافي كلمة إن لم يصدر أول أو صلا بدغم أو لاحق ولا زيدا أحد هماله ولا عرض تحرك يهما ولا كانا واو بن طرفين ولا في اسم قيل أو فعل وازن أو صدره فعلا أو فعلا أو فعلا

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان الادغام هو آخر ما يتكلم فيه من علم التصريف وهو في اللغة الادخال ويقال الادغام وهو افعال وهي عبارة سيبويه وعبارة الكوفيين الادغام افعال وفي الاصطلاح رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة ووضعك اياه بهما وضعا واحدا ولا يكون الا في المثنيين والمتقاربين وهذا التقسيم انما هو بالنظر الى الأصل والا فلا ادغام الادغام مثل في مثله ألا ترى ان المتقارب يقلب من جنس الحرف الآخر فيؤول الى انه ادغام مثل ما في مثل والادغام يكون في الأسماء والأفعال أوجب لكثرة اعتلاطها وذلك لتقاربها لذلك بدغم في الأفعال ما لا بدغم في الأسماء ألا ترى ادغامهم ردوفكم شررا وبدأ بادغام المثنيين كما هو عادة المصنفين في التعريف وهو واجب بشرط أن يسكن الأول نحو اضرب بكرا ولم يكن هاء سكت بخلاف نحو ماليه هالك فاهها اذا وصلت ينوي الوقف عليها والابتداء بما بعده هاتيتمين الفك قال أبو حيان ولهذا أظهرها القراء عند الوصل ولم بدغموها الا رواية عن ورش بالادغام وهو ضعيف من جهة القياس ولا همزة منفصلة عن الفاء بخلاف نحو كلاء أحد اما الهمزة المتصلة بالفاء فيجب ادغامها نحو سأل ولآل ولا مدة في آخر بخلاف نحو يعطى ياسر ويغزو واقد فلا بدغم مثل هذا فلا بد من المد بالادغام مع ضعف الادغام ولو كان حرف لين فقط وجب الادغام نحو واخشى ياسرا واخشوا واقدوا كي يقوم ولوا واقدوا ولو كانت المدة ليست في آخره وجب الادغام نحو مغز وأصله مغز وورعى وزن مفعول

(١) هذا البياض الذي في الأصل متروك لمذهب الأخفش فانه يرى أن أشياء وزنها أفعلاء كما تقول هيبن وأهونا إلا انه كان في الأصل أشياء كاشيعاع فاجتمعت همزتان بينهما ألف فحذفت الهمزة الاولى تخفيفا كراهة همزتين بينهما ألف فوزنها أفعلاء وقال القراء أصل شى شى على مثال شيع فجمع على أفعلاء مثل هيبن وأهينا ولين والياء ثم خفف فقيل شى كما قالوا هيبن ولين فقالوا أشياء فحذفوا الهمزة الاولى وهذا راجع الى قول الأخفش وقال الكسائي وزن أشياء أفعال كفرخ وافرأخ وإعما ترك صرفها لكثرة الاستعمال لانها شئت بفعلاء في كونها جمعت على أشياء وات فصارت تخضراء وتخضراوات وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائي خطأ في هذا الزمونه أن يصرف أسماء وأنباء (٢) بياض في الأصول الثلاثة



فالأولى مدة وليست في آخر وقد أدغمت واحتمل فيه ذهاب المد لقوة الادغام ولا مدة مبدلة من غيرها دون لزوم  
بخلاف نحو قول مبنيا للفعول من قائل فلاندغم لانه حرف مد لا يلزم كما ان يغزو واقد حرف مد لا يلزم ألا ترى  
انك تقول في بناءه للماعل قائل فبزول حرف المد كما يزول في لم يغزو واقد فان كانت مبدلة من غيرها و يلزم فيها  
البديل أدغم نحو أوب مثل أ بكم من الأوب والأصل أوب أبدلت الهزرة الثانية الساكنة من جنس حركة ما قبلها  
واوا هو يدل على جهة اللزوم فأدغمت في الواو وان تحرك المثلان وجب الادغام بشرط ان يكونا في كلمة  
كرد وظل بخلاف ما اذا كانا في كلمتين فالادغام جائز أو واجب كما سيأتي وان لا يصدر بخلاف نعودون وان  
لا يسبقهما مدغم في أولهما بخلاف نحو ردد يردد فهو مردد فلا يدغم لان فيه ابطالا للادغام الذي قبله وان  
لا يسبقهما مزيدا للحاق بخلاف نحو الندد والتجج فان نونهما وجيم التجج زيدا لا جمل اللاحق فلا يجوز  
الادغام لانه اذا كان يزول اللاحق بسفر جمل وان لا يكون أحدهما ملحقا بخلاف نحو قردد فانه لو أدغم بطل  
اللاحق بجمعه وان لا يكون تحريك ثانيهما عارضا بخلاف نحو ان يحبي وأردد القوم وان لا يكونا واو بين  
طرفين (١) وان لا يكونا في اسم موازن بجملة أو صدره فعلا بفتح الفاء والعين أو فعلا بضم الفاء وفتح العين أو فعلا  
بضمهما أو فعلا بكسر الفاء وفتح العين مثال الأربعة في الموازن بجملة تطل و صفف و ذلل وكل وفي الموازن  
بصدره فقط صحح (٢) للعقق وخششاء لعظم في أصل الأذن و حمة لقطعة اللحم و قررة للزق بأسفل القدر

ص \* وتنقل حركته لساكن قبلها فان التقيافي كلمتين ولا مانع أو كما يأتين لازما تحريك ثانيهما أو تاءين  
كاستر وتجلي فخاثر فان أدغم الأخير ألحق الوصل ويجوز فيه حذف تاء وهي الثانية في الأصح

ش \* اذا كان المدغم متحركا فاما أن يكون ما قبله متحركا أو ساكنا ان كان متحركا بقي على حركته وسكن  
ذلك الحرف المدغم وأدغم فيما بعده وان كان ساكنا نقل اليه حركة المدغم وأدغم نحو يردد ويغزو ويمد ومقر الاصل  
يردد ويغزو ويمدد ومقر رنقات الضمة والكسرة والفتحة الى الحرف الساكن حذرا من اجتماع ما كنين  
ذلك الحرف والحرف المدغم فانه سكن لاجل الادغام فان كان الساكن الذي قبله حرف مد العا أو واو أو ياء  
تصغير لم ينقل اليه نحو راد وحاد وعود وود وية لان أصل وضع حرف المد عدم الحركة خصوصا الالف فان تحريكها  
غير ممكن فان التقى المثلان المتحركان من كلمتين جاز الادغام من غير وجوب نحو . ان الله هو الرزاق . ما لم يكن  
ما بع فانه يمنع الادغام بان كانا همزتين نحو قرأ أبوك فان العرب تسكت عن ادغام الهزرة الاعين أو وليا  
ساكن غير لين فيما قاله البصريون وجزم به ابن مالك في التسهيل وتعبه أبو حيان بان أباعمر وقرأ بالادغام في  
مثل ذلك نحو . الرعب بما . خذ العفو وأمر . من اللهو ومن التجارة . فهو واقع بهم . الشمس سراجا . شهر  
رمضان . عن أمر ربهم . ذكر رجعة . البحر رهوا . من حزى يومئذ . فهي يومئذ . قال روى جميع هذا عن  
أبي عمرو بالادغام وهو لا يجوز عند البصريين والذين روه واذك عن أبي عمرو أثمة ثقاة ومنهم علماء بالصوكابي  
محمد اليزيدي وغيره فوجب قبوله وان لم يجزه البصريون غير أبي عمرو فأبو عمرو رأس في البصريين ولم يكن  
ليقرأ إلا بما قرأ الان القراءة سنة متبعة غاية ما في ذلك ان يكون قليلا في كلام العرب ادلو كان كثيرا لما غاب علمه  
عن البصريين غير أبي عمرو واما عدم الجواز فلانقول به اه . ويجوز الادغام أيضا من غير وجوب فيما اذا كان  
المثلان يأتين لازما تحريك الثاني منهما نحو حيي وعيي وقد قرئ به . ويحيي من حي عن بينة . ومن حي  
بالادغام والاظهار وفي الايضاح ان الاظهارا كثر في كلامهم فان كان تحريك الياء الثانية عارضا نحولن بحيي  
لم يجز الا الاظهار فقط ويجوز الادغام أيضا من غير وجوب فيما اذا كان المثلان يأتين في باب افتعل نحو استمر

(١) بياض بالأصل (٢) كذا رسم في الأصل المطبوع منه وفي غيره هكذا عمر



واقْتَل وحينئذ تنقل حركة التاء الاولى الى السا كن قبلها وهو السين والتقاء فتذهب همزة الوصل لحركة اول  
المعل فيقال ستر وقتل وحركة التاء فتفتح فيفتح أول الفعل ويجوز كسره فيقال ستر وقتل قال أبو حيان وهذه  
الكسرة ليست منقولة إذ لا كسرة في التاء المدغمة وإنما ذلك لاجل انهم لماء كنوا التاء لادغامها في التاء وكانت  
فاء الكلمة قبل ذلك سا كنة كسرت الفاء على أصل التقاء السا كنين وذهبت همزة الوصل لتعريك الفاء  
ويقال في المضارع على لغة القمح يستر وفي الوصف مسترو مستر بفتح السين وعلى لغة الكسر يستر وستر وستر  
بكسرها ويجوز الادغام أيضا من غير وجوب فيما اذا كان المثلان تاء بن أول فعل مضارع بنحو تجلي وتظاهر  
وحينئذ يثوي بهمز الوصل لسكون التاء الاولى بالادغام فيقال تجلي وتظاهر ويجوز في هذا النوع حذف احدي  
التاء بن تخفيفا فيقال تجل وتظاهر وهل المحذوف الاولى أو الثانية قولان أصحهما الثاني وهو مذهب سيويه  
والبصريين وقال الكوفيون المحذوف الاولى وهي حرف المضارعة

﴿ ص ﴾ فان سكن المدغم لوصله بضمير رفع وجب الفك وكذا أفعل تجب اخلافا لكسائي أو لجزم أو بناء  
جاز فان لم يفتك حرك الثاني بالفتح مطلقا أو ما لم يله سا كن فبالكسر أو بالكسر مطلقا أو بالاتباع لعائه ما لم يله  
ضمير فبحركته أو سا كن فبالكسر لغات

﴿ ش ﴾ اذا سكن المدغم لاتصاله بالضمير المرفوع وحب الفك نحو رددت ورددنا ورددت ورددت ورددتما  
ورددتم ورددن ويجب الفك أيضا اذا سكن في أفعل للتجيب عند الجهور ونحو اشد ومحمرة زيد وأحب اليسا  
ان يكون المقدماء وذهب الكسائي الى ان أفعل في التجيب يدغم فيقال أحب زيد فان سكن لجزم أو بناء جاز  
الفك وهو لغة الحجاز والادغام وهو لغة غيرهم من العرب نظر الى عدم الاعتداد بالعارض فيقال لم يرد ولم يرد  
وأردد ورددان فك فواضح وان أدغم حرك الثاني من حرفي التضعيف تخلفا من التقاء السا كنين وفي كيفية  
تحريكه لغات أحدها أنه يحرك بالفتح مطلقا سواء وليه ضمير نحو رده ولم يرد ولم يرد هأم سا كن نحو رد المال ولم  
يرد المال أم لا نحو رد ولم يرد الثانية أنه يحرك بالفتح في الحالة الاولى والثالثة دون الثانية وهي ما اذا وليه سا كن فانه  
يكسر فيها على أصل التقاء السا كنين فيقال رد المال ولم يرد انك الثالثة أنه يحرك بالكسر مطلقا في الاحوال  
الثلاثة على أصل التقاء السا كنين الرابعة أنه يحرك باقرب الحركات اليه نحو رد وفروتنض لامع ضميري  
المؤنث والمدكر الغائبين فيحرك بحركة لضمائر نحو وعنه وردها والاقاب بعده سا كن من كلمة أخرى لام يعرف  
أو غيرها فيكسر نحو فعض الطرف وردد انك

﴿ ص ﴾ الثاني في المتقاربين ويتوقف على مخرج الحروف فالاصح انها تسعة وعشرون وأسقط المبرد الهمزة  
وان مخرجها تسعة عشر تقريبا فاقصى الحلق للهمزة والالف والهاء قال المهدوي مرتبات وغيره في رتبة وقيل  
الهمزة أول وقيل بعد الهاء وقيل لا يخرج للالف ووسطه للحاء والعين قيل هكذا وقيل كسه وأدناه للغين والحاء  
وفيه القولان وأقصى اللسان وما فوقه للغاف وما يليه للسكاف ووسطه للشين والجيم والياء وقدم أبو حيان الجيم  
والخيل لا يخرج للياء وأول حاقته وما يليه ما من الاضراس للضاد وهي من الايسر أقيس وقيل تحتص به وقيل  
بالايمن ولا ينطق بها ولا الحاء غير العرب ومادون طرفه لمتناه وما فوقه للام ومادونه وهوق الثيا بالنون والراء وهي  
أدخل في ظهره وقال قطرب والجري وابن دريد مخرج الثلاثة واحد وما بين طرفه وأصول الثيا للطاء والذال  
والتاء وما بينه وبين الثيا للزاي والسين والصاد وهي الصغير وما بينه وما بين اطرافها للظاء والذال والتاء وباطن  
الشقة السفلى وأطراف الثيا العليا للحاء وما بين الشقين للباء والميم والواو وقال الخليل لا يخرج الواو والمهدوي  
لها مخرج على حدة ولها فروع حسنة همزة مسهلة وغنة مخرجها الخيشوم والفاء امالة وتفخيم وشين بكيم وصاد



كزاي وغيرها قبيحة والمهموسة سكنت فحش شخص والشديدة أجلك تطبق والمتوسطة وليناعمر والطبيقة  
ص ض ط ظ والمستعلية قط خص ضغط والمذلة من بنغل وغيرها مجهورية رخوة منقطة منقضة مصمتة على  
الترتيب والقلقة قطب جد وقيل التاء بدل الباء واليئة واى وهى والهمزة معتلة وقيل هى صحيح وقيل شبيه المعتل  
والمصرف اللام قيل والراء وهى المكرر والمهتوت الهمزة والهاوى مالا يخرج له ولا تدغم حروف ضوى  
شفر فى مقارب وجوز قوم ادغام الراء فى اللام وهو الاصح ولا صغير فى غيره ولا حلقى فى ادخل الا الحاء فى العين  
ولا ما يؤدى الى لبس وإما غـ يرد ذلك فيجوز بقلب الاول مثله فالحاء والعين فى الحاء والحاء فى العين والباء فى  
الميم والقاف فى الكاف وعكسهما والجيم فى الشين والتاء والطاء والظاء وشركا وهما فى بعضها وفى الصغيرة وفى  
الجيم والشين والصاد والفاء واللام فى ت ت د ز س ش ص ض ط ظ ن فان كانت تعريفية فوجوبا  
والنون الساكنة بغنة فى حروف ينمو وبدونها فى الراء واللام وتظهر عند الحلقية وتنفق مع البواقي ومما قلبها  
مع الباء

ش \* القسم الثانى من الادغام ادغام المتعار بين وذلك يتوقف على بيان مخارج الحروف ومخرج الحرف  
هو الموضع الذى ينشأ منه الحرف وتقريب معرفته أن يسكن الحرف ويدخل عليه همزة الوصل ليتوصل الى  
النطق به فيستقر اللسان بذلك فى موضعه فيتبين مخرجه وهذه المخارج هى من آخر الصدر وما يليه من الحلق والظفر  
الى الشفتين والى الخيشوم والحروف تسعة وعشرون قال أبو حيان ولا خلاف فى ذلك الا فى الهمزة فرغم المبرد  
انها ليست من حروف المعجم بدليل انها لا تثبت على صورة واحدة فكانها عنده من قبيل الضبط إذ لو كانت  
حرفا لكان لها شكل تثبت عليه كسائر الحروف وردانها لولم تكن حرفا لكان مثل أحد واجل على حرفين  
وهو باطل لأن أقل أصول الكلمة ثلاثة أحرف وأما كونها لا شكل لها فلا نها روى فيها التسهيل ولولا ذلك  
لكتبت العا والمخارج ستة عشر مخرجا عند الخليل وسيبويه والأكثرين وذهب الجرمى وقطرب والفرعاء وابن  
دريد وابن كيسان على خلاف عنه الى انها أربعة عشر مخرجا وموضع الخلاف بينهم مخرج اللام والنون والراء  
فهو عندهم ثلاث مخرجات واحد وعند الخليل ومن وافقه ثلاثة مخارج وعلى القولين فذلك على سبيل التقريب وإلا  
فالتحقيق أن لكل حرف مخرجا على حدة وعبرة المتن فى بيان المخارج بيينة ولا يحتاج الى اعادتها فى الشرح  
فلنقتصر على ما يحتاج الى التنبيه عليه قولى وقيل الهمزة أول أى والالف والهاء بعدها كلاهما فى رتبة وايست  
واحدة أسبق من الأخرى وبهذا يفارق القول الاول وهذا رأى الاخفش والمراد بالاول رتبة الادخل فى الصدر  
والذى رجحه أبو حيان ان رتبة العين بعد الحاء ورتبة العين قبل الحاء قال والحاء مما انفردت بها العرب فى كلامها ولا  
توجد فى كلام غيرها والعين مما انفردت بكثرة استعمالها فانها قليلة فى كلام بعض الامم ومفقودة فى كلام كثير  
منهم قال والصاد أصعب الحروف فى الطق ومن الحروف التى انفردت العرب بكثرة استعمالها وهى قليلة فى  
لغة بعض الججم ومفقودة فى لغة الكثير منهم قال والصاد لا يخرج من موضعها غيرها من الحروف عندهم وذهب  
الخليل الى ان الصاد شجرية من مخرج الجيم والشين فعلى هذا يشر كها غيرها فيه ومعنى شجرية خارجة من شجر  
الحنك وهو ما يقابل طرف اللسان وقال الخليل الشجر مفرج لقم أى منفحة وقال غيره هو مجتمع اللحين عند  
العنفة وعلى رأى الاولين قال أبو حيان خروج الصاد من الجانب الايسر عند الاكثر واليمن عند الاقل ويحكى  
عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه كان يخرجها من الجانبين معا وقال الصيرى بعض الناس يخرجها من اليسرى  
وبعض الناس يسهل عليه اخراجها من الجهتين معا قال وكلام سيبويه أيضا يدل على ان الصاد تكون من الجانبين  
وقد ذهب بعض من لا ضبط له ولا معرفة الى ان الجهة اليمى تختص بها وقال أبو علي بن أبى الاحوص يتأتى



اخراج اللام من كذا حاقى اللسان الننى والبسرى الا ان اخرجها من حاقته الننى أمكن بخلاف الصاد فها من  
 اليسرى أمكن وقال سيبويه الراء أدخل من النون في ظهر اللسان قليلا لا يخرجها الى اللام وقال محمد  
 القيروانى صاحب الرعاية اختلاف مخرج اللام والراء والنون كاختلاف المخرج الذى فوقه من وسط اللسان  
 وهو مخرج الشين والجيم والياء ولم يجعل ثلاثة مخرج بل جعل مخرجا واحدا فكذلك هذه الحروف ينبغى أن  
 تجعل كذلك وقال ابن أبى الاحوص ما ذهب اليه سيبويه من أنها ثلاثة مخرج هو الصواب لتباين مخرجها  
 عند اختبار المخرج فى النطق بلسانها وادخال همزة الوصل عليها قال أبى ابن الاحوص والصاد مما انفردت  
 العرب بكثرة استعمالها وهى قليلة فى لغة بعض الجيم ومفقودة فى لغة كثير منهم وسهيت حروف الصغرى (١) وقال  
 أبو حيان فصل المهدوى الواو من الباء والميم وجعل لها مخرجا على حدة فقال الواو تهوى حتى تنقطع الى مخرج  
 الالف وأما الفروع الحسنة فهى التى توجد فى كلام الفصحاء فالهمزة المسهلة فرع المحققة والغنة فرع النون  
 والخيشوم الذى يخرج من هذه الغنة هو المركب فوق غار الحلق الاعلى فهى صوت يخرج من ذلك الموضع تابع  
 لكل نون ساكنة ولكل ميم ساكنة فانك لو أمسكت بأنفك لم تتمكن من خروج الغنة وقال أبو عمر والصير فى  
 الغنة صوت مركب فى جسم النون ومخرجه من الخيشوم وهو مؤخر الانف المنجذب الى داخل الفم وليس  
 بالمتحرك والفا الامالة والتفخيم فرع عن الالف المستقيمة التى ليس فيها ترقيق ولا تفخيم والشين التى كالجيم فرع عن  
 الجيم الخالصة والصاد التى كالزاي فرع من الزاي الخالصة والهمزة المسهلة عند سيبويه حرف واحد وعند أبى  
 سعيد ثلاثة أحرف بينها وبين الالف وبينها وبين الواو وبينها وبين الياء قال أبو حيان وكلا القولين صواب لانك  
 ان أخذتهما من حيث مطلق التسهيل فهى حرف واحد وان أخذتهما من حيث التسهيل الخاص كانت ثلاثة أحرف  
 ويعبر عن الهمزة المسهلة بهمزة بين بين ومعناه أنها ضعيفة ليس لها يمكن المحققة ولا حوص الحرف الذى  
 منه مركبتها قال عبيد بن ابرص

نعمى حقيقتنا وبه \* ض القوم يسقط بين بينا

قال أبو الفتح أى يتساقط ضعيفا غير معتد به والالف التفخيم هى التى بين الالف والواو وقال سيبويه كقول أهل  
 الحجاز الصلاة والزكاة والحياة ولذلك كتبت هذه بالواو وقال ابن خروف الالفان أربع ألف الطبيعة المعتادة  
 والالف الامالة وألف التفخيم والالف التى بين اللفظين فى مثل الابرا قال ومن الف التفخيم ألف الاستعلاء فى اسم  
 الله تعالى فضخمت هى واللام قبلها والشين كالجيم كقولهم فى اشدق أجدق بين الشين والجيم والصاد كالزاي هى  
 التى يقل همسا قليلا فيحدث فيها بذلك جهرا ما كقولك فى مصدر زدر قال سيبويه فصارت الحروف بهذه الفروع  
 الستة خمسة وثلاثين وأما الفروع التى تستقيم وهى التى لا توجد فى لغة من ترضى عريته ولا تستحسن فى قراءة  
 ولا شعر فهى كاف بجيم يقولون فى كل جل قال ابن دريد وهى لغة فى اليمن كثيرة فى أهل بغداد وجيم ككاف  
 يقولون رجل ركل فيقر بونها من الكاف وجيم كشين وأكثر ذلك اذا سكنت وبعدها دال وتاء نحو قولهم فى  
 الاجدر الاشدرو فى اجتمعوا واشتقوا قال أبو حيان فان قلت ما الفرق بين هذه وبين عكسها حيث عدت هذه  
 مستقيمة وتلك مستحسنة فالجواب أنهم قرئوا الحرف الضعيف من الحرف القوي فى جعلهم الشين كالجيم فذلك  
 كان من الفروع المستحسنة وذلك ان الجيم حرف شجوى من وسط اللسان مجهور شديد منفتح متقلقل فهو  
 حرف قوى لجهره وشدته والشين حرف ضعيف لجهسه ورخاوته واستفاله وفيه بعض قوة لتفسيه فذلك كان  
 تقر به من الجيم مستحسنا كان تقر يب الجيم منه مستقبها لا ترى أنهم عدوا فى الفروع المستحسنة الصاد كالزاي



لهذا المعنى وصاد كسين كسابر في صابروطاء كناء نحو تال في طال وهي تسمع من عجم أهل المشرق كثير الفقد  
 الطاء في لسانهم وطاء كناء نحو تالم في ظالم وباء كفاء وهي كثيرة في لغة الفرس وغيرهم وتارة يكون لفظ العاء  
 أغلب نحو بلخ وأصبهان وضاد ضعيفة نحو أضر في أثر يقر بون الثاء من الضاد كذا فسر مبرمان الضاد الضعيفة  
 قال أبو حيان وفيه نظر وقال أبو علي الضاد الضعيفة إذا قلت ضرب ولم تشبع مخرجها ولا اعتدت عليه ولكن  
 تخفف وتختلس فيضعف طباقها قال أبو سعيد وأظن الذين تكلموا بهذه الحروف المرذولة من العرب خالطوا  
 العجم وسين كزاي وجيم كزاي وقاف بينها وبين الكاف فقت الحروف بهذه الفروع ستة وأربعين حرفا  
 وأما ألقاب الحروف فذكرها النحويون لغائتين أحدهما لاجل الإدغام ليعرف ما يدغم في غيره لغو به منه  
 في المخرج والصفة أو في أحدهما وما لا يدغم بعده منه في ذلك والثانية بيان الحروف العربية حتى ينطق من ليس  
 بعربي بمثل ما ينطق به العربي فهو كيان رفع الفاعل ونصب المفعول فكما أن نصب الفاعل ورفع المفعول لحن  
 في اللغة العربية كذلك النطق بحروفها مخالفة لمخرجها وسميت المهموسة لضعف الاعتماد عليها في مواضعها  
 وجري النفس معها حتى ضعفت نغفي النطق بها والهمسة لغة هو الصوت الخفي وضدها المجهورة وهي ما أشبع  
 الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت والشدة امتناع الصوت أن  
 يجري في الحرف والفرق بين المجهور والشديد أن المجهور يقوى الاعتماد فيه والشديد يقوى لزومه في موضعه  
 والرخاء جري الصوت في الحرف والتوسط بين الشدة والرخاء وسميت المطبقة لطباق اللسان فيها على الحنك  
 عند اللفظ بها وضدها المنفتحة لأنك لا تطبق اللسان بشيء منها على الحنك والافتتاح ضد الانطباق وسميت  
 المستعيلة لأن اللسان يعاود إلى الحنك عند النطق بها فينطبق الصوت مستعليا بارج وضدها المنخفضة ويقال  
 المتسفلة لأن اللسان لا يستعلي عند النطق بها إلى الحنك بل يتففل بها إلى قاع الفم عند النطق وسميت المذائقة  
 لأنها من طرف اللسان والفم وطرف كل شيء ذلقه وضدها المصمتة لأنها صممت فلم تدخل في الأبنية كلها قال  
 الاخفش صممت أي منعت أن تختص ببناء كلمة في لغة العرب إذا كانت خماسية فافوق فلا تجدد كلمة خماسية  
 فافوق في كلام العرب الا وفيها من الحروف المذائقة والالف ولا تنفرد المصمتة بكلمة خماسية وسميت احرف  
 القلقة لأن الصوت يشتد عند الوقف عليها والقلقة شدة الصوت وسميت المعتلة لأن الاعلال والانقلاب لا  
 يكون الا في أحدها ومن قال الهمزة حرف صحيح قال لأنه يقبل الحركات الثلاث ومنهم من يقول أنها حرف  
 مشبه بحروف العلة قال أبو حيان وهذا حسن وسمى اللام منحرفا وزاد الكوفيون الراء فهما عندهم حرفا  
 الانحراف قالوا لانحرافهما عن مخرج لنون وقال بعضهم وصفت اللام بالانحراف لأنها انحرفت عن مخرجها إلى  
 مخرج غيرها وعن صفتها إلى صفة غيرها وقال المهدي سميت بذلك لأنها شاركت أكثر الحروف في مخرجها  
 وقال القبرواني هي من الحروف الرخوة لكنها انحرفت اللسان بهامع الصوت إلى الشدة وسمى الراء المكرر  
 لأنها تتكرر على اللسان عند النطق بها كأن طرف اللسان يرتد بها فكانت نطقا أكثر من حرف واحد  
 وأظهر ما يكون التكرير إذا كانت الراء مشددة أو وقف عليها وسمى الهمز المهتوت من الهت وهو عصر  
 الصوت لأنها معتصرة كالتنوع أو من الهت وهو الحطم والكسر لأنها تعرض لها الأبدال كثيرا فتعظم وتنكسر  
 وسمى الهماوي لأنه يهوى في الفم فلا يعتمد اللسان على شيء منها إذا تقرر ذلك فلا يدغم في المتقارب ضاد ولا واو  
 ولا ياء ولا ييم ولا شين ولا فاء ولا همزة ولا راء هذا مذهب سيبويه والخليل وأكثر النحويون وجوز أبو عمرو  
 ويعقوب الحضرمي واليزيدي من البصريين والكسائي والعراء وأبو جعفر الرازي من الكوفيين وتبعهم ابن  
 مالك وأبو حيان إدغام الراء في اللام نحو يغفر لمن يشاء واستغفر لهم الرسول ولا يدغم حرف صفري وهو



الصاد والسين والزاى فى مقاربه مما ليس صغيرا ويدغم فى مقارب صغيرى قد دغم الصاد فى السين وفى الزاى والسين فى الصاد والزاى وفى الصاد والسين نحو فخص سالم فخص زاهر حبس صابر حبس زاهر أو جز صابر أو جز سالم وعند ادغام الصاد فى السين وكذا كل مطبق أدغم فى غيره قال أبو حيان بعض العرب يبقى الاطباق كما يبقى الغنة فى ادغام النون وبعضهم يذهب وقال سيبويه كل عربى يعنى ابقاء الاطباق وتركه ولا يدغم حرف حلقى فى أدخل منه الا الحاء فى العين نحو . فن زحزح عن النار . فلا تدغم الحاء فى الهاء ولا الهاء فى العين ولا العين فى الهاء وان كانت العين اقرب مخرجا الى الهاء من الحاء لتباعد هما فى الصفات لان الهاء مهموسة رخوة والعين مجهورة وفيها شدة ولا يدغم من المقارب ما يثودى الى لبس بتركيب آخر نحو أنملة لا يجوز فيها الادغام لانها لو ادغمت لا وهم أنهم من المضاعف أى مما ضعف فاؤه وعينه لانه لا يدري هل الاصل أنملة أو أملة لان كلاهما وزنه أفعله وما عدا ما ذكر يجوز فيه الادغام بأن يقلب الاول حرفا مثل مقاربه الذى يليه ثم يدغم فيه مثال ادغام الهاء فى الحاء أحبه حاتم والعين فى الحاء أقطع حبلك والحاء فى الغين أسلخ غمك والغين فى الخاء أدمغ خلفا والقاف فى الكاف الحق كندة والكاف فى القاف أمسك قطننا والجيم فى النسين . أخرج شطأه . والجيم فى التاء . المعارج تخرج والطاء والظاء وشركاؤهما فى المخرج وهى الدال والتاء والذال والتاء فى بعضها أى كل واحد من هذه الأحرف الستة يدغم فى كل واحد من الخمسة الباقية مثال الطاء أربط ظالما أربط دارما أربط تمما أربط ذئبا أربط ثابنا ومثال الظاء عظ طاهرا عظ دارما الى آخره ومثال الدال أبعث طاهرا الى آخره ومثال التاء أمقت طاهرا الى آخره ومثال الذال خذ طاهرا الى آخره ومثال ادغام هذه الستة فى الصغيرة أضبط صابرا أضبط سالما أضبط زاهرا واجعل فى الباقي بدل أضبط أيقظ أبعث أمقت خذ لبت ومثال ادغام هذه الستة فى الجيم أضبط جعفرا أيقظ جعفرا أبعث جعفرا أسكت جعفرا خذ جعفرا لبت جعفرا وفى السين أضبط سالما أيقظ سالما أبعث سالما أسكت سالما خذ سالما لبت سالما وفى الضاد أضبط ضمرة وهكذا ومثال ادغام الباء فى الميم أصحب مطرا وفى الفاء أضرب فاجرا ولا تدغم المعاء فى شئ من مقاربها نص عليه سيبويه وقد أدغم الكسائى الفاء فى الباء . إن نشأ تخسف بهم . قال أبو حيان وهو مما انفرد به ومثال ادغام لام التعريف وجوباً فى الأحرف الثلاثة عشر التقوى الثبوت الدار الذ كر الرضوان الزبور السراج الشمس الصبر الضياء الظهر الطهر النور ومثال ادغام اللام غير التعريفية فى هذه الأحرف جوازاً . هل تنقمون . هل ثوب . هل دنأ هل ذهب هل رضى هل زار هل سار هل شكر هل صبر هل ضرب هل طبع هل ظفر هل نصر والنون الساكنة ومنها التنوين تدغم بنمة فى الياء واليون والميم والواو ونحو . من يأت . إن نشأ . مما رزقكم الله . من وال . وتدغم بغير غنة فى اللام والراء نحو . من ربكم . من لدنا . وتظهر عند أحرف الخلق الستة نحو . من آمن . من هاد . من عاد . من حكيم . من غفور . من خلا . وتقلب ميم عند الباء كما مر فى الابدال ونحذف عند بقية الحروف فصار لها أربعة أحوال أو خمسة **ص** خاتمة الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه غير أسماء الحروف مع تقدير الابتداء والوقف ومن ثم كتب ره ومجئى مه ورجه بالهاء وانا زيد واليون المنصور دون غيره ولنسفع بالالف واذن باليون على المختار وثالثها ان عملت فبالالف والاف بالنون و بنت وقامت بالتاء والقاضى بياء وقاض بدونها وضرب به وصر به بدون واو وباء ويكتب المدغم بلفظه ان كان من كلمة واحدة وبأصله ان كان من كلمتين أو نوناً كنه مخفأة أو مبدلة ميم أو حرف مدحذف لسا كن يليه غير نون تو كيد

**ش** الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه بان يطابق المكتوب المنطوق به فى ذوات الحروف وعددها الاسماء الحروف فانه يجب الاقتصار فى كتابتها على اول الكلمة نحو قن ص ج و كان القياس أن يكتب هكذا



قاف نون صاد حيم كحاله اذا نطق به وكذا بقية اسماء حروف المعجم كتبت مقتصر على اوائلها فخالفت الكتابة  
 فيها النطق وكذلك كتبت الحروف المفتحة بها السور على نحو ما كتبوا حروف المعجم وفعلوا ذلك لانهم  
 ارادوا ان يضعوا اشكالا لهذه الحروف تميز بها هي اسماء مدلولاتها اشكال خطية فلفظ قاف يدل على هذا  
 الشكل الذي صورته هكذا ولم يضعوا هذه الاشكال الخطية لم يكن للخط دلالة على المطوق به ولو اقتصروا  
 على كتبها على حسب النطق ولم يضعوا لها اشكالا مفردة تميز بها لم يمكن ذلك لان الكتابة بحسب النطق متوقعة  
 على معرفة شكل كل حرف وحرف وشكل كل حرف غير موضوع فاستحال كتبها على حسب النطق ولا  
 بد من تقدير الابتداء به والوقف عليه فيكتب كل لعطبا الحروف التي ينطق بها عند تقدير الابتداء والوقف وكذلك  
 كتب بالهاء ما يجب الحاق هاء السكت به عند الوقف كره وقعه ولم يره ولم يقه ولم يعه ومجئ به جئت وما يوقع  
 عليه من التاء آت بالهاء ككره ونعمه وكتب بالتاء ما يوقع عليه بالتاء نحو بنت وأخت وقامت وقعدت وذات  
 وذوات وما فيه وجهان عند الوقف كهيئات ولات وثمت وربت ودفن البنات من المكرمات بالوجهين وكتب  
 بالالف ما يوقع عليه بالالف وان سقطت في الدرج كانه ضمير المتكلم والمنون المنصوب او المفتوح كرايت  
 زيدا وآه او وبها بخلاف المرفوع والمجرور كقام زيد ومررت بزيد للوقوف عليهما بال حذف وكذا ايه وصومه  
 والفعل المؤكد بالنون الخفيفة نحو لنسغا وليكونا لم يخف لبس فان خيف نحو اضر بن زيدا ولا تضر بن  
 زيدا كتب بالنون ولم يعتبر بحالة الوقف لانه لو كتب بالالف لالتبس بأمر الاثنين أو نهيهما في الخط واختلف  
 في اذن فخرم ابن مالك في التسهيل بأنها تكتب بالالف مراعاة للوقف عليها قال أبو حيان في شرحه وهذا مذهب  
 المازني قال وذهب المبرد والاكثرون الى انها تكتب بالنون وفصل الفراء فقال ان ألغيت كتبت بالالف لضعفها  
 وان أعملت كتبت بالنون لقوتها وقال ابن عصفور الصحيح كتبها بالنون فرقا بينها وبين اذا الظرفية لتلايقع  
 الالباس قال أبو حيان ولان الوقف عليها عنده بالنون قال ووجد بخط الشيخ بهاء الدين بن الحساس مانصه ووجد  
 بخط علي بن عثمان بن جني حكى أبو جعفر النحاس قال سمعت علي بن - ليان يقول سمعت أبا العباس محمد بن  
 يزيد يقول أشبهى أن أ كوي يدمن يكتب إدن بالالف لانها مثل أن ولن ولا يدخل التنوين في الحرف اه قلت  
 ومن صحح كتابتها بالنون الزنجاني في شرح الهادي واما كائن فكتبت بالنون قول واحد قال ابن مالك وهو  
 شاذ قال أبو حيان وجه شذوه ان الجمهور ذهبوا الى انها من كبة من كاف التشبيه وأي المنوبة فكان القياس  
 يقتضي ان لا تكتب صورة التنوين بل تحذف خطا لانهم لم تلاعبوا في هذه الكلمة بأنواع من التراكيب  
 وأخرجوها عن أصل موضوعها فكذلك أخرجوها في الخط عن قياس اخوتها قال وذهب يونس الى انها  
 اسم فاعل من كان يكون فالنون أصلية وهي لام الفعل فعلى هذا لا شذو في كتابتها بالنون لانها كباث من بان  
 بين قال ولو ذهب ذاهب الى ان كائن اسم بسيط فالسكاف والنون فيه أصلا وهو بمعنى كم لذهب مذهبا حسنا  
 فانه أقرب من دعوى التركيب بلا دليل وكتب بالياء ما يوقع عليه بالياء كالنقوص غير المنون كالعاضى وقاضى  
 مكة وحذفت الياء والواو مما يحذفان منه في الوقف كالنقوص المنون كقام قاض ومررت بقاض وصلة ضمير  
 الغائب كضربه وضمير الجمع كضربهم وأكرمكم في لغة من وصل بهم الجمع لانه اذا وقف عليه حذفت  
 الصلة نعم خرج عن هذا ما اتصلت به نون التوكيد الحقيقية مما قبله واو ياء نحو اضر بن يا قوم واضر بن يا هندا فانه  
 منع أن يعتبر ما عرض فيه من رد الواو والياء حالة الوقف جملا على أحتمال النون الشديدة فلم يلتفت الى حالة الوقف  
 عليها واستهيجب حذف الواو والياء لذلك خطأ وان كانت تعود ونفاو يكتب المدغم من كلمة بلفظه لا بأصلها سواء  
 كان مثلاً نحو ردومفر واقشعر أو مقار بانحو إدارأتم واطجع الأصل تدارأتم واضطجع وكان قياسه أن



يكتب الحرفان الا انه ترك الاول في الخط اختصارا لضعفه بالادغام اما المدغم من كلمين فيكتب بأصله اعتبارا بالوقف على الكلمة الاولى نحو من مال وكذا النون الساكنة المحذوفة والمبدلة فيكتب نونا سواء كانت من كلمة نحو عنك وعنبر أم من كلمتين نحو من كافر ومن بعد ويكتب أيضا بأصله حرف مدحذف لما كن يليه نحو اضربوا القوم واضربوا الرجل ويضربوا القوم ولم يضربوا القوم ولم يضربوا الرجل فيكتب بالواو والياء بخلاف ما حذف لدخول الجازم نحو لم يضرب ولم يرم فلا يكتب ويستثنى مما وليه سا كن ما اذا كان السا كن نون توكيد شديدة كانت أو خفيفة فان حرف المد لا يكتب حيث نضعوا لتركيبه يا قوم ولتركيبه يا هند الأصل تركيبون وتركيبين ثم دخلت نون التوكيد فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فالتقت الواو والياء وهي ساكنة والنون المدغمة وهي ساكنة فحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين وحذف حطا كما حذف لعظا ولم تراع فيه المطابقة بالأصل كما راعوا في اضربوا القوم ولم يضربوا الرجل ونحوه والفرق بينهما أن لهذا حالة يثبت فيها حرف المد وهي الوقف بخلاف نون التوكيد المشددة فإنه في حالة الوقف لا يرد المحذوف وحلت الخفيفة على الشديدة في ذلك وان كانت الواو والياء ترد في الوقف على ما هي فيه نحو اضرب يا قوم واضرب يا هند

ص (ص) والهمزة في الاول بالألف والوسط ساكنة بحرف حركة متلوها ومنعركة متلوها ساكنة بحرف حركتها وقد حذفت المفتوحة بعد الف واختار ابن مالك والزنجاني وأبو حيان حذفها مطلقا لتلو غير الف وقوم تكتب بالف مطلقا وتلو متحرك على نحو ما تسهل وتخفف ان تلاها مدكصورتها عند الأكر وان تطرفت تلوها ساكنة حذفت في الأصح أو متحرك فبحركته مطلقا في الأصح فان وصلت بشئ فكألو وسط على الأصح بخلاف الأولى إلا لثلاثين ويومئذ ونحوه وهؤلاء وتخفف همزة لوصل بين واو أو فاو وبين همزة هي ناءو بعد همزة استفهام وقيل إلا المفتوحة أما المقطوعة بعده فكما (١) تسهل في الأصح ومن لام التعريف بعد لام جر وكذا ابتداء في الأصح ومن أول بسم الله الرحمن الرحيم لا تسمية غيرها في الأصح ومن ابن المحذوف تسوين متلوه ولوع كنية في الصحيح لافي أول السطر وفي ابنة رباب

ش (ش) خرج عن الأصل السابق أشياء يتضمنها خمسة أنواع أحدهما أحكام الهمزة ولها أحوال لأنها إما أن تكون أولًا أو حشوًا أو طرفًا والتي في حشو إما أن تكون ساكنة أو متحركة والمتحركة إما أن يكون ما قبلها ساكنًا أو متحركًا والمتحركة إما أن يكون ما قبلها ساكنًا أو متحركًا ففي هذه ستة أحوال فاقى هي أول تكتب بالف مطلقا سواء فتحت أم كسرت أم ضمت نحو وأجد وإند وأكرم وكذا حكمها إن تقدمها لفظ كأنما كان إلا ما شذوهوا ثلاثين ويومئذ ونحوه وهو كل زمان أضيف إلى الجملة كليلتذوز مائثا وحينئذ وساعتئذ فان هذه اللفاظ كتبت فيها الهمزة ياء أو لا هؤلاء فاقها كتبت فيها واو وكان القياس أن تكتب لثلاثين ثلاثين لأن ويومئذ ونحوه يوم اذا فصل الظرف والف بعد الدال بدلًا من التنوين لكن جعل الظرف مع ادكالشئ الواحد فوصل ياء وجعلت صورة الألف ياء كما علوها في شس وكان القياس في هؤلاء هذا لاء قال أبو حيان وانما يخالف بها إلى حركتها لأن الهمزة اذا كانت أولًا فهي مبتدأة والمبتدأة لا تسهل والكتاب بنوا الخط في الاكثر على حسب تسهيلها الوجهين أحدهما ان التسهيل لغة أهل الجواز واللغة المجازية هي الفصحى فكان السكتب على لغتهم أولى والثاني انه خط المصحف فكان البناء عليه أولى مع ان القياس يقتضيه ألا ترى انوافق خط المصحف مع مخالفته القياس في مواضع كالصلاة والزكاة فهذا يجب أن كتبت أولًا على صورتها التي وضعت لها وهي صورة الألف الساكنة بأي حركة تحركت والتي هي حشو وهي ساكنة ولا تكون إلا بعد متحرك

(١) كذا في النسخ الثلاثة فليحذر



تكتب حرفاً من جنس الحركة التي قبلها لأنها تبدل به فتكتب العا في نحو رأس وبأس وكأس وياء في نحو ذهب  
وبثروا واو في نحو مؤمن وجؤنة وبؤس ويؤمن والتي هي حشو وهي متحركة بعد سا كن تكتب حرفاً من  
جنس حركتها سواء كان ذلك السا كن صحيحاً أو حرف علة لأنها تسهل على نحو فتكتب العا في نحو امرأة  
وكأمة وسأ آل ووهاآت وسوآت وياء في نحو يستم وسائل وواو في نحو السائل وأبؤس ويلوم هذا ما ذكره  
الأثرون وقد تحذف في حالة الفتح بعد الألف نحو سأل كراهة اجتماع ألفين في الخط واختار ابن مالك فيها  
يخفف بالنقل حذفها مطلقاً وأن لا تثبت لها صورة في الخط وذلك فيما إذا كان السا كن قبلها صحيحاً نحو يستم  
وتسم ويلثم أو ياء أو واو نحو هيئة وسوء فلم يبق عنده مما يكتب بحرف الالفية للالف نحو سائل والتساؤل  
ومشى على ذلك الزنجاني في شرح الهادي وكذا أبو حيان فقال في شرح التسهيل في الأمثلة الخمسة المذكورة  
والأحسن والأقرب أن لا تثبت لها صورة في الخط لافي التحقيق ولا في الحذف والنقل قال ومنهم من يجعل  
صورتها الألف على كل حال وهو أقل استعمالاً ومنهم من يجعل صورتها على حسب حركتها إلا أن كان بعدها  
حرف علة زائد للند نحو مؤسول ومسؤم فلا يجعل لها صورة ومنهم من يجعل لها صورة وذلك للفرق بين المهموز  
وغيره مثل مقول وموع قال أبو حيان وإذا كان مثل رؤس يكتب بواو واحدة مع أن تسهلاً بين الهمزة والواو  
فهذا آخرى قال وقد كتب المؤودة بواو واحدة في المصنف وهو قياس فالهمزة لا صورة لها بقي واوان ومن  
عادتهم عند اجتماع صورتين في كلمة واحدة حذف أحدهما فذلك كتبت واحدة لأنه قد يختلف في غير القرآن فيه  
أن يكتب بواو بن لأنه قد حذف من الكلمة في الخط حرف فيكره أن يحذف غيره انتهى والتي هي حشو وهي  
متحركة بعد متحركة تكتب حرفاً على نحو ما تسهل فان كانت مفتوحة بعد فتح كتبت الفاء نحو سأل فان كان بعدها  
ألف نحو ما آل وما تب فقل تحذف ولا صورة لها وقل تكتب العا ويجمع العان وان كانت مفتوحة بعد كسرة  
كتبت ياء نحو مثر وبعد ضم كتبت واو ونحو جؤن وان كانت مكسورة بعد فتح أو كسر كتبت باء كشم ومثين فان  
كان بعدها في الحالين ياء كشم ومثين فقل تحذف ولا صورة لها وقل تجعل لها صورة ويجمع يا آن وان كانت  
مكسورة بعد ضم نحو دثل وسئل فصورتها الياء على مذهب سيبويه والواو على مذهب الأخفش وان كانت  
مضمومة بعد فتح أو ضم كتبت واو كلووم ولؤم جمع لؤم كمبر جمع صبور فان كان بعدها في الحالين واو كلووم  
ورؤوس فقل تحذف ولا صورة لها وقل تجعل لها صورة ويجمع واوان وان كانت مضمومة بعد كسر نحو  
مئون جمع مائة كتبت بواو على مذهب سيبويه وياء على مذهب الأخفش والمطرقة بعد سا كن ان كان صحيحاً  
حذفت الهمزة وألقت حركتها على ما قبلها ولا صورة لها في الخط لافي الرفع ولا في النصب ولا في الجر نحو خبء  
ودفء وجزء وقل ان كان ما قبل السا كن مفتوحاً فلا صورة لها وان كان مضموماً فصورتها الواو أو مكسوراً  
فصورتها الياء مطلقاً فيهما وقل في المضموم والمكسور يكتب على حسب حركة الهمزة فيكتب الجزء والدفء  
بالواو في الرفع وبالألف في النصب وبالياء في الجر على حسب حركة الهمزة وان كان شيء من ذلك منصوباً بمنونا  
فيكتب بالألف واحدة وهي البدل من التنوين وقل يكتب بألفين أحدهما صورة الهمزة والأخرى البدل من  
التنوين وقد شمل المسئتين والخلاف فيهما قولي حذفت في الأصح وان كان السا كن معتلان كان زائداً للند  
فلا صورة لها نحو نبني ووضع رساء فان كان ما فيه الألف كسماً منونا منصوباً فكتبه جمهور البصريين بألفين  
الواحدة حرف علة والأخرى البدل من التنوين وبعضهم والكوفيون بواحدة وهي حرف العلة التي  
قبل الهمزة ولا يجعلون للالف المبدلة من التنوين صورة قال أبو حيان واتفق الفريقان على أنه ليس  
للهمزة صورة ألف في ذلك فان اتصل ما فيه الألف بضمير مخاطب أو غائب فصورة الألف واو رفعا نحو هذه ساءولك



وباء جرائع سائلك وبالف واحدة هي ألف المد نصبا نحو رأيت سائلك وإن كان ما قبله ياء والواو ونوناً  
منصوباً بفالف واحدة هي البدل من التنوين نحو رأيت نيشا وضواً وإن كان غير الله للفتحة ياء بالتحذف  
والنقل ولا صورة لها في الخط والمنطرفة بعد متحرك تكتب على حسب الحركة قبلها نحو يقرأ أو يقرئ وبوضو  
وهذا امرؤ ورأيت امرأ أو صررت بأمرئ فان كان منصوباً منصوباً فيقال يكتب بالعين وقيل بواحدة يقال  
أبو حيان وهو الأول وقيل إن كان ما قبلها مفتوحاً بفالف تحول يقرأ الآن تكون هي مضمومة قبل الواو ونحو  
يكلو أو مكسورة قبل ياء نحو من المكلى وإن كان ما قبلها مضمومة قبل الواو ونحو هذه الأكو ورأيت الأكو  
الآن تكون هي مكسورة قبل ياء نحو من الأكي إن قلنا بالتسهيل بين الهمزة والياء والواو وإن قلنا بابدال الواو  
وإن كان ما قبلها مكسوراً قبل ياء تحول يقرئ ومن المقرئ الآن تكون مضمومة قبل الواو وإن قلنا بالتسهيل  
بين الهمزة والواو والياء إن قلنا بابدال الياء وعلى الأول إن اتصل بها ضمير فعلي حسب الحركة قبلها كحالها إذا لم  
يتصل بها ضمير وقيل إن انضم ما قبلها أو أنكسر فكما قبل الاتصال بالضمير تجعل صورته على حسب الحركة قبلها  
وإن انفتح وانفتحت أو سكنت فبالألف نحو لم يقرأه ولن يقرأه أو انضمت قبل الواو ونحو هو يقرؤه هذا ما قرره  
أبو حيان وأولاهم حكى قول التسهيل أنه إذا اتصل بالهمزة الأخيرة بعد قعة أو ألف ضمير متصل فانها تعطى  
مالتوسطة وقال لانها حينئذ كأنها لم تقع أخيراً إذا لم يوقف عليها ولا يبتدأ بذلك الضمير قال وقد أحال ابن مالك  
حكم ما وليها ضمير متصل على حكم المتوسطة وقد ذكر في المتوسطة أنها تصور بالحرف الذي يؤول اليه في التضعيف  
ابدالاً وتسهيلاً قال فعلي هذا يكتب يقرأ بالألف لانها قد تخفف بابدالها لفاو بالواو لانها قد تخفف بتسهيلها  
بينها وبين الحرف الذي من حركتها يكتب ما أنا وماؤك وبماثلك بالألف والواو والياء لانها تخفف بجعلها بين  
لابلال ببدال وقيل إذا كان ما قبلها مفتوحاً أو اتصل بها الضمير فكالم متصل يعني أنها تكتب بالف نحو هذا إنك  
ورأيت نبأك وعجبت من نبأك كحالها لو لم يتصل به ضمير قال أحد بن يحيى إذا انفتح ما قبل الهمزة قبل الألف ما لم  
يفتح فان أضعفته كتبه في الخفض بياء نحو من نبته وفي الرفع بواو وفي النصب بألف قال ور بما أقروا الألف  
وجاؤا في الرفع بواو بعد هاء بياء في الخفض ولا يجمعون في النصب بين الفين فيقولون كرهت خطأه وأعجبتني  
خطأه وعجبت من خطائه والاختيار مع الواو والياء إن تسقط الألف وهو القياس فاما الألفان فان العرب  
لم تجمع بينهما ولذلك كتبوا خطأ وقرأ بالف واحدة ولو كتب بالفين كان ههنا وثق لي فرق بين الواحد  
والثنية الا أنهم اكتفوا بالدليل الذي قبله من الكلام أو بعده عليه اه وتخذف همزة الوصل خطافي مواضع  
أحدها إذا وقعت بين الواو والفاء وبين همزة هي فاء نحو فأت وعليه كتبوا وأمر أهلك والسبب في  
الحذف أنها لو أثبتت لكان جمعاً بين الفين صورة همزة الوصل وصورة الهمزة التي هي فاء الكلمة مع كون  
الواو والفاء شديدي الاتصال بما بعدهما لا يوقف عليهما دونه ولم يجمعوا بين الفين في سائر جهاتهما الاعلى خلاف  
في المنطرفة لان الأطراف محل التغيرات والزيادة فلا ولم يتقدمها شيء أصلاً أثبتت كقولك في الابتداء إثنى إلى أو بمن  
فلان وكذا لو تقدمها غير الواو والفاء نحو ثم اتوا الذي أو بمن من يقول إثنى إلى أو تقدمها الواو والفاء وليست  
فاء الكلمة همزة نحو واضرب فاضرب الثاني إذا وقعت بعد همزة الاستفهام سواء كانت همزة الوصل مكسورة  
أو مضمومة نحو أسعك زيد أم عمرو وأصطفى زيد أم عمرو فان كانت مفتوحة نحو أصطفى البنات لذكرين  
حرم فكللام ابن مالك يقتضي الحذف أيضاً قال أبو حيان وهو شئ ذهب إليه أحد بن يحيى قال والذي عليه  
أصحابنا أنه يكتب بالفين أحدهما ألف الوصل والأخرى ألف الاستفهام قال أحد بن يحيى العرب تكتفي بالف  
الاستفهام عن ألف الوصل في الألف واللام من الخط وأما اللفظ فعلي التطويل وإثباتها مثل أذكرين الله وكانهم



اكتفوا بصورة عن صورة لان صورة الف الاستفهام كمصورة الالف بعدها ولم يحذفوا في اللفظ لثلا يشته الخبر  
بالاستفهام انتهى أما الف القطع اذا وقعت بعد همزة الاستفهام فانها لا تحذف بل تصور بمجانس حركتها لانها  
حينئذ تسهل على نحو فتكتب الف في نحو أسجدوا في اثنك وواو في أو نزل وجوز السائي وثعلب الحذف  
في المفتوحة فتكتب أسجد بالالف واحدة غير أن السائي قال المحذوف الف الاستفهام وثعلب قال المحذوفة الثانية  
وجوز ابن مالك كتابة المكسورة والمضدومة بالالف نحو أياك أنزل الثالث من لام التعريف اذا وقعت بعد لام  
الابتداء أو لام الجر نحو ولدار الآخرة للذين أحسنوا وكان قياسها الاثبات كما كتبوا في لابنك قائم ولا بنك  
ما وجب حذفها خوف التباسها بالانافية وزعم العراء أن سببه اجتماع ثلاثة أشكال متشابهات في الخط لان  
اللام مثل الالف واجتماع الامثال يستقل لفظا كذلك خطأ وزعم بعضهم أن سببه في لام الجر شدة اتصالها بما بعدها  
فكانت ككلمة واحدة وهمزة الوصل لا تكون حشو ووزعم بعضهم أن الالف لا تحذف مع لام الابتداء فرقا بينها وبين  
لام الجر ولو وقع بعد اللام الف وصل بعدها لام من نفس الكلمة كتبت الالف على الأصل نحو جئت لا لتقاء  
زيد فان أدخلت الالف واللام وأدخلت لام الجر حذفت همزة الوصل فكتبت للتقاء الرابع من أول بسم الله  
الرحمن الرحيم وكان القياس أن يكتب باسم بالالف كما يكتب بابن لكن حذفوها لكثرة الاستعمال ولا تحذف  
في غير البسملة من أنواع التسمية نحو باسم الله بدون الرحمن الرحيم وباسم ربك وزعم بعضهم انها لم تحذف في البسملة  
أيضا وانما كتبت على لغة من يقول سم الله والأصل بسم الله ثم خفف على حد قولهم في ابل بل والتم التخفيف  
قال أبو حيان والأحسن جعل اللفظ على اللغة الفصحى ادلو كان حذف الالف لتلك اللغة لجاز إسقاط الالف  
في جميع المواضع وليس كذلك وزعم الأحفش أن سبب حذفها كون الباء لا يوقف عليها فكانها والاسم شيء  
واحد وجوز الفراء حذفها من باسم الله بحراها ومرساها وباسم الله بدون الرحمن الرحيم لانها كالمعها فحذفها  
للاستعمال وجوز بعضهم حذفها من بسم الله ولم ينو معها الرحمن الرحيم بشرط أن لا تكون الاضافة الى الله  
وان لا يكون للباء تعلق به في اللفظ وان لا يكون قبلها كلام فان فقد شرط مما ذكر لم يجز الحذف نحو باسم ربك  
تبركت باسم الله أبدأ باسم الله وجوز السائي حذفها ولو أضيف الاسم الى الرحمن أو القاهر وقال الفراء هـ نادا  
باطل لا يجوز أن يحذف الالف لانها كثرت معه فاذا عدوت ذلك أثبت الالف وهو الصواب الخامس من ابن  
الواقع بين علمين صفة مفردا سواء كانا اسمين أم كيتين أم لقبين أم مختلفين نحو هذا زيد بن عمرو وهذا أبو بكر بن  
أبي عبد الله وهذا ابنة بن قفة ويتصور في المختلفين ستة أمثلة وحكى أبو القحح عن متأخري الكتاب انهم  
لا يحذفون الالف مع الكنية تقدمت أو تأخرت قال وهو مردود عند العلماء على قياس مذهبهم لان حذف  
التنوين مع المكني كحذفه مع الأسماء وانما هو لجعل الاسمين اسما واحدا فحذفت الالف لانه توسطت الكلمة اه  
وقال أبو حيان الالف تحذف من الخط في كل موضع يحذف منه التنوين وهو يحذف مع المكني مثل ما يحذف  
مع الأسماء الاعلام قال

فلم أجـ بن ولم أنكل ولكن \* يمت بها أباصخر بن عمرو

قال وسرط ابن عصفور أن يكون ابن مذكرا وهو خلاف ما جزم به ابن مالك من الحاقهم فلانة بنت فلانة بفلان  
ابن فلان ولو لم يكن ابن صفة بل كان بدلا أو خبرا لم تحذف ألفه

﴿ص﴾ ويوصل مركب المزج وكل كلمة على حرف يقبل الوصل والضمير المتصل وعلامات الفروع وما  
ملغاة أو كافة ولو في قلماني الأصح وكلان لم يعمل فيها ما قبلها واستفهامية بعن ومن وفي لا بموصولة في الأصح وفي  
نعما وبسماء وجهان ومن عن لا بعن مطلقا في الأصح واستفهامية بعن لامع وان بلا وفي أون وكى خلف وتحذف



نون ذى النون ولا توصل لن ولم وأم وشذوصل ويكأنه وويلمه ونحو يومئذ وثلاثة  
 (ش) النوع الثانى أحكام لوصل والفصل فالأصل فصل الكلمة من الكلمة لأن كل كلمة تدل على معنى  
 غير معنى الكلمة الأخرى فكأن المعنيين مقبران فكذلك اللفظ المعبر عنهما يكون وكذلك الخط النائب عن  
 اللفظ يكون مقبزا بفصله عن غيره ونخرج عن ذلك ما كذا كشيء واحد فلا تفصل الكلمة من الكلمة وذلك  
 أربعة أشياء الأول المركب تركيب مزج كعطيك بخلاف غيره من المركبات كغلام زيد وخمسة عشر وصباح  
 مساء وبين بين وحيص بيص الثانى أن تكون إحدى الكلمتين لا يبتدأ بها إلا الفصل فى الخط يدل على  
 الفصل فى اللفظ فإذا كان لا يمكن فصله فى اللفظ فكذلك ينبغي أن يكون فى الخط وذلك نحو الضمائر البارزة  
 والمتصلة ونون التركيد وعلامات التانيث والثنائية والجمع وغير ذلك مما لا يمكن أن يبتدأ به الثالث أن تكون  
 إحدى الكلمتين لا يوقف عليها وذلك نحو باء الجر ولامه وكافه وفاء العطف والجزاء ولام التأكيد فان هذه  
 الحروف لا يوقف عليها ونخرج عن ذلك واو العطف ونحوها فانها لا توصل لعدم قبولها للوصل الرابع ما يندكر  
 من الألفاظ فتوصل ما إذا كانت ملغاة نحو مما خطاياهم أيضا تكونوا فاماترين وإنما وحيثما وكيفما  
 وأما أنت منطلقا انطلقت وإذا كانت كافة نحو كماور بما وإنما وكأينما وليتها وألما واستثنى ابن درستويه  
 والزنجاني ما فى ما فقالا هم تفصل وتوصل بكل ان لم يعمل فيها ما قبلها وهى اللفظة نحو كل ما جئت أكرمك  
 كما رزقوا ثمرة فا قالوا بخلاف لى يعمل فيها ما قبلها فانها تكون حينئذ مناسبا مضافا اليه كل نحو  
 وأتاكم من كل ما سألوه وتوصل ما الاستفهامية بعن ومن فى لأنها تحذف ألفها مع الثلاثة وتصبح على حرف  
 واحد فسن وصلها بها نحو عم يتساءلون ثم هذا الثوب فم أنت من ذكر أعاء ولا توصل ما لشرطية بواحد  
 من الثلاثة قال أبو حيان القياس يقتضى أن تكتب معها مفصلة وقال فى ما الموصولة مع الثلاثة ثلاثة  
 مذاهب أحدها أنها تكتب متصلة معها لاجل الادغام فى عن ومن وهو مذهب ابن قتيبة فتعور رغبت عما  
 رغبت عنه وعجبت عما عجت منه وفكرت فيما فكرت فيه والثانى أنها تكتب مفصلة على قياس ما هو من  
 كلمتين وهو قول أصحابنا وبه جزم ابن عصفور وهو أرجح لأنه الأصل ولأن علة الوصل الآتية فى عن وهو التباس  
 اللغتين خطأ مفقودة فى مما والثالث أن الغالب تكتب موصولة ويجوز كتبها مفصلة وهو اختيار ابن مالك  
 وفى ما مع نعم ونسب وجهان أحدهما أن قتيبة الفصل على الأصل والوصل لاجل الادغام فى نعماء وحلت  
 بشما عليها وقد رسم فى المصحف بالوصل وتوصل من من مطلقا سواء كانت موصولة أم موصوفة أم استفهامية  
 أم شرطية نحو أخذت مما أخذت ومن أنت ومن تأخذ آخذه وانما وصات بها لأجل اشتدادها خطأ كتبها  
 من من فوصلا وأدغمت نون من وميم من ونزلت منزلة المدغم فى الكلمة الواحدة فلم يجعل لها سورة هذا ما قاله  
 ابن مالك وقال ابن عصفور توصل الاستفهامية فقط لاجل اختتامها ويفصل غيرها على الأصل قال أبو حيان  
 وقول ابن مالك أرجح دللنا الى علة الاشتباه فى الخط وفى من سواء كانت استفهامية أم موصولة أو شرطية  
 مع عن رأيان قال ابن قتيبة تكتب عم متصاه على كل حال لاجل الادغام كما تكتب عم وعماء وعن تسأل  
 ورويت عن رويت عنه وعن ترضى ارضى عنه قال أبو حيان وزعم غيره أنه لا يؤثر فى ذلك الادغام لانهما  
 كلمتان وعليه ابن عصفور وأما ابن مالك فقال ان الغالب الوصل ويجوز الفصل وتوصل من الاستفهامية بى قول  
 واحد نحو ومن تفكر وتوصل إن الشرطية بلا نحو إلا تفعلوه إلا تنصروه وفى أن الناصب مع لا ولأن  
 أحدهما أنها تكتب مفصلة مطاننا قال أبو حيان وهو الصحيح لأنه الأصل ولثانى أن الناصبة بوصل بها والمخففة  
 من الثقيلة يفصل منها وهو قول ابن قتيبة واختاره ابن السير وعلاء ابن اضرئع بأن الناصبة شديدة الاتصال



بالفعل بحيث لا يجوز أن يفصل بينها وبينه والخففة بالعكس بحيث لا يجوز أن تتصل به فحسن الوصل في تلك  
والفصل في هذه خطأ وفي كى مع لا قولان قال ابن قتيبة تكتب منفصلة كى لا تفصل كما تكتب حتى لا تفعل  
منفصلة وقال غيره تكتب متصلة وما وصل من المذكورات محاقبه نون وهو من وعن وإن وأن حذف نونه  
للادغام كما مر في الأمثلة ولا يوصل إن ولم وأم بشئ وما وقع في رسم المصحف من وصل، ألن نجتمع عنظامه، هلم  
يستجيبوا لكم، أمن هو قانت، فهو مما لا يقاس عليه كسائر ما رسم فيه مخالفا لما تقدم ولما يأتي وأما مع إذا اتصلت  
بمن فانه تكتب مفصلة قاله ابن قتيبة قال أبو حيان قال بعض شيوخنا أن سبب ذلك قلة الاستعمال والأما  
الفرق بين مع وبين في قال وقد يمكن أن يفرق بالاسمية فان في لا تكون إلا حرفا ومع اسم وهي أيضا تفصل عما  
بعدها فتقول معا فلذلك فصلت بخلاف في ومما وصل شدوذا وكان قياسه الفصل ويكافئه لا به مركب من وى  
بمعنى أعجب وكأنه وويله والأصل ويل أمه ويومئذ ونحوه من الظروف المضافة لاذ وثلاثة ونحوه وفي حفظي  
إن الوصل خاص بثلاثمائة وستائة فقط وأظن ذلك في شرح الهادي للزنجاني ولبس بمحاضر عندي الآن

ص **و** زيدت ألف بعد واو الجمع متطرفة في ماض وأمر وفي المضارع رأيان لا اسم خلافا للكوفيين ولا  
مضارع مفرد مطلقا خلافا للكسائي ولا رفعا خلافا للفراء وفي مائة ومائتين في الأشهر وواو في أولئك وأولوا  
وأولات وفي يأوخي عسده بعضهم وعمر وعامرا فرقان عمرو ومن ثم لم تزد منصوبا قال ابن قتيبة ولا مضاهيا لمضمر  
والزنجاني ولا مضغرا ومعرفة بأل وقافية

ش **النوع الثالث** أحكام الزيادة فتزاد ألف بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة بفعل ماض وأمر نحو ضربوا  
واضربوا ولا تزد بعد غير واو الجمع نحو يغزو ويدعو خلافا للفراء فانه يجب أن يلحق في حالة الرفع خاصة  
والكسائي حالة النصب تحولن يغزو وازيد بالألف ولن يغزوك بالألف فرقا بين الاتصال والانفصال ولا بعد  
واو الجمع غير المتطرفة نحو ضربوك واضربوه ولا بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة باسم نحو ضاربوا زيد لعدم لزوم  
هذه الواو وأجاز الكوفيون لحاقها فيكتبون نحو ضاربوا زيد وهو بالألف كما ترى وكذا بنوز يد بخلاف أو  
زيد وأخوز يد واختلاف البصريون في الحاقها بالمضارع إذا اتصلت الواو به متطرفة تحولن يضربوا غالا أخفش  
يجعله كالماضي والأمر في لحاق الألف وبعض البصريين لا يلحقها وقد اختلفوا في سبب زيادتها فبال  
الخليل لما كان وضعها على المد وعلى أن لا تتحرك أصلا زادوا بعدها الألف لأن فصل صوت المد بها ينتهي إلى  
مخرج الألف وقال بعضهم فصلوا بها بين الضمير والمفصل والضمير المتصل نحو ضربوهم إذا كان الضمير مفعولا لم  
يكتبوا الألف وإذا كانت كيدا كتبوا فرقا بين الضميرين ويترك الألف في خط المصحف في، وإذا كانوا أو  
وزنوه، استدلو على أن الضمير مفعول وأنه ليس ضمير رفع منفصلا تؤكد الواو الجمع ثم اطردت زيادة هذه  
الألف في كل واجع وإن لم يلحقها ضمير وذهب الأخفش وابن قتيبة إلى أنها فصل بها وبين واو الجمع وواو  
النسق نحو كفروا وردوا ووجأوا ونحوها من الواو المنفصلة عن الحرف قبلها هذا هو الأصل ثم حذفوا على  
ذلك من الواو المتصلة بالحرف قبلها نحو ضربوا ليكون الباب واحدا ولهذا لم تلحق بالمفرد نحو يدعو لأنها  
لا اتصالها لا يعرض فيها من اللبس ما يعرض مع واو الجمع ولذلك سموها هذه الألف ألف الفصل وعلل مذهب  
الفراء بأنها زيدت للفرق بين الواو المتحركة والواو الساكنة وعلل مذهب الكسائي بأنها زيدت فرقا بين  
الاسم والفعل وقال بعضهم فرقوا بها بين الواو الأصلية والواو الزائدة وزيدت ألف أيضا في مائة قال أبو حيان  
وذلك للفرق بينها وبين منه وكانت الزيادة من حروف العلة لأنها تكثر زيادتها وكانت الغالنها تشبه الهزمة  
ولأن الفتحة من جنس الألف ولم تكن ياء لأنه كان يجتمع حرفان مثلاً ن ولا واو الاستثقال الجمع بين الياء والواو



وجعل الفرق في مائة دون منه إملاان مائة اسم ومنه حرف والاشم أجل للزيادة من الحرف وإملاان المائة  
محدوفة اللام بدل على ذلك أمأيت الدراهم فجعل الفرق في مائة بدلًا من المحذوف مع كثرة الاستعمال ولذلك لم  
يفصلوا بين فئة وفيه لعدم كثرة الاستعمال وقال محمد بن حرب البصري المعروف باللهم صاحب الأخفش  
كانت هذه الألف في مائة أولى منها عنه لأن أصل مائة مئبة على وزن فعلة من مئيت وهمزة تقع مفتوحة في لفظ  
ألف وينكسر ما قبلها فيستحق بذلك أن تكتب ياء فالزموها العلتين جميعا لياء الكسرة والألف المفتحة ولأن  
العدد أولى بالتوكيد والعلامات من غيره اه قال أبو حيان والدليل على أن الأصل في مائة مئبة قول الشاعر  
فقلت والمرء تخطيه مئبته \* أدنى عطيته أياي مياآت

وضعف السكوفيون تعليل البصريين بأن مائة اسم ومنه حرف فهما جنسان مختلفان والفرق ينبغي أن يجعل  
في متعدد الجنس بدل على ذلك أنهم لم يفرقوا بين فئة وفيه لاختلافه قالوا وإنما يبدف فرقا بينها وبين فئة ورثة في  
انقطاع لفظها في العدد وعدم انقطاع فئة ورثة لأنك تقول تسع مائة ولا تقول عشر مائة بل تقول ألف وتقول في  
تسع فئات وتسع رئات وعشر فئات وعشر رئات فلا ينقطع ذكرها به في التعبير فلما خالفها فهاذا كرخالغوا بينها  
وبنها في الخط قال أبو حيان وقد رأيت بخط بعض النحاة مائة هكذا بألف عليها همزة الهمة دون ياء وقد حكى  
كتب الهمزة المفتوحة إذا انكسر ما قبلها بالألف عن حذاق المعويين منهم الفراء روى عنه أنه كان يقول  
يجوز أن تكتب الهمزة ألفا في كل موضع وقال ابن كسان ومنهم من يكتب الهمزة ألفا على حركاتها في نفسها وإن  
كان ما قبلها مكسورا قال أبو حيان وكثيرا ما كتب أنا مئة بغير ألف كما تكتب فئة لأن كتب مائة بالألف خارج  
عن الألفية والذي اختاره أن تكتب بالألف دون الياء على وجه تحقيق الهمزة أو بالياء دون الألف على وجه  
تسهيلها قال وحكى صاحب البديع أن منهم من يحذف الألف من مائة في الخط قال وأما زيادة الألف في مائتين  
فهي خلاف منهم من يزيدها وهو اختيار ابن مالك لأن التثنية لا تغير الواحد عما كان عليه بخلاف الجمع ومنهم من  
لا يزيدها ككلم يزيدها في الجمع في الجمع لأن موجب الزيادة قد زال واتفقوا على أنها لا تزداد في الجمع نحو مئآت  
ومئون وزيدت واو في أولئك وأولوا وأولات قال أبو حيان أما أولئك فتطابقن الصوص على أنهم زادوا الواو  
فيها غرقا بينها وبين الياء وكانت الواو أولى من الياء لما سببه ضمها الهمزة ومن الألف لاجتماع مثلين وجعل  
الفرق في أولئك لأن الزيادة في الأسماء أكثر ولأن أولئك قد حذفت منه ألف فكانت الزيادة فيه أولى ليكون  
كالعوض من المحذوف وزعم السكوفيون أن ذلك للفرق بينها وبين أولئك الاسمية لأن إلى قد تستعمل أسماء  
حكوا من كلام العرب انصرفت من الياء وهذا منهم بناء على أن الفرق إنما جعل في متعدد الجنس قال وأما  
أولوا وولات فلم اظفر في تعليله بنص ويمكن عندي أن يكونوا زادوا الواو فيه للفرق بين أولى في حالة النصب والجر  
وبين إلى الجارة وجاءت حالة الرفع على حالة النصب والجر وجعل التأنيث في أولات على التذكير في أولى قال وأما  
في أوتى حالة التصغير فزادها بعض أهل الخط فرقا بينها وبين أوتى المكبر وكانت الزيادة في التصغير لأنه فرع  
والفروع أجل للزيادة ولأنه قد يغير لاجل التصغير والتغيير يأنس بالتغيير وكانت الواو المناسبة ضمها الهمزة  
وأكثر أهل الخط لا يزيدها لأن التصغير فرع من التكبير وإس ببناء أصلي اه وزيدت الواو أيضا في عمرو  
وذلك للفرق بينه وبين عمر ولهذا اختصت بحالة الرفع والجر لأنه حالة النصب يكتب بألف دون عمر فيظهر الفرق  
وكانت الزيادة وأولاه لا يقع فيها لبس إذ لو كانت ياء لا لبس بالمضاف إلى ياء المتكلم أو الغا لا لبس المرفوع  
بالمندوب وجعلت في عمر ولأنه أخف من عمر من جهة بنائه على فعل ومن جهة انصرافه وذكرا بن قتيبة (١)



﴿ص﴾ وحذفت لام التعريف من موصول الا اللذان وفي الليل والليلة وقيل واللطيف وجهان ومما اجتمع فيه ثلاث لامات والألف من الله وإله والرحن والحارث علما لم يجردا والسلام عليكم وعبد السلام وسبحا الله وما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة مالم يلبس أو يحذف شيء ومن ملائكة وسهواب ومفاعيل ومفاعيل ان أمن قيل ولم يؤد الى مثلين وفاعلات وفاعلين غير ملبس. لا مضاعف ولا معتل لام ومن ذلك وأولئك وثلاث وثلاثة وثلاثين وثمانية وثمانى وفي ثمانين وجهان ولكن ولكن وهاء مع الله والاشارة خالية من السكاف إلا تاونى ومضمرا أوله همزة وقيل هى المحذوفة ياء مع همزة لا كآدم وقيل هى المحذوفة قيل ومع غيرها وأحد لئنين من ثمانين مالم يلبس وجوز ابن الضائع كتابة واوين

﴿ش﴾ النوع الرابع أحكام الحذف فتحذف لام التعريف من الذى وجمعه وهو الذين ومن التى وفروعه وهو التثنية والجمع نحو التان والتين والأتى والائى كراهة اجتماع مثلين فى الخط وتثبت فى مثنى الذى خاصة وهو اللذان والذين فرق بينهما وبين الجمع ولم يثبت فى مثنى التى لانه لا يلبس بجمعه وقال أحد بن يحيى كتبوا اللاتى واللاتى والثى التى وأسقطوا الا ما من أولها والفا من آخرها وهذا للاستعمال لانه نقل فى الكلام مثله ويدل عليه ما قبله وما بعده ولو كتب على لفظه كان أوثق اه قال أبو حياز وكلامه يدل على حذف اللام من أوله والألف من آخره معا والذى عهدناه فى الكتاب انه لا تحذف الألف لثلاث يلبس بالمفرد قال فان قلت اللام الزم فى الله فهل احذفت قبل لما حذفت الألف منه كرهوا حذف اللام مع أنها لو حذفت لالتبس بالله لان الله تحذف وفى الليل والليلة وجهان الحذف والاثبات والقياس كتبه بلامين والحذف أجود لان فيه اتباع خط المصحف قال أبو حيان وزاد أحد بن يحيى اللطيف فعده مع الليل والليلة فيما كتب بلام واحدة قال لانه عرف فاستخف قال وكتبوا اللهم واللعب واللحم بلامين ولو كتب بلام لجاز وتحذف لام التعريف أيضا مما اجتمع فيه ثلاث لامات كراهة اجتماع الأمثال نحو لله للسان للدار وتحذف اللام من اسم الله وكان القياس اثباتها كما فى اللام لكنه قد تصرف فيه بأنواع من التصرفات التى لا تجوز الا فيه ولانه لا يلبس إذ لا مشاركت فى هذا الاسم وكثرة الاستعمال فهذه أشياء تحسن الحذف وأما قولهم لاه أبوك يريدون لله أبوك فاهم كتبوه بالألف لاجل ما حذف منه من حرف الجر والألف واللام ولا يرد ذلك على عبارة المتن لانه خص فيه الحذف بلفظ الله ويحذف أيضا من إله ومن الرحمن لكثرة الاستعمال مع أنه لا يلبس وشرطه أن لا يجرد من الألف واللام فان جرد منه ساكتب بالألف واللام نحو رجحان الدنيا والآخرة وحذفت أيضا من الحارث علما لكثرة الاستعمال بخلافه صفة وشرطه أيضا أن لا يجرد من الألف واللام فان جرد منها كتبت بالألف نحو حارث اثنا يلبس بجرد علما واللبس مع اللام مفقود لانها لا تدخل على كل علم وحذفت أيضا من السلام عليكم وعبد السلام ومن سبحان الله بخلاف سبحان الله كراهة والهاء فى الثلاثة وفى جميع ما يأتى كثرة الاستعمال وحذفت أيضا مما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف سواء كانت عربية كالك وصالح وخالد أم عجمية كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق وهرون وسليمان قال أبو حيان وذكر بعض شيوخنا أن اثباتها فى نحو صالح وخالد ومالك جيد وكذا قال أحد بن يحيى أنه يجوز فيه الحذف والاثبات ولا يحذف مما لم يكثر استعماله كحاتم وجابر وحامد وسالم وطالوت وجالوت وهاروت وماروت وهامان وقارون ويأجوج ومأجوج وقد حذفت فى بعض المصاحف من هاروت وماروت وهامان وقارون ولان الصفات كرجل صالح ورجل مالك ولا مما لم يزد على ثلاثة كآوس بن لأم وابن دأب وسامة وهالة ومما حذف منه شئ آخر كاسرائيل حذفت إحدى يائيه وداود حذفت إحدى واويه ولا إذا خيف اللبس كما هو وعباس لو حذف لالتبس بعمر وعيس وحذفت أيضا من ملثكة لانه لا يلبس لفظ مع كثرة الاستعمال وحذفت أيضا من



مفاعيل ومفاعيل إن أمن التباسه بالمفرد كحريب وتمثيل وشيطان لأن مفردهما عراب وتمثال وشيطان بخلاف ما يلتبس به كدراهم فيكتب بالألف لئلا يلتبس بدهم قال أبو حيان ويجوز الإثبات فيما يلتبس أيضا وهو أجود قال وشرط بعض شيوخنا لجواز الحذف شرطا آخر وهو أن لا تكون الألف فاصلة بين حرفين متماثلين نحو سكاكين ودكاكين ودنانير فلا تحذف الألف لئلا يجمع مثلان في الخط وهو مكرره ككرهاته في اللفظ وحذفت أيضا من فاعلات أي مما كان فيه ألغان من جمع المؤنث السالم نحو صالحات وعابدات وذاكرات ونسبه سموات وإن لم يكن على وزن فاعلات فلذا صرح به في المتن وحمل جمع المذكر السالم على جمع المؤنث وإن لم يكن فيه ألغان نحو الصالحين والقانتين والظالمين والكافرين والخاسرين وشرط الحذف من جمع المؤنث والمذكر أن يكون غير ملتبس ولا مضاعف ولا معتل اللام فلا يحذف من نحو الطالحات لالتباسه بطلحات ولا من نحو حاذرين لالتباسه بمحذرين وهما مختلفان في الدلالة ولا من نحو شبابت والعادين لأنه بالألف ولا من نحو راميات والرامين المدغم والمدغم فيه شكلا واحدا ولذلك كتبوا في المصحف الضالين والعادين بالألف ولا من نحو راميات والرامين لأنه حذف من الرامين لام الفعل وحلت عليه الراميات وإن لم يكن فيه حذف كما حمل الحذف من الصالحين والصالحات وإن لم يكن فيه إلا أن وهذا من تعاكس النظائر والتعارض حيث حمل الإثبات في المؤنث على الإثبات في المذكر كما حمل الحذف في المذكر على الحذف في المؤنث وحذفت أيضا من علم في آخره الألف والون كسفين وعمرن وعثمان وما أشبهه في كثرة الاستعمال نسبة عليه أبو حيان وهو داخل في مسألة الأعلام الزائدة على ثلاثة وحذفت أيضا من ذلك وأولئك بخلاف ذا وأولا مجردين من حرف الخطاب وهذا وهو لا تلك مقرون بحرف الخطاب وهما متبنيان ومن ثلث وثلاثة بخلاف ثلاث المعدول فإنه لم يكثر كثرتهما ولأنه لو حذف منها لالتبس بثلاث ومن ثلثين وثمانية وثمانين بإثبات الياء بخلاف ثمان بحذف الياء فلا تحذف منه الألف فرار من وإلى الحذف وكثرته وفي ثمانين وجهان الإثبات لأنه حذف منه ياء المفرد والياء الموجودة فيه ياء إعراب والحذف لأن الياء المحذوفة عاقبتها ياء أخرى لأنهما لا يجمعان فكانت الياء موجودة إجمالا للعاقبة مجرى المعاقبة والإثبات اختيار ابن عم فروه وثمانون بالواو وحكمه حكم ثمانين بالياء في جواز الوجهين وحذفت أيضا من اسكن ولكن ومن هالتبني مع الله نحو هالتبني لأنه لم يستعمل إلا معه فكانت حرف واحد ونص أحمد بن يحيى على أن المحذوف همزة الله وتحذف أيضا ألف هاع اسم الإشارة الخالي من الكاف نحو هذا وهذه وهؤلاء كثرة استعماله مع الله حتى صار كلفظ مذكر بخلاف المتصل بالكاف فإنه يجب فيه الإثبات نحو هاداك وكذاها المتماثلتان في تكتب بالألف نحو هانا وهاتان وتحذف أيضا ألف هاع مضمرا أوله همزة نحو هاتم هانا هانت بخلاف نحن قال أحمد بن يحيى قال الكسائي في هاتم وهانا حذفوا الف ها وايس بشئ إنما حذفوا الهمزة بدليل أنهم لم يحذفوها في هاتم نحن فدل على أن المحذوفة في هاتم وهانا هي الثانية لا الأولى وحذفت أيضا من ياء التي للنداء المتصلة بهمزة ليست كهمزة آدم سواء كانت قطعاً نحو يا إبراهيم ياسحق أو وصلاً نحو يا بن آدم كراهة اجتماع الفين قال أبو حيان ونص أحمد بن يحيى على أن الألف المحذوفة هي صورة الهمزة لا ألف يا وهو خلاف قول ابن مالك رأنا نحو آدم فلم تحذف ألف يامعه لأنه حذف منه الألف المبدلة من فاء أفعل فلم يجمعوا عليه حذف الفين قال أبو حيان ومفهوم كلام ابن مالك أنه لا يجوز حذف في نحو يا جعفر ويا زيد لأنه لم يتصل بهمزة ونص أحمد بن يحيى على أنه يجوز في مثل ذلك الإثبات والحذف كأنهم جعلوا يامع ما بعدهما شيئا واحداً أقاموا ياء قام الألف واللام بدليل أنهم لا ينادون بيا ما هاهنا فيه فلذلك حذف الألف وتحذف إحدى لينين متماثلين كآدم وآمن وآل وإسرائيل وبني وداود وطاوس ويستون ويلون ويأوا إلى الكهف وجاؤا وباؤا وشاؤا كذا جزم به ابن مالك بشرط أن لا يلبس كقرا



حذروا من التباس المثني بالمفرد وقارين حذروا من التباس المثني بالجمع وقول وصول حذروا من التباسه بقول وصول قال أبو حيان ولم يبين أيهما المحذوف فالقياس يقتضي أنها الساكنة لثقل المتحركة بالحركة قال وجوز بعضهم كتابة الواو بن على الأصل واختاره ابن الصائغ والقياس خلافه كراهة اجتماع المثليين ولو اجتمع ثلاث مماثلات في كلمة أو كلمتين حذف أيضا واحد نحو يا آدم ومسا آت وبرآت والنيين ونجيين لسووا ومسوون

﴿ص﴾ وتوب الياء عند الجمهور عن ألف مخنوم بها اسم أو فعل نالته مبدلة من ياء أو أربعة فصاعدا مطلقا ما لم تلي ياء في غير محيي علمائيل أو غيره فان وليها ضمير متصل أو تاء فتقولان والأصح في كلتا الالف إلا لذي وعلى الأول إن نون فتالها قال سيبويه المنصوب بالالف وغيره ياء وتعرف الياء بالتثنية والجمع والكسرة والأسناد إلى الضمير والمضارع وكون الفاء أو العين واو أو لا يكتب بالياء مبنى غير متي ولا حرف غير بلي والي وعلى وحدي إلا موصولة بما استفهامية

﴿ش﴾ النوع الخامس أحكام البديل فتكتب كل الف أربعة أو خمسة أو سادسة في اسم أو فعل ياء نيابة عن الالف سواء كان أصلها الياء أم الواو أم كانت زائدة لاحقا أو لتأنيث أو لغير ذلك كجلى وملهى ومغزى وأعطى ويخشى والخوزلى واقتضى واعتزى ويخشى ومستقصى واستقصى ويستقصى وقبضى الآن تكون تالية لياء كدنيا ومحيا وأحيا وخطايا واستحياء لا يحى علمائيل يكتب بالياء فرقا بين يحيى الاسم وبين يحيى الفعل والحق المبرد يحيى كل علم منقول من الفعل كأن يسمى بأغيا فكتب بالياء وألحق أيضا أبو جعفر النحاس كل علم منقول من الاسم كروا يا علماء فكتبه بالياء فرقا بينه وبين روايا بالجمع كما فرقوا بين يحيى العلم والفعل والجمهور يكتب الجميع بالالف فان اتصل بالكلمة ضمير متصل بخلاف منهم من يكتبه بالياء ومنهم من يكتبه بالالف نحو ملهاك ومستدعاه كذا حكى الخلاف في التسهيل ولم يرجح شيئا قال أبو حيان واختيار أصحابنا كتبه بالالف اذا اتصل به ضمير نصب أو خفض سواء كان ثلاثيا أو أزيرا لا احدى خاصة فتكتب بالياء حال اتصالها بضمير المخفض نحو أحديهما كالحادون الاتصال واختلفوا اذا اتصل بباء تأنيث تقاب في الوقف فذهب البصريون إلى أنها تكتب ألفا لتوسطها وأجاز الكوفيون كتبها ياء ولم يعتدوا ببناء التأنيث وسواء في ذلك أيضا الثلاثي والأر يد هذا كله تفريع على القول المصدر به وهو الأشهر وحكى ابن عصفور أن الفارسي زعم أنه لا يكتب كل ما تقدم ذكره إلا بالالف أبدا وكذا الثلاثي الآتي كما أن الهمزة المنقلبة عن ياء أو واو في مثل رداء وكساء لا تكتب أبدا إلا على صورتها لا على أصلها ورده ابن عصفور بأن الالف المنقلبة ترجع إلى أصلها في بعض الأحوال كرجحان ورميت فجعلوا الخط في سائر المواضع على ذلك والهمزة لا تعود إلى أصلها في موضع من المواضع وقال ابن الصائغ هذه الحكاية بعيدة جدا عن الفارسي بل مراده أنه القياس قال وللغاري أن يقول إن كانت الهمزة الرجوع إلى الياء في بعض المواضع فلتكتب المنقلبة عن الواو والرجوع إلى الياء في بعض المواضع وإن كانت الهمزة التفریق لم الاعتراض بالهمزة بل الأولى أن يقال للفارسي فرقت العرب في الهمزة بين هذين الالفين بالامالة فحمل الخط فيهما على ذلك ولم يفرق بين الهمزتين وقال أبو حيان في المسند ثلاثة مذاهب مذهب الجمهور ومذهب الفارسي والثلث أنه لا تنزم ألف ولا ياء بل يجوز أن تكتب بالياء وهو الاختيار ويجوز أن تكتب بالالف وذلك قليل قال وقد رأيت بخط بعض النحويين وهو عيسى الملقب عيسا بالالف في كتاب قرئ عليه وأما الالف الثالثة فذهب الجمهور إلى أنها إن كانت مبدلة من ياء كتبت أيضا ياء نحو رعى ورى وإن كانت محمولة الأصل ككساء أو كانت مبدلة من واو كعصاء وغزاة كتبت بالالف ومقابل الجمهور قول الفارسي المفسد أنه



لا يكتب نون بالياء وقول الكسائي ان ما كان من الفعل عينه همزة نحو شاء فانه يجوز ان يكتب بالياء وان كان من ذوات الواو كراهة اجتماع الفين وما كان من الاسم على وزن فعل فانه يكتب بالياء ابدا وان كان من ذوات الواو نحو الكبي والبصريون لا يجوزون شيئا من ذلك ومذهب البصريين في كذا ان يكتب بالالف لأن الفها منقلبة عن واو ومن زعم انها منقلبة عن ياء كما ذهب اليه العبدى فانه يكتبها بالياء وكتبت على الاول كتابا بالالف حملا على كذا وكان القياس ان تكتب بالياء لان الفها رابعة ويعرف كون الالف مبدلة من الياء بالانقلاب في التثنية نحو رحي ورحيان أو في الجمع بالالف والتاء نحو حصي وحصيات أو في المرة نحو رمية أو في الاسناد الى الضمير نحو رميت أو في المضارع نحو يرمى ويكون الفعل معتل العين أو الفاء بالواو نحو هو يرمى وفي ولا يكتب اسم مبنى بالياء الا متى لاماتها ولا شيء من الحروف بالياء الا بلى لاماتها أيضا وعلى وحى والى لعودها ياء في اليه وعليه قال ابن الانباري وانما كتبت حتى بالياء وان كانت لا تمال فرقا بين دخولها على الظاهر والمضمر فلم يزل فيها الالف مع المضمر حين قالوا احتاي وحتاك وحتاه واصرف الى الياء مع الظاهر حين قالوا حتى زيد انتهى فان وصلت الثلاثة بما الاستفهامية كتبت بالالف لوقوعها وسطا نحو الام وعلام وحاتم وقال الزجاجي اذا أشكل عليك شيء من ما آخره ألف فاكتبه بالالف لانه الاصل وكما ذهب بعضهم وهو الصحيح الى ان جميع ما جاز يكتب بالياء جاز ان يكتب بالالف

✽ ص ✽ ورسم المصحف تتبع ومن قبل خطان لاية اسان خط المصحف والعروض أما القافية فالقيدة تستوفي حروفها الا ما يتم الوزن دونها فان كان الروي العا فيها ابدا والمطلقة صبا بالالف والمختار حذف صلة غيره والممدودة بالفين وما مر من زيادة أو حذف أو بدل مفقود

✽ ش ✽ رسم المصحف تتبع لاتباع السافر رضي الله عنهم وقد وقع فيه أشياء كثيرة من الوصل والفصل والزيادة والحذف والبدل على خلاف ما تقدم تقريره كوصل . ألن نجتمع عظامه . أمن هو قانت . وفصل وزيادة ياء في بأيديهم نبا المرسلين . ولانهم وملائهم . وألف في الربوا ان أمرؤا . وحذف ألف نسوا وكتابة واو صورة الهمزة وزيادة ألف بعدها وكتابة ما زكى بالياء وقياسه الالف لانه من ذوات الواو وكتابة الصلاة والزكاة والحياة ومشكاة ومناة والربا وواو بدل الالف وهذا كله مما ينقاد اليه في كتابة المصحف ولا يقاس عليه خارجه بل اذا وقعت هذه الألفاظ ونحوها في غير القرآن لم تكتب الا على القوانين السابقة ولهذا قال ابن درستويه خطان لا يقاسان خط المصحف والعروض قال أبو جيان وذلك ان العرب وبنين يكتبون ما يسمع خاصة اذ الذي يقيد به في صناعة العروض انما هو ما يلفظ به لأنهم يريدون به عدد الحروف التي يقوم بها الوزن متحركا كان أو ساكنا فيكتبون التنوين نونا ولا يراعون حذفها في الوقف والمندغم حرفين ويكتبون الحروف بحسب أجزاء التفعيل فقد تقطع الكلمة بحسب ما يقع من تبين الأجزاء كقوله

ياداري تبلى علياء فس سندی ✽ أقوت وطال على هاسا فل الأمد

لان تغطيعه مستغفلن فعلن أربع مرات وكتابة هذا البيت في الخط الذي ليس في علم العرب وبن

يادارمية بالعلياء فاسند ✽ أقوت وطال عليها سالف الأمدى

قال فقد صار الاصطلاح في الكتابة على ثلاثة أنحاء اصطلاح العروض واصطلاح كتابة المصحف واصطلاح الكتاب في غير هذين قال وعلم الخط ويقال له الهجاء ليس من علم النحو وانما ذكره النحويون في كتبهم لضرورة ما يحتاج اليه المبتدئ في لفظه وفي كتبه ولان كثيرا من الكتابة مبني على أصول نحوية وفي بيانها بيان لتلك الاصول ككتابة الهمزة على نحو ما يسهل به وهو باب من النحو كبير اه



ص \* ووضع النقط لرفع الاشتراك ومن ثم اختار أئوحيان نقط القاف والنون والياء وضلا لأفصلا وبعضهم  
نقط الشين واحدة والزنجاني نقط هاء التأنيث ونقط أهل الغريب كل مهمل الالحاء أسفل ور بما كتبه وانحته  
له أو همزة أو فوقه علامة أو نبرة اصطلاحات

ش \* قال أئوحيان الحروف منها ما ينفرد بصورة ومنها ما هو مشترك وقصدوا بتمثيل الصور الاختصار فكم  
ألف في اللغة المشترك كالمين فكذلك فعلوا في الصور جعلوا فيها المشترك قال هكذا قالوا وقال بعض شيوخنا  
ليس كذلك منهم وضعوا فارقا وهو النقط بواحدة أو أكثر والاهمال فليس إذن من المشترك فالصورة والنقط  
مجموعهما دل على أشكال الحروف قال ومن الحروف ما يلتبس بالنقط اذا وصل بغيره كالنون والقاف والياء  
ففي قول الاشتراك بالنقط ولذلك ينبغي أن لا تنقط في الفصل اذا لم يحصل اشتراك لان لها صورة خاصة بها فيكون اذا  
ذات كالکاف انتهى واختار بعضهم نقط الشين بواحدة لان المقصود وهو الفرق بينها وبين الشين حاصل بها  
والاكثر على نقطها بثلاث واختار الزنجاني في آخرين نقط هاء التأنيث في نحو رجة فراقينها وبين هاء الضمير وهاء  
الفتحة والأدباء منهم الحريري يعدونها في الحروف غير المنقوطة ولهذا أتوا بها في الآيات والرسائل التي التزموا  
عروها من حرف منقوط ونقط أهل غريب الحديث كل حرف مهمل من أسفل مبالغة في الايضاح ودفع توهم  
السهو عن النقط الالحاء اذ لو نقطت لالتبس بالجيم ومنهم من يكتب تحت الحرف الهمل حرفا صغيرا مثلا  
أو همزة أو فوقه علامة أو نبرة اصطلاحات لأهل الحديث وهذا آخر ما تضمنه جمع الجوامع والكلام عليه

ص \* وقد تم جمع الجوامع نظما المودع من فنون العربية بجمعا جسا السكاكن من بلاغة اليجاز وعذوبة  
الالفاظ بالمحل الأسنى العائق على فنائه ايجارا وجمعا المرفوع عن هم معاصريه قطع الماشيا أركان بنيانه إحكاما  
موضوعا فعليك بحفظ عبارته وتأمل فخواها وإياك والمبادرة بانكارها لالفك سواها ردونك وإبراز محاسنها التي  
لحفي الاعلى جامد البصيرة أعماها فر بما خالف غيره في تعبير أو تأخير أو تقديم فله من لافظة له عدولا عن  
المنهج القويم وما درى ان ذلك الأمر مهم يستخرج منه النثر السليم ور بما أفصحت بذكر أبواب الاقوال  
ولو بالتعداد إمامة فوية لمن نسب اليه الانفراد أولت فرد وغير ذلك من الامور التي تقصد انتم مفادها من انقلنا من  
أحد خلاف ما نسبه بعض المشاهير اليه فحسبه غلطا من لا اطلاع له لا تحقيق لاديه وما شعر

أن ذلك بعد التطلع والفحص الشديد عليه فدونك مختصرا انطرى على زبدته

مصنف واحتوى على ما به العيون تقر والأسماع تشنف وأتى من الجيب

الحجاب بما لم يجمعه قبله مؤلف فحق أن يكون على كتب الانام

سريا وبأنواع المحامد والمحاسن حريا جعلنا الله

به مع الذين أنعم الله عليهم ورفعهم مكانا عليا



وفع في آخر الاصل المطبوع منه المحفوظ بدار كتب رواق السوام بالازهر الشريف ما منه

هكذا باصل المؤلف رحمه الله ولم يشرح عند الجملة من كلامه ووقع الفراغ من نسخ هذا المؤلف النفيس  
المؤسس بنيانه أي تأسيس من نسخة نقلت من خط المصنف نعمده الله برحمته ونه متابع لومه في يوم الجمعة المبارك  
السادس والعشرين من رجب الفرد احد شهر سنة . . . وخمسين والى على يد كاتبه الهير الى الله تعالى العتيه  
عبد الرحيم بن الفقيه الصالح اليمني بلدا الشافعي مذهبا المكي مولدا عفي الله عنه وغفر له . . . له بن آمين وصلى الله  
على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل



